

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

علم الاجتماع السياسي

أسسه وابعاده

الدكتور صادق الأسود

١٩٩٠



وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

علم الاجتماع السياسي

أسسه وأبعاده

الدكتور صادق الأسود

١٩٩٠

مقدمة

ان التقدم الذي حققته بحوث علم الاجتماع السياسي خلال العقد الأخير ، وفي ميادين شتى ، اقتضى من المعنيين به ان يواكبوا التطورات التي تجدد بشأنه ، سواء في البلدان الصناعية المتقدمة أم في دول العالم الثالث . والفائدة العلمية في هذا الشأن تتأتى بالدرجة الأولى عن الدراسات التي تنصب على مجتمعات ونظم سياسية متباينة من ناحية مستويات تطورها ، ومن ناحية الايديولوجيات السائدة فيها ، وكذلك السياسات المختلفة المطبقة فيها ، والآثار التي تترتب عليها سلباً أم إيجاباً . ولم تعد بحوث علم الاجتماع السياسي تقتصر على أساتذة وباحثين في جامعات ومعاهد البلدان المتقدمة وإنما سعى مثقفو العالم الثالث أيضاً الى تناول جوانب الحياة السياسية في أقطارهم . ومن ثم لم يعد بالامكان ، كما كان يحدث قبل ربع قرن تقريباً التسكك بنظرة ذاتية احادية الجانب حيناً ، ومترفعة حيناً آخر يلقبها الباحثون في البلدان المتقدمة على المجتمعات السياسية القائمة ومايجب ان تكون عليه . لأن مثل هذه النظرة غالباً ما افتقرت الى الدقة العلمية الموضوعية لفهم ظروف الأقطار النامية ، وعقلية شعوبها ، وآمالها ، وطموحاتها ، هذا ان لم نقل انها انطوت على التعامل في كثير من الأحيان . ان اسهام مثقفي العالم الثالث أضاف بدءاً جديداً وهاماً في بحوث علم الاجتماع السياسي في جوانبه المختلفة .

وما يبرح حقاً ان علم الاجتماع السياسي في السنوات الأخيرة وجد طريقه الى كليات ومراكز ومعاهد كثيرة في القطر ، وكذلك في جامعات الأقطار العربية . وبدأت تظهر من وقت لآخر مؤلفات ودراسات تتناول الكثير من نواحي الحياة السياسية في الوطن العربي ، وبالمقابل تتوجه جهود أخرى للاطلاع والتفاعل مع الدراسات في الخارج .

ان التعديلات والاضافات التي أجريت على الطبعة الأولى اقتضتها في الواقع التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وبخاصة بعض المواضيع التي ارتقت الى مستويات هامة ، وفي مقدمتها التنية السياسية في أقطار العالم الثالث ، وظاهرة العنف

المصاحبة للعمل السياسي على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، والثقافة السياسية ، فضلاً عن مواضيع أخرى أقل أهمية . وعلى صعيد آخر أخذت تبرز من وقت لآخر دراسات مقارنة بين النظم السياسية المختلفة في العالم ، بحيث أدى ذلك الى استخلاص ماهو جوهري وماهو عرضي في الظواهر السياسية .

ولايسعني في النهاية الا أن أذكر ان سنوات تدريسي مادة علم الاجتماع السياسي بجامعة بغداد قد هيأت لي فرص تأمل مفردات الموضوع ومتبايناتها علمياً وعلى مختلف المستويات .

الباب الاول

مفهوم علم الاجتماع السياسي

ان قلة من المختصين بدراسة العلوم الاجتماعية كانوا يستعملون اصطلاح «علم الاجتماع السياسي» في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فان علم الاجتماع السياسي يثير في الوقت الحاضر أكثر الاهتمام به بين العلوم الاجتماعية الأخرى ، ويستخدم النقاش من كل جانب حول تحديد مفهومه ، ومجال اختصاصه ، وعلاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى . فهل هو علم جديد مستقل بذاته عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى ، أم أنه فرع في علم الاجتماع ، أو فرع في علم السياسة ، ان لم يعتبر علم السياسة ذاته بشكل حديث ؟ ثم ماهو موضوع اختصاصه ، هل هو علم الدولة ، أو على وجه أدق علم سلطة الدولة ، أم أن موضوع عنايته واهتمامه هو السلطة حيثما وجدت ومهما كانت طبيعتها ، أو حصر ذلك في السلطة السياسية فحسب ؟

لغرض التعريف بعلم الاجتماع السياسي سوف نتعرض الى المواضيع التالية تباعاً :

- تعريف علم الاجتماع السياسي.
- موضوع علم الاجتماع السياسي .
- المنهجية في علم الاجتماع السياسي .
- نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي .

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسي

لاشك في أن تعريف علم الاجتماع السياسي بشكل يتفق عليه جميع الباحثين يكاد يكون في حكم المستحيل ، شأنه في ذلك شأن تعريف علم السياسة وتحديد مجال اختصاصه . ومع ذلك فإن هذا لا يشكل ردة خطيرة في دراسة علم الاجتماع السياسي ، لأنه مادام الاختلاف حول تعريف السياسة لم يحل البتة دون العناية بدراسة السياسة فلا توجد حاجة ماسة جداً لتحديد علم الاجتماع السياسي .. وإذا لم يكن بالوسع تعريف علم الاجتماع السياسي ، إلا أنه يمكن وصفه وصفاً دقيقاً بمجرد القاء نظرة على التحليلات التي قام بها السوسيولوجيون السياسيون (١) .

لقد طرأ على علم السياسة الحديث تطوران ، الأول منها يؤكد على جانب « علم » منه ، أي استخلاص قواعد عامة يمكن تطبيقها بصورة منتظمة على الوقائع والمشاكل في جميع الأقطار . أما التطور الثاني فهو استخدامه « علم الاجتماع » في تطوير أساليب منهجية جديدة في كيفية صياغة القضايا المطروحة في مجال بحثه ، وكذلك العناية ببعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالسياسة . وقد انبثق عن التقاء هذين التطورين ميدان جديد في البحث تولاه علم الاجتماع السياسي (٢) .

١ - علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع :

إن علم الاجتماع هو ذاك العلم الوصفي الذي يعني بدراسة الوقائع الاجتماعية ، أي الوقائع التي تحدث عندما يلتقي الأفراد في المجتمع ، ويعرفها ثم يفسرها بموجب قوانين عليه (أي قوانين قائمة على أساس السبب والنتيجة ، أو العلة والمعلول) أما الواقعة الاجتماعية فهي الحدث الذي يتعلق بحياة الأفراد بصفتهم أعضاء في جماعة اجتماعية

(1) Eric Nordlinger : Politics and Society .

Printice, New Jersey, 1970, P.1.

(2) Ibid.

معينة . وعليه فان علم الاجتماع يختلف عن علم الأحياء كما يختلف عن علم النفس اللذين يعنيان على التعاقب بدراسة التكوين والسلوك الطبيعي والعقلي للإنسان بمعدل عن الآخرين . ثم ان علم الاجتماع يوجد حيثما يمكن اخضاع الوقائع الاجتماعية للعلم ، فيدانه اذا الوقائع الاجتماعية التي تحدث بصورة مستمرة ومنظمة ويمكن للإنسان أن يكتشفها (٣) .

يذهب بعض الباحثين الى اعتبار (علم الاجتماع) Sociologie متكوناً من مجموع العلوم الاجتماعية Sciences sociales . ويعلمون ذلك بأنه قبل قرن كان الاصطلاح المضطرب استعمال في هذا المجال هو « العلم الاجتماعي » Science Sociale ، غير أن هذا « العلم الاجتماعي » تطور واتسعت مجالات اهتماماته وتنوعت أساليب بحوثه فتفرع الى (مذاهب بحث متخفة) . وتحول العلم الاجتماعي الى علم الاجتماع الذي تتفرع منه علوم اجتماعية خاصة كعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع السياسي . ومن ثم فان علم الاجتماع السياسي هو أحد فروع علم الاجتماع وأبرز من يمثل هذا الاتجاه هو موريس ديفرجيه ، أستاذ علم الاجتماع السياسي سابقاً بجامعة باريس (٤) .

ولكن ماهي الأسس النظرية التي يبنى عليها هذا الاتجاه طروحاته ؟
منطلق الدراسات في هذا الشأن أن التمييز بين الفكر الاجتماعي ، وبين الفكر السياسي هو التمييز بين النظام الاجتماعي وبين النظام السياسي . وينقسم الرأي هنا الى فرعين ، الأول يقر وجود المجتمع السياسي الى جانب المجتمع المدني باعتباره وحدة مستقلة ومتميزة ، في حين يذهب الفرع الآخر الى نكران وجود المجتمع السياسي . ويذهب الرأي الأول الى أن علم الاجتماع السياسي هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهدف الى اقامة أنظمة معارف عامة أو مجردة من الوقائع السياسية ، سواء اكانت هذه الوقائع تأخذ شكل مؤسسة أم غير مؤسسة ، وبعبارة أخرى هو نظرية المجتمعات السياسية أو المجتمع

(3) Gaeton Piron : Introduction a l-etude de l-economie Siray, Paris, 1939, P.30.

(4) Maurice Duverger : Sociologie Politique P U F Paris 1967, P.24.

السياسي . فهو يقوم قبل كل شيء بتحليلاته على نحو منهجي ، ويستخلص من ذلك مفاهيم مجردة ، ثم يصنفها حسب أنواعها . غير أن طموح علم الاجتماع السياسي لا يقف عند هذا الحد لأنه بحكم نشأته وتطوره التاريخي كان أقرب الى علوم الطبيعة ، فان موضوعه هو دراسة العالم الاجتماعي على النحو الذي تدرس به علوم الطبيعة العالم المادي . وعليه فان الواجب الملقى على عاتق علم الاجتماع السياسي هو اكتشاف القوانين الطبيعية المتعلقة بالوقائع الاجتماعية ، أو على وجه الدقة تلك الوقائع المعروفة بالوقائع السياسية ، أي القوانين الطبيعية التي تربط الوقائع السياسية بعضها ببعض الآخر ، والقوانين التي توصل فيما بين الوقائع السياسية والوقائع غير السياسية . سواء اكانت هذه الأخيرة وقائع اجتماعية (أي وقائع اقتصادية ، وقائع دينية ، وقائع أخلاقية ، وقائع ثقافية ، وقائع علم النفس الاجتماعي ... الخ) أم كانت وقائع غير اجتماعية : منها الإنسانية كوقائع علم النفس الفردي ، وعلم الأجناس (الأنثولوجيا) وعلم الأحياء ، أم وقائع غير إنسانية كالوقائع الجغرافية مثلاً ... وينجم عن علم الاجتماع السياسي النظري علم اجتماع سياسي تطبيقي ، وظيفته بيان الوسائل التي يجب تطبيقها لتحقيق أهداف معينة ، دون أن يستطيع بيان الحاجة المنطقية الى متابعة هذه الأهداف (5) .

ان كلاً من علم الاجتماع وعلم السياسة رغم اختصاصها بمواضيع معينة ، يعالجان موضوعاً مشتركاً هو مشكلة السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي . فيعني عالم السياسة في هذا الشأن بالدرجة الأولى بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها ، بما في ذلك : من المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة ، كتركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة ، وسلطة الدولة ذاتها ، باعتبارها أكبر المؤسسات التي تتبع سلطة ولها حق استعمال القوة بصورة شرعية . أما علماء الاجتماع ، فأكثر ما يعمنون به هو الاشراف والسيطرة الاجتماعية آخذين بنظر الاعتبار في الوقت ذاته كيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل ، ومن ثم فان علم الاجتماع يؤكد على الوشائج الاجتماعية أكثر من تأكيد على البنى الشكلية وتحديد المراكز القانونية . وعليه فان علم الاجتماع السياسي يتركز في مجال

(5) Charles Eisenmann : Sur l'objet et la Methode des Sciences Politiques.

In : La Science Politique Contemporaine. U.N.E.C.O. Paris, 1950, PP.

الترابطات القائمة بين المجتمع وبين النظام السياسي ، بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية^(٦) . ويضرب سمور مارتن لبست المثال التالي للتفريق بين ميداني علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي فيقول اذا كان استقرار المجتمع هو المشكلة الرئيسية لعلم الاجتماع ككل ، فان استقرار بنية تأسيسية معينة أو نظام سياسي معين هما موضوع عناية واهتمام علم الاجتماع السياسي^(٧) .

وجدير بالاشارة في هذا الشأن أن لبست لا يعطي الأولوية للمجتمع بالنسبة الى النظام السياسي ، لأن علم الاجتماع السياسي ، كما يرى ، ليس فقط دراسة العوامل الاجتماعية التي تتحكم في النظام السياسي ، اذ أن المؤسسات ذاتها هي في الواقع بنى اجتماعية ، وعليه فهي في أغلب الأحوال عوامل مستقلة (أي عوامل عليه أو سببية) تؤثر في البنى الاجتماعية غير السياسية^(٨) .

أما الرأي الثاني فهو لا يقر وجود مجتمع سياسي ويعتبر النظام السياسي ماهو الا أحد المؤسسات الأساسية العديدة في المجتمع المدني . وقد يكون جان جاك روسو في تعريفه للإرادة العامة هو نقطة التحول في هذا الشأن ، وعنه المحذر تيار كل من لورنز فون شتاين والكسيس دوتوكفيل وكارل ماركس ، ثم غي وتطور على نحو واضح منهجية وموضوعاً في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لدى كل من هربرت سبنسر وفلفريدو باريتو واميل دوركهام وماكس فبر وكارل مانهايم^(٩) . وحيث أن السياسة هي قبل كل شيء نشاط اجتماعي ، وأن الواقعة السياسية هي واقعة اجتماعية ، فان علم الاجتماع السياسي هو قبل كل شيء جزء من علم الاجتماع ، وإن تجاهل دلالة ذلك هو الذي يفسر جوانب الضعف النظرية والعملية في علم الاجتماع

(6) Seymour Martin Lipset: Political Sociology, in: Sociology to day, an introduction, Neil Smelser (editor), John Wiley, New Uork, 1967, P.440.

(7) Seymour Martin Lipset: Political Sociology, in: Political Sociology to day, Robert K. Merton et al (editors), Baris Books, New Yourk, 1959, PP. 91 92.

(8) Seymour Martin Lipset, Op. cit. P. 441.

(9) S.N. Eisenstadt: Political Sociology Basic Books, New York, 1971, P:4.

المعاصر^(١٠) . والا فان الفكرة الرئيسية التي يقوم على أساسها علم الاجتماع هي مفهوم وحدة المجتمع ، أو بعبارة أدق أن المجتمع « كل » ويتكون من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الآخر . ولذلك فيجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار كل جوانب الحياة الاجتماعية ، السياسية منها والاقتصادية وعلاقات العمل . ان هذه العناصر لا تكون لوحدها عوالم منفصلة ومنعزلة بعضها بالنسبة إلى البعض الآخر ... ولذلك ليس بوسعنا أن ندرك دلالة واقعة اجتماعية منعزلة أو موضوعة في اطار محدود بهذا النشاط الاجتماعي أو ذاك . ان البنية الخاصة بالكل تظهر علاقات معينة ، وخصائص معينة لا توجد في مجموع العناصر عندما تؤخذ منعزلة . وهذا صحيح على الأخص عندما يتعلق بالحياة الاجتماعية التي تكون كلا^(١١) . وعليه فان كل ظاهرة ، مهما كانت طبيعتها ، لها انعكاسات مباشرة على المجتمع بأكليته . ويمكن أن تؤثر على العلاقات فيما بين نظام النشاطات أو الظواهر الأخرى . ولا يمكن تحليل جانب في الحياة الاجتماعية بدون أن يؤخذ بنظر الاعتبار كل الجوانب الأخرى منها . ومن ثم فان علم الاجتماع السياسي لا يمكنه ان يتجاهل مايجرى في المجالات الاقتصادية والثقافية ... الخ . كما أن تحليل العنصر السياسي ، مثلاً ، معزولاً عن مجموع المجتمع الشامل ، ليس له أية فائدة . ان مذهب البنيانية يدفع بهذه الفكرة عن المجتمع أكثر فأكثر ، ومن هذه الفكرة ينحدر ارتباط علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع العام . وتبعاً لذلك لا يمكن لعلم الاجتماع الاجتماعي السياسي أن يكون سوى فرعاً من علم الاجتماع العام ، قد يكون تخصصاً مفيداً تقنياً ، ولكنه ملحق بعلم الاجتماع العام ، ومن ثم يبقى خاضعاً في أسسه وأساليب بحثه الى المنهج الذي انحدر عنه^(١٢) . ويخلص المؤلفان بعد ذلك الى أنه يوجد نظام سياسي ولكن لا يوجد مجتمع سياسي . فالتنا نعي بتحليل جانب من النشاط الاجتماعي في المجتمع الشامل ثم نكوّن من ذلك نظاماً متميزاً ، فنميز على هذا النحو بين نظام سياسي ونظام اقتصادي وأنظمة أخرى .. والغرض من ذلك هو تسهيل عملية البحث عن طريق تحديد الموضوع الذي يبحث . اذ لا يمكن لأحد أن يدرك في وقت واحد كل معطيات

(10) Jean Pierre Cot et Jean Pierre Mounier : Pour une Sociologie Politique
éditions du Seuil, Paris, T.1, 1974, P.13.

(11) Ibid. PP. 21-22.

(12) Cot et Mounier, Op. Cit P. 22.

المجتمع ، ولذلك ينبغي عزل بعض عناصره لكي تفهم^(١٣) ... وبهذا المعنى ، لا يوجد مجتمع سياسي متميز عن المجتمع الاقتصادي أو أي نوع آخر من المجتمع . وإن تحليل قطاع من النشاطات في المجتمع ينبغي دائماً أن يعود الى الكلائية الاجتماعية . ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة في الحياة اليومية من خلال تداخل النظم الاجتماعية فيما بينها وتفاعلها : طالب ، مواطن ، مستهلك ، ابن بار ... الخ . كل فرد في المجتمع يقوم بأدوار مختلفة ، ومن ثم يساهم في نظم اجتماعية مختلفة . وإن هذه الأدوار الاجتماعية يتحكم بعضها ببعض الآخر ولا يمكن العزل بينها . وكما أن الأدوار هي الدرجة المتعددة للشخصية الاجتماعية للفرد ، كذلك النظم هي الجوانب المختلفة للمجتمع .. وعليه فلا يمكن دراسة النظام وتجاهل المجتمع ، كما لا يمكن دراسة الدور وتجاهل الفرد^(١٤) .

٢ . اجتماعية السياسة وعلم الاجتماع السياسي :

إن الرأي السابق الذي يلحق دراسة السياسة بعلم الاجتماع ويعتبرها فرعاً منه يلغي وجود علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته ، في نفس الوقت الذي لا يشتمل على كل مفردات السياسة . وليس مجال بحث ذلك هنا ، ولكن مايجنأ في هذا الشأن الآن هو أن طبيعة علم الاجتماع لا يمكن أن تنسجم مع كل المفردات السياسية وإن مايدخل ضمن اطار علم الاجتماع السياسي هو جزء فحسب من هذه المفردات ، والتي لا يمكنها أن تكون علماً مستقلاً قائماً بذاته ويغطي كل اهتمامات علم السياسة . وعليه فإن فريقاً آخر من الباحثين يقر وجود النهج الجديد في دراسة بعض موضوعات السياسة ، يرى وجوب التفريق بين تعبيريْن لها دلالتان مختلفتان ، هما « اجتماعية السياسة » وتدل على أحد فروع علم الاجتماع ، شأنه في ذلك شأن الفروع الأخرى فيه كاجتماعية القانون والاقتصاد والدين والتربية والفن والادارة .. الخ ، ومن ثم فإن تعبير « اجتماعية السياسة » ينطوي على أن اطار البحث وطريقة معالجته وهدفه متأثراً عن علم الاجتماع (سوسيولوجي) ،

(13) Ibid.

(14) Cot et Mounier, Op.cit. P.23

أما عبارة « علم الاجتماع السياسي » فإزال يشوبها كثير من الغموض ، وقد تستعمل مرادفه لاجتماعية السياسة غير أنها تعني في الواقع شيئاً آخر^(١٥) . وذلك لأن علم الاجتماع عندما يدرس بعض قضايا السياسة يتبع في ذلك منهجاً يختلف عن المنهج الذي يتبعه علم السياسة ، انه يعني على الأخص بتأثير العامل السياسي ووقعه على الحياة الاجتماعية ، والعكس أيضاً صحيح عندما يعني علم السياسة بتأثير العوامل الاجتماعية على الظاهرة السياسية ، فالعلمان يحتاج بعضهما الى البعض الآخر دون ان يندعجا . ولاريب في أن الوقائع السياسية تخفى بعناية عالم الاجتماع ، غير أن ذلك لا يكون بدرجة اهتمام عالم السياسة ، ولا بنفس النهج الذي يسير عليه في بحثه . ثم ان عالم الاجتماع لا يعالج السياسة الا في جانبها الخاص بالحياة الجمعية ، في حين أن عالم السياسة يعالج جميع جوانب مؤسسات الدولة . وعالم السياسة يدرس ذلك من وجهة نظر سياسية خالصة في حين أن عالم الاجتماع لا يبحث في الظواهر السياسية الا لكونها قد تتحول الى ظواهر اجتماعية ، ويبحثها في جانبها الاجتماعي فقط^(١٦) . وعليه فان باعث كل من عالم السياسة وعالم الاجتماع مختلفان ، وكذلك هدف كل منهما في معالجة القضايا المشتركة التي يتناولونها بالبحث . فعالم الاجتماع يطرح جانباً ما يختص به على وجه الدقة عالم السياسة ويشير أكثر اهتمامه ، ثم ان اختلاف غاية كل منهما تنعكس تبعاً لذلك على اختيار مواضيع بحثهما .

والرّبع لقد عني علم الاجتماع ، منذ ظهوره بتحليل العمل السياسي (انجاء سلوكي) والمؤسسات السياسية أيضاً ، وكان علماء الاجتماع ومازالوا يرون أنه من الصعوبة : كان دراسة العمل السياسي بدون الأخذ بنظر الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية ، ويوافقهم كثير من علماء السياسة على ذلك . وبالمقابل أخذ كثير من علماء السياسة في السنوات الأخيرة بدراسة الجوانب المختلفة لنظرية العلم الاجتماعي Social Science theory وازاء تقارب العلمين ، فقد أقر كل من علماء السياسة وعلماء الاجتماع بوجود علم جديد ، هو علم الاجتماع السياسي .

(١٥) ظل موريس ديفرجيه عشرين عاماً تقريباً يتمسك بتعبير (علم الاجتماع السياسي) الى ان تحول عنه الى (اجتماعية السياسة) او (علم اجتماع السياسة) ، انظر □

(16) Marcel Prelot : La Science Politique, P.U.F.

1981, P.38.

ولكن كيف نستطيع أن نحدد الخط الفاصل ما بين علم الاجتماع وبين علم السياسة ؟ يرى الأستاذ جيوفاني سارتوري أنه اذا كان بوسعنا أن نحدد بؤرة المذهب العلمي بالمؤشرات المستقلة والمؤشرات غير المستقلة التي يعنى بها الباحث ، فيمكننا اذاً تعريف علم الاجتماع بأنه المذهب الذي ينحو الى أخذ الظروف الاجتماعية البنيوية على أنها مؤشرات يجب أن تُفسر . وبالمقابل يمكن تعريف علم السياسة بأنه المذهب الذي يتناول الظروف السياسية - البنيوية كمؤشرات يجب أن تُفسر . ويمكن القول أيضاً أن موضع عناية عالم الاجتماع أساساً هو البنى الاجتماعية ، في حين أن موضع عناية واهتمام عالم السياسة أساساً هو البنى السياسية (١٧) .

غير أن هذا الرأي الأخير يمكن أن يرد عليه بأنه تحديد دقيق من ناحية المبدأ ، الا أنه يصعب تطبيقه على حالة علم السياسة . وهناك شعور عام وشائع بأن علم الاجتماع في الوقت الذي برز فيه كعلم اجتماعي وصار واضحاً ومتكاملاً ، كان علم السياسة مايزال يعاني من نواقص خطيرة في تكوينه .

ان هذا الرأي لا يخلو من مأخذ لأن : (١٨)

أ - في المقابلة ما بين علم الاجتماع وبين علم السياسة يجب أن يقارن ظهور علم السياسة مع الظهور الشامل لعلم الاجتماع ، أو على وجه أكثر دقة عقد المقارنة ما بين علم السياسة Science of Politics وبين علم اجتماع السياسة (اجتماعية السياسة) Sociology of Politics اذ ان المقارنة الأولى ليس لها أي معنى عميق ، فقد يقوم علماء الاجتماع على نحو جيد بدراسة تحليلية للعائلة والتدين والتربية والتعليم وماشاكل ذلك . غير أن المشكلة هنا ، على كل حال ، هي ما اذا كان علماء الاجتماع هم أكثر تهيأً واعداداً من علماء السياسة في معالجة السياسة ، وفي فهم الظواهر السياسية .

ب - فما يتعلق بالتمييز ما بين معالم المذهبين ، يجب أن تنصب العناية على ملاحظة الاختلاف ما بين المستوى الشكلي للمذهب Formalized Level of a discipline ،

(17) Giovanni Sartori : From the Sociology of Politics to Political Sociology, in : Politics and the Sciences Sciences: Seymour Martin Lipset (editor) Oxford University Press, New York 1969, P.67.

(18) Ibid. P.69.

أي أطرها النظرية والنماذج التفسيرية من جهة ، ونماذج البحث من جهة أخرى . ومن المبعث أن يجري التحديد بين علم الاجتماع وبين علم السياسة . بل وبين أي من العلوم الاجتماعية . على مستوى البحث ، أو بعبارة أخرى بالاستناد إلى النماذج المستخدمة لفرض تحقيق المقارنات . إن الذي يقرر نماذج البحث إلى حد كبير هو نوع الدليل المتيسر للوحدات ونوع المسائل التي ينبغي معالجتها . ومن ناحية المبدأ أن جميع العلوم الاجتماعية ترغب كليا في استخدام كل النماذج المعروفة في البحث العلمي ومن ناحية التطبيق ، إن الطريقة التجريبية في متناول البيكولوجي ولا تيسر إلا بصعوبة بالغة ، وفيما وراء الجماعات الصغيرة ، لعالم الاجتماع . وقد تبنت مذاهب كثيرة الإحصائيات ، ودرجات متنوعة ، الرياضيات ، ويعتمد ذلك على تيسر المواد الكمية أو المواد النوعية ... وهكذا .

ج - إذا كانت الدراسات السلوكية في السياسة قد جعلت علماء السياسة يتوجهون نحو منهجيات البحث السوسيولوجية ، فإن ذلك لا يعني أن علم السياسة يفتقد الهوية . ومن ثم إذا كان البحث في مجال كل من علم الاجتماع وعلم السياسة يجب أن يتم على صعيد أطر البحث الخاصة بكل واحد منها ، فيظهر على التو أن النظرية الشكلية Formal Theory في النظام الاجتماعي تنسحب حيث تبدأ النظرية الشكلية في النظام السياسي . فضلاً عن ذلك ، وعلى ضوء التطور المنطقي للعلوم الاجتماعية ، فإن على المرء أن يأمل في ازدياد التفاعل المتبادل فيما بين علم الاجتماع وبين علم السياسة ، وأن تنمو العلاقة بينهما إلى الحد الذي تشبه فيه العلاقات القائمة فيما بين علم الاجتماع وبين الاقتصاد ، إن لم تفقهما^(١٩) . ومن ثم يرى سارتوري أن التفريق ما بين علم السياسة وبين علم الاجتماع ووضع كل واحد منها في مكانه الخاص به بين العلوم الاجتماعية ، يقتضي تجاوز الهوية التي تفصل ما بينهما ، أي إقامة جسور من مذاهب البحث متداخلة فيما بينها لربط أحدهما بالآخر . و« علم الاجتماع السياسي » هو أحد هذه الجسور ، بشرط ألا يعتبر بأي حال من الأحوال مرادفاً لاجتماعية السياسة ، (أو علم اجتماع

(19) Giovanni Sartori, Op.cit. P.69.

السياسة (٢٠) . وعليه فان علم الاجتماع السياسي ان هو الا طريقة بحث متداخلة ما بين علمين ، ومن الممكن أن تكون منطلقاً للمستقبل ، أما في الوقت الحاضر فان كثيراً من البحوث التي تعرض على أساس علم الاجتماع السياسي هي ليست في الواقع سوى اجتماعية السياسة التي تجهل أو تتجاهل علم السياسة .
ومن ثم اذا سلمنا بأهمية هذه الطريقة في البحث القائمة على أساس الربط ما بين المذاهب المختلفة فيجب أن نسقط من حسابنا الرأي الذي يعرض أن علم الاجتماع السياسي هو الميادين الفرعية لعلم الاجتماع ، ومن ثم الفصل بين علم الاجتماع السياسي واجتماعية السياسة (٢١) .

ومن ثم يخلص سارتوري الى النتائج التالية (٢٢) :
أولاً : أن علم الاجتماع السياسي ، في الغالب ، يطلق على دراسات في اجتماعية السياسة (أو علم اجتماع السياسة) Sociology of Politics . ولاضير في هذه الطريقة الأخيرة في البحث ، وهي جائزة كما هو شأن الدراسات الأخرى من هذا النوع ، غير أنها يجب أن تتسم باسمها ، أي اجتماعية السياسة (أو علم اجتماع السياسة) .

ثانياً : ان علم الاجتماع السياسي ولد عندما ارتبطت طرق البحث الاجتماعية مع الدراسات السياسية - المنطقية عند تقاطع التقائهما أو تقاطعهما في المواضيع التي تخصها معاً . واذا كانت اجتماعية السياسة تتناول بالبحث الأسباب السياسية التي تدفع بالناس الى ان يتصرفوا بالطريقة التي يتصرفون بها في الحياة السياسية فيجب أن يشتمل علم الاجتماع السياسي على الدراسات التي تتناول أيضاً الأسباب السياسية التي تدفع بالناس أو بالأفراد الى أن يتصرفوا في الحياة السياسية على النحو الذي يفعلون .

ثالثاً : لقد انتقص من أهمية علم الاجتماع السياسي الحقيقي وأعاق تقدمه اندفاع اجتماعية السياسة الى الأمام . ومع ذلك فان هذا الاندفاع غير قائم على أسس

(20) Ibid. PP. 89 70.

(21) Ibid. P.70.

(22) Giovanni Sartori, Op.cit P.93.

حقيقية . لأن تقدم وسائل البحث في علم الاجتماع ، وعلى الأخص فيما هو تجريبي فيه ، قد غطى على يؤس اطاره النظري ، وبدا هذا البؤس جلياً في المقارنة ما بين ضالة علم السياسة وبين بروز علماء الاجتماع وهم يبحثون في ميدان علم السياسة .

رابعاً : أن ما يعين تطور علم الاجتماع السياسي ليصبح علماً حقيقياً هو كل من الخرافة الموضوعانية Objectivist Superstition ، وضالة التفكير على أساس السبب والنتيجة ، ففيها يتعلق بالنقطة الأولى يجب على عالم الاجتماع أن يقر بأنه يعالج وقائع تماماً كما يفعل عالم السياسة . أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، فيجب على عالم الاجتماع أن يسلّم بأنه لا يستطيع أن يغطي ببحوثه كل السبيل الممتد ما بين المجتمع وبين الحكم بأساليب بحث تقنية مبعثرة .

خامساً : تجدر في هذا الشأن اشارة خاصة تتعلق بموضوع الأحزاب . ان علم الاجتماع السياسي يجب أن يعني بكيفية تحكم المجتمع بالأحزاب السياسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى كيفية تحكم النظام الحزبي في المجتمع ذاته . فإذا قيل أن النظام الحزبي ان هو الانعكاس لوسط اجتماعي واقتصادي معين ، فان ذلك لا يمثل الا جانباً واحداً من الواقع . اذ ان الصورة الكاملة للواقع تتطلب بدلاً من ذلك التأكيد على المدى الذي تعتمد الأحزاب عليه في علاقاتها بالمرتبات الاجتماعية والاتقسامات الاجتماعية ، ومدى تأثير هذه الأخيرة كلها على الأحزاب ، وكذلك المدى الذي تبرزه هذه الاتقسامات ، مأخوذاً من خلال القرارات التي تتخذها النخبة ، والتي تعكس في الوقت ذاته ، قنوات النظام الحزبي .

والواقع لقد أقر علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع بالنسبة الى دراسة السياسة ، كما أقروا أيضاً بأنه مامن نظام سياسي أو مؤسسة سياسية ، أو عمل سياسي موجود في الفراغ . وبهذا الشأن ألفت الدراسات السوسيولوجية أضواء قيمة على الوسط الاجتماعي الذي تجري فيه السياسة . وقد ازدادت هذه الناحية وضوحاً عندما ازداد اهتمام علماء السياسة بالدراسات المقارنة بصورة عامة وبالمجتمعات النامية بصورة خاصة . وماعرض في هذا المجال يمكن اعتباره ميداناً لعلم الاجتماع السياسي : أي الروابط القائمة بين السياسة وبين المجتمع ، وبين البنى الاجتماعية وبين البنى السياسية ، وبين السلوك الاجتماعي وبين

السلوك السياسي^(٢٣) ، ومن ثم علم الاجتماع السياسي هو جسر نظري ومنهجي بين علم الاجتماع وبين علم السياسة^(٢٤) .

٣ - علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة :

ان الآراء التي تحدد العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة عديدة ومتنوعة ويمكن اجمالها في الاتجاهات العامة التالية :

أ - أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية غير أن اطار بحث كل منهما يختلف عن الآخر ، فموضوعها المشترك هو الوقائع السياسية . غير أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر في المجتمع ، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة^(٢٥) . ويدرس علم السياسة الوقائع السياسية في اطار الدولة ، ويستخدم في بحوثه أطر ومناهج الفلسفة والقانون ، وينعكس ذلك في الدراسات المتعلقة بالنظرية السياسية والقانون السياسي والمؤسسات ، ولا يعني الا قليلاً بالوقائع السياسية غير المؤسسة . ولذلك فان علم السياسة ينحو الى أن يكون مذهباً للبحث في الدولة ، أي الميدان الذي يعني بالوظائف الوضعية والظاهرية للمؤسسات . أما علم الاجتماع السياسي فهو مذهب في البحث جذري يؤكد على الوظائف الخفية وكذلك على الجانب اللاشكلي في الوقائع السياسية وجوانب الاختلال الوظيفي فيها^(٢٦) .

والواقع يصعب التسليم بصحة هذا الاتجاه ، لأن علماء الاجتماع المحدثين لا يستبعدون البتة دراسة المؤسسات بما فيها الدولة والمشاكل التي تطرحها ، ومن ناحية أخرى أن علم السياسة لا يحرص اهتمامه بالدولة فقط ، رغم أنها أكثر المؤسسات تكاملاً في

(23) Michael Rush and Philip Althoff : An Introduction to Political sociology. Thomas Nelson and Sons, London, 1971, P.3.

(24) Ibid. P.13.

(25) Benedix and Lipset : Political Sociology, an essay and bibliography, in : Current Sociology, Vol VI L-U.N.E.C.O. Paris 1957, no 2, P.87.

(26) S.M. Lipset : Political Sociology to day. Op.cit P.83.

المجتمع الحديث وتتمتع بدرجة عالية من التنظيم والتلاحم والاندماج . فضلاً عن ذلك ان الدولة لم تكن موجودة دائماً في تاريخ المجتمعات الانسانية ، في حين أن الوقائع السياسية كانت موجودة فيها .

ب - ان علم السياسة وعلم الاجتماع في نفس الوقت الذي يعينان فيه بدراسة نفس الظواهر فإنها يعالجانها من وجهتي نظر مختلفتين : اذ أن علم الاجتماع السياسي يأخذ الوقائع السياسية في موضوعيتها وماديتها ويجردها مما يعلق بها من شوائب ثقافية أو تأثيرية ، أما علم السياسة فعكس ذلك موضوعه الأفكار والمعتقدات والآراء السياسية العامة أو الخاصة .

ولا يقوم هذا الاتجاه أيضاً على سند حقيقي في الواقع . لأن تأكيداً على دراسة الحياة السياسية دراسة علمية موضوعية كما هو الحال في علوم الطبيعة يؤدي الى الفهم التام بين السياسة وبين علم الاجتماع السياسي ، باعتبار أن السياسة كان مأخوذاً بها عندما كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين وماوراء الطبيعة والتأملات الأخلاقية والقانونية والفلسفية والتاريخية ثم وجب التغلغل عنها عندما اكتسبت صفة « العلم » فأصبحت علم الاجتماع السياسي . ومن ثم فإن هذا المفهوم يعني أن الاتجاهات السوسيولوجية في دراسة السياسة وحدها التي لها قيمة في الوقت الحاضر . في حين أن واقع علم السياسة غير ذلك . لأن الدراسات السياسية منذ أن وجدت لدى أفلاطون وأرسطو وابن خلدون وروسو ومونتسكيو ومن جاء بعدهم لم تتخل بأي شكل من الأشكال عن مراقبة الوقائع المادية التي تؤثر على الحياة السياسية ثم تحليلها وتكوين الرأي حول تفاعلها وحركتها . غير أن المنهجية في ذلك هي التي كانت عائق تطور علم السياسة بالنسبة الى تطور العلوم الاجتماعية الأخرى . فليس لعلم السياسة منهجيات ولاتقنيات في البحث خاصة به ، ولذلك فإنه يستخدم تلك التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وفقاً للموضوع الذي يدرسه : منهجية تاريخية وتحليل للمضمون في دراسة الوثائق ، وتقنيات قانونية من أجل دراسة الدساتير والنظم الادارية ، وتحليل مقارن لدراسة مختلف أنواع الدساتير والتكوينات والروابط السياسية ، كما يستخدم أيضاً كل منهجيات التحقيق وتقنيات علم النفس فضلاً عن أساليب بحث علم الاجتماع (٢٧) .

(27) Roger Pinto et Madeleine Grawitz : Methodes des Sciences Sociales, Dolloz, Paris, 1971, P.287.

وإذا ما أخذنا بالاتجاهات السوسولوجية واعتبرنا الاتجاهات الأخرى في السياسة بقايا عهد اندثر، أو كما يقول موريس ديفرجيه، ماقبل تاريخ علم السياسة (٢٨)، فسيؤدي ذلك الى ضياع علم السياسة ذاته. إذ أن العلم الذي ينكر أصوله التاريخية هو علم ضائع، فضلاً عن أن العلم الجديد لا يمكن أن يغطي كل مفردات علم السياسة. لأن المسائل التي يتناولها علم الاجتماع السياسي ذات مصادر مختلفة بعضها انحدر عن علم الاجتماع كالطبقات الاجتماعية، والتجمعات، وأشكال الاتفاق، والتصورات الجمعية، والأساطير الخ... وبعض آخر يتعلق بعلم النفس الاجتماعي كالمواقف السياسية والسلوك الانتخابي الخ. ومسائل أخرى تعتبر من علم السياسة بالمعنى الدقيق للمعبرة مثل أوالية القرارات والروابط فيما بين الحكام ومسائل الاجبار الخ... وعليه فإن الأخذ بعلم الاجتماع السياسي يضعي باستقلالية علم السياسة ولن يأخذ بنظر الاعتبار جهوده العلمية الخاصة به (٢٩). ثم ان ما ينطبق على السياسة في هذا الشأن ينطبق على القانون أيضاً، فلم تقتصر دراسات الفقهاء على النصوص القانونية وحدها، ولعل العميد موريس هوريو والعميد ليون ديكي خير مثال يضرب بهذا الصدد. إذ ساهما بدراسات أصيلة في اجتماعية القانون. بل حتى المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة لم تستغن كلياً عن النظريات السياسية.

وأخيراً ان علم الاجتماع ذاته لا ينحصر في مجالات مادية خالصة، إذ مازال علماء الاجتماع المحدثون يتمسكون بكثير من أفكار أوكست كونت حول أهمية الآراء والأفكار في حركة المجتمع، لأنها هي التي تدل على القوى الاجتماعية، وعلى الأخص الأفكار والمعتقدات السياسية التي لا يمكن فهم عراها عن البيئات الاجتماعية التي تنشأ وتعمل فيها (٣٠). بل حتى ماركس وماكس فيبر وهما من أبرز مؤسسي علم الاجتماع الحديث أكدا على دور الآراء والأفكار في حركة تطور المجتمعات.

(28) Mourice Duverger : Methode de Science Politique.

P.U.F. Paris, 1954, P.34.

(29) Roger Pinto et Medeleine Grawitz, Op.cit. P.265.

(٣٠) إراجع □ ف. كولستانتينون: دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع. دار دمشق. ويشم وجهة نظر ماركسية. وكتاب ماكس فيبر (الرأسمالية والاخلاق البروتستانتية) باللغة الانكليزية.

ج - أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس المواضيع ونفس الوقائع غير أنها يختلفان بعد ذلك في تحليلاتها واستنتاجاتها : إذ أن علم الاجتماع السياسي عندما يقوم ببعوثه حول ترابط العلاقات الاجتماعية والسياسية يمتنع كلياً عن إصدار الأحكام عليها أو تقييمها ، أما علم السياسة فيميل الى اتباع نوع من البحث القاعدي الذي يؤدي به الى استنتاجات تتعلق بفن السياسة ، أو بعبارة أخرى أن علم الاجتماع السياسي هو علم وصفي أو علمي (قائم على أساس العلة والمعلول) ، أما علم السياسة فهو قاعدي .

والواقع أن علم السياسة في أشكاله الأصلية كان يشتمل دائماً على قواعد في الفن السياسي وفي التطبيق السياسي . ولذلك فعندما أسست أقسام السياسة في جامعات العالم المختلفة لم تبرر بأسباب علمية خالصة فقط ، وإنما أيضاً بمقتضيات الحياة العملية ، وفي مقدمتها تنظيم الحياة السياسية واعداد الموظفين لاشغال مراكز في الحكومة والادارة والمنظمات السياسية . ان التأكيد على القيم السياسية ليس مجرد صدفة .. ذلك لأن التمسك بالسلوكية في علم السياسة يعني في الوقت ذاته - بحكم الضرورة - تكوين أحكام حول المؤسسات السياسية والسلوك السياسي ، ثم أن ذلك لم يكون دراسة موضوعية لأنها ستضحي بالتقييم الضمني للقيم السائدة ثم أن « علمية » علم الاجتماع بهذا المفهوم هي مسألة فيها نظر ، لأن أي علم اجتماعي مهما ادم الموضوعية والتجرد في البحث لا يبعدو في الحقيقة أن يكون علماً ملتزماً ، وينبغي هذا على علم الاجتماع كما ينطبق على علم السياسة على حد سواء (٣١) .

ومن ناحية أخرى ان تطبيق هذا المعيار في التفريق بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يؤدي الى فوضى خطيرة في البحث . إذ لو صح أن علم الاجتماع انسياسي بامكانه دراسة تأثير نظام الحكم على القيم السياسية والفن السياسي فعني ذلك أن علم الاجتماع السياسي يندمج بعلم السياسة ويصعب عندئذ تحديد أين يبدأ وأين ينتهي كل واحد من العلمين : إذ لا يمكن عزل علم الاجتماع السياسي عن ذلك

(31) Jean Marie Auby : in : Droit, Economic et Sociologie, Travaux du 6e Colloque des Facules de drot et des Solences Economipues Toulouse 28 31 Mai, 1958. Dalloz, Paris 1959, P. 153.

القطاع في علم السياسة الذي يعني بدراسة الجانب السياسي من الظواهر الاجتماعية ، وكما يقول سيمور مارتن لبست من الصعوبة ان لم يكن مستحيلاً معرفة أين ينتهي مجال علم الاجتماع ، وأين يبدأ ميدان علم السياسة^(٣٢) ويلتقي لبست مع رأي ديمون آرون الذي يقول بهذا الصدد أيضاً أن من العسير التمييز على نحو قاطع بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة مادام كل واحد منها ينطبق على نفس الوقائع ، وله نفس مطلب القيام بالمراقبة والتحليل والتفسير^(٣٣) قد يقال أن كفاءة الباحثين تلعب دوراً هاماً في دراسة العلوم الاجتماعية ، ولكن هؤلاء الباحثين رغم مستواهم العلمي الرفيع مجبرون على اجراء أكبر مقدار ممكن من التجريد على الوقائع التي يتناولونها بالبحث ، والا فان دراساتهم لن تكون علمية بأي وجه من الوجوه . ومع ذلك اذا سلطنا بصحة هذا المعيار لوجب اعطاء بالغ الأهمية لمذهب « الفن السياسي » الذي يعني بدراسة المؤسسات السياسية والجدارة في تولي المراكز السياسية ، ومع أن « فن السياسة » هو من أقدم فروع السياسة الا أنه يجب ألا يخلط بأي شكل من الأشكال بدراسة الظواهر السياسية^(٣٤) .

وفي الواقع ان هذا الاتجاه الذي يضع حدوداً قاطعة بين مذاهب البحث المختلفة يؤدي في التحليل الأخير الى تمزيق علم السياسة ذاته ، اذ ينجم عنه علم اداري وعلم للعلاقات الدولية وعلم للأحزاب السياسية ، ثم تتوزع هذه الى علوم أخرى فرعية كعلم الحزب الديمقراطي وعلم الحزب الاشتراكي وعلم الحزب الشيوعي .. الخ ، الأمر الذي لا يمكن تقبله لاعلى الصعيد النظري

(32) Seymour Martin Lipset : Sociology in the U.S.A. edited by Hans J. Zetterberg, L.U.E.S.C.O.

Paris, 1956, and Political Sociology, Op.cit P.44.

(33) Raymond Aron : La Science Politique en France, in : La Science Politique Contemporaine, Op.cit P.54.

(34) Jean Marie Auby, Op.cit P.153.

ولا العملي^(٣٥) . في حين أن الحاجة تقتضي في الواقع أن يقوم البحث العلمي على روح من التعاون بين المذاهب المختلفة ، وعلى التأكيد على الروابط القائمة بينها ، وتأثير بعضها على البعض الآخر .

د - علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة مترادفان :

أبرز من يمثل هذا الاتجاه هو موريس ديفرجيه الأستاذ بجامعة باريس سابقاً، الذي يؤكد على أنه لا يوجد فرق بين هذين المذهبين في البحث ، وماستعمال التعبيرين الا لفرض فهم بعض المواضيع أحياناً ولأسباب إدارية وتعليمية خالصة أحياناً أخرى . فإدام كل من علم الاجتماع وعلم السياسة يدرسان في قسمين منفصلين أحدهما عن الآخر ، كما هو الحال في الجامعات الأميركية ، فيستعمل تعبير « علم الاجتماع السياسي » عندما يعني أستاذ في قسم علم الاجتماع بدراسة الظواهر السياسية ، ويستعمل تعبير « علم السياسة » عندما يعني بدراسة الظواهر السياسية أستاذ في قسم السياسة وعندما اختصاص كل فرع من هذين الفرعين بمجاله الخاص به أجزئ لأحدهما أن يستفيد من النتائج المتحصلة لدى الفرع الآخر وأن يضمها في إطار اختصاصه . أما في البلدان التي يختفي فيها هذا التعارض الشديد بين قسم علم الاجتماع وقسم علم السياسة ، كما هو الحال في الجامعات الأوروبية ، فإن علم الاجتماع السياسي يغطي علم السياسة ، لأن هذا الأخير لم يتطور وينتشر كما في الولايات المتحدة ، فضلاً عن أن الأساتذة الذين يقومون بتدريسه ليس لديهم تخصص في الموضوع ، وإنما انحدروا عن فروع علمية أخرى كالتاريخ والفلسفة والقانون . وعلى صعيد آخر ان علم الاجتماع في أوروبا أقدم من علم السياسة ويقوم بتدريسه عدد كبير من أساتذة الجامعات والمختصين^(٣٦) . ويؤكد ريمون آرون أيضاً على الفارق في تكوين الباحثين واتجاهاتهم في هذا المجال ، فيذكر أن اختلاط علم السياسة بعلم

(35) Jean Marie Auby. Op.cit. P.154.

(36) Mourice Duverger : So. Po.cit P.24; et aussi. M.Duverger : Introduction a- une sociologie des regimes Politiques, in : Traite de Sociologie, Georges Gurvitch (ed) P.U.F. Paris, 1969, T.2 P.3.

الاجتماع السياسي ناجم عن افتقار الأساتذة في الولايات المتحدة الى الاعداد السوسيولوجي الخالص ، في حين أن السوسيولوجي يميل الى معالجة الوقائع السياسية عبر علاقاتها بالمجتمع الشامل ، فضلاً عن وجود الاعتبارات الادارية التي تؤدي الى وجود قسم الاجتماع وقسم السياسة (٣٧) . غير أن موريس ديفرجيه يرى أن هناك بعض الاختلاف الطفيف بين علم الاجتماع السياسي وبين علم السياسة الحديث ، إذ يستدرك فيقول أنه ربما يدل تعبير (علم السياسة) على اتجاه ما نحو دراسة الظواهر السياسية ، وذلك بمصر الاتصالات بالفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية . أما (علم الاجتماع السياسي) فعكس ذلك إذ يشير الى ارادة في احلال الظواهر السياسية في مجمل الظواهر الاجتماعية وتحطيم الحواجز بين أساليب البحث ، وبيان الوحدة العميقة فيما بين كل العلوم الاجتماعية . وعليه فإن ديفرجيه يفضل تعبير علم الاجتماع السياسي ، لأنه يعبر عن رغبة واضحة في استخدام منهجيات البحث التجريبي بدلاً من التأملات الفلسفية (٣٨) . وقد تبني الأستاذ بير - جيرار شفارتزنبرغ أستاذ علم الاجتماع السياسي حالياً بجامعة باريس هذا الرأي ، إذ يدفع بنفس الاتجاه ، وهو أن علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة مترادفان كلياً تقريباً (٣٩) ، وأن العلوم الاجتماعية مهما كانت متنوعة في الوقت الحاضر تتناول بالبحث موضوعاً واحداً هو دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية ، ولذلك فإن استخدام تعبير « علم الاجتماع السياسي » أفضل من تعبير « علم السياسة » رغم أن التمييز بينهما طفيف الى حد يصعب تبيينه (٤٠) . لأن تعبير « علم الاجتماع السياسي » يرمز الى النية في اعادة وضع الظواهر السياسية بين مجموع الظواهر الاجتماعية ، والغاء الحدود بين مذاهب البحث ، والاشارة الى الوحدة العميقة فيما بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، فضلاً عن أنه ينطوي على ارادة استخدام منهجية سوسيولوجية (علمية) والتخلي عن الطريقة التجريدية والاستنتاجية في البحث (٤١) .

(37) Raymond Aron : La Sociologie Politique, in: Revue de l'enseignement Supérieur, 1965, No. 1 P.24.

(38) M. Duverger : So. Po. Op.cit P.24.

(39) Roger Gerard Schwartzberg : Sociologie Politique. Editions Montchrestien, Paris, 1971, P.2.

(40) R g Schwartzberg. Op.cit. P.42.

(41) Ibid P.43.

والواقع ، لقد كان موريس ديفرجيه يتزعم هذا الاتجاه في فرنسا ، وربما في أوروبا أيضاً . وكان هدف الاتجاه بالدرجة الأولى مواجهة (علم السياسة الأمريكي) الذي اندفع كثيراً نحو تقنيات البحث العلمية ، وعلى الأخص المذهب السلوكي ، مهماً أو متجاهلاً النظرية والبنى السياسية . ولقد كان هذا الاتجاه يرى أن علم الاجتماع السياسي يمكن أن ينطوي على التطورات في علم السياسة الحديث فهو من ناحية يأخذ بتقنيات البحث التي طورها علم الاجتماع بصورة مرموقة ويطبقتها على المواضيع السياسية ، وهو من ناحية أخرى لن يقتصر على السلوك السياسي فقط ، وإنما سوف يتناول البنى والمؤسسات أيضاً . وعلى صعيد آخر أن علم السياسة الجديد (أي علم الاجتماع السياسي) لن يكون مقطوع الصلة بالنظرية السياسية ، لأن ربطه الظاهرة السياسية بالظواهر الاجتماعية الأخرى يعني لاحالة التسك بنظرة عامة شاملة الى المجتمع في واقعه وتفاعلاته وحركته . وبالتالي فإن تناول السياسة بالدراسة وفق هذا المنطور يؤدي بالتالي الى اكتشاف قوانين تتحكم بالظواهر الاجتماعية بما فيها الظاهرة السياسية . ولكن اذا كان علم السياسة الأمريكي الحديث هو نتيجة منطقية لأزمة الفكر السياسي الليبرالي في الولايات المتحدة ، بعد الأزمات والتشنجات العنيفة التي تعرض لها المجتمع الأمريكي في فترة ما بين الحربين ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الأزمة التي انبعثت عن طبيعة النظام القائم والمؤسسات التي تحركه ، والتي لم يرد علماء السياسة الأمريكيون الاعتراف بها ، فتوجهوا الى دراسة السلوك السياسي ، فإن المجتمع الأوروبي في طبيعته وتكوينه وبحكم القوى التي تحركه توجه الى النظرة الكلية للمجتمع ليعالج الظاهرة السياسية فيه . وبعبارة أخرى أن تراث الفكر الأوروبي كان وما يزال يدور حول بناء المجتمع بكيته ، وعلى الأخص النظام السياسي فيه . ولاريب في أن الفكر الاشتراكي في تياراته المختلفة لعب دوراً كبيراً في ابراز وتطوير هذه النظرة العامة الشاملة للمجتمع . ولكن (علم الاجتماع السياسي) الذي أريد له أن يكون علماً جديداً للسياسة وقف عند حدود معينة ولم يستطع تجاوزها . لأنه الحق بعلم الاجتماع ، الذي لم يتطور الى الحد الذي يكون فيه نظرية عامة شاملة ، أو على الأقل اطاراً عاماً ودقيقاً لاحتواء كامل النشاطات الاجتماعية فضلاً عن المؤسسات ، أو على الأقل على صعيد الفكر الليبرالي وادى ذلك لاحالة الى أن يعجز علم الاجتماع السياسي عن تغطية كل مفردات السياسة . وغير شاهد على ذلك أعمال ديفرجيه

نفسه ، اذ طبع كتابه (علم الاجتماع السياسي)^(٤٢) مع بعض التحوير البسيط أولاً بعنوان (طرق البحث في علم السياسة) عام ١٩٥٤^(٤٣) ومرة أخرى بعنوان (طرق البحث في العلوم الاجتماعية)^(٤٤) في سنة ١٩٥٦ ، ثم عاد مرة أخرى وأصدره بعنوان (علم اجتماع السياسة ، مبادئ علم السياسة)^(٤٥) عام ١٩٧٣ ، فضلاً عن أن كثيراً من محتويات كتابه (مقدمة في علم السياسة) الصادر عام ١٩٦٤^(٤٦) مستقاة من الكتب المذكورة . والحقيقة أن عجز (علم السياسة الأمريكي) يقابله عجز (علم الاجتماع السياسي الأوربي) في الحلول كلياً محل علم السياسة وتغطية كافة مفرداته .

والواقع أن كثيراً من المعنيين بعلم السياسة في فرنسا وفي الأقطار الأوربية الأخرى لا يسلم بوجهة نظر التيار الذي يتزعمه ديفرجيه حول علم الاجتماع السياسي . اذ لو سلمنا بأن التمايز بين علم الاجتماع السياسي هو علم السياسة الحديث ، فلماذا يستعمل الاصطلاحان في وقت واحد في الجامعات الفرنسية ذاتها ؟ وعلى صعيد آخر ان هذا الاتجاه لا يقدم أية قيمة عملية أو علمية جديدة .

هـ - علم الاجتماع السياسي هو أحد فروع علم السياسة :

هناك اتجاهان رئيسان في تحديد اختصاص علم السياسة :

الاتجاه الأول : يعالج السياسة في أطر ومناهج الفلسفة والقانون وينعكس ذلك في الدراسات المتعلقة بالنظرية السياسية والقانون السياسي والمؤسسات ، ولا يعني الا قليلاً بالوقائع السياسية غير المؤسسة ويحصر هذا الاتجاه دراسة السياسة في اطار المجتمع السياسي المعروف بـ « الدولة » ومن ثم فان بحوثه تقتصر على الدولة ومايتعلق بها من شؤون .

(42) Maurice Duverger : Sociologie Politique, Op.cit.

(43) M. Duverger : Methodes de Sciencet Politique,
Op.cit.

(44) M. Ducerger : Methodes des Sciences Sociales, P.U.F. Paris , 1956.

(45) M. Duverger : Sociologie de la Politique, elements de Science Plitique.
Opit.

(46) M. Duverger : Introduction a la Science Politique,
Gallimard, Paris, 1964.

أما الاتجاه الثاني ، فعلى عكس الاتجاه الأول ، يرى أن ميدان علم السياسة هو دراسة الحياة السياسية ، دراسة علمية موضوعية كما هو الحال في علوم الطبيعة . ولذلك فإن أنصار هذا الاتجاه يهتمون في دراساتهم الاعتبارية الفلسفية وينتقدون الطابع القانوني الذي يسود الاتجاه الأول ويميلون من ثم إلى القيام بدراسة موضوعية للوقائع السياسية ، ويطرحون جانباً المؤسسات السياسية في بحوثهم ، ويوجهون اهتمامهم نحو السلوك السياسي ، والعملية السياسية . ويرفضون ، من جهة أخرى ، أن ينحصر اهتمامهم بدراسة للدولة ، وبدلاً من ذلك يرون أن على علم السياسة أن يتناول بالبحث كل المجتمعات السياسية . ولا ريب في أن هذا الاتجاه بعيد عن واقع علم السياسة - إذ أنه يعني في التحليل الأخير أن الدراسات السوسيولوجية هي الوحيدة التي لها قيمة في الوقت الحاضر .

والواقع أن وحدة علم السياسة قائمة على وحدة اهتماماته ، أي قائمة على المشاكل التي يعالجها . وبصورة عامة يمكن القول أن علم السياسة يتركز حول المشكلة السياسية .. ولكي يعالج المشكلة السياسية يجب أن يعبأ بحرية تامة كل ما يستطيع تعبئته من مفاهيم وطرق بحث مختلفة يبلورها بنفسه أو يقتبسها أو يتبناها عن العلوم الأخرى (٤٧) . وكلما استطاع علم السياسة أن يجد ما يعبئه في معالجة موضوعاته كلما أدى ذلك إلى خصبه واغناثه .

وعليه فإن الأمر لا يتعلق ، في الواقع ، باتجاهين متعارضين إزاء دراسة الحياة السياسية ، وإنما هما اتجاهان من الممكن أن يوجد أحدهما إلى جانب الآخر ، وأن يقوم كل واحد منهما ببحوث علمية يكمل بعضها البعض الآخر . أما إذا ما فرق ما بين الاتجاهين الذين تتوزع بينهما دراسة السياسة فإن كلا منهما يصبح عندئذ ناقصاً وتصبح الانتقادات الموجهة إليهما قائمة على أسس صحيحة . وعندئذ يحق لأنصار المدرسة السلوكية Behaviourism (ويطلق عليهم عادة في الولايات المتحدة تعبير علماء السياسة po, Scientists) الذين يريدون أن يجعلوا من مذهبهم في البحث علماً قائماً

(47) George Basstille, in : Droit, Economie et Sociologie, opcit, P.142.

على ملاحظة الوقائع السياسية واستقرارها أن يدعى بأن دراسة السلوك السياسي هامة كاهمية دراسة المؤسسات السياسية ، وإن التركيب Synthese في كل علم غير ممكن إذا لم تسبقه تحليلات طويلة ودقيقة ومباشرة ومبنية على مناهج رصينة في البحث .

أما أنصار المدرسة التقليدية في علم السياسة فيميلون على خصومهم السلوكيين إهمالهم دراسة المؤسسات السياسية واقتصرهم على دراسة السلوك السياسي فقط . ذلك لأن دراسة الوقائع يجب ألا تطرح من البحث التأمل النظري ، في نفس الوقت الذي لا يمكن أن يستغني التأمل النظري عن ملاحظة واستقراء الواقع السياسي .

وبناء على ماتقدم فيجب اعتبار علم السياسة مجالاً واسعاً في دراسة المشاكل السياسية في جميع جوانبها النظرية والعملية ، التاريخية منها والمعاصرة ، المؤسسة واللامؤسسة ، وبهذا المفهوم يمكن لعلم السياسة أن يغطي كل المواد التي سبق أن أقرتها اليونسكو والجمعية الدولية للعلوم السياسية سنة ١٩٤٨ ، سواء تعلقت بدراسة الوقائع السياسية أو النظرية السياسية أو تاريخ المذاهب السياسية .

إن علم السياسة هو مجموعة كبيرة من مذاهب البحث التي لها أصول متنوعة ... وكل هذه المذاهب لها طبيعة مزدوجة ، وذات وجهين سياسي ولاسياسي ، أي اجتماعي أو قانوني أو فلسفي أو اقتصادي أو تاريخي أو نفسي أو أنثروبولوجي . وكل هذه المذاهب المزدوجة تساهم في دراسة الجوانب المختلفة للمشكلة السياسية ، وعليه فإن كل واحد من هذه المذاهب في علم السياسة له انتماء مزدوج ، فالفلسفة السياسية والتاريخ السياسي ، مثلاً ، يرتبطان بعلم السياسة من جهة ، وبالفلسفة وبالتاريخ من جهة أخرى ، والأمر كذلك فيما يتعلق بعلم الاجتماع السياسي .

إن هذه الارتباطات المزدوجة تفسر تنوع وحركة المختصين بدراسة علم السياسة ، وتدل على أن هناك طائفة ثابتة ومستقرة من الباحثين في علم السياسة ، وطائفة أخرى من الباحثين الاختصاصيين القادمين إلى ميدان علم السياسة من مذاهب أخرى كعلم الاجتماع ، وبصورة عارضة للقيام بدراسات في علم الاجتماع السياسي . ولا ريب في أن علم السياسة قد أفاد كثيراً من علاقاته بالعلوم الأخرى ، وعلى الأخص القانون والفلسفة وعلم

الاجتماع . وقد أضنت هذه العلاقات بحوث علم السياسة وعمقت منهجياته وزادت في أبعاده العلمية .

ان المصونة التي قدمها علم الاجتماع الى علم السياسة لاتنصب على بحوث سوسيولوجية في ميدان علم السياسة ، لأن هذه البحوث قد تتعلق بعلم الاجتماع وقد تتعلق أيضاً بعلم السياسة . ومع ذلك فان بعض أساتذة علم السياسة كما هو شأن مارسيل برلو ، يرى أن علماء الاجتماع غالباً ما يعنون بدراسة الأقوام البدائية لاعتقادهم بأن الظواهر الاجتماعية تهدف فيها بأجلى صورها .. وقلما يعنون بدراسة المجتمع السياسي المتقدم الذي يأخذ شكل الدولة الحديثة (٤٨) . وعليه فان مساهمة علماء الاجتماع في تطوير علم الاجتماع السياسي واكسابه عناصر استقلاله عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى ضئيلة جداً (٤٩) . والواقع أن هذا الرأي لا يقوم على أساس صحيح ، ذلك لأن علماء الاجتماع قد قاموا بدراسات عديدة على المجتمعات السياسية المتطورة ، فضلاً عن أن الدراسات التي أجريت على المجتمعات البدائية لها فائدة لا يستهان بها لعلم السياسة ونذكر مثلاً على ذلك الدراسة التي قام بها في فرنسا كل من دافي وبوكله وهوبر وهوس لتوضيح أصل السلطة السياسية وخصائصها الأساسية . وقد ساهمت دراسات كيرفتش أيضاً في توضيح أصل الأيديولوجية الديمقراطية .

وجدير بالذكر أيضاً في هذا الشأن المصونة التي قدمها علم الاجتماع العام وكذلك فروع علم الاجتماع الخاص ، كعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع الاقتصادي ... الخ الى علم السياسة . فالبحوث السوسيولوجية في بنية الجماعات الاجتماعية وأنماط عمل القوى الاجتماعية اتسعت بحيث تغلغلت في علم السياسة . ذلك أن الظواهر الاجتماعية مترابطة فيما بينها الى درجة كبيرة ، ولا يمكن دراسة جانبها السياسي ، الذي يمكن عزله على نحو مجرد ، الا بدراسة الجوانب الأخرى من الظاهرة الاجتماعية في وقت واحد . فإذا ما اقتبس وتبنى علم السياسة كثيراً من منهجيته وأساليبه بحثه عن علم الاجتماع فان ذلك يجب ألا يثير أية غرابة ، ذلك لأنه يوجد نوع من تبادل أساليب البحث بين كل العلوم الاجتماعية (٥٠) .

(48) Mareel Prelot: La Science Po. Op.cit. P.38.

(49) Ibid, P.39.

(٥٠) مثال ذلك التحقيقات القائمة على أساس الإحصائيات تأتت في الأصل عن علم الاقتصاد ثم مرت بعلم الاجتماع الذي حولها بدوره الى علم السياسة .

الفصل الثالث

المنهجية في علم الاجتماع السياسي

ينظري تعبير منهجية Methode على معان عديدة ، يمكن عصرها في اتجاهين رئيسين ، الأول ذو طبيعة عامة ، أما الثاني فهو اتجاه خاص .

١ . الاتجاه العام :

ويتبناه أغلب دارسي السياسة ويمقتضاه يدل تعبير (منهجية) على المعطيات التي على أساسها يقوم اهتمام وعناية المختصين بدراسة الظواهر السياسية ، وكذلك على مفردات المواضيع السياسية . وفي بعض الأحيان يدل تعبير (منهجية) على تقنيات البحث التي بواسطتها تجمع مواد البحوث السياسية . وفي أغلب الأحيان تؤخذ المنهجية على أنها « وجهات نظر » يستند إليها دارسو السياسة ، كما يقصد بها في أحيان أخرى الجو العام الذي يتحكم في الدراسة والبحث^(١) . وأساس المنهجية هو (العلم) ، غير أن تعبير العلم ظل يتطور بتطور المعرفة الانسانية موضوعاً وأداة ، بحيث اقتربت دراسة المعرفة الاجتماعية من المعرفة في العلوم الطبيعية . « ولا يعني ذلك أن هذا الفرع من فروع المعرفة يصل الى مرتبة العلم الطبيعي ، أو أنه يمكن أن يتطور بواسطة نسخة منهجيات علمي الفيزياء والكيمياء على نحو أدق »^(٢) . إن تصنيف الوقائع وتكوين أحكام مطلقة وثابتة وصحيحة بصورة عامة هو الهدف الاساسي للعلم الحديث . وعليه فان العناصر الأساسية للمنهجية العلمية هي التصنيف والقواعد العامة المبنية على أساسه . وهذا المعنى لا يمكن لدراسة السياسة علمياً أن ترتقي الى مرتبة علوم الطبيعة كالفيزياء والكيمياء مثلاً . لأن المواد التي تعالجها علوم الطبيعة متماثلة في جميع أنحاء العالم ، فالماء الذي يتكون من الهيدروجين والأكسجين هو الماء حيثما كان . أما مشاكل الانسان فيصعب معالجتها بنفس الطريقة التي تعالج بها الأشياء في الطبيعة . لأن الظواهر الاجتماعية خاضعة للتغير باستمرار ومن الصعب التحكم فيها . فضلاً عن ذلك ان دوافع الانسان والأثار التي تقترب على أعماله هي من التعقيد والتنوع بحيث يصعب تعيين

1. Massm Salvadori, in, La Science Politique Contemporaine, Paris, L.U.N.E.S.C.O, 1950, P.5.

2. W.J.M. Mackenzie, Politics and Social Science, London, 1967, P.17.

البعض منها بصورة دقيقة ، أو التنبؤ بوقوع البعض الآخر . ثم انه يمكن في العلوم الطبيعية القيام بتجارب على المواد بطرق يستحيل الأخذ بها في العلوم الاجتماعية^(٣) .

وعليه فان كلمة « علم » هنا تعني عادة طريقة منهجية في جمع وتنظيم المعلومات ، وهي في الأغلب طريقة في البحث تتضمن عادة انتقاء مواضيع البحث ، وصياغة الفرضيات ، وجمع المواد ، وفحص الفرضيات ، ثم التحقق من صحة النتائج المتحصلة عن ذلك . وعليه « يمكن تطبيق المنهجية على الظواهر السياسية ، أي على تراكم الوقائع ، والربط بينها ربط السبب بالنتيجة ، واستخلاص التعميمات في النتائج بشكل مبادئ أساسية أو قوانين . صحيح ان المنهجية التجريبية في التجريب يصعب الأخذ بها في العلوم الاجتماعية ، ولكن ميدان الوقائع التاريخية ووقائع العالم المعاصر منفتح للمراقبة والتصنيف والربط والمقارنة من أجل صياغة مبادئ عامة . وكلما كانت الوقائع موضوع الدراسة أكثر عدداً ، وكلما كان المجال الذي تراقب فيه الوقائع أكثر اتساعاً ، والعناية بدراسة هذه الوقائع أكثر ارتباطاً بالوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه ، كلما توفرت امكانية أعظم للتوصل الى دقة التعميمات المتحصلة عن ذلك »^(٤) .

٢ - الاتجاه الخاص :

يأخذ بعض المؤلفين (المنهجية) في دراسة الظواهر السياسية بمعنى دقيق ويحصرونها في عمليات فكرية وعقلانية لمعرفة الواقع السياسي . وقد أطلق الباحثون المذكورون على أنفسهم تعبير علماء السياسة Political Scientists ليقربوا من علماء الطبيعة ، وليكسروا جهودهم بخاصة على الدراسات السلوكية . وقد أصبح السلوك السياسي هو الموضوع الرئيسي للمنهجيات العلمية التي برزت بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة ومنها انتشرت الى أقطار العالم المختلفة .

ماهي المنهجية العلمية في دراسة السياسة اذا ؟

تتميز المنهجية العلمية بالجهود الصادقة الى اقرار الوقائع ، وذلك باستخدام مصطلحات دقيقة ، وبتفسير الوقائع وتحليلها ، ثم استخلاص القوانين أو القواعد ووضع الأنماط السياسية ، وسوف نتناول ذلك تباعاً فيما يلي :

(3) Appadoral , The Substance of Politics,

London , Oxford University Press , 1971, P.6.

(4) Ibid. P.7.

أ - أقرار الوقائع :

إن دراسة الظاهرة السياسية تتطلب بذل الجهود من أجل جمع الوقائع التي تتعلق بها أو إثباتها ، وذلك وفقاً لطرق بحث رصينة ، وليس ذكر وقائع معروفة لدى الجميع ، كذلك التي تظهر في البيانات الرسمية أو في وسائل الاعلام المختلفة . مثال ذلك ، من السهولة أن يؤخذ بالتفسيرات التي يقدمها حزب سياسي بعد انقضاء مؤتمراته ، وكذلك عملية التصويت في البرلمان ... غير أن ذلك لا يعتبر دقيقاً من الناحية العلمية . وإنما التحليل العلمي يقتضي ، كما يرى ريمون ارون ، دراسة انضمام الأعضاء الى الحزب (بناء على احصائيات إن أمكن) ، أي دراسة الأصول الاجتماعية التي تحدروا عنها ، والطوائف المهنية التي ينتمون إليها ، وكيفيه ممارستهم مهنتهم ، وتوزيع المهام بين اللجنة المركزية والهيئات الخزنية المحلية^(٥) .

والموقع أن أقرار الوقائع يتطلب مراقبتها ، ولذلك فإن بعض الباحثين يطلق عليها تعبير (منهجية المراقبة) ، ومع أن المدارس الحديثة في السياسة تحصر اهتمامها بمراقبة السلوك السياسي للأفراد والجماعات ، وبخاصة المدرسة السلوكية وسابعد السلوكية والمدرسة الوظيفية ، والمدرسة التنويرية وغيرها ، إلا أن منهجية المراقب يمكن أن تنصب على المؤسسات أيضاً . وقد كان لورنس لول من أوائل الذين أكدوا على ضرورة مراقبة المؤسسات السياسية في مختلف الأقطار وعقد مقارنات فيما بينها . وكان لول يعلن بأن المختبر الرئيس للمؤسسات السياسية هو ليس المكتبة ، وإنما الحياة السياسية في الخارج . وقد طبق أورد جيمس برايس في مطلع هذا القرن منهجية المراقبة فقام بنفسه بزيارة كل الأقطار التي أراد دراسة مؤسساتها السياسية واتصل بالأشخاص المسؤولين فيها ، لغرض أن يتمكن من مراقبة عمل المؤسسات السياسية عن كثب ، وليكن كذلك فكرة دقيقة عن سير العمل فيها ، ثم وضع نتائج دراساته هذه في كتابيه المشهورين (الكومنولث الأمريكي)^(٦) و (الديمقراطيات الحديثة)^(٧) .

(5) Raymond Aron, La Science Popitique en France, in La Science Politique Contemporaine, OP. Cit. P.52.

(6) The American Commonwealth.

(7) The American Democracies.

قد يقوم بعملية المراقبة الباحث بنفسه ، كما ذكرنا أعلاه ، كما يمكن الاعتماد على دراسات قام بها باحثون آخرون في أقطار مختلفة في الماضي أو الحاضر . وبعبارة أخرى ان مادة المراقبة قد تكون ، كلها أو جزءاً منها ، جاهزة في دراسات عديدة ، وتوظف من ثم في دراسة جديدة على ضوء معطيات أو رؤية جديدة . فليس من الضروري ، مثلاً ، في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث زيارة أقطاره والتعرف على الأحوال السائدة فيها ، وإنما يكون الاعتماد على دراسات قام بها باحثون في نفس الأقطار ، أو في أقطار أخرى ، وإذا ما تضاءلت الدراسات المذكورة الدقة والموضوعية والمنهجية العلمية الصحيحة .

العقبات التي تواجه عمليات المراقبة :

أولاً : الطبيعة المعقدة للوقائع السياسية :

ان الوقائع السياسية ذات طبيعة معقدة ، وغالباً ما تتداخل فيها عواطف الانسان وأهوائه . فهي ليست وقائع مجردة كما هو شأن المواد في العلوم الصرفة . وفضلاً عن ذلك ان الوقائع السياسية غالباً ما تنطوي على معنى مكنون على الباحث أن يسبر غوره ، سواء من ناحية العوامل التي تقف وراءه أم من ناحية الهدف الذي يرمي اليه . فاذا ما ألقى سياسي مثلاً خطاباً شديد اللهجة ، فقد يكون المقصود منه تضليل الرأي العام في الداخل ، أو الخارج ، أو خداع حزب منافس ، أو دولة مصادية . وفي أمثال هذه الحالات يصعب ان لم يتعذر على الباحث معرفة الدوافع التي تحرك سلوك بعض رجال السياسة والمسؤولين . ومن ثم يتعذر أيضاً التنبؤ بإمكانية وقوع الأحداث في المستقبل ، لشدة تعقدها ، وسرعة تغيرها ، وتداخل الظروف المحيطة بها .

ثانياً : ان المعلومات أو البيانات التي يحصل عليها الباحث غالباً ما تكون ناقصة اذ هناك جوانب معينة من الموضوعات السياسية ليست واضحة تماماً . بل حتى الأشخاص المعنيين بصورة وثيقة بالعملية السياسية قد يخطأون كلياً في الحكم على أبعادها ودلالاتها . وذلك لأن العمليات السياسية تشبه الى حد كبير قطعة الجليد ، اذ أن القسم الطافي على سطح الماء ليس سوى القسم الأصغر بالنسبة الى القسم الغاطس في الماء . فالباحث قد

يستطيع أن يقوم بدراسة شاملة ، ولكنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يلم بأدوار كل الأشخاص الذين أثروا أو أسهموا في العملية السياسية ، كما يصعب عليه أن يطلع على مراحل القرارات التي اتخذت في جلسة مغلقة لمراكز صنع القرار في النظام السياسي أو في التنظيمات السياسية كالأحزاب والمنظمات الأخرى . ويلاحظ ذلك بخاصة في مختلف النظم الديكتاتورية ، وفي دول العالم الثالث ، وفي الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية ، بل وحتى في الديمقراطيات الغربية في بعض الأحيان كالاجتماعات المغلقة لجلسات رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء ، واللجان الخاصة ، وهيئات المستشارين ... الخ .

ثالثاً : يتعذر في بحوث علم الاجتماع السياسي القيام بدراسات تجريبية على الأشخاص . على شاكلة البحوث المختبرية في العلوم الطبيعية . لأن هؤلاء يرفضون معاملتهم كأدوات للدراسة ، وفي بعض الأحيان يعرضون عن تقديم المعلومات المطلوبة كاملة وبصورة دقيقة لسبب أو آخر .

ب - تحليل وتقييم الوقائع : وعلى هذا المستوى يتميز علم الاجتماع السياسي بصورة واضحة عن الدراسات الأخرى المكرسة للبحث في السياسة . فهو لا يسلّم بالنصوص كما جاءت ، ولا يأخذها على عواهنها ، وإنما يجمع أكبر مقدار من المعلومات ، ويحلل مضمونها ، محاولاً كل وثيقة أهميتها ، سواء كان ذلك من خلال الصفحات المتسرة لديه ، أم من خلال مادة النظر في كلمات النص وتعبيراته وتحليل ما ينطوي عليه من مواضيع ودلالات . يستطيع أن يستعين في هذا الشأن بالاحصائيات ، كما هو شأن الاقتصادي . ويجمعها ، ويقدمها بشكل جداول وخطوط بيانية . والمقصود بالتحليل هنا بيان الطريقة التي تقوم بها المؤسسات ، أو مؤسسة واحدة ، أو مجتمع معين بوظائف كل منها . أما الشرح فيتضمن سيقاً متعددة ، كبيان روابط التضامن الثقافي ، أو روابط السببية (روابط العلة بالعلول ، أو السبب بالنتيجة) بين سلاسل متنوعة من الظواهر ، كالرابط بين النظام الحزبي وبين النظام الدستوري ، وبين النظام الدستوري والنظام الاقتصادي ... الخ ، أو أن تطبق أنماط وأليات علم النفس أو التحليل النفسي على سلوك سياسي معين (٨) .

(8) Raymond Aron , op.cit. P.54.

ان المشكلة التي تطرح على هذا المستوى هي مدى تجرد الباحث في حكمه على الوقائع وتقييمها . لأن أفكاره ومبادئه ونظرياته أو ايديولوجيته ، اضافة الى عواطفه وأهوائه الشخصية تلعب دوراً هاماً في سياقات البحث . فالباحث قلما يكون غير منحاز الى جهة أو أخرى . فضلاً عن ذلك ان تجاربه الخاصة به قد تؤثر على مدى رؤيته للوقائع التي يراقبها . ثم ان الباحث قد يخلط بين الأسباب الشخصية أو الأسباب العارضة مع الأسباب العامة ، ولذلك فقد يضيق في خضم ذلك الوقائع المتعددة أو التفاعلية فيما بينها ، وذلك بأن يظل واقعة على أخرى من ناحية الأهمية ، وعكم الحياز ، أو تجربته الشخصية ، ومن ثم ، فقط الباحث ذو الكفاءة العالية ، والعين النافذة ، والحكم الناضج ، يمكنه أن يصل فعلاً الى استنتاجات صحيحة ومثمرة .

استعمال التعابير الدقيقة :

وثمة مشكلة أخرى تعرض في هذا الشأن هي التشبيهات السطحية والتعميمات على نطاق واسع . فقد ينساق المراقب وراء تشبيهات سطحية وتعميمات مفرطة في اتساعها ، ولا تقوم على أساس وقائع حقيقية . ولذلك فأول المهام الملقة على عاتق الباحث هي التفتيش عن الوقائع والتأكد من صحتها ، ثم ربطها بالوقائع الأخرى ، واختبار طبيعة العلاقات القائمة فيما بينها ، وبذلك تتمين قيمتها وأهميتها . كما ينبغي أيضاً التعبير عن الوقائع موضوع المراقبة بتعابير دقيقة مدروسة ومتفق عليها من قبل الباحثين كلهم أو على الأقل مجموعة منهم . فاذا ما درس حزب سياسي معين ، مثلاً ، فيجب أن تنطبق المفاهيم المستخدمة في تحليل بنية الحزب المذكور وطرق ممارسة نشاطاته على الاحزاب الأخرى العاملة في نفس القطر أو في الأقطار الأخرى^(٩) .

(9) Raymond Aron, Op. cit. P.52.

ج - التصنيف وصياغة القواعد : ان هدف علم الاجتماع السياسي هو ان يرتقي حقا الى مرتبة (العلم) Science. ومن هذه الناحية فهو يسعى الى استنباط القواعد التي تقرب من القواعد القانونية، او على الاقل يبان الروابط التي تقوم بصورة طبيعية بين الوقائع السياسية

والواقع ان ذلك ليس بالامر الهين، لأن الوقائع السياسية غير ثابتة، وتلعب ارادة الانسان ووعية دورا هاما في صنعها وسياقها، فضلا عن اختلاف ظروف البيئة الجغرافية ومستوى التقنيات المطبقة، وكذلك الاحوال المعنوية كالقيم والبادئ والديمقراطية السائدة. ومن ناحية اخرى ان المبالغة في تثبيت الوقائع قد يؤدي الى اخضاع كل شي، الى الحتميات الصارمة.

لأنه مهما كان من اثر للعوامل الجغرافية والتقنية والاقتصادية والسكانية والتاريخية والايديولوجية، التي لا يمكن لاحد ان يتجاهلها او يهملها او يبالغ في قيمتها، يبقى في الطرق الأخرى مسألة كيفية تعامل الانسان مع هذه العوامل. هذا التعامل يتوقف على عوامل عديدة، منها وعي الانسان وطبيعة تكوينه البيولوجي والنفسي، وكذلك مستوى ذكائه وثقافته بالإضافة الى عوامل أخرى.

ان القوانين التي تستخلص في ميدان السياسة قد لا ترتقي الى القوانين القائمة في العلوم الطبيعية، وانما يمكن التوصل الى عرض النماذج الرئيسة للنظم السياسية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية (١٠) وبعبارة أخرى استخلاص القواعد العامة التي تنطبق على كل جماعة او مؤسسة او مجتمع، والتي على بيان خصائص كل منها. فهمة الباحث هنا صعبة ولاريب، غير ان هذه الصعوبة لا ترتقي لحد الحيلولة دون اكتشاف الروابط القائمة بين العلية والعلول، او السبب والنتيجة، لان هذه الروابط اذا ما وجدت بصورة متاثلة في مجتمعات متعددة، وفي ازمان مختلفة فانها تكون قوات، بل وقوانين اجتماعية - سياسية.

ولكن تعرض على هذا المستوى من البحث مشكله (النموذج)، التي تتعلق بتعيين المذهب من دراسة الظواهر السياسية المؤسسة وغير المؤسسة. بعض الباحثين يضع مسبقا نماذج جاهزة، ويقس عليها الظواهر السياسية في المجتمعات المختلفة. وقد ينحدر هذا النموذج عن نظرية شاملة، كما هو الحال مع الماركسية، او ينحدر عن تركيبة من العناصر المعروفة، كما هو الحال مع نموذج الديمقراطية الغريبة الذي تمسك به المدرسة السلوكية والمدرسة الوظيفية والمدرسة التنموية.

(10) Raymond Aron, Op. cit P.63.

٣ - منهجيات أخرى :

الى جانب منهجية المراقبة مارة الذكر ، هناك منهجيات أخرى يأخذ بها الباحثون في ميدان علم الاجتماع السياسي نذكر أهمها فيما يلي :

أ - المنهجية السلوكية : تعتبر المنهجية السلوكية حديثة العهد نسبياً ، فقد ظهرت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في الولايات المتحدة ، وساعد في صياغتها وتطويرها أساتذة أوريون هاجروا اليها ، اذ طبقوا النظريات السوسولوجية والبيكولوجية في دراسة المواضيع السياسية ، وبذلك جمعوا ما بين تقاليد البحث النظرية في أوروبا ، وبين النزعة العملية الشائعة في الولايات المتحدة . وبرزت فيما بعد الحرب العالمية الثانية كأبرز المنهجيات العلمية في دراسة السياسة ، لافي الولايات المتحدة فحسب ، وإنما أيضاً في كثير من أقطار أوروبا الغربية .

وتركز المنهجية السلوكية في الوقت الحاضر اهتمامها على الأشخاص والأحزاب والجماعات المختلفة أكثر من تركيزها على الدول والحكومات والمؤسسات . وهي لاتعنى بما يجب أن يقوم به الأفراد ، وإنما مايقومون به فعلاً في الحياة العامة . وعليه فان الباحث الذي يطبق المنهجية السلوكية يعالج الأحداث التي تقع بصورة منتظمة ، كما يبحث أيضاً مؤشرات السلوك السياسي لدى الأفراد والجماعات .

لقد ظل مجال تطبيق المنهجية السلوكية محدوداً ، وذلك بسبب حداثة عهدها نسبياً أولاً ، ولأنه لايمكن تطبيقها الا على جوانب معينة من الحياة السياسية هي تلك التي تتوافر فيها أكثر من غيرها المعطيات الكمية أي المعطيات التي يمكن قياسها وتقدير حجمها كالتصويت والمساهمة في الانتخابات على مختلف مستوياتها ، وكذلك دراسة تكوين الرأي العام وقياس اتجاهاته ، وتحولاته من وقت لآخر . ثم اضيف اليها مواضيع أخرى كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وعملية صنع القرار ، والخصائص النفسية للسياسي ، وتحليل النظم السياسية .

ولقد واجهت المنهجية السلوكية انتقادات شديدة ومن جهات متعددة أهمها الانتقادات التالية :

أولاً : ان المنهجية السلوكية تركز على السلوك السياسي وتجاهل المؤسسات السياسية .

ثانياً : ان تأكيدها على السلوك يجعلها تقترب بالمشهد الفردي ، اذ حق عندما تتناول السلوك الجماعي فإنها تركز على الفرد ، لأنها تعرض أن الجماعات ليست سوى الأعضاء الذين تتكون منهم ، أي أن الجماعة الاجتماعية ليس لها خصائص تميزها عن مجموع الأفراد الذين تتكون منهم .

ثالثاً : ان المنهجية السلوكية تتجاهل النظرية والقيم ، اذ أنها تطرح القضايا النظرية من زاوية عليانية لأغراض البحث التجريبي ، وبالمقابل فإنها تسحب النتائج التجريبية على تطور النظرية السياسية . ومع أن بعض السلوكيين سعى الى بناء « نظرية منهجية » الا ان النظرية المذكورة ظلت ذرائع (براغماتية) في التطبيق العملي . والواقع أنه لا يمكن أن يوجد علم اجتماعي متحرر من القيم أو النظريات . وادعاء السلوكيين بأنهم يرفضون كل ترجيح أو أفضلية لواقعة على أخرى ، سعيًا وراء الموضوعية ، يؤدي الى ان تفرض القيم السائدة نفسها على بحوثهم دون أن يعوا ، ومن ثم فإن حياة التحليل العلمي الذي يدعونه لن يكون الا زائفاً .

رابعاً : ان المنهجية السلوكية تفرط في استخدام الاحصاءات والطرق الرياضية ، وذلك لن يكون الا مساً بقيمة الأفراد الذين يتحولون الى مجرد أرقام في البحوث . ومن ناحية أخرى ان استخدام الرياضيات لا يصلح تطبيقه الا في ميادين معينة من الحياة السياسية هي تلك التي تتوفر فيها أكثر من غيرها المعطيات الكمية ، أو المعطيات التي يمكن قياسها بتقدير حجمها ، كالتصويت والمساهمة في الانتخابات واستطلاع اتجاهات الرأي العام .

خامساً : ان المنهجيات المطبقة في المذهب السلوكي مرتبكة بسبب كثرة الاصطلاحات والمفاهيم غير المألوفة في علم السياسة والمستفادة من العلوم الأخرى ، وبخاصة من الرياضيات .

سادساً : ان المنهجية هي المهمة في البحث ، ومن ثم فإن المواضيع السياسية التي تعالج وفقاً للمذهب السلوكي تكيف وفقاً للمنهجية ، في حين أن مقتضيات البحث العلمي تتطلب العكس . ويؤدي ذلك الى فقدان التوازن في الدراسات السياسية .

ب. المنهجية التجريبية :

ان علم السياسة ، من ثم ، هو تجريبي لابعث التجارب التي تجري في المختبر كما هو الحال مع علوم الطبيعة ، ولكن بالمعنى الضيق جداً ، أي بمعنى التجارب الواعية أو اللاواعية التي تجري في الواقع طول الوقت . ويمكن للمرء أيضاً أن يحصل على مادة تجريبية كبيرة من المراقبة المباشرة ، ومن التجربة الشخصية وكذلك من التاريخ ، وعلى الأخص التاريخ المعاصر . وبهذا المعنى ان التأريخ يعتبر سجلاً للتجارب الماضية وعلى نطاق واسع .

وأنصار المنهجية التجريبية يرون أنه من الممكن دراسة السلوك السياسي كما يمكن دراسة وظائف النظم السياسية المختلفة بواسطة اجراء تجارب محدودة في الحياة السياسية ذات دلالات عامة .

ولو سلمنا بأن التجريب العلمي غير ممكن في الدراسات السياسية ، فان التجارب السياسية ، في الواقع ، قد جرت بصورة واعية أو غير واعية في تأريخ النظم السياسية في مختلف الأقطار . اذ أن كل تغير سياسي سواء كان واعياً أم غير واع هو في الواقع نوع من التجربة .

وكل قانون يشرع ، وكل سياسة تعلن ، وكل تغير يحدث على البنية السياسية وفي التنظيمات السياسية له طابع تجريبي اذا ما أخذ بمعنى ان هذا التغير هو مؤقت فحسب . ويتوقف تبني كل ما تقدم بصورة نهائية وقاطعة على ملائمته عندما تثبت صحته وتكتسب خصائص دائمة . أما اذا تكشف التغير عن انه ينطوي على بعض المآخذ أو العيوب ، فانه يعدل على ضوء ذلك ، اما اذا فشل تماماً فيلغى ويبحث عن بديل له . واذا كانت بعض التجارب السياسية قد إخفقت في الماضي فانها مع ذلك لم تخل من بعض الفائدة ، اذ أنها قدمت معلومات ودروساً قيمة تساعد على الوصول الى استنتاجات إيجابية ،

تقدم المنهجية التجريبية :

ان المنهجية التجريبية Methode Experimentale المطبقة على نطاق واسع في

مجالات العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء لا يمكن الأخذ بها في دراسة السياسة . لأنه إذا كان سهلاً إجراء التجارب على الأشياء في المختبر فإنه لا يمكن أن نأخذ جزءاً من المجتمع ونجرى عليه تجارب من جميع النواحي ، ثم نستخلص من ذلك القوانين العامة . والذين يعارضون المنهجية التجريبية في علم السياسة ، كما يعارضون تطبيقها على أية ظاهرة اجتماعية يقدمون الحجج التالية :

أولاً : لا يمكن إجراء التجارب السياسية على النحو المطبق في الفيزياء والكيمياء . فقد يمكن للكيميائي أن يعزل شيئاً ما يريد دراسته ويعرضه الى تأثير أو عدة تأثيرات مختارة لاستخلاص كل العوامل الأخرى . ولا يمكن أن ينطبق ذلك على البشر الأحياء .

ثانياً : يمكن تطبيق التجارب في الفيزياء عدة مرات حتى يتوصل الى نتيجة . غير أن ذلك لا يمكن القيام به بالنسبة الى الظاهرة السياسية ، لأن الظروف السياسية لا يمكن تكرارها على نحو تجريبي .

ثالثاً : لا توجد وسائل علمية لتحقيق الدقة في القياسات السياسية فحسب ، وإنما أيضاً العوامل التي تؤثر في الظاهرة السياسية كالآراء والمواقف الانسانية لا يمكن تقديرها بدقة

ج - المنهجية المؤسسية :

ان المنهجية المؤسسية حديثة العهد نسبياً وهي منحدره عن أصل يختلف عن أصول المنهجيات التاريخية والفلسفية والقانونية ؛ لأن هذه المنهجيات الأخيرة تأتت ، في قسم كبير منها ، عن التقاليد الكلاسيكية في الجامعات الانكليزية . في حين ان المنهجية المؤسسية تأتت عن المنهجيات المطبقة في العلوم الطبيعية وحملت خصائصها⁽¹¹⁾ .

(11) William A. Robson, La Science Politique en grande - Bretagne, in La Sa

Po. Contemporaine, op.cit.

ويقصد بالمنهجية المؤسسية أن تعالج المشاكل السياسية من وجهة نظر المؤسسات ، وكذلك المعطيات المرتبطة بسير العمل فيها .

ان دراسة المؤسسات هي طريق استقرائية فهي تتطلب مراقبة دقيقة للظواهر ، إجراءات الفرضية ، والاستدلال ، والتعميم والتحقق ، ثم تحليل السبب والنتيجة ، وكل ذلك اجراءات نموذجية في بحوث علم الأحياء والطب والكيمياء والعلوم الطبيعية (١٢) .

والمنهجية المؤسسية أكثر صعوبة من المنهجية الاستنباطية والمنهجية التاريخية فهي تواجه مصاعب عند عزلها الظواهر التي تدرسها وتواجه مشاكل مراقبه أكبر من المشاكل التي تتوجد في العلوم الطبيعية ذلك لأن المؤسسات تتنوع في المجتمعات المختلفة ، وكذلك الظروف التي تدفع بها الى الوجود ، ولذلك فتأخذ أشكالاً متنوعة ومتعددة . فضلاً عن ذلك أن المنهجية المؤسسية ، بخلاف المنهجيات المطبقة في الطبيعة محرومة من المزايا الكبيرة التي تتمتع بها المنهجيات المطبقة في العلوم الطبيعية المتأنية عن توفر التجريب والمختبر . وعليه فان المنهجية المؤسسية تتطلب اجراء قيامها بالبحوث العلمية استناداً الى أسس منهجية متنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال اختلافات أوجه النظر الخاصة باستخدام الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية لأن أنصار المنهجيات الرياضية (الاحصائيات الرياضية ، الاقتصاد الرياضي ، يدعون بقوة تطبيق الطريقة الاستنباطية ، في حين يميل انصار المفاهيم الفلسفية الى الطريقة الاستقرائية . وهذا المعنى تكون المنهجية المؤسسية اذا أساساً للبحث العلمي له أكبر الأهمية ، ومقبولاً بصورة عامة ، ولكنها ليست منهجية حقيقية ومتكاملة . أما وليام روبسون فيرى أن المنهجية المؤسسية رغم المصاعب التي تواجهها في التطبيق تكتسب مكانة لها ومعترف بكونها منهجية لا بد منها لاكتساب معرفة بالادارة العامة .

د- المنهجية المقارنة :

ان المنهجية المقارنة قديمة العهد جداً . فيمكن تقصي جذورها التاريخية من

(12) q. S. Longrod , Lo science Politique en Pologne , in, Sc, La Po. Contem Poraine , op.cit. PP. 199 200.

هيرودتس وأرسطو^(١٣) وعبر يهودان وموتسكيو .. وقد استخدم كثير من المفكرين في العصر الحديث هذه المنهجية للوصول الى استنتاجات قائمة على أساس دراسة مقارنة ما بين المؤسسات الماضية وبين المؤسسات الحاضرة .

وتتكون المنهجية المقارنة من سحب التعميمات خلال المقارنات، وهذه المنهجية أما أن تستخدم لدراسة المؤسسات السياسية والأفكار السياسية في قطر واحد وفي مراحل مختلفة من تاريخه ، أو تدرس مراحل متاثلة في أقطار مختلفة كالرحلة الليبرالية في كل من انكلترا وفرنسا وألمانيا الخ^(١٤) .. أو تدرس الظاهرة السياسية في مختلف الأقطار . وجوهر المنهجية المقارنة يتكون من مراقبة النظائر (أو التاثلات) وكذلك الاختلافات التي قد توجد في الظروف والأحوال السائدة في الأقطار موضوع الدراسة المقارنة . ان اهمال العوامل الأخيرة هو سبب العديد من الأخطاء التي يقع فيها الباحث السياسي الذي يستخدم اما المنهجية التاريخية أو منهجية المقارنة . ان مزج عملية المقارنة مع العمليات المنطقية والاستنتاجات من الوقائع Reasoning يمكن أن يقوي المنهجية المقارنة . وعندما تتركب الدراسة المقارنة من المنهجية التاريخية والمنهجية المقارنة ، فانها تستأصل الكثير . من الجوانب السلبية فيها .

اجراء مقارنة لافيا بين السنن Morner أو القوانين المعزولة ، ولكن فيما بين النظم القانونية - السياسية ، وبين المؤسسات وسير العمل فيها كما يجري في الواقع ، وكذلك تطرعا^(١٥) . ونتيجة للمدى الزمني الطويل لتطور المجتمعات السياسية وتنوع المؤسسات السياسية فيها ، فان مواد غزيرة يمكن الاستفادة منها في الدراسة السياسية فيها ، فاز هناك مواد غزيرة يمكن الاستفادة منها في الدراسة المقارنة للنظم والمؤسسات السياسية . والواقع ان الدراسة المقارنة لاتتعلق بتجميع معلومات كافية عن مختلف النظم السياسية ، وإنما بالأحرى ، تتعلق بتنظيم هذه المعلومات . ورغم ان الدراسات المقارنة قد طبقت على البلدان الأوروبية وبلدان أميركا الشمالية ، الا أنها اتسعت في

(١٣) استخدم أرسطو المنهجية المقارنة بصورة فعالة؛ فدرس تاريخ اليونان القديمة ، ورأى ١٥٨ دستوراً في أقطار مختلفة مصروفة في عصره . وقارن ما بين المؤسسات السياسية في الماضي والمؤسسات السياسية في الحاضر ثم استخرج منها استنتاجاته المنطقية .

(14) q.S. Langrod, Op.cit. P. 198 199.

(15) David Thompson , in , La Sc. Po. Contemporaine, Op. Cit. PP. 510 511.

الوقت الحاضر فأصبحت تشمل حق بلدان العالم الثالث . ومع ذلك فلا يمكن معالجة المؤسسات الرسمية ، كالبرلمانات والسلطة التنفيذية الا ضمن اطار واسع ، لأنه لا يمكن انتزاع مؤسسة سياسية معينة من اطارها التنظيمي ومقارنتها بالمؤسسات في الأقطار الأخرى وبدون أن يؤخذ بنظر الاعتبار النظام السياسي الذي توجد فيه تلك المؤسسة . فلا يمكن عقد مقارنة بين مؤسسات دول أوروبا الغربية ومؤسسات الدول الافريقية أو الآسيوية أو الدول الأميركية اللاتينية .. فالاجراءات البرلمانية ، ونظام تعدد الأحزاب والتنافس فيما بينها ، وحياد موظفي الدولة والعسكريين ازاء القضايا السياسية كلها هي نتاج تطور تاريخي في الأقطار الأوروبية (١٦) .

ولاريب في أن المنهجية المقارنة لاتعنى بحكم الضرورة ان المقارنة . يجب أن تجرى على جميع الأقطار لكي تصبح مجدية ... لا ولاتنطوي المنهجية المقارنة على عدم الاكتراث بالعملية السياسية في قطر معين ، بل بالعكس قد تكون من أكثر الوسائل المجدية في الكشف عن معلومات خاصة بقطر معين . وعلى أي حال من الأحوال ان الخطوات التي حققها تقدم المنهجية في (العلوم السياسية) قد نتجت جزئياً من واقعة كون القضايا الأساسية في المنهجية المقارنة - مثل لماذا بعض أنماط المؤسسات السياسية والنشاط السياسي يوجد في بعض الأقطار . مازالت الى حد بعيد لم تعالج . وازاء هذه المشاكل حاول علم السياسة الى حد ما أن يصوغ نظريات عامة أو جزئية وان يعرض بعض النماذج المماثلة نوعاً ما الى النماذج المستخدمة في العلوم الاجتماعية الأخرى (١٧) .

هـ - المنهجية الاحصائية :

ترتبط المنهجية الاحصائية ارتباطاً وثيقاً بالمنهجية المؤسسية . وقد برزت أهمية الاحصاء في المجتمعات الحديثة على مختلف المستويات ، سواء في مجال البحث العلمي أم في مجال قيام المؤسسات العامة بوظائفها بالشكل المطلوب . والواقع من ازدحام الوقائع

(16) Alan R. Ball, Modern Politics and government, London, Macmillan 1971, P.8.

(17) Ibid. P.9.

يتطلب أرقاماً دقيقة تعبر بطرق علمية مدروسة عن جوانب الحياة العامة . ولذلك فقد ازداد عدد الاحصائيين المتخصصين في الادارات العامة ، بعد أن أنشأت دوائر خاصة بالاحصاء مرتبطة بالادارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية . وقد اعترف بالاحصاء كأداة مقررة في الجامعات وفي مراكز البحوث المختلفة ، ومن هذه الناحية تأت أهمية الاحصاء بالنسبة الى دارسي الظواهر الاجتماعية والسياسية باعتبارها أداة للتوصل الى التحليل الدقيق . والواقع أن المنهجية الاحصائية لا يمكن أن تطبق الا بالاستناد الى العلوم الاجتماعية الأخرى ، كعلم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة (١٨)

على قدر ما يتعلق الأمر بدراسة الظاهرة السياسية ، تطبق المنهجية الاحصائية في الميادين التالية على وجه الاجمال :

- استطلاع الرأي العام
- السلوك الانتخابي
- النشاط الاداري

أولاً : استطلاع الرأي العام :

ان استطلاع الرأي العام والتعرف على اتجاهاته يعتبر من المهام الأساسية التي تسعى النظم السياسية الى تحقيقها ، ذلك ان الرأي العام ظاهرة اجتماعية لا يمكن لأي نظام سياسي مهما كان شكله أو طبيعته أن يتجاهلها ، والرأي العام باعتباره ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن ينفصل عن موقف الهيئة الاجتماعية واسهامها في الحياة العامة . وذلك ينطبق على المفهوم الليبرالي كما ينطبق أيضاً على الاتجاه الاشتراكي . ليبرالياً يعرض بلسومان : « ... ان الرأي العام ينطوي على عمليات الحكومة التمثيلية ، والتشريع ، والادارة ، والعدل ، وطريقة اتخاذ القرارات في هذه المجالات ، وكيف تجلب الآراء أمام صانعي القرار ... » (١٩) .

ومن وجهة نظر اشتراكية يعرض جوفان دجورجفش : « ان الرأي العام هو الرأي المشروط اجتماعياً لأكبر عدد ممكن من الأفراد حول القضايا العامة ، والمعبر عنه

(18) William A. Robson, Op.cit. PP. 315 316.

(19) D. E. q. Plowman : Public opinion and The Polls, in: The British Journal of Sociology, Vol. xiii, No. 4 dec. 1962 , P.332.

علناً والمواجهة ليس نحو التأثير على الشؤون العامة فحسب ، وإنما أيضاً نحو المشاركة فيها ، أي نحو تحويل هذا الرأي الى سياسة فعلية ، الى قانون ... (٢٠) .

وعليه فقد بذلت جهود منذ القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر لقياس الرأي العام والتعرف على تحولاته . ولذلك فقد تأسست معاهد متخصصة للقيام بهذه المهمة ، كمعهد كالوب الامريكي الذي تأسس عام ١٩٣٥ ، ومكتب الرأي العام في جامعة برنستون عام ١٩٤٠ ، ثم انتشرت معاهد أخرى كثيرة كمعهد جامعة شيكاغو ، وجامعة واشنطن ، وكلية وليامز وغيرها ، وأخذ تأسيس مراكز بحوث الرأي العام في أقطار العالم يتوالى مثل معهد كالوب البريطاني ومعهد كالوب النسائي ، والمعهد الفرنسي للرأي العام الذي تأسس عام ١٩٣٨ ، ومعهد الرأي العام في المانيا الغربية الذي تأسس في عام ١٩٤٧ ، والمعهد الوطني للرأي العام في اليابان الذي تأسس في عام ١٩٤٥ .

وقد طورت أساليب تقنية عالية لاستطلاع الرأي العام وفي شق مجالات الحياة ، وبخاصة في الحياة السياسية ، كالاستفتاءات التي تجري عشية الانتخابات ، سواء كانت هذه انتخابات رئاسة الجمهورية أو انتخابات تشريعية ، أو بلدية ، أو أي انتخابات أخرى تجري على مستويات أقل ، أو بصورة قطاعية ، بل ان بعض معاهد الرأي العام دأبت على تقديم تقارير دورية حول اتجاهات الرأي العام ازاء شعبية السياسيين أو المواقف في مختلف القضايا المطروحة .

ثانياً : السلوك الانتخابي :

لقد طبقت المنهجية الاحصائية بنطاق واسع على سلوك الناخبين ، وبخاصة اتجاهاتهم ، وخياراتهم السياسية ، ومدى اهتمامهم بالعمل السياسي ، ومستوى ادراكهم للمشاكل التي يتنازع عليها بين الأحزاب ومرشحيهم في الانتخابات ، وكذلك دوافع الناخبين للتصويت وبالمقابل دوافع امتناع المواطنين عن التصويت وغير ذلك .

والواقع أن الأرقام المتحصلة في أبحاث من هذا النوع لا تكفي لوحدها ، لدراسة السلوك السياسي للناخبين ، حتى ولو كانت دقيقة بالنسبة الى المناطق الانتخابية ، وإنما

(٢٠) جوفان دجور جفش : الرأي العام في النظام الاشتراكي . ترجمة د . صادق الاسود بغداد . شركة

الطبع والنشر الاهلية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٧ .

يجب أن تشفع بتحليلات أخرى تفحص عمقاً في دراسة الدوافع والأهداف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناخبين ، كما يجب بالمقابل أن يؤخذ بالدراسة والتحليل أشخاص المرشحين للانتخابات واتجاهاتهم السياسية ، ومدى تأثيرهم على الناخبين ، وكما يقول فرانسوا كوكل : « ان ميزة الاحصائيات هي انها تقدم خصيصة عامة الى الباحث ... ولكنها تدع في الظلام عدداً معيناً من القضايا التي تتعلق على الأخص بدوافع الناخبين الذين تحسب أصواتهم . ويمكن أن توضح بعض هذه القضايا بواسطة التحليل لحقبات الحملة الانتخابية ، أو بواسطة مقارنة جغرافية لتوزيع الأصوات التي أعطيت الى مختلف الأحزاب في الوحدات الادارية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار وقائع الجغرافية البشرية والبنية الاجتماعية في نفس الوحدات الادارية . في حين أن قضايا أخرى يمكن أن توضح باجراء تحقيقات مناسبة لها ووفق منهجية الاستفتاءات » (٢١) . ربما يلاحظ أن الاحصائيات التي ترد في هذا الشأن هي مجرد مؤشرات ويجب التعامل معها بهذه الصفة فحسب ، ومن ثم يبقى على الباحث أن يتقصى الأوضاع الحقيقية التي بعثت بها الى الوجود .

إن المنهجية الاحصائية ذات فائدة عندما تطبق على تغيرات المواقف والاتجاهات أو تحركها ازاء المرشحين المتنافسين في الانتخابات ، لأن الأرقام التي تقدمها في هذا الشأن تفتح الطريق الى البحوث السوسولوجية التي تهدف الى تفسير مختلف تحركات المواقف والاتجاهات . ولذلك فلكي تكون هذه الاحصائيات مجدية يجب أن تخضع الى اشراف سوسولوجي . وهي أيضاً مفيدة في دراسة العلاقة القائمة ما بين توزيع أصوات الناخبين بين توزيع المقاعد في المجالس التمثيلية ، وعلى هذا النحو ، تسمح باصدار حكم على النظام الانتخابي كوسيلة للتعبير عن الارادة الشعبية (٢٢) .

إن الإسهام الأكثر قيمة للمنهجيات الرياضية في الاستفتاءات الانتخابية كان استخدام حساب الاحتمالات *L'utilisation du Calcul des probabilités* ، الذي بموجب تفتيح عينات في الرأي العام ، غير مختارة بمحض الصدفة (أو بصورة عشوائية) وإنما مفرزة وعسوبة بطريقة ان تتركب في الأجزاء المطلوبة والنافذة بالنسبة للمنطقة المأخوذة بنظر الاعتبار ... ان هذه الطريقة قد أخطأت حيناً وأصابته أحياناً

(21) Francois qoguel, in La Sc. Po. Contemporaine, PP. 525 526.

(22) David Thompson, in : Sc.Po. cot. Op.cit. P. 585.

أخرى (٢٣) . والواقع فيما يتعلق بالتنبؤات السياسية ، يكفي أحياناً أن تطبع هذه التنبؤات لكي تغير هي ذاتها النتائج المتوقعة ، مزيفه على هذا النحو رؤاها الخاصة بها في بعض الأحيان . ان الاعتقاد بنتائج مكتسبة مسبقاً هو لوحده (أو بحد ذاته) عامل سياسي هام ، ان منهجية تبدو مشيرة بتأكيد رياضي الى أن أغلبية الجمهور تشارك في مثل هذا الاعتقاد يمكن جداً أن تزيد في هذه الأغلبية . وهذا مايدل أيضاً على أن المنهجيات الرياضية لها دور لأن تلعبه في علم السياسة ، ولكنه دور أقل بساطة مما يبدو للنظرة الأولى (٢٤)

ثالثاً : النشاط الاداري :

ان الحكومة لاتستطيع أن تعمل بدون تجاوب من قبل المواطنين ، ويلاحظ أن مجال تدخل الدولة في العصر الحديث قد اتسع الى حد كبير ، سواء كان ذلك في النظم الليبرالية أم الاشتراكية . ولذلك فان معرفة اتجاهات الجماهير قبل تنفيذ سياسة معينة أو خلال تنفيذها غدت حاجة ملحة لانجاح المشروعات التي تنفذها الدولة في مختلف القطاعات . وقد دلت عمليات استطلاع الرأي العام في أقطار عديدة على أن السياسة الناجحة هي تلك التي يفهمها الجمهور ويتحمس لها لأنه يتبين دوافعها وأهدافها . وقد أثبتت عمليات استفتاء الرأي العام على أنها طريقة مجدية لجعل الادارة أكثر فعالية وديمقراطية ، اذ دلت على مدى فهم الجماهير مشكلة عامة ، وماهي الحلول الادارية التي تبدو أكثر ملائمة ، ومن ثم ماهي السبل التي يمكن للحكومة أن تحصل بواسطتها على أقصى حد من تعاون أفراد المجتمع مع الحكومة واسنادهم اياها . وعليه فان طريقة استفتاء الرأي العام وهي تكشف عما يفكر به الجمهور بشأن الاجراءات الحكومية يمكنها أن تؤدي الى ان تقوم المؤسسات بتعديل تنظيمها أو سير العمل الاداري فيها (٢٥) .

ومن الواضح أن المنهجية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن المنهجيات الكمية Methodes Quantatives الأخرى ، اذا ماطبقت لوحدها تتحول الى مجرد تعديد أفراد

(٢٣) مثال ذلك ان استفتاءات معهد غالوب للرأي العام التي جرت عشية انتخابات الرئاسة الاميركية عام ١٩٤٨ دلت على سقوط المرشح هاري ترومان ، ثم جاءت نتائج الانتخابات بفوزه .

(24) David Thompson, Op. Cit. P. 565.

(25) Morver H. Bernstein, in, La Sc. po. contemporaine, Op. cit P. 457.

يؤيدون هذا الحزب أو يقفون ضده ، أو هذه الجماعة أو هذا المنهاج ، ولاتستطيع أن تأخذ بنظر الاعتبار العوامل النوعية التي تتحكم في مواقف هؤلاء الأفراد واتجاهاتهم . في حين أن هناك عوامل متعددة ومتنوعة تدفع هؤلاء الأفراد الى تبني نفس الرأي . فيمكن أن يؤخذ هؤلاء الأفراد ويصنفوا حسب المناطق التي يعيشون فيها ، أو حسب أعمارهم أو مهنتهم ، أو حسب مستوى تعليمهم أو معدل الثروة لديهم . ولا يمكن أن يصنفوا حسب مستواهم الفكري ، أو قيمتهم الأخلاقية ، أو تأثيرهم الشخصي ، ولا حسب أي من العوامل الأخرى التي لاتوزن ولكنها جوهريّة في تكوين الشخصية الانسانية . ان المنهجية الاحصائية ، كالمنهجيات الكمية الأخرى ، تفترض المساواة بين الافراء من ناحية الأهمية الانسانية .. فكل فرد يحسب واحداً ، وواحداً فقط ، وبالتالي ان المنهجية الاحصائية غير كاملة بالنسبة الى تقييم الرأي العام في السياسة (٢٦) .

الفصل الرابع

نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي

لقد تقلبت دراسة السياسة ، منذ بدأ الأفراد يفكرون بطبيعة الحكم بين مجالين ، فانصب اهتمام البعض على المؤسسات السياسية ، باعتبارها هيئات أساسية في السيطرة والتغيير الاجتماعيين ، ورأوا في سلوك « الدولة » ونشاطات « الأمير » أهم القضايا التي يجب أن يعرّفها في مجال السياسة . وباتجاه معاكس لذلك ، شدد البعض الآخر ، على العوامل الكامنة فيما وراء السياسة أو بعبارة أخرى ، أكدوا على الظروف التي تؤثر في الأحداث والمؤسسات السياسية . والواقع ان اختلاف هذين الاتجاهين ناجم أساساً عن الاختلاف في تقييمها لأهمية كل من المجتمع والدولة . « أو الحكم لدى البعض » أي أيهما أولى وأهم : المجتمع أم الدولة ؟ وزاد في تعقيد الخلاف بينهما كون المؤسسات السياسية ذاتها تؤلف في التحليل الأخير موضوعاً مشتركاً لمذاهب العلوم الاجتماعية المختلفة كعلم الأجناس وعلم الاجتماع والاقتصاد . ان التداخل بين هذه العلوم حيناً وتقاطعها أو التقائها أحياناً أخرى هو الذي طرح مشكلة تعيين حدود كل علم وبيان العلاقات القائمة فيما بينها ، بما في ذلك مشكلة بيان نصيب السياسة في دراسة المؤسسات السياسية ونصيب العلوم الاجتماعية الأخرى التي تعنى بنفس الموضوع .

١ . الأصول التاريخية لعلم الاجتماع السياسي :

ان غلة من الكتاب ، ان صح وجودهم فعلاً ، أولئك الذين انحصر اهتمامهم في طبيعة العمل السياسي والمؤسسات السياسية ، ولم يتعداه الى الاهتمام ، على نحو وآخر ، بالجمال الآخر ، مجال العوامل السياسية . فلقد كان أفلاطون (٤٢٩ - ٣٢٧ قبل الميلاد) يمالج موضوع « الأمير » الذي يستخدم السلطة السياسية لإقامة الجمهورية المثالية (يوتوبيا) ، ويعني بالوقت نفسه في بحثه ذاك بتأثير بنية العائلة ، كوحدة اجتماعية فرعية ، على الكيان السياسي للدولة ، باعتبارها البنيان الفوقي أو بعبارة أخرى مدى تأثير التربية والتعليم ومستويات الأفراد على مختلف أنواع النشاط السياسي .

أما أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) فيعتبر أول من عالج المجتمع السياسي بطريقة علمية ، معتمداً في ذلك على ملاحظة الوقائع وتحليلها بعمق ثم استخلاص أحكام وقيم واقعية عنها . ولكي تكون دراسته علمية فقد جمع أكبر مقدار ممكن من الوثائق المتيسرة عن دساتير^(١) الدويلات الاغريقية القائمة في عهده ، وبناء على هذه المعلومات أقام تحليلاته على كيفية عمل هذه الحكومات المختلفة ، ثم توصل الى وضع تصنيفه المعروف لأنواع الأنظمة السياسية التي يقسمها الى :

- أ - النظام الملكي ، حيث يمارس السلطة فيه شخص واحد .
- ب - النظام الأوليفارشي ، وتتركز السلطة فيه بين أيدي قلة من الأفراد .
- ج - النظام الديمقراطي ، حيث يساهم جميع المواطنين بممارسة السلطة .

وقد أضاف أرسطو الى تصنيفه هذا تصيفاً آخر بأشكال الحكومات الصالحة والحكومات الفاسدة ، فنظم الحكم الصالحة هي الملكية والارستقراطية والجمهورية . أما نظم الحكم غير الصالحة فهي نظم الطغيان والأوليفارشيه (القلة) والديماسوجية (الغوغائية) ، هذا فضلاً عن دراسته للأنظمة المزدوجة .

والواقع أن أرسطو هو مؤسس « القانون الدستوري المقارن »^(٢) اذ درس ، قبل أن يقوم بتأليف كتابه المشهور « السياسة » ١٥٨ دستوراً ، وعبر ذلك درس الأنظمة السياسية التي تتجسد فيها ، ليقر بعد ذلك كون الأشكال الدستورية تعكس تنوع الروابط في المجتمع السياسي ودرجة تأسيسه . وبناء على دراسته التحليلية للسلطة رأى أن مظاهرها ثلاثة : المداولة ، والأمر ، والحكم . وقد بين أيضاً العلاقة السببية القائمة بين توزيع الثروة والمركز الاجتماعي من جهة ، ونوع النظام السياسي في هذه المجتمعات المختلفة من جهة أخرى .

(١) لم تكن دساتير الدويلات الاغريقية مكتوبة ، ولذلك فهي تقرب من المفهوم الحديث للنظام السياسي .

(٢) لقد اقر المؤتمر الدولي لعلماء السياسة الذي انعقد بهاريس سنة ١٩٤٨ بإشراف ورعاية منظمة اليونسكو ان دراسة الدستور تعتبر جزءاً من مجال اختصاص السياسة .

يعتبر بعض المختصين أن أرسطو هو مؤسس علم الاجتماع السياسي^(٣) وإن كتابه « السياسة » كان ومازال حتى الوقت الحاضر ، ذا شأن كبير إذ أن الأفكار الواردة فيه تصلح أن يؤخذ بها حتى في المجتمعات السياسية المتقدمة المعاصرة . والواقع أن كتاب « السياسة » لأرسطو ينطوي على الفلسفة السياسية وعلى علم الاجتماع السياسي في الوقت نفسه^(٤) فإن انعطاف أرسطو الى علم الاجتماع السياسي قد تأتي بصورة عامة عن اهتمامه بدراسة الظروف الدائمة التي تجعل نظاماً سياسياً معيناً يتبع بالاستقرار والتسك فقاذه بحته هذا الى معالجة بعض القضايا الهامة في المجتمعات القائمة آنذاك .

وبصورة عامة أن كتاب السياسة لأرسطو لا ينطوي على مجرد أحكام قبية أو ذات اختصاص فلسفي ، وإنما يتضمن أيضاً تحليلاً عميقاً للوقائع السياسية ، وعلى الأخص موضوع « الثورات » الذي كرس له قسماً كاملاً ، والذي يعتبر في الوقت الحاضر غزواً في التحليل السوسيولوجي . ولاريب في أن باعث أرسطو الى دراسة الثورات وتحليلها لم يكن مجرد ترف عقلي وإنما دفعه الى القيام ببحوثه هذه الفوضى التي كانت ضاربة أطنابها في الدويلات الاغريقية آنذاك وعدم استقرار الأنظمة السياسية فيها .

ان فترة التأملات السوسيولوجية انقطعت بعد أرسطو .

ولم يأت الرومان بأي مفهوم أصيل في علم الاجتماع . غير أن الفكر الروماني لعب دوراً هاماً في علم الاجتماع الوصفي ، وقد تأتي ذلك بصورة عامة عن الفتوحات الواسعة التي حققها الرومان ، إذ أتاحت لهم التعرف على عادات ومؤسسات الشعوب الأخرى التي سيطروا عليها . ومن جهة أخرى امتاز الفكر الروماني سواء في الشرق الأوسط أو في الغرب ، بنزعة العملية، ولذلك ، وبالرغم من تقصيرهم في مجال البحث العلمي ، تقدموا في ميدان القانون ، واستطاعوا أن يستخلصوا عبر قرون تطبيقاته ، القواعد الأساسية التي أوجدت القوانين الحديثة .

لم تتعرض الحالة الاجتماعية لدى الرومان الى تحول جذري وعميق ، الا أن مفاهيم

(3) Roland Maspettol : La Science Politique et le droit Editions Montchrestien.

Paris, 1957. P.73.

(4) ارسطو طاليس : السياسة ، ترجمة احمد لطفي السيد ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٧ ، ص ٢٨٢ - ٢٤٧ .

وقيم المجتمع الروماني والمعتقدات التي سادت فيه تشكل علماً اجتماعياً حقيقياً^(٥).

وفي عهود الامبراطورية المسيحية لم يتقدم ، ان لم تقل ينعدم علم الاجتماع اذ اندمج القانون بالأخلاق وأصبحت واجبات الفرد الأخلاقية والدينية لها الأرجحية على واجبات السياسة . ولم تعد الدولة تضع القانون أو تتحكم بالأخلاق العامة بعد أن أصبحت أصولها دينية . ثم أن السلوك السياسي كان يجب أن ينسجم مع القانون الديني .

ومع ذلك فقد ساهم « سان أوغسطين » (٣٥٤ - ٤٣٠) على نحو ما بالدراسات الاجتماعية - السياسية ، وذلك بكتابه « مدينة الله » La Cite de Dieu الذي ألفه في الفترة القائمة بين سنتي ٤١٢ - ٤٢٦م ويعتبر هذا الكتاب أول بحث كبير في علم الاجتماع السياسي بعد كتابات أفلاطون وأرسطو^(٦) . والذي يشمل على تركيب أو صورة جامعة لكل حضارة العصور القديمة ويتضمن كذلك استعراضاً اجمالياً لتاريخ روما . ومن وجهة نظر اجتماعية سوسيولوجية نعث في كتاب سان أوغسطين على بعض الأفكار والتحليلات التي تعتبر أساساً للمفاهيم القانونية والسوسيولوجية المعاصرة ، كفكرة القانون الطبيعي ، وشرعية السلطة وحرية الانسان الطبيعية ، وفكرة أصل سلطة الاكراه التي قارستها الحكومة ... الخ .

ويفرق « سان أوغسطين » بين « مدينة الانسان » التي تتعلق بنوازع الانسان وحاجاته الدنيوية و« مدينة الله » وتعني التفاني في حب الله لدرجة احتقار الذات ، أي الايمان والخضوع ، واحترام العدالة والرغبة في البذل والتضحية . وعليه فان الاعتقاد الديني يقوم بدور مثل أعلى يدفع بالأفراد نحو التكامل^(٧) . أما فيما يتعلق بشكل الدولة ، فان سان أوغسطين لايفضل شكلاً منها على آخر ، وانما يرى ان السبب الموجب لوجود السلطة السياسية هو تحقيق العدالة بين الأفراد .

ابن خلدون : لم تظهر أعمال سوسيولوجية ذات قيمة بعد سان أوغسطين ووجب أن تنتظر الانسانية ، كما يقول غاستون بوتول ، عشرة قرون ليظهر ابن خلدون ويبعث علم

(5) Gaston Bouthoul : Histoire de la sociologie, P.Y.F. Paris, 1956, P.15.

(6) Gaston Bouthoul : Sociologie de la Politique, op.cit P.13.

(7) Ibid . P.18.

الاجتماع ، أو بحوث علم الاجتماع السياسي من جديد^(٨) اذ تعتبر أعمال ابن خلدون ، وعلى الأخص المقدمة علماً اجتماعياً سياسياً حقيقياً بالمفهوم الحديث ، اضافة الى أنها تشمل على بحوث في دراسة التاريخ وتفسير الظواهر الاجتماعية ودراسات في القوانين التي تتحكم في تطور هذه الظواهر الاجتماعية^(٩) .

ولد ابن خلدون في عائلة ذات أصل يماي استقرت في أشبيلية بأسبانيا (الأندلس آنذاك) ثم أصبحت ذات شأن كبير في الحياة العامة بأشبيلية ، حتى اذا ماغزاها فرديناند الثالث ، ملك ليون وقسطلة ، تركت البلاد لتستوطن في تونس حيث ولد ابن خلدون عام ١٣٣٢م . وقد تلمذ على يد ابن سينا فدرس الحديث والفقه المالكي وعلم اللغة والشعر في مطلع حياته ، ثم درس المنطق والفلسفة فيما بعد أثناء حياته العملية . وكانت حياته عاصفة ، وسط عصر مضطرب ومفعم بالأحداث الجسيمة والاضطرابات السياسية الخطيرة في العالم العربي والاسلامي ، فخاض معترك السياسة ، وتقلد مناصب عديدة وهامة في خدمة الدول العربية القائمة آنذاك في شمال افريقيا ، فأتاح له منصبه هذا أن يدرس عن كثب شؤون هذه الدول ونظمها السياسية ، وتقاليدها العامة في الحكم ، دراسة عالم واقعي مطلع على الأحداث ، ومتفاعل معها في نفس الوقت ، وقد عرف السجن في حياته ، فتسنى له تأمل الوقائع وتقييمها واستخلاص العبر منها . وعاصر انحلال وتدهور الدول العربية في المشرق والمغرب ، وعلى الأخص غزو التتار ، بقيادة تيمور لنك ، فاستطاع أن يتصل به ويقابله في دمشق ويكسب ثقته فيه .

لقد قرأ ابن خلدون كتاب « الجمهورية » لأفلاطون وازدراه لأنه وجده مشبعاً بنزعة طوباوية ، واطلع على كتاب « السياسة » لأرسطو ، فراه بعيداً جداً عن اتجاهه في التأمل والتفكير . ذلك لأن ابن خلدون كان يرى خلافاً لكل الفلاسفة الاغريق ، أن التنظيم السياسي ، في الواقع ، لايمكن تغييره بصورة مجدية ، أو على الأقل تشذيبه من العيوب التي تعترضه بواسطة العقل فقط ، أو بعبارة أخرى لايمكن اقامة نظام سياسي بناء على فكرة مرسومة مسبقاً وإنما يجب استقراء حوادث التاريخ وترتيبها ثم تصنيفها

(8) Gaston Bouthoul, op.cit. P.20.

(9) Roland Maspétiol, op.cit. P.307.

وتركيبتها على نحو منهجي مدروس. إذ إن التاريخ لدى ابن خلدون يهدف قبل كل شيء إلى دراسة حالة الإنسان الاجتماعية، والوقائع التي ترتبط بها على نحو طبيعى، وكذلك معرفة الحياة الاجتماعية البدائية وتهذيب الأخلاق والنزعة العائلية والقبلية والخصائص التي تميز أقواماً عن أقوام أخرى، والتي تقوم على أساسها الامبراطوريات والأسر الحاكمة والفوارق الطبقة والمراتب الاجتماعية المختلفة ويعالج أيضاً المشاكل التي يكرس لها الأفراد جهودهم، كالاشغال التي تدر مكاسب، والمهن التي تساعد على احياء وانعاش العلوم والفنون، وأخيراً جميع التغييرات التي تحدثها طبيعة الأشياء في خصائص المجتمع.

ولم تكن نزعة ابن خلدون في البحث على هذا النحو تلقائية، أو تتأق بمحض الصدفة، إذ أن قراءة مقدمته تدلنا على أنه كان مدركاً أنه يأتي بعلم جديد وأساليب بحث واقعية متميزة عما سبقها، وأنه قد توصل إليها بعد أن قام ببحوث متواصلة، قائمة أساساً على النظرة الواقعية في استقراء حوادث التاريخ وتأملها ثم تصنيفها ووضعها في مكانها الطبيعى في الاطار العام للمجتمع والدولة وتعميقها بشكل قواعد عامة تتخطى الزمان والمكان.

إن دراسة «العصبية» القبلية تأخذ مكاناً بارزاً في اهتمامات ابن خلدون وهي المحور الذي يدور حوله معظم المباحث الاجتماعية في المقدمة. «إن نظرية العصبية من أهم وأطرف النظريات التي وضعها ابن خلدون ونستطيع أن نقول أنها بمثابة المحور الذي يدور حوله معظم المباحث الاجتماعية، وتتصل به جميع مباحث الاجتماع السياسي في المقدمة. ولانفالي إذا قلنا - بهذا الاعتبار - أنها تؤلف أنظمة تامة التكوين، في الاجتماع بوجه عام، والاجتماع السياسي بوجه خاص» (١٠). ويبدو لنا أن عناية ابن خلدون بدراسة «العصبية القبلية» ماهي إلا انطلاق في دراسة أعم وأشمل. ذلك أن فكرة «العصبية» القبلية لدى ابن خلدون تقترب كثيراً من مفهوم الهوية في علم الاجتماع الحديث، فاعجاب ابن خلدون بالبدو متأ من كونهم يشكلون جماعة أولية قائمة على علاقات شخصية مباشرة ينبثق عنها تضامن جمعي متين، ناجم عن روابط الدم بالدرجة الأولى، وعن وحدة المصير من ثم، أما الروابط الاجتماعية في الجماعة المركبة أي المجتمع الشامل فقائمة أساساً على تكتيل المصالح المختلفة للأفراد وانخراطها في تنظيم تأسيسي.

(١٠) ساطع المصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي، بيروت ص ٣، ١٩٦٧.

ولاريب في أن الجماعة الأولية سابقة بوجودها تاريخياً على ظهور الجماعة المركبة ، وهي التي أعطت الديمقراطية المباشرة في دويلات المدن الاغريقية وفي المجتمعات السياسية الأخرى . وكلما تقدم المجتمع كلما فسحت الجماعة الأولية الطريق لتكوين الجماعة المركبة القائمة على تضامن آلي يحتاج الى عناء كثير لتكثيف وعي الأفراد بالانتماء اليه وتعزيزه . فإذا ما أعطي ابن خلدون أهمية خاصة للعصبية القبلية . فلأنه قد شهد الجماعة العربية والاسلامية المركبة ، أو المجتمع ، آنذاك وهو يضلح ويتدهور جاراً معه كل المؤسسات السياسية القائمة فيه ، في حين أن القبائل البدوية باعتبارها مجتمعات خاصة ، ظلت محتفظة بوحدها وتضامنها وطاقاتها في التلاحم الداخلي وفي مواجهتها الأخطار والضغوط الخارجية . ولاريب في أن نفس المشكلة ، مشكلة الصراع بين الجماعة الأولية والجماعات المركبة بين المجتمعات الخاصة والمجتمعات الشاملة مازالت موجودة في الوقت الحاضر حتى في المجتمعات المتقدمة صناعياً ، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي القائم فيها ، وتعتبر هذه القضايا من أهم ما يعني به علم الاجتماع السياسي الحديث .

وعالج ابن خلدون موضوع « السلوك السياسي » فأسيء فهمه في وقته ، ومازال كثير من الكتاب لا يتبين بوضوح دلالات ماتوصل اليه آنذاك ، ففي تفريقه بين المراتب الاجتماعية المختلفة ذكر أن سكان المدن ينغمرون في ترف الحياة ومن ثم يفقدون كثيراً من اندفاع البدو يشجعهم ، أما الحياة في الريف فتؤدي بطبيعتها الى الاسترقاق . ذلك لأن الزراعة - رأيه هي مهنة المستضعفين وطلاب العافية ، وأنها تؤدي بأصحابها الى الذل ومآلة ذلك من طبائع المكر والخديعة . والواقع أن ابن خلدون لا يعمم هذه الخصائص في الزمان والمكان . وإنما يحصرها في أوقات اختلال التوازن الاجتماعي وقيام أنظمة سياسية لاتتجاوب بصورة طبيعية مع مقتضيات المجتمع المنسق . ففي هذه الحالة فقط يجد ساكن المدينة نفسه أكثر تعرضاً من البدوي الى تعسف وجور الحاكم المستبد ، ذلك لأن جزءاً من حياته قد اندمج بالمجتمع الشامل ومؤسساته السياسية . ولم يحط ابن خلدون من أهمية الزراعة بذاتها ولم يعم ظهور المذلة والخضوع على جميع الأشخاص الذين يزاولونها ، وإنما حصر ذلك في نطاق ضيق « هو حالة » سيطرة الملك العضوض القاهر على الناس^(١١) ففي هذه الحالة فقط يتعرض الزراع الى مهانة واذلال السلطات

(١١) مقدمة ابن خلدون ، دار احياء التراث العربي - بيروت ، ط ٤ ، د . ت ص ٩١٥ .

القائمة ، لأن تركزم على بقعة من الأرض يجعلهم بالتبعية تحت سيطرة الدولة وقوانينها . بعكس البدو الذين ليس لهم مقر ثابت فيستطيعون أن يرحلوا كلما تعرضوا الى معاملة سيئة أو الى ضغوط خارجية .

لقد درس ابن خلدون على نحو موضوعي أصل السلطات السياسية ومدة بقائها ، وكذلك تشكيل الدولة وإغلاها . وأسهم كثيراً في بيان الظاهرة الدورية مستقلة عن ارادة الانسان وتحديد أسباب تعاقب هذه الظواهر الدورية بصورة منتظمة ، أو بعبارة أخرى القوانين التي تتحكم بالروابط الاجتماعية وتحولها من مرحلة الى أخرى . ولاشك في أن هذه الاكتشافات كانت ومازالت ذات تأثير كبير في نشوء وتطور المعرفة الانسانية ولذلك فيبدو لنا أن غاستون بوتول يذهب بعيداً جداً عندما ينتقص من علمية ابن خلدون ويرمي به في « قدرية مزعومة » (١٢) .

ثم ان ابن خلدون يعطي أهمية كبيرة للظواهر الاجتماعية ويرجحها على الظاهرة السياسية . ويؤكد من جهة أخرى على تأثير عوامل المناخ على الظاهرة الاجتماعية . ومن ثم فان الظواهر الاجتماعية لارتباطها بعوامل الطبيعة المختلفة هي أكثر ثباتاً واستقراراً من الظواهر السياسية .

أما فيما يتعلق بالسلطة السياسية ، فيرى أن الانسان ملزم بأن يدخل في علاقات اجتماعية مع الأفراد الآخرين ، ولا يمكن المحافظة على هذه العلاقات والتسك بها الا بخضوع الأفراد الى سلطة سياسية . وقد يكون مصدر هذه السلطة متأتياً عن الرضى أو الاكراه ، الا أنها اذا ما ظهرت الى الوجود فان الأغلبية الساحقة تخضع لها ولا تفهم مصدرها الحقيقي ، لأن هذه الأغلبية تجهل كيف تتألف الدول ولا تعرف شيئاً عن الأحوال السياسية في الدول الأخرى (١٣) اضافة الى ذلك أن الأفراد ينظرون دائماً باكر الى ذلك الذي أخضعهم لسلطانه . ومن جهة أخرى أن السلطان لا يقوم الا على أساس القوة ، ولا تتمتع بهذه القوة الا الجماعات الجريئة المتناسكة والمتضامنة . ويجب أن تنتفع

(12) Gaston Bouthoul, op.cit. P.21.

(١٣) ان هذه الاراء التي طرحها ابن خلدون اعاد طرحها كتاب اخرون في القرنين التاسع عشر والعشرين في اطار بحثهم عن طبيعة العلاقات بين الحكام والحكومين والقسم الباحثون حولها فانضوى البعض في تيار نظريات النخبة وأخذ البعض الآخر بمفهوم الجماهير وطلبيتها الواهية .

هذه القوة بالدين لكي تتعزز وتستقر ، ومع ذلك فليست الرابطة الوطنية والرابطة الاقليمية بكافيتين لاقامة سلطة سياسية دائمة .

ما هو مدى سلطة رئيس الدولة ؟ انه يستطيع أن يصدر الأوامر وان يحرم القيام بأعمال معينة ، وأن يصدر قراراً ويلغيه أيضاً . لقد منحت هذه الصلاحيات لرئيس الدولة لضمان طاعة الشعب وخضوعهم له ، ولغرض استحصال الضرائب وحماية الحدود ، وارسال البعثين الى الأمصار ، والحيلولة دون تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية . ولكن ما الأمر اذا خرج السلطان على ارادة تابعيه ، أو بعبارة أخرى ما هي حدود طاعة السلطان ؟ وتبعاً لذلك ماموقف ابن خلدون ازاء « الثورات » ؟ يقول ابن خلدون بهذا الشأن ما يأتي :

« ومن هذا الباب أحوال الثوار القائلين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء فان كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون الى القيام على أهل الجور من الأمراء داعين الى تغيير المنكر والنهي عنه ، والأمر بالمعروف رجاء في ثواب عليه من الله ، فيكثر اتباعهم والمتشبهون بهم من الفوغاء والدماء ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهلك وأكثرهم يهلكون في ذلك السبيل مأزورين غير مأجورين ، لأنه الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم ، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه ، قال ﷺ : (من رأى منك منكرأ فليذكره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه) وأحوال الملوك والدول راسد قوية لايزحزحها ويهدم بناءها الا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والشائر كما قدمناه » (١٤) .

(عليه فان ابن خلدون يميز الثورات على الحاكم الظالم أو المستبد الا أنه يحذر القائمين بها من مغبة احقاقها ، ويدعوهم الى أن يتبينوا درجة نضوج الظروف الملائمة للثورة ودراسة الامكانيات المتوفرة لكي يضمنوا أقصى حد ممكن من نجاحها ، والا فان أخفاقها سوف يعرض القائمين بها الى أضرار جسيمة جداً ومن الأفضل في هذه الحالة عدم التصرف بوجه الحاكم الجائر والخضوع له .

(١٤) المقدمة ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

٢ - تأثير نشوء وتطور الدولة الحديثة على الفكر الاجتماعي والسياسي :

منذ القرن السادس عشر أخذت السياسة شيئاً فشيئاً بالتعقل والعقلانية في تقييمها للوقائع والمؤسسات السياسية . وأخذ المفكرون يتأملون من جديد في مركز وطبيعة الدولة - الأمة وعلى الأخص في الصراع فيما بين السلطة Power وبين الفرد في المجتمع .

والواقع أن هذا الانعطاف الفكري لم يكن بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية آنذاك . فقد نشأت في هذه الفترة التاريخية المدن الكبرى ، وتبعاً لذلك نمت وتطورت مجتمعات المدينة بمشاكلها العديدة الى جانب المجتمع الاقطاعي . وقد سهلت بعض الاستحداثات التقنية والاقتصادية حركة الأموال والأشخاص ، ونشأت أيضاً المصارف وبعض الصناعات الهامة . كل هذه التطورات دفعت الى وجود مشاكل وعلاقات اجتماعية جديدة لم يعرفها النظام الاقطاعي القديم المنغلق على نفسه ، وكان من بين هذه المشاكل المتنوعة « مشكلة السياسة » ، إذ طرحت عندئذ على بساط البحث والتحليل قضايا طبيعة السلطة ، وشرعيتها وحدودها^(١٥) وفي هذه الفترة التاريخية المشبعة بالتفاؤل والثقة بتحقيق التقدم الاجتماعي .. ظهرت أعمال هامة مثل كتاب « الأمير » لميكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧)^(١٦) وأعمال بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) التي تمجد السيادة ، وأعمال هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وعلى الأخص كتابه الموسوم (اللفيانان)^(١٧) والذي قصد به الدولة الجبارة وغير الديكتاتورية .

يمكن أن يقال أن العصر الذهبي للفلسفة السياسية امتد خلال قرنين ، القرن

(15) Gaston Bouthoul, op.cit. P.25.

Gaston Bouthoul : Sociologie de la

Politique op.cit. P.14.

(١٦) يرى الاستاذ كاستون بوتول ان نيقولا ميكيافيلي هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي

الحديث ، اذ مهد السبيل في هذا الشأن لمن جاء بعده من السوسيولوجيين .

انظر :

(١٧) اللفيانان هو وحش بحري ورد ذكره في الكتاب المقدس ، ثم شاع صيته في اللغات ليدل على كل

ماهو وحشي ورهيب في المجتمع الانساني اعتبارا من الدولة حتى اصغر مؤسسة فيها .

الأول ويسمى قرن الأنوار ويمثله مونتسكيو ولوك وروسو ثم قرن الممارك أي عصر المذهب التقليدي وهي تنحدر نحو الانهيار ويمثله بيرك وجوزف دوميستر نيونالد ، والليبرالية وهي ترتفع ويمثلها بنجامان كونستانت ردتوكفل وكيزو وبريفو - بارادل ، والاشتراكية في أول مظاهرها ، وهي طوباوية في فرنسا ويمثلها سان سيون وفورييه وبرودون ، وأبوية في انكلترا ويمثلها أوين ، وعلمية في ألمانيا ويمثلها ماركس وأنجلز ، والقومية التسلطية والعرقية عند فخته وغوينو وفاشر دولابوج .

منذ ظهور الدولة برز التمييز بين ماهو « سياسي » وماهو « اجتماعي » . وكانت فكرة التمايز هذه واضحة لدى بودان والثوسوس اللذين كانا يعتقدان بوجود ماهو اجتماعي خارج نطاق ماهو سياسي ، أي شيء اجتماعي متميز ، بل ومختلف عما هو سياسي . ويؤكد عدة مفكرين في القرنين السادس عشر والسابع عشر على وجود روابط اجتماعية خارج نطاق الروابط الرسمية أو الحكومية ، كما هو شأن كروشيوس والفيلسوف لينتزر (١٦٤٧ - ١٧١٦) والفقيه القانوني وعالم الاجتماع نيبلادت ، وعلى النحو نفسه يميز بعض الكتاب ، مثل شيلتز ما بين الدولة State وبين المجتمع المدني Die Burgerliche gesellschaft (١٨) .

والواقع حتى القرن الثامن عشر ، كانت الدراسات التي تقوم على الوقائع الاجتماعية تسمى إما من ناحية فلسفية أو أخلاقية . ولم تكن هذه الدراسات تسمى إلى تحديد ماسر المجتمع وإنما ما يجب أن يكون عليه استناداً إلى المعتقدات الميتافيزيقية والدينية حراً ، طبيعية الإنسان وهدفه في الحياة ... الخ . بل لم يكن بالوسع دراسة فكر الإنسان المجتمع باعتبارها أشياء بطريقة علمية ، لقد كان ذلك محرماً دينياً (١٩) .

وقد كانت الدراسات في هذه الفترة تقوم على أساس بعض المبادئ الميتافيزيقية ، وانطلاقاً منها تستخلص النتائج وفقاً لسياق منطقي ، ولذلك كانت النتائج المستخلصة ذات طبيعة قاعدية Normative ، أي البحث عن القواعد التي تجعل المجتمع صالحاً وينسجم مع المبادئ الميتافيزيقية والأخلاقية (٢٠) . أي أن هذه الدراسات

(18) Marcel Prelot : La Science Politique, op.cit P.35.

(19) Maurice Duverger, op.cit. p.3.

(20) Ibid.

بدلاً من أن تقوم على الحكم الواقع ، أي الاعراب عن الأشياء والأحداث والأشخاص ، كما هم في الواقع ، كانت تجرى على أساس الأحكام القمية ، بالمقابلة بين الأشياء والأحداث والأشخاص مع تعريفات مسبقة لما هو خير أو شر ، ماهو عادل وماهو ظالم ، وهي تعريفات مطلقة ولا يمكن المساس بها^(٢١) . وأول من التفت الى وجود علاقات تأثير وتأثر بين الدولة وبين المجتمع ونوه عنها هو مونتسكيو (١٦٨١ - ١٧٥٥) الذي رأى أن الحتميات الاجتماعية تؤثر على طبيعة الحكم ، ويستطيع الحكام اذا ماتفهموا هذه الحتميات أن يغيروا المجتمع أيضاً . ان نقطة التحول في الدراسات العلمية للمواقف الاجتماعية بدأت بمونتسكيو في كتابه (روح القوانين) الصادر عام ١٧٤٨ الذي يعتبر أول مطول في علم الاجتماع السياسي^(٢٢) لأنه كان يعالج الوقائع كما هي في واقعها ، لا كما يجب أن تكون . لقد جعل مونتسكيو علم السياسة ثورياً عندما كان يكشف عن الوقائع وبحق في فرضية أن الدولة هي كل حقيقي ، وأن كل تفاصيل تشريعات الدولة والمؤسسات التي تقوم على أساسها ، وكذلك العرف في سبيل ليس سوى نتيجة لها وتعبير عن وحدتها الداخلية^(٢٣) . ان مونتسكيو بهذا السعى يجر التحليل المنفصل عن العناصر المختلفة المكونة للمجتمع ويأخذ المجتمع بكليته ، ثم يفسر بعد ذلك أجزاء المجتمع عبر المجتمع ككل . وبناء على مبدأ الكلاسيك Príncipe de Totalité أسس مونتسكيو علم الاجتماع السياسي^(٢٤) .

أما منظرو الدولة فقد شغلوا بصورة عامة بمشكلة السيادة وتبريرها ولم يعنوا بأسباب وجود السيادة وأثارها في المجتمع المدني . ولذلك لم يكن بوسعهم القيام بأي بحث حول السلطة أو شرعيتها أو بيان الحقوق والواجبات قبل أن يحسم على نحو واضح موضوع السياسة وما اذا كانت تخضع الى الفلسفة أم الى علم الاجتماع . ولم يتوصل الى البت في الفرق بين العلاقات السياسية وبين العلاقات الاجتماعية الا بعد فترة طويلة من تطور فكرة الدولة - الأمة (الدولة القومية) وعلى وجه التحديد تم التمييز بينهما بصورة

(21) Ibid.

(22) Cot et Mounier, op.cit. P.63.

(23) Louis Althusser : Montesquieu, La Politique et l'Histoire, P.U.F. Paris , 3ed, 1959, P.48.

(24) Cot et Mounier, op.cit. , p.63.

واضحة خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر^(٢٥) إذ تحت تأثير الاقتصاد وعلى الأخص تأثير المدرسة الانكليزية أخذ بعض الكتاب الألمان مثل روبرت فون موهل يفصل ما بين (العلم الاجتماعي) وبين (علم السياسة) . فما هو اجتماعي يعبر عن المؤسسات والعادات أو السلوكيات غير المنظمة بصورة مباشرة من قبل السلطة كالعائلة والملكية فضلاً عن الطبقات الاجتماعية التي كانت فكرتها قد أخذت تبرز آنئذ . وعندئذ وضعت الحالة الاجتماعية بمقابل الدولة السياسية^(٢٦) . ثم ظهر بعد ذلك المؤرخ هنري هوز في فرنسا الذي ميز ما بين (التاريخ السياسي) الذي يعني بصورة خاصة بشكل الحكومات وبين (التاريخ الاجتماعي) الذي يعني بصورة رئيسة بالحياة المادية والاقتصادية والأخلاقية في المجتمعات التي توجد فيها الحكومات المذكورة . وعليه فإن ماهو اجتماعي يشمل على كامل الحياة الخاصة ، كما لا يقتصر ذلك على المحيط الضيق للفرد أو الترابط في العلاقات بين الأفراد ، وإنما يتعلق ذلك بالفرد وهو في المجتمع^(٢٧) .

ولم يكن من شأن هذا التقسيم أن يلحق ضرراً بعلم السياسة ، لو بقي اقراراً موضوعياً ، ولكن كثيراً من ملاساته ربطت به تقييماً نوعياً . فنظام المجتمع مشهور بكونه أغنى الى مالانهاية من النظام القانوني للدولة ، من ناحية مضمونه الروحي ، أو من ناحية قدرة الحياة المعنوية . وماهو اجتماعي ، تارة مصحوباً بالتيار الاقتصادي وتارة أخرى موازياً له يرفع أيضاً من قيمة علم السياسة^(٢٨) .

وتجليات ماهو اجتماعي متعددة ، فتصبح حيناً منهجاً كما هو الحال لدى المدارس الاجتماعية ذات الاتجاه المسيحي ، وأحياناً أخرى هي رد فعل جاد من الأوساط البرجوازية التي تشعر بأن الأمور قد أفلتت من بين يديها لتستقر في أيدي فئات اجتماعية جديدة ، وتارة أخرى ، على عكس ماتقدم ، تؤكد هذه التجديدات على أن المسألة الاجتماعية تتفوق على المشاكل السياسية^(٢٩) .

(25) W.G. Runciman: Social Science and Political Theory, Cambridge University Press, London, 2ed, 1971, P.26.

(26) Marcel Prolot: La Science Politique, op.cit P.35.

(27) Ibid.

(28) Ibid.

(29) Marcel Prolot: La Science Politique, op.cit. P.35.

ولكن ما يبدو أكثر خطورة على وحدة علم السياسة ، هو ادعاء ماهو اجتماعي أنه قد أصبح علماً قائماً بذاته وشاملاً تحت اسم علم الاجتماع (٣٠) .

٣ - ظهور علم الاجتماع :

يعتبر الفيلسوف الفرنسي أوكست كونت ١٧٦٨ - ١٨٥٧ مؤسس علم الاجتماع السياسي . اذ رغم أن الأصول التاريخية لعلم الاجتماع تمتد حقيقاً في القدم ، كما ذكرنا سابقاً ، إلا أن أوكست كونت هو أول من عرض علم الاجتماع في كتابه « محاضرات في الفلسفة الوضعية » الصادر في سنة ١٨٣٩ . والواقع أن كونت سبق أن شخص العلم الجديد وأبرز ملامحه الرئيسة قبل ذلك التاريخ بزمن طويل ، إلا أنه كان يطلق عليه اسم « الفيزياء الاجتماعية » وهو التعبير الذي استعمله بليز باسكال في سنة ١٦٤٨ فلم يتقبله أحد بوقته ، ثم تحول عنه الى تعبير « علم الاجتماع » فتبنته أغلب اللغات الحية للدلالة على معرفة عامة وموضوعية بتركيب المجتمعات وتطورها (٣١) . أما العلم الاجتماعي Science Sociale فقد استعمله لأول مرة سان سيون ثم شاع استعماله على أيدي لوبلي وأتباعه (٣٢) .

لقد ترتب على ظهور علم الاجتماع في هذه الفترة التاريخية نتيجتان هامتان هما ، أن السياسة انسلخت كلياً عن الدراسات الاجتماعية العالقة بها بعد أن انضوت هذه الأخيرة ضمن علم الاجتماع الجديد أولاً ، أما النتيجة الثانية فهي أن علم الاجتماع استطاع أن يتطور وأن يحقق انجازات كبرى في بحوثه منهجية وموضوعاً تركت أثراً واضحة على مسيرة تطور علم السياسة . ومع ذلك يجب ألا يغرب عن البال في هذا الشأن أن تطور علم الاجتماع كان على حساب انحسار علم السياسة التقليدي . والطروحات التي عرضها

(30) Ibid, P.36.

(31) Ibid.

(٣٢) أما موريس دي فرجيه فيرى ان سان سيون وحتى هوبز سبق لها ان استخدمتا تعبير «الفيزياء الاجتماعية» قبل اوكست كونت ، وقد تحول كونت من هذا التعبير الى «علم الاجتماع» لان علم الرياضيات البعيجي كويثله استخدمه للدلالة على دراسة الظواهر المعنوية بطريقة رياضية (ديفرجيه - المصدر السابق ص ١) .

أو كست كونت أدت في النهاية الى اختفاء علم السياسة الكلاسيكي . ولم يجد علم السياسة الكلاسيكي مكانته لدى (المدرسة السوسيولوجية) التي مثلها فيما بعد اميل دوركهايم وأتباعه والتي كانت تعتبر أن الاجتماعي الأكثر ايجابية هو واقعة المجتمعات الخاصة . واعتبروا علم الاجتماع تجسيدا للعلوم الاجتماعية وبوسع علم السياسة أن يجد مكانه فيه .

لاريب في أن الأسباب التي أدت الى تطور (علم الاجتماع المقارن) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عديدة ، إلا أن أهم هذه الأسباب هي حدوث الثورة الفرنسية والثورة الصناعية اللتين أحدثتا تغييرات عميقة وواسعة في المجتمع وفي نظام الحكم .

فقد ساعدت الثورة الفرنسية على تغيير كل من شكل وشرعية الحكومة وفي الوقت الذي استأصلت الثورة الفرنسية اندماج السلطان السياسي بالمراكز الاجتماعية الرفيعة فانها طرحت في الميدان السياسي مراتب اجتماعية جديدة ذات مطالب جديدة وتنافس ضغطاً على الحكومات ، ونتيجة ذلك ، وبصورة عامة ، مطالبتها بأن يقوم الحكم بوظيفتين مزدوجتين هما تحقيق أهداف المجتمع ، والعمل على اندماج وتراص المجتمع .

أما الثورة الصناعية فقد حطمت الروابط الاجتماعية والاقتصادية القائمة تقليدياً على المشاطعات ، وعلى نظام مركز الجماعات المنظمة وفقاً لتدرجية معينة ، وعلى استرقاطة الأرض التي تتمتع بامتيازات ضمنها لها القانون . وقد غيرت الثورة الصناعية أيضاً معنى الحياة ذاتها لدى ملايين البشر الذين اغرطوا بشكل أو آخر في حياة المعامل . وبصورة عامة ، لقد أدت الثورة الصناعية الى احلال المنظمات الواسعة النطاق والقائمة على العلاقات اللاشخصية محل العلاقات الشخصية المباشرة فيما بين الأفراد .

ان هذه التغييرات هي التي طرحت المشاكل المعقدة أمام السوسيولوجيين مشاكل جديدة ، ومشاكل قديمة معقدة وذات جذور وفروع مختلفة . وينبغي أن يضاف الى ذلك أن الاسئلة التي تدور حول علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن تطرح الا بعد أن حلت مشكلة تعيين كل من المذهب التجريبي والمذهب السنفي لكل من الدولة والمجتمع باعتبارها مجالين لا يمكن التمييز فيما بينهما بسبب تغلغل أحدهما بالآخر . وفي هذا الوقت فقط أمكن للسوسيولوجيين السياسيين دراسة ترابط العلاقات فيما بين الدولة وبين المجتمع (٣٢) .

٤ - مرحلة الرواد في علم الاجتماع السياسي :

لقد عالج الرواد في علم الاجتماع السياسي ، في أعقاب الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، موضوعاً محورياً هو المجتمع الجديد بعد أن انهارت الأشكال التقليدية للتدرجية الاجتماعية والسياسية . ومن ثم تشخيص طبيعة القوى الجديدة الصاعدة ودورها في أداء وظيفة المحافظة على وحدة المجتمع ، يربط أجزائه المختلفة بعضها ببعض الآخر ، والتحكم في تراس عناصر المجتمع والحيلولة دون تفككها . وعلى هذا النحو عالج كل من توكفيل وماركس وسيميل ودوركهايم الذين هم أبرز هؤلاء الرواد ، الترابط فيما بين الظاهرة السياسية وبين العوامل الاجتماعية ، كالرابطة فيما بين الحضارة وبين المؤسسات ، وبين الترتيب الاجتماعي وبين توزيع السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها ، وبين الكيان الاجتماعي وبين بروز الصراعات السياسية ثم تنظيمها . لقد تناول هؤلاء المؤلفون المجتمعات الحديثة وحللوها وقارنوا فيما بينها حسب أنماط العلاقات الاقتصادية القائمة فيها ، إضافة الى الدين ، والاستلاب أو الاندماج ، والتصنيع ، والترشيد ، وظاهرة البيروقراطية ، والمساواة السياسية ، والترتيب الاجتماعي ، ودور الجماعات الوسطية .

وعلى صعيد آخر ، نشأ علم الاجتماع السياسي في هذه المرحلة عن الدراسات المقارنة التي اعتمدت على المعطيات السياسية في البلدان المختلفة، فقد طاف الرواد الأوائل في هذا الفرع من المعرفة الانسانية في كثير من الأقطار وحصلوا على معلومات غزيرة عن البنى الاجتماعية والأحوال الثقافية القائمة فيها ، ثم قاموا بتصنيف هذه المعلومات لغرض التعرف على أوجه الاختلاف فيما بين أساليب العمل السياسي وكذلك بين أنظمة الحكم . فقد سافر الكسيس دوتكفيل الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة وتعرف على أوجه الحياة السياسية فيها ، ثم قارن ذلك بما كان موجوداً في فرنسا آنئذ أما ماركس وإنجلز فقد كانا على اطلاع تام على الأحوال القائمة في كل من ألمانيا وفرنسا وإنكلترا . وفي وقت متأخر قام أوستروكورسكي وروبرتو ميشلز بسفرت عديدة الى الخارج تعرفوا عن كثب خلالها على الحركات الجماهيرية الصاعدة آنئذ ومدى ما اكتسبته من حقوق في المساهمة بالسياسة عن طريق الانتخابات . ولذلك استطاعا أن يكتبتا عن الأحزاب السياسية . أما ماكس فيبر الذي لم يرحل كثيراً فقد كان لديه وثائق غزيرة عن البلدان الأجنبية ، الأمر الذي مكنه من أن يعد دراسات مقارنة عن المجتمعات

والنظم السياسية المختلفة . وفي الواقع لم يكن بالوسع اقامة علم اجتماعي للسياسة مبنياً على معلومات تقتصر على مجتمع واحد ، مهما كان حجم هذا المجتمع كبيراً ومتنوعاً في تركيبه . ان اقامة مذهب منهجي في البحث كان يقتضي الحصول على معلومات في مجتمعات متنوعة ، ووقائع سياسية مختلفة ، ثم تجميعها وتقييمها ثم المقارنة فيما بينها (٣٤) .

وعليه فان علم الاجتماع الذي ساد في أوروبا خلال القرن التاسع عشر عني بالمجتمعات مأخوذة في كليتها ، أخذاً بنظر الاعتبار تداخل العلاقات بين جميع أجزائها ، بدلاً من دراسة جزء واحد فحسب وبمعزل عن الأجزاء الأخرى .

أما في أميركا فقد عني علم الاجتماع في الفترة ذاتها بدراسة بعض المؤسسات الخاصة ، كالعائلة والمصنع والمدرسة ، لغرض تشخيص بعض الظواهر الشاذة في المجتمع ، كوجود الأكواخ ، وجنوح الأحداث ، والتحاميل العنصري . ولم يظهر علم الاجتماع السياسي فيها بصورة واضحة إلا في سنوات الثلاثين من القرن العشرين ، واعتبر عهدئذ دخيلاً على علم السياسة التقليدي ، وازاء الموقف المتصلب الذي ووجه به ، اتخذ هو أيضاً بالمقابل موقفاً حدياً ازاء علم السياسة التقليدي ، وأصر على أن بوسعهم أن يقدم رؤية نافذة عن العوامل المؤثرة في السلوك السياسي أكثر وضوحاً مما كان يعرف عنها حق ذلك التاريخ (٣٥) .

ومز ثم فان قسماً كبيراً من علم الاجتماع الأوربي في القرن التاسع عشر كان يتعلق بعلم الاجتماع السياسي الحديث ، لأن الباحث ، الذي كان يتصدى لدراسة أي جانب من مجتمع ذلك العهد كانت تجاهه مشاكل من العمق والشمولية بحيث لا يستطيع ألا أن يتعرف على ارتباطاتها بالسياسة ونظام الحكم . وبالإضافة الى ذلك أن الباحث اذا ماسعى الى تعين العلاقات فيما بين السياسة وبين المجتمع وجد نفسه ملزماً بالقيام أيضاً بدراسات تاريخية ودراسات مقارنة ، وبيان أوجه التباين وأوجه التماثل بين المجتمعات المختلفة ، الأمر الذي يؤدي به في نهاية المطاف الى التقليل من أهمية الجوانب المتميزة في مجتمعات أوروبا الغربية المعاصرة (٣٦) .

(34) Stein Rokkan: Mass Politics Studies, Studies in Political Sociology, The Free Press, New York, 1970. pp. 1 2.

(35) Lewis Coser, op.cit. P.5.

(36) Eric Nordlinger : op.cit. P.5.

٥ - تنازع الاختصاص وبروز علم الاجتماع السياسي المنهجي :

لقد كانت الظاهرة البارزة في نهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين هي انفصال العلوم الاجتماعية بعضها عن البعض الآخر ، وتركز اهتمامها في جوانب معينة في الحياة الانسانية المشتركة . غير أن هذا الانفصال لم يكن تاماً ، اذ ظلت العلوم الاجتماعية زمنياً طويلاً ترتبط بعضها البعض الآخر بصفاتها مذهب في البحث متخصصة فحسب . وكانت العلوم الاجتماعية آنئذ تدرس كل جوانب السلوك الانساني لتعفي بحوثها في مجالات تخصصها . وعليه فإن ما يختلف به علم اجتماعي عن آخر ، هو مجال اهتمامه وعنايته . فالاقتصادي يعنى بتحليل العوامل التي تؤثر على السلوك الاجتماعي في الانتاج ، أو بعبارة أخرى ما الذي يؤثر في القرارات التي تتعلق بالاستثمار ، أو استخدام المصادر الاقتصادية الملائمة ، أي رأس المال والعمل والمواد الأولية . وحيث كان يسهل تقييم هذه العناصر بالنقد فقد استطاع علم الاقتصاد ، قبل العلوم الاجتماعية الأخرى أن يحدد مفاهيمه الاقتصادية بلغة الرياضيات . ومع ذلك ظل الباحث الاقتصادي مجبر على تحليل العوامل الاقتصادية ، كالقيم الحضارية والشخصية ، والأمور السياسية ، والمراكز الاجتماعية وغيرها ، وأثرها على كل ما يتعلق برأس المال والعمل والمواد الأولية .

أما في مجال علم النفس ، فيعنى البسيكولوجي باختلاف الأفراد في سلوكهم ، فهو مضطر إذا الى دراسة تأثير العوامل البيو - كيميائية على سلوك الأفراد الى جانب العوامل البسيكولوجية . وفضلاً عن ذلك يجد البسيكولوجي نفسه مجبراً أيضاً على معالجة علم النفس الاجتماعي وتأثير مختلف الارتباطات الجماعية على الفرد ، وذلك لأن تكوين شخصية الفرد وسلوكه الشخصي متأنيان الى حد كبير عن مساهمته في مختلف المؤسسات الاجتماعية ، ودخوله في علاقات اجتماعية مع الآخرين .

ويعنى الأنثروبولوجي بالطرق المختلفة التي استطاع الأفراد بها تكوين الحضارة وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة فيها والتي تميزها عن المجتمعات الأخرى . ان تحليل حضارة معينة لايتطلب تخصيص وتحديد القيم الأساسية للمجتمعات المختلفة فحسب ، وإنما أيضاً البحث في طرق اشباع الحاجات المادية الأساسية كالغذاء والملبس والسكن وتحديد الروابط العائلية (نظام القرابة) التي تحد من أو تؤثر على الجوانب الأخرى في الحضارة .

وتنصب عناية علم الاجتماع على دراسة المؤسسات الاجتماعية وتسيير الأمور العامة وإشباع حاجات الانسان المختلفة في المجتمع وعلى الأخص في المجتمع الحديث الشامل . بما في ذلك كل جانب من سلوك الانسان وتصرفاته تقريباً .

أما دراسة السياسة التي تعتبر أقدم العلوم الاجتماعية وأحدثها في نفس الوقت . فقد واجهت ومازالت تواجه حتى الآن مصاعب جمة في تحديد مجالها . وجذور المشكلة تمتد سحيقاً في القدم . فقد كانت النظرية السياسية الكلاسيكية ، في الواقع ، علم اجتماع سياسي وبسكيولوجي ، وكذلك نظرية سنية أكثر منها نظرية في العمنية السياسية ، لأن مايجري سراً في النظام السياسي والأثار المترتبة على ذلك يستدل عليه بواسطة مايمثله البنية الاجتماعية . ذلك أن تصنيف أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الرومان لأنواع النظم السياسية قائم على الأثار المترتبة على تنوع الترتيب ومظاهره ، أكثر من قيامه على عملية صنع القرار . وأسس التصنيف السياسي هي سنية أكثر منها سياسية . أما نظرية التطور السياسي لدى الاغريق فهي سوسيولوجية ، هي نظرية اجتماعية . نفسية تعالج الأشكال الخالصة لنظم الحكم (الملكية ، الأرستقراطية ، الديمقراطية) باعتبارها نظماً غير مستقرة (٣٧) .

وفي العصور الوسطى ، حيث كان يسيطر الوفاق الديني على الامبراطورية المسيحية فقد كانت المؤسسات السياسية والاجتماعية تقوم معاً في بناء واحد ، وكانت الكنيسة فوز كل المؤسسات ، سواء كانت سياسية أو غير سياسية . غير ان نشوء وتطور البرجوازية ، والدولة المطلقة ، وانفراط الكنيسة القومية عن السلطة البابوية في روما ، كل ذلك وادأزمة حول شرعية الدولة وتنوعاتها . ففتش كثير من الفلاسفة الاجتماعيين عن أسس دنيوية (لادينية) لشرعية سلطة الدولة ، فوجدوها لدى بودان في مبدأه عن السيادة ، في حين رفض آخرون ذلك كلياً ، بحجة أن مصالح المجتمع ومصالح المواطنين هي أسمى وأوسع من مصالح الدولة ، وإن على الدولة أن تخدم الفرد لأن تسيطر عليه ، ومن ثم فيجب أن تضعف الدولة أو تقلص سلطاتها لأن تقوى ، وقد تبنى كثيرون وعلى

(37) Gabriel A. Almond : Political Theory and Political Science, in : lthiet de
Sola Pool (editor) :

Contemporary Political Science, tword Empirical Theory, Mc graw HILL ,
New York, 1967, P.5.

وعندما برزت العلوم الاجتماعية تولت معالجة القضايا التي سبق أن تناولها كجزء من كل مترابط ، كل من أرسطو وأفلاطون ولوك وهوبز ومونتسكيو وهيجل وعدد كبير من الكتاب والفلاسفة الآخرين الذين عنوا بدراسة المجتمع الصالح والسلوك الأخلاقي ، ووجه هؤلاء اهتمامهم الى السلوك السياسي للأفراد .

لقد حاول دارسو السياسة في البداية الاستمرار على متابعة تقاليد الفلاسفة القدامى في البحث ، أي دراسة كل نواحي السلوك الانساني . ولم يكن اهتمامهم منصباً على إيجاد افتراضات تجريبية قابلة للتحقيق في صحتها ومتانة عن منهج نظري ، ومحدود بمذهب فكري مدروس ، وإنما كانت أعمالهم تقوم على شرح وتفسير الأعمال السياسية مستخدمين في ذلك كل المعلومات المتيسرة في مجالات المعرفة الانسانية . ولم يظهر « علم السياسة » بمفهومه المتداول في الوقت الحاضر الا في وقت متأخر في القرن التاسع عشر وبصورة تدريجية ، فكان في البداية يشتمل فقط على ما يسمى باهتمامات الأمير وكيفية اقامة المجتمع الصالح . ولم يظهر بمعبر « علم السياسة » أو العلم السياسي Po.Science في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الا في سنوات التسعين من القرن الماضي ، عندما أسست الجامعة المذكورة كلية لدراسة العلوم الاجتماعية لمرحلة ما بعد الليسانس أطلق عليها « كلية علم السياسة » التي تشتمل على الأقسام التالية : الاقتصاد ، الاجتماع ، التاريخ ، الأنثروبولوجي ، الاحصاء ، القانون العام والحكومة ، ولم يعتبر القسم الأخير قسماً للعلوم السياسية ، وإنما أحد الأقسام السياسية .

وفي نفس هذه الفترة استر اتباع خطى كتاب السياسة القدامى في اهتماماتهم بالحكم وشؤون الأمير والتي عرفت فيما بعد تحت اسم « النظرية السياسية » أما الدراسات المتعلقة بالحكومات ، وعلم السياسة ، فقد عهدت الى العلوم الاجتماعية الأخرى ، وفي نفس الوقت الذي كان فيه « علم السياسة » يتبلور باعتباره تخصصاً ، ظلت العلوم

(38) S. M. Lipset : Political Sociology, in : Sociology an introduction, op.cit.
P.439. also : S. M. Lipset : Political man, Mercury Books, London, 1963, P.23.

الأخرى مستمرة في عنايتها بالسياسة . ان هذه الظاهرة تنطبق على الأخص على علماء الاجتماع الأوائل سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة . اذ لم يستطع هؤلاء السوسيولوجيون وهم يقومون بدراساتهم المتواصلة حول المؤسسات والسلوك الاجتماعي أن يتجاهلوا أهمية مجموعة من المؤسسات السياسية وتأثير بعض المواقف السياسية للأفراد والجماعات ، فاخرط علماء اجتماع بارزون في أوروبا أمثال ماكس فيبر وروبرت ميشلز وسيكفريد وفيلفريدو باريتو وموسكا ودوركهايم في التحليل السياسي كجزء من اهتماماتهم في علم الاجتماع . أما في الولايات المتحدة ، فأبرز من ظهر في تلك الفترة هو آرثر بنتلي الذي بدأ حياته الثقافية في أوروبا كاجتماعي ثم شغل كرسيها في قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو ثم تحول عن ذلك فيما بعد ليصبح من علماء السياسة البارزين ، وكان فرنكلين جيدنك ، الذي يعتبر أحد علماء الاجتماع الأوائل في الولايات المتحدة يشجع تلامذته على القيام بدراسات تجريبية على سلوك الناخبين في مطلع القرن العشرين ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن ستيوارت رايس الذي قام بأول دراسات احصائية على سلوك المشرعين الأميركيين (٣٩) .

وقد أخذ علماء النفس الذين انتبهوا الى أهمية مواقف الأفراد في الحياة العامة على سيكولوجيتهم ، يدرسون القيم السياسية والسلوك السياسي وبالمقابل تأثرت الدراسات السياسية بالدراسات البسيكولوجية حول شخصية الفرد وعلى الأخص المعلومات الزائدة التي قدمتها نظرية التحليل النفسي لسيفغوند فرويد .

وبدأ علم السياسة يد مجال اختصاصه نحو هذه المعالجات السلوكية أو أساليب البحث التي تطبقها العلوم الاجتماعية الأخرى على التحليل السياسي خلال سنوات العشرين . وفي هذه الفترة ظهر علم الاجتماع السياسي على نحو واضح قائماً على الجهود المبذولة لتطبيق مختلف مفاهيم وأساليب علم الاجتماع على دراسة السلوك السياسي والمؤسسات السياسية . ولم تقتصر جهود العاملين في علم الاجتماع السياسي على شرح

(39) Albert Lapawky, The Politics of Epistemology. Proceedings of the western Political Science Association, In: Supplement to the Western Political Quarterly, Sep. 17, 1964, P.32.

وتفسير سلوك الناخبين وانما طبقوه أيضاً في تحليل البنى البيروقراطية التي سبق أن قام به وطوره كل من ماكس فيبر وروبرت ميشلز وقد شمل ذلك كل أنواع البنى المؤسسة اعتباراً من مؤسسات الحكومة حتى نقابات العمال والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية وقد دفع هذه الدراسات الى الأمام طبيعة المشاكل السياسية القائمة في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وعلى الأخص سياسة الرئيس روزفلت في الولايات المتحدة ، والأنظمة الكلية الفاشية في أوروبا ، والنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ، بل حتى الديمقراطيات الليبرالية القديمة كإنكلترا وفرنسا لم تعودا حرتين في الفصل بين المجتمع والدولة .

ربما كان من أهم العوامل التي دفعت بعلم الاجتماع السياسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو بروز دول العالم الثالث والمشاكل الجمة التي طرحتها في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كدراسة وتحليل الظروف والأحوال التي تتألف هذه المجتمعات والأمم الجديدة تحت ظلها ، وكذلك الحضارات القديمة التي انحدرت عنها وتباين العوامل البيئية والحضارية بين الأقوام التي يجب دمجها وخلق أمم منها . ووجوب معالجة شرعية الأنظمة السياسية ومساعدتها في دمج وتعبئة الجماهير السكانية فيها في خدمة التنمية والتطوير ، بعد أن كانت تعاني من السلبية وعدم الاكتراث تحت سيطرة الاستعمار أو نظم الأقلية . وكان يجب أيضاً بيان الأحوال التي تتقدم فيها المجتمعات الزراعية الفقيرة ، وربط كل هذه التغيرات بمجمل الروابط الاجتماعية ، أي روابط القرابة والمراتب الاجتماعية وروابط السيطرة والاشراف الاجتماعيين وماشابه ذلك .

٦ - التعاون الدولي في ميدان علم الاجتماع السياسي :

وفي هذه المرحلة عاد الاهتمام مرة أخرى بالمقارنات الشاملة بين مجتمعات أقطار العالم المختلفة وبمنهجيات علمية ذات مستوى عال ، ذلك بعد أن تراكت معلومات ثرة خلال الحقبات السابقة عن الأحوال الاجتماعية والثقافية والسياسية في مختلف الأقطار ، فأصبح بالإمكان تقييمها ومقابلة بعضها ببعض الآخر ، بوسائل وامكانات متقدمة في البحث العلمي . بل غدا بإمكان الباحث الحصول على مختلف المعلومات عن البلدان

ويدون أن يرتحل إليها . ومن ثم تهيأ للباحث في علم الاجتماع السياسي امكان أن يعقد مقارناته بين الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم بعد أن توفر لديه المعلومات عن البلدان التي تقدمها الصحف والتقارير والدراسات المحلية ، الميدانية منها والتحليلية . وقد أفادت هذه المعلومات في التعرف على التماثلات والتباينات بين مختلف النظم السياسية ، بل وتوفرت فرص أكثر لأن يتعاون الباحثون في علم الاجتماع السياسي في بلدان مختلفة في دراسات تنصب على مواضيع مشتركة حيناً ، وعلى أن يتناولوا المعلومات والتحليلات على نطاق واسع .

وفي عام ١٩٦٠ تآلفت الجمعية الدولية السوسولوجية International Sociological Association بهدف دراسة مختلف الفروع في علم الاجتماع . وقد تآلفت لهذا الغرض لجان خاصة بكل فرع ، ومن بينها لجنة علم الاجتماع السياسي التي شرعت بأول أعمالها عندما أقامت ندوة أشرفت منظمة اليونسكو على تنظيمها وإدارتها في حزيران عام ١٩٦١ في مدينة بيرغن بالنرويج حول موضوع رئيس هو « مساهمة المواطن في الحياة الاجتماعية والسياسية » . وكان من أهم المواضيع التي طرحت للمعالجة في الندوة المذكورة ما يأتي :

- المراقبة والسلطان السياسي
- الأسس الاجتماعية والثقافية للتصادمات السياسية
- سوسولوجية التنمية : دراسة عمليات التطور السياسي في ظل النمو الاقتصادي ، انخراط جماعات جديدة في الميدان السياسي
- تحديث جهاز الحكومة ، وغير ذلك

وتوالى بعد ذلك ندوات دولية عديدة لتناول مختلف مواضيع علم الاجتماع السياسي بالبحث والتحليل .

٧ - ظهور علم الاجتماع السياسي المقارن :

لقد كان من أبرز مظاهر تطور علم الاجتماع السياسي هو الدراسات المقارنة التي عقدت بين بلدان العالم في جوانبها المختلفة ، وبخاصة ما يتعلق بنظمها السياسية ، وعمليات

التنمية السياسية ، والاستقرار والاستقرار السياسي فيها ، والثقافة السياسية ، والترابطات الاقتصادية - السياسية ، وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية وغيرها من المواضيع^(٤٠) . وقد أدت الدراسات من هذا النوع فيما بعد الى ظهور علم الاجتماع السياسي المقارن^(٤١) ، والواقع ان هذا العلم الحديث لم يكن جديداً كلياً فقد سبق لكتاب السياسة القدامى ان عقدوا مقارنات بين النظم السياسية في الأقطار المختلفة ، لعل أبرزهم أرسطو ، والكسيس توكفيل ، وماركس ، وبريس ، والانثروبولوجيون والسوسيولوجيون الذين ظهروا في فترة ما بين الحربين العالميتين . ولكن ما يميز علم الاجتماع السياسي المقارن الحديث هو التعاون الدولي بين الباحثين والمنهجية العلمية .

لقد انعقد المؤتمر الدولي الأول لعلم الاجتماع السياسي المقارن في عام ١٩٦٣ في مدينة تامبير في فنلندا وكانت أبرز المواضيع التي تناولها المؤتمر بالبحث هي التالية :

- نشوء وتطور الأحزاب ، وتجمعات الأحزاب في المراحل الأولى من عملية التنمية
- التباينات فيما بين المناطق المتقدمة اقتصادياً والمناطق المتخلفة ، من ناحية الاختلافات في التنظيم الحزبي ، والعضوية ، وتوزيع الأحزاب في المناطق ،
- دور الأحزاب في عملية صنع القرار
- التطورات التي تحدث في تصدع البنية الوطنية التي تحدث بتأثير الجهود المبذولة لتنظيم المجتمع على الصعيد الوطني .

وانعقد المؤتمر الدولي الثاني لعلم الاجتماع السياسي المقارن في مدينة كبريدج في عام ١٩٦٥ وأبرز المواضيع التي تناولها هي ما يأتي :

- نحو وانحياز الحزب الجماهيري
- الاقلية والتعددية في تنظيم الأحزاب
- تطور أساليب مساهمة الجماهير

(40) Mattei Dogan et Dominique Pelassy : La Comparaison Internationale en Sociologie Politique.

Librairie Techniques, Paris, 1980.

(41) Mattei Dogan et Dominique Pelassy : Sociologie Politique Comparative. Economica, Paris, 1982.

أما المؤتمر الدولي الثالث فقد انعقد في برلين عام ١٩٦٨ ، وأهم المواضيع التي تناولها بالبحث هي التالية :

- سوسيولوجية الحزب الجماهيري .
- البنية الاجتماعية ، والنظم الحزبية ، والتصويت .

ومنذ ذلك التاريخ توالت المؤتمرات الدولية لعلم الاجتماع السياسي التي تناولت مختلف المواضيع ، كما ظهرت دراسات عديدة في أقطار العالم ، قام بها باحثون من البلدان الصناعية المتقدمة وكذلك من أقطار العالم الثالث .

وأخيراً أن ظهور علم الاجتماع السياسي ما هو الا أحد مظاهر تقدم العلوم الاجتماعية وتكاثرها وانفراد كل علم منها بمجال خاص به ، وذلك لأن دراسة الانسان تتطلب الامام بمختلف الأحوال والظروف التي تحيط به ودراسة تأثيرها بصورة مجتمعة حيناً وتأثير كل واحد منها على حدة حيناً آخر . وبناء على ذلك فإن مقتضيات البحث العلمي استوجبت تقسيم العمل بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، واختصاص كل واحد منها بميدان معين . غير ان ذلك لا يعني البتة ان يظل كل علم سجين ميدان اختصاصه وانما الضرورة تقتضي أن يقتبس ما يلائمه من وسائل البحث التي أثبتت فاعليتها في العلوم الاخرى . ثم أن الظاهرة الانسانية بحد ذاتها ذات طبيعة معقدة وذات أوجه عديدة ، بحيث لا يمكن لأي علم أن يدرسها مالم يتعرض الى الجوانب الأخرى منها التي تخص العلوم الاجتماعية الأخرى .

ولابد في أن هذه الظاهرة يجب ألا تجرد العلوم الاجتماعية من أصالة كل واحد منها واستقلاله نسبياً ، بحيث تعتبر جميع العلوم الاجتماعية « علماً اجتماعياً واحداً » وتشكل السياسة أحد مواضيعه لا وليس من الفائدة العلمية بشيء الادعاء بوجود « علم اجتماعي » رئيسي بين العلوم الاجتماعية . وإذا ما أقر بأن النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي يعتمد أحدها على الآخر ، وأنها متداخلة فيما بينها حيناً آخر فإن مشكلة اقامة بعض الوحدة بين العلوم الاجتماعية والتنسيق فيما بينها لا يمكن أن تحل بنكران استراتيجية تقسيم العمل فيما بينها ولا بالدعوة الى دمج مذاهب البحث المجاورة الواحد منها بالآخر . والا فلن نفعل سوى ادخال الفوضى حيث أمكن بجهد بالغ تحقيق بعض الوضوح في مجالات تخصص كل علم .

ولاريب في أن اندماج ، أو بعبارة أخرى تلاحم العلوم الاجتماعية يفترض مسبقاً تخصصها في مجالات بحث معينة . فإذا كان ولا بد من تنسيق العمل بين العلوم الاجتماعية لاغناء المعرفة الانسانية ، فإن الأولى في هذه الحالة ، هو زيادة المكتسبات في التخصص وربطها من ثم بالمكتسبات المتحصلة عن تقاطع العلوم الاجتماعية ، هذا التخصص الذي أثبت جدواه وأعطى ثماره ، ولاريب في أن هناك طرقاً عديدة للقيام بذلك ، ربما كان أهمها هو طريقة استمارة مفاهيم وأنماط مختلف مذاهب البحث ، وثمة طريقة أخرى ، هي طريقة التغلغل أي تداخل وتغلغل مذاهب البحث المختلفة فيما بينها بعد تحطيم الحواجز والسدود القائمة بين مذهب وآخر في البحث .

ويبدو أن أنسب طريقة في معالجة المشكلة القائمة في الوقت الحاضر هي اقامة جسر موصلة بين مختلف العلوم الاجتماعية ، وذلك ينسجم كلياً مع طبيعة المنهجية المطبقة آنياً ، ولأن ذلك يحطم الحواجز بين العلوم الاجتماعية ودون أن يلغي الحدود الفاصلة بينها التي تحدد مجال اختصاص كل منها دون أن يؤدي الى التضحية بهوية كل علم منها ان علم الاجتماع السياسي هو جسر أقيم لربط علم السياسة بعلم الاجتماع ، بعد أن تحدد مجال كل منها واختصاصيهما في البحث ، وبعبارة أخرى أن علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يعتبر أحد الميادين الفرعية لعلم الاجتماع وتبعاً لذلك فهو غير اجتماعية السياسية التي تعتبر جزءاً من علم الاجتماع .

لقد نشأ علم الاجتماع السياسي عندما اتصلت طرق البحث السوسيولوجية ذات الطبيعة العلمية بالدراسات السياسية بشكلها التقليدي القائم على الفلسفة أو المنطق ، سواء كان ذلك على هيئة التقاء أو تقاطع حول مواضيع تتعلق بمجال بحث كل منهما . وكانت الدراسات السوسيولوجية (أي اجتماعية السياسة) تعالج الأسباب السياسية (أي السوسيولوجية) التي تتحكم في سلوك الأفراد في الحياة السياسية ، في حين ظل علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة الأسباب السياسية التي تتحكم بسلوك الأفراد السياسي ، وإذا كانت اجتماعية السياسة قد حققت تقدماً ملموساً ، اذا ما قورنت بتخلف علم الاجتماع السياسي النسبي ، نظراً الى امكانيات علم الاجتماع الواسعة ، وعلى الأخص بمحوته التجريبية ، فان اطار اجتماعية السياسة ظل محصوراً في نطاق محدود لأن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يعالج بأساليبه التقنية والتجريبية كل القضايا التي تطرحها العلاقات القائمة بين المجتمع والحكم ، وعلى أساس العلة والمعلول أو السبب والنتيجة .

الباب الثاني
المجتمع السياسي

الفصل الأول

البنى الاجتماعية السياسية

لا يمكن لنا أن نفهم المجتمع ب كليته ، ولا النظم المختلفة فيه السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، ولا المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى التي تنبثق عنها ، ما لم نتعرف على العناصر التي تتكون منها وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها ، ومن ثم المكانة التي تحتلها هذه العناصر بالنسبة الى بنية هذه الوحدات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . « فالأنظومة هي مجموع عناصر فيما بينها توجد علاقات على نحو يكون فيه كل تغير يجري على عنصر أو علاقة منها يؤدي الى تغير العناصر والعلاقات الأخرى . ومن ثم يتغير الكل » (١) .

ان التجمعات ظاهرة ملازمة للحياة الانسانية ، فنذ عهود طويلة لم يعد الفرد يستطيع أن يتحكم بحياته في معزل عن الأفراد الآخرين ، فهو يعيش في مجتمع ضاق أو اتسع ، ونتيجة ذلك تكون له طبع وعلاقات اجتماعية ، وبرزت الجماعة الاجتماعية مكونة من علاقات وحياة عامة ومشتركة بين أعضائها . وعناصر هذه الجماعة الانسانية هم بشر قبل كل شيء ، وهم قادرون أيضاً على صياغة مفاهيم وأفكار ومبادئ ، ثم التحرك وفقاً لها وإزاء ذلك نجد أنفسنا أمام وقائع يواجهها الانسان بصورة مشتركة هي التي نسميها الوقائع الاجتماعية ، أي الوقائع التي تنجم عن عمل الناس فيما بينهم .

١ - الوقائع الاجتماعية :

ان طبيعة الانسان الاجتماعية تجعله يعيش بصورة مشتركة مع الآخرين . وهكذا هو يعيش في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر ، وبدلنا التاريخ على أنه عاش هكذا أيضاً في الماضي ، ولكن هذه الحياة الاجتماعية المشتركة ليس مبعثها السياسة . اذ يشير الاقتصاديون الى أن مواجهة الانسان للطبيعة واستغلال المصادر الطبيعية فيها وتحويلها تتطلب منه أن يتعاون مع الآخرين . أما علماء الانثروبولوجيا وعلماء النفس فيؤكدون

(1) Henri Mendras : Elements de Sociologie Armand Colin . Paris, 1971, P.127.

على أن غرائز الانسان ورغباته لا يكر شعبها الا بالحياة الاجتماعية المشتركة . وكما يقول ادوارد كارديلي : ... ان المجتمع ليس مجموع احتمالي للارادات الذاتية لأعضائه المختلفين ، وإنما هو علاقة مادية ، علاقة بين قوى اجتماعية . يعتمد فيها الناس الى أبعد حد ممكن على مستوى التطور الذي بلغته القوى الانتاجية . أي على النتائج التي أنجزت في مجال اخضاع قوى الطبيعة لرغبتهم . وفي مثل هذه العلاقة لا يستطيع الناس فقط ، أن يفعلوا ما يريدون ، وإنما في المحل الأول ما ينبغي عليهم أن يفعلوه »^(٢) ويضيف على ذلك بقوله :

« ... فالمجتمع هو الحياة نفسها ، انه الصراع والنشاط الخلاق والعمل الواعي والعلاقات المادية بين الناس ، وهو في الوقت نفسه اتخاذ للقرارات وتحمل للمسؤوليات في ظل ظروف وامكانيات موضوعية وذاتية معطاة . فرغبات الناس الهائلة في الحياة هي انعكاس للحاجات البشرية المتزايدة ولآفاق واتجاهات نشاط تتجدد على الدوام . وفي حين تتوقف مقدرة قوى المجتمع الذاتية على اكتشاف وتحريك تلك العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي هي الوسائل الوحيدة للتقدم ... ان التقدم يتوقف على هذه الظروف الموضوعية ، وفي المحل الأول على العلاقة الفعلية للقوى الاجتماعية ... »^(٣)

٢ - خصائص الوقائع الاجتماعية :

تكون هناك واقعة اجتماعية اذا توافرت فيها الخصائص التالية :

أ - أن تكون واقعة جماعية :

ان الواقعة الاجتماعية تحدث في داخل جماعة ، ويشارك عدد من الأفراد فيها . وكلها مست واقعة معينة عدداً من الأفراد كلما وجد هؤلاء أن من مصلحتهم اقامة علاقات تعاون وتنسيق الجهود لمواجهتها . غير أنه يشترط فيها أيضاً أن تتمتع ببعض

(٢) ادوارد كارديلي : في النقد الاجتماعي . ترجمة احمد فواد هلبس . دار المعارف بمصر ، القاهرة ،

١٩٦٨ ، ص ٤٦ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٣٧ .

التواتر ، بحيث يقوم بها أغلبية أعضاء الجماعة التي تحدث فيها . كما يجب ألا تكون منقطعة الصلة بغيرها من الوقائع الاجتماعية ، كأن تحدث في برهة من الزمن ثم تنتهي ، وإنما يجب أيضاً أن تتكرر . أو كما يذكر جاك وولف « ان للواقعة الاجتماعية بعدان ، الأول هو امتدادها في الزمن ، وبعبارة أخرى أنها واقعة تتكرر ، وتشابه ، وتتكاثر ، والثاني وبناء على عموميتها فإنها واقعة يمكن تعيينها وقياسها وتكييفها »^(٤) وكلما كادت الواقعة مستمرة في وجودها ، كلما اقتضت مصلحة الأفراد التي تمسهم أن يظلوا في تعاون مشترك بينهم ، فديمومة واقعة معينة يقتضي بالمقابل ديمومة التعاون المشترك بين الأفراد لمعرض مواجعتها . وقد تعرض الواقعة على نحو منقطع حيناً وعلى نحو منواتر حيناً آخر ، الأمر الذي يقتضي تنظيم كيفية مواجهتها في مراحل تشنجها أو تراخها ، أي تنظيم العمل والتعاون بين الأفراد الذين تمسهم هذه الواقعة .

ب - واقعة تاريخية :

ان الواقعة الاجتماعية هي واقعة تتكرر زمنياً ، وعليه فان الأمر يقتضي أن نتساءل أي زمن هذا الذي تقع فيه .. والزمن هنا لا يقصد به الوقت أو المدة . وإنما هو الزمن التاريخي . اذ أن كل واقعة اجتماعية هي برهة زمنية في حياة جماعة من الأفراد . وتبعاً لذلك ومادامت الجماعة حية فان الواقعة الاجتماعية تنطوي على التقاليد والعادات واللغة والاعمال^(٥) . وذلك لأن الواقعة الاجتماعية مهما كانت طبيعتها لاتنمو أو تتحول الى واقعة أخرى الا عبر تفاعلها مع وقائع أخرى موازية أو متقاطعة معها . الأمر الذي يعرض في التحليل الأخير سلسلة من الوقائع تأخذ سياقها في الحياة المشتركة للأفراد وتنحصر في ظروفهم المتنوعة . فاذا ما أخذت هذه الوقائع بجملة لها لبدت عنها حركة دينامية متحركة باستمرار ، هي التي تكون فاعلية الحياة العامة في الجماعة الاجتماعية التي تعطيها جوهرها الذاتي وشخصيتها المتميزة عن الجماعات الأخرى . ولهذا السبب نرى الجماعات الاجتماعية تختلف فيما بينها باختلاف طبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها وباختلاف مصالحها ، وباختلاف الوظيفة التي تقوم بها ، وباختلاف شكلها وأبعادها .

(4) Jacques Wolff : Sociologie Economique Editions Cujas, Paris, PP. 69 70.

(5) Jacques Wolff, op.cit. P.70.

ج - الارغام :

ان الواقعة الاجتماعية تنطوي على عنصر الارغام ، وهذا الارغام هو الحقيقة الجوهرية للواقعة الاجتماعية . والواقع أن التنويه بأن الواقعة الاجتماعية عامة وأنها متكررة لا يكفي ، وإنما يجب أيضاً البحث حول سبب وجود هذه العمومية وهذا التكرار . والاجابة على ذلك كائنة في الارغام ، حيث يفرض سلوكيات معينة وقواعد معينة للتصرف . فالقوة التي توجد دائماً في المجتمع ، يمكن أن تولد الارغام على مستويين ، شخصي وموضوعي . فان الضغط الاجتماعي يفعل أثره في ضمير الأفراد فيدفعهم الى تبني اتجاهات وسلوكيات معينة ومحددة على وجه الدقة . أما الضغط الاجتماعي الموضوعي فيأخذ شكل عقوبات من كل نوع تعبر عن رد فعل الجماعة ازاء من يترد من أفرادها سواء كانت هذه الجزاءات منظمة ، كما هو الحال مع قواعد القانون الوضعي أو سائبة (غير منظمة) كأحكام العادات والآراء ، والذوق التي تكون جزءاً من الضغط الاجتماعي ، ومن الارغام الذي يسود في المجتمع (٦) .

د - واقعة خارجية :

والمقصود بذلك أن الواقعة الاجتماعية موجودة في المجتمع وليست في نفوس الأفراد . فهي مستظهرة وليست مستبطنة . وهي خارجية ومسبقة الوجود ، ومثبتة ، ومؤلفة في تكوين المجتمع وعلى الفرد أن يتلاءم معها . فالحياة الجماعية المشتركة لها أهدافها ووسائلها الكفيلة بتحقيقها ، وتتطلب من أفرادها أن يلتزموا بمواقف وسلوكيات معينة . وعليه فان الجانب الاجتماعي من حياة الانسان يخضع لقواعد مسبقة الوجود في المجتمع ، تحقيقاً لهدف اجتماعي يفرض تضامناً بين الأفراد الذين يخصهم هذا الهدف الجماعي ويتطلب منهم المشاركة في تحقيقه . فالأمر الاجتماعي هو اذا مجموعة أعمال وأفكار يجدها الأفراد أمامهم وتفرض نفسها عليهم بشكل أو آخر . وحتى لو كانت الواقعة الاجتماعية مستبطنة الى حد يزيل الارغام كخضوع الفرد للقانون طوعاً وبهون الخوف من العقوبة ، وإن الفرد قد تمثلها في نفسها الى حد الاعتقاد بأنها جزء منه وشعوره بأنها واقعة داخلية فيه ، تبقى مع ذلك حقيقة كَوْن الواقعة الاجتماعية مبتأية من الخارج ،

(6) Jacques Wolff, op.cit. PP. 70 71.

وأنها كانت موجودة في المجتمع قبل أن يكتسبها الفرد^(٧). والواقع أن تكيف الفرد
بسيكولوجيا مع ظروف المجتمع ان هو الا ارغام اجتماعي اكتسبه الفرد عن طريق التربية
والتنشئة والعلاقات الاجتماعية بحيث تغفل في لاوعيه ، وأصبح جزءاً من تكوينه . لأن
حرية الانسان ليست مطلقة وإنما نسبية ، ومن ثم فإن الانسان مشروط نفسياً .
ولا يشعر الانسان بطابع الارغام الاجتماعي هذا والتمسك بالتقاليد مع الآخرين ، وإنما
يأخذها على عمل أنها « أشياء يجب أن تعمل » وتكون قسماً من طريقته في التحرك ومن
تكوين شخصيته . وكما يقول جاك وولف^(٨) يمكن تعريف التكيف البسيكولوجي بكونه
الارغام وقد أصبح لا واعياً^(٨) .

هـ - واقعة مثالية :

ان الاضطراب أو الخوف ليسا الدافعين الوحيدين للفرد الى التمسك بواقعة
اجتماعية ، فقد يختار الفرد سلوكاً معيناً من بين سلوكيات متعددة في بنية اجتماعية
معينة . لأنه وجد أن هذا السلوك هو الأفضل ، وأنه الأكثر ملائمة . ان المثل الأعلى
والهيبية يلعبان دوراً هاماً في هذا الشأن . لأن المثل الأعلى ... يحرك الأفراد بواسطة
طابعه الجذاب (ان الاغراء هو عامل هام أيضاً كالارغام) ، وهو في نفس الوقت جزء
لا يتجزأ من الحقيقة ، لأنه يتحكم في عدد كبير من أفعال الأفراد ، بحكم كونه يؤلف
العرض الأثر كلاً لسلوكنا وقيمنا المتنوعة .

و - واقع بنيوية :

إن العلاقات التي تؤلف الحياة الاجتماعية لاتتكون بمحض الصدفة ، فعلى العكس
تماماً من ذلك توجد شبكات من العلاقات والأطر والهياكل الاجتماعية ذات طابع تنظيمي
نوعاً ولها بعض الاستقرار . فضلاً عن ذلك أن هذه العلاقات المؤسسة هي متدرجة
فالوقائع الاجتماعية ليست متساوية فيما بينها ، إذ توجد بني اجتماعية مطبوعة بالثبات
والتدرجية والاستقرار^(٩) .

(7) Jacques Wolff, op.cit. P.71.

(8) Ibid, P.72.

(9) Jacques Wolff, op.cit. P.73.

ز - واقعة وظيفية :

يقصد بالوظيفة هنا كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية ساهم في وجود واستمرار البنى الاجتماعية . والوظيفة تتضمن الأنظومة التي هي تركيب من عناصر مرتبة ويعتمد بعضها على البعض الآخر ، كما أنها أيضاً تتفاعل فيما بينها على نفس النحو .

٣ - تصنيف الوقائع الاجتماعية :

ان الواقعة الاجتماعية لاتنشأ من علاقة الانسان بالطبيعة ، وإنما من عمل الناس فيما بينهم ، وهذا العمل يعرض جوانب خارجية وموضوعية ، وشكلية كالتعبير عن الرأي والتعبير عن السلوكية ، كما يعرض جوانب داخلية وشخصية كالذهنيات والاتجاهات والدوافع . وعليه فتوجد تعددية لمظاهر الواقعة الاجتماعية . ومن ثم يمكن أن ينظر اليها من زاويتين ، الأولى تنطلق من المجتمع ، وتسمى الى البحث عن كيفية تنظيم المجتمع ، وعن سير العمل فيه ، وكيف يتطور . أما الثانية فتنتطلق من وجهة نظر الفرد ، وتبحث في كيفية تحركه في المجتمع وبأية طريقة تكون ردود فعله ازاء المؤثرات الخارجية عليه . ومن ثم فان النظرة الأولى تأخذ المجتمع بشكل حقيقة اجتماعية - شكلية ، والثانية فتتناوله باعتباره حقيقة بسيكولوجية - اجتماعية .

٤ - مفهوم البنية :

ان السياسة أما أن تعني المؤسسات السياسية أو النشاطات السياسية . والمؤسسات بصورة عامة قائمة على أسس تنظيمية تضمن بقائها واستمرارها على أداء وظائفها . فهي اذاً ذات بنية تنظيمية ، فالدولة والنظام السياسي والأحزاب والجمعيات وغيرها تنطوي على بنية تنظيمية اجتماعية - سياسية . كما أن النشاط السياسي بحكم كونه متكرراً أو يجري في جماعة اجتماعية معينة ، هو اذاً أيضاً مؤطر ببنى اجتماعية - سياسية . وجدير بالذكر في هذا الشأن ان مفهوم البنية واسع جداً ، ويمكن أن ينطبق على كل التشكيلات الاجتماعية ، بما فيها السياسة . بل أن هذا الجانب من الحياة الاجتماعية تضخم الى حد أصبح يكون مذاهب واتجاهات متميزة في البحث ، كما هو الحال مع المذهب البنيوي

Structuralisme ومع ذلك فان تطرقنا الى البنية الاجتماعية - السياسية في هذا الكتاب لايمنى أننا نأخذ بالمذهب البنيوي هذا في علم الاجتماع السياسي .

يعرف لالاند البنية على النحو التالي : « هي ترتيب الأجزاء التي تكون كلا بمقابل وظائفها - وتستعمل خاصة ، في علم الحياة ، للدلالة على التركيب التشريحي والنسجي بمقابل الظواهر الفلسفية وفي علم النفس للدلالة على تركيب عناصر الحياة الفكرية منظوراً إليها من ناحية سكونية نسبياً .. وهي كل مؤلف من ظواهر مترابطة بحيث تتعلق كل واحدة منها بالظواهر الأخرى ، ولا يمكنها أن تكون ماهي عليه الا بعلاقتها وفي علاقتها مع الظواهر الأخرى » (١٠) ، وتفصيل ذلك أن البنية تتكون من عناصر (أو أجزاء) ، وتقوم علاقات فيما بين هذه العناصر من ناحية ، وعلاقات أخرى ما بين البنية وبين العناصر المكونة لها من ناحية أخرى ، وتتميز البنية باستقرارها بقدر ما تتميز بعلاقتها مع البنى الأخرى ، والعلاقة المتبادلة بين العناصر التي تؤلفها . أو بعبارة أخرى أن البنية ذات خصائص ذاتية تميزها لاعتن البنى الأخرى في المجتمع فحسب ، وإنما أيضاً حتى عن العناصر التي تتكون منها . « فالجماعة الاجتماعية هي حقيقة ذات صفة مختلفة عن مجموع الأفراد الذين يكونونها . والطبقة الاجتماعية هي حقيقة مختلفة جذرياً عن الجماعات والأفراد الذين يكونونها . ولا يمكن أن نفهم المجتمع بأكليته أو منظمة ما إلا اذا فهمنا العلاقة بين عناصرها والطريقة التي انتظمت بها هذه العناصر في كل » (١١) فالبنية اذا هي « كل » مؤلف من « أجزاء » تقسم فيما بينها « علاقات » ، وذلك في زمان ومكان معينين . ويعبر « الجزء » عن المكان المخصص الذي يحتله عنصر معين في الوحدة الاجتماعية . ويدل تعبير علاقة على الروابط التي تقوم سواء فيما بين الأجزاء المكونة للوحدة الاجتماعية ، أو فيما بين هذه الأخيرة وبين الوحدات الاجتماعية الأخرى . ومن ثم فان بنية وحدة اجتماعية معينة هي حالة علاقات داخلية وخارجية ، كمية ونوعية محددة في مكان وزمان معينين (١٢) . ومع ذلك يبدو أن هذا التعريف رغم بعض مزاياه على الصعيد العملي ، سيما وأنه يمكن تطبيقه على مستويات

(١٠) نقلا عن غاستون بولسول : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة د . خليل الحر . المنشورات ، العربية . بيروت . ١٩٧٢ ، ص ١٨ .

(11) Henri Mendras, op.cit. P.128.

(12) Jacques Wolff, op.cit. P.264.

مختلفة للتحليل ، بحيث يمكن تطبيقه على البنى الوظيفية وعلى البنى الأقل حجماً منها كالبنى المحلية والقطاعية ، إلا أنه من جهة أخرى محفوف ببعض المحاذير . ويأتي في مقدمة هذه المحاذير كون هذا المفهوم للبنية لا يكون وسيلة لتحليل عام وإنما تحليل خاص ، لأنه يطبق على المجال الاقتصادي وليس على كل المجتمع . إذ في الواقع ، أن تحديد الأجزاء والعلاقات القائمة فيما بينها ، يعود الى اقامة عدد من الروابط العددية ، ولا يمكن اقامة هذه الروابط الا بشرط أن يكون للبنية موضوع البحث جانب يمكن تقدير حجمه . وإذا كان هذا الشرط يمكن أن يتحقق بسهولة في الميدان الاقتصادي فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للبنى الأخرى ، كالبنى القانونية - التأسيسية ، أي مجموع المؤسسات السياسية والقانونية ، لأن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس أو التقدير .

وعلى صعيد آخر يلاحظ على التعريف المذكور - وهو تعريف المذهب البنيوي - أنه يشدد على أهمية (البنية) على حساب الانسان ، أو بعبارة أدق الوضع الاجتماعي للانسان . فإذا كان النظام السياسي - وفقاً للتعريف المذكور - هو بنية تختلف جذرياً عن العناصر المكونة لها ، أي المؤسسات والمنظمات المختلفة في المجتمع ، فإنه يصبح والحالة هذه خارج نطاق سيطرة الانسان ، ومن ثم المواطن . في حين أن ماهو أساسي ، في الواقع ، هو ولا ريب الانسان . ومن ثم فإن البنية الاجتماعية هي جماعة من الأفراد يعيشون في مجتمع . والانسان يؤخذ بمفهوم كونه موضوع حقيقي وليس موضوعاً مركباً ، أي أنه كائن حي مكون من لحم وعظم ، أي حقيقة بيولوجية . وله تركيب نفسي - أي حقيقة سيكولوجية ، ثم نشاطات وعلاقات اجتماعية تكون حقيقة اجتماعية . ويختص علم الاجتماع بالجانب الأخير فحسب ، فيأخذ في الانسان حقيقة اجتماعية ويسمى من ثم الى بناء الانسان الاجتماعي انطلاقاً من الانسان الحقيقي . ولذلك فإن التعريف الذي يعطيه راد كليف - براون للبنية الاجتماعية قريب جداً من هذا المعنى ، إذ يذكر أن : « البنية هي ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي ، كالعلاقات القائمة بين الملك ورجيته ، أو الزوج وزوجته » (١٣) .

٥ - أنواع البنى :

يمكن أن نميز خمسة أنواع من البنى في كل مجتمع ، هي التساليسية : البنى الاقتصادية ، البنى الديموغرافية ، البنى الفكرية ، البنى الاجتماعية ، البنى التأسيسية .

أ - البنى الاقتصادية : وتنطوي على عناصر متعددة قد تتعلق بالانتاج فيدخل فيها قطاعات مختلفة كالزراعة والبضاعة والخدمات ، أو قد يتعلق الأمر بتوزيع الدخل والطوائف المختلفة له كالأجور والفائدة والمصلحة والجماعات الاجتماعية المهنية ، فضلاً عن عناصر أخرى تتعلق بالمبادلات كالادارة وطبيعة الصادرات والواردات وأهميتها اضافة الى عناصر أخرى كاشكال السوق وتنظيم النقد والأسعار .

ب - البنى الديموغرافية : وتتألف من تكوين السكان من ناحية السن والجنس والمنطقة ، أي هرم الأعمار في كل منطقة ، أما الجنس فيتعلق بتوزيع السكان العاملين في كل قطاع .

ج - البنى الفكرية : ويقصد بذلك الأحكام والمفاهيم والمعتقدات والقيم والأعراف التي يتسك بها الأشخاص بصورة واعية أو لاواعية في المجتمع .

د - البنى الاجتماعية : وهي تعبر عن كيفية توزيع السكان الى طبقات اجتماعية وإلى جماعات اثنية . والملاقات فيما بينها فضلاً عن علاقتها بالمجتمع الشامل .

هـ - البنى التأسيسية : وهي البنى السياسية والقانونية ، ويؤخذ بنظر الاعتبار في دراستها طبيعة السلطة القائمة ، وكيفية اختيار الحكم وعلاقة هؤلاء بأفراد الشعب ، فضلاً عن توزيع السلطات بين هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة .

٦ - تطور البنى :

ان البنى المذكورة غير ثابتة ، فهي تتطور أو تتغير ، أو تتحول الى بنى أخرى . غير أن سرعة تطور البنى ليست متاثلة ، بعض البنى يمكنها أن تتطور بسرعة كالبنى الاقتصادية والسياسية في حين تتميز البنى الاجتماعية والبيكولوجية ببطأ تطورها . ويلاحظ أن هذين النوعين من البنى مرتبطان بعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً ، لأن بيكولوجية الفرد تتوقف الى حد بعيد على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها . وأخيراً أن البنية الديمغرافية تتميز بسرعة تطور بطيئة جداً ، اذ لا يحدث تغير ملحوظ في البنية السكانية الا خلال زمن طويل قد يستغرق عشرات السنين أو عدة قرون .

والواقع أن تطور البنى المختلفة يمكن أن يتم بصورة متواصلة ، أو بصورة متقطعة . وليس يسيراً الجزم بكون هذه البنية سوف تتطور باستمرار وان تلك البنية سوف تتغير . وأكثر البنى استقراراً ومن ثم تتطور بصورة متواصلة هي البنية السكانية (الديمغرافية) ، ومع ذلك فن المحتمل أن يعيق تطورها أحداث مدمرة كالحرب مثلاً ، كما حدث في فرنسا في الحرب العالمية الأولى . أو على العكس من ذلك قد تزيد سرعة تطورها لأسباب مختلفة ، كالاتصال على الزواج والرغبة في الانجاب ، أو بسبب تحسن ظروف المعيشة والقضاء على الأمراض والأوبئة ، كما يحدث في بلدان العالم الثالث . يمكن ان يلاحظ نفس الشيء على البنى الاجتماعية والسياسية ، اذ قد تتطور بصورة طبيعية خلال زمن طويل ، كما هو الحال في انكلترا وفي سويسرة وفي البلاد الاسكندنافية ، أو قد تتغير من وقت الى آخر ، فتخلف بنية بنية أخرى ، كما هو الحال في البلدان التي تعاني من تبدل النظم السياسية فيها كفرنسا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا وعلى الأخص بلدان العالم الثالث .

٧ - التأثيرات المتبادلة بين البنى :

يتفق أغلب السوسيولوجيين على أن البنى المختلفة يؤثر بعضها البعض الآخر ، أو بعبارة أخرى أن بنية معينة (كالبنية الاقتصادية مثلاً) تؤثر في البنى الأخرى الجغرافية

أو الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية ، ولكنها هي أيضاً تتلقى تأثيرات البنى الأخرى .
ان البنية المؤثرة في هذا الشأن هي بنية محرّكة للبنى الأخرى . ومن ثم ماهي البنية الأكثر تأثيراً بين كل البنى في المجتمع ؟ يختلف الباحثون ازاء ذلك ، وينقسمون الى اتجاهين رئيسين ، هما الاتجاه الغربي ، والاتجاه الماركسي . ويؤكد المؤلفون الغربيون على أنه لا توجد بنية واحدة محرّكة للبنى الأخرى في المجتمع وإنما توجد عدة بنى كالتكنيك والسكان والبنى الفكرية . واطافة الى ذلك لا يوجد أي دليل على أن تأثير هذه البنى متماثل في كل الأزمان ولا في كل البلدان . ويمكن ملاحظة ذلك عبر واقع البلدان المتقدمة ومقارنتها ببلدان العالم الثالث ، مع التأكيد بصورة خاصة على الأسباب التي أدت الى تخلف البلدان الأخيرة . أما الاتجاه الماركسي فيذهب باتجاه التأكيد على أن بعض البنى تمارس تأثيراً على البنى الأخرى أكثر مما تتعرض هي للتأثيرات الأخرى ، فهي اذا بنى محرّكة ، وعلى وجه الدقة أن البنى الاقتصادية مؤثرة ومحرّكة وتتحكم في تطور المجتمع بكليته . وعلى هذا النحو يطرح مستويان للبنى ، هما البنى التحتية (المحركة) والبنى الفوقية .

٨ - البنية والبنية الفوقية :

لقد طرح ماركس فكرة البنية التحتية والبنية الفوقية وطبيعة العلاقة بينهما على النحو التالي : « تقوم بين الناس ، في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، صلات معينة ضرورية ومستقلة عن ارادتهم ، وهي علاقات انتاج تقابل درجة معينة من درجات غو قوام الانتاجية المادية ، ويؤلف مجموع هذه العلاقات الانتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع ، وهي القاعدة المشخصة التي تقوم فوقها بنية فوقية حقوقية وسياسية والتي تقابلها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان أسلوب انتاج الحياة المادية يشترط سلسلة أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة »^(١٤) وعليه ، فان القوة الرئيسة التي تتحكم في شكل المجتمع ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، وكذلك تطور المجتمع من نظام الى آخر هو أسلوب انتاج المواد المادية ، أي الغذاء والملابس والسكن الخ ... اللازمة لكي يستطيع

(14) Cot et Mounier, op.cit.

المجتمع أن يعيش ويتطور . ويتضمن أسلوب الانتاج جانبين هما القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وتتكون القوى المنتجة في المجتمع من وسائل الانتاج التي بمساعدتها يتم انتاج المواد المادية ، ومن الناس الذين يديرون وسائل الانتاج هذه وينتجون المواد المادية بفضل تجربة معينة في الانتاج وعادات وتقاليد العمل . ويعبر هذا الجانب من أسلوب الانتاج عن سلوك الأفراد ازاء مواضيع الطبيعة وقواها التي يستخدمونها من أجل انتاج الأشياء المادية . أما الجانب الثاني منه فتعرضه روابط الانتاج التي تقوم بين الأفراد في عملية الانتاج . ويمكن أن تكون روابط الانتاج هذه روابط تعاون وتضامن بين أفراد أحرار من كل الاستغلال ، كما يمكن أن تكون روابط سيطرة وخضوع واستغلال .

ولكن هل أن العوامل الاقتصادية تكون القاعدة والتفسير الوحيدين لكل المؤسسات في المجتمع ؟ وكذلك مظاهر الوعي التي تتشكّل في الفكر الانساني والأخلاق والقانون والأيدولوجية والذوق والمعتقدات ؟ يقول هنري لوفيفر الماركسي المعتقد أن : « البنية الفوقية لمجتمع ما هي مجموع المؤسسات والأفكار ، التي هي حسيطة الحوادث والمبادرات الفردية (أي نشاط الأجراء العاملين والمفكرين) التي تتم في نطاق بنية اجتماعية معينة . اذن تحتوي البنية الفوقية ، بشكل خاص ، على مايلي : « المؤسسات القانونية والسياسية ، العقائد والأصنام العقائدية .. » ان البنية الفوقية هي التعبير (من خلال تفاعلات الأفراد المعقدة) عن طريقة الانتاج ، أي عن علاقات الملكية . ان العقائد تعبر عن هذه العلاقات الخاصة عندما تكون المظاهر العقائدية مخصصة لاختفاء العلاقات » (١٥) .

لقد انتقدت الأطروحة الماركسية حول البنية والبنية الفوقية بأنها مقتصرة على تحكم العوامل الاقتصادية في البنية الفوقية ، في حين أن هناك عوامل أخرى تقف الى جانب العوامل الاقتصادية . وعلى سبيل المثال نذكر ملاحظة جورج بيردو بهذا الشأن اذ يقول : « اذا كانت الماركسية تقتصر على التأكيد بأن الناس يجب أن يعيشوا قبل أن يشرعوا بالقيام بنشاط فكري أو سياسي فلا مجال لمناقشة هذه الأطروحة ، لأنها صحيحة الا أن المادية التاريخية تذهب الى ما هو أبعد من ذلك ، فتعرض أن كل حركة فكرية ، وكل تحول أو تغير سياسي له سبب اقتصادي يحدّثه ويفسره بمنزل عن أي سبب آخر .

(١٥) كارل ماركس : اسهام في نقد الاقتصاد السياسي . ترجمة الطون حمصي . منشورات وزارة الثقافة

ذلك تأكيد مطلق جداً ، لأنه يخلط ما بين ظروف النشاط وسببه . ولا ريب في أنه يجب على الناس أن يشبعوا حاجاتهم المادية في الغذاء والملبس لكي يصنعوا التاريخ ، غير أن هذا التاريخ ليس نتاج غذائهم ولباسهم ، وإذا كانت البنية الاقتصادية تحدث بعض الظواهر الثقافية ، الفكرية منها أو السياسية ، فإن الظواهر ، بالمقابل ، تؤثر على روابط الانتاج القائمة . ان زراعة القطن دفعت على اختراع آلة الحياكة ، ولكن بالمقابل ، ان المخترع غير بواسطة القوة الوحيدة لفكره الوسط الاقتصادي الذي كان سابقاً على اختراع الآلة ... ان تفسير التاريخ بدوافع اقتصادية يمكن الأخذ به اذا كان الاعتماد يعود بكليته الى دراسة أسباب الرفاهية المادية . ولكنه في الواقع يتألف من أكثر من ذلك ، أنه يتكون من سلوكيات موجهة نحو التخفيف من الافتقار الى الوسيلة . ان الاقتصاد هو ابتداع . والادعاء بأنه يتحكم في كل شيء يفترض أنه يتجاوز بدون اكتراث الفكر بحيث لا يخضع الا الى قوانينه الخاصة به ^(١٦) . والواقع أن ماركس لم يدع أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الوحيدة التي تتحكم في سياق تطور المجتمعات أو توجه عوامل أخرى ، وعلى صعيد آخر ، كما أن البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية ومن نفس طبيعتها فبالقابل تقارن البنية الفوقية تأثيراتها أيضاً على البنية التحتية ، وعلى حد قول المجلس : « وفقاً للمفهوم المادي عن التاريخ يشكل انتاج وتجديد انتاج الحياة العملية . العنصر الحاسم ، في آخر المطاف ، في العملية التاريخية . وأكثر من هذا لم نؤكد في يوم من الأيام ، لماركس ولا أنا . أما اذا شوه أحدهم هذه الموضوعة يعني أن العنصر الاقتصادي هو ، على حد زعمه ، العنصر الحاسم الوحيد فانه يحول هذا التأكيد الى جملة مجردة ، لا معنى لها ، ولا تبدل على شيء . ان الوضع الاقتصادي انما هو الأساس ، ويمكن مختلف عناصر البناء الفوقي تؤثر هي أيضاً في مجرى النضال التاريخي ، وتحدد على الأغلب شكله في كثير من الأحيان ، ونقصد بهذه العناصر : أشكال النضال الطبقي السياسية ونتائجها . النظام السياسي الذي تقيمه الطبقة الظافرة بعد كسب المعركة ، وما الى ذلك . والأشكال الحقوقية وحق انعكاس جميع هذه الممارك الفعلية في عقول المشتركين فيها ، والنظريات السياسية والحقوقية والفلسفية . » نحن نصنع تاريخنا بأنفسنا ولكننا ، أولاً ، نصنعه في ظل مقدمات وظروف محددة جداً ، الاقتصادية منها هي

(١٦) هنري لوفيفر : الماركسية . ترجمة جورج بولس . المنشورات العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ،

الحاسمة في آخر المطاف . ولكن الظروف السياسية وغيرها وحق التقاليد التي تعيش في رؤوس الناس ، تلعب هي أيضاً دوراً معيناً وإن لم يكن الدور الحاسم » (١٧) .

ويلاحظ على ماتقدم أن الأطروحة الماركسية حول البنية والبنية الفوقية تحاول أن تقيم تأثير العوامل التي تتحكم في سيرة وتطور المجتمع فتضع التأثير الاقتصادي في المقدمة دون أن تنكر وجود تأثيرات عوامل أخرى وكما يقول هنري لوفيفر :

« ... ان عناصر المسيرة الكاملة ليست متعادلة . والقضية ليست ، هنا بمظاهر ثلاثة فقط ذات مستوى واحد ، رغم اختلاف الواحد منها عن الآخرين . ومن بين هذه المظاهر أو العناصر الثلاثة واحد رئيسي أكثر من الباقين ، انه سبب الصيرورة ، هذا العنصر الرئيسي هو علاقة الانسان بالطبيعة ودرجة سيطرته عليها أي تطور القوى المنتجة . وطريقة الانتاج ليست سوى طريقة تنظيم القوى المنتجة خلال فترة معينة . ان البنية الفوقية تعد العلاقات الانسانية المعتمدة في طريقة انتاج معينة وتجمعها وتنظمها أو تبدلها (عقائدياً) ، وتؤثر على علاقات الانتاج فتحملها على التقدم (بواسطة الدولة السياسية ، مثلاً) ، أو ، بالعكس ، تجردها سياسة رجعية ، ولكنها لا تخلق ، من ذاتها ، أي شيء ، كذلك تمثل هذه البنية الفوقية مزيجاً متناقضاً من معرفة الواقع ومن أوهام حول هذا الواقع ، ولكنها لا تمثل واقعاً مستقلاً » .

ويضيف على ذلك بقوله : « ان القوى المنتجة تؤلف ، في كل وقت من أوقات نموها ، الأساس الذي يقوم عليه علاقات الانتاج والبنية الفوقية ، وعندما تقفز القوى المنتجة الى الأمام (نتيجة التقدم التقني بشكل خاص) فانها تتخطى طريقة الانتاج المعتمدة هل تزول هذه الطريقة بشكل طبيعي ؟ نعم ولا . نعم ، بمعنى أنها

(17) Georges Burdeau, Methode de la Science Politique Dalloz, Paris, PP.

تدخل عندئذ - وبشكل حتمي ، وبطريقة موضوعية طبيعية لانخضع
للوعي والارادة - في مرحلة الاضطراب والأزمة الأخيرة . ولا ، بمعنى
أن البنية الفوقية والعقيدة تبرهنان عندئذ على استقلالهما النسبي .
وبقدر ما يعمي الأفراد العاملون والمفكرون ، الذين ينتسبون الى
الطبقات المسيطرة ، الطريقة التي يمدخلون في صراع معها
ويؤخرون حركتها أو يوقفونها ويحافظون على طريقة انتاج عفى
عليها وعلى بنيتها الفوقية الزمن ، بأية وسيلة ؟ بواسطة العقيدة
التي تبرهن عندئذ على دورها ، وهو اخفاء الأساس في المسيرة
التاريخية وراء المظاهر وحجب التناقضات والحلول ، أي اخفاء
طريقة الانتاج المعقدة وراء ستار من الحلول الخاطئة (١٨) .

وعليه فليست وسائل الانتاج وحدها ، ولا العلاقات التي تقوم عبرها وخلالها
بين الأفراد والجماعات (الطبقات الاجتماعية) ، أو العلاقات بين الانسان وبين الطبيعة
التي تقرر طبيعة البنية الفوقية ، وإنما أيضاً الأفكار والمفاهيم والمبادئ التي يكونها
الأفراد والجماعات عن الأوضاع الاجتماعية الراهنة والأوضاع الاجتماعية المقبلة . وكما أن
هذه العوامل الفكرية تكشف عن وجه الوعي الاجتماعي تقوم أيضاً بدور محرك للأفراد
والجماعات للعمل على تحويل الحاضر الى مستقبل أفضل منه ، فهي اذا ترتبط بفكرة
« التقدم » . إضافة الى ما تقدم ، في عمليات التحويل التاريخي ، وهي بلا ريب ذات
طابع سياسي ، تدخل آمال وطموحات الأفراد والجماعات في تحقيق الانجازات الكبرى . قد
تحقق هذه الأهداف ، كلها أو بعضها ، وقد يعجز الأفراد أو الجماعات ، لسبب أو لآخر ،
عن تحقيق الكثير من آمالهم وطموحاتهم ، غير أن دراسة حركة التاريخ لا يمكنها أن
تتجاهل هذا الجانب من الحياة الاجتماعية .

وعني الواقع وتحويله : أن المجتمع تنظم معقد التركيب ، وحركته ، او بالاحرى
تقلاته التاريخية النوعية ، ليست عفوية ولا عشوائية ، وإنما تخضع الى قوانين موضوعية ،
تتحكم في سياقاتها عوامل مادية ومعنوية ، وذات تأثيرات متباينة حسب طبيعتها ،
وحجمها والوظيفة التي تؤديها في حياة الافراد والجماعات . غير أن العوامل الاساسية التي

(١٨) ماركس - المجلد : مختارات ، الجزء الرابع .

دار التقدم ، موسكو ، د . ت . ص ١٩٧١ - ١٩٧٢ .

تلعب الدور الام في حياة المجتمع، هي عوامل الانتاج المادي. لان الفرد، قبل كل شيء، لكي يحافظ على بقائه على قيد الحياة، ويحفظ للحياة البشرية استمراريتها البيولوجية، بحاجة الى المأكل والمشرب والسكن ولوازم وقائه من عوارض الطبيعة الجائحة، هذه الضرورات الحياتية لا يمكن ضمانها الا عن طريق انتاج الوسائل المادية المباشرة للحياة، ومن ثم فان درجة تطور هذه الوسائل تكون القاعدة التي تنشأ على اساسها المؤسسات الاجتماعية.

ومن ناحية اخرى، ان حركة المجتمع، هي نتاج ما يعتل في اعماقه من تفاعلات بين الافراد والجماعات التي تفرز علاقات تضامن او صراع بينهم، وكذلك المؤسسات والمنظمات التي يقومون لتنظيم حياتهم المشتركة. ان هذه الحركة الاجتماعية الشاملة، وما يعتل في داخلها من تيارات فرعية، تكون بمجموعها نظاما متسقا يخضع لقوانين موضوعية (قوانين حركة المجتمع التاريخية) وقوانين وضعية (يضعها المشرع) تنصب على العمل وعلى تسيير حركة المجتمع الصاعد دائما الى ما هو افضل من الواقع الراهن، اي تحقيق التقدم وبناء الحضارة الانسانية. غير ان حركة المجتمع هذه تقررها ظروف وامكانات المجتمع على الحركة، فهي ليست حتمية بشكل لامناص منه، والا سقطنا في القدرية، او في الصلية الميكانيكية الفجة. وبعبارة اخرى انها حركة رغم انها قائمة على السبب والنتيجة، او العلة والمعلول، الا ان ارادة الانسان الواعية تلعب دورا هاما في تسييرها. ومن ثم فكما تنتفي الحتمية الميكانيكية عن حركة المجتمع، فان ارادة الانسان لا اثر لها بمعزل عن الظروف التي تعيشها الجماهير. وعليه، ينبغي عند دراسة المجتمع ومسيرة تطوره ان نأخذ بنظر الاعتبار العنصر الانساني - نوازع الافراد والجماهير ودوافعهم الى القيام بعمل ما، في نفس الوقت الذي يجب الا ننقض النظر عن مواقعهم الاجتماعية، في جانبها المتحرك، وفي اغلب الاحيان ان هذه الحقيقة الاجتماعية الموضوعية، تتجاوز ادراك الافراد، في سياق تطورها التاريخي العام، الامر الذي يقتضي تصعيد الوعي بها وتعميقه.

العامل الموضوعي والعامل الذاتي:

يمكن تقسيم العوامل التي تتحكم في بنية المجتمع الى نوعين، هما العامل الموضوعي والعامل الذاتي والشخصي، وبين هذين النوعين من العوامل توجد علاقات وثيقة.

٢. العامل الموضوعي:

يتعلق العامل الموضوعي بالانتاج المادي في المجتمع، سواء تعلق ذلك بوسيلة الانتاج، او بالعلاقات الاجتماعية التي تقوم على اساسها. ويتحكم مستوى تطور القوى المنتجة

ووسائلها التي تستخدمها في الانتاج بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، وعلى الاخص المؤسسات والمنظمات.

ان العامل الموضوعي ليس ميكانيكيا تماما، فوسائل الانتاج المختلفة والاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية هي صيغة كدح الانسان حسديا وفكريا في وقت واحد عبر تراكم الخبر التعليمية والفنية. وترتبط الاحداث التاريخية كالثورات ارتباطا وثيقا بأفكار ومشاعر وإعداد الانسان. غير ان كل هذه تولد وتتطور في وسط اجتماعي معين بحكم الضرورة. لان الانسان لا يصنع واقعه، تاريخيا، من ظروف خارج واقعه الاجتماعي وإنما يصوغ هذه الظروف على ضوء مايتوفر لديه من معطيات اجتماعية موضوعية، من وسائل وامكانيات مادية يستخدمها من ثم في حركة التاريخ المصاعدة، الامر الذي لا يبدن الصدفة والمفوية كباعثين على تطور المجتمع فحسب، وإنما يتطلب ان يكون لحركة المجتمع التاريخية هذه تنظيم وقيادة.

ب - العامل الذاتي:

يتعلق العامل الذاتي في بنية المجتمع، وحركته بوعي الافراد والجماعات وحساسهم في عمليات التحول الجذرية، اي في التقلات التاريخية النوعية للمجتمع وتطوره من مرحلة الى اخرى.

ان نشاطات الافراد والجماعات، وعلى الاخص المنظمة منها، هي نتاج تفاعل العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية. ذلك لان وعي الظروف الموضوعية ثم تكثيف هذا الوعي، بعد ذلك، صيغة اهداف اجتماعية محددة، ثم المبادرة الى العمل لتحقيقها عن طريق تنظيم الافراد والجماعات هو الذي يضمن للمجتمع تحقيق حركته واتجاه صيرورته، وبدون هذا الربط لا يتقرب بين ما هو موضوعي وبين ما هو ذاتي، لا يمكن للظروف الموضوعية ان تحقق التحول لوحدها، ولا للعوامل الذاتية، المبنية على فهم الحتميات الاجتماعية فحسب، ان تحقق التقدم.

يمكن للعامل الذاتي ان يفعل اثره اذا ماتوفرت له الظروف الموضوعية، اما بغنيائها فتشل فعاليته، غير انه قد تحدث بعض التناقضات عندما لا تتطور العوامل الموضوعية المواتية للتحول، الا ان العوامل الذاتية، اي وعي الافراد ودرجة تنظيمهم ومستوى الايديولوجية او الانتحار او النظريات لا ترتفع الى نفس المستوى، ومن ثم يتمذر القيام بعملية التحول الاجتماعي بسبب ضالة الامكانيات والطاقت على العمل، ويبقى في مقدمة ذلك تخلف المنظمات السياسية وقياداتها عن ادراك وتقييم ظروف الواقع

(١٩) هنري لوفيفر، المصدر السابق، ص ٦١.

الراهن من ناحية وعن قصر نظرها في استشفاف اتجاه التطور. او قد يحدث العكس، اذ تغلب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية فتسقط المنظمات وقياداتها في هذه المفامرة او في مستنقع الانتهازية والا فكلما تطورت الظروف الموضوعية اكثر كلما تهيأت للعوامل الذاتية ضمانات أكثر للحركة والتطور.

تأثير البنية الفوقية في البنية:

ان المقولة الشائعة بأن البنية تمكس البنية الفوقية وتحمل نفس طبيعتها، جعلت بعض المؤلفين يحسبون ان العامل الاقتصادي، هو العامل الوحيد المتحكم في تكوين البنية الفوقية اولا، وان انعكاس ذلك يجرى بصورة ميكانيكية، فتظلان مترابطتين فيما بينهما ترابطا وثيقا. غير ان مؤلفين آخرين ردوا على ذلك بأطروحة مضادة، هي ان البنية الفوقية تنبعث عن البنية وتحمل سماتها وتتطور وفقا لها، غير ان البنية الفوقية ما ان تبتث الى الوجود الا وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي عن البنية اولا، وثانيا انها هي ايضا تمارس تأثيرها على البنية. ان منطلق هذه الاطروحة هو فردريك أنجلز اذ كتب يقول: «ان الوضع الاقتصادي هو القاعدة، غير ان العناصر المختلفة للبنية الفوقية - اي الاشكال السياسية للصراع بين الطبقات ونتائجه - والدساتير القائمة بعد المعركة التي كسبتها الطبقة الظافرة الخ... والاشكال القانونية، بل وحتى انعكاسات كل هذه الصراعات الحقيقية في اذهان الذين اغرطوا فيها، والنظريات السياسية والقانونية والفلسفية، والمفاهيم الدينية، وتطورها اللاحق يشكل انظومات عقائدية جامدة، تمارس ايضا تأثيرها في الصراعات التاريخية وتتحكم في كثير الحالات بالشكل على نحو راجع (٢٠)».

وقد طور من بعد، انطونيو غرامشي ولويس السور هذه الاطروحة فقد هاجم انطونيو غرامشي كل تحليل يبالغ في دور البنية او دور البنية الفوقية على حد سواء. وكان يرى ان العلاقة، البنية الفوقية وبين البيئة هي علاقة جدلية، اذ ان البنية هي التي تبتث الى الوجود البنية غير ان البنية الفوقية لا يمكن ان تتطور البنية - ولغرض تحقيق تحول البنية وفي حدود ذلك تقوم البنية الفوقية بدور محرك. والا فبدون بنية فوقية لا يمكن ان تتطور علاقات الانتاج، لان البنية الفوقية هي التي تقملي وعي الجماعات الاجتماعية وتنظيمها في الحركة التاريخية، وبذلك تصبح البنية نوعا اداة عمل البنية الفوقية. وعليه فان دور البنية الفوقية هو ايضا متحكم، كما يمكن للبنية الفوقية في حجب ما ان تحول دون تطور البنية. وفي ذلك يقول غرامشي :

«تشكل البنية مع البنية الفوقية (كتلة تاريخية) واحدة بمعنى ان المجموع المركب والمتناقض والمتنافر للبنية الفوقية هو انمكاس لمجمل علاقات الانتاج الاجتماعية . ومن هنا ، فان ايديولوجية شمولية هي الايديولوجية الوحيدة القادرة على التعبير عقلانياً، عن تناقض البنية وإدراك اجتماع الظروف التي تسمح باحداث الانقلاب في الممارسة . وإذا ما التحمت الايديولوجية بفئة اجتماعية متناسقة بنسبة مائة في المائة فهذا يعني ان معطيات هذا الانقلاب متوافقة هي ايضا مائة في المائة . اي ان «العقلاني» بات حقيقياً في الواقع الراهن» (٢١).

ويرى غرامشي ان الانتقال من الدور الاقتصادي الخاص (اي الدور الانساني - الشعوري) الى الدور الاخلاقي - السياسي لدى الافراد هو الذي يعبر عن ارتقاء وعيهم من وعي البنية الى وعي البنية الفوقية، وبطلق على هذا الانتقال تعبير «التطهير» . ومعنى هذا ايضا الانتقال من «الموضوعي» الى «الذاتي» ، او من «الضرورة» الى «الحرية» . وبدلك تتحول البنية من قوة خارجية تسحق الانسان وتبتله وتشل نشاطه الى سبيل للتحرر الى اداة توليد شكل اخلاقي - سياسي جديدة يطلق مبادرات جديدة... ويضيف غرامشي على ذلك بقوله ان عملية التطهير تتراوح بين قطبين:

١ - ما من مجتمع يطرح على نفسه مهام قبل ان تتوافر الشروط الضرورية والكافية لتنفيذ هذه المهام.

٢ - لا يزول مجتمع معين قبل ان يستنفذ كل الطاقات المخزونة فيه (٢٢).

ويلاحظ على ما تقدم ان غرامشي يدين الاتجاهات التي تدعي تفسير كل قلب سياسي او ايديولوجي بكونه تعبيراً مباشراً عن البنية.

والواقع ان غرامشي يرى ان البنية الفوقية ليست مجرد انمكاس للبنية، وانما هي تعبير عن اتجاهات تطورها وهي اتجاهات ليس بالوسع القول بأنها يجب ان تتأكد بحكم الضرورة . وبعبارة اخرى ان قوانين تطور المجتمع ان هي الا «قوانين اتجاه» . ومن ثم... فان تفاعل الذاتي والموضوعي في العملية التاريخية، حيث للاشكال المختلفة للبنية الفوقية - الثقافية والسياسية والايديولوجية - وجود مستقل نسبياً وغير قابل للاختزال الى مرتبة (فيض) من البنية الاقتصادية... (٢٣)

(21) Gramsci dans le Texte, Editions Sociales, Paris, 1975, pp.193 4.

(22) Ibid., pp. 194 5.

(23) جون مرينغتون : النظرية والممارسة في ماركسية غرامشي . في دراسات عربية ، السنة السادسة ،

أما لويس الثور فقد دفع بمفهوم ما فوق التحكم. إذ أن هناك حالات استثنائية في طبيعة العلاقة بين البنية والبنية الفوقية. ويضرب مثلاً على ذلك المجتمع الروسي عام ١٩١٧. فقد اندلعت الثورة في روسيا وليس في ألمانيا وإنكثروا فرنسا، لأنها كانت الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبرالية بحكم تناقضات النظام الإقطاعي في الريف، تناقضات الاستثمار الرأسمالي في المدن، وتناقضات الحروب الكولونيالية في الإمبراطورية القيصرية، ثم التناقضات الجسيمة بين درجة تطور أساليب الإنتاج الرأسمالي، ووضعية القرون الوسطى في الريف، ثم الطابع المتقدم للنخبة الثورية الخ... أن نضوج الظروف المواتية للثورة في روسيا متأت عن هذا التراكم للتناقضات الذي جعل من روسيا بلداً متأخراً قرناً على الأقل بالنسبة إلى العالم الرأسمالي، وفي الوقت نفسه أكثر نضجاً للثورة.

٩ - الوظيفة الاجتماعية :

توجد ثلاث معانٍ على الأقل لتعبير « وظيفة » في علم الاجتماع هي التالية :

أ - المعنى العام : قد يدلّ تعبّر « وظيفة » قبل كل شيء على « حرفة » أو « شغل » أو « مركز » ، فيقال مثلاً أن هذا الجامعي دعي لتولي وظيفة رئيس الجامعة ، أو تلك الشخصية رقيت إلى وظيفة جديدة .

وبمعنى مقارب لما تقدم يدلّ تعبّر « وظيفة » على « مجموعة مهام » تقع على عاتق الشخص الذي يشغل مركزاً ما ، فوظيفة الوزير مثلاً تشمل على ممارسة مسؤوليات متنوعة وأنجاز مهام مختلفة الخ ... وهذا المعنى يقال أن فلاناً « يحمل وظائفه » إذا لم يمارس كل الصلاحيات المرتبطة بالمركز الذي يشغله^(٢٤).

ب - المعنى الرياضي : وبموجب يدلّ تعبّر « وظيفة » على العلاقة القائمة ما بين عنصرين أو أكثر ، بحيث أن كل تغير يحدث لعنصر منها يؤدي إلى تغير في العناصر الأخرى ويجرها إلى أن تتكيف وفقاً لذلك^(٢٥).

(24) Roger Gerard Schwardenberg op.cit p.131.

(25) Guy Rocher : Introduction a la sociologie Politique Editions H. M. H, Ltee, Paris. T.2 P.162.

جـ - المعنى الحياتي (البيولوجي) : وبمقتضاه ينطوي تعبير « وظيفة » على معنى « المساهمة التي يقدمها عنصر الى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك اللذين يكون جزءاً لا يتجزأ منها »^(٢٦) ، وهذا المعنى المشتق من علم الحياة (البيولوجيا) يعرض أنه كما توجد وظائف لا بد منها وحيوية لجسم الكائن الحي ، كوظيفة التنفس أو الهضم أو غيرها ، كذلك توجد وظائف تسام في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقاءه ونشاطه . أي أن المجتمع يكون على صورة الجسم البيولوجي ، أي الكائن الحي . فالمجتمع كل متكون من عناصر مرتبطة فيما بينها بواسطة الوظائف التي تقوم بها لاشباع الحاجات الأساسية فيه . وعلى أساس هذه الفكرة قام المذهب الوظيفي في العلوم الاجتماعية . ومن ثم يمكن تعريف الوظيفة الاجتماعية بكونها : ... كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية مأخوفاً من زاوية مساهمته في وجود البنى الاجتماعية واستمرارها »^(٢٧) . ويستتبع ذلك أن كل نشاط متكرر هو وظيفي . فالوظيفة الاجتماعية تكون دائماً استجابة لاشباع حاجات سواء تعلقت بالوجود الطبيعي للناس أو تعلقت بقيم الحضارة التي يحملها النظام . والوظيفة الاجتماعية اذا تشعبت حاجة معينة في وقت معين . وهذا الشأن يمكن التمييز ما بين الوظائف الظاهرة وبين الوظائف المستترة . والأولى هي الوظائف التي يفهمها ويريدها الأشخاص الذين يؤدونها ، أما الثانية فهي الوظائف التي لا يدركها هؤلاء هم أنفسهم . ومن الطبيعي أنه عندما لاتعود وظيفة تستجيب على نحو ملائم لاشباع الحاجة الموجهة اليها ، وأن تتعلق هذه الحاجة بالمحافظة على البنية الاجتماعية ، أن تبرز وظيفة أخرى وتحل محلها . وجدير بالتنويه أنه كلما توجد وظيفة اجتماعية لاشباع حاجة معينة يوجد المقابل أيضاً وظيفة الامتناع عن القيام بعمل ما ، أي نشاط موجه بصورة سلبية نحو وجود البنى الاجتماعية واستمرارها^(٢٨) .

١٠ - الأدوار والمراكز :

ان الأدوار والمراكز لاتنصل عن الوظائف والمؤسسات . فعندما ندخل في مجتمع ما ، نقر وجود تمايز في السلوكيات ، تتوافق مع وظائف اجتماعية مختلفة ، ومع

(26) Ibid. P.163.

(27) H. Homme Cit. Par Jacques wolff, op.cit. P.75.

(28) Jacques wolff op.cit P.75.

امكانية اجتماعية معينة . وإذا مأخذنا الفرد باعتباره مركز مراقبتنا ، فإن المكانة التي يحتلها تعين مركزه ودوره : فمركزه هو مجموع سلوكيات يمكنه أن يتوقعها بصورة مشروعة من جانب الآخرين ، أما دوره فهو مجموع سلوكيات يتوقعها الآخرون بصورة مشروعة من جانبه . وفي الممارسة غالباً ما ينسى هذا التمييز ، فتدخل كلمة مركز في استعمالات لا تغطي المعنى الدقيق لكلمة مركز كذلك كلمة الدور⁽²⁹⁾ .

ويمكن تعريف الدور على النحو التالي : « الدور هو نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو عملاً طائفة من الأفراد متبذين بـ«سيكولوجيا»⁽³⁰⁾ . أما أيفون كاستلان فتعرض أن الدور هو « وظيفة ، أو نشاط غير عفوي ، ثبت مسبقاً بواسطة تعين اجتماعي ، ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية الأخرى »⁽³¹⁾ ، ومن ثم تخلص إلى التعريف التالي : « أن الدور هو نموذج منظم للسلوك ، ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبة تفاعلية »⁽³²⁾ .

أن الدور ينطوي على مفهوم الاندماج في هيئة اجتماعية تعين له نشاطات أو وظائف ينبغي أدائها ، وعليه فإن للدور علامات وثيقة بالهمة التي يجب أدائها . والمهمة المذكورة هي جزء من وضع عام مأخوذاً بـ«كليته» .

والأدوار التي يقوم بها الفرد في المجتمع تتوزع على ثلاث طوائف هي :

- الأدوار الحياتية (البيولوجية) : العمر والجنس .
- الأدوار المؤسسية ، كالأدوار العائلية ، والأدوار الطبقية .
- الأدوار غير التأسيسية ، كجماعات الأصدقاء .

ويمكن توضيح هذا المفهوم على النحو التالي :

يمرض المجتمع أوضاعاً اجتماعية محددة على نحو أو آخر ، كما يعرض أيضاً أوضاعاً ناجمة عن أدوار يجب القيام بها . ومن ثم فإن مفهوم الدور ينطوي على صفة الالتزام ،

(29) Jean Stoetzel : La Psychologie Sociale, Flammarion Paris, 1978, P.206.

(30) R. Rmmetveit, Cite Par Jacques Wolff, opcit. P.74.

(31) yvonne Castellan : Initiation a- la Psychologie Sociale, Librairie Armand Colin, Paris, 1974, P.93.

(32) Ibid. P.96.

فهو إذاً عنصر مرغ ، أو يجب أن يخضع اليه الفرد عندما يقوم به من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن يفهم الدور بطرق مختلفة من قبل الأشخاص الذين لهم علاقة بالفرد الذي يقوم بأداء الدور . لأن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع مختلفة . فعلى سبيل المثال يقوم أستاذ بالجامعة بدور هو التدريس . ولكن قد ينظر الى هذا الدور من زاويتين ، الأولى تأتي من جانب الطلبة ، اذ ينتظرون من جانبه روحاً سمحة ، ومحاضرات ميسورة ، ومن ثم ضمان نجاحهم في الامتحانات ، أما الزاوية الثانية فتأتي منها نظرة الادارة التي تنتظر من جانبه تعاوناً مجدياً في تسير أعمالها واقامة روابط وثيقة وحسنة مع زملائه الأساتذة ، فضلاً عن قيامه بمهمة التدريس بمستوى عال ، ومثال آخر ، ان الابن الوحيد في عائلة تتكون من أربعة أشخاص يكون له مركز ، أو مكانة فيها ، يربطه بكل أفراد العائلة ، ولكن باشكال مختلفة مع كل واحد منهم . فنفس المكانة ، ونفس المركز ، ونفس الدور لها أوجه متعددة . أي بمبارة أخرى ان روابطه مع الأب ، أو الأم ، أو الأخت تكون مختلفة .

إن الأدوار المتعددة التي يقوم بها الفرد في مجموعات ذات طبيعة وأهداف مختلفة قد تؤدي الى بروز ظاهرة (صراع الادوار) ، وذلك عندما يتعارض دور الفرد في مجموعة معينة مع دوره في مجموعة أخرى تختلف عن الأولى ، كاختلاف الدور الطبقي عن الدور الحزبي ، واختلاف الدور الطائفي مع الدور الوطني ، ان صراع الأدوار قد يعرض الفرد الى مواقف قد ، وفي بعض الأحيان متناقضة ، الأمر الذي يفقده توازنه في النهاية ، أو يغلب ولاء على ولاء آخر .

أما المركز Statist فهو أيضاً من ناحيته مرتبط بالدور ويمكن تعريفه على النحو التالي : « ان المركز الاجتماعي لفرد أو طائفة من الأشخاص في نظام اجتماعي معين هو وضع هذه الطائفة على النحو الذي تبدو فيه الى الأشخاص الذين لهم علاقة ، وحيثما يؤكد على الوظائف التي يجب القيام بها والأدوار المنجزة والهبة التي تعزى وفقاً لسم القيم والقواعد النافذة في نطاق ما ينتظر من تبادل السلوكيات المقررة في هذا الوضع ذاته ، (٣٢) . فالمركز الاجتماعي اذاً هو المكان الذي يحتله الشخص في بنية اجتماعية على النحو الذي يقدره ويقيه المجتمع ، وتبعاً لذلك ، كل شخص يملك مركزاً اجتماعياً ، لأن

(33) Jacques Wolff, op.cit. P.75.

تعبير المركز لا يشير فقط الى الأشخاص الذين يتمتعون بهيبة أو بمرتبة اجتماعية عالية ، ولا يتعلق بالرأي الذي يكونه الشخص عن نفسه ، لأن تقييم الانسان ذاته قد لا ينطبق على الرأي الذي يكونه الأفراد الآخرون عنه .

ويتكون النظام الاجتماعي ، في الواقع ، من مجموعة من المراكز المنظمة ، ولكون المجتمعات تقوم بأداء وظائفها ، وتظل مستمرة في بقائها ، فان ذلك يؤدي الى افتراض أن المراكز المتنوعة ، في مجموعها ، تنسجم فيما بينها ... وعليه فان كل فرد يملك عدداً من المراكز التي تتعايش فيما بينها ، وهذه هي المراكز الخاصة ، غير أن للفرد وضع جامع في المجتمع وعندما نتكلم عن مركز فرد ما فإننا نشير على الأخص الى هذا المركز الكلي . ويجب علينا أيضاً أن نميز بين مركز الفرد الذي لا يمكنه الخروج منه مهما عمل كجنسه . أو عمره مثلاً ، وبين المراكز التي يكتسبها والتي يمكن للفرد أن يتبناها بسبب مهارته أو حظه وفقاً لتنوع المجتمعات (٣٤) .

كثيرون أولئك الباحثون الذين أكدوا على العلاقة الوثيقة فيما بين مركز الفرد الطبيعي أو المكتسب وبين مواقفه واتجاهاته ، أو بعبارة أخرى سلوكه السياسي . لأن المركز « ... ينطوي على مضمون ، وليس ذلك قليل الشأن . وهو يقرر على وجه الدقة سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية ، وسلوك الآخرين ازائه ، وماذا ينتظر منه ، وما يجب أن ينتظره هو من الآخرين . والأخلاق ، والتربية ، والقانونون التي تعرض بصورة أساسية بالنسبة الى المؤسسات القانونية لاتفرض مقتضياتها ، في الواقع ، على نحو عام ... مفترضة دائماً اتخاذ تدابير خاصة . ويعبر المركز تعبيراً دقيقاً ، على نحو فردي ، عن الحقوق والواجبات للفرد . كما أنه يعطي الفرد تعريفاً اجتماعياً عن ذاته » (٣٥) .

ويضيف جان ستوتزل على ذلك بقوله : « وتبعاً لذلك فان المركز يساهم في إعطاء الفرد شعوراً شخصياً بالامان . ومفهوم الأمان هذا لا يعتمد فقط على نوعية الانطباعات المستحبة ، وغير المستحبة التي يمكن أن يعطينا إياها الوسط الاجتماعي . وإنما هو قائم بخاصة على الطابع المستقر والمتوقع للتجارب التي تقوم بها في العالم . وأكثر

(34) Jean Stoetzel, op.cit. P.207.

(35) Ibid. P.208.

من ذلك ان المركز بهذه الطبيعة هو نظام حام على وجه الدقة . اذ هو الذي يعين سلوكيات الفرد التي يتقبلها الناس المحيطين بالفرد باستحسان ، وهو الذي يعين أيضاً ردود فعل المحيطين بالفرد ، التي يجب أن تكون متوقعة ومقبولة باستحسان من قبل الفرد . والمركز هو الذي يسمح للفرد بأن يتقدم في الحياة بثقة (٣٦) .

هناك علاقة وثيقة بين الأدوار والوظائف الاجتماعية ، فمن الطبيعي أن ينتج في كل هيئة اجتماعية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، تمايز في الوظائف التي يؤديها الأشخاص أو الجماعات ، بحيث أن كل وظيفة منها تقوم بإسهام خاص في مجموع الهيئة الاجتماعية . ومع كل وظيفة من هذه الوظائف يتلائم سلوك خاص بها ، وكذلك طريقة معينة في الاستجابة الى متطلبات الوظائف الأخرى ، فبعض المهام يجب أن تنجز بطريقة معينة دون غيرها . وتبعاً لذلك ، توجد ، فضلاً عن القواعد المشتركة التي تنطبق على الجميع ، قواعد تقوم بدور الدليل لاختلاف الأعضاء في الجماعة تبعاً للوظائف التي يقومون بها وعليه فان الأنماط النوعية لوظيفة ما أو مركز في الهيئة الاجتماعية تكون الدور الاجتماعي (٣٧) .

ومع ذلك يجب ألا يخلط ما بين الدور الاجتماعي وبين الوظيفة . لأن الدور الاجتماعي ليس هو الوظيفة الاجتماعية ذاتها التي يقوم بها شخص ما أو مساهمته في حياة وسير عمل هيئة اجتماعية معينة . ان الدور الاجتماعي هو مجموع طرق الحركة في مجتمع ما التي تسم بطاير سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة (٣٨) .

وبصورة عامة أن الوظائف الاجتماعية ، وفي أغلب الأحيان الأدوار الاجتماعية تكون جزءاً لا يتجزأ من بنية الهيئة الاجتماعية ، فهي موجودة قبل أن يقوم الفرد أو الهيئة الاجتماعية بأدائها ، اذ توجد الأدوار بأشكال للسلوك يجب التمسك بها بسبب هذا الوضع أو ذاك ، وفي كل مدينة يتلاءم عدد معين من الأدوار موزعة أو مفصّل عنها بصورة منتظمة . ومن ثم فان كل مجتمع يشتمل على بنية تدريجية وعقلانية من الوظائف والأدوار الاجتماعية الموجودة بصورة مجردة ، أو بعبارة أخرى قائمة بمجد ذاتها . ومع أن

(36) Ibid.

(37) Jacques Wolff, op.cit. p.76.

(38) Ibid, P.77.

الوظائف والأدوار مجردة ، إلا أن وجودها حقيقي رغم أن هذا الوجود ينطوي على تنوعها . اذ عندما لاتعود وظيفة اجتماعية مطلوبة في مؤسسة أو جماعة منتظمة ، فإنها تصبح خالية فالوظائف والأدوار غير ثابتة ، وإنما تظهر الى الوجود ثم تغير محتواها ومركزها . والمجتمع الشامل من هذه الناحية هو اطار للوظائف والأدوار ، هو حقيقة اجتماعية شكلية⁽³⁹⁾ .

والوظائف والأدوار ذاتها منتظمة في اطار الجماعات والمؤسسات . ولا يمكن أن تكون غير ذلك . لأن الجماعات والمؤسسات تعطيها أهمية لوضعها في خدمة القيم وتحدد لها محتواها . ويتكون محتوى الأدوار والوظائف الاجتماعية بشكل استجابة للحاجات ولتحقيق أهداف الجماعات والمؤسسات التي تعنيها قواعدها الخاصة بها (كالتقوانين والأعراف والاتفاقات وغيرها) وحيث أن المؤسسات تظهر على مستويات مختلفة ، فيجب أن تبنى الوظائف والأدوار بشكل تدريجي وأن تندمج في بنية الجماعات والمؤسسات⁽⁴⁰⁾ .

ان كل وظيفة وكل دور اجتماعي له مركز مؤسسي على نحو أو آخر . ومن ثم فان الاطار التشكيلي لهذا التأسيس يمارس من الناحية الموضوعية ، تأثيراً قاعدياً . وان عمل الأفراد موجه ، لأن جميع الأفراد يقومون بوظائف وأدوار . وعندما يقوم ترتيب ما بين الانسان وبين الدور الذي يؤديه ، وكذلك ما بين الوظيفة وبين الدور الذي يرتبط بها . فان هذا الانسان يصبح رهيناً لكل منها . فالوسط الاجتماعي ينتظر من جانب الفرد توجهاً وسلوكيات متأسكة ، أي المحافظة على سلامة العلاقات الاجتماعية . وبمعرض ذلك يمارس الأفراد ضغطاً بعضهم على البعض الآخر لكي تظل العلاقات فيما بينهم متأسكة . وتبعاً لذلك . فان المجتمع باعتباره حقيقة - شكلية (أي حقيقة ذات شكل معين ملموس) يمارس تأثيراً قاعدياً مزدوجاً ، هما تأثير الوظائف والأدوار التي تعرض أنماطها الخاصة بها على كل من يقوم بأدائها فطنه الخاص به ، ليس كاملاً بحكم الضرورة ، ولكن استقراره هو ضمان نجاح العلاقات⁽⁴¹⁾ .

(39) Ibid.

(40) Jacques Wolff, op.cit. P.77.

(41) Ibid, P.78.

الفصل الثاني

السلطة السياسية

ان السلطة واقعة اجتماعية سياسية يصعب تعريفها بسبب صفتها المتعددة . وقد كانت ظاهرة السلطة ، منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر موضع عناية واهتمام المفكرين والفلاسفة ، ومع ذلك فلا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الجميع ، ولذلك فإن تشخيص ماهية السلطة ووظائفها وطبيعة العلاقات التي تقوم عبرها وخلالها يختلف من باحث إلى آخر ، باختلاف منطلقاته النظرية أو الأيديولوجية . ومن ثم يترك الخلاف حول تعريف السلطة آثاره على كل الدراسات تقريباً التي تتعلق بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وعلى صعيد آخر ان صعوبة تحديد مفهوم السلطة متأة عن كونها ظاهرة كانت تتطور باستمرار وتأخذ أشكالاً مختلفة . وقد مرت بمراحل نوعية في تطورها ، اعتباراً من العنف الناجم عن ارادة فجأة للسيطرة على الآخرين الى عمل اقناعي لنزع المواطن في عمل جماعي مشترك . ومن ناحية أخرى استخرجت السلطة بكل أوجه العلاقات الانسانية في الحياة الاجتماعية المشتركة ، وهي مرتبطة بكل تنظيم مؤسسي ، اذ أن التعاون أو الصراعات الناجمة عن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، هي نتيجة مباشرة لوضع السلطة في المجتمع ، بعد أن أصبح تنظيم الجماعة الاجتماعية ، أية جماعة اجتماعية ضرورة لا بد منها . ومن ثم تطرح نفسها مشكلة تحديد العلاقة بين السلطة وبين السياسة ، فهل أن كل سلطة هي في التحليل الأخير سياسية نوعاً ؟ أم يجب التفريق بين أنواع عديدة من السلطة ، ليست السلطة السياسية الا واحدة منها ؟ ومن ثم هل أن جوهر السلطة واحد رغم تنوع أشكالها ووظائفها ؟ وما علاقة السلطة بالبنية الاجتماعية ؟ وبالنظم السياسية ؟ وغير ذلك من الجوانب المختلفة للنشاط السياسي . فضلاً عن ذلك ، في الجهود التي تبذل لتحديد مدلول تعبير (سلطة) تثار تساؤلات عديدة أيضاً ، منها ، هل أن السلطة هي صلاحية أو اختصاص لشخص معين ؟ أم أنها نوع معين من العلاقة بين الناس في المجتمع ؟ ومن ثم ماهي طبيعة هذه العلاقة ؟ وماهي طبيعة الاجبار الذي تنطوي عليه ، أو أشكاله ؟

١ - مفهوم السلطة لغوياً :

ان كلمة Power الانكليزية التي غالباً ما تترجم الى اللغة العربية بـ (سلطة) تشتمل على معنيين ، الأول ينطوي على معنى (القوة) فيقال عن الماكينة انها ذات قوة كذا حصان Horse Power ، أو تستخدم للتعبير عن القوة العاملة Man Power أو قوة الافكار Power of ideas أو القوة الشرائية Purchasing Power ، أو القوة العسكرية Military Power ، أو الدول الكبرى Great Powers ، أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة ، فيقال مثلاً السلطة السياسية Political Power أو السلطة الشخصية Personal Power أو السلطة الفردية Individual Power ، وفي بعض الأحيان تستخدم للتعبير عن وظائف الدولة ، كبدا الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . وأحياناً أخرى تأتي مرادفة لتعبير الاختصاصات أو الصلاحيات ، فيقال مثلاً سلطات رئيس الدولة ، أو سلطات الوفد المفاوض وغير ذلك . كما تأتي أحياناً أخرى للتعبير عن اختصاصات أو صلاحيات هيئة معينة ، مثال ذلك المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تتحدث عن (سلطات الجمعية العامة) ، والفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين التي تتحدث عن (سلطات مجلس الأمن) ، وكذلك (سلطات محكمة العدل الدولية) وغيرها من الأمثلة .

وإواقع أن كلمة Power الانكليزية مأخوذة عن الكلمة الفرنسية Pouvoir المنحدرة عن أصل لاتيني ، والتي تعني لغوياً (القدرة) أو (المكنة) أو (الاستطاعة) . وفي اللغة الألمانية فان كلمة Macht المتشابهة للتعبيرين الانكليزي والفرنسي تنحدر عن كلمة Mogen التي تعني هي أيضاً (القدرة) .

أما في اللغة العربية ، فلم يرد في المعاجم القديمة لفظة (سلطة) صراحة ، كما لم يرد في القرآن الكريم لفظ (السلطة) صراحة أيضاً .

وإنما الذي ورد هو الفعل الثلاثي سلط ، فيقال سلطه عليه ، أي غلبه وأطلق عليه القدرة والقهر^(١) ، وعليه فان الفعل سلط ينطوي على معنى القوة والقهر والحد

والنفاذ^(٢) . ومع ذلك فقد عرفت السلطة من خلال اشتقاقاتها ، وبخاصة لفظة (سلطان) التي تعني الحجة ، ولذلك قيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق^(٣) . وقد جاء في القرآن الكريم (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين)^(٤) . فالسلطان هنا ينطوي على معنى الغلبة والقوة . والتسليط لغة ، هو التمكين والتغليب ، والتسلط ، والتحكم ، والسيطرة^(٥) .

وعليه ، فان أصل التعبيرين في اللغة العربية وفي اللغات الأجنبية مختلف . في اللغة العربية استخدم تصوير (سلطان) وليس سلطة ، لأن القوة والتفهر تمارس بمشيئة الشئ ، وهي مصدرها وشرعيتها ، ولذلك فان (السلطان) حجة ، وهو نفس تعبير Authority باللغة الانكليزية و'Autorite باللغة الفرنسية و'Autoritat باللغة الألمانية ، الذي يربط ما بين (السلطة) وبين مصدرها وشرعيتها . رغم اختلاف طبيعة كل من السلطة ومصدرها وشرعيتها في كل من اللغة العربية واللغات المذكورة .

ومع أن ظاهرة السلطة وكذلك السلطان كانت ملموسة في الحياة الاجتماعية العربية الا أنه (لم توضع نظرية محددة للسلطة والسلطان الا في عهد سلاطين المالك في مصر حين كان الخليفة وحده ، صاحب الحق في منح لقب السلطان ، أو السلطان الأعظم ، واطان السلاطين ، وفقاً لما يهوى الحاكم الأول وبعد استئذان الخليفة)^(٦) .

٢ - السلطة باعتبارها علاقة :

ان نهوم السلطة باعتبارها علاقة بين الناس ينحدر من مصدرين :
أ - أن السلطة هي ظاهرة جمعية ، لذلك فان السلطة السياسية يجب أن تتعلق ببعض العلاقات الانسانية .

٢ . قاموس لسان العرب .

٣ . نفس المصدر .

٤ . سورة الحجر ، آية ٤٢ .

٥ . المعجم الوسيط .

٦ . ياسين الديوبلي : بنية الدولة المملوكية .

مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٢٢ شباط ١٩٨٢ ، ص ١٦٧ .

السلطة غير قابلة للتلك . فعندما تقول (أن فلاناً عنده سلطة) فانتا تقدم
 صة ، تماماً كما تقول أن (فلان يقدر) ، لأنها لا تتضمن جواباً على سؤال (فلان
 ، ماذا ؟) . والا فان (فلان عنده سلطة على عمل ماذا) ولذلك فعندما تقول
 أن عنده قدرة كبيرة) علينا أن نضع هذه القدرة في اطارها الخاص بها . هل
 الب ؟ أو لاعب كرة قدم ؟ وكذلك عندما تقول (فلان عنده سلطة) علينا أن
 ماذا يعمل فلان : هل هو رئيس دولة ؟ أو وزير أو محافظ أو زعيم حزب أو
 بي ؟ فالسلطة ليست شيئاً يمكن تملكه ، وإنما هي (رابطة) ، ومن ثم فان كلمة
 (تشير الى نوع خاص من الروابط بين الأفراد في المجتمع ، هي تلك التي نسميها
 سلطة . مثال ذلك أن ذكرنا أن رئيس الدولة أو مجلس قيادة الثورة أو أية جهة
 نظام سياسي معين له سلطة اعلان الحرب ، فيبدولنا واضحاً أن اعلان الحرب
 هذه الجهات لا يمكن أن يتم مالم يكن لها علاقة مسبقة بأناس آخرين . ولكن
 يلك الأناس الآخرون ؟ وما نوع اتصالات بينهم وبين الجهات المذكورة ؟

إن أية طريقة لادراك مفهوم السلطة بالنسبة الى مجمل الحياة الاجتماعية تفترض
 جود معيار لها ، أي جواباً على التساؤل التالي : ما الذي يجعل تأثير (أ) على
 ب (؟ بعض المؤلفين يعرض معياراً عاماً للغاية لتطبيقه على مفهوم السلطة ، كما
 ، مثلاً مع برتراند راسل ، اذ يعرفها على النحو التالي : « يمكن تعريف السلطة
 أحداث تأثير مقصود » (٧) غير أن هذا التعريف يحدد المفهوم ولا يسمح بأخذ
 غير المقصودة التي تترتب على ممارسة السلطة في أغلب الأحيان . اذ يجب أن
 الى هذا المفهوم كون السلطة ترتبط بالقيادة وبإصدار الأوامر وبالسيطرة
 ، والنفوذ ، هذه العناصر التي تتداخل في علاقات السلطة بصورة مقصودة أو غير
 . فضلاً عن ذلك يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في هذا الشأن طبيعة السلطة ،
 تنطلق والى أين مآلها ، أو بعبارة أخرى بواعثها وأهدافها . فكما يمكن أن تكون
 بنفيدة ، يمكن أن تكون مدمرة ، سلطة في نظام ديمقراطي لخدمة الشعب ،

(7) Bertanot Russell : Power A New Social Analysis, George Allen and
 London, 1957, P.35.

وسلطة في نظام استبدادي أو ديكتاتوري أو سلطة طاغية . وكما يقول ولتر أن السلطة قد تمارس وهي ذات خصائص إيجابية ، ومفيدة ، ومقبولة ، أو تمارس بصفة قمية حسب الظروف . وقد تطلق طباقات خلافة وتصعد الحيوية بين أفراد المجتمع ، أو قد تدمر بواعث الحركة ، وتولد جواً من الانقباض ، أو تحرك صراعاً وقرداً ، وقد تنطوي على معنى الحرية كما قد تنطوي على معنى الطفيلان (٨) .

ويقرب من اتجاه برتراند راسل المذكور موقف روبرت دال الذي يربط أيضاً ما بين السلطة وبين التأثير عبر العلاقات التي تقوم بين أفراد وجماعات المجتمع ، اذ يعرف السلطة أنها قدرة شخص على التحكم في ردود فعل شخص آخر (٩) . فالسلطة لديه هي ظاهرة تنطوي على مفهوم علائقي مبني على عملية تأثير وتأثر تحدث بين الأشخاص ، أي أنه يؤكد على العامل البيكولوجي قبل كل شيء . والواقع يصعب تقبل هذا المفهوم العام ، لأنه يتجاهل العوامل الاجتماعية الأخرى . فضلاً عن ذلك اذا سلمنا بهذا المفهوم لوجب أن نقر بأن هناك سلطة ، ومن ثم علاقات سلطة ، كلما وجدت علاقات انسانية غير متكافئة ، أو بعبارة أخرى كلما استطاع فرد أن يؤثر على فرد آخر أو أكثر ويخضعه الى مشيئته . وغني عن البيان أن كل العلاقات الانسانية مبنية على أساس التأثير والتأثر ، غير أنها ليست متممة بوجود سلطة بحكم الضرورة . والواقع أن هذا المفهوم عن السلطة يشوب كثير من الغموض ويتداخل مع ظواهر أخرى لها دلالات تختلف عن مدلول السلطة

أما أمبري أتزيوني فانه ينظر أيضاً الى السلطة من خلال العلاقات القائمة في المجتمع ، التي « علاقات اندماج أو صراع ، ويعرفها على النحو التالي : « السلطة هي القدرة على التغلب على المقاومة كلاً أو جزئياً لغرض اجراء تغييرات بوجه معارضة لها » (١٠) . غير أن ما يؤخذ على هذا المفهوم - رغم بعض الجوانب الايجابية فيه - أنه عام أيضاً ، ولا يبين عن البنى الاجتماعية التي تتواجد فيها السلطة .

(8) E.V. Walter : Power and violence in : American Political Science, I VIII.
June, 1964, P.350.

(9) Robert A.Dahl : A Preface to democratic theory, the University of Chicago Press, Chicago, 1956, P.13.

(10) Amitai Etzioni : The Active Society, The Free Press, New York, 1968, P.314.

- (15) Harold Lasswell and Merton Kaplan: *Power and Society, A Framework for Social enquiry*, Yale University Press, 1950, p. 76.

[illegible]

السلطة هي عملية التأثير في سياسة الآخرين ، وذلك بفرض الحرمان الشديد عليهم فعلاً ، أو التهديد به ، لفرض امتثالهم الى السياسة المعروضة للتنفيذ^(١٥) . وكلما تعاظم الخبراء في هذا الشأن أو تعددوا كلما تعاظمت السلطة . والجزء قد يكون سلبياً أو ايجابياً . فقد يلجأ الزعيم السياسي لتحقيق مشيئته الى أن يكيل لمؤيديه الوعود بالثورة أو المراكز أو ألقاب الشرف ، أو يتوعد من يعارضه بحرمانه من الامتيازات المذكورة . وتنطوي ممارسة السلطة في أغلب الأحيان على الأسلوبين في الوقت نفسه ، أي الوعد والوعيد . وحيث أن الدولة لها حق استخدام الاجبار الشرعي ، الأمر الذي يؤهلها لأن توقع أقصى العقوبات ، فإن من يسيطر على الدولة غالباً ما يمارس أقوى سلطة سياسية في المجتمع . والواقع ليست العقوبة بحد ذاتها هي التي تفرض طاعة السلطة فحسب ، وإنما أيضاً الخوف منها ؟ ومن ثم فإن ايقاع العقوبات فعلاً وبصورة مستمرة يدل على انهيار جدار خوف الأفراد . وفي التحليل الأخير ضعف السلطة السياسية ذاتها . وعليه فإن لاسول يرى في السلطة علاقات قائمة بين الأفراد ، هذه العلاقات ينبغي أن تحافظ على المعطيات التي بنيت على أساسها ، ولافصيرها الانقطاع ، وعلى حد قوله : « ان السلطة هي وضع علاقات قائمة بين أشخاص . والذين يسكون بالسلطة فوضوا بذلك وهم يعتمدون في تمسكهم بالسلطة ويستمررون في ذلك مادام هناك تيار مستمر من استجابات الأفراد لتنفوذ السلطة . ومن ثم فإن العلاقات الانسانية العارضة تقنع أي مراقب مختص بأن السلطة ليست حجارة يمكن نقلها من مكان الى آخر ، وإنما هي عملية تختفي عندما لا تمارس هناك استجابات تدعمها »^(١٦) . وكما يلاحظ أن لاسول يرى في السلطة رابطة بين رفيعين ابتداء وعملية اعطاء وأخذ في النهاية يطلق عليها تعبير وضع سلطة Power Situation لأن السلطة بحكم طبيعتها لاتنمزل عن اصدار الأوامر ، والأوامر تقتضي استجابة الأفراد اليها مسبقاً . ولكي تقوم السلطة بوظيفتها هذه يجب أن تكون هناك استجابة من قبل الأفراد لطاعة أوامرها ونواهيها ، فالسلطة لاتوجد في الفراغ ، وإنما تكون عبر وخلال العلاقات التي تقوم بين الأفراد والمجماعات في المجتمع . ولكن هذه

(15) Harold Lasswell and Merton Kaplon : Power and Society, A Framework For Social enquiry, Yale University Press, 1950, P.78.

(16) Harold Lasswell : Power and Personality, The Viking Press, New York, 1962, P.10.

الاستجابة ليست طوعية دائماً ، لأن بعض الأفراد قد يرفض وجود السلطة ان لم توجد عقوبات . ولكن في الوقت نفسه ان الاجبار المادي لا يولد الاستجابة بحكم الضرورة . وإما الخوف منه ، كاحتمال الزج في السجن ، أو القمع ، أو الحرمان من العمل وغير ذلك يؤدي الى خلق حالة من التوقع تتضمن استجابة الفرد . ووجود السلطة أما أن يخلق حالة التوقع هذه بشكلها المادي ، أو يخلق توقعاً له طبيعة الضبط . وعلى أي حال من الأحوال ان ممارسة السلطة لن تتم بدون استجابة الأفراد اليها .

ان مفهوم لاسول عن السلطة السياسية قائم على أساس أنها رابطة . ولكن هذه الرابطة ، كما يقول آلان بول ، ليست واضحة دائماً لأنه من الصعب جداً في حالة رابطة السلطة أن يكتشف لماذا حدث تغير في سلوك فرد أو جماعة من الأفراد ازاء السلطة . وإذا كانت السلطة السياسية رابطة فمن الضروري أن يكشف تماماً عن له سلطة ، وفي أي شأن ، وبالنسبة الى من ، وإلى أي شيء (١٧) . ومن ناحية أخرى ان مفهوم لاسول هذا عن السلطة ينخرط في التيار العام لنظريات (عملية صنع القرار) ، وأنه يركز فقط على عملية صنع القرار في مجتمعات محكومة بصراعات على مستويات مختلفة ، ويتجاهل البنى وفعاليتها . ثم أنه عاجز عن تعيين ، وحصر المراكز الفعالة لاتخاذ القرار ، هذه المراكز التي تتوزع داخلها السلطة . ومبدئياً ان هذا المفهوم للسلطة يتبنى المفهوم الاندماجي للمجتمع الذي ينحدر عنه مفهوم المساهمة في القرارات .

أما تعريف هرمان هيلر ، رغم أنه قريب من تعريف لاسول ، فإنه أكثر وضوحاً بهذا الشأن . اذ يؤكد على التلاحم والنشاطات المترابطة في مفهوم السلطة ، فيقول : « ان السلطة الاجتماعية المنظمة .. هي ذلك النوع الذي يولده ويحافظ عليه نشاط انساني مشترك تقوده مجموعة من القواعد المتفق عليها صراحة على نحو أو آخر .. والسلطة السياسية تتميز عن كل الأشكال الأخرى من السلطة الاجتماعية بسبب الوظيفة التي تؤديها في تنظيم ودمج النشاطات المترابطة فيما بينها التي يقوم بها سكان منطقة اقليمية (١٨) .

(17) Alan R. Ball : Modern Politics and government, Macmillan, London, 1971,

P.27.

(18) Herman Heller : Political Power, in : Encyclopedia of the Social Sciences, edited by Eolwin R.A. Seligman . Mac Millan , New York 1937, XII, P.301.

ان المفهوم ينطوي على العمل المشترك. وهو يتعارض مع نظرية الأمر المهيمن التي يدفع بها، مثلاً، برتراند دوجوفنال.

نظرية الأمر المهيمن ، برتراند دوجوفنال :
يعرف برتراند دوجوفنال السلطة بقوله :

« ان السلطة في حالتها الخالصة تتكون .. من الأمر ، الأمر الذي له وجود مستقل به^(١٩) ، ويضيف على ذلك قائلاً أن الخضوع الى الأمر هو عامل سلبي نسبياً ، ويشرح جانباً مفهوماً أن الأمر ليس سوى تأثير ، إذ أن الأمر هو السلطة ذاتها .. وليس ذلك كل ما في الأمر . إذ أن فكرة كون الحكم يحكون لأن المحكومين يرضعون في ذلك ليست فقط غير محتملة .. وإنما النظرة الى نطاق أوسع ، تبين عن أن ذلك متناقض وسخيف .. والتاريخ يدل على أن المجتمعات الانسانية ، ومهما كان حجمها مدينة بوجودها الى شيء واحد فقط ، هو فرض قوة واحدة . وأمر واحد على جماعات مختلفة^(٢٠) .

وينجم عن هذا التعريف للسلطة ، أن الدولة ، باعتبارها وسيلة أو أداة الأمر ، مدينة هي أيضاً بوجودها الى القز والسيطرة ، ومن ثم فإن الدولة ليست سوى توالي قطاع طرق يفرضون أنفسهم على مجتمعات صغيرة متميزة . وأنهم يتصرفون ازاء المغلوبين على أمرهم كدولة في حالتها الخالصة . وهذا النوع من السلطة لا يتطلب الشرعية ، ولا يتجه الى تحقيق هدف معين . والعناية الوحيدة لهذا النوع من السلطة ينصب على الاستغلال لمزيج للرعايا الخاضعين لها . وهي تستمد حياتها من خارج السكان الخاضعين لها^(٢١) .

(19) Bertrand de Jouvenal : On Power, its nature and history of its growth.

Beacon Press, Boston, 1969, p.98.

(20) Ibid.

(21) Bertrand de Jouvenal, op.cit . pp. 100 101.

تقييم عام لهذا الاتجاه :

ان هذا المفهوم العام عن السلطة يقوم على اساس عملية التأثير (تأثيراً على ب) ، ان أشكال التأثير التي لها أهمية والتي يمكن اعتبارها سلطة ، هي الأشكال التي تحقق واحداً أو أكثر من مقاصد الشخص الذي مارس هذا التأثير . ويلاحظ هنا أن (ب) الذي تمارس السلطة عليه يمكن أن لا يكون بشراً (شخص أو مجموعة من الأشخاص) ، وقد لا يكون بشراً . ومن ثم لا ترتبط القوة بالقصد دائماً . في حين أن أكثر ما يستخدم تعبير (السلطة) ، وعلى الأخص عندما تنطوي على معنى « ممارسة السلطة حتى » (Exercising Power Over) في مجال الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص . والاختلافات موجودة حول ما اذا كان يجب أو لا يجب على (أ) (جزئياً أو كلياً) أن يهدف الى إنجاح تحقيق ارادته أو مقاصده أو رغباته ؟ وكذلك حول ما اذا كانت هناك حاجة الى وجود صراع مابين (أ) و (ب) ، (واذا كان الأمر كذلك ، ما اذا كان الصراع يجب أن يكون بين ارادتهما ، وتفضيلاتها ومصالحها وحاجاتها ، وهكذا ...) . وما اذا كانت هناك حاجة الى التهديد بالجزاء أو الحرمان ، والموازنة مابين التكاليف والمكافآت لدى كل من (أ) و (ب) . وما اذا كانت مصالح (ب) واختياراته ، وتفضيلاته وخطته أو سلوكه يجب أن يتأثر بعلاقة ما بحيث يمكن أن تحسب عندئذ سلطة .

ثم أن ممارسة السلطة قد تلاحظ بصورة عامة عندما يؤثر (أ) على (ب) بحيث يحد من حريته ، أي تنفيذ اختياراته ، أو تلاحظ ممارستها عندما يؤثر (أ) على (ب) بطريقة تتعارض مع مصالح (ب) ، وهذا هو المفهوم السائد عن السلطة في علم السياسة المعاصر (٢٢) .

هناك ملاحظتان على ما تقدم :

أ - أنه لا يوجد تنوع في مفاهيم السلطة ، وأن هذه المفاهيم تعتمد على معايير مختلفة ومنبثقة عن نظريات اجتماعية مختلفة وعن آفاق معنوية وسياسية فحسب ، وإنما أيضاً

ان أي مفهوم عن السلطة - أي أية طريقة لتفسير مفهوم معين عن السلطة - يتضمن أحكاماً خاصة منازعاً عليها ، مثل مايجب اعتباره حرماناً صارماً أو أهدافاً جماعية ، وكيف تنتقي الخيارات وكيف تشخص المصالح .

ب - وعلى كل حال ، تبدو نقطة هامة بوضوح هنا بالنسبة الى كل هذه المفاهيم من السلطة : هي أن السلطة تنزى الى وكلاء سواء اكانوا أفراداً أم جماعات .

بناء على ماتقدم ان أية رؤية للسلطة تتضمن ادعائين مركزيين :
الأول : حيثما تمارس سلطة . فان المسألة دائماً هي أن من يمارس السلطة فرداً كان أم أكثر ، بوسعهم أن يعملوا على نحو آخر .
الثاني : حينما ينظر الى السلطة (كإعادة) باعتبارها تؤثر على الأشخاص الآخرين ، فان المسألة دائماً هي أن أولئك الذين يتأثرون بممارستها كانوا سيتصرفون على نحو مختلف من التصرف الذي أخذته ممارسة السلطة (٢٢) .

وما هو عام في هذا الشأن هو أن السلطة وكذلك المفاهيم المقاربة لها ، كالتفويض والسلطان والاجبار وغيرها ، تفترض وكالة بشرية ، فاستخدام كلمات السلطة وما يشابهها وتطبيقها على الروابط الاجتماعية ، يعني الحديث عن الوكلاء Human agents ، منفصلاً أحدهم عن الآخر ، أو مأخوذين معاً ، في الجماعات أو المنظمات خلال القيام بعمل ما ، أو عدم القيام بعمل ، ومؤثرين بصورة واضحة على أفكار وأعمال الآخرين .. وعلى هذا النسب يمكن الادعاء بأن الوكلاء رغم أنهم يعملون ضمن حدود مقررة تبيينياً ، الا أنهم مع ذلك يمتعون ببعض الاستقلال الذاتي النسبي وكان بوسعهم أن يتصرفوا بصورة مختلفة .

مثال : حالة رب المصنع الذي يصرف مستخدميه لفرض تقليل التكاليف . والموظف الحكومي الذي يقرر تصفية شركة أعلن إفلاسها ومن ثم صرف العاملين بها .

في الحالة الأولى يوجد فيها ممارسة سلطة ، أما في الحالة الثانية فلا يوجد فيها سلطة ، لأنه ليس للموظف الحكومي خيار في الموضوع ولا يستطيع أن يتصرف على نحو آخر (٢٤) .

(23) Ibid, P.6.

(24) Ibid, P.7.

ويستخلص ستيفن أوكرس في عالم يتميز بتقرير بنيساني كلي ويفرض قيوداً متحركة على العمل ، لن يكون هناك مكان للسلطة . ومن ثم فإن السلطة تمارس في حدود مقررته بنيانياً . ان العوامل البنائية هي تلك التي تقرر أو تضع مجموعة من الحدود على سلطة الوكلاء خلال فترة معينة من الزمن . ولكن مفهوم البنية منازع عليه كما هو الحال مع مفهوم السلطة .

٣ - مفهوم السلطة مرتبطاً بالبنية :

أ - تالكوت بارسونز :

يعرف السلطة بكونها :

« القدرة على ممارسة بعض الوظائف لفائدة نظام اجتماعي مأخوذاً بـ«كليته» (٢٥) .

ويضيف على ذلك :

بأن السلطة هي قدرة وحدة اجتماعية في تنظيم جماعي على ضمان تنفيذ الالتزامات عندما تكون هذه الالتزامات قد اكتسبت صفة الشرعية ، لكونها تعبر عن أهداف جمعية بحيث يعاقب من يمتنع عن القيام بها ، وبفض النظر عن الهيئة التي توقع العقاب (٢٦) .

وعلى أي حال من الأحوال ان تالكوت بارسونز يستبعد « التهديد بأجراءات جزائية ، أو التهديد باكراه بدون شرعية أو تبرير » ويدعو على وجه التحديد الى « الأهلية المعممة » لضمان أداء التزامات ملزمة من قبل وحدات أنظمة من تنظيم جمعي عندما تكون الالتزامات قد اعتبرت مشروعة بالاستناد الى كونها تحمل على الأهداف الجمعية وفي حالة التنصل من الأداء يوجد تسليم بفرض ذلك بواسطة العقوبات السلبية الملزمة (٢٧) .

(25) Talcott Parsons : Structure and Process in modern society. Glencoe, Illinois, 1960, P.189.

(26) Talcott Parson : Politics and social Structure.
The Free Press, New York, 1969, P.361.

(27) Talcott Parsons : Sociological theory and modern society. The Free Press, New York, 1967, pp. 331, 338.

ان مفهوم تالكوت بارسونز ، في الواقع ، متضامن مع المفهوم الوظيفي الاندماجي للنظام الاجتماعي الذي نوهنا عنه من قبل .

ب - ماكس فيبر : يعرف ماكس فيبر الشيء السياسي كما يأتي :
« المجموعة السياسية هي مجموعة سيطرة تطبق أوامرها على إقليم معين بواسطة تنظيم اداري يستخدم التهديد واللجوء الى الاجبار المادي » (٢٨) .

وبناء على ذلك فان عناصر السلطان السياسي هي :

العنصر الأول : يتعلق بمجموعة السيطرة وبالتنظيم الاداري بان ماكس فيبر رفض طرح مشكلة السياسة والسلطة بذاتها باعتبارها مفهوماً متمايزين . فهو ينطلق من واقعه اجتماعياً ، أو على نحو أكثر دقة ، من البنية الاجتماعية التي هي مجموعة السيطرة ... وهو يقر أن السياسة لا تنمو وتتطور إلا في الاطار الاجتماعي المبني للمجموعة ، ويكرس فيبر قسماً هاماً من عمله الى دراسة نمو وتطور هذه المنظمة الادارية والامتحان التدريجي للسياسة ، وان هذه الظاهرة ترتبط بمفهوم التمايز البنيوي Differentiation . Structurele

العنصر الثاني : يمكن في اللجوء الى الاجبار المادي ، الذي هو وسيلة نوعية للعمل السياسي ... يلاحظ ماكس فيبر أن اللجوء الى العنف هو ليس الوسيلة المعتادة للحكومة . فطبيعياً ، يستخدم الجهاز السياسي وسائل أخرى لكي يتوصل الى تحقيق أهدافه . ولكن اللجوء الى الاجبار يبقى الوسيلة النوعية للسياسة ، وعلى أي حال من الأحوال هو اللجوء الأخير . والعنف الجسدي (المادي) الوسيلة المتنازعة للسيطرة السياسية ، كما أن الاجبار الجسدي (المادي) بالنسبة الى فيبر ، هو وسيلة السيطرة الدينية . أما بالنسبة الى الدولة ، فانها تتميز بواقعة أنها تدعي بنجاح احتكار الاجبار الجسدي (المادي) الشرعي على إقليم معين (٢٩) .

(28) Cite Par Cot et Mounier, op.cit. T.2, p.235.

(29) Cot et Mounier, op.cit. P.236.

ان امكانية اللجوء الى الاجبار هي تحت كل نشاط سياسي . ان هذه الحصص تطبع عميقاً البنية الاجتماعية ... ان علم الاجتماع السياسي ، لدى ماكس فيبر ، هو قبل كل شيء علم اجتماع السيطرة . وأساس السلطان السياسي ينحدر عن هذا الاقرار (٣٠) .

أنواع السلطة لدى ماكس فيبر :

ان جميع أعمال ماكس فيبر تقريباً تدور حول موضوع رئيسي هو الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث . وبناء على ذلك وضع تقسيمه الثلاثي المعروف لأنواع السلطة ، أي السلطة التقليدية ، والسلطة الملهمة ، ثم السلطة العقلانية - القانونية .

١ - السلطة التقليدية : تقوم السلطة المشروعة في المجتمعات التقليدية على أساس متين هو التقاليد ، والأعراف ، وحكم المادة ، أو بعبارة أخرى المعتقدات التي وجدت منذ زمن طويل وتكون قواعداً سائدة ، وكذلك على القواعد التي تضيف الشرعية على الحكم التقليديين ، كما تحدد أيضاً حقوق وحرّيات كل من الحكم والمحكومين . ويؤخذ النظام على أنه كان موجوداً دائماً . ومقاومة التغيير فيه كبيرة ، أما الاستحداثات الضرورية لتطور المجتمع فتبرر بخرافة أنها وجدت دائماً ولكن استبعد اكتشافها .. فجرد التقليد يكفي لتبرير النظام . ولا يوجد في السلطة التقليدية المشروعة وظائف وإنما مراكز شخصية لدعم مركز ذوي السلطة .. وحيث أنه لا يوجد صلاحيات واضحة الحدود فان ذوي السلطة التقليدية المشروعة يمارسونها على نحو تعسفي كاستخدام الفصل أو العفو .. والقيود الوحيدة على هذه السلطة التعسفية هي التقاليد ذاتها ، أو تدخل الرئيس الأعلى . وبغياب مجال واضح المعالم للصلاحيات ، ومرتبط بمركز ، يختفي التمييز ما بين النشاط السياسي والنشاط الخاص . وحق الملكية الخاصة يشتمل بصورة عامة على سلطة معينة على الأشخاص (٣١) .

(30) Ibid, P.237.

(31) Cot et Mounier, op.cit, p.245.

وخارج المجالات التي تنظمها القواعد السائدة تبقى مجالات أخرى يتحرك خلالها الحكماء بحرية ، بل ويتمتعون بامتيازات شخصية ، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي . ويرى ماكس فيبر أن التأثير المباشر للسلطان التقليدي على المجتمع هو إضفاء مواقف ونشاطات الأفراد الاقتصادية الواعية أو العقلانية . لأنه بحكم الامتيازات التي يتصرف بها الحكماء كمنها يشاؤون ، يخشى الأفراد القيام بمبادرات اقتصادية أو مالية أو تجارية لئلا يصطدموا بمشيمة هؤلاء الحكماء ، الأمر الذي يؤدي الى ضالة الملكية والحد من النشاط الاقتصادي . ومن ناحية أخرى قد يترجم هؤلاء الحكماء مشيئتهم بفرض الضرائب ، فيؤول الأمر الى إعاقة تطور اقتصادي نشيط وفعال (٣٢) . ولا يوجد في هذه النظم تمييز واضح بين السلطان السياسي والسلطان الأخلاقي .

ويرى ماكس فيبر أن التطور الطبيعي في حركة المجتمع هو الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع العقلاني - القانوني بصورة تدريجية ، غير أن هذا التطور التاريخي يعترضه ظهور السلطة الملهمة .

ب - السلطة الملهمة :

عندما تمر أزمات عنيفة تنهار فيها القيم والقواعد السائدة في المجتمع التقليدي تظهر زعماء ، من نوع جديد تقود حركة التطور الى الأمام . هذه الزعامات تعتبر ملهمة لأنها تستبد بالوضع القائم وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وإرادة قوية . وبالمثل عندما تمر المجتمعات العقلانية - القانونية (الحديثة) بأزمات حادة بحيث لا يعود بوسع مؤسساتها السياسية القيام بوظائفها كما يجب ، تظهر أيضاً زعامات جديدة تستوحي التغيير وإعادة تطوير النظام القائم أو بنائه من جديد . ولكن ماهو الأساس الذي تقوم عليه السلطة الملهمة ؟ في الواقع ان المفهوم الحديث للالهام Charisma يقوم قبل كل شيء على مزايا تفوق شخصية لدى الزعيم ، أو على الأقل هكذا ينظر اليه من يلتفت حوله من الأتباع أو المؤازرين . فالزعيم الملهم يستقطب حوله إخلاص مؤيديه له ، وثقتهم بشخصه ، لهيبته أو بطولته أو صفاته النادرة ، وغير ذلك (٣٣) . ومن ثم فانه

(32) Eric Nordlinger, op.cit. P.12.

(33) Max Weber : Le Savant et le Politique Editions 10 18, Paris, 1959, P.102.

عندما يمارس السلطة ، لن يتقيد بالمؤسسات القائمة ، ولا بالسوابق في الحكم ، وفي بعض الأحيان تكاد مشيئته الشخصية تقف على قدم المساواة مع القواعد القانونية وطاعة الأفراد له لاتتأق عن عرف أو قانون وإنما عن إيمان به^(٣٤) . ومع أن السلطة الملهمة غالباً ماتحدث في أقطار العالم الثالث بسبب الحركات السياسية التي تسعى للخروج بها من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة القائمة على استخدام التكنولوجيا والتصنع على الأخص^(٣٥) ، الا أنها تحدث أيضاً في المجتمعات العصرية حتى المصنعة بدرجة عالية عندما تمر بأزمات حادة ، كما هو الحال مع إيطاليا موسوليني وألمانيا هتلر ، وعلى نحو أقل من ذلك أسبانيا الفرنكوية والبرتغال قبل تطويعها بالنظام الديكتاتوري .

وعلى أي حال من الأحوال ان السلطة الملهمة غير مستقرة بسبب بعدها عن العمل داخل المؤسسات ، لأن سلطان النظام السياسي وشرعيته مرتبطان بشخص واحد هو الزعيم الملهم . وعلى صعيد آخر ان الزعيم الملهم يستطيع أن يحافظ على تأثيره في الجماهير مادام يقوم بالمجازات كبرى . ورؤية الجماهير له باعتباره فرداً ذا مواهب خارقة للانسانية مرتبطة بمواصلة قيامه بالأعمال الباهرة . والا فان اخفاقه ، ولو مرة واحدة ، يؤدي الى تزعزع ثقة الناس به ، وانقطاع الالهام ، ومن ثم فقدانه شرعية ممارسة السلطة . فالزعيم الملهم هو ملهم فقط بالنسبة الى الأفراد الذين يتأثرون به ويسرون على خطاه . وفضلاً عن ذلك تطرح مشكلة أخرى على صعيد النظام السياسي الذي يشيده . فان اختفاء الزعيم الملهم ، لسبب أو آخر ، يخلق مشكلة من يجب أن يخلفه في الحكم ، وبسبب ضعف المؤسسات فان الصراع على السلطة قد يخلق تراكماً جديداً لحالة عدم الاستقرار^(٣٦) والواقع أن السلطة الملهمة ، بحكم طبيعتها الشخصية ، لاتسعى الى بناء المؤسسات وإنما الى الحركة المتواصلة ، وتوقف أو تلكؤ هذه الأخيرة يؤدي الى انهيار النظام السياسي بكليته، وعندئذ اما أن تعود السلطة القهقرى الى المجتمع التقليدي ، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ، أو أن تأخذ باقرار المجتمع القائم على أسس عقلانية وقانونية .

(34) Ibid, P.103.

(35) Roger Gerard Schwartzberg, op.cit. 3ed. 1977. pp. 308 311.

(36) Cot et Mounier, op.cit . pp.248 7.

جـ - السلطة العقلانية - القانونية :

وهي التي توجد في المجتمعات الحديثة . وتقوم على مجموعة من القواعد القانونية المبنية على أساس المنطق . وكل من له سلطان يستمد صلاحيته من القواعد الدستورية والقانونية . ومصدر السلطان قائم أساساً في طبيعة النظام الشرعي ذاته . فهناك تمييز ما بين الوظائف وبين الأشخاص الذين يشغلونها ، ولذلك فإن سلطة الأفراد متأتية من الوظائف التي يشغلونها ، أما خارج نطاق ذلك فانهم ليسوا سوى أشخاصاً اعتماديين (٣٧) وتجسد البيروقراطية السلطة الشرعية العقلانية - القانونية . ويرى ماكس فيبر أن البيروقراطية هي التدرجية التي تحتل مكان السلطان الملم ، أو السلطان التقليدي ، وذلك عندما يصبح الاقتصاد أو الحكومة أو التربية والتعليم أو العسكرية ، أو أية مؤسسة أخرى في المجتمع ذات بنية . وذلك على النحو التالي : يخل مبدأ المناطق الإدارية المحددة رسمياً وتحكم بموجب قواعد ، أي قوانين ونظم إدارية ، وتصبح النشاطات العادية موزعة باعتبارها واجبات رسمية ، كما يوزع السلطان اصدار الأوامر بطريقة ثابتة واضحة . وكل موظف يشغل وظيفة تتمايز بمكانها في التدرجية الإدارية ، كما تتميز أيضاً بالتحديد الدقيق لصلاحياتها . ويعين الموظف بناء على مؤهلاته التي يكشف عنها من خلال اجراء امتحان أو تدريب له ، ويكافأ براتب ثابت ومنتظم . ثم يخضع نشاطه الى رقابة رئيسه الأعلى الذي يتمتع بصلاحيات التمييز والترقية وإيقاع العقوبات (٣٨) .

وعلى صعيد آخر ان السلطة العقلانية - القانونية تتميز أيضاً بتعقيل العلاقات الشخصية التي كانت فيما سبق هي أساس المجتمع التقليدي . ويرى ماكس فيبر أن تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي نقل أوروبا من مرحلة النظام الاقطاعي الى مرحلة الدولة - الأمة بشكلها الديمقراطي بعد أن مرت بالملكيات المطلقة . غير أنه يرى أن الديمقراطية والرأسمالية هما مظهران خاصان للقوة الأساسية في إقامة الحكم على أسس عقلانية . ويتحقق حكم القانون في المجتمع عندما تطبق نظام القواعد على نحو قانوني وإداري وفقاً لمبادئ عامة تنطبق على جميع الأفراد . ومع أن السلطان العقلاني - القانوني لا يقوم على مساواة فعلية بين الأفراد ، إلا أنه ليس بوسعها إلا التأكيد على

(37) R. G. Schwartzerg, op.cit. p.307; et Cot et Mounier, op.cit. P.244.

(38) Cot et Mounier, op.cit. P.245.

المساواة التي كان يفترض اليها المجتمع التقليدي . فالجميع من ناحية المبدأ متساوون أمام القواعد التي تنظم المجتمع . ومن هذه الناحية فإن الصفة التنظيمية هي التي يجب أن تهتم على العلاقات في المجتمع ، والتنظيم بحكم طبيعته لا يمكن أن يقوم الا على أسس عقلانية .

١ - الماركسية ومفهوم السلطة :

مع أن مشكلة السلطة هامة جداً بالنسبة إلى النظرية السياسية ، إلا أن كلا من ماركس وإنجلز ولينين وغراسي لم يقدم نظرياً مفهوماً للسلطة ولذلك فإن مفهوم السلطة يعتبر من أكثر المواضيع التي يثور حولها الجدل في النظرية الماركسية .

نغرض معالجة (مفهوم السلطة) بحسب التمييز بين البنى والروابط الاجتماعية . وميدان مفهوم السلطة هو الممارسات الطبقية حيث يتشكل فيها . والواقع ، أن ماركس وإنجلز كانا يشاركان إلى مفهومي السلطان أو السلطة أو إلى المفاهيم الأخرى القريبة منها ، كمفهوم السيطرة كانا يضعانها في ميدان الروابط الطبقية : ويبدو ذلك أكثر وضوحاً لدى لينين الذي يرى « أن ميدان عمل القوى الاجتماعية » و « روابط القوة » أو روابط السلطة ، هو ميدان صراع الطبقات (٣٩) .

نستخلص على هذا النحو فيما يتعلق بمسألة الروابط القائمة فيما بين (السلطة) و (الطبقات الاجتماعية) ما يأتي :

- أن الروابط الطبقية هي روابط سلطة .
- أن مفهومي الطبقة والسلطة مترابطان لأنها يتكونان في ميدان الروابط الاجتماعية .
- أن الترابط فيما بين هذين المفهومين ، مع ذلك ، لا يدل على رابطة أساس لمفهوم بواسطة المفهوم الآخر - أي أن أحدهما يوجد الآخر عبر الرابط بينهما - وإنما يدل على تجانس ميدانها : فليست الروابط الطبقية هي أساس روابط السلطة ، وليست روابط السلطة هي روابط طبقية .

(39) Nicos Poulazas : Pouvoir Politique et Classes Sociales, Paris, Francois Maspéro, Paris, 1971 T. 1, P.101.

وكما أن مفهوم الطبقة يدل على تأثيرات مجموع مستويات البنية على الروابط ، فإن مفهوم السلطة يمين تأثيرات مجموع هذه المستويات - مستويات البنية - على الروابط القائمة فيها الطبقات الاجتماعية المتصارعة فيما بينها . أي يدل على تأثيرات البنية على العلاقات الصراعية التي تمارسها الطبقات الاجتماعية المختلفة المتصارعة فيما بينها . أو بعبارة أخرى أن السلطة لاتقع في مستويات البنى ، وإنما هي أثر ناجم عن مجموع هذه المستويات ، ومع ذلك فإنها تغير كل مستوى من مستويات صراع الطبقات . وعلى هذا النحو لا يمكن أن يطبق (مفهوم السلطة) على مستوى البنية ، إذ عندما نتكلم ، مثلاً ، عن (سلطة الدولة) فلا بد أن يدل ذلك على كيف تعمل الدولة وكيف تتدخل في المستويات الأخرى للبنية ، وإنما يدل على سلطة طبقة معينة تسجيم الدولة مع مصالحها ضد طبقات اجتماعية أخرى (١٠) .

331

٦ - عناصر السلطة :

ان عناصر السلطة مادية ولامادية نعرضها فيما يلي :

أ - العناصر المادية : وتشتمل على :

- القوة الطبيعية .

- القوة الاقتصادية .

أولاً : القوة الطبيعية :

لقد لعبت القوة الطبيعية دوراً كبيراً في ظهور وتطور ظاهرة السلطة . والسلطة في شكلها البدائي تطفئ عليها القوة ، أما في أشكالها المتقدمة ، وعلى الأخص في المجتمعات الحديثة فانها تنطوي على القوة الطبيعية كما تنطوي على عناصر أخرى . فالسجن والتعذيب والموت توجد في الممارسات البوليسية وفي كل قوانين الجزاء في الدول للدفاع عن النظام القائم وضمان احترامه . وبعبارة أخرى أن العقوبات التي تنطوي عليها قوانين الجزاء وكذلك الاجراءات البوليسية ليست في الواقع سوى وسائل بيد القائمين في السلطة . وتكون طبيعة عنصر القوة في تكوين السلطة عند حدوث ما يهدد أمن وسلامة النظام القائم ، حد خطير ، اذ تظهر أشد القوة الطبيعية على حقيقتها : سلاح قوات سلطة النظام . لقائم وسلاح أعداء النظام . وكما يحدث ذلك على صعيد وطني يمكن أن يحدث على صعيد دولي (٤٤) غير أن النظم السياسية تحاول قدر الامكان أن تخفي هذا الواقع ، وتغلب عليه العناصر الأخرى غير المادية في تكوين السلطة . ولعل موريس ديفرجيه يعبر عن هذه الحقيقة أفضل تعبير عندما يذكر أن هراوات ومسدسات الشرطة ، بل وحتى دبابات ورشاشات الجيش عند قيام ثورة تكشف عن عنصر الاجبار المادي في تكوين السلطة ؟ وخلف أبواب القضاة الحمراء ، واجتهادات الفقهاء يوجد دائماً هذا العنصر ، أما الذين ينكرونه فهم على الأغلب يساعدون أكثر من غيرهم على توسيع نطاقه ، وذلك باخفاء أنياب الذئب وراء قناع الحمل (٤٥) .

(44) Jacques Wolff, op.cit. p.103.

(45) Maurice Duverger, Institutions Politiques et droit Constitutionnel, P.u.F Paris.

أن النظام لابد منه في الحياة الجمعية المشتركة ، لأن التلقائية لا تستطيع أن تحافظ على تماسك الجماعة الاجتماعية وعلى الأخص في أوقات التشنج .

ثانياً : القوة الاقتصادية :

أن من يتحكم في القوى الاقتصادية يستطيع أن يتحكم أيضاً بمن يتعرض إليها . ومن هذه الناحية فإن القوة الاقتصادية تقرب من القوة الطبيعية . لأنها تتكون أساساً من حرمان المرء من ، مصادر العيش . لأن من يحرم انساناً من المحافظة على بقائه على قيد الحياة يجبره على طاعته . والطبقة الاجتماعية التي تملك وسائل الانتاج تملك السلطة السياسية وتسيطر على أجهزة الحكم في المجتمع (٤٦) وبالمقابل فإن السلطة تنطوي على عناصر مادية مجزية لقاء طاعة من يصدر الأمر . كالسيطرة على بعض المصادر المالية كالرواتب والخدمات والتسهيلات التي توزع بشكل مكافئات لقاء الطاعة (٤٧) .

والواقع يلعب المال وراء الواجهات القانونية والدستورية دوراً كبيراً في المجتمعات المعصرية . ذلك لأن القوانين لا تكشف الا القليل عن مراكز السلطة ، في حين يعكس النظام الاقتصادي فعلاً عن المراكز الحقيقية لها .

مثال ذلك : أن قانون الانتخاب في بريطانيا ينص على حق كل بريطاني بلغ الحادية والعشرين من عمره ، باستثناء حالات معينة حددها القانون ، المساهمة في الانتخابات البرلمانية ، وعليه فإن البرلمان البريطاني يتمتع بالسيادة لأنه يمثل الإرادة الشعبية . غير أن هذه الفكرة يعوزها كثير من الدقة لكي تنسجم مع واقع المجتمع البريطاني . ذلك لأن الحملات الانتخابية تعتمد الى حد كبير على صرف أموال طائلة . وحيث أن توزيع الثروة بين أفراد المجتمع متباين فإن المساواة تنعدم تماماً في التقدم الى الانتخابات للوصول الى البرلمان (٤٨) . ومثال آخر من بريطانيا أيضاً : أن جميع البريطانيين متساوون أمام

(46) Jacques Wolff, pp.cit. P.120; M. Duverger op.cit. p.25.

(47) Robert E.Dowse and John A. Hughes : Political Sociology, John Wiley and Sons, London, 1972, P.88.

(48) Michael Stewart : The British Approach to Politics. George Allen and Unwin, London, 12 ed, 1961, P.8.

القانون ، غير أن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في عازق قانوني عليهم أن يوكلوا محامياً عنهم . ولا شك في أن توكيل محام يكلف مالاً ، وكلما كانت القضية بحاجة الى محام مقرب ، وذي شهرة ونفوذ واسعين كلما اقتضت الضرورة دفع مبالغ أكثر ، ومن ثم تتقلب المساواة القانونية المبدئية الى لامساواة فعلية أمام القضاء . وبوسعنا أن نقول الشيء ذاته عن حرية الصحافة ، اذ يحق لكل فرد أن يصدر صحيفة يعبر فيها عن آرائه وفقاً للقانون ، غير أن اصدار الصحف في العصر الحديث يتطلب أموالاً ، والصحف الكبيرة بما تملك من امكانات مالية ضخمة تستطيع أن تبتلع الصحف الصغيرة ، الأمر الذي يؤدي لاحالة الى انعدام فرص المنافسة في التعبير عن الرأي بين المواطنين على نحو طبيعي . أما تكافؤ الفرص أمام الوظائف العامة واختيار المهنة ، وغير ذلك فهي مبادئ عامة تحتاج الى ضمانات قوية وكثيرة لتطبيقها في الحياة العامة ، والا فان المهارة والتخصص يتطلبان قبل كل شيء اكتسابها في الجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة ، وهذه بدورها تتطلب الدخول ومتابعة الدراسة فيها أموالاً في التحليل الأخير (٤٩) .

وحدة السلطة :

تتمثل السلطة في الدولة حسب طبيعة المجتمعات التي توجد فيها . فالنظام الرأسمالي يؤيد الى انفصال السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية بحكم تركيز السلطان بيد جماعات سياسية وجماعات اقتصادية . وذلك لأن النقابات والأحزاب العمالية والجمعيات الخيرية والموظفين الكبار في الدولة يكونون جميعاً قوى سياسية تقف خصماً بوجه أرباب المال والصناعيين . أما السلطة الاقتصادية فتتوزع على الشركات ، وفي بعض الأحيان على شركات وهيئات هامة التي هي « مراكز حكم » ، أي مراكز اتخاذ قرارات ، مستقلة بذاتها عن الدولة . وبعبارة أخرى أن الملكية الفردية لوسائل الانتاج تؤدي الى وجود بنى اجتماعية متعددة (جماعات اجتماعية واقتصادية كالنقابات والجمعيات والأحزاب والشركات .. الخ) التي تضمها بنية عامة هي المجتمع الشامل الذي يتميز بالبنية التعددية . وينعكس هذا الوضع على الحياة السياسية ، فتتيز بازدهاجية السلطة : السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية (٥٠) . أما في واقع الأمر فان هذا الفصل بين

(49) Ibid.

(50) Maurice Duverger : Inst. po. et dr. const op.cit. P.24.

السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية غير حقيقي في المجتمعات الرأسمالية لأن السلطة الاقتصادية تتمتع بوسائل جبارة للضغط على السلطة السياسية وإن هذه الأخيرة ليس لها وجود مستقل بذاته إلا نسبياً ، وفي حدود ضيقة ، وماعدا ذلك فإنها ليست سوى انعكاس للقوى الاجتماعية السائدة وسلطانها الاقتصادية ، التي هي رأسمالية في طبيعتها . أما التفريق بين السلطتين فلا وجود له في الواقع إلا في الأنظمة المزودة . وعلى صعيد آخر إن تركيز السلطة الاقتصادية بين أيدي هذه الشركات ينقض فكرة تعدد « مراكز الحسم » المنفصلة الواحدة عن الأخرى ، فيجمعها في مركز واحد للحسم يجسد سلطة اقتصادية واحدة هي سلطة الرأسمالية . إن العلاقة بين نظام الملكية الفردية وبين الأنظمة السياسية التعددية غير واضحة أحياناً وأحياناً أخرى تبدو متناقضة⁽⁵¹⁾ . كان تبرز في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي عندما كانت المشاريع الفردية تتمتع بحرية واسعة في العمل ، بحيث بدت ازدواجية أو تعدد السلطة في المجتمع ، أولاً لأن هذه الظاهرة ترى في الدولة جهازاً محايداً بين الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة ، وإلى حد ما تفصل ما بين المجتمع المدني وبين الدولة ، في حين أن الدولة والسلطة فيها هي في خدمة الطبقات والقوى المسيطرة في المجتمع . ثم إذا كانت هذه النظرة تجدها بعض التبرير في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي ، فإنه لم يعد بالإمكان التسك بها بعد أن أخذت (ازدواجية السلطة) هذه تتفكك بحكم تطور التكنيك الحديث الذي يدفع إلى الاقتصاد الموجه وإلى تدخل الدولة في النظام الرأسمالي . والأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية أدت إلى قيام الفاشية والنازية ، وتلك ظاهرة لا تنفصل عن تطور النظام الرأسمالي الذي لا يبغي التحول إلى النظام الاشتراكي .

السلطة والسيطرة :

يطلق تعبير « السيطرة » Domination على واقعة كون فرد أو مجموعة من الأفراد أقوى من غيرهم بحيث يكون في وسعهم أن يفرضوا وجهة نظرهم في كيفية تسيير الشؤون العامة ، ومثال ذلك الأفراد الذين يبرزون غيرهم في المنافسات التي تجري بينهم في مختلف النشاطات الانسانية ، وكذلك الشركات وجماعات الضغط في مجال التنافس

(51) Maurice Duverger : Introduction a une sociologie des regimes Politiques, op.cit.

الاقتصادي . ان السيطرة واقعة مادية تكشف عن كون فرد معين أو عدد من الأفراد أو هيئة اجتماعية هم أقوى من الآخرين أو أفضل اعداداً وكفاءة ، أو أكثر استقامة أو ثروة أو تنظيماً الخ ... (٥٢) وإذا كانت السيطرة تقوم على عنصر مادي أساساً فان السلطة تنطوي على عناصر متعددة ومتنوعة مادية ومعنوية . فرغم جانب الاجبار المادي في تكوين السلطة فان جوانبها الأخرى تتعلق بعنصر اقناعي . أي اقناع أو اقتناع الأفراد الذين يتعرضون لها بضرورة وجودها ، لأنها عنصر هام في المحافظة على بقاء الجماعة التي ينتمون اليها وكذلك في تماسكها وتحقيق أهدافها . ولذلك فانها تسعى الى نيل رضا واستحسان وإيمان أفراد الجماعة بها ، أي بعبارة أخرى تسعى الى طلب « الشرعية » ، فان لم تنجح في ذلك فبوسع أفراد الجماعة أن يتردوا عليها وأن يثوروا ضدها . أما السيطرة فبحكم كونها ناشئة عن التفوق فانها تفرض بالقوة وليس بالاقناع ، ولذلك يسعى من يتحمل وطأتها الى مقاومتها دائماً ، كما هو الحال في المنافسة ، والى تدميرها كلياً ، كما هو الحال في الصراع ، ومن ثم إعادة تنظيم العلاقات بين القوى في مصلحة الأقوى . وفي حين أن السلطة تنحو نحو أهداف تنظيمية وتأسيسية لا بد منها في كل تركيب اجتماعي منظم ، فان السيطرة تتجه نحو الغائه في صراع بين القوى المختلفة (٥٣) . وأمثلة ذلك ، في حدود العمل السياسي كثيرة ، منها السيطرة الاستعمارية ، سيطرة الدول الأجنبية ، سيطرة طبقة اجتماعية ، سيطرة حزب سياسي ، سيطرة رأس المال (البيوت المالية) ، سيطرة نقابة ، سيطرة الجيش ... بل وحتى سيطرة مجموعة فرعية في تنظيم سياسي .

ومع ذلك فان علاقة وثيقة تقوم ما بين السيطرة وبين السلطة . لأن القوى الاجتماعية التي تسيطر فعلاً أو تسعى الى السيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة . والواقع أن كل سلطة سياسية ، حتى الأكثر شرعية منها ، والأكثر قبولاً في مبادئها ، تشتمل على تركيبة من (السيطرة) و (الصلاحية) . فلا يوجد فريق من الأفراد منها كان نزيهاً ، الا وله ارادة معينة في السيطرة وان سلطاته منها كان مقدار اسناد الرأي العام له ، الا وهو بحاجة الى جزاء بشكل قوة مادية ، أي يمارس سلطة السيطرة ضد المخالفين له . ثم أن حكم جماعة من الأشخاص يتطلب في الغالب اتخاذ اجراءات يجب تنفيذها بكليتها ، ويصحب ذلك فرض العقوبات على الأعمال التي تكون أخطاراً جسدية

(52) Maurice Duverger : Methodes de la science Politique op.cit. p.9.

(53) Ibid. P.10.

على الهيئة الاجتماعية ، كما يجب أيضاً أن يقضي على المقاومات المعزولة التي قد تعرض هذه الاجراءات الى افسال تنفيذها ، ولا يمكن أن يتم ذلك الا بواسطة الاجبار . ولكن الى جانب سلطة (السيطرة) توجد (الصلاحية) ، أي الكفاءة على اعطاء الحلول الصحيحة للمشاكل التي تطرح على ادارة الجماعة وقيادتها . ومن ثم فان هذا النوع من السلطة الذي يصاحب بصورة طبيعية الصلاحية التي تؤدي الى انضمام من يعينهم أمرها ، يجعل أوامر السلطة تطاع بصورة طبيعية وبدون اللجوء الى الاجبار . وتحتل الصلاحية المكانة الأولى في ممارسة السلطة أما السيطرة فتحتل المكانة الثانية فيها^(٤٥) ، وعلى وجه الاجمال نستطيع أن نقول أن موقف المؤلفين بصورة عامة ازاء العلاقة بين السيطرة وبين السلطة ، وعلى الأخص سلطة الدولة يتفرع باتجاهين رئيسين : الاتجاه الأول قانوني تقليدي يحتر السلطة في الدولة حكماً يحد من ظواهر السيطرة التي تنجم عن صراع القوى الاجتماعية المختلفة ويحافظ على تركيبه النظام الاجتماعي وتوازن العلاقات فيه ، أما الاتجاه الآخر فاشتراكي يدفع بأن سلطة الدولة ان هي الا انعكاس لروابط القوة بين الطبقات الاجتماعية فالطبقة المسيطرة هي تلك التي استولت على السلطة واستطاعت أن تفرضها على الطبقات الاجتماعية الأخرى وأن تنال الشرعية .

ب - العناصر غير المادية :

هذه العناصر متعددة نذكر منها على وجه التخصيص ما يأتي :

أولاً : الطاعة :

تنحى السلطة نحواً تنظيمياً وتأسيسياً في حياة الجماعة ، ولذلك فانها بحاجة الى أن تطاع عندما تقوم بوظائفها ، وعلى الأخص عندما تسعى الى اكتساب تأييد الأفراد لها ، أو بعبارة أخرى نيل الشرعية . ان وجود السلطة مرتبط باصدارها الأوامر ، وبقاؤها مرتبط بالطاعة هذه الأوامر . ولكن من أين تتأتى هذه الطاعة أولاً ؟ ان الطبيعة الانسانية تتراوح ما بين الميل الى اصدار الأوامر وبين الميل الى الخضوع . بعض الأفراد

(54) Ander Hauriou, Jean Gicquel, Patrice Gelard, Droit Constitutionnel et institutions Politiques, Editions Montchrestien, Paris 1975, P.110.

تحركهم طبيعتهم الى اصدار الأوامر ، الى القيادة ، الى التحكم ، ويدفع كثير من المؤلفين الى أن نزعة السلطة ممترجة بالطبيعة الانسانية ، فالاستعداد الى السلطة وتذوقها هما صفتان طبيعيتان في الانسان ، على الأقل لدى بعض الأفراد ، هناك أشخاص يمارسون بصورة طبيعية نوعاً من التعالي على الأفراد الذين يقتربون منهم ، ولديهم من جهة أخرى احساس بالتنظيم الاجتماعي . وعندما تعرض مناسبة ما يكونون رؤساء بصورة طبيعية تماماً ، أو أنهم يرتفعون بصورة طبيعية الى الوظائف التي تمارس فيها سلطات القيادة واصدار الأوامر ، عندما تثبت هذه الوظائف وتنظم وسائل الوصول اليها . ومع ذلك فان القول بأن السلطة ممترجة بالطبيعة الانسانية لايعتبر بصورة عامة تفسيراً كافياً لأصل السلطة (٥٥) .

وبعض آخر يحكم طبيعته أيضاً له استعداد للخضوع ، لتقبل الأوامر أو على الأقل في مواقف معينة . والنماذج المتطرفة من هاتين التريكتين النفسيتين نادرة ولكنها موجودة بين أفراد المجتمع . وتلعب التربية والقيم السائدة دوراً هاماً في التحكم بذلك . فالقيم الديمقراطية تدفع الى التعاون والى القيام بأدوار ووظائف اجتماعية ، وتؤكد على الحرية والكرامة الانسانية ، أما النظم الديكتاتورية والاولوقراطية فتدفع الى الوجود نماذج الاستبداد والتحكم ، لأنها تروج على نحو أو آخر الشعور بأن العلاقة الوحيدة الممكنة قيادياً بين شخصين يتعاونان فيما بينهما ، هي العلاقة التي يصدر فيها أحدهما الأوامر ويطيع الآخر (٥٦) .

ان ب السلطة في صورها المختلفة يكاد يكون ظاهرة عامة لدى جميع الأفراد ، أما الحب ١١ لنق للسلطة والتعلق بها فهو ظاهرة لاتوجد الا لدى عدد قليل من الأفراد ، لأن الأفراد يحبون السلطة ماداموا يعتقدون بأنهم أكفاء لمعالجة الأمور التي يواجهونها ، أما عندما يدركون بأنهم غير أهل لذلك فانهم يفضلون عندئذ السير وراء قائد أو زعيم (٥٧) . ان هذا التمايز في طبيعة الأفراد هو واقعة اجتماعية تتجاوز الضرورات التقنية المادية في حياة الجماعة ، هو ظاهرة ملازمة للطبيعة الانسانية ونفسية الأفراد .

(55) Andre Hourliou al op.cit. P.1106.

(56) Bertrand Russell. op.cit. pp.16 17.

(57) Ibid. pp . 17 18.

أن الحياة الجمعية المشتركة تتطلب النظام ، لأنه ليس بوسع التفكائية أن تحافظ على تماسك الجماعة الاجتماعية ، وعلى الأخص في أوقات التشنج الاجتماعي وفي مواجهة الأخطار الخارجية ، والنظام في جوهره مجموعة قواعد ملزمة تقوم بوظيفة ضبط اندماج وتلاحم العناصر المكونة للجماعة الاجتماعية . أن طبيعة الالتزام هذا تقتضي فرض الجزاء عند مخالفة أحكام القاعدة بالنص على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل ما ، ولذلك فإن الجزاء يعبر عن الطابع الإلزامي للقاعدة الذي يكشف عن وجود السلطة وعن طبيعتها في الجماعة الاجتماعية . وبعبارة أخرى لا يوجد مجتمع بدون قواعد ، ولا قواعد بدون سلطة التي تتولى وضعها ، لكي يعرفها جميع أعضاء الجماعة ، وتشرف على تطبيقها . ومن ثم يطرح التساؤل التالي ذاته : هل أن التقيد بالقاعدة الاجتماعية هو طاعة أم إخضاع ؟ أن تالكوت بارسوتر يرى أي الأسباب التي تدفع الأفراد الى الطاعة أوامر الآخرين هي التالية (٥٨) :

- ١ - لأنهم قد اختاروا وبحرية القيام بمثل هذه الأدوار القائمة على أساس كسب الامتيازات التي تقدمها تلك الأدوار .
- ٢ - لأنهم يلتزمون بأدوارهم المقررة لهم .
- ٣ - لأنهم إذا لم يطيعوا الأوامر فأنهم سوف يتعرضون الى القوة .
- ٤ - لأن الأوامر التي يطيعونها مرتبطة بقيم سامية جداً في المجتمع .

أن الطاعة ، كما يقول جان - وليام لايبير تعني الزاماً من المعقول قبوله .. كما يتضمن مفهوم الطاعة امكانية عدم الطاعة . أما الخضوع الى قوة ما مسيطرة فيعني عدم قدرة المرء على التخلص منها (٥٩) . فما الأمر إزاء السلطة ؟ الواقع أن الموقف إزاء السلطة ينطوي على الخضوع كما ينطوي على الطاعة ودون أن نخلط ما بين دالتي المفهومين . ذلك لأن الفرد يعيش في المجتمع وينتمي الى عدة جماعات اجتماعية أما عن طريق الانضمام كالنقابة والجمعية والنادي والحزب السياسي الخ ... أو بحكم وجوده في وحدات اجتماعية معينة كالعائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الطبقة الاجتماعية أو الشعب أو الأمة الخ ...

(58) Talcott Parsons, Politics and Social Structure, op.cit. PP. 363 366.

(59) Jean William Lapierre : Le Pouvoir Politique P.U.F. Paris, 1969, P.13.

ويقوم الفرد في كل جماعة من هذه الجماعات بدور اجتماعي معين ويؤدي مهاماً محددة له تستغرق من وقته جزءاً أكبر نوعاً ، وكيف مواقفه وآرائه لكي تنسجم مع أنماط السلوك التي تأخذ بها الجماعة ، أي بعبارة أخرى يتقيد بالتزاماته كعضو فيها . ومادام الفرد (ملتزماً) بالانتماء الى الجماعة فإنه مقيد بالقيام بالواجبات التي تفرضها عليه ... لأن مجموع واجبات الأفراد في جماعة اجتماعية معينة تكون حياتها والجهد الجمعي الذي تسعى الى تحقيقه كأهداف لها (٦٠) . ان الانتماء الى جماعة اجتماعية هو اذا الاعتراف في الواقع بأن هذه الجماعة بوسعها أن تطلب من العضو فيها القيام بأعمال معينة وسلوكاً منسجماً مع القرارات التي تتخذها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها . والانتماء الى الجماعة الاجتماعية يعني التسليم بأن بوسعها أن تفرض على العضو فيها بذلك جهوداً عالية ، وتضحيات معينة ، وأن بوسعها أن تحدد تقييدات على رغبات العضو وتفرض أشكالاً معينة لنشاطاته . وعلى كل عضو في الجماعة الاجتماعية أن يقبل بهذه المقتضيات ، وأن ينبعز هذه الجهود والتضحيات ، وأن يحترم هذه القيود والأشكال ، والا فإنه ينزعز عن الرابطة الاجتماعية التي تجمعهم مع الآخرين في الجماعة الاجتماعية (٦١) . ان الالتزامات والتقييدات الاجتماعية لا يشعر الفرد بها محبرة الا بقدر ما تدخل في صراع أو تعارض مع واجبات أخرى أو مع نوازه الشخصية ، وعندئذ يتكشف مدى قوة انتمائه الى الجماعة من خلال الانسواء الى جماعات أخرى أو من خلال مطلب شخصي له بحث .. فالواقعة الاجتماعية لا سلطة لاتعرض اذا دائماً وكأنها ضغط أو اجبار على الأفراد الذين يساهمون في نشاط الجماعة ، وينضمون الى أهدافها ، ويؤمنون بقيتها ، لأن مساهمة الفرد بالجماعة اذا كانت قوية ، واذا لم تتعرض الى صراع أو تعارض مع مقتضيات مساهمات أخرى هي أيضاً قوية ، أو مع بعض الرغبات المعارضة فإنها تحقق انسياحاً ذاتياً للفرد ولا تكون ضغطاً عليه .

ان وجود الجماعة الاجتماعية يتطلب قيام نظام فيها ، والانتماء اليها يتضمن احترام قواعد النظام وتنفيذ القرارات التي تصدر باسمه . تلك هي بصورة عامة الواقعة الاجتماعية للسلطة ، وينشأ عن مقتضيات النظام في الجماعة الأمر من جهة والطاعة من جهة أخرى ، الأمر الذي يؤدي الى وجود طائفتين من الأفراد ، أي طرفين متقابلين .

(60) Ibid, P.8.

(61) Jean William Lapierre, op.cit, P.11.

ولكن كيف تم عملية الفرز هذه بين أفراد الجماعة الاجتماعية ؟ الواقع أننا نكون هنا أمام ظاهرة السيطرة التي تتحول الى سلطة . فبعض الأفراد أقوى من آخرين ، وهم الذين يقفزون الى مراكز الحسم ، مراكز اتخاذ القرارات واصدار الأوامر . وكما يقول الأستاذ جورج بوردو ينفصل الرئيس الذي يصدر الأمر عن الجماعة ليسيطر عليها ، كما تنفصل الجماعة بحكم طاعتها عن الرئيس لكي تخضع له (٦٢) . ان كل نظام سياسي يميل الى اضعاف الشرعية على وجوده ، أو بعبارة أخرى يفسر ضرورة قيامه ويعطيه تبريرات عديدة ومتنوعة غير أنه لا يتطرق البتة ، في أي حال من الأحوال الى ان طبيعة الرابطة السياسية قائمة أساساً على التباين بين (الضعفاء) الذين ليس بإمكانهم سوى أن يطيعوا وبين (الأنسوياء) الذين يصدرون الأوامر لأن استطاعهم أن يخضعوا الآخرين لمشيئتهم ، وليس له أهمية ، في هذا الشأن ، مدى صحة هذه الشرعية التي تخدم الأمر ، فقد لا يكون لها جذور حقيقية في واقع الجماعة ، الا أن تبرير صلاحية اصدار الأوامر في الجماعة السياسية كان وما يزال يبدو ضرورة لا بد منها (٦٣) .

وعلى صعيد آخر ان « الأمر » يتعلق بـ « القاعدة » إذ أن الظاهرة السياسية لاتبرر عادة بقوة الرئيس أو الزعيم الذي يصدر الأمر ، وإنما بمقتضيات وجود قواعد تنظم العلاقات المختلفة بين أفراد الجماعة ، هذه العلاقات التي تكون جزءاً لا يتجزأ من حياة الجماعة . والأمر لا يخلق القاعدة وإنما يعطيها شكلاً معيناً واضحاً ويضيف الى سلطتها فعالية القسر والاكراه . ان القاعدة تنشئ في الواقع تضامناً بين الهيئة التي تصدرها وبين الأفراد تطبق عليهم وتنحكم في انتظام نشاطاتهم الاجتماعية المختلفة ، وهذا التضامن هو الذي يتحكم في طبيعة التفريق بين الحكام والمحكومين ، وهو الذي يربط الأمر والطاعة بضمون القاعدة . والقاعدة بصفتها شرط أساسي في تكوين الجماعة وقماسكها ولا يمكن أن تعتبر عاملاً في الفصل بين الحكام والمحكومين فصلاً آلياً مجرداً ، أو بعبارة أخرى فرزاً بين طائفتين من الأفراد المتباينين في كفائتهم وفي مراكزهم الاجتماعية ، وإنما هي عامل في تلاحم واندماج الجماعة وتوحيدها . فسلطان الأمر لا يعود الى شكله وإنما الى مضمونه ، وليس شخص الزعيم أو الرئيس أو الحاكم هو الذي يعطي قيمة الأمر الى القرار الذي

(62) Georges Burdeau, *Méthode*, op.cit. P.234.

(63) *Ibid*, P.238.

يتخذها وإنما هو مضمون القرار ذاته الذي يجعل من فرد ما رئيساً . والتاريخ يقدم لنا أمثلة كثيرة على زعماء فقدوا صفة الرئاسة عندما لم يعد مضمون قراراتهم ينسجم ومقتضيات حياة الجماعة التي يقودونها .

وعليه إذا كان جوهر الأمر هو الذي يميز الرئيس عن الاتباع ، فيبدو واضحاً أن إرادته ليست حرة تماماً ، وإنما تتحكم فيها بعض مقتضيات حياة الجماعة ، وعلى وجه التحديد ، تتحكم فيها مقتضيات السلطة . ومن ثم أن الأمر على قدر ما يعبر عن مقتضيات السلطة هو « وظيفة اجتماعية » لاتعهد إلى الرؤساء إلا بصفتهم « وكلاء السلطة » ، وهم مرتبطون ، عبر هذه السلطة ، بالجماعة التي أوجدت هذه السلطة (١٤) .

ومن ناحية أخرى ، نجد في الطاعة أيضاً هذا الجانب الوظيفي ، فعلى عندما يحسب المحكومون أنهم يخضعون إلى إرادة ما ، فإنهم في الواقع ينصاعون إلى قاعدة هي من مقومات الجماعة التي ينتهون إليها ، لأنهم يخضعون بحكم طبيعة كونهم أعضاء في الجماعة إلى نظام ينظم شؤون هذه الجماعة . أما إذا كانت كل الأهمية تعطي إلى الجانب الشكلي فقط فإن هذه الجماعة ، ان وجدت ، لا يمكن أن تعيش زمناً طويلاً ، ومن ثم فإن النظام الذي يقوم لا يرتكز على قسوة قسرها إرادة أجنبية على الجماعة ، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر الأمر ومحتواه باعتباره « قرار السلطة » المتضامنة مع فكرة القانون (١٥) . ويقوم بين المحكومين وتضامن منبثق عن الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها كلا من الطرفين إزاء السلطة في الجماعة . وإن المركز القانوني للحكام المرسوم مسبقاً هو الذي يمطي لإرادتهم قيمة القاعدة من جهة ، ومن جهة أخرى أن دور المحكومين في تكوين فكرة القانون هو الذي يربطهم بالسلطة ، وعبرها ، يلزمهم بطاعة القواعد التي يفرضها الحكم (١٦) . ومن ثم يخلص جورج بوزدو إلى أن هذه النظرة واقعية في تفسير النظام السياسي . لأن كل الأنظمة ما هي إلا تقريب موفى إلى حد ما في التضامن الوظيفي فيما بين النظام والطاعة ، ومن ثم بين الحكام والمحكومين .

(١٤) Georges Burdeau, *Méthode ...* op.cit. P.238.

(١٥) Georges Burdeau, *Méthode ...* op.cit. P.239.

(١٦) *ibid.* P.240.

ثانياً : الهيبة :

ان الهيبة ظاهرة اجتماعية - سيكولوجية معقدة وغامضة في بعض الأحيان ، يصعب تحليلها ، ولكن يمكن ملاحظتها والتعرف عليها . وهي تطرح نفسها على كافة الأصعدة الاجتماعية ، بما في ذلك الصعيد السياسي حيث تتعلق بشخص من يمارس السلطة . بعض الأشخاص يطاعون ، لالكرهم يملكون القوة الطبيعية (أو المادية) وإنما لأنهم يتمتعون باعتبارات سيكولوجية واجتماعية تجعلهم يؤثرون على من حولهم . وعلى وجه الأجمال ان هذا التأثير يرجع الى عوامل سيكولوجية وعوامل مادية .

١ - العوامل البسيكولوجية :

ان من يتمتع بهيبة هو حجة أو عهدة في مجال اختصاصه وفي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، فتفوق شخص ثم الاعجاب به واحترامه واجلاله . هي العوامل الأساسية التي تنشأ عنها الهيبة . وهيبة شخص ما هي نتائج خصائصه الفردية وشخصيته القوية نوعاً وطبائمه ومزاجه . هناك أهمية متأصلة في الشخص ولاكتسب بخلاف الحجة أو العهدة اللتين تستخلصان من العلم (٦٧) . أو بعبارة أخرى من الوسط الاجتماعي . ان تمتع الانسان بهيبته يعني صلاحيته « ... لممارسة النفوذ والتأثير على القرارات التي يتخذها الآخرون ، بفضل التفوق الذي تتحل به تصرفاته ورواه . ففي « الحصافة » أو « الثقة » التي اكتسبها انسان معين من خلال ثبات شخصيته ككل ، يقوم أساس اعتباره واحترامه مثلاً يتركز مبعث نفوذه وسلطانه . والآخرون من الناس يركنون الى حكمه ويستنبهون برأيه ، اذ يعترفون له بسداد الرأي وبعمد النظر ، فيطيعون أوامرهم لاقناعهم بأنها على صواب ومعقولة ورجاحة » (٦٨) .

ونلاحظ هيبة الأشخاص على الأخص في المجتمعات غير الحديثة وفي الجماعات الصغيرة حيث يلعب الاتصال الشخصي دوراً هاماً ، وحيث يستطيع الزعماء التعبير عن

(67) Jean - Paul Effelon : Introduction a la Sociologie Politique. Masson et cie. Paris, 1969, P.14.

(٦٨) ياكوب هاريون : ماهي الايديولوجية . ترجمة د . اسعد رزوق . الدار العلمية . بيروت ١٩٧١ .

ص ٦٢ .

قيم الجماعة ، وتثقل أقرانها بشخصه نوعاً ، وتحديد أهداف الجماعة الخ .. أما في المجتمعات الكبيرة والمتطورة فيتضائل دور هيبة الزعيم في العمل السياسي بسبب انعدام الاتصال الشخصي بينه وبين من يتبعه . وتقوم وسائل الاعلام المختلفة كالإذاعة والسينما والتلفزيون والصحف وغيرها برسم صورة الزعيم وتقديمها إلى الأفراد . وعلى أي حال من الأحوال أن الهيبة سواء كانت متأصلة في تكوين الشخص أو وضعتها وسائل الاعلام المختلفة ليست دائمة . فقد يفقد الزعيم اعتبار الناس له لأسباب مختلفة ، وعلى الأخص إذا أساء التصرف بها على نحو أو آخر . ومن ثم يفقد قدرته على التأثير في الآخرين .

٢ - العوامل المادية :

هناك وسائل مادية عديدة تستخدم لتعزيز هيبة الرئيس في المجتمعات الحديثة . فأرواب القضاة وأساتذة الجامعة والشعور الطويلة المستعارة والبذلات العسكرية وغيرها رسائل لاضفاء الهيبة والتأثير في الأفراد . وقد تستخدم وسائل أخرى على مستوى أعلا ، كاللواكب الرسمية والاستعراضات العسكرية ، ومنح النياشين والأوسمة ، وتعليق الصور الكبيرة ، فضلاً عن تأثير وسائل الاعلام الحديثة وتكثيفها التأثيرات الضوئية والصوتية عند تقلبها من أحر الحياة السياسية المختلفة .

ثالثاً : النفس :

يمكن تعريف النفوذ بأنه الطريقة التي يمكن بواسطتها اجراء تأثير على آراء ومواقف الآخرين ، بعمل متعمد ولهدف مقصود . وقد يكون الغرض من هذا التأثير هو تغيير آراء الآخرين ، أو الحيلولة دون حدوث تغيير فيها ، وقد ينتفي هذا الغرض المنشود في النفوذ (٦٩) . وعلى نحو واضح يعرض اتنولي م . اودوم ، الذي يأخذ السلطة بمفهوم عملية صنع القرار ، بأن النفوذ هو القدرة الاجتماعية في التأثير على ممارسة السلطة من قبل صانعي القرار (٧٠) . وذلك يكشف ان هناك أشخاصاً قريبين من صانعي

(69) Taloot Parsons : Politics and Social Structure op.cit. P.406.

(70) Anthony M. orum : Introduction To Political Sociology.

Prentice - Hall , Englewood Cliffs, New Jersey, 1978, P.130.

القرارات يؤثرون فيهم ومن ثم يسهمون في السلطة على نحو أو آخر .

أما الأستاذ روبرت دال فيرى أن النفوذ ... هو علاقة بين فاعلين بحيث يتنع أحد منهم الآخرين بأن يقوموا بعمل ما وبطريقة لا يعملون بها في مناسبة أخرى . ويقر دال ، مبدئياً ، بأن وجود النفوذ وتوجيهه ودرجته يمكن قياسه وتقضيه ، كما أن ذلك ضروري لتحليل السلطة ، كما أن النفوذ يماثل مفهوم القوة في الميكانيك (٧١) .

ما الذي يرمز اليه ، أو يمثل النفوذ في الحياة العامة ؟

إن النفوذ هو وسيلة عامة في التفاعل الاجتماعي الذي يتم بين الوحدات الاجتماعية المختلفة ، فهو وسيلة في الاقتناع (٧٢) . إذ أن الفرد الذي يقع عليه تأثير النفوذ يشعر بأن القرار الصادر عن مركز النفوذ مفيد له وفي مصلحته . ولاريب في أن ذلك يتطلب اعتماداً نفسياً مسبقاً لتقبل التأثير . ومن جهة أخرى إن ظاهرة عملية التأثير والتأثر تتعلق بترابط العلاقات الاجتماعية ، ووجود المصالح المشتركة ، ويقع ضمن أطر الجماعات الاجتماعية . ولذلك يعتبر التضامن الأساسي الذي تقوم عليه عملية التأثير والتأثر بين الأفراد ، في حين تعتبر القوة الأساس الذي تقوم عليه السلطة (٧٣) . وعليه فإن ترابط العلاقات الاجتماعية يقتضي أن يستمر الاتصال بين من يؤثرون وبين من يقع عليهم التأثير ، ولايم ذلك في المجتمعات الحديثة إلا على صعيد إعلامي بمعناه العام والواسع فيتعزز التضامن بتقديم أنباء ووقائع خاصة بالآراء التي تتبنى وبالمواقف التي تتخذ لكي يمرر التأثير عبرها وخلالها . وعلى صعيد آخر إن « الثقة » تلعب دوراً هاماً في تقبل التأثير ، ومن ثم يتطلب أحداث التأثير في الفرد أن يكون هذا الأخير على ثقة من صحة التأثير . ومن ثم فإن أي جهة تمارس تأثيراً ما عليها أن تبرر ما يصدر عنها من تصريحات وكذلك نواياها وسلوكها ، وأن تنسجم التصريحات والسلوكيات مع القواعد

(71) Robert Dahl : Modern Political analysis. Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.

P.40.

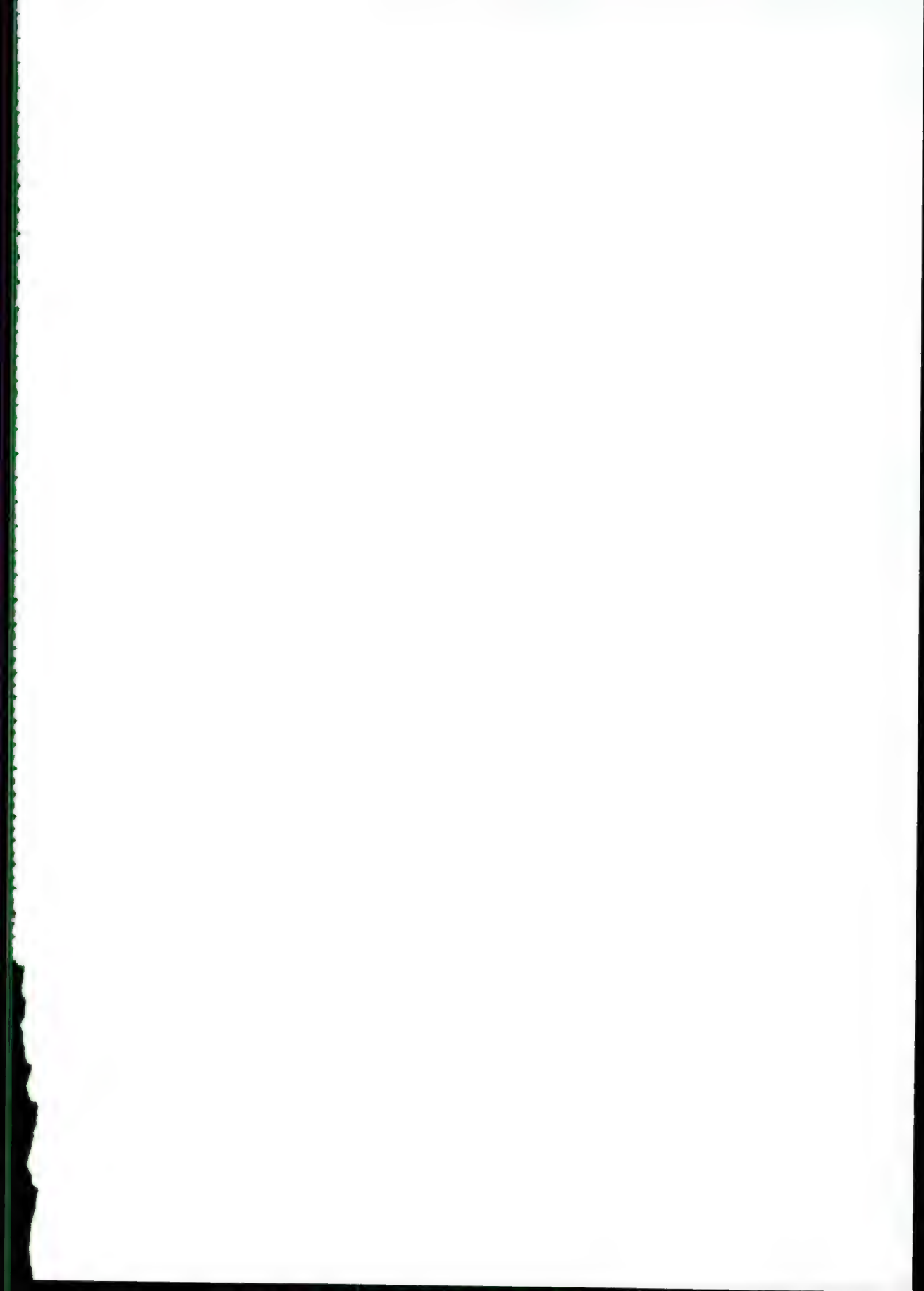
(72) T. Parsons, op.cit P.415.

(73) Ibid, P.317.

التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية القائمة (٧٤). ان عملية احداث التأثير لا تقتضي التلويح بالحصول على بعض المكتسبات الاجتماعية كالتسهيلات الاقتصادية والخدمات والمال ، ولا اصدار قرارات ملزمة ومشفوعة بعقوبات كما هو الحال مع السلطة . لأن العملية تقوم أساساً على النوايا المعقودة على الموضوع الذي ينصب عليه الاقتناع . ومن له تأثير يحاول أن يقنع من يتعرضون له بأن انصياعهم لتوجيهاته هو في مصلحتهم الخاصة كما هو في مصلحة الجماعة التي ينتون اليها جميعاً .

ان النظام السياسي يحدد عادة مجالات ممارسة السلطة ومراكزها وصلاحيات أو اختصاص الذين يشغلونها . وتنظم القواعد الدستورية عادة سير عمل المؤسسات وأسلوب العمل السياسي . ولكن الأفراد والهيئات - الذين يطلق عليهم عادة تعبير وكلاء السلطة - يستخدمون الى جانب ممارسة السلطة بالمعنى الضيق للعبارة ، أي اتخاذ القرارات ، وسائل أخرى غير التي تنص عليها القواعد الدستورية للحصول على نتائج مجزية في عملهم . ولاريب في أنهم يقدمون معلومات وأنباء تتعلق بممارستهم السلطة ، ويعلمون عن نواياهم جملة وتفصيلاً ، وقد يقومون باستقالة أتباعهم ، أو يستخدمون التهديد ، إلا أنهم يفعلون ذلك بما لهم من تأثير قبل كل شيء . وبعبارة أخرى قبل الوصول الى : اكر السلطة كانت هناك علاقة قيادة - تبعية ، بين الزعيم وأنصاره ، هذه العلاقة مبنية على أساس الثقة . ولن تنقطع هذه العلاقة ، وانما تشير بخط متواز مع علاقات السلطة الرسمية ، الأمر الذي يقتضي من هو في مركز للسلطة أن يصعد ويوسع أكبر مقدار من التأثير على أنصاره لكي يستطيع أن يحقق مسؤولياته .

(٧٤) ان وسائل الاعلام لا تستطيع ان تفرض تأثير فرد او هيئة الا اذا قامت على اسس لها جذور حقيقة في الواقع . وان مصدر الاعلام من مراكز مؤهلة لذلك . أي ان يكون الشخص او الجهة التي تصدر عنها الاعلام موضع ثقة او ذات اختصاص ن اما تبرير نوايا الذين تصدر عنهم اعمال التأثير فيصعب الاستدلال عليهم بوقائع مادية ، ولذلك غالباً ما ترتبط بالثقة المتبادلة . واهم العوامل التي تعطي مصداقية لنوايا الاشخاص هي شهرتهم ، ولذلك فان التصريحات التي تصدر عن فرد او هيئة معينة ذات شهرة واسعة يكون لها ثقل اكثر من تصريحات غيرهم .



يأمرون وآخرون يطيعونهم . وقد أعطيت تفسيرات متنوعة لهذه أهمها ، أنها واقعة تتعلق بالطبيعة الانسانية ، أو أنها منحدرة عن الارادة السماوية ، أو الارادة العامة ، أو العقد الاجتماعي ، أو الوعي الجمعي ، فضلاً عن آراء ونظريات وأيديولوجيات متعددة أخرى . وقد يطاع الحاكم بسبب اعتقاد الناس بأنه اختبر من قبل سلطاناً سماوياً وإن طاعته هي امتن طاعة القوانين السماوية .. أما في الوقت الحاضر فإن الحاكم القوي هو الذي يحول القوة الى حق والطاعة الى واجب (٧٨) . فالسلطان هو حق القيادة والأمرة ، أما السلطة فهي القوة التي يمكن بواسطتها اجبار الآخرين على الطاعة . والقيادة والأمرة مفهومان غييان أن القيادة عمل يتوجه نحو ارادة الأفراد ، لالاجبارهم ، وإنما لفرض تحريكهم باتجاه تحقيق المصلحة العامة وفقاً لنظام معين ، أما الأمره فهي عمل ينشأ عن فكر الانسان المدرك للمصلحة العامة . والذي يتوجه الى فكر الغير من أجل ايصال فكرة تحقيق المصلحة العامة . ومع ذلك فإن التمييز بين السلطان وبين السلطة يجب ألا يوقعنا في الوم ، فكل سلطان يتضمن سلطة ، والسلطة أيضاً تنطوي على السلطان ، والفصل بينهما كالفصل بين القوة والعدل ، وعلى أي حال من الأحوال يفضل علماء الاجتماع استخدام تعبير سلطان (أي الناحية المعنوية) في حين يؤكد القانونيون على السلطة (أي الناحية المادية) (٧٩) .

على - ميد دلالة المفهومين السياسيين ، لقد ظهر التايز في استخدام مفهومي (السلطة) و (السلطان) في الفكر الاجتماعي قبل الثورة الفرنسية أثر الصراع بين المحافظين وبين الراديكالية الذين كانوا ييغون تغيير المجتمع القائم أو اصلاحه . فقد كانت السياسة في النبع التقليدي تختلط بالدين والأخلاق والجوانب الاجتماعية الأخرى . في حين كانت السلطة الملكية تختلط بالأبوية بحيث تبدو وكأنها لا تختلف الا قليلاً عن سلطة الآباء عن الأبناء ، أو سلطة رجال الدين على رعاياهم . ومع ذلك فإن الملكيات المطلقة لم تكن تتبع الا بسلطة محدودة . اذ ظلت الجماعات الأولية التقليدية كالعائلة والطوائف الاجتماعية الريفية والطوائف المهنية الخ تحتفظ لنفسها بكثير من الصلاحيات في ادارة شئونها . ولم تكن المساواة تامة بين أعضائها ، اذ كان لكل جماعة رئيس تلعب

(78) Alan R. Bell, op.cit. P.30.

(79) Jean - Paul Buffelon, op.cit. P.11.

شخصيته دوراً هاماً في التأثير على سلوك الجماعة بكليتها . غير أن هؤلاء الرؤساء أنفسهم كانوا جزءاً لا يتجزأ من الجماعة . ويسهمون في عملية التفاعل الاجتماعي . وفي القرن الثامن عشر عندما برزت عناصر صاعدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أخذت المؤسسات التقليدية تنهار وتبعا لذلك ينهار سلطانها على أفرادها . وعندئذ أخذ المحافظون المشبعون بقيم النظام الاقطاعي يدعون الى توزيع المراكز السياسية ، أي تعدد السلطان في المجتمعات المحلية والعائلة والطائفة المهنية والوحدات الاجتماعية الأخرى التي تعتبر مصادراً للعادات والتقاليد ... وذلك أملاً منها في المحافظة على النظام القديم المتمركز منذ زمن طويل بين أكثر القطاعات الاجتماعية تحلفاً وأبعادها عن المراكز العامة للمدينة . أما الراديكاليون والمجددون فكانوا يرون في الثورة تحريراً للإنسان من رق هذه الوحدات الاجتماعية وسلطانها بدعجه في نظام اجتماعي أوسع قائم على أساس مفهوم الشعب وعلى المذهب العقلاني ، وتحقيق ذلك لا يتم الا بواسطة تجمع القوى وتمركزها في نقطة واحدة هي العاصمة . ان هذا النظام الجديد يقوم على أساس السلطة ومن ثم فان الصراع بين المحافظين وبين الثوريين الذي اتخذ شكل تمديدية الوحدات الاجتماعية بمقابل التركز في العمل السياسي هو الذي أفرز التمايز بين مفهومي السلطان والسلطة : أي سلطان اجتماعي ينطوي على عناصر النظام الاجتماعي القديم في وجه السلطة السياسية التي تركز على مذهب العقلانية ومفهوم الشعب اللذين أقرتهما الثورة وضمتهما تشريعاتها^(٨٠) .

واستمر الجدل فيما بعد بين الاتجاهين ، في نفس الوقت الذي تطورت فيه المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، في اطار آخر وبطروحات أخرى تدور في التحليل الأخير حول شرعية السلطة السياسية . فالسلطان السياسي يستخدم القوة بصورة شرعية بناء على انابة أو أية طريقة تحويل أخرى متأتية عن ارادة شعبية . وينقد استخدام القوة شرعيته عندما يساء استعمالها أو توجه الى غير الأهداف المرسومة لاستعمالها . ومن ثم فان (السلطان) هو قانون تأسيسي يضم في داخله استعمال (السلطة) ويضفي عليها الشرعية^(٨١) . وبعبارة أخرى أن السلطان هو مركز في تنظيم

(80) R.A. Talcott : The Sociological Tradition.

Heiner Mann, London, 1970, pp. 108 and after.

(81) Talcott Parsons : Politics and Social Structure, op.cit. P.371.

اجتماعي معين يستطيع الفرد الذي تتوفر فيه شروط « مينة شخصية وقانونية محددة مسبقاً أن يتبوأه وأن يتخذ القرارات التي تلزم كل أفراد الجماعة بمن فيهم الذي يصدر القرار ذاته . وفي أغلب الأحوال ان الالتزام في تنفيذ القرارات يقتضي وجود هيأت أخرى تقوم بتطبيقه. ومن ثم اذا كان السلطان هو « السلطة المؤسسة » ، فان الفرق الرئيسي بين السلطة والسلطان هو في كون السلطة يمكن تحويلها من شخص الى آخر ، أو من هيئة الى أخرى ، أما السلطان فهو ثابت ومستقر في كيان التنظيم الاجتماعي (٨٢) . وعلى صعيد آخر يكون هناك انفصال بين السلطة السياسية وبين السلطان السياسي اذا لم يعترف بحق ممارسة السلطة السياسية . وقد يحدث العكس ، فامتلك الزعيم السلطان السياسي ولكنه غير قادر على ترجمته الى سلطة سياسية ، كما هو الحال مع الجنرال ديغول أثناء الحرب العالمية الثانية الذي كان الشعب الفرنسي يؤيده بأغلبيته ، في حين أن السلطة الحقيقية كانت بأيدي رجال حكومة فيشي التي يرأسها المارشال بيتان .

(82) Ibid, P.372.

الباب الثالث
العوامل المؤثرة في
السياسة

الفصل الاول

تأثير العوامل الجغرافية

من البديهي القول بأن الانسان يعيش على الأرض ، ويعقد مع الطبيعة روابط متنوعة ، يؤثر فيها ويتأثر بها . بل يمكن أن يقال نوعاً أن تاريخ الانسانية يمر عبر هذا التفاعل بين الانسان وبين العوارض الطبيعية ومن ثم مقدار تحكمه بها . فكلما تقدم المجتمع الانساني في تطوره كلما انطوى على امكانيات كبرى لدى الانسان للتحكم في المناخ واستغلال الموارد الطبيعية ، وقصر المسافات الجغرافية وغير ذلك .

ان كل المذاهب تقريباً تقر تأثير العوامل الجغرافية على المجتمع الانساني ، وتبعا لذلك على السياسة ، رغم أنها تختلف بعد ذلك في مقدار هذا التأثير . اذ تميل الاتجاهات المحافظة الى المبالغة في أهمية هذا التأثير لحد اعتباره حتمياً ، كما هو الحال مع مدرسة الجيوبولتيك والمذاهب التي تتعلق بالتمييز العنصري . في حين أن الاتجاهات التقدمية تعرض أن تأثير العوامل الجغرافية على المجتمع البشري كان وما يزال مشروطاً بالظروف التي تحيط بحياة الانسان ودرجة تطور المجتمع والامكانيات المتوفرة فيه للتحكم بالطبيعة . واذا كانت الاتجاهات الأولى ترى أن الفرد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الطبيعية للاقليم الذي يعيش فيه ولا يمكنه الافلات من طبيعة البلاد الجغرافية لأنها ثابتة ومستقرة نسبياً وعليه أن يكيف حياته وفقاً لتأثيرها ، فان الاتجاهات التقدمية تدفع بأن الانسان منذ أن وجد على سطح الكرة الأرضية حتى الآن كان دائماً في صراع مستمر مع الظروف الطبيعية يتأثر بها ويؤثر فيها بحكم تمتعه بآرادة حرة وطاقة على التفكير والعمل . وان تأثير العوامل الجغرافية محدود بدرجة تطور المجتمع ، فكلما تحقق بعض التقدم كلما ازدادت امكانيات الانسان في تغيير الوسط الطبيعي واستغلاله والتحكم فيه . غير أن هذا التأثير الجغرافي يختلط بعوامل أخرى هي تقنية واجتماعية وبسيكولوجية وحضارية . وشواهد ذلك كثيرة ، فقد قامت حضارات في بعض مناطق العالم ، ثم مالبت أن تلتكأ ، في حين قامت حضارات أخرى وفي ظروف جغرافية مختلفة واستمرت على العطاء الانساني . وفي الوقت الحاضر هناك شواهد على فعل الانسان في التحكم بالطبيعة أيضاً ، فقد كانت سيبيريا في الماضي مجرد مناطق لاهياة تقريباً فيها ، أما الآن فقد

أصبحت أهلة بالسكان ومعالم الحياة العصرية ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن مناطق آسيا الوسطى وصحاري الولايات المتحدة وبعض المناطق في الشرق الأوسط .
ومن ثم إذا كانت السياسة لا يمكن أن تعتبر بأي شكل من الأشكال نتيجة حتمية للعوارض الطبيعية ، فبالقابل لا يمكن نكران وجود بعض التأثير للعوامل الجغرافية على المؤسسات السياسية وعلى السلوك السياسي . وينبغي أن نفرق في هذا الشأن ما بين تأثير الإقليم أو الجغرافية الطبيعية ، وبين تأثير السكان أو الجغرافية البشرية .

تأثير الإقليم :

جميع الأمم تقريباً تختص بأقاليم من سطح الكرة الأرضية تستقر عليها وتقيم مؤسساتها وتشيّد معالم حياتها عليها . ويتوزع الإقليم من ثم إلى وحدات إدارية : مناطق ومحافظة ومدن وأرياف . وتحتوي هذه الوحدات نشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات . وفي الإقليم أيضاً تقوم شبكات من العلاقات الاجتماعية المختلفة الناجمة عن التفاعلات بين الأفراد والجماعات والتي تكون بمجموعها الحياة الاجتماعية . وتنشئ عن ذلك فكرة « الوطن » حق بالنسبة إلى الفرد الذي يعيش في خارجه ، وما هو أهم من ذلك بروز المجتمع السياسي وتشكيله المؤسسات التي هي الدولة . ومن هذه الناحية فإن سياسة الدولة الداخلية منها والخارجية ترتبط بالظروف الجغرافية لإقليمها . ويمكن أن تبين ذلك على مستويين ، هما السياسة الدولية والسياسة الداخلية .

١ - الإقليم والسياسة الدولية :

أن أهمية الإقليم في السياسة الدولية تظهر في المجالات التالية :

أ - الإقليم موضوع الظاهرة أو العمل السياسي :

وذلك لأن الإقليم يعتبر أحد المقومات الأساسية لتكوين الدولة إلى جانب السكان والحكومة والسيادة . ولا يعترف بصفة الدولة من قبل الدول الأخرى إلا إذا وجد إقليم معين ذي مساحة نسبية تختص به مجموعة من السكان دون غيرها على سطح الكرة الأرضية . والإقليم يحتوي على النشاطات السياسية في الدولة ، فهو الإطار العام لها سواء تعلق ذلك بنشاطات الدولة السياسية أو الأحزاب أو الجماعات ، أو الأفراد . وبعبارة أخرى أن المجتمع السياسي إطاره الإقليم الجغرافي للدولة « فالمجتمع السياسي له حدود ، أي

أنه يمارس صلاحية قانونية كاملة على إقليم محدد ، سواء كان هذا الإقليم واسماً أو صغيراً .. وذلك هو العلامة المادية على الاستقلال السياسي وعلى نطاق نفوذ القوانين .. (١) و .. الحدود هي التي تعطي المعنى لأعمال الحرب ، وهي التي تعين الأجنبي ، وتعين أيضاً الأوضاع التي تضلل أحياناً الإنسان وتعلقه الى أعقق ماضي وجوده : أي أوضاع المنفى ، والحرمان من الإقامة ، والهجرة الخ ... (٢) بل نستطيع أن نقول أن الإقليم هو الوعاء الطبيعي للمجتمع السياسي وفيه تتفاعل كافة العناصر المادية والمعنوية ، الطبيعية والبشرية ، وتتبلور فيه الحياة المشتركة وتنبعث عنه الظواهر الاجتماعية المتنوعة . هذا الوعاء ، بحكم استمرارية بقائه ، يربط الماضي بالحاضر ويؤثر اتجاهات المستقبل . فالتراث يختلط بالواقع الراهن ، ويختلط الحاضر بطموحات وآمال الأمة والشعب في المستقبل .

وعلى صعيد آخر ان الإقليم يكون موضوع العمل السياسي عندما تقوم دولة بضم إقليم معين أو الحاق مقاطعة ما بها ، أو تغزو إقليم الدولة بكامله . وما زالت الحياة السياسية الدولية حتى الوقت الحاضر مليئة بمشاكل سياسية ناجمة عن مطالبة دولة بإقليم معين ، أو تعيين الحدود بين دولتين أو أكثر ، كالصراع بين إنجلترا والأرجنتين حول جزر مالوين والصراع بين تركيا واليونان على جزيرة قبرص ، والصراع بين الصين من جهة وبين الهند والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى ، ومشاكل الحدود الشائكة بين بعض الدول الأفريقية واثباتية التي خططتها الدول الأوربية أثناء السيطرة الاستعمارية ولم تعد تتلائم مع كبريات عهد الاستقلال في هذه الدول .

وأمثلة على ذلك عديدة منها الحدود التي خططتها سلطات الاحتلال البريطاني والفرنسي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في أقطار المشرق العربي ، وكذلك تعيين الحدود العراقية الإيرانية والحدود العراقية التركية ، الذي جرى بهدف المحافظة على مصالح الدولتين الاستعمارييتين في المنطقة وتجاهل كل الاعتبارات القومية والحضارية والدينية واللغوية ، وان تعيين الحدود بين الهند وباكستان قام به موظف انكليزي في عام ١٩٤٧ وكان وما يزال مصدراً دائماً للنزاع بين البلدين ، ومثل ذلك يقال أيضاً عن

(1) Pinto et Grawitz, op.cit. P.38.

(2) Ibid, P.39.

النزاع الهندي - الصيني على الحدود . أما في أفريقيا فقد قامت الدول الاستعمارية بتعيين الحدود بين الأقطار التي استعمرتها خلال القرن التاسع عشر بناء على معطيات سياسية وإدارية ، وفي ظل ظروف تختلف عن الظروف القائمة في الوقت الحاضر . إذ شق هذا التخطيط قبائل تسكن في مناطق منعزلة تماماً عن النواحي الأخرى ، من ذلك ما حدث بقبيلة بوكونغو Bo Congo التي شطرت إلى ثلاثة أقسام في كل من الكونغو برازافيل والكونغو ليبولدفيل وانغولا . الأمر الذي أدى إلى إيجاد مستعمرات صغيرة جداً يسهل السيطرة عليها والتحكم بها إدارياً . وقد أدى تخطيط الحدود بهذا الشكل إلى شذمة السكان وتزريقهم في أقطار عدة . ومثل ذلك يقال أيضاً عن الحال في كل من غينيا البرتغالية ، وريو دو أورو ، وريوموني والصومال الفرنسي . ولضآلة الوحدات العشائرية في هذه المناطق ، فإن مشاكلها قلما لفتت الأنظار إليها في الحياة السياسية الدولية .

أما غامبيا فقد عينت حدودها على أسس لاتتعلق بعوامل جغرافية أو سكانية ، وقد برز ذلك بوجه خاص بعد أن نالت استقلالها ، إذ لم تتمتع بأي فوارق جغرافية أو خطوط فاصلة لها عن البلدان المحيطة بها ، سواء من الناحية الاقتصادية أم الثقافية أو العرقية (٣) .

ويلاحظ أن الحركات القومية في الأقطار الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء جرت ضمن الحدود التي خططتها السلطات الاستعمارية نفسها من قبل ، وقد اعتبرت الحدود الاستعمارية إطاراً للحدود الوطنية الجديدة . وبعد الاستقلال ظلت هذه الأقطار تحمل آثار مكائد القوى الاستعمارية المتنافسة فيما بينها . مثال ذلك أن غاييا الضئيلة المساحة الواقعة في غربي أفريقيا تمتد حدودها ٣٠٠ ميل طوياً في حين أن حدودها عرضاً هي ٢٠ ميلاً فقط . وحدودها وتوجهها يشيران إلى الخصومة الفرنسية البريطانية في القرن التاسع عشر أكثر مما يدلان على واقعها الاجتماعي والاقتصادي المعاصر .. وتقطع الحدود الاستعمارية أيضاً عبر التجمعات العشائرية في أماكن عدة في القارة . وقد كونت عدة دول تشتمل على تشكيلة متنوعة من التجمعات العشائرية أو عدد صغير من الجماعات

(3) Fred R. Von der Mehden : Politics of developing nations.

Prentice - Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, P.38.

العشائرية ، المنخرطة في صراع دائم . وبعد الاستقلال ان التأثير الموحد لكفاح حركة التحرر من السيطرة الاستعمارية استطاع أن يقضي على النزعة العشائرية . وقد كانت المشكلة الكبرى للساسة الافريقيين هي توحيد التجمعات العشائرية في دولة قومية .. وفي بعض الأحيان يمكن للاختلافات الأثنية أن تؤدي الى حرب أهلية ، كما حدث في نيجيريا عندما قاد ضباط من عشيرة ايبو حركة انفصالية في بيافرا وعلنوا استقلالها في عام ١٩٦٧ ، واستمرت الحرب الأهلية ثلاث سنوات . لقد انجزت نيجيريا حريتها السياسية ، ولكنها بقيت كما هو حال عدة بلدان افريقية أسيرة الجغرافية السياسية للاستعمار (٤) .

ويبر كتاب الغرب الحدود المصطنعة بالأوضاع المتخلفة في البلدان النامية ذاتها ، وعلى حد قول ريشارد هاريس : « رغم أن الاستعمار الغربي قد ساهم في فوضه الحدود القائمة بين الدول النامية ، الا ان المسؤولية لاتنصب بكليتها عليه . اذ لم يكن لهذه البلدان حدود معينة ، ولا الشعور بالانتماء الى قطر ما يدعى وطن . اذ أن هذه المقومات لم توجد الا في حالات نادرة عندما كان الولاء يذهب الى ملك أو دين أو قبيلة باعتبارها بديلاً أكثر فعالية عن الوطن » (٥) . وبمكس هذا الاتجاه يذهب الكاتب السوفييتي يودن الى ان الدول الاستعمارية أوجدت هذه الحدود المصطنعة عن سابق قصد لقصد خلق مصادر نزاعات في المستقبل بين الدول النامية ، وعلى الأخص في افريقيا ، لغرض استغلالها ، ومن ثم بقاء نفوذها السياسي والاقتصادي (٦) .

يترتب على نزاعات الحدود اثار وخيمة بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، اذ فضلاً عن أن التوترات السياسية بشأنها تؤدي الى زيادة الانفاق العسكري ، على حساب الجهود المبذولة في التنمية والتطوير ، فانها بالمقابل تؤدي الى اعاقه تحقيق بناء الوحدة الوطنية ، اذ تظل التجمعات القائمة على أساس عشائري أو عرقي أو ديني أو لغوي قلقة ومتذبذبة في

(4) John R. Short : An Introduction to Political geography.

Routledge and Kegan Paul, London, 1982, P.35.

(5) Richard Harris, P. 17.

(6) Yu A. Yudin : Some Problems of the establishment of national States in the Independent African Countries, in: The Third World in Soviet Perspective, edited by Thomas Perry. Thornton, New Jersey, 1964, P. 283.

ولائها الوطني بين عدة دول . وفي أغلب الأحيان يظل أفراد أمثال التجمعات يدينون بولائهم الى وحداتهم المبعثرة في عدة أقطار وليس الى الدولة التي يعيشون فيها .

ب - تأثير الاقليم على السياسة الخارجية :

اذا كانت السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية فلاريب في أن المعطيات الجغرافية بأنواعها المختلفة ، سواء اكانت مادية كوقع اقليم الدولة الجغرافي ، وطبيعته ، أم بشرية تدخل كعوامل مؤثرة في وضع السياسة الخارجية وفي تطبيقها . مثال ذلك أن يعزى حياد سويسرة خلال زمن طويل ، الى موقعها الجغرافي وعزلتها الطبيعية عن باقي دول أوروبا وراء الجبال التي تحيط بها . اذ تشكل هذه الجبال موانع ضد أي هجوم أو غزو خارجي . والأمر نفسه مع الجزر البريطانية التي أثرت بحكم طبيعتها على السياسة الخارجية البريطانية فأبعدتها عن مشاكل القارة الأوربية ودفعت بها الى التوجه نحو مجالات دولية أوسع . والواقع أن هذه العوارض الطبيعية الجبلية أو البحرية كونت ضمانات حماية لأقطار عديدة من الأخطار الخارجية ، وضمت ذلك عاملاً في تقرير علاقاتها الدولية . وبهذا الشأن فان مقولة نابليون المشهورة « سياسة الدولة كائنة في جغرافيتها »^(٧) تأخذ كامل أبعادها .

ج - الاستراتيجيات العالمية :

يمكن أن يكون الاقليم مسرحاً للعمل السياسي ، وذلك عندما تؤخذ بلدان العالم المختلفة باعتبارها تكون أجزاء من وحدة كبرى هي العالم (أو الكرة الأرضية) التي

(7) Cite Par Maurice Duverger : Introduction ... op.cit.

- H.J. Mackinder : geographical Pivot of History.

geographical Journal , 1940, No. 23. PP.421 - 442.

- H.J. - : Democratic Ideals and Reality : A study in The Politics of Reconstruction.
Constable, London, 1919.

- : The round world and the winning of the Peace. Foreign Affairs, 1943, No.
21, PP.595 605.

تكون مجموعها مسرحاً عاماً للعلاقات الدولية . وعندئذ يختلط علم الجيوبولتيك بتاريخ الدبلوماسية . كل الامبراطوريات قامت على هذا الأساس رغم التبريرات المختلفة التي صاحبته بصورة سافرة أم مقنعة . وليس هنا مجال بحثها ، وانما نتطرق الى نظرية واحدة منها فحسب ، وعلى سبيل المثال ، هي نظرية « أرض القلب The Heartland » التي صاغها الجغرافي الانكليزي ماكيندر ، فظهرت عام ١٩١٩ (٨) ، ومازال يأخذ بها بعض الدبلوماسيين والقادة العسكريين على نحو أو آخر . اذ يرى ماكيندر أن العالم بشعوبه مؤلف أساساً من القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا التي تشكل مجموعها مايسميه بـ « الجزيرة العالمية » التي تؤلف مركز الثقل في السياسة العالمية كلها . وتتكون هذه البقعة الشاسعة من الكرة الأرضية من بلدان محاذية للبحار ، ومتطورة ، وذات كثافة سكانية عالية . ومع أنه توجد مناطق قليلة السكان فيها وأقل تطوراً في مجالات الحضارة والمدنية من المناطق الأخرى ، غير أن هذه الجزيرة العالمية تشتمل على منطقة ذات أهمية استراتيجية فائقة بحيث أن من يسيطر عليها يسيطر على جميع أنحاء العالم . ويطلق ماكيندر على هذه المنطقة « أرض القلب » أو « قلب العالم » ، ويعرض ماكيندر ان آسيا الوسطى كانت محور التاريخ اذ خرج منها الفرسان فسيطروا على آسيا وأوروبا بسبب تفوقهم في الحركة والانتقال . ومع عصر الاكتشافات البحرية الذي بدأ في عام ١٤٩٢ مال ميزان القوى الى جانب الدول المحاذية لشواطئ البحار ، وبخاصة بريطانيا . ولكن هذه الحقبة في تقدير ماكيندر قد انتهت في الربيع الأخير من القرن التاسع عشر بانتهاء أهمية التجارة ، وبدأ عظم الصناعة وتأثيراتها على قدرات الدول ، وذلك بعد أن تطورت تكنولوجيا النقل ، وبخاصة السكك الحديدية ، الذي جعل ميزان القوى يميل مرة أخرى الى جانب الدول البرية . ومن ثم فإن المنطقة - المحور أخذت تؤكد نفسها

٨ - في الواقع ان الفكر ماكيندر ظهرت في مناسبات ثلاث ، الاولى في عام ١٩٠٤ عندما التقى بها بعنوان (المحور الجغرافي للتاريخ) في الجمعية الجغرافية الملكية ، ثم نشر في العدد ٢٢ من المجلة الجغرافية لعام ١٩٠٤ ، ثم أعاد النظر في الافكار السابقة فعدل بعضها و اضاف بعضها اخر ، ثم نشرها في عام ١٩١٩ ، وهي السنة التي القد فيها مؤتمر فرساي للصلح بهارس بعد الحرب العالمية الاولى ، وذلك في كتاب صدر بعنوان (المثل العليا الديمقراطية والواقع ، دراسة في سياسة احادة البناء) وفي هذا الكتاب استبدل تعبير (منطقة المحور) الذي استخدمه في البحث السابق بالذكر بتعبير (أرض القلب) وفي عام ١٩٤٢ قدم ماكيندر وهو في الثامنة والثلاثين من عمره الصيغة الاخيرة لفكره التي كانت مراقبة مع ظروف الحرب العالمية الثانية، النظر :

باعتبارها بنأى عن تأثير القوى البحرية ومحيط بها هلال داخلي ، من الأرض في قارتي أوروبا وآسيا ، كما يحيط بها هلال خارجي من الجزر والقارات التي تقع فيها وراء أوروبا وآسيا يحميها من التعرض الى أخطار القوى البحرية^(٩) . ومنطقة القلب هذه تحتل مركزاً ستراتيجياً في تحالفات الدول الكبرى في العالم . لأنها تضغط على حدود أقطار عديدة ، ويسيطر عليها الروس الذين بوسعهم أن ينموا قدرات اقتصادية هائلة في المنطقة بأمن من التهديدات التي تأتي من البحر .

ثم يشخص ماكيندر وجود هذه المنطقة في إقليم الاتحاد السوفيتي ، حيث تمتد من البحر الأبيض الذي يحاذي الاتحاد السوفيتي في شماله الغربي حتى صحاري آسيا الوسطى . أما حدودها الغربية فهي الخط الذي يمتد من بحر البلطيق في الشمال حتى البحر الأسود في الجنوب . وهي منطقة ذات أرض خصبة ، وتمتد من الشرق الأقصى حتى باريس « لأولوة الغرب » كما يصفها . ويدعو ماكيندر هذه المنطقة بالأرض الوسطى . ثم يصوغ بعد ذلك فكرته الرئيسة على النحو التالي : « ان من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على الأرض الوسطى ، ومن يسيطر على الأرض الوسطى يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم »^(١٠) ، وترجمة ذلك من وجهة نظر ماكيندر في الواقع يتضمن مايلي :

أولاً : يجب أن تمنع روسيا (أو أية دولة تسيطر على منطقة الحور) من التوسع في الأراضي المحاذية لها ، لأن ذلك يؤدي الى السيطرة على العالم ، وللتحيلولة دون تحقق ذلك الحدث الذي بدت بوادره بالتحالف الروسي - الألماني يجب أن يخلق طرف ثالث من الدول المستقلة الوسطى والمستقرة بين روسيا وبين ألمانيا .

ثانياً : في حالة قيام مثل هذا التهديد على القوى البحرية ان تدعم الجيوش البرية في رؤوس الجسور القائمة في كل من فرنسا ، وإيطاليا ، ومصر ، والهند ، وكوريا وذلك

(9) Peter J. Talyer : Political geography. Longman, London, 1986, P.38.

(10) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. pp. 99 - 100 Rorer - Gerard Schwartzberg, op.cit. P.209.

لأجبار دول منطقة المحور على نشر قواتها البرية^(١١) . وكما يلاحظ أن أفكار ماكيندر هذه تنطوي على تبرير ستراتيغي للوجود البريطاني . في مناطق ماوراء البحار في العالم ، كما تؤثر أيضاً إلى أن بريطانيا مازالت تمتلك دوراً للقيام به في عهد الامبريالية .

والواقع أن هذه النظرية يصعب التسليم بها . فبحكم كونها نظرية تعنى أنها عامة تنطبق على الحياة السياسية الدولية قبل ظهور النظرية في عام ١٩١٩ كما تنطبق على العالم بعد التاريخ المذكور . والأفان، وجود امبراطوريات كبرى في التاريخ ذات أبعاد عالمية كالامبراطورية الرومانية والامبراطورية العربية ثم الامبراطوريات الأوربية الانكليزية والفرنسية وغيرها تتناقض مع مضمون النظرية . وعلى صعيد آخر أن هذه النظرية ظهرت عندما كانت القوى الكبرى تتركز في أوروبا . وتسمى إلى التوسع في آسيا وأفريقيا . في حين أن ظهور الولايات المتحدة واليابان كدولتين كبيرتين ، الأولى خارج الجزيرة العالمية ، والثانية خارج المنطقة المذكورة يذهب باتجاه معاكس لما تذهب إليه النظرية . وفضلاً عن ذلك أن ألمانيا النازية استطاعت تقريباً أن تسيطر على المنطقة المذكورة ، ولكنها لم تستطع أن تسيطر على العالم . أما الاتحاد السوفيتي الذي توجد المنطقة المذكورة بجميع أبعادها في حدود اقليمه أو في مناطق نفوذه لم يستطيع أن يسيطر على العالم . وعلى صعيد آخر أن تطور المجتمع الدولي وعلى الأخص في مجالات التنظيم السياسي والاقتصادي وكذلك تقدم وسائل المواصلات ، جعل أجزاء العالم تتقارب بعضها من البعض الآخر ، بحيث لم تعد قارة أو قطر يكون جزيرة منعزلة عن القارات أو البلدان الأخرى ، وقد عزز من هذا الاندماج تطور الأسلحة بحيث أن حرباً عالمية يمكن أن تدور على سطح الكرة الأرضي بكليته . وبإيجاز يمكن أن يقال أن هناك أساساً مادية على الأقل لعالم واحد .

وفي الواقع أن أفكار ماكيندر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة بريطانيا والظروف الدولية التي كانت سائدة ، ففي عام ١٩٠٢ عقدت بريطانيا معاهدة مع اليابان لردع التوسع الروسي ، وفي عام ١٩٠٥ اندلعت الحرب الروسية - اليابانية . ومن ناحية أخرى

(11) John R. Short : An Introduction To Political Geography .

outledge and kegan Paul, London, 1982.

PP.26 - 30.

أراد ماكيندر أن يلفت النظر الى ان عصر التوسع البحري قد انتهى . وقد أخذ العالم يكون نظاماً سياسياً بحيث غدت الدول الامبريالية تواجه بعضها البعض ، وان ماتقوم به من نشاطات سياسية يكون له صدى لدى الدول الأخرى .

وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت سياستها تقوم تقليدياً على المحافظة على توازن القوى في أوروبا بحيث لاتستطيع دولة أوربية قارية أن تهدد بريطانيا ، ومن ثم فإن سياستها كانت تهدف الى منع المانيا من التحالف مع روسيا للسيطرة على المنطقة - الهور ، وأمتلاك مصادر الثروة الطبيعية لقلب الامبراطورية البريطانية . وفي تقدير ماكيندر أن بريطانيا في عام ١٩٠٤ لم تكن قوية كما في الماضي لمواجهة ظهور دول أوربية قارية ، وبخاصة المانيا التي تطورت الصناعة بها الى حد كبير ، ومن ثم كان على السياسة الخارجية البريطانية أن تكيف نفسها مع ظروف الأوضاع الجديدة (١٢) .

وعندما عرض ماكيندر افكاراً جديدة في عام ١٩١٩ كان مؤتمر فرساي للصلح منعقداً بباريس ، وكان رجال الدولة والندوبون الآخرون في المؤتمر يخططون خارطة جديدة لأوروبا . ولذلك فقد عرض ان آسيا الوسطى هي (أرض القلب) وهو مفهوم أوسع من مفهوم (المنطقة الهور) ، ومبعثه أيضاً الخوف من سيطرة المانيا على أرض القلب . وتأكيده على أوروبا الشرقية باعتبارها الطريق الاستراتيجي الى أرض القلب كان يعني وجود شريط من الدول يفصل ما بين المانيا والاتحاد السوفيتي ، وهو ماحققته الدول الكبرى فعلاً مع أنه أثبت فشله عندما احتلت المانيا أقطار أوروبا الشرقية لكي تحتاح جيوشها الغازية أرض الاتحاد السوفيتي (١٣) .

أما طروحات عام ١٩٤٣ فقد كانت ذات صلة بظروف الحرب العالمية الثانية التي عقد فيها تحالف بين الاتحاد السوفيتي وبريطانياً والولايات المتحدة باعتبار ان ذلك يحقق التعاون والعمل بين (أرض القلب) - في الاتحاد السوفيتي - وبين محيط الأرض الوسط Midland Ocean ، أي شمال الأطلسي ، لغرض السيطرة ثم القضاء على الخطر الألماني (١٤) .

(12) Peter J. Taylor, op.cit. PP. 39 - 39.

(13) Ibid. P. 39 - 40.

(14) Ibid. P.40.

السيطرة على البحار والبحث عن النفوذ الدينامي :

وعلى صعيد آخر ان الاستراتيجيات الحديثة أمنت اهتماماً بالغاً بالبحر باعتباره عنصراً هاماً في قوة الدول على الصعيد العالمي . ولذلك فإنها سعت الى تعزيز قوتها البحرية على نحو يضاهي قواتها البرية والجوية أو يزيد عليها . والقوة البحرية هي القوة العسكرية المحمولة بحراً ، سواء على سطح البحر أو تحته أو في أجوائه . ولذلك فان كثيراً من المختصين بالاستراتيجية البحرية يرون أن القوة البحرية لأي بلد لاتتعين بالأسلحة والقوات المسلحة فحسب وإنما أيضاً بأسطولها التجاري ، وبالصيد ، وبأساطيلها في المحيطات وكذلك بتقاليدها البحرية .

وعليه ينبغي ألا تعتبر السفن الحربية وحدها هي القوة البحرية وإنما يجب ان يضاف اليها كل العناصر الأخرى للقوة البحرية التي يمكن أن تحمل بحراً ، سواء تأتت عن البر أو الجو الذي يعلو البر ، أو الفضاء الخارجي . ومن المعروف عسكرياً في الوقت الحاضر ان القوات العسكرية ذات القواعد البحرية والقوات البرية والقوات الجوية تعمل في الوقت الحاضر في كل الأوساط الطبيعية ، ولذلك فإنه يصعب في الوقت الحاضر أن تنفصل القوة البحرية عن كل من القوة البرية أو القوة الجوية ، مادامت السفن الحربية يجب أن تواجه تهديدات التي تأتيها من البر ، أو من الجو ، في نفس الوقت الذي يجب عليها أن توجه تهديدات التي تأتيها من السفن الحربية للعدو .

ان للبحرية هدفان هما حماية التجارة ، أي تأمين طرق التجارة في المحيطات ، والهدف الثاني هو امتلاك قواعد التجارة البحرية ، والمستعمرات والقواعد في الأماكن النائية . ولذلك فان حماية التجارة في أوقات السلم ، يضاف اليها حماية خطوط المواصلات البحرية في وقت الحرب كان وما يزال الهدف الرئيس للدول في سعيها لغرض قوتها العسكرية في البحار .

ولم تعد الدول في الوقت الحاضر تستخدم البحرية لغرض السيطرة على المستعمرات ، وإنما تستخدم الطرق الدولية في أعالي البحار لدرء التهديدات الموجهة لخطوط مواصلاتها ، ولكي تنقل قواتها العسكرية ولكي تدعم النظم السياسية الموالية لها ، وتردع أعدائها ، أو تشل قدرات خصومها في المناطق البحرية .

ويلاحظ أن الدول التي تمتلك مثل هذه القدرات البحرية وعلى نطاق دولي واسع هي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر . وهذه القدرات مكنتها من تحقيق استراتيجيات عالمية ، وذلك بنشر نظم الأسلحة الاستراتيجية في البحر ، واتخاذ إجراءات ازاء نظم الاسلحة الاستراتيجية لحصومها . وقد ظل القصف البحري لسواحل البحار خلال زمن طويل يعتبر أحد جوانب القوة البحرية ، ولكن مع ظهور الأسلحة الاستراتيجية المحمولة بحراً والتي يطلق عليها عادة - قوات الردع الاستراتيجية المحمولة بحراً برز عامل هام جديد ، هو أن القوات البحرية أخذت تستخدم البحر كقاعدة تنطلق منها لتهديد الاستراتيجية في البر . والدول التي تسعى الى نشر قوات الردع الاستراتيجية المحمولة بحراً عليها أن تخفيها عن انظار القوى الأخرى ، وان تصد أي هجوم تتعرض له ، وكذلك ان تضمن أمن المحيط الذي تتحرك فيه . ولذلك فان البلدان المهددة بقوات الردع الاستراتيجية المحمولة بحراً مضطرة الى البحث عن الوسائل الكفيلة باكتشافها وتدميرها .

أما الهدف الأساسي الثاني فلم يظهر واضحاً الا خلال العقد السادس من هذا القرن . اذ أن الدول تسعى لممارسة القوة العسكرية في البحر لكي تمتلك أو توسع نصيبها في مصادر الثروة الموجودة في قاع البحر ، أو لكي تحميها من تهديدات الآخرين . والبحر باعتباره وسيلة نقل كان دائماً ينظر اليه كستودع للموارد الطبيعية ، وعلى الأخص المواد الغذائية التي تستخلص منه ، وكذلك حماية صيد الأسماك ، وكان ذلك لزم زمن طويل الوظيفة الصغرى للأساطيل البحرية . غير أن المعلومات الحديثة المتيسرة أعطت للبحر معنى آخر باعتباره مصدراً كبيراً للمواد الغذائية والطاقة والمواد الخام الصناعية ، وتبعاً لذلك تغيرت أيضاً النظرة الى الأهمية التي ينطوي عليها البحر . من ناحية ان تقدم التكنولوجيا زاد في امكانات استخلاص الموارد الطبيعية من البحر ، وعلى الأخص في المحيطات ، وكذلك استغلال النفط والغاز البعيد عن الشواطئ . ومن ناحية أخرى ، ان ضغط النمو السكاني المتصاعد وتوقع ارتفاع مستويات المعيشة قد زاد في ادراك خطورة ندرة الموارد الطبيعية ووجوب المبادرة فوراً لمعالجة الأمر قبل فوات الأوان .

لأسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها قلة السكان في العالم وضآلة الامكانات التكنولوجية المتيسرة ، لم يكن بالوسع استغلال ما في البحر من موارد طبيعية . أما في

الوقت الحاضر فان اتجاه الحركة يسير نحو تضيق المجالات البحرية الدولية . اذ تطالب دول عديدة بتوسيع حدود المياه الاقليمية وتكثيف حقوق الدور البحري البري فيها ، بحيث تشمل مناطق تنطوي على حقوق اقتصادية تمتد الى ٢٠٠ ميل بحري أو أكثر عن الساحل ، وكذلك تقييد الحريات التقليدية فيما يتبقى من أعالي البحار ، كأن يتم ذلك عن طريق اقامة هيئة دولية تشرف على القاعات العميقة للبحار ، لكي يتسنى توزيع مصادر الثروة فيها بصورة عادلة .

قد تؤدي المطالبات المذكورة أو لاتؤدي الى اقرار حقوق جديدة يتضمنها قانون البحار . فاذا تم ذلك ، فان البلدان ستظل تسعى الى ممارسة سلطة عسكرية في البحر لضمان هذه الحقوق . وإن لم يتحقق ذلك ، فان البلدان سوف تستخدم القوة العسكرية في أية حالة لكي تفرض مطالبها في وضع مضطرب سائد ... وإلى جانب تثبيت الحقوق القانونية حول مصادر الثروة في البحر وفي أعماقه وتضمنها قانون البحار ، هناك تزامم آخر أقل شهرة يدور حول الوسائل العسكرية التي تمكن البلدان من فرض مطالبها ، وهي : زوارق الدوريات (الخراسة) ، والمراقبة الجوية ، والصواريخ المضادة للسفن ، وهجمات الفواصات . ومادامت أسلحة البلدان البحرية تصل عبر البحر وتلتقي فيما بينها ، فان يبرز في البحر مصدر جديد للصراع الدولي الذي كان موجوداً في البر فقط ، ذلك المصدر من الحدود المنازع عليها بين الدول . ويحجم فوق الصراع على مصادر الثروة الطبيعية في البحر شبح ماركنتيلية جديدة - أي استخدام القوة لا للدفاع عن الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلدان بصورة شرعية وإنما للاستيلاء على الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلدان بصورة شرعية . وقد غدا هذا الشبح أكثر تهديداً بعد خطاب هنري كيسنجر في ٢ كانون الثاني ١٩٧٥ الذي أشار فيه الى امكان ان تقوم الولايات المتحدة بالاستيلاء على تسهيلات انتاج النفط في الخليج العربي ... وعليه فان البلدان في الوقت الحاضر في سعيها وراء الموارد الطبيعية في البحر عليها أن تسعى أيضاً الى ممارسة سلطة عسكرية في البحر .

د - الجغرافية كأساس لايديولوجية :

تدخل الجغرافية عملاً هاماً في تقرير السينة عندما تصبح أصولاً تنشق عنها عناصر ايديولوجية متنوعة تتعلق بتقرير المصير أو تعيين الحدود الطبيعية كنهر أو

سلسلة من الجبال هي عند بعض الباحثين حدود طبيعية أفضل من الحدود المتفق عليها بموجب ميثاق دولية ، بل أنها قد تصبح حقاً للشعوب في انفصالها عن الشعوب الأخرى ، كما هو الحال مع الحركات الانفصالية مثلاً في كورسيكا وفي إقليم الباسك الأسباني والفرنسي وإقليم بريتانيا في فرنسا وبلاد الغال في انكلترا . ومع ذلك يجب أن يؤخذ العامل الجغرافي هنا ضمن عوامل أخرى سياسية وأثنية وغيرها .

هـ - المجال الحيوي :

لقد بدت طلائع فكرة المجال الحيوي لدى فردريك راتسل (١٨٤٤ - ١٩٠٤) كجزء من علم الجيوبولتيك الذي كان شائعاً في الأوساط الأكاديمية الألمانية في مطلع هذا القرن . وقد انطوى على هذه الآراء كتابه « الجغرافية السياسية » الصادر عام ١٨٩٧ . غير أن الذي صاغ آراء راتسل المذكورة بشكل نظرية تحمل اسم « المجال الحيوي » هو كارل فون هوز هوفر على الأخص الذي كان مديراً لمعهد الجيوبولتيك في جامعة ميونيخ ، وعنها أخذها وطبقها النازيون منذ وصولهم إلى الحكم عام ١٩٣٣ حتى سقوط النظام النازي عام ١٩٤٥ . ومفاد هذه النظرية كما يقول فردريك راتسل : « أن جذور كل حياة الدولة موجودة في الأرض التي تنظم مصير الشعوب بوحشية عيياء » (١٥) لأن الدولة كالكائنات الحية لها إرادة مشروعة في أن تستحوذ على المجالات والمناطق حتى ولو وجدت في البلدان المجاورة لها ، إذا كانت مصادر الثروة الطبيعية فيها ضرورية لازمة للمحافظة ، على بقائها ، وإذا كانت هذه البلدان ذاتها لا تستطيع أن تقدر قيمة هذه الثروات الطبيعية وتستغلها على الوجه الأنم ، فكل شعب موهوب بالاحساس بأهمية الأرض (المجال) ينبغي له الاستعواذ عليه ولو على حساب الشعوب الأخرى الأقل موهبة في ذلك . والواقع أن النازيين ادعوا بأن العرق الجرمانى له حس بأهمية الأرض متفوق على الشعوب الأخرى وبوسعه استغلال مصادر الثروة الطبيعية فيها ، ومن ثم فله حق طبيعي في الاستيلاء على المجالات الحيوية في البلدان المجاورة لألمانيا . وقد طبق النازيون نظرية المجال الحيوي على مستويين ، خارجي وداخلي . فالمجال الحيوي الخارجي يعني « أن ألمانيا توجد في كل مكان يعيش فيه ألماني ويتكلم اللغة الألمانية

ويفكر بطريقة ألمانية وعليه فإن مناطق بيرانو ولبتوانيا وداننرغ وستراسبورغ تعتبر مناطق ألمانية .. ومن ثم يجب لاتجميع هؤلاء الألمان في داخل ألمانيا وانما توسيع ألمانيا نفسها بضم هذه الأقاليم إليها ... » (١٦) وعليه فقد ضمت ألمانيا النازية في ١٣ آذار ١٩٣٨ النمسا التي يتكلم شعبها اللغة الألمانية بعد اجراء استفتاء مصطنع . وجاءت المحاولة الثانية بضم تشيكوسلوفاكيا إليها لأن سكان منطقة السوديت الغنية بالحديد يتكلمون اللغة الألمانية ، وفرضت الحماية على البلاد بأكملها في ١٤ آذار ١٩٣٨ . ثم جاءت المحاولة الثالثة بضم مينائي ممل وداننرغ ، وأعقبها بسد ذلك غزو الأراضي البولونية في أول أيلول عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك غزو واحتلال كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وهنغاريا ودول البلطيق ويوغسلافيا واليونان ، والنرويج والدانمارك والاتحاد السوفيتي .

اما المجال الحيوي الداخلي فيقوم على أساس تطهير ألمانيا من المروق غير الأرية فيها لكي يجد الألمان متنفساً لهم في داخل ألمانيا ذاتها.

وعلى نحو مماثل لذلك طبقت الحركة الصهيونية الأفكار المتعلقة بالمجال الحبيوية بعد أن كلفتها مع طبيعة أهدافها. فهي تتوجه الى اليهود في جميع أنحاء العالم وبغض النظر عن جنسيات البلدان التي يعيشون فيها. وفي فلسطين المحتلة يطبق الكيان الصهيوني قواعد قانونية صارمة في التفريق بين من هو يهودي ومن هو غير يهودي. بل ان المعيار المأخوذ به في هذا الشأن ينطو على عنصرين مقيّمة، أداتها منظمة الأمم المتحدة باعتبار (الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية). ومن ناحية أخرى ان الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن بنى كل تحركاته راغ أساس التوسع الأراضي. ولهذا السبب لم يورد أية اشارة الى مسألة حدود مع الأقطار المجاورة له، هذا في نفس الوقت الذي يسذل جهوداً متواصلة لشردمة الأقطار المذكورة لغرض اقامة دويلات صغيرة لايعتد بثقلها في منطقة الشرق الاوسط.

٢ - تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الداخلية :

ان انعمال الجغرافية التي تؤثر في السياسة الداخلية هي المناخ والموارد الطبيعية ثم حجم الاقليم وطبيعته ، وذلك على النحو التالي :

(16) Jacques Morau et al op.cit. p.368 - 369.

أ - عوامل المناخ : لقد حظي تأثير المناخ على الظاهرة السياسية بعناية واهتمام المفكرين منذ الزمن القديم ، فكرس له هيبوقراط كتابه المعنون « المطول حول الهواء والماء والأماكن » ، وتطرق اليه هيبودروت في كتابه « التاريخ » ، وفعل مثل ذلك أفلاطون في مؤلفه « القوانين » ، في الفصل الخامس منه ، وكذلك أرسطو في القسم السابع من كتابه « السياسة » . فقد أشار أرسطو الى العلاقة القائمة بين المناخ وبين الحرية السياسية ، فالمناخ البارد يؤدي الى الحرية ، والمناخ الحار يؤدي الى العبودية ، أما المناخ المعتدل فيجعل الأفراد أحراراً الا انهم مرتبكون ولا يعرفون كيف يقيموا نظام حكم مسق ومستقر . وقد استعيدت هذه المفاهيم فيما بعد من قبل جان بودان وسونتسكو وغيرها (١٧) .

يذكر جان بودان في مؤلفه « الجمهورية » الصادر عام ١٥٧٦ : « ان شعوب المناطق المعتدلة المناخ هم أكثر قوة من شعوب الجنوب غير أنهم أقل مكرماً ، منهم وهم أكثر فكرياً من شعوب المناطق الشمالية وأقل قوة منهم ، غير أنهم أكثر أهلية للقيادة وحكم » يذكر جان بودان في مؤلفه « الجمهورية » الصادر عام ١٥٧٦ :

« أن شعوب المناطق المعتدلة المناخ هم أكثر قوة من شعوب الجنوب غير أنهم أقل فكرياً من شعوب المناطق الشمالية وأقل وعليه فقد ضمت المانيا النازية في ١٢ اذار ١٩٣٨ النمسا التي يتحكم شعبها اللغة الالمانية بعد اجراء استثناء مطضع . وجاء المحاولة الثانية بضم تشيكوسلوفاكيا اليها لأن سكان منطقة السوديت الغنية بأحديد يتكلمون اللغة الالمانية ، وفرضت الحماية على البلاد بكليتها في ١٥ اذار ١٩٣٨ . ثم جاءت المحاولة الثالثة بضم مينائي حل ودانزغ ، وابعثها بعد ذلك غزو الاراضي البولونية في اول ايلول عام ١٩٣٩ ، وتبع ذلك غزو واحتلال كل من فرنسا وبلجيا وهولندا وهنغاريا ودول البaltic ويوغسلافيا واليونان ، والنرويج والدنمارك والاتحاد السوفيتي .

بتوجه الى اليهود في جميع انحاء العالم وبفض النظر عن جنسيات البلدان التي يعيشون فيها . وفي فلسطين المحتلة يطبق الكيان الصهيوني قواعد قانونية صارمة في التفريق بين من هو يهودي ومن هو غير يهودي . بل ان المعيار المأخوذ به في هذا الشأن ينطوي على عنصرية قضيته ، ادانتها منظمة الامم المتحدة باعتبار (الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية) . ومن ناحية اخرى ان الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ حق الان بني

(17) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.85.

كل تحركاته على أساس المتوقع وغزو الاراضي التي يحتلها. ولهذا السبب لم يورد اية اشارة الى مسألة حدوده مع الاقطار المحاورة له، هذا في نفس الوقت الذي يبذل جهوداً متواصلة لشردمة الاقطار المذكورة لفرض اقامة دويلات صغيرة لا يعتد بنقلها في منطقة الشرق الاوسط . قوة ، غير أنهم أكثر أهلية للقيادة وحكم الجمهوريات ٠٠٠ كما أن الجيوش الكبرى وكذلك جاءت من المناطق الشمالية، في حين جاءت العلوم البحرية، والفلسفة والرياضيات والعلوم انتأمة الأخرى من شعوب الجنوب، أما العلوم السياسية، والقوانين، والفقه، والبلاغة، والخطابة، فإن بدايتها وأصلها جاء في المناطق المعتدلة. وقد قامت كل الامبراطوريات الكبرى في المناطق المعتدلة، كإمبراطوريات الآشوريين والميديين والبارثيين والاقريق والرومان والصليبيين (١٨) .

ولمجد نفس الآراء تقريباً لدى مونتسكيو في كتابه (روح القوانين) ، فقد قارن أيضاً ما بين تأثير الأجواء الباردة والأجواء الحارة واستخلص من ذلك قواعد عامة حول تنوع الأمزجة السياسية وطبائع السكان في البلدان المختلفة المناخ . وفي ذلك يقول : « ان الحرارة الشديدة تضعف قوة الانسان وشجاعته ... بينما يوجد في الأجواء الباردة قوة معينة في الجسد والروح تجعل الناس قادرين على القيام بالأعمال الطويلة والشاقة والكبيرة والجزئية .. ولذلك يجب ألا ندعش كثيراً عندما نرى جبن شعوب الأجواء الحارة جعلهم عبيداً دائماً تقريباً ، وإن شجاعة شعوب الأجواء الباردة أبقام أحراراً » (١٩) . ويضيف مونتسكيو على ذلك بأن المناخ المعتدل فيه كل المزايا ، إذ يصوغ السبل ، الانساني المعتدل الملائم جداً للنظم السياسية التي تقوم على أساس الحرية .

وقد دفع هذه الآراء أيضاً بعض المؤلفين في العصر الحديث ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، إذ فسروا كل الحياة الاجتماعية بناء على تحكم البيئة الطبيعية ، مثل الن شرشل سميل (١٨٦٣ - ١٩٣٢) في كتابه (تأثير البيئة الجغرافية) الصادر عام ١٩١١ والزورث هنتفتون على الأخص ، فقد فسر التأخر الذي حدث للحضارات في آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا بمتغيرات المناخ . إذ كان الجو في هذه المناطق أكثر رطوبة في الماضي ثم أخذ يجف تدريجياً ، فتدهورت الحضارة تبعاً لهذا الجفاف . لأن الجفاف

(18) Cit.par Roger – Gerard Schwartzenberg, op.cit. P 265.

(19) Montesquieu : L-Esprit des lois. Classiques Garnier, Paris, 1956, P.286.

لا يتلائم مع البناءات السياسية الكبرى ، ويعكسه المناخ المعتدل والرطب الذي يشهد الطاقات الانسانية والمناخ المثالي لاقامة الحضارة في رأي الزورث هتنتون هو « ذلك المناخ الذي يمتاز بكثرة تغيراته الجوية مع ارتفاع قليل في رطوبته وخاصة في فترات الدفء ، ويبلغ النشاط الجسمي غايته في فصل الصيف ، على ألا تزيد حرارته على درجة الدفء . أما التقدم الفكري والنشاط الذهني فاحسن ما يلائمها هو الشتاء البارد نوعاً الذي لاتصل حرارته الى درجة الانجماد . ومع أنه لا يوجد اقليم واحد تتوافر فيه هذه الشروط ، فقد ذهب هتنتون الى مناخ انكلترا والقسم الأكبر من قارة أوروبا وشمال انزلايات المتحدة وساحلها المطل على المحيط الهادي ونيوزيلاند وجنوب شرقي استراليا وأجزاء من شيلي والأرجنتين تمثل أصلح الأجواء كلها . وخلص في بحثه هذا الى ان أصلح جهات العالم كلها وأكبرها ملاءمة لظهور كامن النشاط الانساني ، هي تلك التي تقع في مسالك أعاصير المنطقة المعتدلة الشمالية ، وليس لها نظير في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية الا في شقة صغيرة جداً ، وذلك لصغر مساحة اليابس فيه »

وبناء على ذلك فان الزورث هتنتون يكون نظرية عامة حول جفاف الكرة الأرضية اذ يلاحظ أن هذا الجفاف التدريجي يسير من الشرق الى الشمال فالغرب ، وهذا هو السبب الذي يفسر اضمحلال مراكز الحضارة الكبرى الواحد بعد الآخر اعتباراً من مصر الى اليونان ، ومن اليونان الى روما ومن روما الى فرنسا ، ومن فرنسا الى انكلترا ، ومن انكلترا الى الولايات المتحدة (٢٠) .

وهناك آراء شائعة تربط بين تأثير الحرارة وبين الثورات ، وشواهد ذلك كثيرة ، ففي فرنسا امتدت ثورة سنة ١٧٨٩ من شهر أيار حتى أيلول ، وثورة ١٨٣٠ وقعت في شهر تموز ، وثورة ١٨٤٨ في شهر حزيران ، أما في العصر الحديث فنجد ثورات كبيرة وقعت في الصيف كشورة العراق عام ١٩٢٠ التي وقعت في حزيران وكذلك ثورات تموز ، ثم ثورة ٢٣ يوليو (تموز) في مصر عام ١٩٥٢ ، وثورة مايو في السودان ، فضلاً عن ثورات أخرى في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فان هناك شواهد أخرى على ثورات وقعت في أشهر باردة ، كشورة ١٨٧٥ في فرنسا اذ وقعت في شهر شباط ، والثورتين الروسيتين لعامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ اذ وقعتا في شهر تشرين الأول ، ثم ثورة ١٤ رمضان

هـ . فيفيلد و. ج. اتزل برمي : الجيولوجيكا ترجمة يوسف حجلي ولويس اسكندر القاهرة دار

٨ شباط لعام ١٩٦٣ في العراق ، وثورة الفاتح من أيلول في الجمهورية الليبية الخ ... ولا يمكن التسليم بصحة هذا التفسير ، لأن الثورات ليست ضربة شمس تصيب الشعوب فتفقدھا توازنها ، وإنما هي ظاهرة معقدة التركيب والسياق وتخضع الى قوانين موضوعية ، هي قوانين حركة المجتمع وتقلاته النوعية من مرحلة تاريخية الى مرحلة أرقى منها . أما حرارة الجو فقد تدخل عاملاً في توقيت قيام الثورة ، ولا يمكن أن تعتبر باعثاً على الثورة .

أما كايثانو موسكا فيرى أن تأثير المناخ في بلد معين لا يتوقف كلياً على مدى قربہ أو بعده من خط الاستواء ، وإنما يتوقف أيضاً على عوامل أخرى كارتفاعه عن سطح البحر ، ومدى قربہ منه ، ونوع الرياح التي تهب عليه ، وسقوط الامطار وغير ذلك . وتأثير المناخ لا يبدو الا اذا اقترن بعوامل السكان والموارد الطبيعية . وهذا هو السبب الذي يفسر نشوء الحضارات القديمة في مناطق تتمتع بإمكانات طبيعية كبيرة ، وازدهارها في الوديان الواسعة ذات المناخ المعتدل والمياه التي تكفي لارواء زراعة أنواع معينة من الحبوب . فضلاً عن ذلك ينبغي أن تتوافر كثافة ملائمة للسكان لنشوء وازدهار الحضارة .. ولذلك فان الحضارة الصينية نشأت مع نشوء زراعة الرز ، أو كانت إحدى أثارها ، والحضارات في وادي الرافدين ومصر قامت على أساس زراعة القمح ، وقامت حضارة أقوام أمريكا القديمة على أساس زراعة الذرة (٢١) .

وأيلاً يلاحظ أن نظرية تأثير المناخ سياسياً لا تقوم على أسس علمية راسخة ، ولا تقدم من ثم قواعد يمكن التمسك بها دائماً في تفسير الظاهرة السياسية . رغم أن تأثير المناخ اذا ساتفاعل مع عوامل أخرى كالمواضع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعسكرية ، قد يكون له بعض الأهمية (٢٢) . وفي هذا النطاق المحدود لتأثير المناخ على

(21) Roger Gerard Schwartzberg, op.cit. P.268.

٢٢ . من ذلك مثلاً ان القيادة الالمانية في الحرب العالمية الثانية قررت ان يتم غزو الاراضي البولونية في الايام الاولى من شهر ايلول عندما لا تكون هناك احوال تعيق زحف دباباتها الفازية . وكذلك اختارت شهر نيسان لغزو النرويج لان في هذا الشهر يشتد هبوب العواصف التي يمكن ان تتخذ ستارا لتفطيه الوحدات العسكرية الالمانية ، واختير شهر حزيران لغزو الاتحاد السوفيتي لان اراضيہ تكون انذاك اكثر ملائمة لزحف الدبابات الالمانية . وقد اخذ باعتبارات المناخ ايضاً كل الدول تقريباً التي انخرطت في الحرب العالمية الثانية .

انظر فيسفيلد وبرسي ، المصدر السابق ، ص ٨٣ - ٨٤ .

الظواهر السياسية يمكن أن تتبين تأثيراً له مباشراً وتأثيراً غير مباشر . والتأثير المباشر ذو طبيعة اجتماعية أكثر منها نفسية ، فانه يؤثر بصورة عامة على أسلوب الحياة والمؤسسات والأخلاق العامة . فالديمقراطية القديمة في البحر الأبيض المتوسط لدى الاغريق مرتبطة ارتباطاً واضحاً بتأثير المناخ^(٢٣) . لأن اعتدال الجو ساعد على تجمع الأفراد في الهواء الطلق في الساحات العامة ، حيث يتحدث النقاش وتنعقد المجالس السياسية ، وتلقى الخطب من المنابر العامة . ونجد نفس الظاهرة أيضاً في الوقت الحاضر في أفريقيا حيث المجالس الافريقية التي تعتبر منابر للديمقراطية الافريقية ، أو الديمقراطية على الطريقة الافريقية . أما التأثير غير المباشر للمناخ على الظاهرة السياسية فينصب على ظواهر غير سياسية ، كطراز المعيشة ، وغير ذلك وخلالها يمر التأثير الى الظواهر السياسية . اذ أن المناخ لا يؤثر بصورة مباشرة على بيسكولوجية الأفراد - كما كان الكتاب والفلاسفة القدامى يعتقدون - وإنما يؤثر بصورة غير مباشرة عبر تأثيره على مصادر الثروة ، حيوانية أو نباتية أو طبيعية ، التي تؤثر هي بدورها سياسياً على بيسكولوجية الشعوب ، وتنعكس من ثم في التطور الاجتماعي والسياسي .

وعلى صعيد آخر هناك انواع من المناخ تعيق كل تطور اجتماعي أو سياسي تقريباً ، كالمناخ القارص البارد في القطب الشمالي لدى سكان الاسكيمو ، وفي المناطق الجبلية العالية جداً كجبال الانديز في غرب أمريكا الجنوبية ، هذه الجبال فضلاً عن ارتفاعها الشاقق توجد فيها براكين مدمرة^(٢٤) . كما توجد أنواع أخرى من المناخ تجعل تحقيق التطور الاجتماعي والسياسي عسيراً ، كالمناطق الاستوائية التي تتضافر فيها الحرارة والرطوبة بدرجة عالية . كما هو الحال مع سهول الأمازون في البرازيل وغابات حوض الكونغو في وسط افريقيا . وعلى نحو أقل من ذلك أن المناطق الصحراوية لاتعرض وسطاً ملائماً جداً لاقامة مجتمع ومؤسسات سياسية كالصحارى العربية والآسيوية والافريقية وفي بعض مناطق أميركا^(٢٥) ، فرغم تقدم التكنيك وبعض الانجازات التي تمت في استغلال الموارد الطبيعية فيها ، كالبتروك مثلاً ، فان الجانب الاجتماعي - السياسي ظل متواضعاً اذا ما قورن بالجانب التقني .

وباتجاه معاكس لما تقدم يعرض المناخ المعتدل ظروفاً ملائمة للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، تؤثر في بنية المؤسسات كما تؤثر في السلوك السياسي .

ب - الموارد الطبيعية :

يمكن أن نتبين تأثير الموارد الطبيعية في الظاهرة السياسية على مستويين ، الأول هو أن الغنى في الموارد الطبيعية يكون مصدراً لقوة البلاد ، وأحد الوسائل الهامة في تحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي والسياسي ، أما المستوى الثاني هو تأثير كثرة أو شحة الثروة على بيسكولوجية أفراد المجتمع . وإذا كان الجانب الأول لا يثير مشكلة فإن الجانب الثاني كان وما يزال يثير حوله كثيراً من النقاش .

(23) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.88.

٢٤ - ولكن إذا كانت مثل هذه المناطق لا يمكن أن يتحقق فيها تقدم انساني لبرودتها ، ولكنها مع ذلك قد تنطوي على قيمة حربية كبرى لما تحويه من ثروة معدنية أو لحاها من موقع ستراتيجي خاص . ومثال النوع الأول سافالابارد Savelabard الفنية بالمصان ، والتي جرت حولها معارك عنيفة في الحرب العالمية الثانية ، فكان يسيطر عليها الانكليز أو النرويجيون أو الالمان . أما المناطق ذات الموقع السراتيجي ، والجو القارس ، فشاها جزيرة غرينلاد التي جرت حولها معارك بين الامريكيين والالمان الذين كانوا يريدون إنشاء محطة للارصاد الجوي فيها . وحرب الفواصات في بحار الشمال القتضت من الالمان خلال الحرب العالمية الثانية الاستيلاء على نورث كيب North Cape بالصومال شمال النرويج لأنها كانت تنطوي على قيمة ستراتيجية ، رغم شدة البرودة في شمال النرويج وفنلندا وشبه جزيرة قزلا ، اذ تنخفض درجة الحرارة الى مادون درجة الصفر بكثير ، مما يحد من نشاط الانسان ولتقدمه . كذلك الحال مع ميناء (مرمانسك) على ساحل المحيط المتجمد الشمالي الذي كان ينتهى طريق من أهم طرق الامدادات الروسية ، وخاصة في فصل الشتاء عندما يتجمد ميناء أركانجل . وكذلك جزيرة ايسلند التي يعتبر القسم الأكبر من اراضيها لا يصلح لسكنى الانسان ، ومع ذلك فقد احتلت القوات الامريكية الجزيرة في تموز ١٩٤١ لما لها من موقع ستراتيجي هام .

انظر :

رسل هـ . فيفيلد وج . اتزال برسي : الجيوبولتيكا .

ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر .

القاهرة . دار الكرند ، د . ت . ص ٧٨ .

٢٥ - للتفاصيل يمكن مراجعة فيفيلد وبرسي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ - ٨١ .

فقد كان الكتاب والفلاسفة القدامى يرون أن غنى البلاد في مصادر الثروة يؤدي إلى النزف الذي يشل الطاقة الحيوية لدى الأفراد ، ويفت من عزيمتهم ويضعف جراتهم ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تفسخ المجتمعات وانحلالها (٢٦) . وقد كان ذلك رأي من ابن خلدون عبر تفريقه بين مجتمع البداوة والمجتمع الزراعي ، والصراع بين القبائل وسكان المدن ، كما ذكرنا ذلك من قبل (٢٧) . أما مونتسكيو فيقر أن خصوبة الأراضي ووفرة الخيرات يؤديان إلى العبودية ، وعلى عكس ذلك أن فقر الموارد الطبيعية يساعد على تقوية حرية المواطنين واستقلالهم إزاء الأجنبي ، ويضيف على ذلك بقوله : « أن سكان الريف الذين يؤلفون القسم الأكبر من الشعب ليسوا غياري على حريتهم ، فهم مشغولون جداً بشؤونهم الخاصة . والريف الذي يفيض بالخير يخشى النهب كما يخشى أي جيش » . أما في البلدان الفقيرة ، فالحال عكس ذلك ، إذ « أن الحرية هي الخير الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه » (٢٨) . فضلاً عن ذلك « أن جذب الأراضي يجعل الأفراد ماهرين ومعتدلين في مآكلهم ومشربهم متصليين في قيامهم بعملهم ، وشجعاناً صالحين للحرب . إذ يجب عليهم أن يكتسبوا ماترفض الأرض اعطائهم إياه . أن خصوبة بلد من البلدان ، بناء على الطباينة التي توفرها ، تولد الرخاوة ونوعاً من حب الحياة » (٢٩) .

أما النظريات الحديثة فتذهب باتجاه معاكس لما تقدم من الآراء ، لأنها ترى في العوز عاملاً في تفاقم الخلافات السياسية ويجعل سير الديمقراطية أكثر مشقة . أما الغنى فملي العكس يميل إلى التقليل من حدة الصراعات السياسية ويسهل سيادة الحرية . ومع ذلك فقد يتداخل التنافس الدولي مع الخصومات الداخلية ، كما يمكن لبعض الثروات أن تنمي الخلافات بدلاً من تقليلها ، فالسباق نحو المواد الأولية له تأثير كبير في هذا الشأن ، إذ يولد صراعات بين الدول كما يولد تشنجات داخلية (٣٠) .

(26) Maurice Dverger : Introduction ... op.cit. PP. 88 - 9.

(٢٧) انظر الصفحات ... من هذا الكتاب .

وفي طبعته العربية :

موريس ديفرجيه : مدخل إلى علم السياسة . ترجمة دكتور جمال الاتامي ودكتور سامي الدروبي .

دار دمشق ص ٧٠ .

(28) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.89.

(29) Maurice Duverger: so. po. op.cit. P.38.9.

(30) Maurice Duverger : Intrroduction ... op.cit. p.90.

والواقع أن البحث عن الموارد الطبيعية كان أحد البواعث الأساسية في استعمار الدول الأوروبية لقارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأحد الأسباب الرئيسة للحرب العالمية الأولى والثانية . وما زالت الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث تثير نزاع الدول الصناعية ، وعلى الأخص الرأسمالية منها ، لأنها بحاجة إلى المواد الأولية لصناعاتها المتقدمة ، ويأتي في مقدمة ذلك البترول واليورانيوم والنحاس والفسفات والذهب وغيرها . وكما أن السيطرة الاستعمارية أعاق تطور بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية اقتصادياً واجتماعياً فإن نهب بلدان العالم الثالث في مرحلة الاستقلال خلق لها مشاكل لاحصر لها ، سواء كانت هذه مشاكل تتعلق بالتنمية والتطوير أو تتعلق بالاستقرار السياسي فيها . فإزالت الدول الاستعمارية القديمة تسعى إلى التدخل في شؤون دول العالم الثالث ، بصورة مباشرة حيناً وبصورة غير مباشرة حيناً آخر (٣١) .

وعلى صعيد آخر إذا كانت السياسة الخارجية هي انعكاس لشؤونها الداخلية ، فإن العامل الاقتصادي يدخل عنصراً مؤثراً في السياسة الخارجية ، بما في ذلك الموارد الطبيعية . ويتخذ ذلك أشكالاً متنوعة . مثال ذلك مصر قبل عام ١٩٥٢ ، إذ لعب القطن ، وهو من أجود الأنواع في العالم ، دوراً هاماً في التحكم بالعلاقات المصرية - الانكليزية لأن ، مانع الأنسجة الانكليزية - وهي أيضاً من أجود الأنواع في العالم آنذاك على الأقل - المو - في يوركشاير ولنكشاير كانت بحاجة إلى القطن المصري ، الذي جعل السيطرة البريطانية على مصر تكون مزرعة قطر فحسب . وقبل ذلك يمكن أن يقال نوعاً عن السكر في كوبا وعلى نحو آخر البترول . والدول التي تسيطر على مواردها الطبيعية فإنها أيضاً بحاجة إلى دعم علاقاتها السياسية مع الدول الأخرى لكي

(٣١) أن الغلبة الانقلابات التي دبرتها المخابرات المركزية الأميركية كانت تهدف إلى احتفاظ بالمواد الخام والامتيازات الاقتصادية للقوى الاستعمارية . وكان الصراع يجري أما بين الولايات المتحدة وبين دول أخرى من أجل ذلك ، أو صراع بين الولايات المتحدة والحركات الوطنية والتحررية في إطار العالم الثالث . فالنمط كان وراء حرب بيفرا (الحرب الأهلية في نيجيريا) واليورانيوم في منطقة كنتنغا كان وراء مقتل لومومبا ، بل وحتى هرشولد ، فضلاً عن الانقلابات في غواتيمالا . نزيه المعلومات بتفاصيلها يراجع كتابي بيم جاليه نهب العالم الثالث ، ترجمة د . يوسف شقرا ، دمشق ١٩٦٨ ، وكتاب : مكانة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي لنفس المترجم ، الصادر في دمشق عام ١٩٧٠ .

يتسنى لها تسويقها ، والعكس بالعكس : أي أن العلاقات الاقتصادية الوحيدة تعزز العلاقات السياسية بين الدول . أما الدول التي لاستغل مواردها الطبيعية بنفسها ، لسبب أو آخر ، وتعهد بذلك الى شركات أجنبية فغالبا ماتجد نفسها في مأزق حرجة باسية واقتصادية لأن الشركات الأجنبية تجد في دولها الحماية ، وعندما لا تستطيع أن تحقق الحد الأعلى الممكن من مصالحها فان علاقاتها مع الدول التي تعمل فيها تتعرض الى التشنيج ، الأمر الذي يدفعها الى تدخل دولتها التي تلجأ الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أحيانا . وليس بعيداً عن الذهن الأزمة السياسية الدولية التي حدثت في أعقاب تأميم الدكتور مصدق لشركة النفط في ايران في مطلع سنوات الخمسين من هذا القرن أو تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ ، أو الصراع الذي نشب على اليورانيوم في اقليم كانتغا في الكونغو ، أو مايجري في مناطق أخرى من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلاً عن اثاره مشكلة الطاقة في العالم من قبل الدول الصناعية بأبعادها السياسية في الوقت الحاضر . ان الشركات المتعددة الجنسية قد تكون جماعات ضغط هائلة على دول العالم الثالث . اذ فضلاً عن أساليبها العلنية ، غالباً ماتلجأ الى أساليب خفية في الضغط ، كأن تلجأ الى التغفلل في مختلف الأوساط ، بما فيها الأوساط الحاكمة فتشتري الذمم الفاسدة ، والعناصر الضعيفة الايمان بوطنها وأمتها ، وربما كانت هذا احدى النواحي العديدة التي تأتي منها الثورات المضادة في العالم الثالث .

وبناء على وفرة الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها تنقسم الدول في الوقت الحاضر الى دول متخلفة ونامية ومتقدمة . ولاريب في أنه توجد الى جانب ذلك معايير أخرى كثيرة بهذا الشأن ، ليس مجال بحثها هنا .

جـ - الأثر السياسي لحجم وطبيعة الاقليم :

يمكن اجمال التأثير السياسي لحجم وطبيعة الاقليم في المجالات التالية :

أولاً : الحدود الطبيعية :

ان الحدود الجغرافية المتميزة على نحو واضح تحمكت منذ قرون طويلة ، ومازالت تحكم في تعيين الحدود السياسية بين الدول ، هذه الحدود قد تكون البحار ، كما هو الحال مع الجزر البريطانية وايرلندا وسيلان وملفاشي وغيرها ، أو قد تكون جبالاً ، كما هو

اثينا بالقرب من البحر جعلها تتعرض الى التأثيرات الخارجية ، الامر الذي طبع الحياة السياسية فيها بالديمقراطية المباشرة وتبلور حركات الراي العام فيها . وعلى صعيد اخر يرى كثير من الكتاب ان هناك ترابطا بين الصحارى القاحلة الواسعة الارحاء التي تحيط ببعض الاقطار في الشرق الاوسط وبين النظام الاوتوقراطي الذي ساد في الامبراطوريتين البابلية والاشورية ، كما يرى هؤلاء الكتاب ان النظم الديكتاتورية العسكرية التي تقوم من وقت لآخر في هذه الاقطار ان هي الا امتداد تاريخي لهذه الظاهرة القديمة^(٣٥) . وقد طرح على هذا الصعيد مفهوم «الاستبدادية الشرقية» ، الذي استخدمه في دراسة مفصلة له كارل أ . ويتوغل في كتابه المشهور «الاستبدادية الشرقية» ، دراسة مقارنة حول السلطة الشاملة، الصادر في عام ١٩٥٧^(٣٦) . اذ يعزى المؤلف قيام النظم الديكتاتورية في الشرق ، وفي الشرق الاوسط على الاخص ، الى طبيعة نظام الري فيها . اذ تقتضي الزراعة في بعض مناطق العالم وجود نظام للري على نطاق واسع ، وتبعاً لذلك سلطة مركزية قادرة على تعبئة السكان للتحكم بالسيطرة على المياه وتوزيعها وضمان الاعمال اللازمة لذلك . ولا يتم ذلك الا بواسطة سلطة قوية تعتمد على جهاز بيروقراطي للقمع^{٣٧} . ومثال ذلك مصر القديمة ، اذ ان وادي النيل يعتمد على مياه النيل للزراعة قبل كل شيء ، والصحارى التي تحيط به تحدد أطارا طبيعيا له . وحيث ان الامر يقتضي السيطرة على فيضيات النهر المتواصلة كل عام تقريبا ، وتوزيع المياه في جميع اغناء الوادي، فان الحاجة اقسا الى تطوير نظام الري وصيانة اثاره التي تتفرع عن النيل ، ومن ثم الى اقامة تنظيم اجتماعي متقدم ومركز ، واية منظمة بدرجة قوية ... اما في وادي الرافدين فان المناخ والموارد الطبيعية والاقليم فقد عرضت امكانات مماثلة للحضارة ، غير ان عدم وجود فيضان منظم للنهر لم يدفع الى نفس التركيز^(٣٧) .

(35) Georges Burdeau : Methode ... opcit. P.202.

(36) Karl A.Wittfogel : Oriental Despotism, A Comparative study of total power, New Haven, 1957.

(37) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. PP. 92 - 93.

٣ - تأثير العوامل السكانية :

يمكن اجمال الروابط التي بين السكان وبين السياسة كما يلي :

أ - نظرية الضغط السكاني : لقد ربط كثير من الكتاب والفلاسفة القدامى بين عدد السكان وبين الحياة السياسية ، كما فعل أرسطو وموتسكو وروسو . وكانت الفكرة القديمة الشائعة هي ان البلاد المزدهجة بالسكان غالبا ماتعاني من نشوب الثورات فيها ، او تجد نفسها في حروب مع الدول الاخرى . اما الدول قليلة السكان فتتمتع باستقرار سياسي نسبيا . وقد صاغ مالتوس ١٧٦٦ - ١٨٣٦ هذه الآراء القديمة بعد ان طورها و اضاف عليها نظريته المعروفة بـ «الضغط السكاني» التي تضمنها كتابه «بحث في مبدأ السكان» الصادر سنة ١٧٩٨ . وتعرض هذه النظرية ان السكان يتزايدون بشكل متواليات هندسية ٢ - ٤ - ٨ - ١٦ - ٣٢ الخ ... في حين ان المواد الطبيعية تتزايد على نحو متواليات حسابية ٢ - ٤ - ٦ - ٨ ... الخ

وعليه فان الموارد الطبيعية لاتكفي زيادة السكان ، فيزداد فقرهم ويسدفعهم الى القيام بالثورة وتغيير النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وعلى هذا النحو فست اسباب الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ والحروب النابليونية التي تتابعت من سنة ١٧٩٢ حتى سنة ١٨١٥ اذ كانت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر مكتظة نسبيا بالسكان اذا ما قورنت بكية الموارد الطبيعية ومستوى التقدم التقني فيها (٢٨) .

كما ان تزايد عدد سكان اوربافيا بين سنتي ١٨١٤ - ١٩١٤ قد ادى الى قيام الثورات والحروب العديدة التي توجت بالحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ . ثم ان تزايد السكان لكل من اليابان وألمانيا دفعها الى اشعال نار الحرب العالمية الثانية بحجة البحث عن المجال الحيوي لها . وبالمقابل فان كثافة السكان في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وتوفر امكانات الزدهاب الى غرب البلاد امام المتذمرين من الاميركيين خفف من حدة التوترات الاجتماعية وعلى الاخص الحد من صراع الطبقات فيها (٢٩) .

وبناء على ذلك فقد كان مالتوس يرى وجوب وضع ضوابط للحد من كثرة الولادات ، هذه الضوابط التي قد تكون مادية او معنوية : اي عن طريق العزوبة او الزواج المتأخر في اوساط الفقراء الذين لا يستطيعون ضمان اعاشة اطفالهم . اي

(38) Maurice Duverger : Introuction ... op.cit. P.73.

(39) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.73.

وكما يقول شفارتزنبرغ «... ان مalthus بصفته كاهنا واقتصاديا كان يعظ الفقراء بالتعفف لكي تستطيع الطبقات المسورة ان تتمتع باموالها في سلام تام» (٤٠) .

وفي الوقت الحاضر برزت اراء مalthus بشكل جديد اطلق عليه «المالتوسية الجديدة» ، وطرحت على نطاق عالمي . فقد كان عدد نفوس سكان الكرة الارضية ١٦ مليار في عام ١٩١٤ وفي ١٩٣٠ - ١٩٣٢ بلغ ٢٢ مليار ، وفي عام ١٩٦١ بلغ ٣١ مليار ، وفي عام ١٩٧٤ بلغ ٣٩ مليار ، وتتوقع دوائر الامم المتحدة المختصة بالشؤون السكانية العالمية ان يبلغ عدد سكان الكرة الارضية في و ٥٧ مليار في عام ٢٠٠٠ (٤١) .

والواقع ان نظرية الضغط السكاني تتعرض الى انتقادات شديدة من كل جانب . منها ان بعض الدول ذات كثافة سكانية عالية ، ومع ذلك فانها تتمتع باستقرار سياسي ، ولم يعرف عنها انها ذات نزعة عدوانية توسعية تذهب الى حد اشعال الحروب ، كما هو الحال مع هولندا ، والهند الى حد ما . وبالمقابل ان روسيا كانت ضئيلة السكان عندما اندلعت فيها ثورتا ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، فضلا عن الحروب التي خاضتها في عهد القيصرية . ان دراسة علمية دقيقة للثورات واسباب الحروب تقتضي دائما ان يؤخذ بنظر الاعتبار جملة عوامل هامة ، وليس عاملا واحدا . وكما يقول ديفر - ان نظرية الضغط السكاني ، هي نظرية اقتصادية اكثر منها سكانية ، فاما تتعلق بالمصادر الطبيعية او امكانات استخدامها (٤٢) . فقد تزايد عدد نفوس الارض خلال ١٨٠٠ - ١٩٥٠ من ١٩٠ الى ٥٤٦ مليون نسمة ، وخلال نفس المدة تزايد عدد سكان في اميركا الشمالية من ١٥ الى ٢١٠ مليون نسمة . ومع ذلك فقد ازدادت في نفس هاتين المنطقتين من العالم مصادر العيش الى حد بعيد فضلا عن تحقق التقدم ايضا بل ان قلة السكان كارثة بالنسبة الى فرنسا عام ١٩٤٠ عندما واجهت الجيوش الالمانية (٤٣) .

اما مشكلة الضغط السكاني في العالم الثالث فانها ذات طابع اخر . ذلك لان العناية الصحية ورفع مستوى المعيشة تقلل من نسبة الوفيات وتزيد في معدل

(40) Roger - Gerard Schwartzberg, op.cit. P.259.

(41) Ibid, P.260.

(42) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.74.

(43) Roger - Gerard Schwartzberg, op.cit. P.259.

السن بصورة عامة ، الامر الذي يؤدي الى زيادة السكان بنسبة عالية . في حين ان الجهود المبذولة في التنمية والتطوير تقتضي في اغلب الاحيان الكشف في استخدام الموارد الاستهلاكية لغرض توفير راس المال وتوظيفه في المشاريع الانتاجية ، كانشاء المصانع وشق الطرق وبناء السدود الخ ... وبناء عليه فان شحة المواد الغذائية في نفس الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان يطرح مشكلة تقتضي ايجاد حل لها بصورة عاجلة ، والا فسوف يصاحب هذه المرحلة الانتقالية صراع سياسي عنيف قد يصل لحد الثورة المضادة ، فضلا عن انه يكون مبعثا لعدم الاستقرار السياسي لزمن طويل .

اما المalthوسية الجديدة فدانة ابتداء من الناحية الانسانية ومن الناحية الاقتصادية ، فان الموارد الطبيعية موجودة في اقطار العالم المختلفة ، وعلى الاخص في العالم الثالث ، ولكن استغلالها هو المشكلة لان تجاوز التخلف يقتضي توفير رأسال والخبرات التقنية والتنظيم الحديث التي تتوفر في البلدان المتقدمة ، ولا تسمح بها الا بشروط في اغلب الاحيان لا تقبلها الدول النامية . ومن ناحية اخرى ان طبيعة النظم الرأسمالية لا تسمح بزيادة الموارد الطبيعية خوفا من انخفاض الاسعار فضلا عن المبالغ الهائلة التي تكرر لا الى استغلال الموارد الطبيعية في العالم ، وانما للميزانيات العسكرية وصناعة الاسلحة .

ب - السكان والبنية السياسية : ان العامل السكاني يتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية . فوجود مجموعات سكانية ذات اصول مختلفة من ناحية القومية او اللغة او الدين ، قد يؤدي الى مرونة في المفاهيم السياسية السائدة ، فتعكس في ليبرالية المؤسسات القائمة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وسويسرا وانكلترا . او قد يحدث العكس ، اذ تنصلب هذه الجماعات المختلفة في مواقفها بعضها ازاء البعض الآخر ، وتتغلب جماعة اثنية واحدة فتسيطر على الدولة وينتهي بها الامر الى الاخذ بنظام الاقلية (النظام الاوليفارشي) ، كما هو الحال في اتحاد جنوب افريقيا وفي روديسيا الشمالية حيث تسيطر اقلية اوربية على اغلبية السكان .

ان العامل السكاني ولا ريب يتحكم في تكوين المجتمعات السياسية ومستوى تلاحم واندماج عناصرها ، وكذلك في مدى استقرار المؤسسات فيها . فما هو المدى الذي يمكن لدولة معينة ان تحقق في اقلها ، وضمن حدودها الدولية ، احتواء وتفاعل العناصر السكانية فيها؟ وبداهة ان الدولة هي غير الامة . لان الدولة

تبدل على شكل خاص من التنظيم للشعب والاقليم ، اما الامة فهي شكل لجماعة انسانية يشارك اعضاؤها عادة في مجموعة من الخصائص الثقافية الموضوعية ، والقيم والطموحات ، وهي ترابط سياسي وثيق وذات قطعة معينة من الاقليم⁽⁴⁴⁾ . وعليه فان طبيعة العلاقة بين الدولة والامة تبعث اثارا تنعكس على الامكانيات المتوفرة لتحقيق الاستقرار السياسي ، او العكس وجود تفكك في العلاقات بين العناصر السكانية بحيث يؤدي الامر الى ظهور حركات انفصالية .

وفي هذا الشأن هناك احتمالان رئيسان ، الاول هو ان تكون العناصر السكانية متجانسة ، اي تنطوي حدود الدولة على جماعة ذات لغة واحدة ، وتعتنق ديناً واحداً ، وطناً نفس التراث الحضاري . فعندئذ صيغة متلائمة بين الامة والدولة ، ويتحقق لهذه الاخرة قدر كبير من الاستقرار السياسي والاستقرارية في العمل . اما الاحتمال الثاني فهو ان تشتمل الدولة على عدد من الجماعات ذات لغات مختلفة ، وطوائف دينية متنوعة ، واجزاء من السكان يتسمون بتقاليد حضارية متباينة ، وكل جماعة تعيش في منطقة منفصلة ومتميزة عن غيرها من المناطق ، وعندئذ لن يكون سهلاً المحافظة على الاستقرار السياسي . وهذه الخصائص بمحد ذاتها لا تولد عدم الاستقرار السياسي ، وانما هي امكانيات يمكن ان تستخدم لاثارة النزعات والحركات الانفصالية⁽⁴⁵⁾ . ان المسألة هنا تتوقف على تفاعل العوامل المختلفة في البلاد وكيف يتحكم فيها من قبل السلطات المختصة .

ان العوامل التي تدفع الى الالتفاف طول السلطة المركزية في دولة عناصرها السكانية غير متجانسة عديدة ، اهمها :

- تطبيق النظام الفدرالي او الحكم الذاتي الذي يسمح لثقافة وتقاليد الاقسام المختلفة في البلاد ان تعبر عن خصائصها بطرق سليمة .
- تطبيق نظام التربية والتعليم في جميع اقليم البلاد الذي ينطوي تنمية اروح الوطنية ويقضي على النزعات المحلية او الانفصالية .

(44) R. Muir : Modern Political geography.

Macmillan, London, 1975.

(45) John R. Short : An Introduction To Political geography.

Routledge and Kegan Paul, London, 1982, P.126.

- الاخذ بايديولوجية معينة تساندها وسائل الاعلام التي تسمى الى تعزيز ثقة السكان بالنظام السياسي القائم من خلال الاجراءات والتدابير التي يقوم بها على الصعيد الوطني والدولي .

- ان الاخطار الخارجية ، وبخاصة العدوان الخارجي قد يدفع العناصر السكانية الى التضامن والوقوف خطاً واحداً لرد اعمال العدوان ، وقد حدث كثيراً في مراحل التاريخ المختلفة ان تراحت صفوف بلدان كثيرة في اوقاسات الحروب ، ولعل الحرب العراقية الايرانية وتأثيراتها على الوحدة الوطنية العراقية مثل اخر على هذه الظاهرة .

اما العوامل التي تؤدي الى الانفراط عن السلطة المركزية في دولة عناصرها السكانية غير متجانسة فاهما ما يأتي :

- اللامساواة السياسية والاقتصادية التي تشعر بها بعض الجماعات ازاء الجماعات الاخرى التي تحظى بنصيب كبير في المشاركة بالحكم وتتمتع باوضاع اجتماعية واقتصادية متميزة .
- فشل الدولة في القيام باعمال تخفف او تلطف من حدة التباينات السياسية والاقتصادية بين الجماعات المتأيزة .

- ان الانفراط عن السلطة المركزية قد يصل الى حد بروز حركة انفصالية اذا كان هناك لامساواة تشعر بها الجماعات شعوراً عميقاً وعلى نطاق واسع الانتشار ، لان مثل هذه الحركة تجد مادراً من عدد لا يستهان به من الافراد .

- يحدث الانفراط عن السلطة المركزية اذا تولد في ذهن الشعب ان الدولة مرتبطة بجماعات معينة دون غيرها ، وتخدم بالدرجة الاولى مصالحها .

- عندما تفشل السلطات القائمة في تحسين الاوضاع ، او هكذا يعتقد الافراد ، وان الانفصال يحقق مكاسب اقتصادية جمة .

وعلى صعيد اخر ، ان المجتمعات الحديثة تقوم على نمو وتزايد المدن ، الامر الذي يؤدي الى امتصاص عناصر كثيرة من الريف ، فتظهر التجمعات المهيمنة وتركز في المدن ، ومن ثم تسام على نحو او اخر بالحياة السياسية في البلاد . ان هذه الظاهرة تنقل مركز الثقل في الحياة السياسية الى المدن على حساب انحسار اهمية ونفوذ الاقطاع ، ان وجد ، او القطاع الريفي عامة وبكل ما يحتويه من زعامات سياسية وقيم ومفاهيم محلية محدودة . اضافة الى ذلك ان التباين في توزيع السكان على انحاء الاقليم ، يجعل للمناطق ذات الكثافة السكانية ثقلاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً اكثر من ثقل المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة . وذلك عندما يقوم نظام الانتخابات التشريعية وغير التشريعية على

اساس عدد الافراد وليس المناطق ، اذ تستطيع المنطقة الكثيرة السكان ان تبعث بنواب عنها اكثر عددا من المناطق الاخرى ذات الكثافة السكانية الضئيلة^(٤٦) . فضلا عن ذلك لقد دلت اندريه سيففريد في دراسته التي قام بها عام ١٩١٢ على غرب فرنسا على ان سكان المناطق ذات الكثافة الواسعة هم محافظون م وسكان المناطق ذات الكثافة العالية مجددون . وقد فسر هذه الظاهرة بجزلة المواطنين في الحالة الاولى اذ ينطوون على انفسهم وعلى التقاليد ، اما في الحالة الثانية ، فعلى العكس ، اذ ان الاتصالات العديدة بين الناس تساعد على انتشار الافكار بسهولة وسرعة اكبر . ويبدو ان ذلك صحيح عندما يتعلق الامر بالريف ، حيث القرى متباعدة ، وكثافة السكان قليلة ، بمقابل المدن التي تزدهم بالسكان وبالحركة^(٤٧) فالتمارض بين الريف والمدينة هو تعارض سياسي جوهري . فقد دلت الديمقراطية في المدن قديما ، وفي نهاية العصر الوسيط وبداية عصر النهضة ، ساعد تطور المدن على انتشار الافكار الجديدة ، وعلى الاخص المذهب الاشتراكي في المدن الصناعية الجديدة ولذلك كما يذكر ديفرجيه فان الارستقراطية المحافظة في اغلب بلدان اوروبا الغربية في القرن التاسع عشر كانت تستند على الفلاحين ، وعندما كانت تعجز على الارتفاع امام توسع حق الانتخاب كانت تميل الى جانب الريف على حساب المدن لكي تظل محتفظة بسيطرتها . وقد أدركت البرجوازية في القرن العشرين ان الاشتراكيين والشيوعيين الذين يهددونهم يعتمدون على المدن بصورة اساسية ، وان النزعة المحافظة في الريف يمكن ان تساعد على التسك بالسلطة . وعلى هذا النحو تحالفت البرجوازية مع الارستقراطية لتثبيت اللامساواة في التمثيل السياسي (الانتخابات لصالح المناطق الريفية الاقل سكانا ، وبدون ان يستفيد الفلاحون من ذلك . ومن ذلك فقد لعب الفلاحون في الحالتين دور «طبقة مساندة» لطبقة اخرى .

ويلاحظ على المجتمعات الحديث بصورة عامة ان المدينة هي القوة المحركة . اذ تتركز فيها الصناعة ، والنشاطات المالية والاقتصادية . فالمتناقضات التي تحدث تبعا لذلك وتؤدي الى الثورات تحدث في المدن وقبلا وجدت ثورات فلاحية في مختلف اقطار العالم . وفي الظروف الطبيعية تقدم المدن تسهيلات واسعة للعمل السياسي كالاكتاعات والتظاهرات وغيرها .

(46) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.84.

(47) Ibid. P.84.

جـ - السكان والقوى السياسية : ان تقرير سياسة معينة او اتخاذ قرار أو تبني موقف سياسي يصدر من هيئة ويتوجه الى مجموعة من الناس في البلاد قلت أو كثرت . ولذلك فان العمل السياسي يتطلب تحليل القوى السياسية العاملة ، وعلى الاخص عندما يكون هناك صراع أو تنافس بين جماعات مختلفة سواء في انتخابات عامة م أو حول قضايا شديدة الحساسية . ولا ريب في ان الدولة تأخذ بنظر الاعتبار تشكيلة القوى السياسية ، كما ان هذه الأخيرة أيضا تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تحليل وبيان العناصر المكونة للسكان في البلاد من حيث السن والجنس والمهنة والمركز الاجتماعي والمناطق الجغرافية التي يتوزعون عليها .

ومن المعروف ان معدل العمر في البلدان المتقدمة عال جدا في حين انه ينخفض كثيرا في البلدان النامية . ففي فرنسا مثلا ان نسبة الذين اعمارهم ٦٥ سنة فأكثر تكون ١٢,٣٪ من مجموع السكان حسب احصاء عام ١٩٦٨ ، وتكون ١٠٪ من مجموع سكان اوربا الشمالية الغربية وأوربا الوسطى ، ويأتي بعدها المجموعة الثانية المؤلفة من الولايات المتحدة واليونان وإسبانيا والاتحاد السوفيتي إذ تتراوح النسبة ما بين ٥ إلى ١٠٪ من مجموع السكان في كل منها . ثم تأتي المجموعة الثالثة ، وهي الأكثر عددا في العالم . وتتكون من معظم الدول النامية ، وفيها خمسة اشخاص مسنين (٦٥ سنة) على الأقل من بين كل ١٠٠ شخص (٤٨) وقد دلت دراسات تجريبية عديدة في مختلف الاقطار على ان الشيوخ يميلون بصورة عامة الى الاتجاهات المحافظة والتمسك بالمؤسسات القائمة . ويتجنبون التغيرات ، في حين تميل عناصر الشباب الى التغيير او الثورة (٤٩) .

(48) Roger - Gerard Schutzenberg, op.cit. PP.263 4.

(٤٩) مع ان هذه الظاهرة عامة في مختلف اقطار العالم الا ان الوقائع التالية قد توضح على نحو واضح اتجاه ذلك: لقد اجري معهد الرأي العام الفرنسي بهاريس استفتاءات بين المواطنين الفرنسيين قبل الدورة التالية من انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ ، وكان المرشحان هما فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران مثل اليسار، فكانت نتائج الاستفتاء هي التالية:

٢١ - ٢٤ سنة	٢٥ - ٢٩	٥٠ - ٦٤	٦٥ فأكثر
٤٤ جيسكار	٤٧	٥٦	٧٣
٥٦ ميتران	٤٤	٣٧	

(عن شغار تونبرغ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤) .

وبناء على ذلك فقد عم بعض الكتاب هذه الظاهرة واعتبروا الدول المتقدمة محافظة ، اما الدول الناشئة فتبيل الى التغيرات الجذرية بحكم الصراع السياسي الحاد فيها او الثورات او الانقلابات العسكرية ، فضلا عن ذلك فان اغلب الذين قادوا ومازالو يقودون الثورات في العالم هم في سن متوسط (٥٠). وقد حدث في الماضي ان شاخت بعض الامم وتدهورت كالليونان وروما واسبانيا والبندقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وكفرنسا في فترة ما بين الحربين. وقد انعكست مظاهر شيخوخة الانسان في ضعف روح المبادرة في المشاريع الاقتصادية ، وفي السعي للراحة ، والخلود الى السكينة ، والتسك بالافكار والاساليب القديمة. وكل هذه الاتجاهات المحافظة تسير باتجاه متصاعد مع ازدياد معدل الاعمار للسكان وبمكس ذلك ، فان تجديد شباب السكان يعبر عنه بالحياة والدينامية الموجهة نحو التغيير الذي يقدر يصل الى حد الثورة في الوقت الحاضر ان معظم بلدان العالم الثالث... ان نسبة الشباب هي الغالبية ، اذ ان عدد الشباب يتزايد بصورة غير اعتيادية بحيث تصل نسب الذين عمرهم عشرون سنة فاقل اكثر من نصف السكان في البلدان النامية (٥١)

اما من ناحية الجنس ، فقد دلت دراسات سوسولوجية عديدة على ان اتجاه النساء يميل نحو القوى السياسية اليمينية. ولذلك فان اصوات النساء تلعب دورا هاما في وصول الاحزاب اليمينية في الدول الغربية ، يضاف الى ذلك عنصر اخر ، هو ان النساء بصورة مام اطول عمرا من الرجال ، ولذلك فان ثقلهن في الانتخابات اكثر من ناحية اعداد عن الرجال الذين هم في نفس السن ، بالنسبة الى قوى اليمين. وقد دلت بحوث متعدد على ان اصوات النساء الشابات حق في الاوساط الشعبية تذهب الى القوى السياسية المحافظة (٥٢). اما في العالم الثالث فان الامر عكس ما تقدم اذ تميل النساء نحو اليسار ، اي ضد النظام القائم ، وإلى جانب الحركة والتغيير ، وذلك ناجم عن مركز المرأة في هذه المجتمعات التقليدية ، اذ ان انخراطها

(50) Maurice Duverger : Introduction ... op.cit. P.79.

(51) Roger - Gerard Schwartzenberg ... op.cit. P.266.

(52) M. Duverger: Introduction ... op.cit. P.82.

في صفوف اليسار او تاييدها له مرتبط بهدف تغيير الكيان الاجتماعي بكلية وعبر ذلك تحررها من قيودها ونيلها الحقوق في مجالات الحياة العامة ، فن الطبيعي والحالة هذه ان تكون العناصر النسائية من اكثر افراد المجتمع الثورية (٥٣).

د - السكان والقرار السياسي :

ان ازدياد تدخل الدولة في شؤون الحياة العامة المختلفة حتم على المسؤولين ان ياخذ بنظر الاعتبار العامل السكاني كلما اتخذوا قرارا. وكلما كان هناك خطط مدروسة اقتصادية او للتنمية والتطوير كلما وجب ان يقدر العامل السكاني بدقة. كان يقدر عدد العمال مثلا ، وكيفية توزيعهم على المناطق الجغرافية ، واصنافهم ، اي عمال صناعيين او زراعيين او عمال خدمات ، او عمال ماهرين الخ... كما يقدر ايضا عدد الافراد الذين يمكن ان يكونوا تحت السلاح في الظروف الطبيعية ، وفي ظروف الحرب.. وقبل ان يتخذ قرار ما يهدف الى اتفاق المصاريف العامة ينبغي ان تقدر كل قطاع من السكان باقرب وجه من الدقة لئلا يصطدم القرار بعد ذلك بعقبات لم تكن في الحسبان.

الفصل الثاني

تأثير العوامل التقنية

مفهوم التكنيك:

ان التكنيك مفهوم له جوانب متعددة. فهو منتشر على نطاق واسع في الفلسفة ، غير ان تعريفه المعروف على نحو اكثر واهم يوجد في علم الاجتماع وفي الاقتصادي السياسي. ومن وجهة ، نظر فلسفية التكنيك هو الوسيلة التي تسمح بالوصول الى اهداف معينة ، اما من الناحية السوسيولوجية فان التكنيك ينطوي على عمليات وادوات يستخدمها الانسان للسيطرة على الطبيعة.(١) وهذا المفهوم السوسيولوجي والاقتصادي للتكنيك وجد في المراحل الاولى من الفكر الاجتماعي للانسانية. فاهمية التكنيك بالنسبة الى نظام الانتاج ، وبصورة عامة ، بالنسبة الى بنية المجتمع وتطوره كانت موضع ملاحظة الفلاسفة الاغريق... ثم ظهرت من بعد نظريات الية ومادية حول المجتمع جعلت التكنيك والتطور التكني اساسا لتاريخ المجتمعات : اذ جعلت من التكنيك القوى المهيمنة والمفسدة للمجتمع الانساني.(٢) وبهذا المعنى يعرف غاستون بوتول التكنيك : "وله (يمكن ان نجمع تحت اسم التكنيك مختلف الطرق التي تستخدمها كل مدنية للتكم في المادة وهو بمعنى ما كل عملية (اي سلسلة من الاعمال المادية المنجزة وفقا لنظام : ... من قبل لغرض الوصول الى نتيجة معينة) تعرض دائما من بعض الجوانب وكان صورة منتظمة". (٣) ويلاحظ على هذا التعريف انه ينطوي على العمليات الاجتماعية بصورة عامة.

وقد اخذ بالمفهوم السوسيولوجي والاقتصادي للتكنيك في ميدان السياسة ، غير انه استعمل بمعنيين ، الاول واسع جدا ويفطي العمليات التي تجري داخل اطار العمل السياسي ، كالتكنيك البرلماني(٤). وتكنيك الانقلاب العسكري وتكنيك

(1) Jovan Djordjevic : Politique et Technique Sociale en democratie Socialiste, in : Politique et Technique (ouvrage Collectif) , P.U.F. Paris, 1958, PP.275 - 6.

(2) Ibid, P.276.

(3) Gaston Bouthoul, Les Mentalites. P.U.F. Paris, 1971, P.44.

(4) E. Blamond : Technique Parlementaires, in Technique et Politique, op. cit. PP.

اتصال الزعماء السياسيين بالشعب. وغير ذلك. ويرتبط هذا المفهوم بالفكرة القائلة بوجود ترابط وثيق بين التكنيك المادي وبين المؤسسات الاجتماعية التي تحتوي الانسان.

اما المفهوم الثاني فمحدد ويقتصر فقط على المخرعات المادية والمكائن التي ابتدعها الانسان لغرض السيطرة على الطبيعة حيناً وعلى الآخرين حيناً آخر، كالمكائن والأسلحة ومختلف الادوات المعروفة في تطور حياة الانسان الاجتماعية، ومن ثم تأثيرها على الظاهرة السياسية⁽⁵⁾ وسوف نأخذ بهذا المفهوم في هذا الفصل دون ان يعني ذلك اننا نرفض المفهوم الآخر. ولغرض تمييز هذا المفهوم يستخدم بعض الباحثين تعبير العدد IOutillage، الذي ينطوي على كل الاشياء المادية المستخدمة او المحولة او المصنوعة من قبل الانسان والتي تتيح له السيطرة على مصادر الثروة الزراعية او الحيوانية او المعدنية في الكرة الأرضية، من اجل البقاء على قيد الحياة، وتنمية وتطوير نشاطاته الثقافية. فتعبير العدد يشمل على طوائف اكثر من طوائف الادوات والمكائن⁽⁶⁾ وعلى وجه الاجمال كما يقول مارسيل برلو يمكن تصنيف العدد... بانها مجموع الوسائل المادية او الفكرية التي بها يشرع الانسان في استغلال البيئة. فمفهوم العدد اذا يجب ان يتسع الى حد كبير بحيث يشمل لا الاشياء المادية فقط وانما ايضا المؤسسات - الاشياء - ووضع العدد موضع التطبيق هو من شأن الفنون التطبيقية التي تكون مجموعها « التكنيك » هذا التعبير الذي تاتي عن الكلمة الاغريقية Tekne التي تدل على فن يدوي، او صناعة، او ممارسة هذا الفن اليدوي او هذه الصناعة⁽⁷⁾. ويضيف برلو على ذلك بقوله ان البعض يقتصر على الفنون الميكانيكية، فيكاد تعبير التكنيك ينطبق على مذهب المكنسة Mechinisme... غير ان هذا المعنى للتكنيك ضيق جداً. ومن الغريب ان يلاحظ ان التكنيك الاول بالشكل الذي برز عند الاغريق القدامى كان ذا طبيعة ثقافية او سيكولوجية كالفنسة، والنحت، والبيان الذي هو تكنيك الخطابة، وبالنسبة الى البعض السياسة، التي هي تكنيك حكم المدينة⁽⁸⁾.

(5) من هذا الاتجاه موريس ديفرجيه مانظر علم الاجتماع السياسي (بالفرنسية) المصدر السابق

(6) Pinto - Grawitz : op.cit. P.52.

(7) Marcel Prelot : Op. Po. op.cit. P.109.

(8) Ibid, PP. 102 - 110.

وعلى هذا النحو يمكن ان غيز ثلاث طوائف كبرى في التكنيك:

١- التقنيات الاقتصادية: صنع واستعمال ادوات الانتاج والدورة والتبادل.

ب - التقنيات الانسانية: حيث يكون الانسان في وقت واحد هدفا وموضوعا للتقنية ، كالطب وعلم الوراثة والتربية. ويجب في الوقت الحاضر ان نضيف الى ذلك تقنيات الاقناع والاعلام.

ج - تقنيات التنظيم: التي تحول الهيئات الاجتماعية الانسانية الى مجتمع وتضمن تسييره . وبهذا الشأن ، فان القانون هو اساسات تقنية اجبار اجتماعي ، والنظم الكبرى للمقانون المدني هي بناءات تقنية. وعلى نحو مماثل لذلك ، فان الاعمال الصناعية والتجارية الكبرى ، وادارة الهيئات المحلية ، وادارة الدولة تتعلق بتقنيات الادارة^(٩).

٢- السياسة والتكنيك

مع ان التكنيك في اشكالة الاوليه كان له بلا ريب تاثير على الظاهرة السياسية ، غير ان اعظم تاثير له برز فيما بعد اثناء الثورة الصناعية ، وما زال هذا التاثير ينتشر ويتعاضد في المجتمعات الصناعية على نحو شامل ويتغلغل في بنية المؤسسات السياسية الحديثة وفي سير عملها ، فضلا عن تغلغله في العمل السياسي ايضا. الامر الذي جعل امواجهة بين السياسة وبين التكنيك تسيطر في الوقت الحاضر على مسائل العلوم السياسية. بل ان هذه المواجهة تقدم مقياس علم السياسة ذاته ، اذ انها تقرر توازنه . وربما تتحكم في وجوده ، لان علم السياسة لم يوجد ، على النحو الذي هو فيه - عندما كان التكنيك قد توصل لوحده الى تناول مشاكل المجتمع الانساني وحلها...^(١٠) هذا التداخل بين السياسة والتكنيك جعل من الصعوبة بمكان التمييز بين ميداني كل منهما. اذ لم يقتصر الامر على بنية المؤسسات ، بما فيها الدولة ، وعلى العمل السياسي ، وانما شمل حق المفاهيم العامة الاساسية في السياسة وكما يقول اندريه سيففريد " لقد اصبحت السياسة شيئا فشيئا من شئون التكنيك،

(9) Marcel Prélôt : so. po. op.cit. P.110.

(10) Louis Trotabas : in, Politique et Technique, op.cit. P.1.

والتكنيك من ناحيته غير قابل للانفصال عن السياسة. فهناك اذا تداخل بين المفهومين ، الامر الذي يؤدي ، في القرن العشرين ، الى مفهوم جديد عن الدولة على ضوء تحولات الانتاج. ونحن منخرطون بعمق في هذا التحويل ، الذي هو على وجه الاجمال ليس الا جانباً من الثورة الصناعية التي تجرى دائماً، (١١)

ولاريب في ان تطور المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالادوات التي يستخدمها الانسان في صراعه مع الطبيعة، وقد كانت نوعية هذه الادوات وما زالت تبدل الى حد كبير على مدى درجة تطور المجتمع. فالادوات المعدنية تدل على عصر ارق من العصر الذي استعملت فيه الادوات الحجرية، واختراع الطاحونة البخارية دلالة على رقي المجتمع الذي كان يستعمل من قبل الطاحونة الموائية، كما ان عصر الكهرباء ارق من عصر البخار، فضلاً عن الاكتشافات والاختراعات الحديثة جداً. وكما يلاحظ سيفريد ان الثورة الآلية سواء تعلقت بالماكنة التجارية او بالواليات الالات الالكترونية - التي ما زالت في تطور - والتي غيرت من طرف الى اخر وسائلنا في الصنع ، وفي الوقت نفسه ، اجراءاتنا في التسيير كذلك ، فقد قلبت حياتنا الشخصية والاجتماعية ، الى حد لا تقدر اثاره بصورة مؤكدة : اذ بحكم ذلك تجددت مكانة كل واحد منا في المجتمع ، وكذلك العلاقات بين الافراد ذاتهم وايضا العلاقات بين الطبقات الاجتماعية ... بل ان اسس مدينتنا ذاتها اصبحت موضع نقاش ، وليس ذلك تكتنياً فحسب ، وانما انصب ذلك على اخلاقية عملنا ، بل اخلاقتنا ذاتها ، وعلم الجمال لدينا ، ونظام قيمنا ، واخيراً المفهوم الذي نكونه عن المياسة والدولة (١٢). يطلق الاستاذ جوفان دجورجفتش على التكنيك المطبق على النشاطات والتنظيمات تعبير التكنيك الاجتماعي الذي يؤخذ به ايضا في ميدان التنظيم السياسي للمجتمع ، اي تكنيك السياسة او على وجه الدقة التكنيك ماخوذاً من وجهة نظر العلوم السياسية و بمعنى ما ان السياسة هي التكنيك ، والتكنيك هو سياسة ومن المؤكد ان السياسة تبدو وكأنها تكنيك في التنظيم ، وفي الحكم ، وفي الصراع الاجتماعي (١٣) ومن ناحية اخرى يبدو التكنيك صيفه ملموسة ، او مقياساً للسياسة ،

(11) Andre Siegfried : Le Probleme de L-etat au x x e Siecle en Fonction des Transformations de la Production, in : Politique et Technique, op.cit. P.13.

(12) Ibid, PP. 13 - 14.

(13) J. Djordjevic : op. cit. P. 6.

فهو تكنيك او استراتيجية سياسية ، هو اداة وتكنيك السياسة ... ان هذه الروابط الوثيقة بين السياسة والتكنيك متأتية من كون كل واحد منها يمثل جانباً أساسياً من عليّة واحدة ، هي الحتمية الديالكتية الوحيدة للتطور الاجتماعي والصراع الاجتماعي للناس^(١٤).

٣- تأثير التقدم التقني على البني الاجتماعية والاقتصادية:

ان الثورة التي حدثت قبل قرنين تقريبا والتي اثرت عددا هائلا من الاكتشافات والاختراعات غيرت جذريا حياة الانسان ، اذ قلبت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية راسا على عقب . غير ان هذه التغيرات لم تحدث في جميع الاقطار في وقت واحد ، ولا بشكل موحد . فالتي عرفتھا استطاعت ان تبني المجتمع الصناعي ، اما التي افتقرت اليها فقد تلكت على طريق التطور وانعكس تاخرها هذا على مؤسساتها وعلى اسلوب الحياة فيها ، بما في ذلك طبيعة السلطة واسلوب ممارستها وبنية المؤسسات القائمة فيها . والواقع ان التقدم التقني يؤثر بصورة مباشرة على التطور الاقتصادي والحضاري ، وتبعاً لذلك تتأثر الحياة السياسية . اذ ان التقدم التقني يؤثر بصورة مباشرة على التطور الاقتصادي والحضاري ، وتبعاً لذلك تتأثر الحياة السياسية . اذ ان التقدم التقني هو الذي يغير الاطر الادارية والحضارية التي تحتوي على الحياة السياسية . وعليه فان الاثار المباشرة للتقدم التقني على الحياة السياسية كاستعمال وسائل الاعلام والالات الالكترونية هي اقل اهمية من اثاره المباشرة التي تستهدف الاطر العامة للمجتمع^(١٥).

أ- التقدم التقني والنمو الاقتصادي:

ان الوسائل التي يستخدمها الانسان في الانتاج لها صلة وثيقة بالعلاقات التي تسود في المجتمع فعندما يوجد نوع من القوى الانتاجية يترتب عليها نمط خاص من الحياة الاجتماعية وعلاقات معينة بين الافراد والجماعات في المجتمع . فالطاحونة الموائية تولد مجتمع الحاكم الاقطاعي ، وان الطاحونة البخارية تولد مجتمع الرأسمالية الصناعية^(١٦) وكما يقول

(14) Ibid, P. 277.

١٥- M Duverger : So po cit p 82

١٦- كارل ماركس في بؤس الفلسفة الصادر عام ١٨٤٧ ذكره موريس يفرجييه في كتابه مدخل الى علم

لنين « ان الشيوعية هي السوفيتات مضافا اليها الكهربية (١٧) والواقع ان تأثير التقدم هذا يتفق عليه الباحثون الغربيون والباحثون الماركسيون في خطوطه العريضة اذ التزم التقني قد حقق للانسان وسائل هائلة للسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها المختلفة ، الأمر الذي أدى الى زيادة الانتاج في مختلف ميادين النشاط الانساني ، ومن ثم هيا له التغلب على أم المشاكل ألا وهي مشكلة العوز (١٨) . فالمجتمعات كلما قطعت شوطا في رقيها كلما ازدادت امكاناتها في القضاء على حالة العوز والاقتراب من حالة الوفرة . وفي واقع الأمر أن البلدان المصنعة تتمتع بالرخاء والوفرة أو على الأقل تقترب منها ، في حين أن البلدان المتخلفة التي لم تحقق ثورتها الصناعية بعد فانها تعاني من العوز . ومع ذلك فان حالة الوفرة حق في المجتمعات المصنعة هي نسبية . وتاريخيا كانت كل المجتمعات الانسانية متخلفة قبل القرن العشرين ، فما من مجتمع كان آنئذ بوسعه أن يوفر الحاجات الأولية لجميع أفرادها ، أى الغذاء والسكن والملبس . ولم تتغير هذه الحالة فيما بعد الا قليلا . اذ أن المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر لاتضمن الا الحد الأدنى من حاجات

17- Cite par Jacques Billy : Les Techniciens et le pouvoir,
P.U.F. paris, 1960, P. 10.

١٨ - يذكر موريس ديفرجيه بهذا الشأن مايلي :

دوحالة العوز تولد التفاوت بوجه عام . فترى قلة قليلة تعيش في الوفرة ، وبرى السواد الاعظم يعاني حرماناته كبيرة . وكلما كان الفقر العام كبيرا ، برزت ثروة الدوليكاشيات واضحة . ان الكرش علامة قوة في البلاد التي تسودها جماعة مزمنة . وحين يرتدى الشعب اسعالا باليه يتزيا المترفون بالبركار والذهب . وحين يقطن الشعب اكواخا تميمه او ينسجم في الرءاء ، يبقى المترفون قصورا فضمة . ثراء وترف ينعم بها عدد صغير من الناس ، وفقر مدقع يقاسي منه السواد الاعظم : ذلكم وضع انفجاري بطبيعة الحال . ان التفاوت يولد صراعات هيقة جدا . حقد من جانب السواد الاعظم على المترفين وخوف من جانب هؤلاء المترفين . والسياسة في مثل هذا المجتمع عنف من الجماهير الذين هم في حالة ثورة مزمنة ، وعنف من المتمتعين بالامتيازات الذين يحتمون ضد هذه الجماهير . ثم ان العوز يجعل استغلال الاقلية للاكثرية شرطا لغو تحققت المساواة في المجتمعات التي يسودها الفقر اذن . لكان جميع الناس مضطرين الى ان يبهدوا النهار كله لكسب ما يقيم اودم . ففي مثل هذه المرحلة لا يكون شيء من العلم او الفكر او الفن او الثقافة ممكنا الا اذا تهيأ لعدد من الناس ما لابد منه من فراغ يفرض مزيد من الجهد على الآخرين .

موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، المصدر السابق ، ص ٩٧-٩٦ .

مواطنيها ، وتقرب من تحقيق اشباع الحاجات الثانوية ، أى وسائل الراحة وأوقات الفراغ والثقافة ، وبعبارة أخرى أنها تقرب من مجتمع الوفرة فحسب ، اذ مازالت قطاعات اجتماعية كبيرة تعيش في مستويات أدنى من المستوى العام في المجتمع . وينطبق ذلك حتى على الولايات المتحدة ، التي مازال ٢٠٪ من مواطنيها يعيشون في مستوى أدنى بكثير من مستوى طريقة الحياة الأمريكية (١٩) .

وإذا طرحنا المشكلة على صعيد الانسانية جماء وبهذا أن المجتمعات المصنعة لا تكون سوى ثلث البشرية، ولا يوجد هنا ما يشير الى التقريب بين المهوة الساحقة التي تقصل بين البلدان المتقدمة وبين البلدان المتقدمة وبين البلدان المتخلفة، لأن الانجازات التي تحقنها البلدان النامية غالباً ما تبطل مردودها الزيادة ائائلة في نسب توالد سكانها فضلاً عن النفقات غير المحدية لحكومات هذه الدول، الأمر الذي يؤدي الى توتر اجتماعي تعقبه رجعات سياسية تؤدي في التحليل الأخير الى انقلابات عسكرية أو ثورات مضادة.

ومن ناحية أخرى أن تفاوت المستوى الحضاري بين الدولة المتقدمة وبين الدول النامية خلق نوعاً من التبعية الاقتصادية والسياسية بين الدول النامية وبين الدول المصنعة، ازدادت حاجة الدول الأخيرة الى المواد الخام والعمل باجور منخفضة والاثراء السريع والنفوذ السياسي والقوة العسكرية. هذا في نفس الوقت الذي شرعت فيه الدول النامية في خطط التنمية بهدف رفع مستويات الحياة العامة فيها. وحيث أن التفاوت بين الدول النامية بمستويات عالية فقد وجدت الدول النامية نفسها تواجه المشـ : التالية:

- ان التنمية العلمية تتوفر في البلدان المصنعة، وهي لا تسمح بافراح المجال لانتشارها في بلدان العالم الثالث الا بالقدر الذي يهدد مصالحها. وهكذا صار للتطور التكنولوجي في بعض الدول أثر عكسي على الدول الأخرى. أي ان الدول التي كانت متخلفة نوعاً في بادئ الأمر صارت تتخلف أكثر فأكثر بنسبة للتقدم التكنولوجي الذي اتخذ شكل تسابق او صراع بين الدول الصناعية بينما بقيت الدول المتخلفة خارج ميدان السابق او خلف حاجز تكنولوجي قيم لفصل العالم الى قسمين الفني القوي المتطور والفقير الضعيف المتخلف» (٢٠)

19- M. Duverger ; so po. op. cit. pp. 82-3.

٢٠ - منير الله ويردي : دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول . بغداد منشورات وزارة الثقافة

والفنون، ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

- ان الدول الصناعية لاتسمح بنقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث الا بالقدر الذي يطور اوضاعها نسبياً وليس جذرياً، وذلك لكي تظل في مستويات عالية وتفرض دينتها السياسية عبر تفوقها التكنولوجي ولهذا السبب وجدنا المساعدات التي تقدم الى بلدان العالم الثالث تنصب بالدرجة الاولى على القطاعات الاستهلاكية وعلى النفقات العسكرية.

- ان الدول الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة تسيطر على النظرات الاقتصادية والمالية، وغير ذلك تتحكم بالمعونات والخبر الفنية التي تقدم الى دول العالم الثالث.

ولن ماعى الخصائص العامة للبلدان المتخلفة؟ على وجه الأجمال، أنها تتميز باتساع القطاع الزراعي بالنسبة الى اقتصادها القومي، اضافة الى ان الزراعة فيها بدائية. كما تتميز أيضاً بشحة المواد الغذائية

وضعف الصناعة فيها وضالة استهلاك الطاقة الانتاجية. ثم أن دخلها القومي واطمى وبنائها الاجتماعية متخلفة، وتوزيع الثروة فيها متباين جداً بحيث تعيش الجماهير الواسعة في مستوى واطمى جداً، في حين تتمتع حفنة من الأثرياء بامتيازات ورفاه. أما الطبقة الوسطى فضعيفة أو لاوجود لها في بعض الاحيان. يضاف الى ذلك وجود تباين شاسع بين الريف وبين المدينة. والامية متفشية على نطاق واسع في نفس الوقت الذي تكون فيه نسبة التوالد عالية وكذلك نسبة الوفيات^(٢١).

وباستثناء بلدان قليلة ، فان البلدان النامية كانت في الماضي مستعمرات او خاضعة على نحو او اخر الى النفوذ الاجني ، ونظرا لحدثة تمتعها بالاستقلال واقتارها الى تقاليد عريقة في اسلوب الحكم فانها ما زالت في اغلب الاحوال تسعى الى البحث عن ايدولوجية سياسية وتبعاً لذلك التفتيش عن النظام السياسي الذي يلائم ظروفها الذاتية. وإذا ما تركنا، جانباً بعض الهيئات والاساليب التي ورثتها عن الادارات

21- M. Duverger ; so po. op. cit. p. 84.

الاستعمارية فان مؤسساتها حديثة العهد وغير مستقرة. واغلب مجتمعات هذه البلدان تقليدية في قسم كبير منها ، رغم ان بعضها قد عرف حضارات عريقة كانت راقية بوقتها ، الا ان هذه الحضارات وقفت عند حدودها القديمة ولم تتجاوزها لتجاري التقدم التكنولوجي الحديث. ولذلك فان هذه المجتمعات التقليدية تنطوي على وحدات اجتماعية متعددة ومتنوعة تستقطب حولها زعامات اقلية وطائفيه ، الامر الذي يقف حجر عثرة امام تحقيق الوحدة الوطنية على اسس حديثة. ومن ثم فان معالم التمثل هذه متداخلة فيما بينها الى حد يصعب فيه تحقيق اي تطور يعتد به بدون اجراء تخطيط شامل يستهدف تغيير المجتمع بأكمله .

لقد ساعد التقدم التقني، وعلى الاخص في وسائل الاتصال والاعلام ، شعوب العالم الثالث على ان تكسب وعيا بظروف التخلف التي تعيشها مقارنة اياها مستويات المعيشة العالية في البلدان المتقدمة. غير ان عملية اكتساب الوعي الجماعي هذه كانت عملية شائكة وتمت على مستويات متعددة. فمن ناحية ايقظت الجماعات المنعزلة وربطت بعضها بالبعض الاخر لتتكاتف من اجل تحررها. ولذلك راينا حركات ثورية تحررية تنطلق للتخلص من السيطرة الاجنبية ومن الاستغلال الاجتماعي في الوقت ذاته. غير ان هذه الحركات في الواقع ، كانت تنصب بالدرجة الاولى على تدمير النظام القائم ، وفي حين ان اشق مرحلة في تحويل هذه المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا هي مرحلة بناء نظام جديد متطور. والجديد هذا يطلق القوى الاجتماعية المختلفة من امرها فتسعى كل واحدة منها الى تحقيق مطامعها عن طريق العمل السياسي. ان عملية التنمية والتطوير في جوامعها تقتضي فرض تضحيات جديدة من اجل زيادة تراكم راس المال. غير ان الانجازات التي تحقق مردودا في المدى القريب ، وعلى الاخص في مجال الخدمات ، لا تساعد في الواقع على زيادة سرعة التقدم دائما ، وذلك لانها تساعد على تخفيض نسبة الوفيات دون الانخفاض في نسبة الولادة. الامر الذي ادى الى بروز ظاهرة الضغط السكاني ، او كما يسميها بعض الباحثين الانفجار السكاني. اذ ان مردود عملية التنمية في المدى القريب لا يكفي لاشباع الافواه الجديدة الجائعة وفي الوقت نفسه مجتمع جديد متطور. ومن ثم تبقى اوضاع الجماهير متردية في نفس الوقت الذي يزداد فيه وعيها ببؤسها وتطلعها نحو التخلص منه بكل وسيلة ممكنة. ولذلك فان الاستياء والتذمر

يتصاعدان باحتدام كلما ازدادت عملية التطوير الاقتصادي ، كما تزداد تبعاً لذلك الهوة بين الطبقة الحاكمة المشكلة حديثاً وبين الطبقات الأخرى ويحتمد الصراع بينهما. ويفقد الصراع الطبقي، أكثر وضوحاً لأن اللامساواة الاقتصادية المفرطة لتكدير/تولد عوامل جديدة لتكدير السلام الاجتماعي أن لم تقل الوحدة الوطنية ذاتها. وحيث أنه لا يوجد إلا تقاليد ضئيلة في الصراع الطبقي المنظم في الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وحيث أن مؤسسات البنى السفلى التي يمر عبرها وخلاها الصراع الطبقي لم تتطور بعد إلى حد كاف ، كالنقابات العمالية والمهنية والجمعيات والهيئات الأخرى ، فمن المحتمل أن يفقد الصراع الطبقي في أبلندان السامية أشده عما هو عليه في بلدان أوروبا الغربية^(٢٢).

ومن ناحية أخرى أن أخذ بلدان العالم الثالث بالتكنيك الحديث يؤدي لا محالة إلى انحلال المذنيات التقليدية فتضمحل المجتمعات التي كانت قائمة على أسس ثابتة استقرت خلال حقبات طويلة بحيث حققت روعاً من الاستقرار في الروابط الاجتماعية ، كما تختفي أساليب الحياة التقليدية ويأخذ الأفراد بالتخلي عن القيم القديمة ، دون أن تحمل مكانها قيم جديدة أو طراز في الحياة مقبول من جميع أفراد المجتمع^(٢٣). والواقع أن هذا التحول في تطور المجتمع عن طريق عملية التنية والتطوير وهي تطبيق التكنيك الحديث مطالبه بأن ترعى بعين الحذر هذا الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري وإلا فمن المحتمل وقد حدث ذلك في بلدان كثيرة ، أن يفرز هذا التحول الاجتماعي غير المنضبط جماعات ظلت سائبة فيما بعد ، ولم تنهأ لها إمكانية الاندماج بالمجتمع الجديد بعد أن انقطعت جذورها عن المجتمع القديم^(٢٤). أن الأمر يقتضي توفير نوع من الأعداد

22- John J. Johnson : The Role of the Military in Under developed countries, Princeton University press, N.J. 1962, p. 17.

(٢٢) موديس ديفرجيه ، مدخل إلى علم السياسة ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

٢٤. تطلق الباحثة الفرنسية المعروفة جيرمين تيليون تعبير «التشحيذ» على هذه الظاهرة باعتبار أن هذه الجماعات السائبة تكون اجتماعياً أقرب إلى الفصادين بعد أن تنقطع جذورها بالمجتمع التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى لا تستطيع أن تندمج بالمجتمع الجديد ، وأغلب هذه الجماعات متأتية من المجتمع الريفي الظر : Germaine Tillon ; L'Algerie en 1957.

المسبق لظروف المجتمع القادم على الطريق وتهيئة الفرص المختلفة بفرس
هذه الجماعات اجتماعيا.

ان مرحلة التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث القائم على اساس
التكنيك الحديث هي في الواقع مرحلة مخاض وقلق اجتماعي مض لشعوب العالم الثالث
، وقد تقصر هذه المرحلة او تطول تبعا لقدرات السلطة السياسية في البلاد على تحقيق
التحول بصورة طبيعية. هذه المرحلة في جميع الاحوال مشحونة بالتوترات الاجتماعية
العنيفة والتأزم ، غير ان العلاقات بين الجماهير الواسعة وبين بعض الجماعات الصغيرة التي
تتبع بالامتيازات ومستوى معيشة عال. ومن هذه الناحية يتناقى الاتجاه نحو الاخذ
بالنظم الاوتوقراطية والدكتاتورية في العالم الثالث (٢٥).

ب - التقدم التقني والتطور الثقافي :

ويؤثر التقدم التقني على التقدم الحضاري من ناحيتين :
الاولى: انه يوفر للأفراد اوقات فراغ يستخدمونها لتثقيف انفسهم.
الثانية: انه يطور وسائل ثقافته ، وذلك على النحو التالي:

اولا - توفير الوقت للتشغف

لقد اثارت الثورة الصناعية منذ ظهورها ردود فعل متباينة في اوساط المفكرين
والباحثين ازاء تأثيرها على حياة الانسان. فذهب فريق يؤكد اثارها السيئة على الافراد
الى حد قولهم بانها تحمل عبودية الانسان للآلة محل عبودية الانسان للانسان. في حين
ذهب فريق اخر باتجاه معاكس لذلك مؤكدين ان الثورة الصناعية تفتح
عهدا جديدا في تاريخ الانسانية لانها لا تقدم امكانات هائلة للتحكم في الطبيعة فحسب
وانما ايضا ترفع عن كاهل الانسان اعباء العمل الجسدي المضني، وتوفر له اوقاتا لتفية
امكانات المبدعة. وعلى اي حال من الاحوال فان اغلب الباحثين سواء كانوا كاثوليك
واشتراكيين او ليبراليين الذين ظهروا في الستين السنة الاولى من القرن التاسع عشر قد

عرضوا بان العمل وراء الآلة اذا كان لا يخضع لاشراف اجتماعي فمن الممكن ان يكون خطرا اجتماعيا بحيث على العامل ، اذ يؤدي به الى حالات البلادة وعدم الاكتراث او التمرد

والواقع ان الآلة قد طورت ظروف المجتمع تطورا جذريا ، الا ان الازمة التي صاحبت المصرا لاني لم تكن متأتية اساسا عن الوسائل التكنية ذاتها ، وانما ناشئة في جوهرها عن ظروف العمل الشاقة انذاك ، فقد كان العمال حتى النساء والاطفال منهم ، يشتغلون ساعات صويلة ، دون لقاء عادل لجهودهم. وكان العمل وراء الآلة في ذلك الوقت يكاد يمتص كل جهد العامل ووقته. ولذلك فبفضل الحركات العاليه التي حققت زيادة اجور العمال وانقاصت ساعات عملهم وحسنت ظروفهم الاجتماعية وعلى الاخص فيما يتعلق بالمعدل الاسبوعية والسنوية المدفوعة الاجرة ، والضمان الاجتماعي وغير ذلك قد وفرت للعامل ساعات فراغ استطاع فيها ان ينمي امكانياته ومواهبه الشخصية. بل ان بعض المجتمعات قد حققت نظام الاربعين ساعة عمل اسبوعيا ، وفي الوقت الحاضر تسعى بعض النظم الى الوصول الى ست وثلاثين ساعة عمل اسبوعي في وقت قريب.

ان التكنيك الحديث يوفر وقتا لافراد المجتمع على مستويين. الاول انه يعرض فرصا لجميع الافراد العاملين في المجتمع . لان التقدم التقني ويؤدي الى تحرير الانسان ، وذلك بانقاص ساعات العمل للجميع ، وتطويل مدة الدراسات ، وتؤدي (مدنية اوقات الفراغ) الى مجتمعات يستطيع فيها الانسان ان يفتح على افضل وجه ، حيث تكبر فيه امكانياته الثقافية (٢٦) اما المستوى الثاني فهو انصراف عدد من الافراد الى العناية بالفكر والعلم والاداب والفنون. لان المجتمعات المتقدمة لانتهى العامل التحرر من عبودية العمل الجسدي الدائم وتوفر له متسع من الوقت لتثقيف نفسه وتطوير امكانياته فحسب ، وانما ايضا تهيأ فرصا لبعض الافراد للانصراف كليا الى النشاط الثقافي ، كالفلاسفة والعلماء والكتاب والفنانين وغيرهم. وعلى نحو عام ان المجتمعات الصناعية توفر للانسان امكانية ان يشتغل وقتا قصيرا من اجل متطلبات المعيشة والاستفادة من الوقت المتبقي في تنمية شخصيته ومواهبه ، اما المجتمعات المتخلفة التي تفتقر الى التكنيك الحديث فان افرادها مضطرين جميعهم الى العمل بكل قواهم لكي يوفروا متطلبات المعيشة.

26- M. Duverger ; so. po. op cit. p. 87.

R-G. Schwartzenberg, op. cit. p. 195.

٢- تطور الوسائل المادية للثقافة:

ان التقدم التقني ، بلا ريب ، يوفر وسائل ذات اثار واسعة المدى في التحولات الثقافية للمجتمع بصورة عامة. فاختراع غوتنبرغ للطباعة قد هيا الامكانيات المادية لعصر النهضة والاصلاح في اوربا. وقبل اختراعها لم يكن بوسع اعداد كبيرة من الافراد الحصول على التعليم ، ولا الاطلاع على مصادر الفكر القديمة منها والحديثة. وكان تطور الطباعة وانتشارها فيما بعد ، يعني تطور التربية والتعليم وشمولها قطاعات واسعة من السكان ، وبذلكها ايضا اندفاع هذه القطاعات نحو تطلعات باتجاه مجتمعات افضل وارى من رأتها الراهن . ان وسائل الاعلام والاتصال الحديثة كالصحافة والاذاعة لم تؤد الى زيادة استهلاك المواد الثقافية فحسب واما زادت ايضا في قيمتها واصلتها. اذ اصبح بإمكان اي فرد ان يتصل بمصادر الثقافية المختلفة ، قومية او عالمية ، بأثمان زهيدة.

ان هذا التطور ولا ريب يسير بخط متواز مع تطبيق وتطور الديمقراطية اسلوبا في العمل السياسي ، وكذلك في اقامة المؤسسات الديمقراطية ان الديمقراطية غير قابلة للتطبيق اذا لم يكون مجموع المواطنين يملكون حدا ادنى من الثقافة ، ومن المعارف. ولن يكون للانتخابات من اهمية اذا كانت جماهير المواطنين لا تفهم المشاكل الاساسية المطروحة للتصويت عليها (٢٧). ومن ثم فان تطور الوسائل الثقافية وانتشارها يؤدي الى رفع المستوى الثقافي العام للجماهير ، وعندئذ تتوزع مصادر السياسة التي هي المعرفة، والمعلومات. على نحو تتضاءل فيه اللامساواة الى حد كبير بين الافراد ، الامر الذي يتيح فرصا للديمقراطية لان تعمل على نحو افضل ، وعلى الاخص عندما تتعلق الامور بمناقشة الامور العامة والوصول الى الخيار الافضل (٢٨). ويلاحظ، روجية جيمارشفار تزنبرغ بحق ان تطور وسائل التكنيك يؤدي لا الى انتشار الثقافة بين الجماهير فحسب ، وانما ايضا ... تكتسب الثقافة السياسية طابعا علمانياً بصورة متزايدة ، اذ تنسلخ المواقف السياسية شيئا فشيئا عما هو لا عقلاني او ايديولوجي خالص لكي تقوم على اساس توجهات عقلانية وتحليلية وتجريبية (٢٩).

وبالمقابل فان المجتمعات التقليدية التي لا تعرف التطور التقني بدرجة عالية فان الامة واسعة الانتشار فيها ، وتستنفد ضرورات كسب العيش كل وقت الافراد وكل طاقاتهم تقريبا. فلا توجد اوقات الفراغ التي يمكن تكريسها لكسب حشد ادنى من

27- R-G Schwartzberg, op. cit. p. 195.

28- Ibid, p. 196.

29- Ibid p. 196.

الثقافة السياسية والوعي المدني . فضلا عن ذلك ان ضالة التطور التقني في وسائل الثقافة والاتصال يؤدي لاحالة الى ضعف الثقافة الوطنية بسبب تعايشها مع ثقافات فرعية للجماعات الاقلية والاثنية وغيرها. ان تطور الاتصالات يسهل توحيد المواقف السياسية وامتصاص الثقافات السياسية الفرعية التي قد تبقى موجودة هنا وهناك والتي قد تفتت الاتفاق الوطني « (٣٠) ومن ناحية اخرى ان التطور التقني يساعد على زيادة الاتصال بين الافراد والجماعات وذلك بربط المجموعات الاجتماعية ، المنعزلة في المناطق النائية ، بعضها ببعض البعض الاخر ، والخروج بافرادها من افقهم الضيق وخولهم الذهني ، الامر الذي يؤدي لاجماله الى خلق النزعة النقدية لديهم ، واخضاع العالم الذي يعيشون فيه الى محاسن ذهنية مرضوعية . وكما يلاحظ « مريس ديفرجية : » ان الاطلاع على افكار اخرى من الحياة ، وعلى سمادات وافكار اخرى يمكن المرء من ان يكتسب معنى النسبية والحكم ... ان التقدم التقني وحده الذي مكن من تطور هذه الاتصالات ، وذلك بالبناء العوائق المادية للمسافة (٣١).

اذا كانت الامكانيات التقنية المادية في العصر الحديث من الجسامه بحيث فتحت افاقا واسعة امام الانسان نحو المعرفة والتطلع الى عالم افضل ، فانها من ناحية اخرى قد طرحت مشكلة جديدة ، هي ان الوسائل المادية للثقافة قد تحولت الى مشاريع كبرى تتجاوز امكانيات المواطن الاعتيادية . فالتلفزيون والاذاعة والصحافة ودور النشر والثقافة هي مشاريع اقتصادية وثقافية في نفس الوقت . ولذلك فقد اصبح الفرد في بحثه عن المادة الثقافية تحت رحمة الدولة او الحزب او الشركة او اية جهة اخرى . بعبارة اخرى لم يعد امام الفرد حرية واسعة في التعبير عن افكاره وارائه ، الامر الذي دفع بعض الباحثين الى ان يطلق تعبير « الصناعة الثقافية » على هذه الظاهرة ، اذ رأوا فيها ظاهرة عامة لصيقة بالمجتمعات الصناعية بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة فيها (٣٢). هذا النوع من الثقافة يتوجه اساسا الى الجمهور العام ، ويستهدف الانسان المتوسط الثقافية . وهي تقتصر الى الاصاله والعمق ، لان الطابع التقني البيروقراطي يتحكم في نشرها ويقف وراء الأهداف التي تسمى اليها.

والواقع ان هذه الفكرة برغم صحة جوانب كثيرة منها تتسم بنظرة تجريدية متشائمة . تطوى على نفس الموقف القديم من العصر التقني والا فان وسائل الثقافة ، منها كانت

30- R-G Schwartzberg, op. cit. p. 196.

31- M. Duverger, op. cit. p. 88.

32- Edgar Morin L'Industrie Culturelle, in

Communication, paris, 1961, No. pp. 38-59.

المؤسسات والهيئات التي تتحكم فيها ، الدولة ، الحزب ، او راس المال او غير ذلك يمكن ان تحدد مسبقا الجمهور الذي تتوجه . فكما يمكن ان تتوجه الى الجماهير الواسعة يمكن ان تتوجه الى ذوي الخبرة والاختصاص والانتاج الثقافي الواسع وبمستويات مختلفة يمكن ان يسافر للانسان حرية واسعة في اختيار ما يرغب في قرائة او في قرائته او مشاهدته او سماعه حسبما يراه اقرب مستواه او اتجاهه او تطلعاته الشخصية.

٤- الآثار السياسية للتقدم التقني :

لقد ترك التقدم التقني اثارا عميقة على الحياة السياسية بجميع مستوياتها ، احيانا ايجابية واخرى سلبية ، نعرضها فيما يلي:

أ- الحريات العامة:

برغم الاختلاف بين الفلسفات والنظريات حول مفهوم الحرية يمكن بصورة عامة ان تؤخذ على انها .. حق المرء في ان يكون او يتصرف كما يشاء ... وعلى نحو ابعد من ذلك « الحرية هي القدرة الفردية على التحكم الذاتي »^(٢٣) وحيث ان المرء يعيش في مجتمع تنظمه الدولة ، فان حرية كل امرئ يجب ان تتوافق مع حرية الآخرين مع وجود الدولة ، ومن اجل المصلحة العامة ، ياتي القانون لكي يضمن ويحدد مظاهر معينة من الحرية ، ومن ثم فان الحريات التي يتولى تنظيمها القانون تسمى الحريات العامة ... وعليه فان الحرية العامة هي جانب خاص من الحرية بصورة عامة مقرر بموجب القانون وخاضع الى نظام قانوني...^(٢٤) أو بعبارة أخرى أن الحريات العامة تنطوي على معنى اعتراف الدولة للأفراد بحق ممارسة عدد معين من النشاطات المعينة وذلك بمنأى عن كل الضغوط الخارجية. فهي اذا (حريات) لأنها تسمح بالعمل بدون اجبار، وهي (حريات عامة) لأن على هيئات الدولة، صاحبة السيادة القانونية، يعود تحقيق هذه المستلزمات^(٢٥) وعلى هذا النحو ان الحريات العامة ترد في اطار قانوني معين هو جزء

33- Jean Roche ; Les Liberte's publiques, Dalloz, paris.

1978, p. 4.

34- Ibid, pp. 4-5.

35- jean Morange; Les Libertes publiques P.U.F. paris,

1979, pp. 5-6.

من تكوين الدولة ومن نظامها السياسي. وعناصر هذين التشكيلين تتحكم الى حد كبير في طبيعة الحريات العامة وفي أشكال ممارستها. ان كثيرا من الحريات العامة التقليدية، التي هي في الواقع وسائل للعمل السياسي، قد تغيرت جذريا فغدت ذات مضمون جديد في المجتمعات الصناعية الحديثة. ولنضرب على ذلك مثلا حرية التعبير عن الرأي، اذ كان يكفي في القرن التاسع عشر ان ينص الدستور على حق كل فرد في التعبير عن آرائه وأفكاره حسب قناعاته وبدون ضغط خارجي لتحقيق هذه الحرية العامة، بل أن اعلانات حقوق الانسان التي صدرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انطوت على هذا المعنى أيضا. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هذا «الحق» لا يكفي لوحده للتمتع بحرية التعبير عن الرأي، وانما يجب أيضا توفير الضمانات المادية له عن طريق السيطرة على وسائل الاتصال والاعلام. لان الوسائل التقنية تفترض قمويلا، والوسائل المادية التي تضع في التطبيق الاجراءات الجديدة لنشر الفكر تتجاوز امكانيات الفرد^(٣٦). اذ أن وسائل نشر الثقافة وكذلك وسائل الاعلام والاتصال قد أصبحت مشاريع اقتصادية وصناعية في الوقت نفسه، وعلى جانب كبير من الضخامة والتعقيد بحيث تتطلب أموالا وامكانيات تقنية لا يمكن للمواطن الاعتيادي تحمل أعبائها. ومن ثم فان حرية التعبير عن الرأي بشكلها القديم لم يعد لها وجود في العصر الحديث أو كما يقول جاك كينز أنها حرية قد ماتت^(٣٧).

ب - الصراعات السياسية :

ان التقدم التقني(الصناعي) يقلل من حدة الصراعات السياسية بين القوى السياسية وبين القوى الاجتماعية. وذلك لانه يساعد على زيادة الانتاج ويقضي على العوز الذي هو من اهم مصادر المنازعات في المجتمع. اذ ان العوز يولد التفاوت المريع بين الافراد فيخلق اقلية ضئيلة تتمتع بالرفاه والامتيازات ، في حين تبقى الجماهير الواسعة في حرمان وفقير مدقع. واللامساواة الناجمة عن هذا التفاوت تولد منازعات عميقة جدا. فيتقابل كره الجماهير المدممة لذوي الامتيازات مع خوف هؤلاء الاخيرين وتصبح السياسة والحالة هذه

36- J. Rivero : La Statut des Techniques de Formation
des L'opinion publique, in : L'opinion publique ouvrage
(collectif) P.U.F. pais 1975, pp. 111-112.

(37) Jacques Kayser : Mort d'une L-berte Plon, Paris, 1955, 1975.

عنفا من جانب الجماهير التي هي في تمرد مزمن ، وعنفا مضادا من جهة ذوي الامتيازات الذين يحتمون من الجماهير⁽³⁸⁾ وهذه الاوضاع تلاحظ على الاخص في بلدان العالم الثالث التي تمر بمراحل انتقالية من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات عصرية. لان اللامساواة تخلق جوا مشحونا بالخوف يتعذر فيه التنافس السياسي بطريقة سلمية او التخلي عن اسلوب العنف في العمل السياسي. لان التفاوت يعدم الحد الادنى من الاتفاق على القواعد الاساسية للمجتمع بين الاطراف المختلفة⁽³⁹⁾. اما النمو الاقتصادي فيضع حدا لحالة العوز هذه التي هي مصدر التعارضات الاجتماعية العميقة جدا. والمجتمعات الصناعية تضمن الحد الادنى الحيوي لجميع مواطنيها تقريبا . فضلا عن الحاجات الاساسية كالغذاء والملبس والسكن فأنها تغطي الحاجات الثانوية للجميع كالراحة واولات الفراغ والثقافة. ويرتفع مستوى المعيشة على نحو ملحوظ ، في حين يميل الثراء الكبير جدا وكذلك البؤس الكبير الى الاختفاء. فالمجتمع الصناعي المتقدم يميل الى جعل ظروف الحياة متساوية نسبيا ونتيجة هذا النمو الاقتصادي اذا هو تقليل التعارضات فيما بين الطبقات ، وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية. ومن ثم يقوم اتفاق بين المواطنين على القواعد الاساسية للمجتمع. ويمكن هذا التعاضد السلمي ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من قيام المنافسة السياسية غير العنيفة ، ويحل الصراع داخل النظام - اى في اطار المؤسسات المقبولة من المجتمع مكان الصراع على النظام⁽⁴⁰⁾.

والواقع ان وفرة الموارد الطبيعية بين الافراد التي يحققها التقدم التقني لا تزيل التفاوت بين الافراد ، وانما تساعد فقط على تقريب مستويات المعيشة بينهم. اذ ان ارتفاع مستوى المعيشة بصورة عامة وازدياد الرخاء ووسائل الراحة واتساع اوقات الفراغ التي تميز الوفرة الاقتصادية المتأتية عن التقدم التقني، تميل الى التقليل من اهمية التفاوتات والصراعات الناجمة عنها او بالاحرى انها تقلل من الاحساس بالتفاوت⁽⁴¹⁾.

يتفق المفكرون الماركسيون والغربيون على ان التقدم بامكانه في المدى البعيد ان يؤدي الى مجتمع قليل المنازعات. هذا المجتمع هو « مجتمع الوفرة » بالنسبة الى الغرب ، والنسبة الى الماركسية هو « المجتمع الشيوعي » ، غير ان هذين الاتجاهين يختلفان بعد

(38) M. Duverger : So. Po. op.cit. P.88.

(39) R - G. Schwartzberg, op.cit. P.192.

(40) R - G Schwartzberg, op. cit. P.193.

(41) M. Duverger, so. po. op.cit. P.86.

ذلك فيما يتعلق بسرعة التقليل من الصراعات تماما وبصورة عفوية ، لان التناقضات الاجتماعية ، مصدر النزاع ، تظل قائمة في مكان اخر ، هو مجال التناقض بين مالكي وسائل الانتاج (الراسمالين) وبين اولئك الذين يبيعون جهودهم لهم لكي يعيشوا (الشغيلة) ، او بعبارة اخرى التناقض بين المستغلين والمستغلين ، وان هذا الصراع الذي سيحقق بشكل ثورة سوف يرفع البروليتاريا الى الحكم لكي تبني مجتمعا بلا طبقات ، وتبعا لذلك بدون تناقضات او صراع طبقي. ومع ذلك فان عملية بناء المجتمع الاشتراكي الجديد سوف تتعرض الى مقاومات عدة وتستغرق زمنا طويلا بحيث سيقتضي الامر اقامة ديكاتاتوريتها في مرحلة الانتقال (٤٢)

ومع ذلك فان الثورة العلمية والتقنية والسيبرناتيكا والاتمة والطاقة النووية وبعض الصناعات الطلائعية قد طرحت كثيرا من المفاهيم الماركسية التقليدية للمناقشة من جديد ، على الاخص ما يتعلق بالثورة وديكتاتورية البروليتاريا ودور الفرد، ولعل روجية غارودي يعبر عن ذلك ادق تعبير عندما يقول : « للمرة الاولى في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني ومتطلبات الديمقراطية والتنمية الانسانية في اتجاه واحد، لان التفتح الكامل لما هو ذو طابع انساني في الانسان ، اي القدرة على الابداع ، تصبح الشرط الاساسي ، اكثر فاكثرا ، للنمو الاقتصادي والتقني (٤٣).

اما المفكرون الغربيون فيرون ان الصراعات سوف تزول تدريجيا بتطور التقدم التقني ، وذلك بالقضاء على اهم مصادرها ، اي العوز ، ويتحقق ذلك كلما قطع المجتمع شوطا نحو مجتمع الوفرة .

وفي جميع الاحوال ، ان التقدم التقني ، وعلى الاخص في المرحلة التي وصلتها الانسانية في الوقت الحاضر هو عنصر هام في التحكم بمصير الانسان كما كان دائما. ولذلك يصح القول بان « قليلا من التقنية يبعدنا عن عمل الانسان ، وان كثيرا من التقنية يمكن ان يبعدنا اليه » (٤٤).

جـ تعزيز السلطة:

لقد عزز التقدم التقني سلطة الدولة اتساعا وعمقا. من ناحية الاتساع فرضت الدولة سلطتها على جميع اقليم البلاد ، وبوسعها ، بما لديها من وسائل الاتصال ان تمتد بصورة

(42) M. Duverger, So. Po. op. cit. P.90.

(٤٣) روجيه غارودي : منطق الاشتراكي الكبير. ترجمة اديب الجمي ود . كال الغالي م دار البحث .

دمشق ١٩٧٠ م ص ٢٨ .

(٤٤) نفس المصدر ، ص ٢٠ .

مباشرة الى جميع المواطنين حيثما وجدوا وفي اسرع وقت ممكن. ومع ان السلطة السياسية تتركز عادة في العاصمة غير انها، بفضل التقدم التقني، غدت تغطي اقليم الدولة كله، بعد ان قهرت المسافات الشاسعة التي كانت تفصل بين الاقاليم والمناطق المختلفة. وتبعاً لذلك اضمحلت الشخصية المحلية للمناطق وانضوت في وحدات اكبر منها هي البلاد على صعيد جغرافي، والشعب والامة على صعيد سياسي (٤٥). وعمقا، اصبح للدولة هيمنة اقوى على الحياة العامة في البلاد. سواء من ناحية ازدياد الوظائف التي تؤديها او من ناحية الوسائل التي تمارس بها نشاطاتها المختلفة. ويعرض اندريه سيفريد بهذا الشأن ملاحظاته على النحو التالي: ان ديمقراطية القرن العشرين تختلف جدا عن ديمقراطية القرن التاسع عشر. فبتأثير الحربين العالميتين، اللتين كانتا سببا ظرفياً غير حاسم في تأثيراته، غدت الدولة منذ ذلك الحين بين ايدي قوة ليس لها حدود. ومنذ عام ١٩١٤ وعلى الاخص انطلاقاً من عام ١٩٣٩ ادت ضرورة دعم الكفاح المسلح الشامل الى تركيز كل السلطات بين ايدي الحكومات. ولا يتعلق الامر فقط، كما هو الحال في السابق، بالجيوش والمالية للهيئة الدبلوماسية، وانما ايضا بتسيير شامل للهيئة الاجتماعية: اذ ان التعبئة لم تعد تنصب على الاشخاص، وانما على الاشياء، وامتدت الخدمة الى الامة بأكملها، في الخطوط الخلفية كما في الجبهة بل ان هذين المفهومين عن الخطوط الخلفية والجبهة مالاها ذاتها الى فقدان كل سند واقعي لها. وبمعزل عن الحرب، ان التطور العام لهذه الحقبة مال الى عرض نفس النتائج، اذ وجدت الدولة نفسها منقاداً الى التدخل في العديد من الميادين الجديدة عليها. اذ تطلبت الديمقراطية الضافرة منها ان تدافع عن العمال ضد راس المال، وتحسين مستوى حياة الجماهير، والاشراف والسيطرة على القوة المتزايدة للمشاريع الصناعية. والدولة بتجاوزها الجانب السياسي او العسكري في التسيير زادت في وظائفها في الميدان الاقتصادي، فجعلت من نفسها صناعاً وتجارياً وناقلاً ومصرفياً هكذا هو عصرنا الاداري اذا، اذ تتفعل الادارة في كل شيء، حتى في الحرب ذاتها، التي اصبحت الى حد كبير ليس مسألة استراتيجية وتكتيك فقط، وانما ايضا مسألة ادارة (٤٦).

ثم ان التقدم التقني قد امد السلطة بوسائل ضغط ضد المواطنين يصعب مقاومتها. فهي تستطيع ان تتنبأ بردود الفعل التي قد تثيرها سياسة معينة او قانون او قرار او حديث سياسي حتى قبل ان تقع، وذلك بفضل الاجهزة المختلفة التي تستخدمها. حتى اذا ما وقعت الاحداث كالثورات والاضرابات والمظاهرات وغيرها، بادرت السلطة الى تحريك

(45) M. Duverger. So. P.Op.cit. P.95.

(46) Andre Sleggried, op. cit. P.19.

أجهزة كاملة العدد والعدد لمقاومتها.

وعلى صعيد آخر ، كانت الثورات في الماضي تنجح لان الأسلحة التي تستعملها قوات السلطة او الثورات متفاريه من ناحية نوعيتها ، ولذلك فان كثرة عدد الثوار كانت في اغلب الاحيان ترجح كفتهم في الصراع القائم

وعليه فلم تكن مراكز الدكتاتوريين والطفلة راسخة في الحكم. اما في العصر الحديث فيصعب القيام بثورة في بلد متقدم حيث يملك جيش الدولة اسلحة لا يمكن مقارنتها باي شكل من الاشكال باسلحة الثوار. ولعل تروتسكي يشخص هذه الناحية افضل من غيره عندما قال : « لم يعد بالإمكان القيام بثورة ضد الجيش » (٤٧). وربما كان مصير ثورة أكتوبر الاشتراكية وهي نموذج فريد للثورات الكبرى في العصر الحديث ، مشكوكا فيه لو لم يلتفت لنين الى الناحية المذكورة ويوجه جهوده لتفتيت الجيش القيصري من داخله ، ثم لف عناصره حول الثورة تحت شعار تاخي العمال والفلاحين والجنود. اما الثورات التي نجحت في العالم الثالث ، سواء كانت من اجل التخلص من الاستعمار او لتغيير النظم الرجعية القائمة ، فقد ساعدت على انتصارها معونات خارجية ، او تدخل الجيش ذاته الى جانب الثورة. وحرب الفيتنام في بعض بلدان العالم الثالث (٤٨) وصلت الى تحقيق اهدافها بسبب الظروف العامة في هذه البلدان ، التي هي في جوهرها ظروف تخلف عامة ، فيها بنية الدولة ذاتها ضعيفة.

ومع ذلك ، اذا كانت الوسائل التقنية قد امدت الدولة بوسائل هائلة مادية او اقناعية لزيادة سلطتها او تعزيزها ، فان الحكوميين ، او بعبارة ادق المواطنين ، لم يعدوا بدورهم ايضا الوسائل التي تكفل مقاومة الطغيان الذي يتسلح بهذه الوسائل الجبارة. لم يعد ولا ريب بإمكان الثورة التحصن وراء المتاريس لمقاومة الجيش ، كما كان يحدث في الثورات القديمة ، غير ان العصيان المدني (٤٩) او الاضراب العام او الاعتصام في المصانع ومراكز العمل الاخرى قد تلعب دورا هاما في زعزعة الاسس التي تقوم عليها سلطة الطغيان ، برغم الأسلحة التي تحملها قواتها وعلى الاخص الجيش منها. لان ذلك يؤدي الى شلل الحياة الاقتصادية العامة في البلاد ويلحق اضرارا جسيمة في

(47) M. Duverger : So. po. op.cit. P.95.

(٤٨) كالثورة الكوبية .

(٤٩) كالحركة التي قادها المهاتما غاندي في الهند .

مصالح الفئة الحاكمة هي اكبر واشد ايلاما من الاضرار التي يحققها الاصطدام المسلح^(٥٠). ويلاحظ ان النظم السياسية التي استقرت خلال زمن طويل بفضل التطور الصناعي تقف في مستوى اعلى من مستوى القوى الثورية فيها. لان التقدم التقني ، في الواقع ، يقدم للدولة من المزايا والفوائد في ممارسة السلطة ما يتجاوز بعيدا امكانات المعارضة الثورية المتواضعة ، بل والمشكوك في فعاليتها في بعض الاحيان . فالى جانب اجهزة القمع العسكرية والبوليسية المعتادة ، تقوم مؤسسات الدولة وقوانينها وايدلوجيتها بدور هام في المواجهة. اذ هي حصون امامية للسلطة القائمة ، وليست القوة المادية الا السلاح الاخير في المعركة بعد ان تفقد السلطة كل رصيد اقناعي لها . وعليه فان التكنيك يقدم ايضا سلاحا نظريا لتعزيز سلطة الدولة. هذا التكنيك الذي يقوم على الخبرة والاختصاص فضلا عن الاموال الطائلة الموضوعة تحت تصرف المسؤولين.

د - بقرطة السلطة:

منذ ان اقام الانسان المؤسسات الاجتماعية على اسس عقلانية تغيرت طبيعة السلطة كما تغيرت اساليب ممارستها. وقد برز ذلك على نحو واضح منذ بداية الثورة الصناعية . والمجتمعات الحديثة قائمة على بواعث تنظيمية تاخذ شكل قوالب السلوك الاجتماعي ، او بعبارة اخرى ان تنظيم المجتمع قائم على قواعد موضوعية عامة ، ومن يمارس السلطة

(٥٠) الامثلة على ذلك عديدة ، ربما كان ابرزها ما حدث في المانيا عام ١٩٢٠ اذ استولى الجنرال فون لوتفيتز على السلطة خلال ساعات للائل، غير ان لقابات المال اجبرته على التنازل عنها خلال يومين، وذلك بقيامها باضرابات عامة شلت الحياة في المدن وبالقى ارجاء البلاد الاخرى . والى حد ما حدث في السودان ايام حكم الجنرال عبود يقرب ايضا من هذه الحالة . اذ ازيحت الديكتاتورية العسكرية القائمة بمقاومة المنظمات الشعبية . وكذلك ما حدث في فرنسا عام ١٩٦٨ . فطيلة شهر مايس ادى اعتصام العمال - كل العمال الفرنسيين تقريبا - في المصانع وتوقفهم عن العمل ، فضلا عن توقف الدراسات في الجامعات والمعاهد العلمية الاخرى ، الى إلحاق خسائر جسيمة بالاقتصاد الفرنسي الرأسمالي الذي كانت تسيره السلطة الديغولية المستندة على الرأسمالية الصناعية والمصرفية وما يرتبط بها من رأسمالية تجارية ورأسمالية الدولة . فقد كاد ذلك يؤدي بالجمهورية الخامسة الى السقوط لولا عوامل التفكك والخلافات التي ظهرت بين صفوف الحركة الثورية من ناحية ومن ناحية اخرى تلويح السلطة الديغولية باستخدام الجيش لضرب الحركة الثورية المساعدة بالقوة ومن ثم إلغاء المؤسسات البرلمانية والديمقراطية وعبر ذلك وخلال قيام الحرب الاهلية ، ويلاحظ ايضا ان أحداث عام ١٩٦٨ كشفت في الوقت نفسه ان قسما لا يستهان به من الشعب الفرنسي كان يساند السلطة الديغولية، فلم يكون الحسم في الصراع ميسورا للقوى الثورية .

يشغل مركزا في التنظيم الاجتماعي فحسب يؤهله لممارسة صلاحيات لصيقة بمركزة ومعينة مسبقا وليست مرتبطة بشخصه. ان هذا الامر ، كما يلاحظ شفارتزنبرغ ، قد ادى الى ميكانيكية المنظمات الاجتماعية التي يعبر عنها بتحول السلطان السياسي... هذا السلطان الذي فقد هو بدوره ايضا طابعا الانساني. اذ اصبحت السلطة لا شخصية ، مجهولة ، مجردة. واضمحلت البنى المحلية والوسيطية. واختفت العلاقات الشخصية للسلطان السياسي وفقد السلطات السياسي طابعا الشخصي لحساب تنظيم واسع ومجهول. وغدا المواطنون يطيعون ماكنة في داخل ماكنة وهي البيروقراطية⁽⁵¹⁾. وعليه فان التنظيم الحديث يقوم على اسس ثلاثه ، هي. التميز بين المركز وبين من يشغله اولا ، وتوزيع السلطة على نحو هرمي ثانيا ، ثم توزيع العمل على افراد المجتمع بشكل وظائف ومهارات فنية مختلفة ثالثا.

ان المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها مؤسسة الدولة ، قائمة اساسا على تجمع الادوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها الافراد. والمؤسسات السياسية ان هي الا مجموعة ادوار سياسية. غير ان هذه المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها المؤسسات السياسية لاتقوم في المجتمعات الحديثة على الاتصال المباشر ، اي الروابط الشخصية بين الافراد ، وانما بواسطة الوسائل التقنية بمختلف انواعها التي توطر لها ، او تكون هيكلها العام ، اما محتواها فهو نشاطات الافراد التي تجمعها وتكتنفها ثم تصهرها في عملية جماعية موحدة يطلق عليها عادة سير العمل في المؤسسات. وعليه فان الفرد محكوم عليه بالخضوع التام الى تحكم الوسائل التقنية طيلة حياته ، سواء كان في داخل المنظمات الرسمية اعتباراً من الدولة الى اصغر مؤسسة فيها، اوفي المؤسسات الاجتماعية اللارسمية بل حتى اوقات فراغه لن تكون بمنأى عن تاثير الوسائل التقنية كالسينما والمسرح والاذاعة والتلفزيون والصحافة.

ان اقامة المنظمات الاجتماعية على العلاقات غير المباشرة ، اي بواسطة الوسائل التقنية ، قد جرد السلطة من طابعها الانساني ايضا. فما يحكم التنظيم الاجتماعي الحديث هو قواعد عامة مجردة والية على جميع المستويات ، بحيث غدت السلطة مجهولة من قبل

(51) R - G Schwartzberg, op. cit. P.343.

اولئك الذين يارسونها والذين يطبقونها^(٥٢). فالقوة الاولى تطبق القواعد ، ويتخذ القرار في النهاية ولكن تهيئة واعداد القرار يمر قبل ذلك على مكاتب مختلفة وعلى مستشارين متعددين ، اما الفئة الثانية التي تخضع الى القرارات فانها منصاعة ، على الاقل من الناحية الى قواعد مقرررة بموجب القانون، اي الادارة العامة في المجتمع التي هو جزء منها.

لقد غدت ظاهرة البيروقراطية مفرطة في حجمها وفي ميدان اختصاصاتها في المجتمعات الصناعية. وكرد فعل لها برزت ظاهرة تشخص السلطة عند تولي المسؤولية شخصيات فذة لها من البصيرة وبعد النظر ما يجعلها تتجاوز الاجراءات البيروقراطية المقتنة. ومع ذلك كما يقول موريس ديفرجيه ان تشخص السلطة يبقى وهماً في الواقع ، برغم وسائل الاعلام التي تسلطها على الزعيم او رجل الدولة الذي تندمج السلطة بشخصه. وذلك لانه لا يستطيع ان يتخذ قراراته بحرية تامة ويميل عن الوسط الذي يعيش فيه او بمنأى عن اجهزة السلطة التي تخيط به. ان ظاهرة تشخص السلطة في البلدان المتقدمة هي تصحيح لبعض التجاوز في البيروقراطية وليس الحل مكاب^(٥٣).

هـ تأثير الوسائل التقنية على طبيعة السياسة:

لقد ترك التقدم التقني اثارا عميقة ايضا على طبيعة السياسة فقدت في العصر الحديث مشاكل معينة ذات مضامين راسكال جديدة ، وتبعاً لذلك تنيرت بعض الاسس التقليدية التي كانت تقوم عليها السلطة حيناً آخر. ويمكن ملاحظة هذه التغيرات على صعيد دولي وعلى صعيد وطني.

^(٥٢) المعروف عن نهرو شخصيته القوية في السياسة الهندية ويعتبر مثلاً على تشخيص السلطة ، ومع ذلك فقد ذكر في حديث له مع تيبور مند عن كيفية اتخاذ القرارات ما يأتي : « انني اوجه جماهير الشعب الهندي الكثيرة العدد ... ولكن هناك كذلك اللجان الكبيرة ، والمؤتمرات التي تجمع الالف الاشخاص ، والبرلمان الذي يبلغ عدد اعضائه خمسمائة عضواً ، او مجلس الوزراء الذي يبلغ عدد اعضائه خمسة عشر وزيراً . فهذه المجموعات تحاول تحقيق تعاون فيما بينها ، ولكن لكل من ناحيته ... وقد تكون شعبياً ولكن لا يستطيع ان اليوم بأي عمل بسفهي الشخصية ... بل انني اعمل من خلال زملائي ... »

انظر : جان لاكوتير وجان بوميه : الدول النامية في الميزان - ترجمة فوزي عبد الحميد ، القاهرة ، الدار القومية ، د . د . ص ٨٤ .

(53) M. Duverger. So. Po.Op.cit. P.97.

١- الصعيد الدولي:

لقد ربطت الوسائل التقنية أرجاء العالم المختلفة ، بحيث تحقق ماديًا الاتصال بين قارات العالم الخمس. ولم تعد المسافات الجغرافية عقبات تقف حائلًا دون اتصال الشعوب والأمم بعضها ببعض الآخر. وبناء على ذلك فقد اوجد التقدم التقني مصالح مشتركة أو مترابطة في جميع الميادين تقريبًا ، اقتصادية وثقافية وسياسية ، أن هذه الترابطات هي التي دفعت إلى الوجود بشكل ضروري ملحة مشكلة التنسيق بين مصالح الدول المختلفة ، أن لم نقر المصالح الدولية أو المصالح الإنسانية التي قام على أساسها التنظيم الدولي أي هيئات ومؤسساته المختلفة الوظائف والأبعاد. وبما لذلك تغيرت المفاهيم القديمة التي كانت سائدة في العلاقات الدولية والدبلوماسية. فانحسر مفهوم السيادة المطلقة للدول لحساب المنظمات الدولية التي ازدادت صلاحيتها يوماً بعد يوم. وقد تغير أسلوب العمل الدبلوماسي، فاختفت الدبلوماسية السرية لتحل محلها الدبلوماسية العلنية والمعاهدات المكشوفة التي تجري أمام انظار الرأي العام الدولي.

كل تغير أسلوب الاتصال الدولي فالدول الأكثر تقدماً من الناحية التقنية حظها أكثر في استخدام وسائل وطرق تقنية متوافقة مع الدول الأقل نصيباً منها.

في منطقته فحسب ما دامت هذه جزءاً من الممكن ان تؤدي الى مضاعفات قد تجر الى حرب عالمية ثالثة.

ان هذه الوحدة التكنية العالمية القائمة على معطيات مادية وعلى ظروف موضوعية جعلت الافراد والجماعات يعالجون مشاكلهم الفردية والجماعية بافاق انسانية او عالمية ، وذلك احد الاسباب الهامة لظهور ايدولوجيات ذات افاق عالمية ، فغذا الاتجاه العام في السياسة الدولية ينحو الى التكاتف والتكتل. وفضلا عن ذلك خلقت الثورة التقنية مشاكل لم تكن معروفة من قبل ، كمشكلة الطاقة النووية ووجوب السيطرة عليها ، واستحداثها في الاغراض المدنية ، ومشكلة السيطرة على الفضاء بعد اختراع السن الفضائية عابرة القارات او تلك التي وصلت الى القمر وربما في المستقبل التريب الاجرام السماوية الاخرى وكذلك مشكلة الاستفادة من الثروات الموجودة في اعماق البحار وكيفية تنظيمها دوليا... وغير ذلك من المشاكل الجديدة في الحياة السياسية الدولية المعاصرة.

ب - الصعيد الوطني:

ان ابرز مظاهر تأثير التكنيك على طبيعة السياسة على الصعيد الوطني هو بروز ظاهرة التقنوقراطية. لقد ابتدع تعبير التقنوقراطية الكاتب الامريكي ف.ه. سايث عام ١٩١٩ مع ان الظاهرة ذاتها التي يغطيها هذا التعبير قديمة جدا⁽⁵⁵⁾. فقد جعلت الاختراعات التي قدمتها الثورة الصناعية كثيرا من المفكرين يتاملون دور اولئك الذين يديرونها في المجتمع. فما دامت التكنولوجيا تتحكم في المجتمع الحديث فلا مناص من ان يساهم هؤلاء الاشخاص بالسلطة. فكان سان سيمون يعلن منذ عام ١٨٢٠ في كتابه المعنون «عقيدة الصناعيين»⁽⁵⁶⁾ عن قدوم حكومات تعني بادارة الاشياء اكثر من عنايتها بحكم الاشخاص. لانه كان يرى ان الصناعة ستلعب دورا اساسيا في المجتمع المقبل. وكانت الاشتراكية التي كان يدعو اليها هي اشتراكية المنتجين. وكان سان سيمون يتحسس ايضا ياهية وسائل الانتاج والتكنيك في المجتمع المقبل فيتجه بمواظفة الى جانب التقنين (او التقنوقراط) من كل نوع ، الذين هم على حد تعبيره « النحل الحاذق بمقابل دبابير السياسة » ، ولذلك كان يتنبا بمجي مجتمع تنظمه وتشرف عليه سلطة سياسية يمارسها التكنوكرات بكليتها⁽⁵⁷⁾. كثيرون هم الكتاب الذين ساروا على هذا المنحنى يؤكدون

(55) J.P. Duffelan, op. cit. P.140.

(56) Sain - Simon : catechisme des industriels, Paris, 1830.

(57) Jacques Billy, op. cit. P.7.

اهمية التقنوقراط بعد سان سيون ، ربما كان من ابرزهم كورنو في منتصف القرن التاسع عشر ، وكل من تايلور وفورد وبدو وفيل وجيس بيرنهام في القرن العشرين. ولم تعدم الاشتراكية الاهتمام بهذه الناحية فكان لنين يؤكد دائما « ان الشيوعية ، هي السوفيتات مضافا اليها الكهربية (٥٨) » وان مهندسا خيرا افضل من... عضو في الحزب الشيوعي. وعلى وجه الاحمال يمكن تعريف التقنوقراط بكونهم جماعة صغيرة من الافراد ذوي اعداد وخبرة تقنية ويمارسون سلطات تنظيمية وكذلك سلطة اتخاذ القرارات على نطاق واسع في ميادين الاقتصاد والصناعة والتجارة ، فقد يكونوا مدراء الادارات الاقتصادية الكبرى ، كما يكونون خبراء ماليين او محاسبين او دوليين ، او مدراء المؤسسات المالية الكبرى ، او تقنيين مسؤولين عن اعداد وصياغة القرارات الشاملة . او مسؤولين عن وظائف هامة في هذه الشركات (٥٩).

وفي الوقت نفسه يخضعون الى نظام متدرج من ناحية المسؤولية ينتهي برئيس يقف في قمة التنظيم. اما صدر السلطة فتأت عن مقتضيات المجتمع الصناعي الحديث ومستلزمات تطبيق التكنولوجيا ، سواء كان ذلك في القطاعات التي تديرها الدولة ، وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم ، فهم سواسية من ناحية الدور الذي يقومون به سواء في النظام الرأسمالي او في النظام الاشتراكي. فمدير المصنع يقوم بنفس الدور في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفيتي. وبسبب اهمية هذا الدور في المجتمع الصناعي يتولد لدى التقنوقراط شعور بالتضامن فيما بينهم بحكم كونهم يؤلفون جماعات ذات خصائص تميزها عن الجماعات الاخرى في المجتمع بل وحق عن الحكومات التي يعملون في مؤسساتها.

ما هو دور التقنوقراط في ممارسة السلطة السياسية؟

بمعرض ذلك ينقسم الكتاب الى فريقين ، الاول يؤكد على انهم يمارسون السلطة السياسية فعلا. من هؤلاء شفارتزبرغ الذي يعرض ان التقنوقراط هو الشخص ذو الخبرة التقنية الذي يستخدم اختصاصاته التقنية من اجل اكتساب سلطة سياسية وممارستها (٦٠). ومن ثم ينافسون السياسيين المحترفين في هذا الشأن. في حين يذهب فريق اخر بافتحة مخالف ويرون ان التقنوقراط ان هم في الواقع الا في خدمة الحاكمين سياسيا او العناصر التي تملك المشروع وتديره. وبمعرض ذلك يقول جاك بيلي ان السلطة

(58) Ibid, P.10.

(59) Jacques Billy, op. cit. P.15.

(60) R - G Schwartzberg, op. cit. P.345.

التقنوقراطية لا تنبعث عن اعهاد سلطة كما تجري في النمط الديمقراطي ، ولا تتناق عن طريق الوراثة ، وانما تأتي عن اختيار الحاكمين السياسيين عندما يتعلق الامر بتقنوقراطية الدولة او عن العناصر المديرة للمشروع عندما يتعلق الامر بالنظام الرأسمالي ... ومن ثم فان السلطة التقنوقراطية ليست مرتبطة بتلك قسم هام من راسمال المشروع (٦١) ويضيف على ذلك بقوله: ان السلطة التقنوقراطية هي سند طبيعي للسلطة السياسية التي تتبع لها النشاط في العمل . اذ تضع تحت تصرفها تقنيات حديثة في ادارة الاقتصاد والمجتمع ، كالخطيط والضرائب والعمل التكنولوجي (اي الدعاية والاعلام) ووسائل تحقيق المناهج كالفروض والاعمال الكبرى ، والاعمال الانسانية الخ ... غير ان هذا التعاون مع السلطة السياسية يصطبغ بالخصومة ، لان السلطين تصوغان خياراتها على اضاء ضرورات مختلفة : هي تقنية في حالة ما ، وفي حالة اخرى هي الملائة. ويتسع مجال السلطة التقنوقراطية في ظروف معينة عندما لا تقدم السلطة السياسية غير اشارات ايدولوجية عن العمل المتفق عليه بين السلطين (٦٢).

وفي الواقع ان العلماء والتقنوقراط والمتقنين يتحكمون في مصادر القوة الاساسية في المجتمعات الحديثة ، وان الدولة التي تضطهدهم او لا توفر لهم الامكانيات الملائة لمواصلة اعمالهم تجازف بان تجحد، نفسها في مركز معيب من وجوه عديدة. وهذا الصدد يشير السيد الرئيس صدام حسين الى مشكلة هجرة الكفاءات العربية الى الخارج بقوله: « ولا بد ان نؤكد حقيقة... وهي ان العالم العربي والكفاءات العربية الذي يفادر الوطن لا يفعل ذلك طلبا للحصول على المكافآت المالية الافضل بالدرجة الاولى وانما يهرب ويتغرب طلبا للعمل في الجو العالمي الذي يناسبه والذي يمكنه من تطبيق العلم الذي تعلمه ويوظف اليه... لان العالم بحاجة الى جو خاص لكي يتفتح ويبدع ... ويجعل الجانب النفسي دورا حاسما في تقرير النتيجة العلمية التي يصنفها العالم.

عندما يعيش العالم في مجتمعات تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي ... وعندما يعيش العالم في مجتمعات تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي ... وعندما يعيش في مجتمع لا يحترم العلم على مستوى السياسة العامة ومصدرها وتقريرها وعلى مستوى الكثيرين مما يعملون معه او بمعيتة فانه لا بد ان يحس بالغربة ، ففادر الى مكان

61- Jacques Billy, op.cit p. 14.

28- Ibid, p.15.

آخر من خلاله ، رغم انه غريب عنه في انتائة الوطني والقومي ، بنوع من الراحة (٦٢) غير انه من المشكوك فيه ان يستخدم هؤلاء قوتهم العلمية وخبرتهم الفنية في الصراعات السياسية. ان البحث العلمي موضوعي ومحاييد وفي اغلب الاحيان مجرد من غرض الكسب المادي . ولذلك فانهم لا يسعون للاستيلاء على السلطة ، ولا يؤثرون فيها احيانا الا بمعرض مشاكل انسانية ، كما فعلت جماعة من كبار علماء الذرة على راسها البريت اينشتاين في مطالبتها الحكومات بتحريم الاسلحة النووية او على الاقل التوصل الى اتفاق حول السيطرة عليها. غير ان التقنوقراطية هي شيء آخر غير ما تقدم. اذ تنطوي على معنى كون الموظفين الكبار في المصالح و بسات المتخصصة مؤهلون للقيام بدراسات علمية ، اي تجميع المعلومات واتخاذ الا ت على اضوائها ، وذلك بسبب الطابع التقني جدا للمشاكل المطروحة. ومن هذه الن ت كمن له تاثير سياسي لا غبار عليه .

وبخلاف ذلك فان التقنوقراط يسندون السلطة السياسية التي تتولى عادة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحداث الوسائل التقنية ، كالتخطيط والمالية والاعلام ، والسلطة السياسية هي التي تأخذ على عاتقها تحقيق الانجازات الكبرى في المجتمع ، كالصنيع والتعمير وتوفير الاموال الخ ثم ان التعاون بين التقنوقراط وبين السلطة السياسية يختلف باختلاف الظروف والقضايا المطروحة . فثلا في التخطيط الاقتصادي يعود اتخاذ القرارات الى التقنوقراط اكثر مما يعود الى جانب الاحزاب السياسية او البرلمان او الحكومة . ولكن الخطة الاقتصادية ذاتها هي جزء من السياسة التي تتبناها السلطة السياسية على ضوء ايدولوجية معينة او مبادئ عامة .

الفصل الثالث

تأثير العوامل الاقتصادية

١. نظرة تاريخية عامة :

ربما كان ابن خلدون ، من بين المفكرين اول من دلل بصورة منهجية على تأثير العوامل الاقتصادية على الظاهرة السياسية. فان منهجه في دراسة التاريخ جعله يولي أهمية قصوى للعناصر المادية والاقتصادية في تطور المجتمع^(١). فهو يؤكد على ان الافراد يؤلفون تجمعات اجتماعية ، لانهم لا يستطيعون ان يحصلوا معيشتهم بصورة منفردة ، ومن ثم فان التجمع الاجتماعي يفرض على الافراد نظاما لتقسيم العمل فيما بينهم ، بحيث يختص كل واحد منهم بنوع من العمل لاشباع حاجاته وحاجة الآخرين الحياتية. وهو في ذلك يقول: قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجاته منه ... فلا بد من اجتماع القدر الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر كفاية الحاجة لاكثر منهم باضعاف^(٢)؛ وعلى أساس هذه المعطيات المادية والاقتصادية يقوم المجتمع السياسي، وبذلك يقول:

... فيكون ذلك الوزع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احد غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك. وقد تبين لك انه خاصة للانسان طبيعة ، ولا بد لهم منها^(٣).

فابن خلدون يقر وجود التجمع الاجتماعي اولا على اساس معطيات الحياة الجمعية المشتركة ، وخاصة المادية والاقتصادية ، التي هي على اساس بقائه على قيد الحياة ، وتنبثق عن ذلك علاقات اجتماعية تبعث الى الوجود الظاهرة السياسية مجسدة باحد افراد هذا التجمع الاجتماعي الذي يكون له عليهم (الغلبة) اي السلطة ومن ثم تحويل هذه الغلبة الى سلطان ، اي اضعاف الشرعية على السلطة باستخدام حق الاجبار الشرعي

1- Roberto Micchels, op. cit. p. 10.

(٢) مقدمة ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(اليد القاهرة) ازاء من يتجاوز على حقوق اعضاء التجمع الاجتماعي ، وعبر ذلك وخلال يقوم النظام السياسي (اي الملك) . فابن خلدون اذا يرى ان منطلق العوامل السياسية هي العوامل المادية والاقتصادية التي تلعب دورا هاما في حياة الامم فهو يقول: اعلم ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف نحلهم من المعاش (٤) لأن مستوى تطور الامم ناجم عن اختلاف اساليب الانتاج ، وبناء على ذلك فهو يصنف المجتمعات الى سكان المدن (او الحضر) والمزارعين ثم بدو ويضيف على ذلك مؤكدا ان الموارد الطبيعية والمناخ تتحكم الى حد كبير بأسلوب حياة الشعوب، ومن هذه الناحية اثر ابن خلدون في افكار من جاء بعده من المفكرين ، وعلى الاخص مونتسكيو(٥)

وكما يلاحظ غاستون بوتول: ليست التفسيرات الاقتصادية التي يسيب ابن خلدون هي التفسير الوحيد ، فهو لا يرجع كل الاحداث الى هذه التفسيرات ، ويدرك تماما ان هناك اسبابا معنوية تفوق الاسباب الاقتصادية ، وهو من هذه الناحية لا يعتبر ماديا صرفا (٦) اذ لم يفت ابن خلدون وهو يؤكد على اهمية العوامل المادية والاقتصادية ان الاحداث السياسية قد تؤثر هي ايضا بدورها على الحياة الاقتصادية. ولذلك فقد ابان بصورة واضحة ان التطور السياسي قد يؤدي الى تطور اقتصادي والعكس بالعكس ، وكذلك ارتبطت نظريته في التطور السياسي بنظريته في الاثار الاقتصادية لهذا التطور (٧) ، الامر الذي يجعل منه اشبه برائد لنظريات المادية التاريخية .

ولم يعن باراء ابن خلدون ، خلال حقبة طويلة من الزمن ، احد من المفكرين سوى المركز دولافار De ha fane احد افراد حاشية لويس الرابع عشر الذي ابان عن الروابط القائمة فيما بين المهن التي يزاولها الافراد وبين الطبقات الاجتماعية المتكونة بناء عليها ، ثم انعكاس تاثير هذه المهن على نفسيات الافراد ، كما دلت ايضا على ان عقليات الافراد تتغير بتغير اوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية(٨).

٤ - المقدمة .

٥ - غاستون بوتول : ابن خلدون ، فلسفته الاجتماعية ، ترجمة غنم عبدون . المؤسسة المصرية ، القاهرة.

٦ - نفس المصدر ، ص ٥٠ .

٧ - نفس المصدر ، ص ٥١ .

وعندما حل عصر الآلة الذي أحدث ثورة في وسائل الإنتاج وبعث بالرابالية الى الوجود لاحظ الفيلسوف الالماني كرستيان كارفة Christian garve تلميذ الفيلسوف عمانوئيل كانت Kant ان ظاهرة التباين بين الطبقات الاجتماعية هي اقوى بكثير من التباين بين المجتمعات القومية. ذلك لان الاختلاف بين الشعوب اقل من الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية في البلد الواحد (٩). كما غني فيرغسون Ferguson الانكليزي بدراسة نفسية المامل في المصنع ، وابان عن الاضرار التي تلحق به وهو يقوم بعمل على وتيرة واحدة وحرمانه على الاخص من تثقيف نفسه فضلا عن انتزاع روح المبادرة فيه ، بحيث يتحول في نهاية الامر الى مجرد جزء صغير في المصنع ، هذا في نفس الوقت الذي يكسب فيه ارباب العمل ثروات طائلة. وتكمن دينور ايضا في موسوعته الكبرى بتحويل العامل الى ماكينة حية. وعني آدم سميث بحالة العامل في المصنع ، وكان يحثى من ان تؤدي الوسائل التكنولوجية الى افقاده كل شعور وطني بحيث لا يعود يكثر بالدفاع عن وطنه.

وفي القرن التاسع عشر اصبحت حياة العامل في المصنع الموضوع الذي يعني به كل المفكرين تقريباً ، وانقسموا من ناحية تقييم تأثير على حياة فئتين متعارضتين. فذهب فريق منهم وعلى راسه ماك كلوك Mac culock الى نقي وجود اي اثر سي ، بل ان تقسيم العمل والتخصص فيه يجعلان العامل اكثر نشاطاً واوفر انتاجاً. اما الفريق الاخر فقد وقع تحت فيرغسون وميشيلية على طابع العمل المجرد في العصر الحديث.

وظهر في هذه الفترة ايضا مفهوم جديد عن الطبقة الاجتماعية قائم على اساس العوامل النفسية دفع به كاده دو كاسيكور غير ان المعيار الذي قدمه بيلا نجيري Pilangeeric للتمييز بين الطبقات الاجتماعية المتنازعه فيما بينها كان اكثر تأثيراً على الاوساط الاكاديمية انذاك ، اذ كان يقوم على اساس الملكية. وكان يرى ان المجتمعات تنقسم اساساً الى مالكين واجراء وان المالك يشتري عمل الاجير بائخص الاثمان. غير ان الاجراء الذين يؤلفون طبقة اجتماعية متميزة هم اكثر عدداً ، ولذلك فانها ستنصر في نهاية الامر على طبقة المالكين.

وعندما أصبح التايز واضحا بين الطبقتين البرجوازية والبروليتارية في مطلع القرن التاسع عشر بعد ان قطعت الرأسمالية الصناعية شوطا بعيدا في تطويرها اخذ كثير من المفكرين يكرسون جهودهم لدراسة البروليتاريا. فدرس روبرت دوفار Robert du var عضو الجمعية الوطنية الفرنسية تاريخ الطبقة العاملة من عهد الرق حتى بروليتاريا ذلك العهد ، وفعل مثل ذلك ايضا هاينريش ولهم بنسن في المانيا ^(١٠) وعفي مفكرون اخرون بدراسة الطبقة الوسطى ، نذكر منهم ادولف كراينة ^(١١). لقد اقتصر قسم من هذه الدراسات على سرد تاريخ بعض الطبقات وظروفها الاجتماعية من جهة ، ومن جهة اخرى قام كتاب اخرون بدراسات نظرية حول المفهوم الاقتصادي لتاريخ دون ان يطبق ذلك على احداث تاريخية معينة. وقام نوع ثالث من الدراسات بتطبيق المادية التاريخية على وقائع تاريخية معينة. ويعتبر انكاتب لوي بلان « تاريخ عشر سنوات ١٨٣٠ - ١٨٤٠ » الذي طبع خلال السنوات ١٨٤١-١٨٤٤ اول كتاب في هذا الشأن. ومن بعده ، طبق المادية التاريخية كارل ويلهم نيتش Karl Wilhelm Nitzsch في كتابة (تاريخ كراكشي) الذي صدر في سنة ١٨٤٧ ويعتبر خلاصة للتيار السائد في المانيا انذاك في دراسة التاريخ من وجهة نظر اقتصادية تاريخية. وقد ذكر مؤرخ الماني اخر كان معروفا جدا عهدئذ هو جورج ويلهم فون رومر في سنة ١٨٥٤ ما يلي : ان الضرورة لفهم الوقائع السياسية ناجمة عن اثار التغيرات التي حصلت في طرق الانتاج، واساليب الحياة ، وفي نوع التغيرات التي نتجت في وضع الطبقات الاجتماعية التي احدثها تحول التجارة ووسائل النقل والاتصال. لقد قامت كل هذه الدراسات على الطبقات قبل ان تظهر اعمال كارل ماركس المعروفة عن الطبقات والصراع الطبقي

10- Robert du Var : Histoire de la classe ouvriere depuis L'esclave Jusqu' au prolétaire de nos jours, 1845, 4 Vols.

11- Heinrich Wilhelm Benson: Die Proletarier, Eine Denkschrift, Stuttgart, 1847.

12- Quoted by Roberto Michels, op. cit. p. 17.

والتفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ (١٣) ، وقد كانت بعض هذه الدراسات تأخذ بمفهوم المادية التاريخية وتطبقه على دراسة الاحداث التاريخية وتشدد على أن التغيرات في طرق الانتاج واساليب الحياة ومراكز الطبقات الاجتماعية هي الاساس الذي يجب الاستناد اليه في فهم الوقائع السياسية.

٢- مدى تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة:

تؤثر العوامل الاقتصادية في المؤسسات السياسية وفي السلك السياسي بصورة عامة ، غير أن هذا التأثير ليس مطلقا ولا أنيا ، إذ تتحكم فيه العوامل التالية:

١- يكون تأثير العوامل الاقتصادية على أشده عندما يتعلق الامر بوفرة الموارد الطبيعية والثروات والاموال ايجابا ، وبمخاللة العوز سلبا ، ففي هاتين الحالتين ، توجد معطيات صلبة تفرض نفسها وتتمرد على كل محاولة يقوم بها الافراد لتغيير الواقع: الكويت مثلا ، بلاد غني لوجود النفط فيه بكيات هائلة ، وقد اثر ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة

١٣ - كتب ماركس الى ويد ماير في ٥ آذار ١٨٥٣ :

«فيما يتعلق بي الآن ، لا يعمد الي الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا الصراع السنّي لقضوضه فيما بينها ، فثمة مؤرخون بورجوازيين عرضوا قبلي بمدة طويلة التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا ، كما وصف اقتصاديين بورجوازيين اشكاليه الاقتصادية . ان الجديد الذي اتيت به هو :

١- البات ان وجود الطبقات غير مرتبط الا بمراحل تاريخية محددة من تطور

الانتاج

٢- ان صراع الطبقات يقضي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا .

٣- ان هذه الدكتاتورية نفسها لا تشمل الا انتقالا نحو الفاء جميع الطبقات ونحو

مجتمع بلا طبقات

عن: موريس غودلييه : الماركسية امام مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، في

كتاب : حول نمط الانتاج الآسيوي ، نقله الى العربية جورج طرابيشي .

دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٣٩ .

على جميع نواحي الحياة فيها ، بما في ذلك المؤسسات السياسية واسلوب العمل السياسي ،
اما اليمن الجنوبي فيفتقر الى النفط فضلا عن الموارد الطبيعية الاخرى ، وقد اثر ذلك
بصورة مباشرة او غير مباشرة على طبيعة النظام السياسي والسلوك السياسي فيه.

ان وفرة الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لاقامة مجتمع سياسي منظم ومتقدم
مستقر ، اذ ان تأثيرها لا يماثل تأثير الظواهر الجغرافية والحياتية (البيولوجية) ، وانما
يتوقف

ب - ايضا على مدى نشاط الافراد ، ودكانهم في استغلال هذه الموارد وتحويلها
الى ظواهر اجتماعية مركبة ، أي موارد مصنعة او مزروعة او قائمة باي
شكل من الاشكال الاخرى المعروفة في المجتمع ، ولا يتم ذلك الا بفصل
الاختراعات والافكار والجهد الانساني. ان الانسان لا يستطيع ان يكتفي
بما تقدمه له الطبيعة بصورة جاهزة ، ولذلك فانه يصيف جهده الى الموارد
الطبيعية لكي يصنع الاشياء التي لا توجد في الطبيعة. وعليه فان العمل هو
النشاط الانساني الواعي والموجه نحو تحويل مواد الطبيعة بمعونة الادوات التي
يستخدمها. ويتم انتاج المواد المادية بواسطة ادوات العمل التي يصنعها الانسان
بقصد التأثير على الطبيعة واستخدامها من ثم في حياته الاجتماعية. وإلى جانب
ادوات العمل يجب توفير الخبر والمهارة. وعلى صعيد الواقع نجد ان المجتمعات
متباينة في كيفية التعامل مع هذه المعطيات ، ويؤثر هذا في التباين درجة
تطورها واستقرارها.

ج - ان مستوى تطور القوى الانتاجية يعبر عن طبيعة العلاقات بين الانسان وبين
الطبيعة ومدى سيطرته على قواها. ويتوقف مستوى التطور هذا على نوعية
ادوات العمل والطااقات المستخدمة وكذلك على التنظيم والتقنية في عملية
الانتاج ، وعلى تطور العلم وخبرة الافراد في الاستفادة منه في اشباع حاجاتهم
الاجتماعية.

د - ان العلاقات التي تقوم في الانتاج تتحكم في الروابط الاجتماعية وتؤلف القاعدة التي
يقوم عليها المجتمع ، ومن هذه القاعدة تنشأ الافكار الاجتماعية والمؤسسات السياسية

والقانونية ، اي البنية الفوقية للمجتمع. وتبعاً لذلك فان اشكال الوعي الاجتماعي هي التي تبعث الى الوجود النظريات والاراء السياسية والقانونية والاخلاقية والجمالية والفلسفية التي تتجسد بشكل مؤسسات او سلوك على جميع المستويات في المجتمع. ان كل قاعدة تبعث بنية فوقية من نفس طبيعتها فالعلاقات الاقتصادية يقوم على اساسها النظام الاقتصادي ، ويقوم على اساس القاعدة الرأسمالية النظام الرأسمالي ، والعلاقات الاشتراكية تبعث الى الوجود النظام الاشتراكي. ثم ان تغير البنية الفوقية يعني تغير علاقات الانتاج وانتقال السلطة السياسية من طبقة الى أخرى ، كذلك الغاء النظام القديم للمؤسسات الاجتماعية ، وسيادة مفاهيم وافكار ونظريات وايدولوجية جديدة . غير ان البنية الفوقية ليست انعكاساً ليا للبنية التحتية ، وانما هي انعكاس اتجاه تطورها ، وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي يؤهلها لان تؤثر هي ايضا بدورها على عوامل البنية التحتية.

هـ - لا يبدو للعوامل الاقتصادية من تأثير الا بقدر تفاعل الافراد معها ، اذ دلت الدراسات العلمية التجريبية على ان الافراد لا يتأثرون بالعوامل الاقتصادية على نحو مماثل ، فهناك افراد تدفعهم الامور الدينية الى درجة عالية من التحلي الديني ، بحيث لا تعود تثير فيهم المعطيات الاقتصادية اهتماماً يذكر. ثم ان استعداد الافراد وتكوينهم النفسي يتحكان ايضا في تقرير مواقفهم ازاء العوامل الاقتصادية ، فاذا ما اشبعت الحاجات الضرورية لديهم ، فانهم يتراجعون امام الضغوط الاقتصادية كما هو الحال عند العلماء والفلاسفة والشعراء... الخ. هذا في حين ان افراداً آخرين تمتلكهم نزعة امتلاك الثروة وتكديس الاموال ، بحيث تتحول هذه النزعة الى اسلوب في الحياة وتحقيق الذات.

و - ان تأثير العوامل الاقتصادية على الافراد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع المنتجات ، وذلك لان توفر المنتجات المتماثلة والمتعددة يوفر للفرد امكان اختيار ما يناسبه منها ، ومن ثم تفقد المعطيات الاقتصادية كل استقلاليتها في التحكم ويتحرر الفرد من تأثيرها الحتمي ، وينعكس ذلك في نشاطه السياسي . وبعد ، ان الواقعة الاقتصادية هي واقعة انسانية وليست طبيعية .

٣- الترابط بين التطور الاقتصادي وبين الديمقراطية:

منذ عهد ارسطو حتى الوقت الحاضر تتفق المذاهب على ان هناك علاقة وثيقة بين التطور الاقتصادي في المجتمع ومقدار التمسك بالديمقراطية. فالبلدان الغنية تأخذ بالنظام الديمقراطي في حين ان البلدان الفقيرة غالباً ما تتبنى النظم الدكتاتورية. ويلاحظ جورج بيردو هذا الشأن انه:

« ليس هناك قانون عالمي ينص على وجه التاكيد على وجود رابطة سببية بين بلد ما ونظام الحكم ونمط الحياة السياسية فيها. ومع ذلك يمكن استقراء بعض الوقائع الخاصة في هذا الشأن. فنلاحظ ان البلدان الغنية تميل الى التمسك بالليبرالية ، في حين ان البلدان الفقيرة مهيئة الى الاخذ بالانظمة الاستبدادية او الاوتوقراطية ، غير انه يجب ان يؤخذ هذا الاتجاه بتحفظ. فإلم يقرر الحكام والحكومون ان يعالجوا المشاكل الاقتصادية بعمل سياسي على هذا النحو فان حجم وكية الموارد الطبيعية لا تؤثر في النظام السياسي. ومن المعروف ان غنى وفقر بلد ما لم يؤثر حتى منتصف القرن التاسع عشر على المؤسسات والحياة السياسية في الدول (١٤).

وعليه فكلما كانت البلدان متقدمة في التصنيع واستخدام الوسائل التقنية الحديثة بحيث يؤدي ذلك الى ازدياد الثروة القومية وتبعاً لذلك الدخل الفردي كلما سحنت فرص اكثر للتمسك بالديمقراطية ، وبيان ذلك على النحو التالي:

أ - مستوى الوعي السياسي: ان مساهمة الجماهير في عملية صنع القرار بأسلوب ديمقراطي يتطلب ان تكون الجماهير على مستوى معين من الوعي الاجتماعي والدربة السياسية. ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف الا برفع مستواها عن طريق التربية والتعليم وهما يقتضيان توفير مستوى اقتصادي متقدم هي مؤسسات التربية والتعليم والجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر... الخ.

ان النظام الديمقراطي ، وعلى الاخص البرلماني منه ، يتطلب وجود عدد كبير نسبياً من السياسيين ذوي الكفاءة والدربة والثقافة السياسية ، ولا يمكن ان يتوفر ذلك الا في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الثقافة. أما البلدان الفقيرة فلا تفتقر الى الكوادر المدربة والمتقنين فحسب ، وإنما ايضا الى المؤسسات التعليمية والثقافية. وإذا ما

ارادت اقامتها وجب توفير اموال وموارد كثيرة لاتيسر لها. ان وجود هذه المؤسسات التي تتوسط بين الشعب والدولة والتي تقوم بدور هام في الحياة السياسية هي احد الخصائص التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية. ولا يمكن اقامة هذه المؤسسات بين عشية وضحاها ، اذ هي نتاج التطور العام للمجتمع وامتداد تاريخي طويل للحياة السياسية فيه.

ب - التلاحم والاندماج:

تقوم القرارات السياسية التي تتعلق بتسيير الشؤون العامة على اساس حد ادنى من الاتفاق بين الجماعات والقوى السياسية التي تؤلف المجتمع . اما المجتمع المنقسم على نفسه الى جماهير فقيرة واقلية مرفهة فلا يمكن ان تسوده الا اقلية متسلطة (اوليفارشية) او حكم ديكتاتوري استبدادي. ان التباينات الاجتماعية مهما كانت موضع انتقادات ، لا تمنع الطبقات الدنية من ان تكون متساحجة ، ذلك لان مستوى معيشتها لا ينخفض الى درك عميق جدا. ومن ثم فانها تميل الى الانظمة الكليية ، لان نزعة التسامح تتغلفل في المؤسسات (١٥). ولا ريب في ان توزيع الثروة يؤثر على بنية المراتب والطبقات الاجتماعية. وتبعاً لذلك يتوزع النشاط السياسي حسب المراكز التي تنبؤها كل مرتبة في المجتمع.

ج - تسوية المنازعات السياسية:

ان وفرة الموارد تبعث الامل لدى الافراد بالانتفاع من الرخاء العام في البلاد. لذلك يبقى البنيان الاجتماعي مرناً، لان افراد الطبقات والمراتب والطوائف السفلى في المجتمع يشعرون ان بوسعهم تسليق الهرم الاجتماعي . وعليه فان حجم وكية الموارد الطبيعية يكونان عاملاً هاماً في تراص وتلاحم اجزاء المجتمع. وكما يقول الاستاذ جورج بوردو: حيث يوجد الثراء الواسع لا يعمود المرء بحاجة الى السلطة (١٦). وقد دلت دراسات عديدة اجريت في بلدان مختلفة على ان فرص تسوية المنازعات السياسية بالطرق السلمية تزداد بزيادة الانتاج الوطني الاجمالي... اذ ان هناك ترابطاً إيجابياً ما بين التطور الاجتماعي - الاقتصادي وبين التسوية

15- Georges Burdeau, Methode ... op. cit. p. 292.

16- Ibid, p. 292.

السلمية للنزاعات السياسية. لان التطور الاقتصادي يؤدي الى القضاء على حالة العوز او التقليل من تأثيراتها. لان قلّة الموارد المتوفرة من جهة وكثرة الحاجات من جهة اخرى ، فضلا عن سوء التوزيع في الثروة ، يولد صراعا عنيفا ، ويتوترات شديدة ، وتناقضات اجتماعية حادة بين الفئات المختلفة في المجتمع. وبمعرض ذلك يذكر شفارتزنبرغ ان : اللامساواة هذه تخلق جوا من الخوف والكراهية ، وتجعل التنافس السياسي السلمي مستحيلا ، كما ينعدم الحد الأدنى من الاتفاق على الاسس الجهورية للمجتمع. ويتعاقب عنف المتنعمين اثر عنف الجماهير ، في جو يقرب من حالة الحرب الاهلية. ويختلط ذلك مع دكتاتورية هي في اغلب الاحيان ذات اتجاه محافظ ، وحيانا ذات اتجاه ثوري ، فتفرض ارادة قسم من البلاد على القسم الاخر (١٧) وبالمقابل نتيجة النمو الاقتصادي هو التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية ، وقيام اجماع. اتفاق الجميع على الاسس الجهورية للمجتمع . ان هذا التعايش السلمي بين مختلف الطبقات الاجتماعية يجعل بالامكان قيام التنافس السياسي غير العنيف. فيحل الصراع ضد النظام - اي داخل المؤسسات المقبولة من الجميع - محل الصراع على النظام (١٨).

عندما يزداد الدخل القومي تقترب معدلات استهلاك الافراد للمواد. فكلما كانت البلاد غنية كلما ازداد عدد الافراد الذين يصلون الى الجامعة. اما في البلدان النامية فان التميز بين الطبقات يعني التمايز في الوسائل والمواد التي تستعملها كل طبقة او مرتبة اجتماعية.

بل ان التباين الشاسع بين المستويات الاجتماعية في البلدان النامية ينعكس على القيم الاساسية التي تتبناها كل طبقة. فالتبقيات العليا تنظر الى الطبقات السفلى نظرة ترفع وازدراء. لان اسلوب كل منها في الحياة يختلف وتبعاً لذلك تختلف بسلوكياتها. وتبعاً لذلك تميل الطبقات العليا الى اعتبار الحقوق السياسية للطبقات السفلى وعلى الاخص حقها بالمشاركة بالسلطة مجرد هراء.

17- R-G. Schwatzenberg, op. cit. p. 192.

18- Ibid, p. 193.

ولذلك فإنها تستخدم اعنف الوسائل لقمع أية حركة تقوم بها الطبقات السفلى للمطالبة بإشراكها في الحكم^(١٩).

ثم إن مستوى الدخل القومي يؤثر على قواعد اللعبة الديمقراطية. فإذا كانت البلاد غنية فإن الحكام لا يصرون على التمسك بمقاعد الحكم ، لأن انتقال السلطة الى حكام آخرين لن يفقد مستويات الحياة التي يعيشونها وهم خارج الحكم. أما في البلدان النامية فإن تبوأ مراكز الحكم يعني في نفس الوقت التمتع بمستويات عالية من الحياة ، وفقدانهم السلطة يعني فقدانهم هذه الامتيازات ، ولذلك فإنهم يتسكون بكل الوسائل الممكنة للاحتفاظ بمراكزهم في السلطة^(٢٠).

19- S.M. Lipset, op. cit. pp. 482-3.

٢٠-الواقع أن هذه ظاهرة عامة تصالي منها اغلب دول العالم الثالث حيث تتمتع فئة قليلة من الافراد بثروة البلاد في حين يبقى سواد الشعب في ظروف معاشية سيئة . ولغروب على ذلك مثلا ان ممكن سوفوى بوالهي رئيس دولة ساحل الصاج قد كاف الدولة مايزهد على ثلاثة ملايين جنيه استرليني صرفت من اعدادات المساعدات الفرنسية . وصرف مليون آخر على القتل والتدمير على زرع وتربية الحدائق المحيطية به . وهلسك بوالي اضافة الى ذلك فيلا اليقة في منطقة كفتاد ، المصيف السويسرى العبرى وملا على شاطئ البحر في ساحل الصاج ، وبرجا من خمسة طوابق فائق في عاصمته في قطاع كوكوى الالىق في مدينة ابجان عاصمة ساحل الصاج اما مصاريف حياة هذا الرئيس وعائلته فتبلغ ارقاما خيالية اخرى . وفي داهومي يذهب ٨٦٠ من ميزانية الدولة الى الموظفين . ومثل عضو البرلمان في الفابون القل من ٧٠٠ شخص ، بينما في فرنسا يمثل ١٠٠ الف ناخب اضافة الى ذلك يتقاضى هؤلاء النواب رواتب اكثر بكثير من زملائهم الفرنسيين واكثر من صحفي مايتقاضاه عضو البرلمان البريطانى ، في بلد صغير جدا ويقيم فيه فقر مدقع . وفي جميع المستعمرات الفرنسية السابقة يتقاضى النواب عن شهر ونصف مايمثله فلاح يعمل مدة ٣٦٥ سنة ، أى عمره كله . هنا مع العلم بان الدورة البرلمانية لا تدوم اكثر من ثلاثة اشهر فقط .

انظر : بيرووسلي : العالم الثالث، ترجمة حمام الخطيب . دمشق ١٩٨٦ ، ص ٢٩٠ .

د - وعي التباين:

ان الفقر وحده لا يمكن ان يكون السبب الرئيسي في تبني الافكار اليسارية. واذا ما وجد فقراء متائلون في وضعهم الاجتماعي فانهم لا يشعرون ، ولا يغيرونه فانهم قد يتبنون النزعة المحافظة في الحياة. وقد دلت دراسات سوسيولوجية تجريبية اجريت في عقود السنين الاخيرة على ان الاشخاص الذين ليس لهم اتصال هام الا باشخاص في نفس مستواهم الاجتماعي ويعيشون نفس الظروف الاجتماعية يكونون محافظين اكثر من الافراد الذين ويعيشون في ظروف افضل ، غير انهم يتعرضون الى الشعور بانخفاض مستواهم الاجتماعي بالنسبة الى مراتب ارقى منهم. مثال ذلك ان العمال الذين سبق لهم ان عانوا من البطالة يدفعون نحو اليسار اكثر مما يدفع اولئك العمال الذين لم يفقدوا عملهم في يوم من الايام. في هذه الحالة هو تعرف الفرد على طريقة افضل في الحياة من وضعه الراهن. وقد وضع كارل ماركس المسألة على النحو التالي: قد يكون البيت كبيرا او صغيرا وما دامت البيوت التي تحيط به مساوية له من حيث الحجم فانه يشع كل المطالبات الاجتماعية لسكانه. حتى اذا قام قصر بجانب البيت الصغير فان البيت الصغير يتقلص الى كوخ (٢٢).

وما دام الوعي الاجتماعي ، او الوعي الطبقي نسبي ، فليس مدهشا ان تكون الطبقات الاجتماعية الدنيا في جميع الاقطار ، وبغض النظر عن مقدار الثروة في البلاد ، تشعر بالفن في توزيع الثروة ، لذلك فان الاحزاب اليسارية تميل الى التطرف في البلدان الفقيرة اكثر من مثيلاتها في البلدان الغنية ، فالاحزاب الشيوعية والاشتراكية والتقدمية في العالم الثالث اكثر تطرفا من نظائرها في بلدان اوربا الغربية ، ولعل ذلك يعود الى اللامساواة الحادة بين الافراد في البلدان الفقيرة اكثر من رجوعه الى كون هذه الطبقات تعيش في حالة فقر (٢٣) ، او بعبارة اخرى ان شعورها بالتباين الاجتماعي او الطبقي ، اقوى من شعورها بالتخلف العام في البلاد بالنسبة الى البلدان المتقدمة.

21- S. M. Lipset : Political Sociology, op. cit. PP.

450-1.

٢٢ - كارل ماركس ، العمل المأجور ورأس المال .

23- S.M.Lipset, op. cit. P. 451.

وليس هذا بغريب على البلدان النامية ، فقد عرفته من قبل الدول المتقدمة في تطورها. فان الصراع الطبقي كان حادا ايضا في الثورة الفرنسية ، فن للعروف ان المقصلة قطعت رقبة ٢٥٠٠ شخص في باريس وحدها خلال الفترة ١٧٩٢-١٧٩٥. وقد ازداد هذا العدد مرتين او ثلاث مرات خلال بضعة ايام في ثورة ١٨٤٨ ، اما في ثورة عام ١٨٧١ فقد تضاعف عدد الضحايا عشرات المرات. وليست هذه الا ارقاما اعطيت في العلن ، اما الارقام الحقيقية فقد حاولت حكومات ذلك العهد ان تطمس معالمها ، ولا ريب ان الخوف الذي تملك الطبقة الحاكمة عام ١٨٤٨ من الجماهير العاليه قد بلغ درجة عالية من الرعب ، بحيث ادى الصراع الطبقي الى حد اعتبار الطبقات الحاكمة للطبقات العاملة (البروليتاريا) اجنبية على البلاد ، في حين انها كانت تعتقد اواصر الصداقة والمصلحة مع مثيلاتها في بلدان اوربا الاخرى. ولعل المارشال بوجود يعبر عن مواقف الطبقة الحاكمة انذاك افضل تعبير عندما صرح عن بروليتاريا ذلك العهد في فرنسا بقوله يوجد بيننا وحوش مفترسة وشرسة... كيف يمكن نلاله ان تسمح للامهات ان يلدن بشرا كهؤلاء. اذ ان الاعداء الحقيقيين ليسوا الروس او النساء بل هؤلاء العمال «(٢٤)». وكانت جريدة الفيسارو تصفهم ايضا بالوحوش المفترسة بعد اعلان كومنه باريس ، وتدعو جهرا لقتلهم وذبحهم : هيا ايها الناس الشرفاء فلنضرب ضربة واحدة ونسحق الحشرة ونتخلص منها «(٢٥).

ولم تخفف الطبقة الحاكمة من قمعها بهذه الوسائل الوحشية للطبقة العاملة الا بعد ان ضمنت مصالحها الطبقيية واصبحت الملكية الخاصة غير معرضة للتهديد والضياح ، اذ ان القضاء على اليساريين المتطرفين ، اي ابادة كومونة باريس ازال كل خطر يمكن ان ياتي من طرف اليسار في نفس الوقت الذي ازدادت فيه الثروة الوطنية نتيجة تطور الرأسمالية تكنولوجيا واقتصاديا في المتروبول وسيطرتها على المستعمرات في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

اما في بلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر ، فان الاندفاع نحو اليسار يتأق

٢٤ - عن موريس ديغريه ، في الديكتاتورية - ترجمة

-كتور هاشم المتولي. منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٥. ص ٦٧

٢٥ - موريس ديغريه ، المصدر السابق ، ص ٦٧

من الأحزاب اليسارية ، طليعة الجماهير العريضة في المجتمع ، أي العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، ترى أنها لا تجد أرضية مشتركة (أو اتفاق) مع الطبقات العليا ، لأن الأخيرة ارتبطت على نحو مباشر وثيق بالامبريالية علناً أو ضمناً ، هذه الامبريالية التي كانت وما زالت من العوامل الهامة في التخلف العام في البلاد . بل أن هذه الطبقات العليا في العالم الثالث لم تقطع علاقتها بالاستعمار القديم حتى في عهد الاستقلال . وعليه فإن الطبقات السفلى وأحزابها تخوض صراعاً سياسياً واقتصادياً في نفس الوقت ، وتحمل الطبقات العليا مسؤولية كبيرة عن التخلف في بلدانها ونرى فيها عقبة كأداء ، أمام تنمية والتطور.

إما ان الطبقات الدنيه في البلدان المتخلة تؤيد الاحزاب اليسارية بشدة وان هذه الاخيرة اكثر تطرفا في يساريتها من نظرها في البلدان المتقدمة ، كما يقول لبيست الذي يحاول التقريب بين علم السياسة الغربي وبين واقعنا العربي .
انها لا تشعر بتخلف البلاد عامة. وذلك

لان الاحزاب اليسارية في اوربا فقدت كثيرا من ثورتها ، بحيث تحولت الى اصلاحية. وديفرجية يقول في ذلك: لقد كانت الشعبة الفرنسية للامية العالمية S.F.I.O اي الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتزعمه غي موليه - في الوقت الحاضر - اقل ثورية في العمل، واكثر ثورية في الكلام ، عقب الحرب العالمية الاولى... وكانت فترة ما بين الحربين فترة تأرجح بين الايديولوجية الرسمية من جهة ، والاراء الحقيقية والواقعية لمنظميه واعضاءه وانصاره .. وينحو في الوقت الحاضر الى تحقيق الاشتراكية عن طريق اتباع الوسائل الديمقراطية ، اي تحقيق الاشتراكية عن طريق التطور (٢٦) ولم يتحول الحزب الاشتراكي الفرنسي في السياسة الداخلية ، وانما تخلى ايضا عن تقاليد اليساريين الامية ، ولذلك رأيناه يقف مواقف يمينيه متطرفة في حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب الجزائر ومشاكل العالم الثالث. ولا ينفرد الحزب الاشتراكي الفرنسي بهذا التحول بل انها ظاهرة عامة تنطبق على كل الاحزاب الاشتراكية في اسيا وافريقيا منذ مطلع سنوات الخمسين.

والاحزاب الشيوعية في البلدان المتقدمة لا تقف في ثورتها على نفس الارضية مع الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث ، فبالرغم من ايدولوجيتها الثورية (الماركسية) فان واقعها بعيد عن واجهتها الثورية الرسمية. ولنسعد لموريس ديفرجيه الكلام عن الشيوعيين في فرنسا وفي البلدان الاوربية الاخرى حيث يقول:

« ويبدو ان هؤلاء الشيوعيين ، شأنهم في ذلك شأن الطبقات العمالية في اوربا الغربية ، حيث تطور مستوى المعيشة وغودج الحياة وطرأها بشكل متشابه ، يوافقون هم ايضا على النظام القائم والذي هو نصف رأسمالي نصف اشتراكي ، وذلك الى جانب نضالهم داخل اطار هذا النظام نضالا المهدف منة تحقيق اكبر ربح ممكن للطبقة العمالية ، وحماية مصالحها والمطالبة بحقوقها ... ويبدو ان الحلم الثوري اخذ يلجا ، شيئا فشيئا ، واكثر فاكثرا ، وراح ينحصر ايضا داخل اطار ضيق لبعض المجتمعات او الندوات التي يشكل المثقفون قوام اعضائها ومجال نشاطها ، مرحلة التأثير نشاطها، ولكن مجال نشاطهم لا يبلغ مرحلة التأثير الفعلي والحقيقي » (٢٧).

فاذا ما انعطفنا الى البلدان الاشتراكية لوجدنا درجة شدة اليسارية تسير بخط متواز مع درجة التقدم العام في المجتمع. فالحزب الشيوعي السوفيتي كان اكثر يسارية في سياسة الأمية في عهدي لينين وستالين منه في عهدي خروتشوف وكوسكين ، واقل يسارية من الحزب الشيوعي الصيني والالباني والكوبي. والنظام الاشتراكي في خروتشوف وبولونيا اقل يسارية من النظم في كل من هنكاريا. ان يسارية كل حزب تقررهما الظروف الموضوعية التي يمشيها كل حزب في مرحلة تاريخية معينة.

وثمة ناحية اخرى ، هي ان الطبقات الدنية واحزابها في العالم الثالث لا تريد ان تعيد توزيع الثروة الموجودة في البلاد فحسب وانما الاستيلاء على السلطة لكي تقضي على الاستغلال وتصفية الاستثمارات الاجنبية الاحتكارية اولاً والتخلص من التبعية الاقتصادية الامبريالية ثانياً ثم الانطلاق في تحقيق التنمية والتطوير في اطار البنيان الاجتماعي الوطني ان لم يفض على الفروق الطبقة كليا، فعلى الاقل يسمى الى التقريب بين الطبقات الاجتماعية. وعن وعي كامل بالفارق الشاسع بين الدول المتقدمة

٢٧ - موريس ديفرجيه ، المصدر السابق ، ص ٧١ - ٧٢ .

والبلدان النامية رأت دول العالم الثالث ان غاذج التنمية والتطوير التي تمت في تاريخ الشعوب والتي تلائم ظروفها في الوقت الحاضر ليست الطريق الرأسمالي الذي استغرق عدة قرون وانما الطريق الاشتراكي .

٤. التأثيرات السياسية لاقتصاد الدول النامية :

أ- ظروف التخلف ومشكلة الديمقراطية :

تعرض اغلبية دول القارات الثلاث اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عن الاخذ بالديمقراطية الغربية ، اي النظام القائم على تعدد الاحزاب والتنافس فيما بينها للحصول على اغلبية اصوات الناخبين والوصول عبر ذلك الى السلطة دون التفریط بالمعارضة المنظمه المعترف بها رسميا. اما الدول النامية الاخرى التي تبنت البرلمانية الغربية فقد نسختها عن البلدان التي استعمرتها سابقا ، لسبب او اخر ، دون بذل جهد في التعرف على ما هو اساسي ، وما هو عرضي ، وبدون الاخذ بنظر الاعتبار الاحوال الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها.

ويمكن أن نجمل الاسباب التي تجعل الدول

النامية تعرض عن الأخذ بالبرلمانية الغربية المبنية على التنافس الحزبي الى الاسباب التالية:

١- أن نظام تعدد الأحزاب في البلدان النامية غالبا مايؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي . لأن حزبا واحداً من بين هذه الأحزاب لا يستطيع أن يستقطب اغلبية أصوات الناخبين ومن ثم لا يستطيع الحزب ان يتولى الحكم بمفرده .

ويقتضي الامر والحالة هذه اللجوء الى تشكيل حكومات ائتلافية لا تستر في السلطة زمنا طويلا لان المشاكل التي تواجهها عديدة ومعقدة بحيث لا تستطيع الائتلافات السياسية ان تتفادى الخلافات والتناقضات الموجودة فيما بينها. وعليه فان تطبيق هذا النظام يعرض البلاد الى هزات سياسية متتالية وبحول دون القيام بسياسة بناءة وبشل كثيرا من الجهود المبذولة في تطوير وتنمية ظروف الحياة العامة في البلاد (٢٩).

٢- ان النظام السياسي القائم على وجود حزب في السلطة وحزب او عدة احزاب تمثل المعارضة ، على النحو الموجود في انكلترا والولايات المتحدة ، رغم الاختلافات التفصيلية فيما بينا ، لا يمكن تطبيقه في البلدان النامية. ذلك لان هذا النظام نشأ وتطور في ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية لم تمر بها بلدان العالم الثالث (٣٠). ولا خير في ايجاد اشكال جديدة من الحكم الديمقراطي يناسب ظروف بلدان العالم الثالث ، لان الغرض منها هو ايجاد نظم تمكنها من التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية باعظم سرعة (٣١).

٢٩ - يقول مديرا كيتا احد الزعماء البارزين في مالي : «... هل تعني الديمقراطية تعدد الاحزاب ؟ اننا نقول لا . اننا لانعتقد بانه كانت هناك اشكال من الديمقراطية دون احزاب سياسية ... اننا لا نستطيع ان نتحمل ثمن رفاهية ازمة وزارية كل ستة اشهر ... او معارضة عقيمة تسبب قتل الاخ لايه»

انظر : بيتر وورسلي : العالم الثالث ، ترجمة حسام الخطيب ، وزارة الارشاد ، دمشق ١٩٦٨ ، ص ٢٨٩ .
٣٠ - لعل جوليوس نيريري يعبر عن موقف زعماء العالم الثالث ازاء الديمقراطية الغربية افضل تعبير عندما يقول : «لقد اصبح نظام الحزبيين بالنسبة للتقاليد الانكلوسكونية لب الديمقراطية وجوهرها . ولا يجنى القول للانكلوسكوني بانه عندما يجلس افراد القرية البالغ تعدادها ١٠٠ نسمة ويتناقشون حتى يتفقوا على مكان حفر بئر ما فانهم يمارسون الديمقراطية . يريد الانكلوسكوني ان يعلم فيما اذا كان النقاش مرتبا بشكل جيد ، وهو يريد ان يعلم فيما اذا كان النقاش مرتبا بشكل جيد ، وهو يريد ان يعلم فيما اذا كانت هنالك جماعة منظمة تتناصر الاقتراح وزمرة ثانية حسنة التنظيم .. تعارضه .. عن بيتر وورسلي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

٣١ . ك . ماهدو باننيكار : الثورة في افريقيا ، ترجمة روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية القاهرية

١٩٦٤ ، ص ١١٨-١١٩ .

٣. ان مفهوم الديمقراطية يقوم على تنظيم المنافسة بين الافراد والاحزاب للمساهمة في السلطة . ولكن قبل ان يسمح بهذا التنافس يجب ان توجد اولا وحدة وطنية اقتصادية وسياسيا. وحيث ان الدول النامية لم تستكمل وحدتها الوطنية اذ ما زالت عوامل التجزئة القبلية والعشائرية والطائفية والدينية والاثنية تعمل في مجتمعاتها، فان المنافسة في هذه الحالة تصبح موضع تساؤل عما اذا كانت تصلح نقطة انطلاق في الحياة السياسية. اي هل الافضل العمل على رص وتلاحم عناصر المجتمع ، وتقوية بنية الدولة ، ام اطلاق حرية العمل السياسي للافراد والتنظيمات السياسية؟ ومن ثم متى تكون الامة موجودة بالفعل؟ ومتى تكون الدولة قوية لحد تحمل اعباء الانتقاد والمعارضة؟

٤. لا توجد حكومة ديمقراطية بمجرد وجود برلمان منتخب ووجود وزارة مسؤولة تجاهه. وانما هي مشكلة عملية ديمقراطية تعمل على جميع المستويات ، في الاقاليم ، وفي الوحدات الادارية الصغرى ، وفي كل المؤسسات التي ترتبط بالدولة. ان اكبر المشاكل التي تواجهها الدول المتحررة حديثا هو افتقارها الى المؤسسات والمنظمات الشعبية في المؤسسات الاجتماعية السفلى لزمان طويل. وحتى لو توفرت هذه الامكانيات فتبقى المشكلة بعد قائمة اذ ان: ... ازدياد مؤسسات الديمقراطية المعاصرة السياسية كالاتخابات والاحزاب والبرلمان لا يعني بالضرورة انه يؤمن اساسيات الديمقراطية. وانت لا تكون واثقا انك ستحصل،
(12-3-10)

على حكومة دستورية او على اسهام حقيقي للمواطن بمجرد ان تؤسس الاحزاب والبرلمان. ان الديمقراطية المثالية هي تلك التي تعمل فيها المجالات الثلاثة بالتساوي: فالاحزاب تمثل الشعب ، والشعب يعبر عن نفسه بالاحزاب ، والاحزاب تتصارع فيما بينها لتؤلف حكومة وتؤدي الحكومة مهمتها بطريقة دستورية ، ذلك هو المفهوم المثالي للديمقراطية ، ولكنه لا يتحقق في اية ديمقراطية في العالم وهو مسألة نسبية « (٣٢).

٣٢- ريمون آرون ، في مجتمعات قديمة ودول حديثة ، المركز الاقليمي في الشرق الأوسط للمنطقة العالمية لحرية الشقاق بيروت ١٩٥٩ ، ص ٢٩ .

والواقع أن الدول النامية في نفس الوقت الذي تعرض عن الاخذ بالنظام
الغربي البرلماني تصر على انها تطبق مفهومها اخر للديمقراطية ينسجم مع الظروف
الموضوعية فيها.

حزب واحد او عدة احزاب متضامنة في ما بينها. اما المعارضة فحرمة قانونيا ، وفي الحالتين يندمج الحزب او الاحزاب المؤلفة والحاكمة لا على شاكلة الاحزاب الفاشية ، ولا حتى شبه الفاشية ، وانما يستوحي ذلك من تجربة النموذج السوفيتي في حكم الحزب الواحد ، او تجربة الديمقراطية الشعبية القائمة على اساس مشاركة عدة احزاب في مسؤولية الحكم.

ان هذه الانظمة تركز على مفهوم « الديكتاتورية الديمقراطية للشعب » القائم على اساس تحليل القوى الاجتماعية في البلدان المستعمرة والمتخلفة اذ يشكل الفلاحون الاغلبية الساحقة من الشعب ثم يليهم العمال والبرجوازية الوطنية ، وتؤلف هذه العناصر القوة الرئيسية في البلاد لمواصلة بذل الجهود لتصفية اثار الاستعمار والقوى الاجتماعية والاقتصادية التي ربطت مصالحها به ، وازالة اثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى.

ب - العوامل التي تتحكم في نظم بلدان العالم الثالث:

يمكن اجمال العوامل التي تتحكم في طبيعة وشكل النظم السياسية في دول العالم الثالث كما يلي:

اولاً - ازدياد تدخل الدولة:

ان التركة المتراكمة التي خلفها الاستعمار وراءه في البلدان النامية لا يمكن ازالتهما بالمجهودات الفردية. ولذلك فان الدولة ملزمة بأن تتدخل في جميع نواحي الحياة العامة، لازالة اثار التخلف وتحقيق التقدم الحديث اذ ان المشاريع الكبرى ، كمشاريع السد العالي في مصر ، او مشروع نهر فولتا في غانا ، وتطبيق اصلاح الزراعي ومكننة الزراعة ، والتصنيع ، وما شاكل ذلك يتطلب رؤؤس اموال ضخمة ، وسلطات واسعة ، وتعبئة شاملة للطاقات ومصادر الثروة. اضافة الى ذلك ان الدولة ملزمة ايضا بان تخطط اقتصاديات البلاد ، وان تعقد اتفاقيات مع الدول الاخرى للحصول على المساعدات الاجنبية ، دون ان يؤدي ذلك الى تبعيتها اقتصاديا وسياسيا للدول الكبرى المتقدمة. ان انجاز هذه المهمات يقتضي قيام دولة ذات أجهزة قوية وفعالة (٣٥). وحيث ان اغلبية الأطراف الوطنية متفقة على هذه الاهداف العامة

35 - maurice Duverjer, op. cit. PP. 4215.

فان الضرورة تقتضي تجميع كل العناصر الوطنية في حزب واحد ، او في جهة موحدة
لتهئية الظروف اللازمة لخلق دولة في مستوى هذه المهام الوطنية الكبرى.

ثانيا. الافتقار الى الكفاءات والكوادر المدربة: ان الدول النامية بصورة عامة
تعاني من نسبة عالية من الأميين فيها، ومن قلة المثقفين والخبراء وذوي الدرية والكفاءة
في مجالات الحياة المختلفة. وعليه لماذا ماسمح بتعدد الأحزاب وبوجود المعارضة فان ذلك
سيؤدي الى التفريط ... بعدد كبير من الموظفين المدربين ومن الأفراد الكفؤين الذين
يشغلون مراكز هامة في المجتمع.

وتبدو هذه الحاجة بصورة خاصة في البلدان التي استقلت حديثا، ذلك لأن السيطرة
الاستعمارية كانت تستخدم مواطنين أوروبيين في مختلف الادارات، ثم سحبتهم بعد رحيلها
عن البلاد. ولذلك فان التثيل الديبلوماسي في الخارج والخدمات التجارية والنشاط
المصرفي وتوسيع الجهاز الاداري في البلاد لتنفيذ مشاريع التصنيع والخدمات الاجتماعية
والاقتصادية وتطبيق الاصلاح الزراعي ونشر التعليم... الخ كل ذلك يدعو الى زيادة
كبرى في الكفاءات، الامر الذي يحتم على الدولة الحديثة أن تحشد كل مواردها البشرية.

والواقع أن الدول النامية ليست بحاجة الى كوادر مدربة لاشغال المراكز الادارية
والمرافق العامة في البلاد فقط، بل هي في حاجة ماسة جدا الى ما يصلح أن يطلق عليه
« طبقة ثانية من الزعماء السياسيين »^(٣٦). ذلك أن طبيعة العمل الثوري وقيادة الحركة
الوطنية للقضاء على الاستقلال قد هيا كوادرات ذات اعداد قد لا يتواكب مع مرحلة
الاستقلال، مرحلة التنمية والتطوير. وعليه ان تحويل العمل الثوري الموجه ضد الاستعمار
الى سياسة بناء في مرحلة التحرر يقتضي اعادة النظر في تطوير الكوادر الثورية، أو
التخلي عنها وایجاد عناصر جديدة كفؤة. وغالبا ما يحدث أن تمسك العناصر الثورية
بماضيها الوطني في اشغال المراكز المرموقة في الدولة في عهد الاستقلال رغم ان أعدادها
وكفاءاتها ليست بالمستوى المطلوب.

٣٦- بانيكار ، المصدر السابق ص ١١٤ .

ثالثا. التطور التاريخي للدولة النامية: ان نظرية الديمقراطية الغربية نشأت في وسط وفي مرحلة تاريخية لاتعرفها دول العالم الثالث. فقد ارتبطت منذ البداية بنشوء وتطور البرجوازية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ذلك أن التطورات الاقطاعي أحلت سلطة الدولة محل سلطة الكنيسة، وقد اعتبرت سلطة الدولة مستمدة من ارادة الشعب.

وبناء على ذلك أقيمت الأنظمة السياسية على أساس نظرية الديمقراطية التي أخذ بالتطبيق شكل تمثيل الارادة الشعبية بواسطة البرلمان. أما تبرير ذلك عقائديا فقد أ على القانون الطبيعي، نفس القانون الذي كانت الكنيسة تستند اليه في مرحلة النظ الاقطاعي. غير أن القانون الطبيعي لم يعد الاهيا كما كان في السابق، وانما هو العا البشري، أي أن هناك قانونا ثابتا يحكم وحدة المجتمع ويبين مصلحة كل فرد فيه. ما طبق هذا القانون فان الامور تسير سيرا طبيعيا بحيث يوفر لكل فرد فيه مصلحة دون الاصطدام بمصالح الاخرين. وحيث ان اكتشاف هذا القانون يتطلب مستوى من الذكاء والعلم والثقافة فان الفلاسفة وحدهم المؤهلون لتبيان تطبيقاته فيما يتعلق بالسلطة وبالعلاقات فيما بين الافراد.

ان هناك قانونا ثابتا يحكم وحدة المجتمع ويبين مصلحة كل فرد فيه. واذا ما طبق هذا القانون فان الامور تسير سيرا طبيعيا بحيث يوفر لكل فرد فيه مصلحة دون الاصطدام بمصالح الاخرين. وحيث ان اكتشاف هذا القانون يتطلب مستوى عاليا من الذكاء والعلم والثقافة فان الفلاسفة وحدهم المؤهلون لتبيان تطبيقاته فيما يتعلق بالسلطة وبالعلاقات فيما بين الافراد.

وقد عمقت الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا ثم امتدت منها الى الاقطا الاوربية الاخرى مفهوم الديمقراطية وعلى الاخص لدى جرمي بنثام في فلسفته «المنفعيه» التي ابانت ان هدف كل فرد في المجتمع هو نيل السعادة. وبناء عليه فان المجتمع الديمقراطي المنظم هو الذي يوفر اكبر مقدار ممكن من السعادة لأكبر عدد من الافراد. ويضيف بنثام ومن بعده جيمس ميل وجون ستوارت ميل ان اكتشاف هذه الحقيقة لا يتطلب قدرا عاليا من الذكاء والمستوى العلي والثقافي وانما مجرد «حساسة» Common Sens. ومع ذلك فان مفهوم الديمقراطية هذا لم يبتعد كثيرا عن القانون الطبيعي القديم الا قليلا، فقد افرغ من بعض محتواه الفردي القديم وطعم بمصر

عقلاني الى حد ما. اما على صعيد مجتمعي فقد ظل مفهوم الديمقراطية يدور حول وجود مصلحة اجتماعية واحدة لجميع الافراد في مجتمع محكوم بقانون واحد ، ومن ثم فان المصالح الاجتماعية ليست غير متعارضة فحسب ، وإنما كل معارضة تعتبر خرقاً للقانون الطبيعي الذي يتحكم في المجتمع وبناء عليه فان المنافسة السياسية ليست غير واردة فحسب ، وإنما « المعارضة » ذاتها غير مسموح بها ، لانها لن تؤدي الا الى الغرض .

لقد ظهرت الاحزاب وتطورت مع تقدم النظام الرأسمالي الذي خلق بالتقابل الطبقة العاملة. ان هذه الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية هي التي ادت الى تاليف احزاب برجوازية واحزاب عمالية واحزاب اخرى تتوسط فيما بينها. وبناء عليه فان النظرية السياسية التي سبقت الرأسمالية قد تجنبنا سواء في الشرق او الغرب التطرق الى الصراع الطبقي ، وكانت تدعو الى ان مصلحة المجموع واحدة ، وان على الافراد ان يكتشفوا مصالحهم في اطار المصلحة العامة.

اما المجتمعات التقليدية في اسيا وافريقيا فقد قامت على بيان حقوق وواجبات الفرد ازاء المجتمع الذي ينتهي اليه وازاء المجتمعات الاجنبية. وسواء حددت هذه الحقوق والواجبات ثم تقبلتها طواعية او فرضت عليهم بالقوة، فانها قد خلقت في جميع الاحوال، مجتمعات تضامنية ، وفي ظل عادات سلوكية وعقلية تختلف تماما عن النزعة الفردية البروتستانتية الليبرالية المتصلبة التي رافقت نشوء وتطور الرأسمالية او التكاليف الطبقي وليد التقاليد الاشتراكية في اوربا الغربية. وعندما خضعت هذه المجتمعات التقليدية في اسيا وافريقية لم تعرف مفاهيم السياسة الاوربية. لقد طبقت بعض نواحي الحياة الاوربية ، كالصناعة والتعليم ، وفي نطاق ضيق جدا ، الا ان الاستعمار ، في ميدان التنظيم السياسي ، حطم الكيانات السياسية التي كانت قائمة فيها ، واعاق تطورها الطبيعي. وعندما كانت العناصر الواعية في الحركات الوطنية تطالب باقامة أنظمة ديمقراطية مشتملة على حق التصويت وانتخاب ممثلي الشعب بدلا من تعيينهم ، وحق الاجتماع والتعبير عن الرأي كان يرد عليهم بانهم غير مهئين بعد لممارسة النظام الديمقراطي ، وقد ظلت الادارة ، تحت سيطرة الاستعمار ، لا المجتمع السياسي ، هي المسيطرة في الحياة العامة في البلاد.

رابعاً - ضالة التباين الطبقي:

ولم تصل الطبقة الاجتماعية في دول العالم الثالث الى درجة عالية من التطور بحيث تبرز التناقضات الحادة ثم تنعكس هذه التناقضات في صراع سياسي عنيف. وتبعاً لذلك لم تتكون فيها احزاب سياسية تستند على الطبقة. ان القطاعات الاجتماعية الوطنية في البلدان النامية تجمعها مصلحة واحدة ، هي ازالة اثار التخلف التي خلفها الاستعمار وتصفية مصالحه وامتيازاته في مرحلة التحرر.

اما اقامة احزاب على اسس اخرى ، كالقبلية والطائفية والإقليمية فلا نجد لها مبرر في ظروف هذه البلدان ، فضلاً عن المحاذير الكثيرة التي تترتب عليها. فان الوحدات القائمة على هذه الاسس ضئيلة الحجم والتنظيم بحيث لا تستطيع ان تفرض سيطرتها على جميع انحاء البلاد ، فضلاً عن انها لم تصل بعد الى درجة عالية من النضج والوعي السياسي والوطني بحيث يكون لها مؤسسات مركزية خاصة بها. اضافة الى ذلك ان السماح بتأسيس احزاب على هذه الاسس يتعارض مع الاتجاه العام في هذه البلاد نحو تحقيق الوحدة القومية التي سبق وان برزت معالمها في نواجيه الاستعمار ، ومع حاجة البلاد الى صهر وتقوية الوحدة الوطنية فيها.

خامساً - الافتقار الى تقاليد قاريخية في الحكم :

ان اقلية دول العالم الثالث لم تعرف في تاريخها نظام تمثله الاحزاب. وقد كانت القاعدة فيها هي النظام الملكي او الحكم المطلق (او الاستبدادية الشرقية) فتشير الافكار الهندوسية القديمة الى ان النظام ذو طابع ابدى قائم على قواعد اخلاقية وقانونية في نفس الوقت ، ولا يمكن ان يكون نظاماً وضعياً وقائماً على اتفاق اجتماعي ، وبناء على ذلك فان للفرد واجبات وليس له حقوق ازاء الدولة. ومن ثم فان النظام وفقاً للهندوسية يتحكم في جميع الافراد اعتباراً من الملك حتى ايسر فرد في المجتمع. وبعبارة اخرى لم تكن في ظل المجتمع الهندوسي قيود رادعة على سلطان الملك وحرية في ادارة الدولة ما دام لا يوجد تنافس في المصالح القائمة في المجتمع. لقد كانت القوانين الاساسية مقدسة في مجتمع الهندوس ، وما اوامر الملك الا تطبيقات لهذه القوانين ، اي ان المجتمع قد رسم وخططت ابعاده مسبقاً وفقاً لقانون ثابت مقدس لا يجوز الخروج على احكامه . وتنص احد هذه المفاهيم الهندوسية في الحكم على ان : يعتبر نضال الجماعة ضد الجماعة والفرد من اجل المصلحة المادية السياسية غير صحيح من ناحية خلقية... كما وان الزعامة المتنافسة من اجل استلام وممارسة السلطة ضمن الدولة لم يعتبر شكلاً مرغوباً فيه من النشاط السياسي (٣٧).

وتبدو هذه الحقيقة على الاخص في البلدان الافريقية التي كانت تمارس التقاليد الاحزبية حتى الى وقت متأخر قبل ان تتخلص نهائيا من السيطرة الاستعمارية. والواقع ان بعض المناطق في القارة السوداء كانت تفتقر حتى الى السلطة المركزية والجهاز الاداري والمنظمات القضائية ، وبعبارة اخرى لا تعرف الحكومة البتة ، ولا توجد في مجتمعاتها فروق واضحة من ناحية المركز والمكانة والثروة. وعرفت مجتمعات افريقية اكثر تطوراً من الطائفة الاولى بعض الاشكال البسيطة من الحكومة ممثلة في سلطة مركزية وجهاز اداري ومنظمات قضائية ناشئة عن التباين في الثروة والامتيازات والمكانة الاجتماعية ، مع توزيع للنفوذ والسلطة ، غير ان هذه المجتمعات كانت بصورة عامة ذات نظم رئاسية ومطابع افريقي محلي بحث (٢٨).

ان كثيراً من الزعماء الافريقيين يندفعون الان بان الديمقراطية الغربية لا تنسجم مع الظروف القائمة في بلدانهم. وذلك لان المجالس الافريقية التقليدية تسمح بالتعبير عن اراء المعارضة ، غير انه اذا ما اتخذ قرار حول القضايا المطروحة ، فان على الأفراد الذين يعارضون ان يلزموا الصمت. ويشبه هذا الاجراء ، في رأي بعض الكتاب ، ما يجري في الديمقراطيات الشعبية الى حد ما (٢٩). ثم ان المجالس الافريقية التقليدية تنعقد عادة لتتخذ قرارات تنفيذية لا لتصنع مبادئ سياسية دائمة. ولا تتخذ القرارات باغلبية الاصوات وإنما يستمر النقاش حتى يتم التوصل الى اتفاق حول القضايا المطروحة ، او حتى تنسحب المعارضة على الأقل. فاذا لم يتم هذا ، فاما ان يتخلى نهائياً عن اتخاذ القرار ، او ينسحب الطرف الخاسر ويكف عن المشاركة في اعمال المجلس. وفي جميع الاحوال لا يحاول أولئك الذين خذلوا في التصويت عرقلة تنفيذ قرارات المجلس ، في نفس الوقت الذين يظلون فية متمسكين بمواقفهم.

وعليه فان تقاليد دول العالم الثالث تختلف تماماً عن تقاليد اوربا الغربية في الحكم ، لانها نشأت من قاعدة ثقافية تختلف اختلافاً بيناً عن الاوساط الثقافية الاوربية ولا تنسجم مع المؤسسات القائمة فيها باسم الديمقراطية.

٢٨. نزيه نصيف ميخائيل ، النظم السياسية في أفريقيا ، وزارة الثقافة ، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٢.

39 - Lucy Mair : The Erosion of Democracy in : J. W. Burton) editor (:

Nonalignment, James H. Heineman. N. Y. 6691, P. 301.

سادسا. دور الحزب الحاكم في الحركة الوطنية:

ان افراد حزب واحد ، او عدة احزاب مؤتلفة بالسلطة في دول العالم الثالث قد حدث لانها قادت الحركة الوطنية ضد الاستعمار وحقت استقلال البلاد ، وقد دلت حوادث التاريخ الحديث على انه كلما طال مدة النضال ضد الاستعمار واشتد لحد التكفاح المسلح كلما زاد احتمال سيطرة القوى الوطنية التي تقود النضال على الحياة السياسية والوصول الى مراكز السلطة في مرحلة الاستقلال . وذلك لان هذه القوى السياسية لا تكسب ثقة اوسع الجماهير فحسب ، وانما تستقطب حولها ايضا اوسى العناصر الوطنية واكثرها فعالية ونشاطا ، وتنسق سيطرة الحزب الواحد او الاحزاب المؤتلفة في البلاد خلال مرحلة النضال بحيث نكسب الطاعة للحزب والسلطة التي يمارها والنظام الذي يطبعه صفة المؤسسات الرسمية (٤٠) . ولذلك فان انتقال السلطة يكاد يكون مقررًا في هذه الاحوال الى الحزب الذي حقق تحرر البلاد من السيطرة الاجنبية ، كما هو الامر مع جبهة التحرير الجزائرية او الحزب الذي يستقطب حوله الاغلبية العظمى من الشعب في الانتخابات التي تسبق اعلان الاستقلال ففي غانا فاز حزب «الميثاق الشعبي» في انتخابات عام ١٩٥٦ وحصل على ٧١ مقعدا في البرلمان من مجموع ١٠٤ مقاعد ، وفي ساحل العاج فاز «حزب ساحل العاج الديمقراطي» باغلبية ٨٩٪ من مجموع الاصوات المشتركة في الانتخابات عام ١٩٥٧ . وفي غينا تمكن الحزب الديمقراطي الغيني ان يحصل على ٩٥٪ من مجموع الاصوات في الانتخابات عام ١٩٥٧ ، اي حصل على ٥٦ مقعدا من مجموع ٦٠ مقعدا .

ومحدث ايضا ان ينفرد حزب الاغلبية الشعبية بالحكم بعد تصفية الاحزاب الاخرى . والواقع ان هذه التصفية مهما قيل عنها ، ومهما كانت طبيعة الوسائل التي استخدمت في تحقيقها ، قد املتها ، ظروف المرحلة الانتقالية التي اعقبت التخلص من السيطرة الاجنبية ، وعلى الاخص ضرورة تمييز الوحدة الوطنية للمحافظة على الاستقلال من جهة ، ومواجهة التجزئة والعنصرية والقبلية من جهة اخرى .

٤٠. وفي هذا الوضع الذي تواجهه الدول الحديثة المختلفة تبدو الحكمة التقليدية التي يقدمها الغرب ليس في غير محلها فحسب بل ووقحة أيضاً . كيف يمكن نقل المؤسسات التي تطورت في مجتمعات صناعية متفاضلة نقلا ميكانيكيا الى مجتمعات أوضاعها تختلف اختلافاً أساسياً ؟ كيف يمكنك أن تجعل نظاما ذا حزبين يعمل عندما لا يكون عندك سوى حزب واحد يحسم المطامح المشتركة بـ وورسلي ، المصدر السابق ص ٢٦٥ .

ان وسائل تصفية الاحزاب الاخرى ، او دمجها بحزب الاغلبية الشعبية متعددة ، وتختلف من بلد الى اخر ، واختلاف الظروف القائمة فيه . الا انه يمكن اجمالها بصورة عامة كما يلي: ان حزب اقلية الشعب يتقدم الى قيادات الاحزاب والقوى السياسية الاخرى عارضا عليها الانضمام الى الحزب الحاكم ، والمساهمة في مسؤولية الحكم عن طريق تولي عضادة الوظائف الكبرى في الدولة. وقد تحققت هذه التجربة في كل من غينيا ومالي وساحل العاج والسنغال. ان هذا الاجراء التوفيقى قد يكون انجح الوسائل للقضاء على المعارضة غير انه غير مضمون النتائج في المدى البعيد ، اذ غالباً ما تبرز الخلافات بين القوى الوطنية الموثقة فيما بينها ، وعلى الاخص في اوقات الازمات الحساسة. بحيث يقطع كل اقلية امام المعارضة للفوز ، بالانتخابات ، وذلك بالنص على جعل اقليم الدولة كله دائرة انتخابية واحدة ، وأن الفوز في الانتخابات يكون على اساس الاغلبية البسيطة وقائمة مرشحين موحدة.

سابعا - منع التدخلات الاجنبية:

وأخيرا فان قيام نظام الحزب الواحد في الدول النامية هو محاولة منع كل تدخل اجنبي قد يتم عن طريق التامر والتواطؤ مع عناصر مشبوهة في وطنيتها ، فاتخاذ حزب واحد يجعل بالامكان مراقبة كل نشاط تقوم به العناصر السياسية في البلاد. والواقع ان هذا التبرير تقدمه ، في اغلب الاحوال العناصر اليسارية ، تقطع خط الرجعة على كل تسلل للنفوذ الاستعماري المبرقع.

الباب الرابع
النظم السياسية

الفصل الاول

النظرية العامة للنظم السياسية

١- النظام السياسي والمجتمع السياسي:

منذ ان وجدت مجتمعات سياسية وجدت فيها نظم سياسية مختلفة ، باختلاف طبيعة هذه المجتمعات ودرجة تطورها الاقتصادي والحضاري ، سواء تعلق ذلك بكيفية ممارسة السلطة ، او تعلق بشكل هيئات الحكم فيها. ولذلك فان الصعوبة كانت وما زالت قائمة في الوقت الحاضر في وضع قواعد علمية عامة تشمل كل النظم السياسية ، فضلا عن صعوبة تصنيف هذه النظم. والا فشاهد كثيرة تدلل على ما نقول. فالديمقراطية مثلا كاسلوب في الحكم انطلقت من المجتمع السياسي الاغريقي وعلى الاخص اثينا ، ومنذ ذلك الوقت حتى الان اخذ اسلوب الحكم الديمقراطي اشكالا مختلفة ، بحيث نجد في الوقت الحاضر صيغا متعددة لها ، كالديمقراطية الموجهة ، والديمقراطية الافريقية ، والديمقراطية الاسلامية وغيرها. ان كل هذه الصيغ للديمقراطية تنطوي على مضامين مختلفة ، فيما يتعلق باهداف الحكم ، وباشكال مؤسساته ، بعض المؤلفين ينطلق من موقف محدد في تصنيفه النظم السياسية ، وينتهون في التحليل الاخير الى اقامة تصنيف مبني على القيم ، اي بمباراة اخرى منحاز الى القيم التي يتسك بها هؤلاء المؤلفون. ولا ريب في ان الاخذ بمنهجية ، مبنية على اساس قيم معينة يؤدي الى تصنيف للنظم السياسية مبني ايضا على قيم من نفس الطبيعة ، مثال ذلك ان تصنيف النظم السياسية انطلاقا من قيم الديمقراطية الغربية لن يؤدي الا الى اعتبار اشكال الحكم المطبقة في البلدان الاخرى ، كبلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ، نظما سياسية غير ديمقراطية.

ان علم الاجتماع السياسي الذي يسعى الى اقامة بحوثه على اساس علمي موضوعي ، لن يسعه ، الا ان يولي وجهه الى المجتمعات السياسية ذاتها بما تنطوي عليه من عوامل متعددة ومتنوعة تبعث الى الوجود نظما سياسية من نفس طبيعتها. وفي نفس الوقت الذي يعرض فيه عن الاخذ بالصيغ الجاهزة في تصنيف النظم السياسية يتوجه الى ان يبحث عن العناصر الحقيقية التي تتكون منها النظم السياسية.

ان الهيئات الاجتماعية ، وبالاخرى المجتمعات ، متعددة ومتنوعة. غير انها جميعا تشترك في عنصر اساسي وهو وجود تنظيم سياسي. وتنوع المجتمعات المختلفة من ناحية الوقت والمكان. وتكون المجتمعات طوائف تاريخية تتغير بتاثير الوسط الاجتماعي. غير ان المجتمع السياسي في كل مكان ، اعتبارا من العشيرة الى الامبراطورية ، ومن التيقراطيات الى الدول الحديثة ، يعرض خصائص اساسية متاثلة...^(١).

أ - خصائص المجتمع السيامي:

ان المجتمعات السياسية بصورة عامة تتسم بالخصائص الذاتية للجماعة الاجتماعية التي تنطوي عليها ، فهي تؤلف مجموعة بشرية ، وهي تحتل مكانا من الارض ، ولها اجهزة وتنظيم ووسائل مادية ، ولها نظام سنني (قواعد قانونية وغير قانونية) ، وهي وعاء السلطة وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات. ويتميز المجتمع السياسي عن المجتمعات الاجتماعية الاخرى بطابعه الكلي ، اذ ينطوي على جماعات اجتماعية اخرى ، ولا ينطوي هو في اية جماعة اجتماعية ^(٢)

اولا - الخصائص المشتركة فيما بين الجماعات الاجتماعية:
ويمكن اجمالها على النحو التالي :

أ - المجموعة البشرية:

كل جماعة اجتماعية تتكون من عدد من الافراد ، يكونون مجموعة بشرية ، او هيئة اجتماعية. وانتاء الافراد الى المجموعة البشرية يتم وفق صيغ متنوعة. هذا الانتاء قد يكون بصورة مباشرة ، بسبب وضع الفرد ذاته ، عن طريق نسبه ، او عمره ، او جنسه او نشاطه ، كما يمكن ان يكون انتاء الفرد الى الجماعة بصورة غير مباشرة ، اي بواسطة تقديم طلب بذلك وقبوله ، اما قطع الانتاء بين الفرد والجماعة فقد يكون محرماً حيناً وحيناً اخر مسموحاً به ، او مفروضاً او مشفوعاً بعقاب. مثال الانتاء المباشر ان يؤدي نسب الفرد الى انتائه الى طائفة دينية او قومية او وطن. ومثال الانتاء بالواسطة هو الجمعيات السياسية كالحزب والنقابات والنوادي وغير ذلك.

(1) Roger pinto – Madeleine Grawitz, op. cit. p. 139.

(2) Ibid, p. 142.

وعلى صعيد آخر ، ان الرابطة القائمة فيما بين المجموعة البشرية والافراد يمكن ان تكون على درجات . فاعضاء الجماعة ينتمون الى طوائف مختلفة (بعض اعضاء عاملون واعضاء شرف) ، وهم مواطنون ، او رعايا ، او اجانب ، او هم اعضاء في طائفة دينية او طائفة اجتماعية ، اما غير الاعضاء فيمكن ان يجدوا انفسهم في بعض الاحوال ملحقين بالمجموعة البشرية (فهم احتياط ، او اجانب ، او عبيد ، او اقنان الارض) (٣)

ومن وجهة النظر المزدوجة هذه . لا يختلف المجتمع السياسي عن الجماعات الاجتماعية الاخرى . اذ تجد فيه نفس صيغ الانتاء ، سواء كانت مقيمة ام واسعة جدا ، تتطلب ولاء دائما ام تسمح بالانقصال ، ومن ثم توجد درجات مختلفة للانتاء والمساهمة (٤).

ب - المجال الارضي:

تقيم الجماعات الاجتماعية بحكم الضرورة في مجال جغرافي. وتتحرك في اطار اقليمي معين ، ولكن ليس بدون حدود ، بل ان هذا الاقليم محدد بصورة دقيقة في بعض الاحيان .

وفي المجتمع السياسي يلعب تعيين الحدود دورا هاما ، لان حدود اقليم المجتمع السياسي ، سواء كان واسعا ام صغيرا ، تعين الصلاحية القانونية للنظام السياسي. فهو يطبق قوانين في حدود اقليمه وليس خارجها. وكما يقول جوليان فرويند « وتلك هي العلامة المادية على الاستقلال السياسي وعلى نطاق نفاذ القوانين... والحدود هي التي تعطي للمعنى لاعمال الحرب ، وهي التي تعين الاجنبي ، وهي ايضا الازدواج التي تضلل الانسان وتقلقه احيانا الى اعماق ما في وجوده : اي اوضاع المنفي ، والمبعد ، والمحروم من الإقامة، والمهاجر الخ...» (٥).

ج - التنظيم:

كل جماعة اجتماعية تمتلك (جهازا) للحكم ، وتستخدم وسائل مادية في العمل. وتنظم المجتمعات السياسية في اغلب الاحيان مركب من الاثنين . (يعالج موضوع ظهور

[3] pinto et Grawitz, op. cit. p. 142.

[4] pinto et Grawitz, op. cit. p. 143.

[5] Julien Freund, op. cit. pp. 38-39.

وتطور الاجهزة المختصة بالعمل السياسي ، التي تنبثق عنها وكذلك المنظمات السياسية التي تقود او تؤثر في سلطة الدولة وفي الحياة السياسية .

د - النظام السنني:-

كل جماعة اجتماعية تتعين بوجود قواعد وسنن. والنظام السنني للمجتمع سياسي هو نظام قانوني كلياً . ويتحكم القانون في كل المجتمع السياسي. وبمعكس ذلك فان النظام السنني في الجماعات الاجتماعية الأخرى يشتمل على قواعد غير قانونية . فالنظام السنني للعائلة هو قانوني في جزء منه وغير قانوني في جزء آخر منه^(٦).

هـ - السلطة:-

في اغلب الاحيان تعتبر السلطة ظاهرة نوعية في المجتمع السياسي. غير ان ظاهرة السلطة توجد في جميع الجماعات الاجتماعية. والسلطة ، كما ذكرنا ذلك من قبل ، ليست ظاهرة جوهرية اي لها بحد ذاتها جوهر متيز ، وانما هي نتاج عوامل متعددة ومتفاعلة فيما بينها. وعليه فهي مشروطة بعوامل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي توجد فيه. وربما كان هذا الجانب في تكوين السلطة هو احد العناصر الاساسية التي تدفع الى دراسة انماط النظم السياسية عبر تنوع المجتمعات ودرجات تطورها ، « ان ظاهرة السلطة التي تبدو ، مثلاً ، في شركة مساهمة (بين حملة الاسهم والاداريين والفنيين والموظفين) او في جمعية خيرية (الاعضاء ، مجلس الادارة ، المكتب ، الموظفون) ليس لها جوهر يختلف عن السلطة التي نشاهدها في مجتمع سياسي كالدولة (الحكام ، المحكومون ، البيروقراطية ، مالكو الثروة المادية ، القوى المعنوية الخ...) اذ ان روابط القوة تظهر فيما بين المصالح المختلفة ، وهي روابط ينجم عنها ما يثبت ادارة الجماعة»^(٧).

ثانياً. الخصائص النوعية للمجتمع السياسي:

ان المجتمع السياسي هو مجتمع شامل وتتحكم هذه الخصيصة في سماته النوعية ، واول هذه السمات هو غياب التخصص. اما الخصيصة الثانية فهي ان كل الجماعات الاجتماعية

(6) pinto et Grawitz, op. cit. p. 144.

(7) Ibid, p. 145.

المتكونة في المجتمع السياسي هي تابعة له. وبعبارة أخرى ان المجتمع السياسي يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية. واخيراً ان المجتمع السياسي مستقل عن كل مجتمع سياسي آخر.

أ - غياب التخصص :

ان الجماعات الاجتماعية لا يمتد نشاطها الا الى ميادين خاصة في الحياة الاجتماعية ، اما المجتمع السياسي فيوسعه لوحده أن يدعي بأنه يمتد الى كل الميادين. وعليه فان كل جماعة بإمكانها ذلك فان المجتمع السياسي بصورة عامة لا يمتص كل النشاطات الاجتماعية.

ب - التنضيد :

ان المجتمع السياسي هو فوق كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتكونة في داخل المجموعة البشرية التي يؤلفها.. وهو يحتويها جميعاً ، كما انه ايضا يقرر نظامها القانوني ، ومركزها ، ودرجة استقلاليتها. ان وضع المجتمع السياسي يؤدي الى نتيجة عامة وهامة ، هي ان المجتمع السياسي يمس كل اعضاء المجموعة البشرية ، ليس بصورة غير مباشرة بتوسط مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون اليها فحسب ، وانما بصورة مباشرة وعلى التوا(٨).

ج - الاستقلال :-

لا يندمج المجتمع السياسي بأي مجتمع سياسي آخر. ان هذا الاستقلال هو شرط ضروري لوجوده المنفصل. وكل مجتمع سياسي يقرر وحده مضمون نشاطاته. ولا يمكن لأي مجتمع سياسي آخر ان يتحكم بالافراد والجماعات التي يشتمل عليها بدون ان يمر عبرة. والمجتمع السياسي حر في اتخاذ قراراته ، اذ هو غير تسابع لأي مجتمع سياسي آخر.

بلا ريب ، يمكن ان تقوم علاقات فيما بين المجتمعات السياسية ، غير ان هذه العلاقات تكيف استقلال المجتمع السياسي ولا تلغيه. وفي الواقع ، يصعب في اغلب الاحيان اقرار الى اية درجة يقوم مجتمعان سياسيان متميزان بعضهما عن البعض الآخر ، وفي نفس الوقت لا يكونان مجتمعاً واحداً وقد كانت هذه المشكلة تطرح نفسها في كل

(8) pinto et Grawitz, op. cit. p. 145.

الحقيبات التاريخية ، بالنسبة الى المجتمعات العريقة في القدم ، وفي المجتمعات الاقطاعية وفي الدول الحديثة. ولذلك يجب اختيار مجموع الظروف في كل حالة.

وعندما يقف مجتمع سياسي فوق مجتمع سياسي اخر ، فانه يتحكم توا بصورة مباشرة فيه وفي الجماعات الاجتماعية والافراد الذين ينتظمون فيه ، وعندئذ يكون من الواضح ان الاندماج متحقق. وعندما يقبل احد المجتمعات السياسة بصورة عامة ودائمة ان يطبق القرارات التي يتخذها المجتمع السياسي الاخر ، وان لا يدخل في رابطة مع اي مجتمع سياسي اخر الا بتوسط المجتمع السياسي الاخر : فمناخه في هذه الحالة يفقد استقلاله ، ويفقد تبعاً لذلك وجوده السياسي المتميز. واخيراً ، عندما يقبل ، من سلسة من النقاط الخاصة ، اوامر المجتمع السياسي الاخر ، ولكن بدون التزام عام ودائم . فانه يصبح عندئذ في خطر ، ولا عجب ان فقد استقلاله فيما بعد ولم يعد يشكل مجتمعا سياسيا. غير ان اندماج مجتمعين سياسيين متميزين بعضها ببعض الاخر يمكن ان ينحقق بدون ان يتبع احدهما الاخر ، وذلك بايجاد مجتمع سياسي فوق كل من المجتمعين الذين يتكون منهما^(٩).

ثانياً- مفهوم النظام السياسي :

يقوم الافراد والجماعات بنشاطات مختلفة. وصيغة تنسيق وتنظيم كل نوع من هذه النشاطات هي التي تكون نظاما ، فهناك نظام اجتماعي ، وهناك نظام اقتصادي ، ونظام اخلاقي ، ونظام عسكري ، كما يوجد ايضا نظام سياسي يحتوي وينظم النشاطات السياسية للافراد والجماعات. فالنظام السياسي الذي ينطوي على تنظيم النشاطات السياسية والافراد هو احد جوانب المجتمع ، وربما كان اهمها. وكما يقول الاستاذ روبرت دال ان النظام السياسي هو تركيب دائم للعلاقات الانسانية ويشتمل على قدر هام من السلطة والسيطرة او السلطان^(١٠).

ان دراسة اي نظام في المجتمع تقتضي ابتداء الاحاطة بمجانبين منه ، هما اولاً ما هي النشاطات التي تنظم ، ثم ما هي صيغة هذا التنظيم ثانياً ، ومن يقوم بها ، او بعبارة

(9) pinto et Grawitz, op. cit. p. 146.

(10) Robert Dahl; Modern political Analysis, Englewood Cliffs, N.J.2 ed - 1970, p.6.

اخرى من يملك السلطة ، هل هو فرد واحد ام مجموعة من الافراد ؟ طبقة ؟ ام شعب ؟ وما مقدار هذه السلطة التي يمتلكها هؤلاء ؟ ان الدراسات الحديثة التي تنطلق من الفكر السياسي الاغريقي ، وعلى الاخص ارسطو ، تستمد فكرة النظام السياسي الحديث من فكرة المدينة الاغريقية القديمة. فان كلمة Politicos التي غالبا ما استعملها ارسطو في كتابه السياسة تتكون من مقطعين ، هما Polis ويقصد بها المدينة بالشكل الذي عرفه الاغريق ، و Ticos وهي صفة الانتساب الى المدينة. ولكن ما المقصود بالمدينة الاغريقية القديمة ؟ هل هي طبوغرافياً المكان الذي تنشأ عليه ، ام هو نظام مؤسساتها ؟ ام تركيبها السياسي ؟ في الواقع انها تنطوي على العمل البناء لاقامة نظام شرعي ، وعليه فان مفهوم النظام والشرعية يتحكما دائما في تحديد جوهر السياسة ليس كل نظام هو سياسي بحكم الضرورة ، فتصنيف كتب في مكتبة ، او تصنيف النباتات او النجوم ليس نظاما سياسيا ، ولكن اذا ساءلنا عما اذا كان نظاما شرعيا ، فان المشكلة تصبح عندئذ سياسية وفي هذا الشأن نحن لا نفعل سوى وضع مفهوم (نظام) ، الى جانب (شرعي). غير ان ذلك لا يكفي سالم نفتش عن شي اخر يتوسط بينهما ، وبدونه لا يمكن ان يكون (النظام) شرعيا ، ولا تكون (الشرعية) منظمة ، هذا الشيء هو (السياسة).

أ. السلطة والقانون :

أن النشاط السياسي يدور حول تنظيم المجتمع ، اي حول السلطة التي تدعى بأن لها الحق في كيفية تنظيم المجتمع ، وكيفية تنظيم ذلك ، ثم الوسائل التي تستخدمها. اما صيغة اقرار هذه النشاطات السياسة فهي التي ندعوها بالنظام السياسي. فالنظام السياسي هو الاطر القانونية للنشاطات السياسية ، وهي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة ، سلطة تنظيم المجتمع، ونقصد بالمؤسسات هنا لا بنيتها فحسب وانما ايضا الاعمال التي تقوم بها (مثال ذلك ان البرلمان هو مؤسسة وهو نشاط ايضا) ، فالنظام السياسي يشتمل على كل التفاعلات التي لها اساس باستعمال الاجبار المادي الشرعي ، فهو لا يتضمن المؤسسات الحكومية كاليئات التشريعية والقضائية والادارية فحسب وانما كل البنى في جوانبها السياسية ، بما في ذلك البنى التقليدية في

المجتمع كالعقابة والعشيرة والمجتمعات الصغيرة الضيقة^(١١). ان استخدام الاجبار المادي قد يأخذ اشكالا مختلفة ، ويطبق بصور متباينة. في بعض المجتمعات المحكومة بصراعات حادة حول الشرعية مثلا ، كدول اميركا اللاتينية وافريقيا وبعض الدول الاسيوية ، يتضمن الاجبار المادي الشرعي حق الاشراف والسيطرة الكاملة على اعمال اي شخص في المجتمع. وقد وسعت النظم النازية والفاشية نطاق تطبيق الاجبار الشرعي بحيث مس الحياة الشخصية للأفراد. وفي النظم التي تأخذ بايديولوجية واحدة يستخدم الاجبار على ضوئها بحيث لا يشمل النشاطات السياسية فحسب وإنما حتى النشاطات الثقافية والاجتماعية. اما البلدان الرأسمالية ، فان النظم السياسية فيها تحاول بكل وسيلة اخفاء الاجبار وراء واجهات شكلية.

هل يحتوي النظام السياسي كل النشاطات السياسية في المجتمع ؟ ان الاجابة على ذلك تتوقف على نوع وطبيعة النظام. مبدئيا يمكن ان نفترض ان جميع افراد المجتمع يقبلون بالنظام السياسي القائم. ونقول اننا نفترض ذلك لان مساعي المفكرين والفلاسفة وذوي النيات الطيبة كانت تتجه دائما نحو البحث عن (النظام الأمثل). أما في الواقع فلم يوجد حتى الان نظام سياسي نال موافقة وتأييد كل افراد المجتمع ، بحكم طبيعة الانسان التي تؤدي الى الاختلاف في الفكر والنزاع ومن ثم في المواقف والاتجاهات. والنظم السياسية الافضل هي التي سعت الى احتواء الاختلاف في مؤسساتها ، او بعبارة اخرى اخذت مبدءاً التنوع ضمن الاطار الواحد ، اطار الدولة الواحدة والمجتمع الواحد والنظام السياسي الواحد. ووسيلة السلطة في ذلك ، او على نحو أدق وسيلة صاحب السيادة في الدولة ، او الحكومة ، او ممثل الهيئة الاجتماعية ، هو القانون. فالقانون هو الذي يحدد الاطار العام الذي تتحرك فيه القوى السياسية ، الا ان هذا الاطار القانوني يستمد طبيعته من السلطة التي تشرعه. وبحكم قاعدتها الاجتماعية لا يمكن للسلطة ان تهرب من تأثيرات الوسط الاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي الذي انبثقت عنه. ولذلك فان القوى السياسية التي تتنازع شرعية السلطة القائمة تتجاوز التحديد المفروض على نشاطها بموجب التاثير القانوني وتلجأ الى العمل السري والثوري. اما في المجتمعات التي يكون فيها التناقض اقل حدة فان الصراع يضعف. والنظم السياسية التي استطاعت ان تحقق

(11) Alan Wells, op. cit. p. 132.

استقرارا نسبيا هي تلك التي سمحت بالمراعات التي تأخذ شكل تنافس بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ، وذلك ليس بواسطة الأطر القانونية (اي المؤسسات) فحسب ، وانما ايضا بالتقريب بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ونستخلص مما تقدم ان النشاطات السياسية هي الصراعات بين الافراد الجماعات المنظمة وغير المنظمة للاستيلاء على السلطة المنظمة للشؤون العامة في المجتمع او للتاثير فيها ، او التمسك بها او ممارستها. وبسبب طبيعة العلاقة القائمة بين القانون تسعى القوى السياسية المتصارعة فيما بينها الى ان تقدم صيغة معينة من الشرعية تمسك بها مبدئيا وتثبتها عليها ، وذلك اما خارج نطاق القوانين المعمول بها ، اي تقويض البنيان السياسي القائم وفرض نظام جديد تسييره وفق منظورها الخاص بها عن المصلحة العامة ، او ان تصل الى السلطة عن طريق الاجراءات الادارية التي يرسمها القانون ومن ثم يجب التفريق بين معنيين للنظام السياسي ، الاول هو الشكل الذي ياخذة التمايز بين الحكام وبين المحكومين. وتلك ظاهرة عامة وجدت في جميع المجتمعات تقريبا ، فالحكام يقومون بدور كبير في العملية السياسية ، اذ يحددون اهداف الجماعة ويخضعون القواعد ويتخذون القرارات ويشرفون على تنفيذها. في حين يسمى المحكومون الى الحصول على اكبر قدر ممكن من الخدمات ، وبمقابل ذلك ينخرطون في التنظيمات ويخضعون الى القواعد ، ويمارسون ضغوطهم للتاثير على الحكام. ان التمايز بين الحكام والمحكومين مقرون بطبيعة النشاط السياسي ، ولذلك فقد يكون شخص ما حاكما في قضية ومحكوما في اخرى ، كما قد يخضع الحكام للقواعد التي وضعوها هم انفسهم.

اما النوع الثاني فهو اكثر تحديدا وينحصر ببنية الحكم ، او وجود الحكومة ، ومن ثم الدولة ، في مجتمع متطور نسبيا ، وقائم على اساس الأمة هذا المجتمع لا يختلف في طبيعته عن الجماعات الاجتماعية الاخرى الا من ناحية درجة تطوره وتكامله (١٢). وعلى نحو اوضح ان النظام السياسي هو تركيبة معينة من نظام حزبي ومن طريقة في التصويت ومن نمط او عدة انماط من القرار ومن بنى متعددة لجماعات الضغط (١٣).

(12) Maurice Duverger: Les Regimes politiques, P.U.F., Paris, 1958, 0.7.

(13) M. Duverger: Introduction a une Sociologie des regimes politiques, in

Georges Gurvitch, op. cit. p.4.

لقد كانت السياسة وما تزال محرك التاريخ ، ولا يمكن فهم التحولات التاريخية وانتقال المجتمع من مرحلة الى اخرى الا بدراسة السياسة على نحو موضوعي. وحيث ان الطابع السياسي يكتنف البنى الاجتماعية المختلفة ويعبر عن مواقفها على جميع المستويات لذلك يجب دراسة هذه البنى وممارستها لا في خصائصها الذاتية واستقلالها النسبي والوظائف التي تقوم بها فحسب وانما ايضا في السياق العام لتطور المجتمع. وبالرغم من ان البنية الفوقية القانونية والسياسية في المجتمعات الحديثة هي الدولة وتلتفت حولها البنى وممارساتها المختلفة الا ان هذا الشكل لتأسيس المجتمع لم يكن محصورا دائما في تاريخ المجتمعات الانسانية. ثم ان الدولة في المجتمعات الحديثة هي المركز او القاسم المشترك لمجموع هذه البنى وممارستها ، كما انها هي التي تعبر عن درجة تطورها. قد يختلف نمط معين من النشاط السياسي عن النشاطات الاخرى ، فضلا عن درجة ما يتميز به نشاط سياسي عن اخر تختلف الى حد كبير باختلاف المجتمعات ، غير ان النشاطات المختلفة في المجتمع الواحد يكل بعضها البعض الاخر بحكم الضرورة ، ويكون مجموعها النظام السياسي ، وتدل في الوقت نفسه على ما يسميه العلاقات التآزرية بين المؤسسات السياسية والأجزاء الاخرى من البنية التأسيسية للمجتمع. ولا ريب في ان بنية المجتمع التأسيسية تتحكم هي ايضا بدورها في تنوع النظم السياسية.

٧

اولاً - صنع القرار التشريعي :

وهو النشاط السياسي النهائي للحكم ، وينصب على تحديد الاهداف الاولية للمجتمع ، وصياغة القواعد العامة المتعلقة بالحفاظ على النظام القائم باستخدام ادوات ضبط مختلفة

للحفاظ على تماسكه ازاء الاخطار الخارجية التي تهدده ولقضاء على التناقضات الحادة التي تحدث فيه وقد تؤدي الى زعزعة اركانه او تقويضه . وكما يقول جوليان فرويند «ان السياسة هي النشاط الاجتماعي الذي يعرض لضمان السلامة الخارجية والتنسيق الداخلي لوحدة سياسية معينة ، وذلك بواسطة القوة القائمة بصورة عامة على القانون ، لغرض ضمان قيام النظام في وسط الصراعات التي تنشأ عن تنوع واختلاف الاراء والمصالح» (١٥).

ثانياً- النشاط الاداري: ويصب على تنفيذ القواعد الأساسية في مختلف المجالات الاجتماعية، ثم كيفية تنظيم النشاطات التقنية اللازمة لتنفيذ القواعد الأساسية على نحو فعال. والنشاط الاداري ينصب أيضاً على تقديم الخدمات المتنوعة للجماعات المختلفة في المجتمع، وتنظيم وصان المصادر اللازمة لديمومة النظام السياسي في مختلف المراتب والجماعات الاجتماعية.

ثالثاً- النشاط القضائي:

رغم ان القضاء يبدو لاول وهلة بعيداً عن السياسة الا انه في الواقع مرتبط بها كمؤسسة وكنشاط لان القضاء هو وسيلة الدولة لاداء وظيفة الاشراف على تطبيق القوانين. فهو جزء من الدولة كمؤسسة ، كما هو جزء من السلطة السياسية كنشاط.

رابعاً- نشاط الاحزاب والمنظمات :

ان الاحزاب هي منظمات متخصصة في العمل السياسي وعندما تعمل في ظل القانون تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي ، ونشاطاتها كذلك جزءاً من العملية السياسية الكبرى في المجتمع ، او بعبارة اخرى الحياة السياسية في البلاد. كما ان المنظمات الاخرى كجماعات الضغط والمصالح والنقابات والجمعيات وغيرها رغم انها ذات طابع مهني الا انها من اوجه عديده تساهم في الحياة السياسية.

(15) Julien Freund; Quest-ce que la politique, Editions du Seuil, paris, 1965.

٣- مشروعية النظام وشرعيته :

يتم الوصول الى السلطة ، بصورة عامة ، عن طريقين ، الاول بقلب النظام السياسي القائم واحلال اخر مكانه ، والثاني يتم في ظل الاجراءات التي يسمح بها القانون. مثال الاول الثورة الروسية عام ١٩١٧ التي اطاحت بالنظام القيصري واقامت النظام الاشتراكي ، وثورات ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ و ١٤ تموز ١٩٥٨ و ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق وغيرها من الحركات التي اطاحت بنظم قائمة واحلت مكانها نظما سياسية اخرى. اما النوع الثاني فمثاله ان يأتي جبهة اليسار في فرنسا الى الحكم بعد ان تنال اغلبيه المقاعد في البرلمان عن طريق الانتخابات. فما اساس الفرق بين الطريقتين في كيفية الاستخواذ على الاسلحة؟

ان الطريقة الاولى تمت بالقوة ، بعنف سياسي ، وخلافا للقواعد الدستورية النافذة والقوانين المنبثقة عنها. ولكنها مع ذلم تعتبر مشروعية ، استنادا الى منطلقات تتجاوز القانون الوضعي. فان حق الشعب في ائتورة مشروع ، وحق مقاومة الطغيان مشروع ، واحترام ارادة الشعب مشروع ، وبناء على ذلك من حق الشعب ان يختار النظام الذي يراه افضل له من غيره، ولكن ما هو مصدر هذه المشروعية في الواقع لا يوجد اتفاق بين المؤلفين على القواعد التي تنظم مشروعية النظام السياسي ، فعبر تاريخ التطوير المجتمعات كما كانت هناك مشروعات متنوعة مبدأ المشروعية الملكي ، والمبدأ الديمقراطي ، والمبدأ الجمعي وغيرها ، وهذه المبادئ في الواقع هي جزء في الواقع من نظم الفلسفة السياسية والاجتماعية التي يفترض كل واحد منها تبني تنظيم معين للحكم. ولم يتوصل علم السياسة لحد الان ، وربما ابدا ، كما يقول الاستاذ جورج بوردو ، الى اثبات صحة قيام احد هذه الانظمة على نحو موضوعي ونهائي^(١٦). ان القواعد المشروعة غير مكتوبة ، ولذلك فانها تفسر باشكال مختلفة ، ومع ذلك فانها تبقى فوق القوانين الوضعية.

ان البلدان التي استطاعت فيها القوى السياسية المختلفة ان تتوصل الى المبادئ العامة التي تكون مشروعية النظام السياسي، استطاعت في الوقت نفسه ان تحول

(16) Georges Burdeau; Traite de Science politique. L.G.D.J. paris, 1969. T.IV,

المشروعية الى شرعية قانونية وان تضمن استقرار مؤسساتها زمنا طويلا ، كما هو الحال في بريطانيا وفي البلدان الاسكندنافية وغيرها. اما البلدان التي لم تتوصل الى اتفاق اساسي سياسية مختلفة. فالمشروعية ظاهرة سياسية في جوهرها وليست قانونية ولا تنظم الا بواسطة السلطة التي تخدمها كقاعدة لها (١٧).

١- سلطة الامر الواقع وسلطة القانون :

ان الاستخوذ على السلطة بالثوة وفرض نظام سياسي جديد يعني فرض تنظيم جديد للمجتمع ، ولكن السلطة في اول عهدها لن تكون سوى سلطة امر واقع ، او حكم واقع امر ولكي تثبت وتستمر عليها أن تطور نفسها، بأن تقدم برنامج عملها، وأن تناول

فان تم حصول السلطة على ثقة الشعب ، فانها تتحول من سلطة الامر الواقع الى سلطة القانون اي تصبح شرعية .

ان الشرعية تنطلق من قواعد القانون الوضعي. فهي اذا انظومة من سنن وقواعد واتفاقات واعراف تسمح بأن تمد بسلطانها على الهيئة الاجتماعية كلها ، وعلى كل عضو لغرض تعزيز العلاقات بين الافراد والجماعات. فليس هناك شرعية غير شرعية القانون الوضعي ولذلك فانها تنطوي على عنصرين ، هما ، ان تلتزم الحكومة بأن تتصرف باسم القانون الا في الحالات الاستثنائية من جهة ، ومن جهة اخرى ان يقبل افراد المجتمع ان

(17) Julien Freund, L'Essence ... po. cit. p.261.

يتصرفوا وفقا للقانون وفي الحدود التي يعينها القانون.(١٩)
ان القول بأن السلطة تعمل وفقا للقانون ، وفي ذلك ضمان للشرعية قد ينطوي على بعض اللبس او الابهام. لان السلطة هي التي تضع القانون وتنفذه وتشرف على تطبيقه ، ومن البديهي القول بأن من يضع القانون يستطيع ان يلغيه. وبهذا المعنى كما يقول الاستاذ جوليان فرويند يكون كل نظام سياسي ، حتى النظام الاستبدادي وغير المشروع ، هو صانع شرعية(٢٠) ومع ذلك فان شرعية السلطة مبنية على الاسس التالية

ب - اساس حق الحكم :

اولاً - مصدر السلطة :

يبين الدستور ان مصدر السلطة هو الشعب وان لم تقاس من قبل الشعب ، فانها يجب ان تنال موافقته على ذلك (المقولة الدستورية المعروفة : الشعب مصدر السلطة وشرعيتها) . اي ان الدستور يبين عن اساس حق الحكم. وعلى هذا النحو يصبح الحكم مسؤولية ، وليس امتيازاً ، ومجموعة صلاحيات واختصاصات مرتبطة بمراكز الحكم ، وليس ارادات مطلقة لا لشخص يأمرون كما يشأؤن . وفضلاً عن ذلك ان مراكز الحكم محدة مسبقاً ، وكذلك الشروط التي يجب ان تتوفر في الاشخاص لاشغالها. فاعمال السلطة ليس لها من قيمة الا بقدر ما تعمل ضمن الاطر الدستورية المقررة ، هذه الاطر التي تحدد الوظيفة السياسية ، بتحديداتها الافراد الذين يشغلونها والشروط التي يجب ان تتوافر في ادائها . وفي الوقت الذي لم يعد فيه الرؤساء يعتبرون مالكي امتيازات السلطة اصبح ممكناً اقامة قواعد فوهم لممارسة السلطة ، وتبعاً لذلك يتعين اساس قانوني لمراكزهم. ومع ذلك اذا كان الدستور على هذا النحو هو اساس حق الحكم بالنسبة الى الشخصيات التي تتولى الحكم بصورة منتظمة ، فان ذلك ليس مجرد اعمال لهذه المادة او تلك من مواد الدستور ، لا ولا يحل الدستور تفسيراً كلياً محل التفسير الاجتماعي والاخلاقي والسياسي للسلطة المؤسسة (٢١). فرغم ان قواعد الدستور تعين مراكز الحكم ، ومن ثم حقهم في الحكم ، الا انها لا يمكن ان تكون بديلاً للفلسفة السياسية التي كانت منذ القدم وما زالت حتى الوقت الحاضر تسمى لتفسير اساس حكم الحكم.

(19) Jullien Freund, op. cit. p. 262.

(20) Ibid.

(21) Georges Burdeau, op. cit. p.140

وهناك تفسيران للسلطة الشرعية ، هما أن تفرض على جمع من الناس سلبين ، أو أن تقوم على أساس قبول افراد المجتمع بها . فاذا ما اخذنا بالتفسير الثاني ، فان السلطة الشرعية ترتبط عندئذ بالخدمات التي تنوي تقديمها الى الناس . لان القبول اعطي لقاء هدف معين هو المصلحة العامة والدستور هو الذي يعين المصلحة العامة ضمنا او علنا ، وبناء على مقتضيات ذلك يعين الدستور طبيعة السلطة اولا لكي يعين ماهي الشروط التي يجب ان تتوافر في الاشخاص الذين يتولون مسؤولية القيام بالمهام الواردة فيه . وعلى هذا النحو ينطوي الدستور على فلسفة للسلطة ... وعلى حد قول الاستاذ جورج بوردو ، «وحيث كان الطغيان من قبل والفوضى والعنف ، ادخل الدستور نظاما ، هو في جوهره اخلاقي ، لانه لا يجبر الا لكي يضمن سيادة القانون الذي هدفه مصلحة الجميع» (٢٢)

ثانيا. الدستور يقيم شرعية الحكم :

يحكم الحكم في النظام الدستوري بناء على الوظيفة التي يتقلدونها في النظام ، وليس توسع أحد منهم ان يدعي بأنه يحكم بناء على «صفات شخصية خاصة به ، ومن ثم فا من شخص يستطيع أن يحكم في اطار الدولة الا بناء على تقلده منصباً فيها وبصورة قانونية منظمة. ويجب ان يكون هناك صفة او عنوان من اجل ان يحكم الشخص . وهذه الصفة هي الدستور الذي يعين الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص. وهو انذي يبين من هم الحكم وفي الوقت نفسه يقيم شرعيتهم... (٢٣) والدستور هو الذي يجيب على سؤال من اين تأتي سلطة اولئك الذين يحكون ، وما هي طبيعتها وشروطها واهدافها وحدودها ، والاجابة على ذلك قانونية كليا. فاصل السلطة الشرعية للحكام هي دستورية تعيينهم ، وطبيعتها هي المعينة بموجب شكل النظام الذي تبناه الدستور ، واهدافها هي تلك التي تنطوي عليها فكرة القانون وتعترف بها ضمنا ، اما حدودها فهي الناشئة عن التنظيم الدستوري لوظيفتها(٢٤).

ان الشرعية على النحو المذكور اعلاه هي شرعية دستورية ، فهي اذا شرعية شكلية. فكل حكومة تتألف دستوريا هي شرعية على الاقل من ناحية الشكل. ولكنها شرعية فقط بهذه الصفة . والشرعية الشكلية تكرر شرعية مادية. ان الاساس الاول للسلطة الشرعية وتبريرها ونيلها هو ان تكون تكليفا عاما ، فهي ممارسة مركز وفقا للمصلحة

(22) Georges Burdeau, op. cit. p. 141.

(23) Ibid. p. 144.

(24) Ibid, p. 144-5.

العامة ، وهنا فقط تقوم شرعية الحكومة ومهما كانت الاجراءات القانونية التي اتبعت في تشكيلها . والحال ان هذه الاهداف التي تتوقف عليها شرعية السلطة لا يجهلها الدستور . على العكس ، ان الدستور يحكم توجهه نحو النظام الاجتماعي المنشود ، يشير الى تفسير معين للمصلحة العامة التي تنبثق عن فكرة القانون التي تجسدها . وسلطة الدولة التي بين الدستور كيفية ممارستها هي تلك التي تتطلبها فكرة القانون . اما الاجراءات المقررة لكيفية تعيين الحكام فتدل على ان الحكام هم وظيفيا المفسرون لهذه السلطة او المعبرون عنها . فالدستور اذا هو الرابطة الموضوعية التي تجبر الحكام على خدمة فكرة القانون وشرعيتهم تنشأ اذا عقلانياً عن وضعهم القانوني : ان الحكام شرعيون بالنسبة الى السلطة ، والسلطة شرعية بالنسبة الى فكرة القانون ، فان الحكام الشرعيين مرتبطون بخدمة المصلحة العامة (٢٥).

ثالثا القانون وسيلة عمل السلطة :

ان القوانين التي تنظم المؤسسات والنشاطات السياسية في الدولة هي ليست القوانين التي تحكم في الظواهر السياسية ، وانما هي تأطير لهذه الاخيرة . ولا ريب في ان النظم السياسية تختلف في قدرتها على احتواء الظواهر السياسية . وقوة النظام السياسي واستقراره يتوقفان على مقدار احتواء الظواهر السياسية في داخل الأطر القانونية ، فبواسطة ذلك يعين النظام ما يجب او ما هو مسموح به لافراد المجتمع ان يعملوا وما يجب عليهم الامتناع عن القيام به . وعمل الحكومة باسم القانون يعني التزامها في الظروف الطبيعية بقواعد ثابتة ، او بعبارة اخرى ان تتصرف رسميا باسم الهيئة الاجتماعية وليس بموجب ارادة الذين يمارسون السلطة . فالشرعية اذا هي وسيلة السلطة لتطمين اعضاء الهيئة الاجتماعية عن طريق تحديد واضح لجمال الاجبار والجمال الذي تمارس فيه العنف (٢٦). اما من ناحية افراد المجتمع فان الشرعية تعني التصرف وفقا للقانون ، وكما يقول جوليان فرويند « ان الشرعية هي الاداة الاساسية في ترشيد النظام ، لانها تنظمه بواسطة القواعد العامة ، المثقنة والمحددة والمؤسسة من قبل الحكومة (٢٧). كما ان الترشيح الشرعي ، في جميع الاحوال ، يسمح بتطبيق الاجبار بلا تمييز على كل فرد من افراد المجتمع يخرق القانون ويخالف المشروعية التي اساسها الثقة التي تعطيها الطوائف الاجتماعية المختلفة الى الطبقة الحاكمة ، تتحكم الشرعية بصورة مباشرة في

(25) Georges Burdeau, op. cit. p. 146.

(26) Julien Freund, op. cit. p. 264.

(27) Ibid,

الروابط القائمة بين الامر والطاعة ، الأمر الذي يعني ايضا انها الصياغة القانونية لسيطرة الانسان على الانسان (٢٨).

والواقع ان النظام السياسي ليس تنظيما تقنيا للسلطة فحسب ، وانما هو ايضا توافق بين المبادي العامة او النظرية او الايديولوجية التي يتمسك بها من ناحية وبين قناعات الافراد والجماعات الذين يعيشون في كنفه .

٤. المؤسسات السياسية :

أ - مفهوم المؤسسة :

عرف قاموس ليطرة الفرنسي المؤسسة بأنها « كل ما يبتدعه او يقيه الانسان ، وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة ، فالمؤسسة بصورة عامة هي تركيبة يبتدعها الانسان لتلبي احتياجاته من الانواع الاخرين في المجتمع. فاحب مثلا هو ظاهرة طبيعية ، اما الزواج فهو مؤسسة اجتماعية. ومن ثم فانها من نتاج الحياة الاجتماعية. ويشتمل مفهوم المؤسسة على كل التنظيمات القائمة في المجتمع كالزواج والعائلة والملكية والمشروع الاقتصادي والهيئات الدينية ، كما يشمل في الوقت نفسه على المؤسسات القانونية والسياسية ايضا.

ولكن ما هي العناصر التي تتكون منها المؤسسة؟

يرى موريس ديفرجيه انها ... الافكار والمعتقدات ، والاعراف التي تشكل كلا منسقا ومنظما ، كالزواج والعائلة والانتخابات والحكومة والملكية (٢٢). وما يعيب هذه النظرة انها غير متكاملة ، لان الجانب معوي المذكور يرتبط بجانب اخر مادي في تركيب المؤسسة ولذلك فاننا نميل الى فكرة جاك وولف الذي يرى في المؤسسة « تركيب مكون من افكار وانماط في السلوك وانماط من الروابط بين الناس ، وفي اغلب الاحيان من عدة مادية ، وكل ذلك منظم حول مراكز مصلحة معترف بها اجتماعيا . ومن ثم فان كل مؤسسة تشتمل على عناصر بنيانية قائمة على اربعة اصعدة هي :

(32) Maurice Duverger; inst. po. et dr. Const. op. cit. p.4.

١- العناصر البيكولوجية (الاتجاهات والسلوكيات)

٢- عنصر حضاري (الرمز)

٣- عنصر مادي (الوسائل المادية)

٤- عنصر اجتماعي شكلي (٣٣).

فالمؤسسة هي اذا طراز مستمر في السلوك الاجتماعي ، او طريقة ثابتة للسلوك الجماعي ، فان الحياة المشتركة في المجتمع تتطلب من الافراد ان يطوروا عادات جماعية او طرقا مقبولة لتحقيق الاهداف المشتركة. والمؤسسة هي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الافراد من اجل تحقيق الاهداف المشتركة . ان تنوع الحاجات في المجتمع تبعث مؤسسات متنوعة ومتعددة. كما ان كيفية اشباع هذه الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من نفس الطبيعة. واذا كانت المجتمعات تتأثر من ناحية الحاجات الانسانية كالغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الحاجات المادية الاخرى ، والتحرر من الخوف المادي والعنوي ، وضمان الامن والنظام والحرية ، وهي حاجات تتشابه فيها كل المجتمعات الانسانية ، فانها من ناحية اخرى تختلف في كيفية مواجهة واشباع هذه المتطلبات ، اي بعبارة اخرى انها تختلف في كيفية بناء المؤسسات وكيفية اداء وظائفها. المجتمع الانساني يقوم على اساس العائلة ، مثلا ، ولكن مؤسسة العائلة تختلف من مجتمع الى اخر ، والحياة المادية للافراد والجماعات تقوم على الاقتصاد ، ولكن المؤسسات الاقتصادية تختلف في المجتمعات. فما يميز مجتمعا عن اخر هو طراز مؤسساته التي هي تكثيف لعاداته واعرافه وتقاليده وافكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجه تطوره.

ب - المؤسسات والعقلية السائدة :

يوجد ترابط وثيق الصلة ما بين المؤسسات من جهة وبين العقلية السائدة في المجتمع من جهة اخرى ، لان المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين ولا يمكن ان تقوم بوظائفها على الوجه الاتم الا اذا تلاءمت مع عقلية الافراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط . ولذلك ليس بالوسع غرس مؤسسات نشأت في اوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور . وربما كان هذا هو السبب في فشل كثير من المؤسسات الغربية عندما نقلت الى دول العالم الثالث ، وعلى الاخص الديمقراطية البرلمانية. ومع ذلك يمكن القول ايضا ان المؤسسات مع انها تتاج وسط حضاري واجتماعي معين فان بوسعها ان تقوم بالتأثير هي أيضاً بدورها على هذا الوسط ، او بعبارة اخرى ان المجتمعات التي توجد

فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور ، فبوسع المؤسسة ان تمثل القطاع الاكثر تطورا في المجتمع ، وان تؤثر على القطاعات الاخرى الاقل تطورا. فالجامعة والجيش مثلا قطاعان متقدمان في مجتمعات العالم الثالث بالنسبة الى القطاعات الاخرى ، وبوسعها ان يلعبا دورين هامين في التأثير على القطاعات الاخرى. وبالمقابل يجب على المؤسسات القائمة ان تطور الحياة العامة ، مع تغيير عقلية الافراد في المجتمع، فانها تاخذ بالتدهور وتفقد فاعليتها شيئا فشيئا وتنفصل بوجودها عن حركة التقدم ، ولا يعود الافراد يحترمونها ، او يثقون بها.

ان من الخصائص المميزة للمؤسسات هي سلطة الاكراه التي تمارسها على افراد المجتمع ، ومع ذلك فان هذا الاكراه يتحول الى وازع داخلي لدى الفرد فيحترم مشيئتها ما دامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتسكك هو بها ⁽³⁴⁾. اما اذا لم تعد تنسجم مع تفكيره فانه لن يخضع الا مرعفا. وقد يمكن اخضاع الافراد للمؤسسات الاجتماعية التي لا يؤمنون بفائدتها بعض الوقت ، الا ان ذلك لا يعني البتة انهم يتسكون بها ، حتى اذا ما بلغ التعارض بين المؤسسات وذهنية الافراد شأوا كبيرا برزت المقاومة ضدها سرا او علنا ، مصحبة بقم ومعتقدات ومناهج جديدة تسن الى تقويض المؤسسات القائمة او تغييرها واستبدالها بمؤسسات جديدة تتلاءم مع الظروف الاجتماعية الجديدة الصاعدة. والثورات في التحليل النهائي ، ان هي الا ان عملية اجتماعية تهدف الى التوفيق بين ذهنيات الافراد والمؤسسات القائمة في المجتمع ⁽³⁵⁾. او بعبارة اخرى ان الثورات هي حركة اجتماعية لتقويض المؤسسات التي فقدت فاعليتها ، واعادة بناء الروابط الاجتماعية على اسس جديدة.

جـ - المؤسسات السياسية :

ان المؤسسات السياسية هي نوع معين من المؤسسات مكرس للنشاط السياسي ، وتعين بنية المؤسسات السياسية وكذلك طبيعة العلاقات القائمة فيما بينها طبيعة النظام السياسي وتكوينه. وعلى وجه الاجمال يمكن تعريف المؤسسات السياسية بانها اناط مستقرة من العمل السياسي ومن الرابطة السياسية ، وتتضمن ادوارا وقواعد وجماعات ومناهج ، قائمة في المجتمعات الانسانية ، وكل نمط منها يميل الى ان يكون له اهمية سننية

(34) Gaston Bouthoul, op. cit. p. 23.

(35) Ibid, p. 22.

(مجموعة قواعد) في المجتمع الذي توجد فيه (٣٦). ولكن ما هي المؤسسات السياسية على وجه التمييز؟ وما هي علاقاتها بالمؤسسات الاخرى في المجتمع؟ يمكن التمييز بهذا الشأن طائفتين من المؤسسات السياسية ، هي المؤسسات - الهيئات والمؤسسات - الااليات.

اولا - المؤسسات - الهيئات :

وهي المنظمات الاجتماعية التي تخلقها الارادة الانسانية بصورة دائمة وتضم في اطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية ، كالحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية وغيرها. وبسبب احتوائها على تجمعات الاشخاص يطلق عليها الباحثون تعبير المؤسسات - الاشخاص. Institutions - Personnes. فضلا عن احتوائها على الاشخاص الموحدين ، فان لها ايدولوجية معينة ، وحاجات مشتركة ، وتخضع الى سلطان معترف به ، والى قواعد ثابتة. ولذلك فان لها وجود متميز ، وتعتبر عن الافراد الذين يكونونها (٣٧).

ثانيا - المؤسسات - الااليات :

وهي التنظيمات التي تنصب على سير العمل في المؤسسات - الهيئات ، اي القواعد التي تخضع لها الهيئات في تنظيم سير العمل فيها وكيفية ادائها وظائفها. وبسبب ذلك يطبق عليها بعض المؤلفين تعبير المؤسسات - الاشياء Choses Institutions. وفي ذلك يعرض مارسيل برلو: ان (المؤسسة شي) ليست تركيبا انسانيا ، موحدا ومبنيا على نحو قانوني ، وانما هي انظومة من القواعد القانونية. وحيث انها تتغلغل بعضها في البعض الاخر الى حد ان تكون تركيبا ليا ، فانها تنحدر من عمل او واقعة وحيدة واصيلة ، مولدة سلسلة من العلاقات غير المحددة (٣٨). مثال ذلك مسؤولية الحكومة امام البرلمان هي مؤسسة اساسية وهي من ثم االية Macanisme تتحكم في الروابط فيما بين الهيئتين الرئيسيتين في النظام وهما الحكومة والبرلمان. والمؤسسات - الااليات اساسية كالمؤسسات - الهيئات المرتبطة بها ارتباطا وثيقا (٣٩).

(36) Allan Wells, op. cit. p. 139.

(37) Marcel prelôt; Institutions politiques et droit Constitutionnel. Dalloz, 1972, p 40.

(38) Marcel prelôt; inst. po. dr. Const. po. cit. p.41.

(39) Jacques Cadrat; Institutions politiques et droit Constitutionnel, L.G.D.J. paris, 1979, T.1.p.42.

يأتي في مقدمة المؤسسات السياسية (الدولة). فانها ليست ظاهرة طبيعية ، وانما تأسست لوظائف معينة هي التي نطلق عليها الوظائف السياسية في المجتمع. وتاريخياً لم تكن الدولة ملازمة المجتمع الانساني ، وانما ظهرت في ظروف معينة خلال سياق تطور العلاقات العامة في المجتمع. وحتى في العصر الحديث تظهر الدولة كلما تطورت ظروف معينة في المجتمع ، كما هو الحال في الدول الجديدة التي ظهرت في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية بعد ان استطاعت الحركات التحررية فيها ان تنفصل عن الدول التي استعمرتها فتحقق استقلالها السياسي وتبني مؤسساتها الخارجية. ومن ثم هي بناء تنظيمي لاحتواء نشاطات وعلاقات وافكار ، وهذا البناء التنظيمي مكرس لتحقيق اهداف معينة في المجتمع ، ويقوم على اساس ظروف اجتماعية موضوعية يتفاعل معها الافراد ثم يصوغونها بالهيئة التي تعرف بالدولة. فالدولة ليست ظاهرة مادية كالظواهر الموجودة في الطبيعة والتي لها وجود محسوس ، وانما هي بنية اقامها العقل الانساني على اسس عقلانية وقانونية لغرض تنظيم بنية المجتمع وتسيير النشاطات المختلفة فيه. وتظهر تاريخياً عندما يتطور الوعي الجمعي الى حد لا يعود الافراد في المجتمع يتقبلون السلطة الفردية ، او بعبارة ادق حكم الاشخاص ، ومهما كانت الميزات الرفيعة التي يتمتع بها الافراد المتفوقون. ان تطور المجتمع في نواحي الحياة المختلفة يؤدي بحكم الضرورة الى التأكيد على مصالحه واهدافه واماله الدائمة ، الامر الذي يستلزم وجود ادارة دائمة ومستقرة لا تتغير بتغير الاشخاص الذين يستحوذون على السلطة ويمارسونها. فالضرورة تقضي وضع السلطة فوق كل الاشخاص في المجتمع ، بمن فيهم اولئك الذين يمارسونها. فالسلطة ملازمة لوجود المجتمع ، اما الاشخاص الذين يتولونها فيغيرون. ولا تعزى القرارات السياسية الى مشيئة الفرد الذي يصدرها ، وانما الى المركز القانوني الذي يتبوأه في هذا التنظيم السياسي الذي يخوله مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات التي يعود مصدرها الى النظام برمته وبصفته حقيقة موضوعية تتجاوز كل الافراد الاعضاء فيه. وعليه فان السلطة تنفصل عن الشخص الذي يمارسها . انها تعود الى مؤسسة تتجاوزه هي الدولة. ولا يعني ذلك ان من يمارس السلطة يفقد صفة الرئيس او الحاكم ، ولا الامتيازات التي يتمتع بها بحكم مركزه في تنظيم الدولة ، وانما يفقد صفة الاصلية في ممارسة السلطة ، اذ ان السلطة تعود الى الدولة التي هي تاسيس لعلاقات معينة في المجتمع ، وجزء متميز ، لانها تنبثق عنه ولكنها تصبح ذات مكانة هامة تؤهلها للقيام بدور تنظيمي فيه.

ومع ان الغرض من وجود الدولة هو تنظيم شئون المجتمع ، ولكن غالباً ما يحدث ان تصبح هدف الصراع بين القوى السياسية المختلفة ، بحيث ان القوة السياسية الظاهرة اذا ما وصلت الى مراكز الدولة ، فانها تسيرها نحو غايتها الخاصة ، فتقلب على القوى

السياسة الاخرى حيناً ، وعلى المجتمع بامره حيناً اخر. وبمك المكانة الرفيعة للدولة في المجتمع اصبح لها نوع من الاستقلال الذاتي النسبي ، فتكونت لها مصالح خاصة بها ، واستندت على جهاز اداري هو المعروف بالبيروقراطية ، فضلاً عن سلطات واسعة وعديده ومتنوعة في اتخاذ قرارات مقرونة دائماً تقريباً بجزاء . وحيث ان الدولة في المجتمع المنقسم على نفسه هي هدف ووسيلة الصراع بين القوى المختلفة ، فانها لا تنفصل عن طبيعة الوضع الراهن للعلاقات فيما بين الجماعات المختلفة ذات المصالح المتميزة بعضها عن البعض الاخر. ففي النظام الاقطاعي كانت الدولة للاقطاعيين ، وفي النظام الرأسمالي لمصلحة الرأسماليين ، ويسمى النظام الاشتراكي الى الغاء الاستغلال والفوارق الطبقية لكي ترجع الدولة مرة اخرى تعمل لمصلحة كل المجتمع. وعلى كل حال كما يقول الان بول يجب ان لا يؤخذ بوجهة النظر الليبرالية التي تدعى بأن الحكومة محايدة وانها توفق بين المصالح المتنافسة في المجتمع. ان الحكومات مؤلفة من مصالح متعارضة ومتنوعة ، وقد تسيطر عليها مصلحة معينة ، كما ان الحكومات بالطبع لها مصالحها الخاصة بها ، حتى ولو كانت تحافظ بكل بساطة على الوضع الراهن(٤٠).

وعليه ، اذا كانت الدولة هي المؤسسة السياسية في المجتمع فان الهيئات المنبثقة عنها او المرتبطة بها هي مؤسسات سياسية ، وهي لا تعدو ثلاثة انواع : الهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية والهيئات القضائية. وبنية هذه الهيئات وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها هي التي تعين شكل وطبيعة النظام السياسي القائم. والمؤسسات السياسية والعملية السياسية تشكل الاطار الذي يجري فيه الصراع السياسي ، او بعبارة اخرى يمر الصراع السياسي خلال ذلك ويؤدي الى عملية صنع القرار. غير ان ذلك يتطلب ان توافق القوى السياسية المختلفة مسبقاً على نوع المؤسسات التي يمر فيها الصراع. والا فاذا ما شعرت قوة سياسية او اجتماعية بأن هذا الاطار الذي هو المؤسسة السياسية ، ان هو الا وسيلة لاجباط مطالبها السياسية ، فانها سترفض العمل في داخله ، ومن ثم تبحث لها عن وسائل اخرى خارج نطاق هذه القناة السياسية ، بصورة غير شرعية ، او غير دستورية ، وقد تلجأ الى العنف ، او الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري (٤١). ان الملازمة بين المؤسسات السياسية وبين النشاطات السياسية المختلفة هي التي تحقق استقرار النظام السياسي.

(40) Alon R. Ball, op. cit. p.26.

(41) Alan R. Ball, op. p.26.

د - المؤسسة والسلطة :

ان المؤسسات السياسية ، ومؤسسة الدولة منها على الاخص ، ليست سلطة بمحد ذاتها ، وانما تعود السلطة الى الجماعة الاجتماعية التي تتحكم فيها (الشعب مصدر السلطة وشرعيتها). غير ان مفهوم الشعب لم يكن ابدا متفقا عليه. فهو ليس كية متجانسة ، وانما هو افراد وجماعات وطبقات وغير ذلك تسعى وراء اهداف ومصالح متباينة. ويؤدي بها ذلك الى القيام بنشاطات متجانسة احيانا ومتعارضة احيانا اخرى. فتأسس السلطة في هيئة الدولة هو تعبير عن مجمل الروابط السياسية (التي هي روابط صراع او اندماج) بين العناصر الاجتماعية والسياسية التي يتألف منها المجتمع وكما يقول الاستاذ جورج بورديو لا يمكن التعرف على حجم سلطة الدولة الا باستقراء النظم السياسية المختلفة حيث تحتكر الهيئات الحكومية الرسمية السلطة في بعض البلدان ، وتسمح بلدان اخرى للجماعات المختلفة بالتعبير عن سلطاتها بصورة تلقائية خارج نطاق الشكليات الدستورية المقررة (٤٢). ذلك ان كل جماعة اجتماعية ، بما في ذلك الطبقة ، لها سلطتها المنظمة معينة بشكل مؤسسة وبشكل مراكز سلطة ، فاذا كانت الدولة تمثل طبقة اجتماعية معينة فانها تصبح في هذه الحالة مركز ممارسة السلطة السياسية لهذه الطبقة. ومع ذلك ، ان هذا لا يعني ان مراكز السلطة والمؤسسات المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقضائية هي مجرد وسائل او هيئات او ذبول لسلطة الطبقات الاجتماعية ، اذ رغم انها تنبثق عن قاعدة اجتماعية معينة وتظل مرتبطة بها ، الا انها تكتسب في الواقع استقلالا ذاتيا نسبيا وميزات خاصة بينيتها ، وبصفتها هذه لا يمكن ان تخضع مباشرة الى مفهوم السلطة وحده. وحيث ان الجماعة الاجتماعية ، وعلى الاخص الطبقة السابقة بوجودها على المؤسسة التي تولفها لغرض تحقيق اهدافها فان المؤسسة لا يمكن ان تكون هيئة سلطة في المجتمع لتحقيق ذاتها فحسب ، وانما هي في الواقع مركز للسلطة ازاء مراكز اخرى للسلطة تضها الجماعات او الطبقات الاخرى في المجتمع. وعليه نستطيع ان نتعرف على مراكز متعددة للسلطة في المجتمع ليست الدولة سوى احداها. ونستطيع ايضا ان نميز ما بين السلطة الشكلية وبين السلطة الحقيقية . رغم ان هذين النوعين من السلطة قد يتطابقان احيانا ، او قد تحدث ازدواجية بينهما (٤٣). ولا يعني

(42) Georges Burdeau, op. cit. p. 253.

(43) Maurice Duverger, Sociologie de la politique, op. cit. p. 376.

٤٢ . مثال ذلك كان هناك في مطلع الثورة الروسية لعام ١٩١٧ سلطتان ، سلطة الدولة البورجوازية

(الشكلية) وسلطة المال (الحقيقية) المثلة في السوفيات .

التفريق بين هذين النوعين من السلطة وجود مؤسسات تمارس سلطة فعلية وأخرى تفتقر إليها ، وإنما يعني أن السلطة تنتقل تاريخياً من جماعة اجتماعية إلى أخرى فحسب أهميتها وقواعدها أزاء الجماعات أو الطبقات الأخرى.

هـ - جهاز الدولة :

يوجد مفهومان لجهاز الدولة ، الأول منها يدل على المركز الذي تحتله الدولة في التكوين العام للمجتمع ، أو بعبارة أخرى هو الوظائف المتنوعة التي تقوم بها الدولة سواء كانت اقتصادية أم ثقافية أم عسكرية ، إضافة إلى الأيديولوجية التي تتبناها. أما المفهوم الثاني فيدل على موظفي الدولة والإدارة والجيش والمكاتب الخ... ومع أن المفروض في جهاز الدولة أن يكون فوق المنازعات بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تتنازع فيما بينها ، وأن يكون محايداً في الصراع الذي يدور بينها ، إلا أن الواقع يشير إلى أن القوة الظاهرة غالباً ما تستحوذ عليه وتحوله نحو خدمة مصالحها وأهدافها من جهة ، ومن جهة أخرى تستخدمه لضرب القوى الأخرى التي تهددها. ومن ثم إذا أخذنا بالمفهوم الأول فإن استيلاء قوة سياسية معينة على جهاز الدولة يعني أن السلطة الحقيقية في المجتمع قد انتقلت من مركز اجتماعي إلى آخر ، كما يحدث عادة في الثورات. كما يعني في الوقت نفسه أن العلاقات القائمة بين الجماعات المتناحرة والتي كانت تنعكس في الدولة قد انتقلت وأعيد تنظيمها على ضوء المراكز الجديدة للقوى الاجتماعية. أي أن وظائف البنيان الفوقي السياسي قد انتقلت من مؤسسة سياسية اجتماعية (بالمفهوم العام للتعبير) إلى مؤسسة أخرى. وهذا يعني في الوقت نفسه أن المؤسسة الجديدة قد بادرت إلى تنظيم السلطة الحقيقية في المجتمع (سلطة الدولة) من خلال تنظيم علاقاتها بالقوى الاجتماعية الأخرى أما المفهوم الثاني فيعني أن الرابطة بين القوى الاجتماعية (أو الجماعات الاجتماعية) وبين جهاز الدولة هي رابطة قائمة بين من يمتلك السلطة الحقيقية في المجتمع وبين الموظفين الذين يتولون إدارة وتسيير شؤون الدولة.

و - التفاعل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الأخرى :

إن المؤسسات السياسية بحكم طبيعة النشاط الذي تمارسه والأهداف التي ترمي إليها لا يسعها إلا أن تؤثر في المؤسسات الأخرى وتتأثر بها في الوقت نفسه . لأن السياسة على حد قول بول بوريل هي «... الوظيفة التي تربط معاً البنى والأنظمة الثانوية التابعة لنظام اجتماعي من أجل تنسيق علاقاتها مع المجموع وتنظيمها ومراقبتها. وهي في

حكم النظم الاجتماعية الحديثة (٤٤). ذلك لان السياسة في المجتمعات لم تعد حكراً على ممتنهي الحكم أو النخبه وانما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين. فكل من يقرأ صحيفة أو يحضر اجتماعاً سياسياً أو يناقش مع جاره أو زميله يعني بالسياسة. وحكمه وبغض النظر عن الموقف الذي يتخذه ، يدخل عاملاً في العملية السياسية . بل ان الفكر السياسي ذاته هو عمل سياسي ، لان السياسة لا تدرس ما هو قائم فحسب وانما يجب ان يكون (٤٥).

ان ام سمات المجتمعات المعاصرة هي تقسيم العمل بين افراد المجتمع ثم التخصص بنشاط معين ، فقد يكون هذا النشاط اقتصادياً او اجتماعياً او ثقافياً او اي نوع اخر ، ولكن هذه النشاطات كلها تنتظم في بنية عامة شاملة هي التي نسميها الحياة في المجتمع. وبالمقابل انتظمت النشاطات السياسية بشكل بني او مؤسسات تنطوي على ادوار ومراكز ووظائف سياسية تكون مجموعها النظام السياسي ، اي كيفية تنظيم وتسيير النشاطات المختلفة في المجتمع الشامل. فسياسة الحكم تقتضي اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالقضايا التالية :

- تحديد الاهداف الرئيسية في المجتمع ووضعها في تسلسل من ناحية اهمية كل واحد منها.
- المحافظة على تماسك عناصر المجتمع ، ودرء الاخطار الخارجية عنها.
- توزيع مختلف التسهيلات والخدمات والحقوق على الفرد والجماعات في المجتمع.
- تنظيم الروابط والواجبات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية المشتركة.

وعليه فان المؤسسات السياسية تقوم بوظائفها الرئيسية عندما تتولى المهام المذكورة اعلاه ، وهذه المهام هي التي تحدد خصائص المؤسسات السياسية وتميزها عن الاجزاء الاخرى المكونة للمجتمع. ومع ذلك فان المؤسسات السياسية لا يمكنها القيام بنشاطاتها هذه بدون عون من المؤسسات الاخرى غير السياسية ، لان هذه الاخيرة هي التي ستكون موضوع القرارات السياسية ، وعليها يقع واجب تنفيذها. فالدولة بحاجة الى الاموال لانفاقها على الخدمات العامة التي تقدمها، فهي مرتبطة ومتفاعلة مع المؤسسات المالية ، وبحكم اشرافها او تنظيمها الحياة الاقتصادية ، لا يسعها الا التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية التي تنطوي على الايدي العاملة ، ومصادر الثروة ، ورأس المال

(٤٤) بول بوريل : ثورات الغزو الثلاث . ترجمة أديب العاقل . منشورات وزارة الثقافة والسياحة

والارشاد القومي ، دمشق ١٩٧٠ ، ص ١٦٧ .

(٤٥) نجد في الفكر العربي الاسلامي هذا المفهوم للسياسة ، اذ جاء في حديث شريف كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياءهم " والمقصود بذلك الحكم والادارة أو تولي الأمور ، وجاء في لسان العرب " .. السياسة القيام على شيء بما يصلحه ... "

وغيره. وهي بحاجة ايضا الى المؤسسات الثقافية لدعم النظام فكريا بتوفير الرموز الاجتماعية وتبرير شرعية الحكم وتسبب الادوار والمواقف السياسية. فضلا عن ان النظام بحاجة الى تمثيئة الجماهير لدعم السياسات التي يطبقها. ولا بد لاية دولة تبغي تطوير اوضاعها العامة ، وتحريك المجتمع من ادوات ضبط مختلفة للمحافظة على تماسك المجتمع بل وزيادة دعم هذا التماسك لدرء الاخطار الخارجية التي تهدده ، والقضاء على التناقضات الحادة التي قد تطرأ بين العناصر المكونة له وقد تؤدي الى زعزعة او تقويضه. ولذلك فان الضبط هو احدى البنى الاساسية في النظام ... والدولة عادة هي التي تأخذ على عاتقها اجراء التغيير في المجتمع ، وهي التي تشرف على تصعيد الظروف الموضوعية للانتقال من مرحلة الى اخرى. ان عملية التنمية والتطوير هذه لا تتم بشكل الي ولا عفوي مجرد ، وانما هي عملية متكاملة من الظروف الموضوعية والمادية المزوجة بمجهود الانسان ووعيه.

هـ الخصائص الرئيسية للنظام السياسي :

ينطوي النظام السياسي على كل التفاعلات التي تؤثر على القوة التي تأخذ على عاتقها تنظيم المجتمع وتستعمل حق الاجبار الشرعي. فالنظام السياسي لا يشتمل على المؤسسات الحكومية فحسب كالمؤسسات الشرعية والقضائية والادارية ، وانما كل البنى الاجتماعية في جوانبها السياسية بما في ذلك البنى التقليدية القائمة على اساس القرابة او النسب. غير ان النظام السياسي يتميز عن النظم الاجتماعية بما يأتي :

- أ- النظام السياسي هو تنظيم مجتمع على اقليم ثابت ومعين ، ويحتكر الشرعية في استخدام القوة بقدر ما يسمح بها المجتمع ، عند ممارسته حق الاشراف والسيطرة على شئون المجتمع. وحق الاجبار المادي الشرعي يعود الى المجتمعات الحديثة المنظمة الى صاحب السلطة او الحكومة ، او ممثل الهيئة الاجتماعية بكليتها.
- ب - ان النظام السياسي ينطوي على سلطة تنظيم المجتمع ويستخدمها بصورة شرعية ويفرض العقوبات عند مخالفتها.
- ج - ان النظام السياسي هو جزء خاص من النظام الاجتماعي القائم ، ويتولى المحافظة على تماسكه الداخلي ودرء الاخطار الخارجية عنه.
- د - ان النظام السياسي هو القوة المحركة للمجتمع ، وهو الذي يقوده في حركة اليومية

وتقلاته التاريخية النوعية. وهو الذي يحدد الاهداف العامة ويضعها في نظام متسلسل من ناحية اهميتها ، ويسمى الى تحقيقها.

هـ - ان النظام السياسي هو الذي يعبأ الجماهير ويزج بها وراء تحقيق الاهداف الكبرى بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وهو يشرف على تحقيق الانجازات الكبرى.

و - ان النظام السياسي هو صيغة العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع ، وهذه الصيغة تنعكس بعد ذلك على الروابط المنظمة للعلاقات بين هذه القوى.

وعليه ، يوجد نظام سياسي في كل مجتمع بحكم الضرورة ، فلا يمكن ان يقوم مجتمع ويستطيع ان يحقق الاهداف الجمعية فيه ، ويحافظ على النظام الداخلي فيه ، وعلى علاقاته الخارجية ، ما لم يتم فيه نمط من التفاعل بين العناصر المكونة له ، بحيث ان هذا التفاعل يؤدي الى تحقيق اهدافه والحفاظة على بقائه على قدر ما يتسبب له من امكانيات ووسائل. ومع ان بعض الهيئات تتميز عن غيرها بكونها متخصصة بالعمل السياسي. الا ان ذلك لا يعني ان الهيئات الاخرى لا تمارس نشاطا سياسيا ولو بصورة غير مباشرة. مع انه يصعب في بعض المجتمعات تمييز الادوار السياسية لاندماجها بنشاطات اخرى ، الا انه لا يمكن حتى في هذه المجتمعات نقي وجودها ، فالنظام السياسي وجد في المجتمعات البدائية مختلطاً بنظم اخرى

الفصل الثاني

انماط النظم الساسية

١- تصنيف النظم السياسية :

ان تنوع العناصر التي تدخل في تركيب السلطة تجعل من الصعوبة تصنيف اشكالها بناء على معيار واحد. فاذا ما اخذنا بمعيار الاشخاص ، اي الرؤساء والحكام ، الذين يقبضون على زمام السلطة لشخصت اماننا السلطة الملكية ، والسلطة الفردية ، والسلطة الشخصية ، والسلطة المهمة ، والسلطة الدكتاتورية ، وغيرها. واذا اخذنا بنظر الاعتبار العنصر المعنوي والبيكولوجي لبرزت اماننا السلطة المؤسسة والسلطة المشروعة والسلطة القانونية والسلطة الثورية وغيرها. واذا ما نظرنا الى وظيفتها الاجتماعية لوجب ان نصنفها الى سلطة الطبقة وسلطة الدولة والسلطة الديمقراطية والسلطة الاوليفاريشية (الاقلية) وغيرها. واذا ما تمسكنا بمضمون فكرة القانون التي تعبر السلطة وسيلة لها وجب ان نأخذ شكلها الذي ينصب على تحقيق نظام اجتماعي معين ، لوجدنا انفسنا ازاء سلطة ليبرالية وسلطة اشتراكية وسلطة فاشية وغيرها. فضلا عن ذلك ان التعابير المذكورة لا يمكن ان تنعزل عن الطرق المختلفة التي يمارس بها كل نوع من انواع السلطة.

والواقع ان جميع اشكال السلطة تحتوي على عنصر مشترك فيما بينها ، هذا العنصر هو الرابطة السياسية واذا كانت الرابطة السياسية في جوهرها واحدة في كل المجتمعات ، غير انها تشكل وفقا لظروف كل مجتمع ودرجة تطوره، والقيم والايديولوجيات السائدة فيه فضلا عن طبيعة القوى السياسية ، والاساليب المختلفة التي تمارسها في عملها السياسي ، وانعكاس كل ذلك على الرابطة السياسية ، امكننا ان نعتبر الرابطة السياسية منطلق التميز بين انواع السلطة ، والشكل الذي تنطوي به على السلطة مآل ذلك. ومن ثم يقتضينا الامر ان نأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تتجمع في الرابطة السياسية ، وترتبط من ثم بالنظام الاجتماعي القائم الذي ثبت واستقر ، ولا يميل الى التغيير ، او التحول النوعي من شكل الى اخر الذي يدفع به تغيير الوعي الجمعي او تطوره. او على العكس من ذلك ، فقد تتعلق السلطة بالتقلبات التي تحدث في الوعي الجمعي وتأخذ بها ، ومن ثم ترسم لها اهدافا خاصة بها وتستخدم وسائل معينة لفرض تحقيقها. ان هذا

التمييز بين اشكال السلطة غير قائم على معيار واحد ، لذلك فان شكلا معينا من السلطة لا يستبعد الاشكال الاخرى منها. وعليه ، كما يلاحظ موريس ديفرجية : « يمكن ان تدرس السلطة ومؤسساتها ، وتنظيمها بطريقتين ، هما ، ان تؤخذ هذه بمجد ذاتها ، باعتبارها نظاما متميزا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، باعتبار انها تضمن تنسيق وتنظيم مجمل النظام الاجتماعي. وسواء قامت باداء وظيفتها الاخيرة بغرض المصلحة العامة ام لغرض مصلحة الطبقة المسيطرة فان هذا الامر لا يمنع كونها انها تقوم بها ، والنظام النسبي شامل بالنسبة الى الاقتصاد ، والايدولوجية ، والطبقات الاجتماعية ، ولكنه في نفس الوقت ، مكون من قطاعات حاص من هذه الشمولية ، هو قطاع جهاز السلطة ومؤسساته. ومن ثم تحليل كل نظام سياسي يجب ان يجري بناء على وجهتي النظر هاتين ، اللتين هما مرتبطتان احدهما بالاعرى ارتباطا وثيقا^(١).

١ - معيار توزيع السلطة :

في الالف الرابع قبل ليلاد صنف ارسطو النظم السياسية حسب توزيع السلطة ، الى الانواع الثلاثة التالية :

- ١- النظام الملكي ، حيث يمارس السلطة فرد واحد.
 - ٢- النظام الارستقراطي ، وفيه يمارس السلطة قلة من الافراد.
 - ٣- النظام الديمقراطي ، وتمارس السلطة جماهير الشعب.
- وفيا بعد اجري مونتسكيو تعديلا بسيطا على التصنيف المذكور فقسم النظم السياسية الى الانماط الثلاثة التالية :

- النظام الجمهوري.

- النظام الملكي.

- النظام الاستبدادي.

غير ان هذا التصنيف في الواقع لا يمكن ان يؤخذ به في الوقت الحاضر ، لانه ، وكما يقول مايكل ستورات ، يصف المظاهر وليس الحقائق في الواقع ، والا فان وجود ملكة في بريطانيا يعرض بان المملكة المتحدة هي ملكية . رؤية ٣٥ مليون فرد لهم حق التصويت في الانتخابات يعرض انها ديمقراطية ، اما وجود سلطة الملوك الصحافة

(1) Maurice Duverger, Sociologie de la politique, op. cit. p. 376.

الذين يؤثرون في الرأي العام ، وكذلك وجود الصناعيين الكبار الذين يؤثرون في سياسة البلاد ، يدعم الرأي بكونها نظام اقلية ، او حكم الاثرياء (بلوتوقراطية)^(٢).

وعلى صعيد اخر ، ان التصنيف المذكور ينطوي على مفاهيم تغيرت مضامينها في الوقت الحاضر ، والا فان الديمقراطية الاغريقية كانت تعني مشاركة المواطنين في مناقشة الامور العامة واتخاذ قرار بشأنها ، اي هي ديمقراطية مباشرة. وكان ذلك يتحقق في الواقع بسبب بساطة المشاكل التي تطرح في الحياة السياسية اولا ، وبسبب قلة عدد السكان. اما في الوقت ، فان زيادة عدد السكان باعداد هائلة وتعقد الحياة السياسية اديا الى بروز هيئات ومؤسسات متخصصة بالعمل السياسي ، واصبحت السياسة وظيفة شأنا في ذلك شأن الوظائف الاخرى في المجتمع ، وقائمة جميعا على اساس تقسيم العمل بين افراد الشعب. ومن ثم فلم يعد بالامكان تحقيق الديمقراطية المباشرة.

ب - معيار الدولة :

منذ فترة قليلة من الزمن قد تقترب من العشرين سنة اتجه بعض الباحثين الى اعتبار الدولة اساسا راسخا في تصنيف النظم السياسية ، مقسمين اياها الى نظم سياسية سابقة بوجودها على الدولة ، وإلى نظم سياسية قائمة في مجتمعات شاملة وذات دولة. وقد اعتبرت المجتمعات الاخيرة يمكن ان تكون وحدها اساسا لنظام سياسي. غير ان الباحثين يميلون في الوقت الحاضر الى رفض هذا المفهوم ، أولا لان السلطة السياسية توجد خارج نطاق الدولة ، ثم لانه اقر وجود انماط وسيطة ما بين المجتمعات بلا دولة والمجتمعات التي فيها دولة^(٣).

ج - معيار التصنيع :

لقد دفع بعض الباحثين بتصنيف اخر قائم على اساس التصنيع ، فقسمت النظم السياسية الى طائفتين هما النظم السياسية في المجتمعات غير المصنعة ، والنظم السياسية في المجتمعات المصنعة^(٤).

2. Michael stewart, The British Approach to politics. george Allan and unwin, London, 1958, p.12.

(3) Maurice Duverger, op. cit. p. 384.

(4) Dowse and Hughes, op. cit. pp. 86-178,

د - معيار السياسة في المجتمعات النامية وفي المجتمعات الصناعية :

يوجد تصنيف آخر للنظم السياسية الشاملة يقوم على أساس تقسيمها الى طائفتين كبيرتين ، هما النظم السياسية في المجتمعات غير المصنعة ، والنظم السياسية في المجتمعات المصنعة. ويوجد تصنيف آخر للنظم السياسية يقوم على أساس تصنيفها الى طائفتين كبيرتين هما النظم السياسية في المجتمعات على طريق النمو والنظم السياسية في المجتمعات الصناعية ، ويلاحظ موريس ديفرجيه بهذا الشأن ان : الطائفة الثانية محددة ومتميزة نسبيا بصورة جيدة. اما الطائفة الاولى فانها تجمع نظما مختلفة جدا . ولا تنطوي في الواقع الا على قسم من النظم هي غير تلك النظم الموحدة في المجتمعات الصناعية والا فكيف توصف المدن الانثريكية ، والامبراطورية المصرية ، وملوكيات النظام القديم ، بكونها مجتمعات على طريق النمو ، في حين ان مفهوم التنمية الاقتصادية لم يكن معروفا لديماء ان التنمية الاقتصادية لم تكن تؤلف هدفا اساسيا بالنسبة الى هذه المجتمعات... وقد كانت متخلفة او شبه متطورة ، وفقاً للمعايير الحديثة ، غير انها لم تكن تسمى ذلك ، وعليه يمكن تسميتها بمجتمعات خارج التنمية وذلك بمقابل المجتمعات النامية في العصر الحديث (5).

وبناء على ذلك يصنف موريس ديفرجيه النظم السياسية حسب مستوى تطور المجتمعات التي تتواجد فيها على النحو التالي :

- ١- نظم المجتمعات خارج نطاق النمو ، وتنقسم الى مجموعتين هما :
 - أ - النظم في المجتمعات التي لاتعرف الكتابة (٦) وتنقسم الى ثلاث طوائف هي :
 - نظم المجتمعات التجزئية.
 - نظم المجتمعات ذات الدول الممركزة.
 - النظم الوسيطة في المجتمعات التجزئية ذات الدول.
 - ب - نظم المجتمعات التاريخية (٧)، وهي تضم الطوائف التالية :
 - دويلات المدن.
 - الامبراطوريات.
 - النظم الملكية.

(5) Maurice Duverger; Souologie de Le politique, op. cit. p. 377.

(6) Ibid pp. 379-388.

(7) Ibid pp. 388 - 404.

- ٢ - نظم المجتمعات في حركة نمو (٨) ، وهي تضم الطوائف التالية :
- أ - نظم المجتمعات المتخلفة او شبه النامية.
- ب - نظم المجتمعات المتقدمة ، التي تتحد في نموذجين معاصرين هما النظام الغربي والنظم السوفيتي.

هـ - تصنيف مارسيل برلو :

وييني مارسيل برلو تصنيفه لانماط النظم السياسية على اساس درجة تطور السلطة في المجتمعات - مع التحفظ ازاء التابع الزمني للسلطة وتجانس عناصرها ، ويقسمها الى ثلاثة انماط وفقا لمراحل تطورها ، وذلك على النحو التالي (٩).

١ - المجتمعات غير المسيية :

وفيها تمارس الوظائف التي تعتبر سياسية بصورة خاصة بواسطة اشراف اجتماعي مباشر وشائع ، او بفضل ممارسات سحرية - دينية . والادوار السياسية للسلطان السياسي والادارة السياسية موزعة في المجتمع ومنتشرة بشكل ادوار او وظائف اجتماعية تختلط بها.

٢ - المجتمعات المسيية بتفريد السلطة :

توجد السلطة في هذا النوع من المجتمعات بحالة ولادة ، حيث نجد حكاما بدون ادارة حقيقية ، ولا توجد قوة تحت تصرفهم . اما حدود سلطتهم فهي حدود سطوتهم وليست الحدود التي تفرضها عليهم القواعد المطبقة في المجتمع.

(8) Ibid pp. 406 - 434.

(9) Marcel prelot, so. po. op. cit. pp. 239 - 240.

Maurice Hauriou ; principes de droit public. paris, 1966, perface pp. VII - VIII Cite par M. prelot, op, cit. p. 240.

ثالثا - المجتمعات المسيسة بواسطة تأسيس السلطة : وهي المجتمعات التي توجد فيها حكومة وإدارة يقومان بعملها وفقا لقواعد مدونة أو عرفية. وفي هذه الطائفة من المجتمعات تنشأ وتتطور سلطة الدولة بكل اتساعها وأصالتها^(١٠).

على ضوء المعايير السابقة نستطيع أن نقول أن النظم السياسية في سياق تطورها التاريخي وفي أشكالها المطبقة في المجتمعات المختلفة تقوم على المرتكزات التالية :

- أن السياسة ليست نشاطا مقصورا على غط معين من المجتمع ، كالدولة أو المجتمع الشامل ، وإنما هي غط من النشاط يوجد في كل المجتمعات وفي كل الجماعات.
- أن النشاط السياسي مشروط بالوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه وعليه فإن عوامل

(١٠) يعرض مارسميل برلو أن الطائفة الأخير ، من النظم السياسية حدثت مرتين في التاريخ . وكونتا في الغرب حلقتين كبيرتين لنظام الدولة الأولى هي الحلقة القديمة ونماذجها الجمهوريات الإغريقية والجمهورية الرومانية ، التي يطلق عليها عادة الدول القديمة ؟ وقد ظهرت في الألف الأول قبل المسيح واستمرت في الحداد خلال الألف الأول . بعد المسيح بشكل الامبراطورية الرومانية المسيحية . بحيث يمكن أن نقول بأن مدتها الاجمالية استمرت ألفي سنة تقريبا . وخلفها النظام الاقطاعي . أما الحلقة الثانية فقد بدت طلائعها منذ القرن السادس عشر عندما أخذت الدولة الحديثة تسود على التنظيم الاقطاعي الذي بقيت آثاره مستمرة حتى الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر يمكن اعتبار الدول الحديثة قد تخلصت من الرواسب الاقطاعية ... إذ انعزز النظم الحديث بمقابل النظام القديم . وقد حدثت هذه الظاهرة على قاعدة جغرافية أكثر اتساعا إذ تجاوزت حوض البحر الأبيض المتوسط فاجتاحت كل أنحاء العالم وقد حدثت هذه الظاهرة بقوة كبيرة خلال أكثر من ألف سنة . إن هذه الآراء التي يعرضها مرسيس برنو مبنية على أساس رؤية خاصة لمعيد موريس هوريو . أنظر :

الوسط الاجتماعي تتحكم في صياغة الظاهرة السياسية شكلا وموضوعا ، او بعبارة اخرى تؤثر في طبيعة الظاهره السياسية وفي الاشكال التي تتخذها.

- ان السلطة ، هي بؤرة النشاط السياسي ، ولا يمكن ان تنعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه ، او بعبارة اخرى ليس لها جوهر قائم بذاته . وانما هي محصلة روابط متنوعة تتوزع بين طائفتين هما روابط الاندماج والتضامن من ناحية ، ومن ناحية اخرى روابط التنافر او الصراع.

- ان اقطاب النظم السياسية تتشكل من عناصر موجودة في المجتمع الراهن ، واردة التشكيل منبثقة عن ارادة الافراد والجماعات الذين يمارسون نشاطا سياسيا منظماً . وعليه فلا يمكن ان يقوم نوع معين من النظام الا اذا توافرت له العناصر الضرورية لتشكيله المادية منها والمعنوية . ومع ذلك فان هذا لا يعني ان النظام السياسي هو انعكاس لمقومات المجتمع ، وانما هو تعبير عن العناصر السائدة فيه . ولهذا السبب يمكن ان يكون النظام السياسي تقليديا بحكم العناصر التقليدية فيه ، كما يمكن ان يكون تقديميا بحكم هيمنة العناصر التي تسمى الى التجديد او التطور او التقدم.

- ان النظام السياسي ينطوي على القوة المحركة لسير المجتمع ، ولذلك فانه لا يقتصر على النشاطات السياسية الخالصة فحسب ، وانما كل النشاطات الموجودة في المجتمع . ولا يعني ذلك انه يتدخل مباشرة ، في كل جوانب الحياة العامة ، وانما يقرر المسيرة بعد توزيع الادوار والوظائف المختلفة على المؤسسات والهيئات والجماعات المتنوعة.

- ان حركة تطور المجتمعات تجري بصورة انسلاخ من وضع الى اخر ، ولذلك فان صورة المجتمع الجديد تظل تحمل بعض اثار المجتمع القديم . وتبعا لذلك لا يوجد نظام سياسي خالص بصورة نوعية ولهذا السبب يجب ان نفرق بين النظم السياسية على صعيدين ، هما نوعيتها أولا ، ودرجة تطورها ثانيا.

٢- تنوع النظم السياسية حسب تطور المجتمعات :

أ - المجتمعات البدائية :

ان المجتمعات البدائية هي المجموعات الانسانية الاولى التي لها اثر ثابت وواضح بما فيه الكفاية بحيث نستطيع ان نشهد فيها شيئا اخر غير مجرد تجمعات جغرافية قائمة على

علاقات ظرفية . كما يطلق أيضاً تعبير «مجتمعات بدائية» على مجتمعات معاصرة لم تتطور بعد وظلت على حالتها الأصلية^(١١).

تتاقى السلطة في المجتمعات البدائية عن مجموعة من المعتقدات والخرافات ومن العادات والتقاليد التي يلتزم بها الأفراد باعتبارها قواعد منظمة لشئون المجتمع . وما من أحد يصدر أوامر ، ولكن جميع أفراد المجتمع يتمسك بالقواعد ويطبقونها ، اذ تراعى الاعراف والعادات ، وتحترم التقاليد من الجميع . ولا يفرض شخص هذه القواعد بالقوة ولا بالاقناع . فلا يوجد قمع ولا جزاء غير استحسان الجماعة ، والا فان استهجان الجماعة تصرف الفرد المنافي لهذه القواعد يؤدي الى استبعاده^(١٢) . وفي ظروف الحياة البدائية ، ان الطرد من الجماعة يعني الموت الذي تسبقه الام فظيعة . فعنصر العشيرة المطرود هو انسان متروك للبرد والجوع والحيوانات الوحشية ، فلديه في خضم الالام الفظيعة : الام جسدية ، وايضا ، بالقدر الذي نستطيع فيه التصور ، تعاسة معنوية ، ما دام الانفصال عن العشيرة هو أسوء مصير للانسان^(١٣) . وذلك لان مخالفة القواعد المقدسة في هذا النوع من المجتمعات الانسانية تعرضها ، وكأنها خطيئة او جريمة تترتب عليها نتائج وخيمة ورهيبة لا بالنسبة للفرد المذنب فحسب ، وانما ايضا بالنسبة الى كل الميثة الاجتماعية ، فالمسؤولية في هذا الشأن جماعية وليست فردية . اذ كما يقول جان وليام لايبير ان خرق المحرمات ، او نكران طقس من الطقوس يؤدي الى فقدان (الطواطم) الذي يعني موت الجماعة ، وانتقام الاسلاف والالهة . فضلا عن وجود طرق اخرى لانقصاص الرابطة بين الفرد والجماعة ، بل بينه وبين الطبيعة بكليتها^(١٤).

والواقع ان المجتمع البدائي يحكم بساطة الظروف التي يعيش فيها تجعل التمايز في المراكز والادوار باهت المعالم الى حد بعيد . اذ يتداخل فيه المجتمع السياسي بالمجتمع العائلي وبالنظام الاقتصادي وبالدين . ولا تتميز الروابط الاجتماعية العامة ، بما فيها الروابط السياسية ، عن روابط النسب والقربا . ومن ثم السلطة السياسية لا تتميز عن قواعد

(11) Marcel prelot ; so. po. op. cit. p. 241.

(12) Jean – William Lapierre, op. cit. p. 16.

(13) Marcel prelot; So. po. op. cit. p. 244.

(14) Jean- Willam Lapiere, op. cit. p. 17.

الالزام الاجتماعية الاخرى ، ولا يمارسها رؤساء او هيئات متخصصة ، وانما هي منتشرة بين افراد المجتمع وذات صفة اجتماعية. ولا تقوم في الجماعة الاجتماعية ذاتها ، وانما في نوع من الترابط الوثيق فيما بين الجماعة وبين الطبيعة. اما مصادرها فتأتية عن نظام مكون من علاقات اجتماعية سابقة مع العالم الخارجي ، هذا العالم الذي يختلط فيه الاحياء بأرواح الاموات ، ويهيمن عليه (الطواطم)^(١٥). وحيث ان مصدر السلطة مجهول ، وليس لها مركز ولا هيئة متخصصة بممارستها ، وانما تنتشر بين افراد الهيئة الاجتماعية ، يصفها جورج يوردو بكونها « السلطة المجهولة »^(١٦) في حين ان جان - وليام لايبير سببها « السلطة الاجتماعية المباشرة »^(١٧).

ومع ذلك كيف تعمل السلطة في المجتمعات البدائية ؟ ان الافراد في المجتمعات البدائية يتسكون بنظام اجتماعي شديد جدا ، فيه تنحدر الأوامر العرفية بصورة عامة عن التقاليد التي تنتقل شفاهيا من جيل الى جيل. والفرد في المجتمع البدائي لا يتمتع بفرديّة متطورة جداً ، لكونه مندمج في الجماعة التي يكون احد عناصرها ، ولا حياة له في خارج نطاقها ، والا فسيره الهلاك. والبدائيون لا يستخدمون تعبير « أنا » الا لماما . الامر الذي يدل على انهم كانوا يفتقرون الى الشخصية. والعشيرة هي مصدر كل علاقات السلوك الاجتماعي التي تلزم بكليتها جميع افرادها ، الامر الذي يجعل من جميع القواعد الاجتماعية قواعد قانونية. فكل ما هو اجتماعي هو قانوني ، ولا فرق بينهما ، ما دامما يختلطان بعضهما البعض الاخر.

والشخصية الاجتماعية حقيقة واقعة اكثر من اي نوع من انواع التنظيم في المجتمع البشري ، اذ تشمل على الاحياء والاموات والكائنات الحية والمعادن في الطبيعة. والشخصية الاجتماعية ليست صاحبة السلطة وانما هي السلطة ذاتها ، وعلى هذا النحو

١٥ «... والطواطم ذاته هو كائن حي أو غير حي ، وهو في الاغلب حيوان أو نبات ، تعتقد الجماعة بأنها تحدت من صلبه ، وأنه يندمها في نفس الوقت كرمز وامم جمعي . واذا كان الطواطم ذئبا ، فان جميع افراد الأثرة يعتقدون بأن جدهم هو ذئب وتبعاً لذلك ان فيهم بعض الشيء من الذئب ، ولهذا السبب يطبقون على أنفسهم هذه التسمية ح انهم ذئاب » .

(16) Georges Burdeau ; Methode ... op. cit. p. 251.

(17) Jean - William Lapierre, op. p. 16.

يعرض نوع من تنظيم خاص للسلطة الاجتماعية^(١٨). وعليه اذا كان مصدر السلطة في هذه المجتمعات البدائية كائن فيما وراء الطبيعة فان العلاقة بين الفرد وبين هذه القوة هي التي تحدد طبيعة البنية الاجتماعية. ان هذه القوة الدينية او السحرية هي في متناول الجميع ، ولذلك فان كل فرد له علاقة بالسلطة ، بدون توسط كاهن او ساحر ، وعليه مامن فرد يعلو على الاخرين ما دام مساويا لهم في المشاركة بالسلطة ، وان حدث ان استحوذ عليها احد منهم فان ذلك لن يستمر زمنا طويلا^(١٩). وفي ظل هذه الظروف

الشديدة التطابق يصبح من المستحيل بروز بعض الافراد على مستوى اعلى من مستوى الغشيرة. اذ في وضع واحد ، وتسيطر على المجتمع نفس التصورات الجمعية ، ويكونون نفس الافكار ، ولهم نفس العواطف. ان للانسان وجود طبيعي متميز... غير انه ملحق بالجماعة سطحيا ، كمنصر سلمي ومطيع ، وفي الوقت نفسه كان شيء مختلط تماما عندما يكون الانسان عنصرا فعالا ومتحكما. والافراد لا ينفصلون عن الجماعة التي لها في وحدها وجود مستمر ، وهي وحدها موضع كل الحقوق وصاحبة كل الامتيازات... وهيكلولوجيا لا يمكن ان يوجد فيها رئيس ، لانها اجتماعيا ليست بحاجة اليه. اولاً لان عددها قليل ، ثم لانها متجاسة. وعليه فان التنظيم عرف. والمعرف مجهول الاصل. والمجتمع يخضع الى سلطة المجتمع باعتبار ان هذه السلطة شائعة ، فلا يمك احد بجزء متميز منها ، ولكن الجميع يساهمون بكل سلطة الجماعة ، باعتبار ان السلطة ذاتها هي موضع معتقدات جمعية ووسيلة مشتركة في العمل. ويقر عزم الجماعة وفقا لهذه المعتقدات الجمعية... وبايجاز لا يوجد اي اثر لسلطة فردية^(٢٠). وبسبب التباعد الجغرافي بين افراد المجتمع البدائي لانعدام قلة وسائل الاتصال فانهم لا يكونون بمجموعهم وحدة سياسية متراسة.

واذا اقتضت الحاجة اتخاذ قرار ما فان الوحدة الاجتماعية المحلية هي التي تتولى ذلك. ومع ان مجلس القرية هو المكلف عادة بصنع القرار ، الا ان كل عضو فيها يجب ان يوافق عليه سواء اشترك في مداولات المجلس او لم يشترك^(٢١). اما اذا عرضت مشكلة عامة تستدعي مساهمة جميع الأفراد فان القرار العام الذي يصدر بهذا الشأن لن يعدو في الواقع

(18) Pinto - Grawitz, op. cit. pp. 149 - 150.

(19) Georges Balandier ; perspectives de la Sociologie Contemporaine, p.U.F paris, 1968, pp. 3-20.

(20) Marcel prelot; so. po. op. cit. pp. 245-6.

(21) Allan Wells, op. cit. p. 145.

ان يكون امتدادا لسوابق حدثت في ماضي العشيرة. ولكن عندما تجد من وقت الى اخر حالات تتطلب قليلا من القيادة ، كحالات الحرب مثلا ، فان الزعيم لا يمارس الا قدرا قليلا من السلطة ، اذ يتولى السيطرة على الموقف واقتراح ما يلاحظه افضل في هذا الشأن ، ومع ذلك فان احدا لا يجبر على ان ياخذ باقتراحاته ان لم يكن راغبا فيها. فضلا عن ذلك ان هذا الزعيم لن يكون قائدا الا في وقت الحرب فقط ، اما بعد انتهائها فيعتبر خطرا روحيا او سحريا على افراد العشيرة الى حد لا يسمح له بالدخول في القرية الا بعد ان يمر بمراسيم وطقوس معينة لازالة اثار هذه السلطة عنه^(٢٢). ان وجود مجموعة من الضوابط (او السنن) المشفوعة بعقاب شدي يفهمها الافراد ويخضعون لها ، ويعطي كل نشاطاتهم لا يدع حاجة لاتخاذ القرارات من قبل الزعماء او الرؤساء او الاعيان.

ان مميزات السلطة البدائية هذه ناجمة عن صغر الجماعة الاجتماعية التي توجد فيها . وعن ضالة التباينات الاجتماعية بين افرادها بسبب بساطة اسلوب حياتها وقلة درجة تطورها. فضلا عن كونها متأصلة في مجموعة من المعتقدات البدائية والخرافات والسحر. ومن ثم فانها ليست منتشرة بين افراد المجتمع البدائي فحسب ، وانما هي ايضا غير واضحة للعالم ، او مجهولة. ان المجتمعات البدائية على هذه الشاكلة تتسم بالجمود ، لأن المحرمات تقف عقبة كأداء امام العوامل المتصاعدة التي تنشأ التغيير ، اي التطور ، والتقدم ، الأمر الذي يدفع الى بروز سلطة من نوع جديد ، هي السلطة الفردية.

ب - المجتمعات المجزئة :

اولاً - مقوماتها :

تتألف هذه المجتمعات عادة من وحدتين اجتماعيتين رئيسيتين ، كالعشيرة مثلا ، ثم تتفرع كل وحدة بعد ذلك الى اجزاء صغيرة الحجم كالبطون والأفخاذ مثلا. وينوزع هؤلاء الافراد بحسب الوحدات الاجتماعية التي ينتون اليها. ان هذه الوحدات غير مندمجة الواحدة بالآخرى وانما في اغلب الاحيان متعارضة فيما بينها ، في نفس الوقت الذي لا يمكنها الانفصال عن اغلب الوحدات الكبرى التي تؤلف جزءا منها ، لأن هناك مصلحة عامة مشتركة تشتمل على مصالح كل الوحدات الفرعية وتتوزع ولاءات الافراد افقيا على الوحدات الفرعية ، وعوديا على البنيان الاجتماعي العام لكل منها بحيث ينجم عن

(22) Allan Wells, op. cit. p. 146.

ذلك نظام اجتماعي متوازن ، هو المعروف بنظام الضبط والموازنات System of checks and balances وفضلا عن ذلك توجد بعض الروابط الاخرى التي تضمن تداخل الوحدات بعضها البعض الاخر. بحيث لا تجعل ضرورة الى وجود سلطان اخر. ويوجد في هذه المجتمعات نوع من النظام السياسي المعروف بالمشيخة السلطوية حيث تندمج السلطة والسلطات في شخص حاكم واحد عادة يحيط به مجموعة من الافراد يساعدونه على تصريف شؤون هذا المجتمع السياسي.

والاسباب التي دفعت الى الوجود امثال هذه المجتمعات السياسية متنوعة منها الغزوات العسكرية ، ومنها نشوء بعض المراتب الاجتماعية القاتعة اما على كثرة عدد افرادها او على الثروة التي كانت تتمتع بها ، بحيث اهل زعمائها للنضال بالسلطة السياسية. فنها يتعلق بالغزوات العسكرية كانت القبائل التي تتعرض الى غزو خارجي ولا تستطيع رده تلجأ الى كنف قبيلة اخرى قوية طلباً للحماية. وقد ترتب على ذلك امران ، الأول ان اندماج القبيلتين ادى الى بروز قبيلة جديدة كثيرة العدد ، اما الأمر الآخر فهو ان القبيلة التي تطلب الحماية كانت تفقد سلطتها السياسية في نفس الوقت. وفي مناطق اخرى من العالم كالقبائل الجرمانية ، تألفت القبائل على اساس تجمع الافراد لغرض الاغارة والغزو وقد تميزت هذه الجماعات بكونها :

- ١- غير قائمة على رابطة الدم او النسب او القرابة ، اذ كان انضمام الافراد اليها طوعيا.
- ٢- ان الرابطة بين الرئيس والتابع شخصية.
- ٣- ان الجماعات تألفت من اجل الحماية المتبادلة.
- ٤- لقد نشأت الحاجة الى مثل هذه الجماعات بعد ان انهار الجهاز السياسي في المجتمع.

فعندما انهار البنيان السياسي للامبراطورية الرومانية ، ولم يكن بوسع الوحدات الاجتماعية القائمة على روابط الدم او النسب او القرابة توفير الحماية للافراد رأى هؤلاء الدحول في روابط شخصية بعضهم مع البعض الاخر واقامة نظام التزامات متبادلة بحيث انبثق عن ذلك تدرجية في العلاقات بين الافراد. واصبحت العلاقة بين الرئيس والافراد حلفا بينهما فاذا تنصل الأول عن مسؤوليته احل الثاني من الولاء له. والا فان التابع ملزم بالدفاع عن سيده لحد بذل حياته في سبيله ، ومازم ايضا بان يكون مخلصا لرفاقه في الجماعة. لقد دخل الاتباع في خدمة الرئيس واقسموا على الاخلاص له طالما هو مخلص لهم ، فكان عليهم ان يخدموه بسيوفهم وعليه هو ان يقودهم الى النصر وان يكافئهم بالفنائم (٢٣)

وعندما كانت رقعة الارض التي تسيطر عليها هذه الجماعة واسعة الأرجاء والسكان كثيري العدد ، يضطر الرئيس الى ان يعهد ببعض سلطاته الى الآخرين كما هو الحال في النظم الاقطاعية. ما حدث ان كان التابع ذا شخصية قوية وسيطر هو ايضا على اراضي واسعة فقد تحول الى نذ لصاحب السيادة في اغلب الدول الاقطاعية باستثناء انكلترا (٢٤) ومع ان هذا النظام في تفاصيله هو نتاج التاريخ الأوربي ، الا انه قد وجد ما يشابهه بصورة عامة في مناطق اخرى في العالم حيث قام تنظيم على سلسلة من مستويات تدرجيه للحكم مؤلفة من الرؤساء والاعيان والحكام. وقد دلت الدراسات الانثروبولوجية على ان تولى اكبر ابناء الحكام سنا العرش لم يكن مأخوذا به في بعض البلدان ، وانما يختار له فرد من مرتبة اقرباء الملك او الحاكم ويصادق على ذلك رؤساء المقاطعات (٢٥). وفي حين ان هؤلاء الآخرين كانوا يتولون مناصبهم بالوراثة ، اذ انهم لم يكونوا يعتمدون في ممارستهم السلطة على ارادة صاحب السيادة ذاته. لقد كان صاحب السيادة ، رئيسا صوريا. الى حد ما ، ويعتمد على سيادة رؤساء المقاطعات وغالبا ما يلجأ الى طريقة ضرب بعض الرؤساء ببعضهم الآخر للمحافظة على سلطاته. اما الرؤساء فيستندون على ارادة رعاياهم الذين يعضونهم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

ويجتمع الرؤساء بالملك في فترات منتظمة ليقدموا له الولاء ، هذا الولاء الذي يعزز سلطته من ناحية ، ومن ناحية اخرى يهيئ للرؤساء المحافظة على مراكزهم ازاء الهجات الخارجية من المقاطعات الاخرى. وجميع هؤلاء الرؤساء او الشايخ بنضون تحت حضارة عامة مشتركة.

وبديهي ان الصراع بين الاجزاء والكل هو احد المشاكل التي تنجم في الرئاسة السلطوية اما المشكلة الثانية فهي التعاقب على الرئاسة ، اذ لا يرشح احد لوراثة العرش في نفس الوقت الذي يوجد فيه عدة اشخاص يطالبون بتسلمه. وغالبا ماادت فوضى التعاقب على العرش الى حدوث حروب اهلية. اما المشكلة الثالثة فهي الطابع الفج للتقوالب الاجتماعي في الممالك الأقل تطورا من الناحية

(24) Allan Wells, op. cit. p. 153.

(25) Georges Balandier, Anthropologie politique p U.F. paris, 1969, pp. 86-91.

التكنولوجية وذلك لان ضالة التطور الاقتصادي ادت الى ضالة التمايز بين المراتب الاجتماعية ، وعلى الاخص بين النبلاء والافراد العاديين. فأدى هذا الوضع الى عدم استقرار السلطة (٢٦).

ان سلطة الملك او الرئيس (او الشيخ) تقوم على بعض الاسس الاقتصادية. فما هي هذه الاسس الاقتصادية؟

اولا: لا يوجد في المجتمعات البسيطة اي موضع دائم للسلطة ، هذه السلطة التي تسري من شخص الى اخر وفقا لمجريات الحالة القائمة.

ثانيا: يوجد في المجتمعات التجزئية شكل او اخر لتوازن السلطات او الالتزامات.

وعندما تتجمع السلطة في مصادر قليلة ، او في مصدر واحد فقط ، بدلا من ان تنتشر واسعا خلال المجتمع ، تصبح قضية شرعيتها هامة جدا. وفي كثير من حالات المشيخة السلطوية (او الملكية) يفترض في الحاكم اما ان يكون الاهأ ساويا او له على الاقل بعض العلاقة الخاصة بالالهة لكي يكون وسيطا بينها وبين شعبه.

ثانيا - تفرد السلطة :

المقصود بتفرد السلطة هنا انتقالها من شكلها البدائي السائب والمنتشر بين افراد المجتمع البدائي الى شكل متطور اكثر وضوحا واكثر قربا الى مقتضيات الحياة الطبيعية ثم تركزها واستقرارها في شخص معين يتمتع بصفات تفوق تميزه عن الافراد الاخرين. وتحدث عملية تفرد السلطة في مرحلة معينة من نضوج المجتمع البدائي وانتقاله من حالة نوعية الى حالة نوعية من طبيعة وعلاقات اخرى. ان العوامل المحركة للانتقال التاريخي النوعي هذا تتعلق بالظروف التي تحيط بالمجتمع البدائي ، كما انها تتعلق بالظروف الاجتماعية للانسان عبر مواجهته الوقائع وتفاعله معها. وذلك على النحو التالي:

١ - العوامل الطبيعية :

تتدخل عوامل عديدة ومتنوعة في تقرد السلطة ، اهمها هي العوامل التالية:

١ - الاستقرار على ارض معينة :

كانت المجتمعات الانسانية البدائية تنتقل من مكان الى اخر لاسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها السعي وراء الصيد ، او تفادي اخطار المجتمعات الاخرى ، او طلبا للمناخ الملائم وغير ذلك من الاسباب. وعندما استقرت على ارض معينة جعلها هذا الاستقرار تكون جماعات اقلية متميزة عن المجتمعات الطوطمية . بل ومتعارضة معها. وكان وراء هذا الاستقرار دافعان. الأول ذو طبيعة دينية ، في حين كان الدافع الثاني ذا طبيعة اقتصادية. فقد تأق الدافع الديني عن اعتقاد العشيرة بأن الارض التي اختارتها وعليها استقرت فيها بعض الأماكن المسكونة بقوى ما وراء الطبيعة او بأرواح الأسلاف ، كصخر ، او جبل ، اوضة نهر. اما الدافع الاقتصادي فقد تأق عن توجه العشيرة نحو طلب قوتها لا من الصيد والقنص والقطاف فحسب ، وانما ايضا من الزراعة. وقد ادى الاستقرار على ارض معينة الى تحول عميق في الرابطة الاجتماعية. اذ فرضت الحياة المستقرة بحكم الضرورة عادات متأصلة ، وتضامنا تعاونيا ، الأمر الذي عزز الانتقال من النظام الامومي الى النظام الابوي (٢٧).

ثانيا - احلال القرابة الذكرية محل القرابة الانثوية :

ان ظهور القرابة الى الوجود ، ادى الى تغير شكل العائلة ، اذ اصبحت رب العائلة هو الاب بعد ان كانت هي الأم في المجتمعات الطوطمية. وبنشوء القرية اخذ الزوج معه نهائيا الزوجة التي اختارها واحتفظ بها الى جانبه مع اطفالها. وبينما كانت المرأة في السابق لا تعيش في العشيرة مع الرجل الا بصورة عابرة ، اصبحت الرجل في القرية يحتفظ بزوجه الامر الذي جعل سلطانه الأبوي يتأكد على اطفالها. وقد عزز تقسيم العمل هذه الاوضاع ، اذ اصبحت الرجال يحتفزون لانفسهم بصورة عامة بالصيد وبالحرب ، في حين انصرف النساء الى القطاف (جني الاثمار) والزراعة. ان اقرار وجود النظام الابوي كان

على حساب انحسار أهمية العشيرة باعتبارها مجتمعاً أولياً ، لأن العشيرة دخلت عندئذ في تنافس مع تشكيلات أقل حجماً منها ، ولكنها أكثر قوة وتماسكاً ومبنية على أساس القرابة النسبية. وفي الوقت نفسه غدا الأب يتمتع بوضع الرئيس المعترف بسلطانه نسبياً ، الأول بسبب الاحترام الذي يفرضه باعتباره اباً ، والثاني لكونه يقدم فائدة باعتباره حامياً. ومن الناحية كان لقوة الأب طابع السيادة المطلقة (٢٨).

٣. الوظائف الدينية :

منذ البداية ظهر اشخاص يقومون بدور الوسيط بين العشيرة وبين المهتها ، لتنظيم الطقوس الدينية وحراسة اماكن العبادة ، وتفسير الشعائر الدينية. وبحكم هذه الوظائف اكتسب هؤلاء الاشخاص حالة دينية ايضا فرضت سلطانها على الافراد. فطاعة الافراد للكهنة متأتية عن كونه يعرف الصيغ الطقوسية التي لا يمكن مقاومتها. ومن المعروف في علم الاجتماع ان السلطات السياسية الأولى في المجتمعات الانسانية البدائية كانت هي السلطات المزعومة بانها فوق الطبيعة. وحيث ان الرابطة الاجتماعية كانت ائذ رابطة ذات طابع ديني فان الرابطة السياسية هي ايضا كانت رابطة دينية. فالرؤساء تختارهم العناية الالهية وسلطانهم ينطوي على معجزات بحكم كونهم مخلوقات مقدسة. وفضلا عن ذلك ترتبط بالوظائف الدينية وظائف اخرى نسميها في الوقت الحاضر وظائف مدنية ، كوظيفة القاضي. حيث ان الجريمة هي تدنيس المحرمات، فان الكاهن الذي يوقع الجزاءات السماوية يصبح القاضي الاعلى المكلف بالسهر على مراقبة تنفيذ القواعد الاجتماعية. ويسير الامر على هذا النحو فيشمل حق القيادات العسكرية ، التي لا ترتبط بممارسة الوظيفة الكهنوتية، غير انها عملية تجري وفقاً لارشادات دينية تسبقها استحياءات سحرية لغرض التأكد من اسناد القوى غير المرئية. ومن ثم ان المنتصر هو ذاك المرغوب فيه من قبل السماء (٢٩).

(28) Ibid, p. 247.

(29) Marcel prelot; so. po. op, cit. 248.

ب - العوامل الاجتماعية - السياسية :

لقد ظهر اول تمايز سياسي في العشيرة عندما تكون (مجلس القدامى) ، الذي اقتضته الحاجة الى طلب آراء القدامى حول المصاعب التي تتعلق بوجود القواعد الاجتماعية او تطبيقها. لقد كانت الانظار تتجه حينئذ نحو اولئك الذين يعرفون اعراف العشيرة او سننها. ومع ذلك فان (مجلس القدامى) هذا لم يكن سلطانا سياسيا بالمعنى الذي نعرفه في الوقت الحاضر ، ولم يكن هيئة عليا تأمر بالعمل على نحو معين ، اذ انه لا يصدر اوامر بعمل شيء ، وانما يقتصر دوره على اعلان ما سبق ان وجد دائما من قبل ... فهو يعبر عن وجود القانون ولكنه لا يشرعه وعليه فانه يمثل السلطان العام (٣٠)

والى جانب هذا السلطان المتمثل بمجلس القدامى ، كانت تظهر سلطنات ظرفية عارضة ، وذلك عندما كانت تتطلب ظروف العشيرة اتخاذ قرارات عاجلة. فولد في العشيرة نفسها مفهوم كان في بدايته مرتبكا ، غير انه اصبح محسوسا على نحو واضح فيما بعد ، وهو الحاجة الى التنفيذ المنسق والملمزم. في هذا الوقت بالذات ظهرت صفات التفوق الطبيعية لدى الاشخاص والتي كشفت عن الرؤساء (٣١).

ان العوامل الجديدة في المجتمعات البدائية بعثت بتأثيرات اصطدمت بالقيم السائدة وبصيغ العلاقات القائمة. وهذه الحركة التاريخية الصاعدة لم تكن تتحقق بدون وعي الانسان وارادته. وبعبارة اخرى لم يكن بالوسع تحقيقها بدون اندفاعات ومبادرات ذاتية لا تتواجد الا عند بعض الاشخاص الذين يتمتعون بمزايا معينة من التفوق اعلى من الآخرين. « وبصورة عامة ياتي في مقدمة صفات التفوق الشجاعة في الحرب ، واول ملك في التاريخ كان جنديا. غير ان هذه الصفة للتفوق لم تكن اهم صفة بين صفات التفوق ، فقد كان هنالك من هو اكثر مهارة في الصيد اي ذلك الشخص الذي ياتي باكبر مقدار من الطرائد (الحيوانات والطيور)

ويوزعها على الآخرين (لقد كان لارسال الطرائد ، مكانة كبيرة دائما في السياسة) . وهناك من هو اكثر فصاحة في المناقشات ، والاكثر حنكة في المفاوضات. كما

(30) Marcel prelot; so. po. op. cit. p. 249.

يوجد هناك ايضا من هو اكثر وقارا عندما يتعلق الأمر بتفادي غضب الألهة والتوسل اليها لمساعدة الأسرة (٣٢) ورغم صفات التفوق لدى الرئيس التي تؤهله للسيطرة على الآخرين ، ومن ثم تركيز وتجسيد السلطة في شخصه ، يبقى مجال تحريكه هذا الشأن محدودا اذ القوة وحدها لا تكفي لتثبيت هيئته وتأثيره. وتحديه غيره من الرؤساء الآخرين المنافسين له في الرئاسة لا يجري على صعيد القوة وحدها ، وانما يجري ايضا عبر وخلال علاقته بقوى ما وراء الطبيعة التي تؤمن بها العشيرة ، التي تأخذ شكل تقاليد وعادات وطقوس دينية من ناحية ، ومن ناحية اخرى علاقاته بالآخرين الذين يتعرضون الى سلطته . وبالأحرى ان صفات التفوق الشخصية المذكورة ، غير كافية لوحدها لتثبيت السلطان السياسي ، وانما ينبغي ان تقترن تصورات جماعية لدى افراد العشيرة بانها ذات صلة بالقوى السحرية الكائنة فيما وراء الطبيعة ، او ان توحى بها. فالجانب المادي للتفوق يختلط بالجانب السحري ، وماينجم عن ذلك من مزيج ويتئلله الفرد المتفوق بشخصه يجعله متبوعاً من قبل الآخرين... والتقاء القيادة العسكرية مع الوظيفة الدينية يحقق شكلا متقدما من السلطان السياسي (٣٣).

ومع ذلك فان سلطة الرئيس ليست مطلقة ، اذ يحدها منها ماتبقى من اثار السلطة القديمة بشكلها البدائي القائم على مجموعة من التقاليد والخرافات والطقوس الدينية البدائية. وعليه فان سلطته محصورة في نطاق محدود. غير ان السلطة التي كانت بدايتها منتشرة بين افراد العشيرة تأخذ بالتركيز والرسوخ في شخص الرئيس ، وهو وحده الذي يتصرف بها. ومفهوم (الطووم) لا يخفى... وانما يتغير ، بتقديمه تفسيراً وتبريراً للسلطة ويصبح هذا الرمز الجماعي لجمعية العشيرة من ناحيته يتص الطووم ويرمز له بشخصه اذ يصبح رمزه وشعاره (٣٤). ان سياق التطور في تفرد السلطة ، كما يرى مارسيل برلو ، يأخذ الاتجاهات التالية (٣٥) :

(32) Marcel prelot; so. po. op. cit. p. 250.

(33) Ibid.

(34) Marce prelot; so. po. op. cit. 250.

(35) Ibid, pp. 251 - 252.

١- التمايز :

يتميز الرئيس بوظيفة خاصة به ، وهي وظيفة القيادة ، في حين ينصرف افراد الجماعة الآخرين الذين عهدوا بالسلطة اليه الى الأشغال الثانوية. وبإيجاز ، اعتبارا من هذا الوقت يوجد ما نسميه بالتمايز بين الحكام والمحكومين.

وما هو حساس بهذا الشأن هو تأثير عمليات الحرب التي تقوم بها العشائر الأفضل تنظيما ضد العشائر الأخرى. ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ايضا التأثيرات الاقتصادية التي تتوافق مع التأثيرات الحربية ، وعلى الاخص الصيد... لأن صيد الحيوانات الكبيرة يقتضي تكوين جماعات كبيرة وقيادتها بصرامة.

٢- التمرکز :

يصبح الرئيس مركز تنسيق النشاط الجمعي لأعضاء الجماعات السياسية الذين يرتبطون به ، ويتلقون الأوامر منه ، كما انهم يعرضون عليه رغبتهم وما عندهم من معلومات.

٣- التحديد :

يارس الرئيس سلطانه على جماعة معينة ومحدودة بصورة عامة باطار اقليمي معين.

٤- الاتساع :

يسعى الرئيس الى توسيع سلطانه. لأن عدد افراد العشيرة يزداد بصورة طبيعية... وتنشأ روابط اتحاد بين العشائر ، ثم تكون عشائر على نطاق أكبر (قبائل) ، وتعزيز وحدة القبيلة هو في نفس الوقت سبب ونتيجة لزيادة سلطان الرؤساء.

والواقع ان السلطة لا تنفرد حقا الا عندما تزداد حيوية الجماعة وتبرز واعية وخلاقة تجسدها شخصية الزعيم الذي يتصدى الى عوامل الجهد في نفس الوقت الذي يكثف عوامل الحيوية والحركة. وذلك لان كل فكرة جديدة . ومن ثم كل اتجاه الى التطور ، في حياة الجماعة الاجتماعية لا يتحقق مالم يتبناها أفراد ويقودهم

زعم لغرض العمل على تنفيذها. وعليه فان سلطة الفرد او مجموعة في الافراد لا تبرز الا عبر وخلال حركة اجتماعية معينة. فالسلطة لا توجد من الفراغ ، ولا الزعامة بمعزل عن الاخرين. ومن ثم فان كل جماعة او شعب او امة بحاجة دائما الى رجل يفهم ارادتها ويفسرهما ويكتشفها ثم يقودها نحو اهدافها . ولهذا السبب فان تفرد السلطة لا يحدث باشكال متاثلة في جميع المجتمعات ولا في كل الحقبات. اذ ما دامت مشروطة بالظروف التي تحيط بها فان مظاهرها تاخذ اشكالا مختلفة. ومع ذلك فان هناك عنصرا مشتركا في جميع مظاهر تفرد السلطة ، هو ان الفرد هو محور العملية التاريخية ، يتمتع بميزات شخصية بارزة ، فهو الرئيس لأنه الأقوى شخصية والاكثر ذكاء والأفضى عزية، والأشد اندفاعا ونشاطا بين افراد الجماعة التي يتبنى اهدافها ويترأسها. وفلا عن ذلك ، ان هبة الوظيفة التي يقوم بادائها والفكرة التي يسعى الى تحقيقها تتوسطان بين الأوامر التي يصدرها وبين طاعة الافراد له. ومع ذلك فان تفرد السلطة قد يعني في التحليل الاخير اندماجها بشخص من يمارسها ، لأن الرئيس هنا ليس وكيل السلطة ، وانما هو ذاته السلطة ، والعلاقة قائمة بينه وهو يصدر الأوامر من طرف ومن طرف آخر الأفراد الذين يخضعون لهذه الأوامر هي علاقة شخصية مباشرة ، ما دام لا يوجد هناك تأسيس للسلطة.

ج - محاذير السلطة الفردية :

مهما كانت المميزات الرفيعة التي يتمتع بها الرئيس فان تركيز السلطة بين يديه محفوف بكثير من المحاذير كالتسوية وعدم المرونة وتهديد الكرامة الانسانية. وعلى وجه الاجمال نستطيع ان نذكر المحاذير التي تعتور السلطة الفردية كما يأتي :

اولا - ان السلطة الفردية لا تقدم تفسيراً مقبولا للسلطة ذاتها.

ثانيا - عندما تتعدد الوظائف السياسية التي تقتضيها حياة الجماعة لا يستطيع الرئيس ان يقوم بها كلها على الوجه الاتم ، الأمر الذي يقلل من اتصاله برعاياه ويدفع بهم الى اطاعة المبادي والافكار بدلا من شخص الرئيس او الزعيم.

ثالثا - ان الاخلاص الى شخص الرئيس او الزعيم والخضوع له بدون قيد او شرط هو موقف بدائي ، وكلما تطورت العقلية السياسية لدى الأفراد كلما ادى بهم الى الفصل بين السلطة وبين الشخص الذي يمارسها.

رابعاً - كلما أصبح الفرد يشعر بذاته وشخصه وكرامته ، كلما تحول عن طاعة الشخص الذي يمارس السلطة وأصبح يدين له بولائه لأنه يعيش بمبادئ وافكار يدين هو ذاته بها ، اي أن هذا الفرد يأخذ باحتقار القوة التي يمثلها الرئيس.

خامساً - المفروض في الرئيس الذي يمارس السلطة الفردية ان يكرسها لخدمة المصلحة العامة للجماعة ، الا أن الرئيس قد يتمسك بالسلطة لمصلحته الخاصة وبكل وسيلة ممكنة.

سادساً - ان السلطة الشخصية لا تعطي اي حل لقضية الشرعية ، فمن الممكن ان نتعرف على الشخص الذي يمارس السلطة الفردية ويسير شؤون الجماعة ، الا اننا نجهل الشخص الذي له حق الرئاسة او الزعامة. ان هذا الحق لا يظهر الا عندما يعرف الشخص الذي يمارسه كيف اكتسبه . غير ان الطريقة التي يمارس بموجبها هذا الحق تثبت انه غير مؤكد. فاذا كان الرئيس قد فرض زعامته بالقوة او اعترف له بها بناء على مميزات شخصية لا تتوافر الا فيه وتختفي باختفائه واذا كانت زعامته موكلة بالانجازات التي يحققها ، وان تقصيره او فشله يؤدي به الى فقدان مركزه ، ففي جميع هذه الاحوال يبدو واضحاً ان حق الزعامة كائن في ذات الرئيس ، والا فان القوة بامكانها ان تزيع رئيساً لتنصب اخر اقوى منه .

ان وضع السلطة الفردية على هذا النحو يقلق الزعماء الذين لا يتمسكون بسلطانهم الا بتحكمهم بخصومهم ، والمحكومين ايضا الذين يصبحون ضحايا الصراع على السلطة بين الزعماء ، وحتى اذا ما استطاع الزعيم ان يحافظ على مركزه طيلة حياته فان قضية من يتولى زعامة الجماعة شرعياً تعرض مرة اخرى بعد مماته. وعليه فان وحدة الجماعة غير مستقرة ما دام التعاقب على السلطة لا ينظم بصورة شرعية والتاريخ يدلنا على حوادث كثيرة ادى التنارع على السلطة الى انفراط وتمزق الوحدة الاجتماعية.

جـ - المجتمعات المركبة :

اولا - الملكيات والامبراطوريات :

لقد تطورت العشيرة الى ملكية استبدادية قائمة على اساس مقدس اطلق عليها تعبير «امبراطورية» . وتعتبر امبراطورية هنا لا ينطوي على اتساع الاقليم ، وانما على طبيعة السيطرة. فما ان يفرض مجتمع نفسه على مجتمع اخر مجاور له بالقوة ، بحكم كونه منتصرا عليه ، فمن المحتمل ان ينجم عن ذلك امبراطورية (٣٦). وفي هذه المجتمعات السياسية يجسد الرئيس وحدة السلطة الاجتماعية ، فهو المركز الدينامي في العالم ، كما انه مقدس. وباعتباره ملك - اله فانه يحكم وفق مشيئته مفسراً لذلك ارادة الالهة او قوى ماوراء الطبيعة . وعندما لا يعود يوفق بين افعاله وبين الظواهر الطبيعية فانه يفقد حق الحكم. والمثال التاريخي على ذلك فراغنة مصر القديمة ، اذ كان فرعون ابناً للالهة ، وفي الوقت نفسه انه هو ذاته اله ، فهو وحده يملك الأرض ، وهو الوسيط الوحيد فيما بين البشر وبين الالهة ، كما انه بسايعباره ساحراً وكاهناً ، هو دليل البشر في الحياة الدنيوية ، وكذلك في المرور الى الحياة الآخرة (٣٧).

لقد بعث بهذا النوع من المجتمعات السياسية طبيعة المشاكل القائمة انذاك ، التي هي السيطرة على الفيضانات ، والدفاع ضد الغزو الخارجي ، وحكم مناطق شاسعة ، واقامة نصب عامة ضخمة كالأهرامات. لقد كان للامبراطوريات شكل سياسي متميز نسبياً ومتميز ومستقل. والهوة شاسعة بين الحكام والمحكومين ، اذ لم يكن لافراد المجتمع حقوق سياسية... وقد كان الحكام يحاولون قدر الامكان ان يعينوا لاشغال المراكز الادارية اناسا مخلصين لهم وغير مرتبطين سياسياً بمجاعات اجتماعية اخرى ، كما انهم مؤهلون لتنفيذ المهام البيروقراطية. ولذلك فقد كان ضباط الجيش يؤخذون من الطبقات السفلى ويرقون عن جدارة ، او يؤخذون من خارج البلاد (من الأجانب). اما المدنيون (البيروقراطيون) فقد يكونوا عبيدا ، ولما يأتون من الجماعات الاستقرائية التقليدية (٣٨).

(36) Marcel prelot ; so. po.op.cit. p. 252.

(37) pinto - Grawitz. op. cit. p. 150.

(38) Dowse and Hughes, op. cit. p. 100

ثانيا - دويلات المدن :

ان تعبير مدينة Cite هنا لا ينطبق على المدينة في الوقت الحاضر. لأن المدينة القديمة لم تكن تعني مكانا للسكن ، وإنما مكانا لتجمع القبائل . المكان الذي يمكن ان يكون مأوى من اجل الدفاع المشترك (٣٩). وقد كانت دولة المدينة مظهرا مبكرا للدولة. وانما هذه الدولة تتنوع ، حتى في المنطقة الجغرافية الواحدة كال يونان ، التي كانت تتراوح فيها النظم السياسية من شبه الديمقراطية المأخوذ بها في اثينا الى الديكتاتورية الصارمة في اسبرطة . غير ان دول المدن سواء وجدت في اليونان او مصر او الهند ، ومع كل تنوعاتها وخصائصها الذاتية كانت تنطوي على سمات مشتركة. فانها جميعا كانت متركزة حول مدينة قائمة بصورة دائمة ، ولها مجموعة من قواعد الحكم المتطورة. وفي بعض الاحيان حكم ملوك مجموعات من المدن التي استولوا عليها واحتفظوا بها تحت حكمهم. وكانت سلطة دولة المدينة تمتد في اغلب الأحيان الى مسافات شاسعة . غير ان الافراد المقيمين في المدينة نفسها فقط لعبو دوراً يعتمد به في الحكومة (٤٠).

لقد كان ابرز نمط متطور سياسيا لدول المدينة هو ذاك الذي وجد لدى الاغريق والرومان وعلى شواطئ حوض البحر الابيض المتوسط في الالف الاول قبل المسيح ، وفي اوربا في العصر الوسيط وعصر النهضة. اما الانماط الأقل تطورا وأقل شأنًا فقد وجدت شكل هيئات اجتماعية لدى البربر في المغرب ، وكانت منسجمة مع شكل شائع الى حد ما في المدن الجمهورية الأقل تطورا ، ولكنها ذات نظام سياسي بارز جدا كما وجدت ايضا انماط مماثلة في مجتمعات بدائية لم تعرف الكتابة بعد (٤١).

ان ابرز سمات هذه النظم انها كانت تأخذ الديمقراطية المباشرة اذ يساهم جميع المواطنين من ناحية المبدأ في مناقشة الأمور العامة وفي اتخاذ القرار ، ومن ثم فلا توجد فيها نظم انتخابية ، ولا برلمانات. وعلى هذا النحو يكون المواطنون (الهيئة

(39) Marcel prelot ; so. po. op. cit. p. 253.

(40) C. H. Dillon, CLeiden, P.D. Stewart; Introduction to political Science.

Van Nostrand Reinhold Company New Delhi, 1970, pp. 34-35.

(41) Maurice Duverger ; so. de. op. cit p 390.

العامية للشعب). ومع ذلك فان صفة المواطن لا تنسحب الا على عدد من الافراد ، اما الآخرين ، وعلى الاخص العبيد والاجانب وغيرهم فلا يحق لهم المساهمة في الحياة العامة.

والى جانب (الجمعية العامة للشعب) وجدت هيئتان اخريتان في دولة المدينة الاغريقية والرومانية ، وهما هيئة القضاة وهيئة المجالس. فالقضاة يقومون بضمان توجيه الادارة الحكومية. اما المجلس وظيفته الاشراف والرقابة على اعمال القضاة غير ان دوره الذي الاغريق كان اقل اهمية بالنسبة للجمعية العامة للشعب التي كانت تتمتع بيزات كبيرة في حين ان مجلس الشيوخ في روما كان هو الهيئة المتميزة (٤٢).

والواقع ان الديمقراطية كانت اكثر تميزا في دول المدن الاغريقية منها في روما. لأن دول المدن الاغريقية كانت صغيرة الحجم (٤٣) بحيث يمكن ذلك جميع المواطنين الأحرار من التعرف على الشؤون السياسية المحلية. اما روما فقد استولت على اراضي دول المدن الاخرى ، بحيث لم يعد بوسعها ان تتحمل عبأ ادارة كل اقاليم الامبراطورية ، ولذلك سمحت لشعوب البلدان التي سيطرت عليها بادارة شؤونها الخاصة بها. وكانت الديمقراطية الاغريقية متميزة على الاخص في اثينا ، اذ كان كل المواطنين الذكور يتمتعون بحقوق وامتيازات سياسية. وكانت العناية بالاحداث السياسية وخدمة الدولة يعتبران على قدر كبير من الهية للأفراد. ولا ريب في انه كانت هناك قلة من الافراد الذين يدركون الأمور السياسية بمستوى عال ، ويجسدون بذلك اعراف الاغريق ومثلهم العليا. غير ان المواطن العادي ايضا كان

(42) Ibid, p. 391.

٤٣ لقد كانت (اسبارطة) أكبر دولة مدينة اغريقية من ناحية اتساع اقليمها، ومع ذلك فان مساحتها لم تكن تتجاوز ٤٨٠٠ كيلومتر مربع، وكانت مساحة كورنيثيا ٨٨٠ كيلومتر مربع واتحاد كان مؤلفا من ١٢ دولة مدينة، وتبلغ مساحة طيبة العضو فيه وحدها ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتتنوع المساحة الباقية على ١٢ دولة مدينة بمعدل ١٢٠ كيلومتر مربع . يراجع :-

Roland Maspétol; La Société politique et le droit.

Paris, Editions Montehrestien 1957 p. 43.

اما اعضاء الجمعية العامة للشعب، فكان عددهم قليلا أيضا، في اثينا مثلا لم يكن عددهم يتجاوز ٢٠٠٠

شخص .

يساهم في الجمعيات العامة ويصوت على قراراتها وله حقوق في المحاكم ويتمتع بكل الامتيازات العضوية في المجتمع السياسي.

وفي العصر الوسيط نشأت وتطورت دويلات المدن في ايطاليا ، غير انها كانت تختلف عن دويلات المدن القديمة. فانها كانت تنطوي على قيم ومؤسسات النظام الاقطاعي القائم على اساس ارستقراطي او ملكي مع قيم ومؤسسات النظم الغريبة الحديثة. وهي تتلائم مع مرحلة الانتقال من المجتمعات القروسطية ، المتيرة بالمذكيات الكبيرة القائمة على اساس القنانة (عبودية الارض) ، الى المجتمعات الصناعية والتجارية الحاضرة . بذلك ان نشوء الحرف شبة الصناعية ، والتجارية ، والتجارة الدولية ، وبنو وتطور المعارف ولدت طبقة برجوازية كانت تساهل ضد سلطة الارستقراطية وامتيازاتها. ومن ثم اخذت المدن تزداد وتوسع حجما وتتخذ كلها تقريبا تنظيما مستقلا ، ذا طبيعة نصف اوليغارشية ونصف ديمقراطية. وكان يقوم بإدارة المدن مجالس ينتخبها البرجوازيون الذين كانت لهم تنظيمات مهنية بصورة عامة. غير ان المدن التي تالفت على هذا النحو كانت تعتمد بصورة عامة على الملك او على سيد الارض الذي قامت في اراضيه ، وهما اللذان سمحا لها بأن تتكون كهيئات اجتماعية^(٤٤). وحيث كان نفوذ الملك ضعيفا ولا يوجد الاقلية من الاقطاعيين الكبار فان بعض هذه الكومونات تطورت واستقلت ثم انتظمت بشكل جمهوريات في المدن. وابرز هذه الجمهوريات في ذلك العهد كانت في كل من مدينة فلورنس والبندقية ، اللتين اعتمدتا بصورة رئيسية على المصارف، وعلى التجارة وعلى بعض الصناعات. وبناء على ذلك ، كما يعرض ديفرجيه كانت السلطة قائمة على اتفاق ضعيف ومعقد ، وهو اتفاق يعكس جسدا الروابط التي كانت قائمة بين التجار ورجال المال في ذلك العهد ، كما يعكس ايضا المنازعات الاجتماعية ، اذ كانت الصراعات الطبقيّة بين النبلاء وبين البرجوازيين ، وبين البرجوازيين وبين الشعب ، تسيطر على الحياة السياسية في جمهوريات المدن الايطالية^(٤٥)

44. Maurice Duverger; Sociologie de...op cit. p. 392.

45 Ibid., p. 393.

ثالثاً - النظام الاقطاعي :

ان النظام الاجتماعي والسياسي الذي عرف باسم النظام الاقطاعي ، نشأ وتطور في اوربا خلال مدة الامبراطورية الرومانية وبعد اغلالها . وكان الاقطاع ينطوي على تركيب معقد من الواجبات والالتزامات بين الافراد على نحو تصاعدي ومتدرج ، وذلك اعتبارا من قن الارض الى الملك . وكل فرد يقسم بين الاخلاص لمن هو اعلى منه . ونظام الولاء يجري عادة من قن الارض الى الفارس ، ثم الى البارون ، ثم الى الدوق ، واخيرا الى الملك . وكل من هو اعلى يلتزم بحماية اولئك الذين اقموا على الولاء له . وهكذا كان المجتمع بأسره منظما على نحو بين ، ويعرف كل شخص مكانه في سلم التدرج الاجتماعي . وعلى اي حال من الاحوال فان النظام الاقطاعي ولد مجتمعا غير منركز واعاق تكون حكومات مركزية قوية ، لانه لم يكن بوسع الملك ان يعتمد على اسناد مواطنيه اياه ، وانما الاعتماد فقط على الدوقات والبارونات . فأت رفضوا اسناده ، كما حدث في بعض الاحيان ، ضعفت سلطة الملك . وحتى في القرن السادس عشر لم يكن الانتقال من الاقطاع الى الدولة لغوية قد تم بصورة كاملة في اوربا . وقد كانت بريطانيا متقدمة في هذا المجال على غيرها من الاقطار . مع انها تستطيع ان تحقق دمج الاسكتلنديين والاييرلنديين في المجتمع البريطاني . وكانت المانيا ما تزال منقسمة الى امارات تتنازع فيما بينها . ومع ان فرنسا كانت انذاك قد حققت بعض الاستقرار بواسطة ملوكها الاوائل ، غير ان الوضع الاقطاعي لكثير من النبلاء الفرنسيين كان مايزال قويا^(٤٦) . لقد ظل النظام الاقطاعي قائما في المغرب حتى الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ . غير انه وجد ايضا في اقطار اخرى من العالم ، كالنظام الاقطاعي البيزنطي والنظام الاقطاعي الافريقي في مراكش واثيوبيا اللذين استمرا حتى القرن العشرين ، كما وجدت نظم اقطاعية في الشرق الاقصى ، مثل النظام الاقطاعي الياباني حتى عام ١٨٦٧ ، والنظام الاقطاعي الصيني ، ان النظم الاقطاعية غير الغريسة هي التي اعطت الامبراطوريات الاقطاعية : آلانكا ، المنغول ، اليابان ، اثيوبيا^(٤٧) .

تبدو السلطة الفردية في النظام الاقطاعي على نحو واضح . فولاء الافراد لا يذهب بالدرجة الاولى الى الوحدة الاجتماعية التي يمثلها وانما الى شخص السيد الاقطاعي .

46. C. H. Dillon et al. op. cit. p. 35.

47. Marcel prelot, So. Po. op. cit. p. 255 .

فالسطة تندمج في شخصه . والعلاقة بينه وبين الافراد الذين يعيشون في ظل النظام الاقطاعي ، هي علاقة سيد بمسود ، قوى بضعيف ، والاخلاص ليس لفكرة مجرد وانما لشخص السيد الاقطاعي ذاته الذي تتجسد فيه السلطة ، « في الاصل لم يوجد غير قوة مادية للسيطرة لا تتجاوز حدود الواقعة السياسية . وكانت هذه القوة تحتكر القسر . اذ يضمن الملك سلطته بالقضاء على من يقف بوجه اعماله ، او ان يلحقهم به . ومع ذلك فانه لا يستخدم القوة بصورة مطلقة لأجل مصلحة الخاصة ، وانما ايضا يتدخل عندما تمس مصالح الاخرين . وكان ذلك لابد منه ، والا فلن يجد رعاياه مصلحة في قبول اتباعهم له . وبما ان الملك هو الذي يحقق العدل بالنسبة للجميع فقد اكتسب مركزاً معنوياً مختلفاً جداً عن المركز الذي كان يشغله لأجل مصلحة الخاصة . ان تطبيق القسر الذي مارسه الامير لغرض منع الحرب فيما بين الافراد اصبح مقترناً بالشعور بالواجب . وبدا العنف بهذه الصورة وكأنه منظم بناء على اقتضاء معنوى ، وفي اثناء ممارسته أخذت المضائل الاخلاقية تتغلغل فيه » (٤٨) . ومن ثم فان « ملكية الارض وولاء الامراء هما اللذان يبعثان الى الوجود السلطة السياسية . والسلطة قابلة للتحويل ، فيمكن نقلها بين الاحياء من شخص الى آخر ، كما يمكن ان تنتقل بالتعاقب من شخص توفي الى شخص على قيد الحياة . ويجوز مفاسمتها ، مثل الارض التي تسندها . واللذين يخدمون السيد الاقطاعي هم في خدمته ، شخصياً وليس في خدمة الجماعة » (٤٩) والواقع ان الاساس الذي يقوم عليه النظام الاقطاعي هو ملكية السيد الاقطاعي للارض ، اما الفلاحون (اي ائقان الارض) فيرتبطون بالارض وعبرها بالسيد الاقطاعي ومع ان ائقان الارض ليسوا مواطنين بالمعنى الحديث للتعبير ، الا انهم ليسوا ايضا عبيداً ، فانهم يختلفون عن عولاء الآخرين بكونهم ليسوا ملكاً خاصاً للاقطاعي ... لانه اذا كان بوسع السيد الاقطاعي شراء قن الارض وضربه وبيعه ، فانه ليس له الحق في قتله . ومن جهة اخرى ، كان لقن الارض وللحرفي الحق في ان يمتلك ادوات الانتاج وان يستأجرها . فبمقتارنتهم بالمبيد ، كان ائقان الارض يرون من مصلحتهم رفع انتاجية العمل ، لانهم كانوا يعملون لانفسهم جزءاً من الوقت (٥٠) . ان هذا الجانب من الحياة في داخل النظام الاقطاعي هو

48. Ibid, p. 256.

49 Pinto-Grawitz, op. cit. p. 151.

٥٠ بودو ستينك و سيريكن : المادية التاريخية . بغداد : منشورات دار الفارابي . د . ت . ص ٤٠ .

الذى كون رحم المجتمع البرجوازى الصناعى الذى تطور فقوض النظام الاقطاعى وسلطته .

بـ . نشوء السلطة فى الدولة :

ان الشكل الحديث لتنظيم المجتمعات السياسية هو الدولة التى ولدت تدريجيا فى اوروبا الغربية فى اعقاب انهيار النظام الاقطاعى ونشوء وتطور المجتمعات القومية ، وذلك خلال فترة القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر . وكان ظهورها يعبر عن التحولات الجذرية التى تمت فى المجتمع الذى كان يسيطر عليه حتى ذلك العهد النظام الاقطاعى . وفى هذه الفترة اخذت كلمة (دولة) معنى المجتمع السياسى الذى كان قائما فى ايطاليا فى عصر النهضة اولا ، ومن ثم فى كل من انكلترا وفرنسا فى اواسط القرن السادس عشر . ان هذه الكلمة الجديدة (الدولة) عبرت عن حقيقة جديدة^(٥١) فقد نشأت فى هذه الفترة التاريخية المدن الكبرى ، وتبع ذلك نمو وتطور المجتمعات المدنية بمشاكلها العديدة الى جانب المجتمع الاقطاعى الذى كان سائدا عهدئذ . وقد سهلت الاسحداثات التقنية والاقتصادية حركة الاموال والاشخاص . ونشأت ايضا المصارف وبعض الصناعات الهامة . كل هذه التطورات دفعت الى الوجود مشاكل وعلاقات جديدة لم يعرفها النظام الاقطاعى المنغلق على نفسه ، وكان من بين هذه المشاكل المتنوعة «مشكلة السياسة» ، اذ طرحت على بساط البحث قضايا طبيعة السلطة وشرعيتها وحدوها^(٥٢) .

لقد بعثت الثورة الصناعية المجتمع الاقطاعى وبعثت الى الوجود بقوى جديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية . هذه القوى وجدت محور حركتها فى المجتمع القومى الذى هو عاصمة الدولة . وبدلا من سلطات اسباط النظم الاقطاعية المنهارة تركزت سلطة واحدة للمجتمع القومى الجديد الذى كان فى طور النمو والتطور هي سلطة الملك ، رئيس الدولة ، القائمة على اساس مفهوم (السيادة) . ان تطور المجموعات البشرية القومية قد ساهم على وجه التاكيد فى تمييز وابرار معالم السلطة السياسية غير ان هذا التطور كان مرتبطا بالتحولات التقنية والاقتصادية والحضارية .

(51) pinto- Grawitz, op. cit. p. 151.

(52) Gaston Bouthoul ; so. de po. op. cit. p. 25.

ولا يمكن نكران ان الحكام عملوا على فصل السلطة السياسية عن سلطتهم الدينية والتقنية . وقد بدا ذلك في الوقت الذى وجدت فيه مراكز سلطة تقنية واقتصادية ، وفي نفس الوقت ضعفت فعالية السلطة المقدسة . . . وقد فجر الاقتصاد النقدي التبادلي الأطر الاقتصادية ، ولم يكن يتلائم مع تشرذم السلطة . ولكي يتطور كان بحاجة الى تركيز ووحدة واستقرار السلطة السياسية⁽⁵³⁾ وقد تجسد ذلك في شخص الملك ، او بعبارة اخرى جسد الملك بشخصه سلطة الدولة . وكانت السلطة الملكية تختلط بالابوية بحيث تبدو كأنها لا تختلف إلا قليلا عن سلطة الآباء على ابنائهم ، او سلطة رجال على رعاياهم . ومع ذلك فان هذه الملكيات لم تكن تتمتع بسلطة مطلقة ، اذ ظلت الجماعات الاولى التقليدية كالعائلة والمجتمعات الخاصة والطوائف المنهية الخ . . . تحتفظ لنفسها بسلطة في ادارة شؤونها الخاصة بها . اى الى جانب سلطة الملك كانت هناك عدة مراكز سلطة في المجتمع⁽⁵⁴⁾ . وشهد القرن الثامن عشر تطورا نوعيا حاسما في هذا الاتجاه ، فان تركز سلطة الدولة مجسدة في شخص الملك . كان يعني انهيار السلطات المحلية ، وتعزيز مركز الدولة كان يعني نشوء المجتمع القومي على جميع المستويات ، اى على صعيد نشوء الاقتصاد الوطني ، وظهور فكرة المواطن ، وسيادة القانون ، والمؤسسات الوطنية والقومية . غير ان كل هذه التطورات التي كانت تدفع نحو تلاحم واندماج العناصر التي تكون المجتمع القومي حلت معها في الوقت نفسه عناصر التضاد مع السلطة الفردية . اذ ان تطور الوعي لدى المواطنين واتساع افقهم الفكرى غير من نظرتهن الى السلطة الفردية ، فاخذوا يرون فيها مجرد ظاهرة قوة ولا يمكن التسليم بكونها منفصلة عن النشاطات السياسية التي يقومون هم بها . فضلا عن ان المجتمع الوطني (او القومي) دفع الى تقدم القانون باعتباره نظام قواعد كاملة ، كما دفعت الفكرة الوطنية بفكرة المصلحة العامة ، والاهداف التي يتوخاها المجتمع من وراء تحقيق المصلحة . وبخط مواز لذلك ان تلاحم واندماج المجتمع الوطني (القومي) زاد في عمق واتساع الشئون التي يجب ان تتدخل فيها السلطة المركزية ، الامر الذى كشف عن ضعف السلطة الملكية الفردية في الوصول الى كل قطاعات المجتمع ، ومن ثم الى ضعف وتفكيك العلاقات بين رئيس الدولة وبين

(53) pinto-Grawitz, po. cit. p. 169.

(54) R. A. Nisbett, op. cit. pp. 180 and after.

رعاياه ، وعندئذ بدت بوادر تأسيس السلطة ، اى اقامتها على مبادئ وقواعد قانونية ،
تؤطر سير عمل الدولة ، وتحل مشكلة التعاقب على السلطة بصورة منتظمة بعد ايجاد
مبررات شرعيتها . بعض المجتمعات استطاعت العبور الى تأسيس السلطة بصورة تدريجية
وسلميا ، كما هو الحال في انكلتر ، في حين ان بعضها الآخر حقق ذلك عن طريق ثورة
دامية كما هو الحال مع الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ .

ان دولة المؤسسات تتطلب قبل كل شيء تحقيق الاستقرار السياسي الذى يمر عبر
قناعة المواطنين بان المؤسسات تؤطر النشاطات المختلفة وتحركها بطريقة طبيعية ،
وتنسجم من ثم قرارات السلطة مع اهداف المصلحة العامة . او بالاحرى ، ان الحياة
العامة تمر عبر المؤسسات بدون تشنجات على درجة عالية من العنف تؤدى الى تقويضها .
وفي الواقع استطاعت بعض الدول ان تحقق ذلك عبر مسيرة طويلة في تاريخها كبريطانيا
والسويد والنرويج واستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان نسبيا ، في حين عجزت
دول اخرى عن تحقيق استقرار مؤسساتها كفرنسا والمانيا وايطاليا وبولونيا وفلندا
واسبانيا والبرتغال وغيرها . فمع ان هذه الدول الاخيرة حققت وحدتها الوطنية ،
ووضعت قدمها على طريق تأسيس السلطة ، الا انها عجزت عن احتواء التشنجات
السياسية العنيفة والسيطرة عليها ، الامر الذى طرح من جديد مشكلة شرعية السلطة
ذاتها ، من خلال صراع عنيف بين القوى السياسية المختلفة ، برزت في اعقابها
ديكتاتوريات فردية (٥٥) .

(٥٥) نذكر من ذلك على سبيل المثال : ديكتاتورية نابليون بونابرت ولويس فيليب والجنرال
بولانخيه في فرنسا ، وبسمارك وهتلر في ألمانيا وموسوليني في ايطاليا ، والجنرال برهمو دوريفيرا
والجنرال فرانكو في اسبانيا ، وسالازار وغايتانو في البرتغال ، والجنرال بلسودسكي في فنلندا
وغیرهم .

الفصل الثالث الثقافة السياسية

ان عالم السياسة ليس مجموعة من الوقائع والمواقف وانماط من السلوك التي يمكن مراقبتها في الواقع فحسب ، وانما هو ايضا مجموعة من القيم ، اي افكار ومبادئ ومفاهيم ومعتقدات ونظريات وايدولوجيات وصيغ من التفكير والسلوك . وعليه فلا يمكن دراسة الظواهر السياسية ، المؤسسة منها وغير المؤسسة ، دون ان نأخذ بنظر الاعتبار القيم التي تشخصها . كما يجب ان تؤخذ القيم بمعرض الموقف الذي تكشف عنه ، ومن هذه الناحية هي وقائع اجتماعية ايضا . ومن ثم يجب الا تؤخذ القيمة عند ارتباطها بظاهرة ما او بنظام معين ، كما هي في جوهرها فحسب ، وانما ايضا عبر تأثيرها وتحريكها الافراد والجماعات التي يتبنونها .
وبعد ، ماهي الثقافة السياسية اذا؟

١ - مفهوم الثقافة السياسية :

لقد كان مفهوم الثقافة السياسية موضع نقاش شديد بين علماء السياسة خلال العقدين الاخيرين من القرن ، وقد كان ايضا من اكثر المفاهيم المختلف عليها بين علماء الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس . وفي هذا الشأن يذكر سيدني فيربا : «نحن نعرف ان علماء الانثروبولوجيا يستخدمون عبارة ثقافة بطرق مختلفة ، واننا عندما ندخلها في قاموس علم الاجتماع السياسي ، فاننا نجازف بان نجلب اليه كل جوانب الغموض فيها ، ولكن نجلب كذلك مزايها » . (١)

والواقع ان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة ، رغم ان جذوره البعيدة تمتد الى فلاسفة الاغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية ، اي الثقافة السياسية مأخوذة من زاوية التمسك بالقيم الديمقراطية . ويعود الفضل في ظهور المفهوم بالدرجة الاولى الى المدرسة السلوكية التي بذلت جهدا كبيرا لصياغته وتطويره بهدف تفسير جوانب كثيرة من النظم السياسية ، وبخاصة غابرييل الموند وسيدني فيربا ولوسيان باي . وفي مطلع ظهور المفهوم انصبت الجهود على استجزاء (الثقافة السياسية) باعتبارها تتعلق بالظواهر السياسية فحسب ، فهي قطاعية ، ومستقلة ، ويمكن ان تقوم الى جانب

(1) gabriel Almond and sydney Verba; Civic Culture. Frinceton University press, 1 , 1963.

كل من (الثقافة الاقتصادية) او (الثقافة الدينية) ، اي ثقافة خالصة بوسعها ان تعزل التوجهات السياسية للأفراد^(٢)، اما الوسيان باي فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على اساس انه « التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الافراد الذي يكونونه »^(٣)

وقد افرد سيدنى فيربا مكانا متميزا للمعتقدات السياسية التي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين ، هذه التفاعلات التي قلما توجد في النظم التقليدية ، والتي يجب ان يكون لها بنية عند اجراء عملية التحديث السياسي فيها^(٤)

وهذا المعنى انفرطت (الثقافة السياسية) عن (الثقافة) في مفهوم علم الاجتماع الذي يعرضها عامة وشاملة وتنصب على المجتمع بكليته ، وما الثقافة السياسية الا الجوانب السياسية من الثقافة باعتبار انها هي ذاتها تكون تركيبا منظما . وبعبارة اخرى ان الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين ، غير انها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية^(٥) .

والواقع لقد انسلخ مفهوم الثقافة السياسية عن علم الانثروبولوجيا^(٦) ، وكذلك عن علم الاجتماع^(٧) ، وبرز بشكل واضح في تيار المدرسة التنوية developmentalist الذي ظهر في مطلع العقد السادس من هذا القرن ، وذلك كاحد العناصر الاساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم التقليدية الى النظم الحديثة . ولم يكن الاخذ بمفهوم الثقافة سهلا على عالم السياسة ولا في دراسة السلوك السياسي ، لان مفهوم الثقافة السياسية ، كان يصطدم بمفاهيم اخرى اكثر رسوخا واوسع انتشارا ، كالايدولوجية ، والمشروعية ، والاتفاق ، والمساهمة وغيرها .

ان الطروحات السابقة عن الثقافة السياسية تستقى في الواقع من فرضيات التنوية السياسية التي سادت في سنوات الستين التي تعرض ان المجتمعات تتطور بواسطة عملية

2. gabriel Almond and sydney Verba, The Civic Culture, op. cit. p. 31.

3. Lucian pye; Introduction, in Lucian pye and Sydney Ferba, political culture and political development princeton, princeton University press, 1965, p. 8.

4. Sydney Verba, Comparative political Culture, in Lucian pye and sydney Verba, op. cit. pp. 518-519.

5. Maurice Duverger, So. po. op. cit. p. 121.

6. Bernard Badie, Culture et politique,

7. Ibid. pp. 19-42.

تطور سياسي ينحو الى رفع مستوى مساهمة الشعب بالشؤون العامة ، وإلى تعزيز قدرات النظام السياسي وتمايزه عن النظم الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الديني والنظام الأخلاقي وغيرها .

وعليه فإن سياق تطور كل مجتمع يتجه الى الاقتراب من نموذج ثقافي واحد يتم بالعقلانية والعلمانية ، ويعكس مستوى عاليا من اجماع الافراد ، وفي الوقت نفسه يعكس ازدهار القيم الديمقراطية في المجتمع . وقد استقى غابرييل الموند عناصر مفهومه عن (الثقافة المدنية) من مصادر عدة ، فمن فلاسفة الاغريق وكذلك مونتيكيو مفهوم (فضيلة المواطنين) ، وعن روسو استقى فكرة التربية التي تصوغ الاداب العامة ، والتقاليد ، والاراء لدى المواطنين ، وعن الكسيس دو توكفيل استعار فكرة الاعتدال في الاهواء والشهوات (٨).

وكانت هذه الفرضية هي اساس فكرة كون كل ثقافة تقليدية بوسعها ان تسهل انتقال المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث . فضلا عن ذلك ان هناك ثقافات ديمقراطية بحكم طبيعتها، كما هو الحال مع الثقافة البريطانية ، والثقافة اليابانية ، في حين ان هناك ثقافات أخرى تقليدية تهيم لقيام نظم الاستبداد والطغيان ، كالثقافة المكسيكية التقليدية والثقافة الاثيوبية التقليدية .

وعليه فإن (الثقافات الضعيفة) يجب ان تأخذ بعض العناصر من الثقافات القوية ، لكي تنمو وتتطور هي ذاتها ، وتبعا لذلك تتطور المجتمعات التي تتواجد فيها ، ومن ثم تهيم ، الظروف الملائمة لتطور النظام السياسي .

تقييم هذا المفهوم: ان مفهوم الثقافة السياسية كما عرضه غابرييل الموند وسيدني فربا ولويسيان باي تعرض الى انتقادات جمة، وجاءت من جهات مختلفة، نذكر اهم هذه الانتقاد فيما يلي.

- ان فصل (الثقافة السياسية) عن الثقافات الأخرى القطاعية يفرط بالعلاقات التي تربط المواضيع السياسية بالمواضيع الأخرى كالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والدينية، اي بعبارة أخرى يحرم السياسة من ابعادها الاجتماعية ويحصرها في نطاق ضيق.

- ان مفهوم الثقافة السياسية على النحو المذكور يتخذ طبيعة تجريبية بالغة لانه يتوجه

8. gabriel Almond: The Intellectual history of Civic Culture Concept, in, Almond and Verna (eds.), The Civic Culture revisited, Boston, Little, Brown, 1980, pp. 4 and

الى « المتعقدات التجريبية، والرموز المعبرة، والقيم التي تعين الاوضاع التي يجري فيها العمل السياسي » على حد قول سيدني، فريبا.^(٩) ومن فان هذا المفهوم للثقافة السياسية ينحو الى جعل السياسة مجرد واقعة سلوكية فردية: لانه لا يتقصى اسباب العمل السياسي ولا اهدافه، وانما صيغه التي يمكن مراقبتها وتلّسها في الواقع.

- ان تاكيد سيدني قريبا على العناصر الادراكية والعاطفية والتقييمية التي تكون الاتجاهات السياسية لمجموعات الافراد يرتبط بمفهوم قطاعية السياسية وانعزالها عن القطاعات الاخرى، ومن هذه الناحية ياتي كل الغموض الذي يحيط بمفهوم الثقافة السياسية على النحو المذكور.^(١٠)

- ان مفهوم غابرييل الموند وسيدني قريبا عن الثقافة السياسية ينحو الى بيان سلوك المواطنين في الديمقراطيات الغربية ويهدف تنظيمه وتفسيره لكي يتلائم مع الاتجاهات المطلوبة. وذلك يؤدي الى مضامين عديدة. لان الثقافة المدنية قبل كل شيء تمتاز بمجموعة من السلوكيات الفردية ازاء الديمقراطية والتي تكشف عنها التحقيقات التي تجري لاستطلاع الرأي العام. ومن ثم فان مفهوم الثقافة السياسية على هذا النحو لا يدع اي مكان للمؤسسات ولا يأخذ بنظر الاعتبار تأثير التفاعلات الاجتماعية باعتبارها انعكاسات خالصة للسلوكيات الفردية.^(١١)

ومن ثم فان هذا المفهوم للثقافة السياسية ينحو الى جعل السياسة مجرد واقعة سلوكية فردية ؛ لأنه لا يتقصى اسباب العمل السياسي ولا اهدافه ، وانما صيغه التي يمكن مراقبتها وتلّسها في الواقع .

- يعرض غابرييل الموند وسيدني قريبا (الثقافة المدنية) بشكل انظومة من السلوكيات التي يمكن مراقبتها وذلك في مجتمعات معينة، هي المجتمعات الغربية المعروفة عنها انها اكثر من غيرها استقرارا، واكثر (ديمقراطية) وبذلك فانها يدعيان بانها يتجاوزان البناءات القاعدية (او السننية) الخاصة بالنظرية التقليدية للديمقراطية لكي يعرضا نظرية تجريبية

9. Sydney Verba, Comparative political Culture, op. cit. p. 513.

10. Bernard Badie, op. cit. p. 45.

11 Ibid. P 46.

تعطي نتائج موضوعية في البحث. غير ان هذا المسمى قبل كل شيء لم يقدم إلينا اي دليل على الرابطة التي تجمع ما بين السلوكيات الفردية، وعلى انطلاق المؤسسات الديمقراطية واستقرارها التي تتعلق بها السلوكيات الفردية. فضلا عن ذلك ان نموذج الديمقراطية المطلوب هنا هو الديمقراطية الليبرالية التثيلية (البرلمانية) التي تزدهر في وسط

ثقافة تجمع بين الاختلاف والمساهمة.(١٢)

- ان الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث الديمقراطي، يتطلب تطوير الثقافة التقليدية الى عقلانية وعلمانية، وذلك لا يتحقق، الا باستخدام القوة للقضاء على المقاومة التي تعيق حركة التقدم، الامر الذي يعني تعزيز النظام السياسي السلطوي، ويعني كذلك تمايز ثقافة النخبة الحاكمة عن ثقافة الجماهير، وكل ذلك يتناقض مع هدف المدرسة السلوكية، وهو الوصول بالمجتمعات المتخلفة الى النموذج الامثل للحكم الذي هو الديمقراطية الغربية التثيلية على حد تعبيرها.

وازاء هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت الى المدرسة السلوكية بمعرض مفهوم الثقافة السياسية تراجع انصارها، وبخاصة غابرييل الموند وسيدني فربا عن الكثير من الاراء التي سبق لهم ان طرحوها في خلال سنوات الستين.(١٣)

وفي الواقع يمكن تعريف الثقافة السياسية، حسب المستوى الذي نريد فيه دراسة الحياة السياسية، بطريقتين، هما مستوى الفرد ومستوى النظام كما يلي:

أ - مستوى الفرد عندما نركز اهتمامنا على الفرد، فان بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية (بسيكولوجية) في جوهرها. وينصب ذلك على كل الطرق الهامة التي يتوجه الفرد ذاتياً نحو العناصر الاساسية في نظامه السياسي.(١٤) او كما يقول ستيفن ل. وسي: تؤخذ الثقافة السياسية على انها توجه، اي طريقة في النظر الى الاشياء، اما عامة في طبيعتها،

12. Bernard Badie, op. cit. pp. 46-47.

13. gabriel A. Almond and Sydney Verba (eds.), The Civic Culture revised, Boston, Litta, Brown, 1980.

14. Lucian W. Pye and Sydney Verba, political Culture and political derlopment, op. cit. p. 7.

او مركزة على جانب محدد مما يحيط بالمرء. ومجموع وجهات النظر هذه التي تتجاوز تفضلية الاتجاهات والآراء الفردية، تساعد الفرد على تأكيد وتقييم الدوافع التي تتأق من العالم الذي حوله. ومن ثم يصبح نمط معين من مجموع التوجهات السياسية ثقافة سياسية. (١٥).

وعليه فان دراسة الثقافة السياسية تثير البعد البسيكولوجي في حياة الفرد المدنية اذ نريد أن نعرف ماذا يشعر الفرد ، وكيف يفكر بالرموز، والمؤسسات، والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه، وكيف يستجيب لها من ناحية، ومن ناحية اخرى ماهي الروابط بينه وبين المقومات الاساسية لنظامه السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه. (١٦).

ب - مستوى النظام :

ويطرح التعريف الثاني للثقافة السياسية على مستوى النظام وبعبارة اخرى موقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم فيه والعناصر الاساسية التي تتكون منها. ويعني الباحث في هذا الشأن بكيفية تقييم اوسع الجماهير من المواطنين مؤسساتهم السياسية الرسمية ، والشعبية. فالثقافة السياسية هنا تؤخذ على محل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الافراد ضمن النظام قائمة على اساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة الى المؤسسات السياسية. وعندما يبحث امر الثقافة السياسية ، فانها تؤخذ عادة على أنها تدل على تلك التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي ماخوذاً بكليته (١٧).

وعليه فان بؤرة الدراسات حول (الثقافة السياسية) لا تتعلق بالبنية السياسية الشكلية منها وغير الشكلية ، وكذلك الحكومات والاحزاب وجماعات الضغط وغيرها ، او بالنظر الراجح للسلوك السياسي في مجتمع معين ، بقدر تعلقها بما يعتقد الشعب ازاء

15 Stephen L. wasby, political sciece, The discipline and its dimensions, scientfic Book Agency, Calautta-1, 1972, p. 313.

16. Walter A. Rosenbaum, political culture, London, Thoomas Nelson,, 1975, p. 4.

17. walter A. Rosenbaum, op. cit. p.4.

تلك البنى والمؤسسات ... هذه المعتقدات ذات طبيعة مختلفة ، فقد تكون تأملية حول حالة الحياة السياسية او قياً متعلقه باهداف مرجوة بالحياة السياسية ، او مواقف ازاء حالة عسوسة للنظام^(١٨).

والواقع ان مفهوم الثقافة السياسية كما طرحه غابرييل الموند وسدني فربا اللذان قاما باول دراسة يعتد بها حول الثقافة السياسية عام ١٩٦٥^(١٩) كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمذهب السلوكي الذي كان سائداً آنذاك ، والذي كان يركز بشكل خاص على اتجاهات ومواقف الافراد السياسية. وعلى حد قولهما « ان الثقافة السياسية تدل بوجه خاص على التوجهات السياسية ازاء النظام السياسي واجزائه المختلفة، وتدل كذلك على الاتجاهات ازاء الدور الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي^(٢٠) غير ان النشاطات السياسية الفردية تنصب في التحليل الاخير في النظام السياسي. وعلى حد قول سدني فربا « وبهذا التطور يمكن ان تمثل الثقافة السياسية عنصر سيطرة واشراف النظام السياسي... فالدستور الجديد في مجتمع معين يأخذ شكلاً مختلفاً تماماً عن الشكل الذي يتخذه في مجتمع اخر. وعلى نفس النحو ، ان الايديولوجية تتأثر بمحيطها الثقافي الذي ادخلت فيه. والتاريخ مليء بالشواهد على دساتير لم تطبق كما اراد مشرعوها ، وذلك ببساطة لأن تطبيقها اعترضه ثقافة سياسية خاصة. كما ان التاريخ يفيض بأمثلة على تكييف ايديولوجيات وفقاً لثقافات الامم التي ادخلت فيها^(٢١). ومن ثم اذا كانت المدرسة السلوكية تفسر المظاهر السياسية على مستوى الأفراد ، فان الأمر أل بها بعد الى تفسير سبب استمرار النظم السياسية في بعض الاقطار وعدم استقرار الحياة السياسية في اقطار اخرى. وهذه الناحية هي التي دفعت بعض الباحثين الى الربط ما بين الثقافة السياسية للأفراد والجماعات وبين مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم السياسية التقليدية الى النظم السياسية الحديثة.

وكما يلاحظ ان الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم ، والمعتقدات ، والعواطف السياسية المسيطرة في امة وفي وقت معين. وحيث ان التصورات تنبعث منها

18. Dowse and Hughes, op. cit. p. 227.

19. gabriel Almond and sydney Verba, The Civic Culture, op. cit.

20. Ibid. 12.

21. Sydney Verba; Compative politiaal Culture, op. cit. p. 517.

، كما انها تتحكم في الاتجاهات ، وتنظم صيغ التزام الافراد ، فهي اذا عنصر كبير في العمل السياسي، اذ تنظم التبادل السياسي ، وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة ، كما تعين ايضا واجبات الاشخاص الذين يمثلون الدولة (٢٢) وبهذا النحو فان مفهوم السياسة يقوم بدور الوصل بين المستوى الخاص ، الذي هو مستوى الافراد والجماعات وبين المستوى العام الذي هو مستوى النظام السياسي. ومن ثم فان دراسة الثقافة السياسية تثير مشكلة الربط ما بين دراسات السلوك السياسي الفردي، وبين تكوين النظم السياسية بكلّيتها ، او الوحدات الفرعية الكبرى فيها. ومفهوم الثقافة السياسية بكلّيتها ، ومفهوم الثقافة السياسية يطرح ايضا الصلة الثقافية بين السلوك الفردي وبين بقاء وتشكيل النظم السياسية بحكم ربطه بين ما هو عام وخاص في المجتمع. وبهذا الشأن يعرض كثير من الباحثين ان مقومات الثقافة السياسية الاساسية اي توجهات الافراد لها تأثير قوي على تكوين كل النظم السياسية ، ولذلك فيمكن ان تربط الاتجاهات الفردية بالنظام السياسي الذي يعيشون في كنفه.(٢٣)

٢- بواعث الاهتمام بالثقافة السياسية :

قبل ان يطرح مفهوم الثقافة السياسية كان كثير من مواضيعها الحالية تدرس ضمن مواضيع اخرى ، كالايدولوجية السياسية ، والطابع الوطني ، والروح الجماعية ، وعلم النفس الجماعي وغيرها. الا ان الانعطاف الحاسم في ظهور المفهوم ، وبروز الدراسات العديدة الخاصة به ، حدث بصورة واضحة في سنوات الستين. وقد كانت دوافع الاهتمام بالثقافة السياسية عديدة ومتنوعة ، اهمها العنف السياسي الذي اجتاح كثيرا من اقطار العالم المتقدمة منها والنامية ، كذلك مشاكل بناء الأمة وتحقيق الوحدة الوطنية في الاقطار الى استقلت حديثا بعد ان مزقت اوصالها السيطرة الاستعمارية زمناً طويلاً وفضلاً عن ذلك تيسر منهجيات، البحث الميداني وتطورها ، هذه المنهجيات التي تقدم امكانيات واسعة ومفيدة لفهم اثر الثقافة السياسية على السلوك السياسي وعلى المؤسسات السياسية.

22. Mattei Dogan et Donminique pelassy, sociologie politique comparative, paris, Economica, 1982, p. 59.

23. Walter A Rosenbaum, op. cit, p. 12.

وقد كان منطلق دراسة الثقافة السياسية هو الدراسة المقارنة والميدانية التي قام بها كل من غابرييل الموند وسدني فربا خلال فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ في خمسة أقطار متباينة نسبيا من ناحية الثقافات السائدة فيها ، وهي الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، والمانيا ، وإيطاليا ، والمكسيك والتي انطوى عليها كتابها (الثقافة المدنية ، الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس امم) المشار اليه سابقا. وقد كان هدف المؤلفين واضحا منذ بداية القيام بالدراسة ، وهو الربط ما بين الثقافة السياسية وبين التسك بالنظام الديمقراطي الغربي. وبعبارة اخرى كان المؤلفان ينطلقان من ان النظام الديمقراطي الغربي وبخاصة النظام البريطاني هو النظام الامثل للحكم ، ثم يشعان بعد ذلك بالبحث عن العوامل التي تدفع الى التسك بالديمقراطية ، كذلك العوامل التي تعمق تطور الديمقراطية او التسك بها. وكنا يسميان للبحث عن تلك العوامل في الاتسار موضوع البحث. وبمعرض ذلك يلاحظ الاستاذ موريس ديفرجية ان المؤلفين : « ... يبحثان اذا عما يطور (الفضيلة المدنية) الغالية لدى فلاسفة الاغريق. وموضوع دراستهم ليس الثقافة السياسية ، وانما الثقافة المدنية ، اي الثقافة السياسية محكوما عليها وفقا للقيم الديمقراطية. ومن الواضح ان الموند وفربا يفترضان منذ البداية ان الولايات المتحدة وبريطانيا تضمان بصورة ملائمة سير عمل الديمقراطية ، اذ تمتلكان ثقافة مدنية جيدة ، في حين ان الاقطار الثلاثة الاخرى اقل شأنا منها. (٢٤)

ومن البديهي القول ان منهجية المؤلفين المذكورين تجعل كل نظام سياسي اخر لا يحسد الديمقراطية كمثل اعلى او كاسلوب في الحكم. وكما يبدو ان المؤلفين يطرحان صيغة واحدة للديمقراطية ، هي الديمقراطية الغربية ، القائمة على تعدد الاحزاب والمنافسة فيما بينها ، والانتخابات وحرية الصحافة ، وغير ذلك من اجراءات ومؤسسات العمل السياسي ، وكما هو جار في النظم الغربية. لذلك فان المؤلفين يريان ان النظم الشيوعية والغاشية ، وكذلك نظم بلدان العالم الثالث بعيدة جدا عن المثل العليا الديمقراطية. ويرى الموند وفربا انه لا يكفي قيام المؤسسات التمثيلية لكي يحصل نظام ديمقراطي ، وانما يجب ان يؤمن ما هو اكثر من ذلك ، الا وهو تطور القواعد العملية للنظام الديمقراطي ، اي الاتجاهات السياسية ، وقواعد السلوك ، واواليات عمليات صنع القرار ، كذلك العلاقات بين الحكام والمحكومين. ومن ثم فان تعميم المؤسسات الديمقراطية في العالم

لا يكفي لوحده ، وإنما الضرورة تقتضي أن يكون هناك وبخط متواز لذلك ثقافة مدنية حديثة ، وتعين وفقا لنموذج النظام السياسي الانكليزي ، أي تركيبة وظيفية من التقاليد والحداثة ، ومن المساهمة والاختلاف ، تضمن للنظام الديمقراطي حدا أعلى من الفعالية. وهذه التركيبة الثقافية مرتبطة بنظام المعتقدات وبالعلاقات الشخصية التي تميز مجتمعا معينا وفي وقت معين ، وتتطور هذه التركيبة بصورة طبيعية ، ولكن يصعب نقلها من مجتمع الى آخر. (٢٥)

وبناء على ما تقدم فإن غابريل الموند وفربا يعرضان النموذج الامثل للنظام السياسي ، وهو النظام البريطاني ثم يأخذان بقياس وتطور النظم السياسية الاخرى بالنسبة له. فالنظام السياسي الامريكي ، كما يريان ، قريب جدا منه ، في حين ان النظم السياسية في كل من المانيا الغربية وايطاليا والمكسيك بعيدة عنه بمسافات متفاوتة. (٢٦)

والواقع ان تفسير الموند وفربا لطبيعة النظم السياسية ومستوى تطور الديمقراطية فيها قائم على اساس تماثل الثقافات السياسية في الانطار. والحال ان لكل ثقافة ، بما في ذلك الثقافة السياسية هويتها الوطنية الخاصة بها ، الامر الذي يعني ان الثقافات مختلفه فيما بينها اصلا. فضلا عن ذلك ان هذا التفسير يؤدي الى القول بوجود صيغة واحدة للديمقراطية ، الامر الذي يتعارض مع الفرضيه الثقافية التي تعرض على العكس من ذلك بان كل منظومة دلالات ، ومن ثم كل تاريخ ، يولد نموذجا معينا من الديمقراطية لا يمكن ان يطبق على اي نموذج قاعدي محدد بصورة مسبقة. (٢٧)

ان مساهمة العديد من الباحثين في دراسة الثقافة السياسية جعلت افاق الموضوع تتسع اكثر فاكثر من ناحية ، ومن ناحية اخرى اخذت بعض جوانب الموضوع تتعمق ، على الاخص في سنوات السبعين. ولم تعد المشكلة تتعلق بمدى التمسك بالقيم الديمقراطية الغربية ، سلوكا ام مؤسسات ، وإنما بالاحرى تتعلق بالاستقرار السياسي ، وباستقرار

25. Cot- Mounier, op. cit. p. 37.

26. gabriel A Almond and sydney Verba, The Civic cultur, op. cit. pp. 498 and Sqq.

27. D. Kavangh; political culture, London, Macmillan, 1972, ch. 4. cit. par Bernard

Badie, op. cit. p. 55.

النظام السياسي في الاقطار المختلفة وبمعرض ذلك يذكر ولتر روزنبوم استاذ العلوم السياسية في جامعة فلوريدا، انه منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٥ حدثت انقلابات عسكرية ناجحة في (١٨) دولة في دول اميركا اللاتينية التي يبلغ عددها جميعا عشرين دولة ، وفي (٧) دول في افريقيا الوسطى ، وفي (٦) دول في الشرق الاوسط وغرب افريقيا. بل حتى الدول القديمة في اوربا الغربية واميركا الشمالية تعرضت الى هزات سياسية. ومن ثم اعيد النظر في حدود الدول الاوربية وفي نظمها السياسية ، وبسرعة مذهلة في بعض الاحيان، هذا فضلا عن الغليان المتواصل الذي فرض في كثير من الاقطار. فالليونان مثلاً عانت منذ الحرب العالمية الثانية ، من حرب اهلية دامت خمس سنين ، وجرت فيها عدة انتخابات عامة ضمت خمسين حزباً سياسياً ، واكثر من ثلاثين حكومة ، وثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة ، وسقوط ملكية دستورية ، كما جرت فيها ثلاث استفتاءات شعبية ، وحدثت اضطرابات سياسية دامية. وفُضلا عن ذلك ، ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت بروز الدول الجديدة في افريقيا واسيا التي ناضلت من اجل قيام حكومات وطنية فيها ثم المحافظة عليها بعد ان تخلصت من السيطرة الاستعمارية. وقد رفع النضال المذكور على الأخص مشاكل بناء الامة الى مستوى الأهتمام الأكبر لدى الباحثين ورجال الدولة الساعين وراء البحث عن سلام شامل. (٢٨)

وعليه ، فان التطورات المذكورة بعثت بدفع جديد للاهتمام بموضوع الثقافة السياسية. لأنه بدا واضحاً ان تفسير الاستقرار السياسي ومسألة بناء الامة يجب ان يتجاوز مختلف التوجهات الرسمية لأشكال الحكومات ، او القواعد الدستورية او المؤسسات او صيغ العمل السياسي. وبدا واضحاً ان الضرورة تقتضي ادراك الروابط القائمة بين افراد مجتمع معين وبين النظام السياسي القائم فيه. او بعبارة اخرى الاتجاهات الفكرية فيها والعاطفية السائدة ازاء الحكومة ، ثم التمييز بين الروابط التي يمكن ان تقدم المجتمع الوطني الى امام ، وكذلك النظام السياسي فيه وبين الروابط التي يمكن ان تعرقل مسيرة التطور. ومن البديهي ان اجلاء جوانب مثل هذه المسائل المعقدة لا يمكن ان يتحقق بدون عقد مقارنات بين الثقافات السياسية في اقطار مختلفة ، وكذلك في داخل القطر الواحد. (٢٩)

28. Walter A. Rosenbaum, op. cit. pp. 10-4.

29. Mattei Dogan et Dominique, Palassy, op. cit. pp. 59-68.

السياسي الاساس في المجتمع. ومن ثم يمكن ان نعتبر المقومات الاساسية للثقافة السياسية هي العناصر التالية: (٢٢)

أ - التوجهات نحو النظام السياسي . أي كيف ينظر الفرد الى مؤسسات النظام السياسي وقواعده ، وقيمه ، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلباً ، او ايجاباً. كما انها تتعلق ايضاً بنظرة الفرد الى اسلوب الحكم في النظام السياسي ، وفي سير عمله ، وفي القرارات التي يتخذها .

ب - التوجهة نحو الآخرين في النظام السياسي. اي نظرة الفرد الى اختلاف الآراء السياسية ، وفي الصراع او التنافس ، وفي الأحزاب ، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

ج - التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته. وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها ، وفي اسهامه بها ، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي - الاقتصادي وبين آرائه ومواقفه السياسية.

وعليه فان الثقافة السياسية تنطوي على التوجهات السياسية لأكثر عدد من الأفراد في قطر ما ، هذه التوجهات التي تعمل اثرها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة. والواقع ان هذه التوجهات هي نتاج تركيب ثقافي - بيسكولوجي لشعب معين ، وكما يقول روبرت أ. داوس و جون أ. هيوز « ان الثقافة السياسية هي نتاج كل من النظام السياسي والأفراد الأعضاء في النظام ، فهي مغروسة في الوقائع العامة ، وفي التجربة الشخصية الخاصة (٢٣) او بعبارة اخرى انها تمتد عقماً بخطين متوازيين ، هما تأريخ اسلوب الحكم وتطور مؤسساته أولاً ، وتطور كيفية تعامل الشعب مع الحكم ثانياً. وعليه فان التوجهات السياسية تكون جزءاً لا يتجزأ من عقلية وبسكولوجية الشعب. وكأي ظاهرة بيسكولوجية فانها تنطوي على عناصر واعية وعناصر غير واعية ، وفي الحالتين تفعل اثرها في العملية السياسية ، ومن خلال تأثيرها على السلوك السياسي للجماهير الواسعة. وبهذا الصدد يلاحظ روزنبروم : « ان كثيراً من هذه التوجهات الثقافية السياسية هي ضمنية ، وغالباً ما تكون لا واعية في حياة الفرد ، ومتأصلة الى حد قلمي يتأمل فيها. ومأخوذة بهذا المعنى ، ان الكثير منها هي توجهات بدائية لأنها ضمنية وتؤخذ على محمل انها مضمونة بحيث ان كل فرد يتسك بها ويعتقد ان الآخرين يتسكون بها ، فهي تصبح ادعاءات غير مقرر ، او بديهيات عن السياسة. وحيث ان التسك بها يجري على نحو غير واع ،

32. walter A. Rosenbaum, op. cit. p. 7.

33- Dowse and Huges, op. cit. P. 227.

ان دراسة الثقافة السياسية يجب ان تكون شاملة. ومن هذه الناحية ظهرت منهجية البحث الميداني ، التي اخذت تجعل الدراسة التجريبية للثقافة السياسية دراسة عملية على الأخص ، وذلك بتزويد الباحثين بتقنية مقابلة عدد كبير من الافراد بهدف الحصول على معلومات تفصيلية عن المفاهيم السياسية. ومع ان تقنية البحث الميداني هي واحدة فحسب في دراسة الثقافة السياسية ، الا انها استخدمت على نطاق واسع وبلا ريب ساهمت في زيادة الأهتمام بهذا الميدان من البحث.(٣٠)

٣- مقومات الثقافة السياسية :

يرى غابرييل الموند وسدني فربا ان الثقافة السياسية هي قبل كل شيء مجموعة من الاتجاهات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الأفراد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها ازاء مواقف سياسية معينة. وتتكون الثقافة السياسية من عناصر ادراكية Cognitive وعناصر عاطفية Affectif وعناصر تقييمية Evaluatifs التي تؤلف انظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد (٣١)

والعناصر الإدراكية هي المعرفة ، والعاطفية هي العواطف ، والتقييمية هي القيم. فالثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما نعرف ، وكل ما نشعر ، وكل ما نعتقد بشأن السياسة. اي العناصر الإدراكية هي كل ما نعرف او نعتقد اننا نعرفه عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة. اما العناصر العاطفية فتتكون من عواطف ومشاعر الأفراد ازاء المؤسسات او السياسين ، والتي تتراوح ما بين الانجذاب او الاشمئزاز ، والتعاطف او التطور ، والأعجاب او الاحتقار. وهذه العواطف تقف فيما وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد . وتتألف العناصر التقييمية من القيم ، والمعتقدات ، والمبادئ ، والمثل العليا ، والايديولوجيات التي تؤثر بلا ريب على السلوك السياسي.

والواقع ان هذا الرأي حول تكوين الثقافة السياسية عام جداً بحيث ينطوي على كل توجه يتعلق بالسياسة . ولذلك فأن هناك باحثين آخرين يقصرون الثقافة السياسية فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية الوطنية. والاتجاه الأخير افضل من سابقه ، غير انه مع ذلك يلغي ابعاداً أخرى للحياة السياسية والتي تكون اداة لصياغة النظام

30. walter A. Rosenbaum, op. cit. p. 11.

31. sydney Verba; Comparative political culture, in op. cit. p.513.

فان هذه المعتقدات والمواقف تحكم السلوك المدني وتساعد على صيانة نظام الحكم ، كما انها بالنسبة الى الكثير من الناس تعين الواقع السياسي... ويضيف روزينوم على ذلك بقوله : «وتعبر الثقافة السياسية عن نفسها في التفكير اليومي للناس وفي نشاطهم وهم يمارسون اعمالهم في الحياة المدنية ، تماما كما يعبر عن معتقداتهم ومشاعرهم في الجوانب الأخرى من العالم الاجتماعي. ان معتقدات ومشاعر كثيرة ينطوي عليها تعبير (الثقافة السياسية) يمكن ان تعتبر طبيعية ، وشائعة ، بل وعملة - ولكنها هامة على وجه الدقة وللغاية ، لأنها شائعة الى حد متواتر جداً... وبإيجاز ان (الثقافة السياسية) هي اختزال مفهومي للمشاعر ، والأفكار ، والسلوكيات التي نلاحظها من خلال مراقبتنا للناس يعيشون حياتهم اليومية المدنية» (٣٤)

ان الثقافة السياسية بهذا المعنى تؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامة وعلى النظام السياسي القائم بصورة خاصة. ولكن القوى السياسية لا تقف مكتوفة اليدين بازاء انتظار رد الفعل لدى الجماهير الواسعة ، ان العفوية في العمل السياسي مدانة على وجه الاجمال ، ولذلك فان القوى السياسية المختلفة ، بما فيها قوى النظام السياسي تعمل على تحريك وصياغة مواقف الجماهير انطلاقا من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها في سلوك الأفراد والجماعات. وعلى مستوى اخر ان القوى السياسية المختلفة تسعى الى تصعيد الوعي لدى جماهيرها أولاً ثم بلورته بشكل اراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها واهدافها السياسية. ومن هذه الناحية يأتي ارتباط الثقافة السياسية بالتنشئة الاجتماعية السياسية.

٤ - الثقافة الشاملة والثقافة الفرعية :

يقصد بالثقافة السياسية الشاملة الثقافة السائدة بصورة عامة في مجتمع شامل ، وبعبارة اخرى الثقافة السياسية المسيطرة ، التي غالبا ما يطلق عليها باللغة العربية (الثقافة الوطنية) . كالثقافة الفرنسية ، ' 'ثقافة الانكليزية ، او الثقافة البريطانية ، او الثقافة الروسية ، او الثقافة الصينية وغيرها. والى جانب ذلك توجد ثقافات اخرى اقل اهمية منها هي التي يطلق عليها دائماً تعبير الثقافات الفرعية ، كما هو الحال في ثقافات معينة في دول اميركا اللاتينية والثقافات الدينية والطائفية والاقليمية في دول اسيا. كما توجد ثقافات فرعية ايضا في دول العالم

المقدمة. وعلى وجه الأجمال ان الثقافات الفرعية ظاهرة عامة توجد في كل اقطار العالم تقريباً وبمعرض ذلك يضيف لوسيان باي وسدني فربا بانه : « لا يوجد في اي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة وموحدة ، وفي كل الأمور السياسية ، هناك تمييز اساس بين ثقافة الحكام ، او الذين يسكون بالسلطة وبين ثقافة الجماهير ، سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم ، او مواطنين مساهمين (٣٥) . غير ان ما يميز قطرا عن غيره من الاقطار الأخرى هو طبيعة هذه الثقافات الفرعية واسلوب تعاملها مع الثقافة الوطنية . وكما يمكن اجزاء مقارنة بين الثقافات السياسية في عدة اقطار ، وكذلك يمكن اجراء مقارنة بين الثقافة السياسية الفرعية في المختلفة . كالثقافة السياسية لدى الشباب ، او ثقافة الراشدين ، او ثقافة التحديث والثقافة التقليدية . وعلى هذا النحو يمكن التعرف على مستوى الاصال الثقافية الفرعية في هذا المجتمع او ذاك . وعلى هذا النحو يمكن للمقارنه : الدولية ان تعرض تركيبات عامة للثقافات السياسية للامم المتماثلة من بعض الجوانب ، كما هو الحال بالنسبة الى ثقافة اميركا اللاتينية . كما يمكن للمقارنة الدولية بين الثقافات السياسية ان تبين عن مدى اصال ثقافة وطنية معينة بالنسبة الى ثقافات اخرى . غير ان امثال هذه المقارنات ليست سهلة ، اذ غالبا ما تصطدم بعقبات جمة (٣٦)

ان هذه الثقافات الفرعية هامة من الناحية السياسية ، لأنها قد تفعل اثرها باتجاه معاكس لاتجاه الثقافة الوطنية العامة ، بحيث ان الاستقرار الذي يفهم على اساس انه منبثق من ثقافة مشتركة قد يفتقد . وقد يتعرض الشعب الى ضغوط تتعاكس فيما بينها متأثرة عن أنماط السلوك التي تفرضها الثقافات الفرعية وأنماط السلوك التي تتطلبها الثقافة الوطنية الأوسع (٣٧) كالثقافة الفرنسية ، او الثقافة اللانكليزية ، او الثقافة الايطالية ، او الثقافة الروسية ، او الثقافة الصينية وغيرها . وذلك لأن القيم المشتركة والسنن المقبولة على نطاق واسع في المجتمع قد تؤخذ على محمل انها عنصر هام في المحافظة على النظام الاجتماعي ، واحد المنظورات السوسيولوجية المتألفة عن ذلك هي دراسة الثقافة السياسية باعتبارها مصدر افكار ومقترحات حول سير عمل

35- Lucian W. pye and Sydney Verba, op. cit. P.15.

Quoted by Dowse and Hughes, op. cit P. 242.

36- Dowse and Hughes, op. cit. p. 226.

37 . Dogan et Pelassy .OP. Cit. P.60.

النظام السياسي ... لأن الثقافة السياسية بالنسبة الى الفرد تقدم ادلة للسلوك السياسي ، أما بالنسبة المجتمع بأكليته ، فانها تؤلف بنية قيم وسنن تساعد على ضمان التماسك في عمل المؤسسات والمنظمات (٣٨) .

تطرح مشكلة طبيعة العلاقات بين الثقافات الفرعية وبين الثقافة الوطنية الشاملة نفسها بأشكال مختلفة باختلاف درجة تطور البلدان التي توجد فيها. ففي الدول المتقدمة التي استطاعت ان تحقق وحدتها الوطنية وأن تبني مؤسسات سياسية مستقرة ، استطاعت بخطط مواز لذلك تطوير ثقافة وطنية شاملة وقوية ومشتركة بين عدد كبير من المواطنين. ويمكن لها ذلك من ان تتعايش الثقافات الفرعية مع الثقافة الوطنية المسيطرة. ومن المعروف ان التعايش لا يعني الاندماج ، ولذلك فان الخصائص الذاتية للثقافات الفرعية والخصائص العامة للثقافات الوطنية تظل في حركة دفع وجذب ، او بعبارة اخرى في حركة تلاحم او تنافر. وبحكم قوة تماسك بني المجتمعات المتقدمة فان عناصر التلاحم اشد واقوى من عناصر التنافر ، وفي سويسرة مثلا ، توجد ثلاث ثقافات فرعية اساسية ، وهي الثقافة الألمانية والثقافة الفرنسية والثقافة الإيطالية ، وفي الوقت نفسه توجد على وجه الاجمال ثقافة وطنية سويسرية مشتركة بين جميع سكان سويسرة . في حين ان فرنسا رغم انها تتمتع بثقافة وطنية ذات ثقل في الحياة الفرنسية العامة ، الا انها لم تستطيع ان تحيد تماما عناصر التنافر بين الثقافات الفرعية وبين الثقافة الوطنية ، كما هو الحال مع سكان بريتانيا ، ونورماندي وكورسيكا واقليم الباسك. ويمكن ان نسحب نفس الملاحظات فيما يتعلق بالغالون والفلامنك في بلجيكا ، والصراع بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا ، وغير ذلك من الأقطار.

اما في دول العالم الثالث فان المشكلة تطرح نفسها بشكل متأزم في اغلب الاحيان. فبسبب عتاشة البنية الاجتماعية الوطنية الناجمة عن ظروف التخلف ، وحدثة قيام النظام السياسي بعد ان تخلص من السيطرة الاستعمارية او التبعية أو من نظام تقليدي رجعي ، تظل قائمة وحدات اجتماعية متعددة ومتنوعة ذات خصائص ذاتية تميزها ، أبرزها الثقافة الفرعية التي تتمسك بها. وعندما تطرح مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية يلقي على عاتق المسؤولين مهمة بناء وتطوير الثقافة الوطنية ، الأمر الذي يعني في الوقت نفسه تعيين موقف النظام السياسي، عبر الثقافة

38. Ibid. PP. 61 – 63.

39. Dowse and Hughes, op. cit. P.227.

الوطنية ، من مسألة الثقافات الفرعية المنتشرة في المجتمع. ان درجات التطور تفرز قياً وافكاراً سياسية عصرية ذات ابعاد وطنية ، تفرضها الدولة ، او بعبارة ادق القوى المحركة للنظام السياسي بصورة رسمية. فالى اي مدى تتفاعل الثقافة الرسمية مع المجتمع المجرى الى وحدات متنوعة ومتعددة بثقافات ذات خصائص ذاتية محدودة ؟

ان التطور السياسي يكون عادة مصحوبا بتطور في ميدان الثقافة السياسية. ولكن المشكلة التي تطرح نفسها هي التساؤل عن القوة السياسية التي تحقق هذا التطور ومن ثم تفرض ثقافة سياسية من نفس طبيعتها وتسجم مع اهدافها. وفي هذا الشأن يمكن تصوير احتمالين ، الأول ان يكون للنظام السياسي ايدولوجية معينة ، ومن ثم تصبح الثقافة السياسية الوطنية جزءاً من الايدولوجية ، اما الاحتمال الثاني فهو ان يجري التطور السياسي وفقاً لمبادئ عامة تكون دليل عمل للنظام السياسي ، وينعكس ذلك ايضاً على شكل ومضمون الثقافة السياسية الوطنية. وفي الاحتمالين لا بد للنظام السياسي ان يعالج طبيعة العلاقات بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية.

٥- الثقافة السياسية والايدولوجية المهيمنة:

ان النظام السياسي الذي يتبنى ايدولوجية معينة يتوجه الى الجماهير من خلال مفاهيم وافكاره وقيمه الايدولوجية. واول الوسائل التي يستخدمها في هذا الشأن هو الترويج لمبادئ وجعل اكبر عدد ممكن من الأفراد يتبنونها ، الأمر الذي يدفع بهم بالمقابل الى التفاعل ايجابياً مع النظام السياسي واسناده. ومن ثم فان ذلك يسهل سير عمل النظام ويساعد على استمراره. غير ان الايدولوجية ، في التحليل الأخير هي إحدى أدوات سيطرة النظام السياسي. والثقافة السياسية التي تنبعث عنها حاملة طبيعتها وسماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة ، هذه الثقافات التي قد تنبعث عن قوى أخرى خارج السلطة ، او عن هيئات اجتماعية مختلفة تملك بثقافات فرعية. فكيف يمكن احكام سيطرة النظام السياسي عبر الصراعات الثقافية وخلافاً؟ يمكن تصور احتمالين بهذا الشأن؟ اولهما ان تستخدم القوى السياسية المحركة للنظام جهاز الدولة ، بفرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية ، الأمر الذي يعني انها قد تلجأ الى الاجبار والقسر عند مخالفة العناصر للنظام. وتفرز ذلك في اغلب الاحيان بالتنشئة الاجتماعية السياسية ، تحت شعار بناء المواطن. اما الاحتمال الثاني فهو اللجوء الى استخدام وسائل أخرى غير الدولة.

وذلك يشتمل على مجموع الهيئات الخاصة التي تتوافق مع وظيفه الهيئة التي تمارسها الجماعة الاجتماعية المسيطرة على كل مجتمع. او بمباراة اخرى الهيئات التي تسعى الى ترويج قيم ومبادئ وافكار القوة السياسية التي تحرك السلطة ، ونشرها في الاوساط المختلفة ، بواسطة وسائل الاعلام المختلفة والنوادي والهيئات والمنظمات الشعبية وغيرها. واذا كان عنصر الاجبار بارزاً في الاحتمال الأول ، فان عنصر الاقناع هو المتحكم في الاحتمال الثاني. ولا ريب ان العمل على المستويين مترابطان بصورة وثيقة.

٧ - التطور السياسي والثقافة السياسية :

يحدث في كثير من اقطار العالم الثالث التي تنتقل من مرحلة المجتمعات التقليدية الى المجتمعات العصرية ، ان تكون الثقافة السياسية المسيطرة رسميا هي ثقافة عدد من الافراد الذين يقودون السلطة في حين ان ثقافة السواد الاعظم من افراد المجتمع تكون الثقافة الوطنية الشاملة ذات الطبيعة التقليدية . فالثقافة الفرعية تكون وراء ممارسة سلطة الدولة وهدفها في بناء المؤسسات العصرية وتحقيق التنمية والتطوير وعلى الاخص الاخذ بالتكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة العامة . ولا ريب في ان ذلك لا يمكن ان يتم الا من خلال تحريك عناصر المجتمع الايجابية ، بحيث يؤدي الامر في التحليل الاخير الى ان تتحول الثقافة الفرعية الى ثقافات وطنية شاملة، والعكس بالعكس. والامر ليس سهلا كما يبدو في الظاهر لأن الثقافة التقليدية ترى في الثقافة الرسمية عدوا لها، وتسعى الى مقاومتها بكل وسيلة^(٤٢). ويلاحظ ست. ستيفن ل. وسي: « ان الصراع يميل في ظل مثل هذه الظروف الى ان يكون متعذر التسوية، وغير مجد في الحصول على نتائج متبادلة ومرضية. وفي وقت مبكر من مراحل التطور السياسي تحضر الثقافة التقليدية الواسعة الانتشار الصراع على أساس هيئة اجتماعية ضد هيئة اجتماعية اخرى... غير ان التصنيع والتحدث يوديان الى تمزق الهيئة الاجتماعية بالمعنى التقليدية، هذا التمزق الذي يرمي بالمرء ضد امرئ آخر على نحو شخصي مخيف. ونتيجة ذلك يفتش المرء عن الهيئة الاجتماعية في الطبقة وفي التجمعات الدينية والاثنية التي تتجاوز الهيئة الاجتماعية المحلية وتؤدي به الى حرب مع غيره في تجمعات متناسقة على مجردات واسعة غير انها مفهومة على نحو ضئيل. في حين انه في معظم الثقافات العصرية قد يتعلم المرء ان يعيس

٤٢ - من والقنا العراقي نذكر على سبيل المثال المقاومة الشديدة التي أبدتها العناصر المحافظة بوجه العناصر المجددة التي كانت تطالب بتعليم البنات ، وبالسفر وبإثراك المرأة في الوظائف العامة والنشاطات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك الصراع بين القيم البدوية والمشاربية من ناحية وبين قيم المجتمعات العصرية . وعلى مستوى أعلى من ذلك الصراع العنيف بين العناصر التقليدية وبين العناصر المجددة والثورية وبين العناصر المجددة والثورية حول كيفية بناء الدولة ومؤسساتها ، فضلا عن أسلوب الحكم في تعامله مع جماهير الشعب .

بمظورات واسعة وفي الوقت نفسه يبحث عن معنى اساسي ويمكن تحقيقه على وجه التقريب» (٤٤).

ان الصيغة التي تطبقها اغلب الدول النامية في العالم الثالث على العلاقة بين الثقافة السياسية المسيطرة رسمياً وبين الثقافات الأخرى ، هي الاتفاق على اساسيات التطور ، سواء كان ذلك على صعيد المؤسسات الرسمية ام على صعيد العلاقات بين مكونات المجتمع العامة. والنظم السياسية النيرة هي التي استطاعت ان تقود مسيرة التطور التاريخي بعد ان هيات امة مستلزمات انظرورية ، اي واعي ظروف الواقع ، واستشفاف اتجاهات التطور العام في البلاد ، وفرز العوامل الإيجابية ، وتشخيص العوامل الموقفة للتطور ، وتهيئة الخبرة العملية ، وبخط مواز لذلك تهيئة الجماهير ذات المصلحة في التطور وتحريكها. ان هذه العملية ، في لواقع ، تنطلق من منظور ثقافي ، ولكنها في نفس الوقت تكون تربية ثقافية سياسية للجماهير. وألا فنياب ذلك ، عندما تقاوم الثقافات الفرعية ولا تقر حتى وجود البنى الأساسية للدولة ، كما يعرض داوس وهيرز ، وترفض ان تدخل فيها ، يصبح التنسيق بينها وبين الثقافة الوطنية متعذراً ، وليس هناك من طريقة غير استخدام القوة لفرض الولاء (٤٥). وعندنا في العراق أمكن ايجاد صيغة علاقات طبيعية بين الثقافة الوطنية وبين الثقافات الفرعية ، من خلال منح الحقوق الثقافية للأقليات ، فأمكن بذلك التعايش بل والتفاعل بين الثقافات ، وعبر ذلك وخلالها أمكن زج قطاعات كبيرة من المواطنين في الحياة السياسية العامة في البلاد.

ان التفاعل بين الثقافة المسيطرة (الوطنية) وبين الثقافات الفرعية يؤدي الى تكون سياسة مزدوجة يطلق عليها غابرييل الموند وسدني فربا تعبير (الثقافة المدنية Civic culture). هذه الثقافة تنطوي على مفهوم (مساهمة المواطنين في البنى التي تعتبر مشروعة على نطاق واسع. ومن ثم تمكن هذه الثقافة المزدوجة أفراد المجتمع من المساهمة في المؤسسات الاجتماعية التقليدية ، كما تمكنهم أيضاً من المساهمة في المؤسسات السياسية . ويؤدي ذلك الى تطوير الشعور بالصلاحية الشخصية لدى الأفراد وكذلك شعورهم بالثقة في الناس الآخرين. ويولد الشعور بالثقة والصلاحية لدى المواطن احساساً بأنه ليس من الضروري أن يقف خصماً من نظام الحكم في جميع الأمور. وإذا ما بدا له ان وجهة نظره في الأمور لا تنطبق مع وجهة نظر النظام ، فان معارضته اياه لن تصل لحد رفض الأسس التي يقوم عليها النظام.

44- Stephen L. Wasby, op. cit. P. 507

45- Dowse - Hughes, op. cit. p. 230.

٨ تنوع الثقافات السياسية وتغيرها :

ان احدى المسائل الأساسية التي تثيرها دراسة الثقافات السياسية هو موضوع تطورها وطريقة تغيرها. وتبرز المسألة عادةً بأشكال مختلفة. فعندما يلاحظ على نظام سياسي استمراريته بصورة عامة واستقرار مؤسساته السياسية خلال زمن طويل ، وقد تستغرق أكثر من قرن ، فان أول ما يتبادر الى ذهن الباحث هو انه لابد وأن يكون هناك استمرار أيضاً في الثقافة السياسية لذلك النظام. وبالعكس ذلك عندما يلاحظ الباحث ان نظاماً سياسياً معيناً كان مستقراً من قبل ، ثم جدد فيه اعمال عنف سياسي ، ناشئة عن صراع سياسي حاد ، فان الباحث يحسب ان هناك ، ولا ريب ، تمزقاً أيضاً في الثقافة السياسية لذلك النظام. وربما يوجه باحث آخر وجهه الى نظام سياسي آخر يعاني من أزمة حادة في مشروعيته او شرعيته ، فيكتشف انه لا يوجد فيه الحد الأدنى من الاتفاق على اساسيات النظام السياسي ، ويخط مواز لذلك يكتشف ان هناك عدة ثقافات سياسية متصارعة فيما بينها ، ولا تستطيع اية منها فرض نفسها وسيطرتها على الثقافات الأخرى.(٤٦)

والواقع ان الثقافة السياسية هي نتاج تأريخ النظام السياسي كما انها نتاج الأفراد الذين يعيشون في ظل ذلك النظام وعليه فان الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة وكذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد... (٤٧) ولذلك فان الدراسة التي تتصدى لمعالجة اصول المجتمع السياسي من خلال الأفكار المجسدة في طريقة معالجة الثقافة السياسية ، من الضروري ان تعالج كلا من التطور التاريخي للمجتمع بأكليته ، وكذلك تجارب حياة الأفراد الذين يحددون ثقافة المجتمع. ومن ثم خلال الدراسة التاريخية لتطور المؤسسات والقيم التي تكون الثقافة السياسية ، وكذلك من دراسة عملية التنشئة الاجتماعية السياسية التي من خلالها يلج الأفراد في الثقافة ، يمكن ان نرى كيف ان المؤسسات تمس افراد المجتمع (٤٨). ومن الملاحظ أيضاً ان التنشئة الاجتماعية السياسية هي وسيلة النظام السياسي للمحافظة على بقائه أولاً وتهيئة تفاعل الأفراد والجماعات مع سير عمله ، فهي اذاً مشروطة وفي الوقت نفسه موقوتة بوجوده. ولذلك فان تغير النظام السياسي يعني حلول ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة التي كان يتمسك بها النظام السياسي المنهار. ومع ذلك فان انسلاخ النظام الجديد عن

46- Raseaten bitm, op. cit. p. 31.

47- Dowse - Hughes, op. cit. p. 227.

48- Ibid, p. 228.

النظام القديم يجر ايضاً الى انسلاخ ثقافة جديدة عن ثقافة. وفي اغلب الأحيان ان هذا الانسلاخ الثقافي لا يكون تاماً ، اذ تظل رواسب في ثقافة النظم القديم عالقة بالثقافة الجديدة الصاعدة. هذه الرواسب، ان لم يتخلص منها. من الممكن ان تشكل عوائق لسير عمل النظام السياسي الجديد. ان هذه الظاهرة تلاحظ على الأخص في النظم السياسية الثورية التي تقوم في العالم الثالث. اذ تظل رواسب السيطرة الاستعمارية واسلوب تفكير الطبقات التقليدية تفعل اثرها في النظام الجديد زمنياً طويلاً وقد يكون الصراع بين الثقافات المتعارضة لا يقل شأناً عن الصراع السياسي او الاقتصادي. وبهذا المعنى رفع عندنا في العراق شعار اسقاط الثقافة البرجوازية ، في حين ان نظاماً سياسية أخرى في العالم اعلنت عن قيامها بثورة ثقافية.

٩- انواع الثقافات السياسية :

يقسم غابريل الموند وسدني فربا ، بناء على درجة تطور المجتمعات كما عرفها ماكس فيبر في تقسيم الثلاثي المعروف الثقافات السياسية الى الأنواع الثلاثة التالية :

أ- الثقافة القديمة :

وتوجد في المجتمعات القديمة الضئيلة التطور. وفيها تكون توجهات المواطن نحو المواضع السياسية ضعيفة للغاية فهو لا يربط نفسه بأية طريقة ايجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية ، ولا الى القضايا والسياسة الوطنية ، اذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها (٤٩). والواقع ان الثقافة القديمة ليست الا وضماً لثقافات سياسية محلية قائمة على اساس القرية والأسرة والجماعة الأثنية والمنطقة وغير ذلك. وبعبارة أخرى لاتوجد ثقافة وطنية (او قومية) بالمعنى الدقيق للتعبير (٥٠). ومن ثم اذا كان الأفراد في مثل هذا النوع من المجتمعات لا ينفلون بالثقافة الوطنية، بسبب ضالة تطور عناصر التلاحم والاندماج الاجتماعية ، فسانهم من ناحية أخرى منخرطون في الأمور السياسية ، المحلية او العشائرية او الاقليمية او غيرها ، كما هو الحال في كثير من الدول التي استقلت حديثاً التي تضم مجتمعاتها مجموعات اجتماعية غير متجانسة فيما بينها. ومع ذلك فان مثل هذه المجموعات غير المتجانسة فيما بينها قد توجد في بعض الدول المتقدمة.

49- Doves - Hughes, op. cit. p. 229.

50- Maurice Duverger ; So, de po. op. cit. R. Q. Schwartzenberg, op. cit. p. 147.p.

ب - ثقافة الخضوع :

وفيها يكون المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها المرء أو يكرهها ولكن ليس له إلا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالبات الاجتماعية ، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصياً. والواقع أن المؤسسات في ظل مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة إزاء حاجات الأفراد^(٥١). ولهذا السبب يطلق مورييس ديفرجية تعبير (ثقافة الخضوع) على هذا النوع من الثقافة ، مع أنه يرى فيها شكلاً من أشكال الثقافة الوطنية ، وعلى حد قوله : « ... في ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام بوجوده ، ولكنهم يضلون سلبين إزائه. فهو خارجي نوعاً بالنسبة إليهم. وهم ينتظرون من جانبه أن يقدم لهم خدمات ويغشون عقوباته ، ولكنهم لا يفكرون بأنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس^(٥٢) ».

ج - الثقافة المساهمة :

وفيها يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها ، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالسماحة في الانتخابات أو المظاهرات ، أو تقديم الاحتجاجات ، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية في حزب سياسي أو جماعة ضغط.

أن الأنواع الثلاثة المذكورة من الثقافة السياسية ، كما يرى الموند وفربا تنسجم مع بنية سياسية معينة. فالنوع الأول من الثقافات المذكورة يتلائم مع بنية تقليدية لا ممرضة ، وتتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممرضة ، وأخيراً تتلائم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية. ومن ثم فإن التلائم ما بين نوع الثقافة وبين البنية هو الذي يضمن استقرار النظام السياسي^(٥٣). والأما فإن عدم الانسجام بين البنية وبين الثقافة يعرض سير عمل النظام السياسي إلى الخطر^(٥٤).

وعلى صعيد آخر أن أنواع الثقافات الثلاث المذكورة لا توجد بصورة خالصة ، وإنما متداخلة فيما بينها، إذ أن الثقافة الجديدة لاتزيع الثقافة القديمة كلياً لتحل مكانها. وكل

51- Dowse - Hughes , op. cit. p. 229.

52- Maurice Duverger ; So. de po. op. cit. p. 123.

53- Cot- Mounier, op. cit. T. 2, p. 38.

54- Ibid, p. 39.

ثقافة سياسية تنطوي على عناصر من الأنواع الثلاثة للثقافة ، تتوزع حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان. فيمكن ان نجد في دولة معينة فئة من الأفراد تملك بثقافة مساهمة سياسية ، في حين ان الجماهير الريفية تبقى متعلقة بثقافة سياسية قديمة. فضلا عن ذلك التوجهات السياسية لكل فرد تكون مركبة من عناصر تتوزع على الأنواع الثلاثة من الثقافة.

الفصل الرابع

التنشئة الاجتماعية السياسية

١ - بواعث التنشئة الاجتماعية السياسية :

يتوقف تماسك كل مجتمع انساني على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة ، أي على كل ماتنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع . وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الشخص عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة . والعملية التي بها يكتسب التعلم الاجتماعي يطلق عليها تعبير (التنشئة الاجتماعية) ، وتنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فعالين نوعاً في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل . ومع أن مرحلة الطفولة والصبي تعتبر حاسمة في تكوين بنية شخصية الفرد ومضونها عبر دخوله في الثقافة السائدة في وسطه العائلي والاجتماعي ، إلا أن عملية التنشئة الاجتماعية لاتتوقف عند هذه المرحلة وإنما تستمر حتى في مراحل الرشد من حياة الانسان ، فهي من هذه الزاوية تجربة العمر كله . وذلك لأنه اذا كانت حياة المجتمع متحركة ، فإن على الانسان أن يطور حياته حيناً وأن يتكيف مع الأوضاع الجديدة حيناً آخر . فالأحداث الحاسمة في حياة المرء كالثورة السياسية والكوارث الاجتماعية والهجرة من وسط اجتماعي الى وسط اجتماعي آخر له ثقافة مختلفة (كالهجرة من الريف الى المدينة ، أو من المحافظات الى العاصمة ، أو السفر الى قطر آخر) ، كل ذلك يقتضي تعلم أنماط جديدة من التفكير والسلوك . وعلى مستوى آخر لا يقل أهمية عما تقدم ، أن كل التجارب ، وعلى الأخص تلك التجارب التي تجري عند تبين دور ما على درجة عالية من تكوين البنية الاجتماعية ، كما هو الحال خلال الدخول في مهنة ، يتضمن تجارب اضافية في التنشئة الاجتماعية ، بالنسبة الى كثير من الشباب الراشدين . وعليه فإن التنشئة الاجتماعية منظوراً إليها من وجهة نظر الهيئة الاجتماعية ، سواء كانت هذه مجتمعات أم جماعة اجتماعية ، هي أولية بها يتسك بالثقافة ويتحمل ثقلها النسبي ، رغم العضوية المؤقتة أساساً في أية مجموعة معينة من الأفراد ، الأمر الذي يقتضينا أن نبحث فيما بعد الهيئات (أو الوكالات) الاجتماعية السافرة والخفية التي تنشر وتنقل خلالها الثقافة . وعليه يمكن أن نقول بايجاز أن التنشئة

الاجتماعية ، منظوراً إليها من ناحية الفرد ، هي ما يتعلمه الفرد ، ومتى يتعلمه ، وكيف يتعلمه ، والآثار الشخصية التي تترتب لهذه العملية عليه (١) .

أ - التنشئة الاجتماعية باعتبارها ماثقة :

ان الانثروبولوجيين غالباً ما يستخدمون تعبير الماثقة (٢) للدلالة على التنشئة الاجتماعية ، اذ يرون أن المشكلة الأساسية للحياة الاجتماعية هي المحافظة على الأنماط الثقافية المتميزة ونشرها خلال الأجيال . وهذا المنظور للتنشئة الاجتماعية (أو الماثقة) ينظر الى اكتساب الثقافة وتشربها على أنها عملية أوتوماتيكية تقريباً بها يكتسب الفرد الثقافة بمجرد التعرض إليها بمرور الوقت . وقد أخذت عملية تشرب الثقافة هذه على أنها تحدث بشكل لا محيص عنه وأنه لا حاجة لأليات خاصة في تعلمها . ومع أن صيغاً أكثر تعقيداً من وجهة النظر هذه تنطوي على محاولات لتحليل أليات نشر الثقافة ، إلا أنه أخذ بالعناصر التالية : أولاً ، أخذ الطفل على أنه متلق سلبي تقريباً للثقافة ، ثانياً ، أن الثقافة المستقرة تقدم مضموناً متأسكاً - كل عنصر فيها يتشابه مع العنصر الآخر ويكمله - يتعرض الطفل له ، ثالثاً ، أن الترابط النوعي بين السبب والآخر لا يمكن أن يعزل بصورة مجدية عن كل أنماط التعزيز المتبادل في التفاعل والمداول في داخل الثقافة (٣) .

ان وجهة النظر هذه الانثروبولوجية أساساً بنيت على أساس بحوث أجريت في مجتمعات بدائية صغيرة ومستقرة .. وقد بدا السلوك كقطعة وأثرأ لسياق غير تأملي لثقافة متأسكة فيها الصراع والخلاف في حدهما الأدنى ، وتبعاً لذلك ، اذا ماحدث التجديد الاجتماعي فانه ممزق لهذه المجتمعات (٤) .

ب - التنشئة الاجتماعية باعتبارها سيطرة على الواقع :

من الأفكار القديمة في الفكر الاجتماعي (عند الاغريق لدى أفلاطون على الأخص) هي فكرة المحافظة على النظام أساساً من خلال السيطرة على الوسائل التي

(1) Dowse - Hughes, op. cit. p. 179.

(٢) التعبير باللغة الانكليزية هو enculturation وباللغة الفرنسية هو acculturation .

3- Dowse - Hughes, op. cit. p. 180.

4- Ibid.

تفرق بين أفراد المجتمع حيث يمكن السيطرة على دوافع الإنسان . والفكرة المنحدرة عن هذا التقليد في الفكر هي أن التنشئة الاجتماعية هي عملية بها يجري إمرار الدوافع في اتجاهات مقبولة اجتماعياً . وبالنسبة ان هذه هي أيضاً وجهة نظر فرويد ومدرسة التحليل النفسي . والجانب السياسي في هذا الاتجاه قد يؤخذ على أنه تحويل للدوافع الخاصة والشخصية - التي يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى - الى الميدان العام حيث قد يكون لها آثار بعيدة المدى ، أو قد تكون غير ضارة نسبياً . فقد يعني عالم النفس بالاجابة على سؤال كيف يستخدم الفرد بصورة واعية ، وأكثر احتياطاً بصورة لاواعية ، ارتباطه السياسي . أو أي ارتباط آخر . لمواجهة دوافع شخصية معينة أو التخفيف عن توتبات شخصية لديه ، وهم جرا 7

ومن جهة أخرى ان عالم الاجتماع السياسي أكثر مايعنى به هو العلاقة الممكنة بين أنماط معينة من الشخصية وبين البنية الاجتماعية : فاهتمامه ينصب على وقع هذه الأنماط على النظام السياسي ، والاستعدادات المهيمنة لدى مختلف الشخصيات لإيجاد تنفيس سياسي لها (وقد تجد مجالات أخرى للتنفيس ، طبعاً) . وهو يعني أيضاً ، على مستوى أكثر شدة وأقل أساساً بالطريقة التي يتعمق بها الناس الأداء الصحيح للأدوار السياسية الأكثر وضوحاً ، وبصرف النظر عن الشخصية الأساس التي تتواجد في المجتمعات كأدوار الرئيس والقائد العسكري ، والمشرع ، ومناضل الحزب ، والموظف ... الخ وأخيراً يعني عالم الاجتماع السياسي أيضاً ما اذا كانت بعض أنماط الشخصية منجذبة أم لا الى أنماط معينة من الأدوار السياسية⁽⁵⁾ .

جـ - التنشئة الاجتماعية كتدريب على أداء الأدوار :

ان وجهة النظر هذه تشدد على الموضوع الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية على أنه إنجاز ملائمة الأفراد مع البنية القاعدية للمجتمع . فالتنشئة الاجتماعية بمقتضى ذلك هي عملية تدريب الطفل على المساهمة في المجتمع . ومنطلق وجهة النظر هذه هي أن بقاء البنية الاجتماعية قائماً يتطلب إيجاد أشخاص لأداء الأدوار المؤسسة التي تكون النظام الاجتماعي . وفي بعض صيغ هذه النظرية ، أن عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر مجرد ملحق لعملية اجتماعية أوسع منها ...

5- Dowse - Huges, op. cit. p. 181.

وعلى أي حال من الأحوال ، ان العلاقة بين التنشئة الاجتماعية وبين الدور ، بالأشكال الأكثر تعقيداً ، تعتبر أكثر اشكالاً ، وتعالج كل عملية التنشئة الاجتماعية على أنها اعداد الفرد بصورة ناجحة نوعاً ما لحاجات المجتمع . ووفقاً لهذا الاتجاه في بحث التنشئة الاجتماعية تؤخذ الشخصية والبنية الاجتماعية على أنها أنظومتان منفصلتان احدهما عن الأخرى مع متطلباتها الخاصة بالمحافظة على الأنظمة ، وتتعلق عملية التنشئة الاجتماعية بإيجاد الحد الأدنى من الانسجام بين الاثنين^(٧) . هذا الاتجاه يمثل تالكوت باربوتير وشيلز وانكلز Inkeles .

ومع أن هذه الأفكار ليست صحيحة كلياً ، الا أننا سوف نميل أكثر ما نميل الى الأخذ بالتنشئة الاجتماعية باعتبارها تدريب على أداء الأدوار لأنها تقدم عدداً من المزايا من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي . لأنها تعين دوراً مركزياً لعملية التنشئة الاجتماعية في مياغة شكل سلوك الفرد وآثاره على المجتمع . فضلاً عن ذلك ان هذا المنظور يتركز على عدد من وكالات التنشئة كالعائلة والمدرسة والجماعة والمصنع والدائرة ، الخ . وبالسماح بوجود امكانية التفاعل بين وكالات التنمية الاجتماعي يعني ذلك أنها تعرض صراعاً وتغيراً كامكانية دائمة في أية أنظمة^(٨) .

7- Dowse - Hughes, op. cit. p. 181.

8- Ibid, p. 182.

٢ - مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية :

إن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه للسياسة وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية . وهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية^(٩) ومن هذه الناحية تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية أهم رابطة بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية ، ولكن هذه الرابطة قد تختلف من نظام إلى آخر ومن وجهة نظر سياسية ، تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية هدامة للنفاية لتكونها عملية قد تؤدي بالأفراد إلى الانحراف بدرجات مختلفة في النظم السياسي القائم وفي المساهمة السياسية^(١٠) .

ومع أن موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية كان منذ زمن طويل جداً على درجة عالية من الخطورة والأهمية بالنسبة إلى نظم الحكم ، إلا أن علم الاجتماع السياسي لم يمر به إلا في سنوات الخمسين . ويبدو إهمال علماء السياسة نسبياً موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية غريب من نواح عديدة . فقد كانت أهميته تبدو واضحة ولم تفت الحكام أبداً ، فقد وصلوا في جميع الأزمان اهتمامهم بمشاكل التربية السياسية ، وسعوا إلى تولي ذلك لكي يحتفظوا بأهمية على تكوين المواطنين^(١١) . ولم يكن السياسيون يدركون قيمة التربية السياسية للمواطنين فحسب ، وإنما أكد فلاسفة السياسة أيضاً خلال زمن طويل على أهمية التنشئة الاجتماعية السياسية ، أو على الأقل مظاهر خاصة منها . فقد أكد كل من أفلاطون وأرسطو على أهمية تدريب أعضاء المجتمع لممارسة أنماط مختلفة من النشاط السياسي ، وقد اعترف جان حاك روسو بدور التربية في غرس القيم . كما شهد فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر تشديداً عظيماً على التربية السياسية أيضاً ، وكانت الكنيسة في العصر الوسيط قد احتكرت التربية لأغراض سياسية^(١٢) .

وفي القرن العشرين غدت التنشئة الاجتماعية السياسية جزءاً لا يتجزأ من النظم

9- Rush - Althoff, op. cit. p. 13.

10- Rush - Althoff, op. cit. p. 14.

11- Cot - Mounier, op. cit. p. 66.

12- Rush - Althoff, op. cit. p. 17.

السياسية رغم اختلاف الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها وبغض النظر عن طبيعة الأيديولوجيات التي تسيرها .

لقد اعترف من قبل بأهمية التنشئة الاجتماعية اعترافاً ضئيلاً أكثر منه علنياً في ميدان علم الاجتماع السياسي . وإذا كان علماء السياسة لم يعنوا الا قليلاً بالتنشئة الاجتماعية ، بأي حال من الأحوال ، أو أنهم اعتبروها على الأقل مضمونة ، فقد حظيت لدى الأنثروبولوجيين وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع باهتمام خاص . وقد كان من بين أهم المواضيع التي طرحت في هذا الميدان موضوع إدراك الأطفال لعالم السياسة وموضوع السلوك السياسي للناسخين . في انكلترا ، مثلاً ، أقر نوع من الترابط ما بين الخصائص الشخصية للأفراد وبين سلوكهم الانتخابي ، وذلك خلال نماذج عتافة من الدراسات التي أجريت على الانتخابات ، تضمنت تفسيرات عديدة وعرضت من ثم شكلاً معيناً من التنشئة الاجتماعية . وبعبارة أخرى لوحظ أن التجارب التي يمر بها عامل يدوي في بريطانيا والقيم التي يتسك بها تجعله يصوت الى حزب العمال أكثر مما يفعل عامل غير يدوي له تجارب وقيم مختلفة^(١٣) . لقد كانت معالجة علماء السياسة مهموم التنشئة الاجتماعية السياسية مبعثرة بالأحرى أكثر منها منظمة ، حتى ظهر كتاب هيرت هيان المعنون « التنشئة الاجتماعية السياسية ، دراسة في بيسيكولوجية السلوك السياسي »^(١٤) عام ١٩٥٩ . وبسبب حداثة هذا الموضوع ، والظروف التي أحاطت بنوه وتطوره ، فضلاً عن بواعث مختلفة أخرى ، فإنه ظل حتى الوقت الحاضر يحمل سمات أنثروبولوجية حيناً وبيسيكولوجية حيناً آخر ، كما سنرى فيما بعد .

٣ - التنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

أ - مرحلة الطفولة والصبي :

يولد الطفل في وسط اجتماعي معين ، ويبدأ بإدراك هذا الوسط حيناً

13- Rush - Althoff, op. cit. pp. 16 - 17.

Cot - Mounier, op. cit. p. 66.

14- Herbert Hyman; political Socialization, a study in the psychology of political Behavior, Glencoe, Free pres, 1959.

وفكرياً ، وتتكيف استجاباته وفقاً لأوضاع هذا الوسط الاجتماعي . ومن ثم بحكم مداركه المتواضعة يعي الطفل أجزاءً متناثرة في وسطه الاجتماعي ، ثم تتلاحم هذه الأجزاء مكونة نظرة متكاملة ومتسكة . ومن هذه الناحية فإن اختلاف الوسط الاجتماعي الذي يولد فيه الطفل يؤدي الى اختلاف تنشئته الاجتماعية ، أو على الأقل سرعة تطوره . فالطفل الذي يولد في المدينة ، وعلى الأخص في العاصمة وفي المدن الكبرى لا ينشأ اجتماعياً ولا سياسياً كالطفل الذي ينشأ في الريف . ولا يتعلق ذلك بوسائل الحياة المعاشية والاجتماعية فحسب ، وإنما لأن رموز وقيم وحركة الحياة السياسية تتواجد في المدن أكثر مما تتواجد في الريف وفي المدن الصغرى . (البنائيات الرسمية للدولة . المظاهرات والاحتفالات في المناسبات الوطنية . مشاهدة رجال الدولة والسياسيين الخ) وعلى مستوى آخر ان السلوك السياسي للراشدين ، كما هو الحال مع الأنواع الأخرى من سلوكهم ، يتأثر الى حد كبير بالممارسات أو التدريبات أو التجارب التي مرت بهم في الصغر . وبناء على ذلك فقد عني الباحثون الانثروبولوجيون والسيكولوجيون بدراسة أنماط التنشئة الاجتماعية السياسية التي تطبق على الأطفال منذ ولادتهم حتى بلوغهم الرشد كمقدمة لفهم السلوك السياسي للأفراد فيما بعد في المراحل المختلفة لسن الراشدين من ناحية ، ومن ناحية أخرى عيّنت النظم السياسية المختلفة بتنشئة الأطفال اجتماعياً وسياسياً لكي ينسجم سلوكهم في مرحلة البلوغ مع القيم والأفكار والمؤسسات القائمة . وعلى هذا النحو يمكن أن تؤخذ التنشئة الاجتماعية السياسية من ناحيتين ، أولهما وجهة نظر النظام السياسي ، والثانية من وجهة نظر الفرد .

أولاً : وجهة نظر النظام السياسي :

تهدف التنشئة الاجتماعية السياسية قبل كل شيء الى ضمان استقرار النظام السياسي ودوامه بواسطة تهيئة وتطوير الاتجاهات التي تنسجم مع اتجاهات النظام السياسي لدى الأفراد منذ الطفولة المبكرة .

ولذلك يعطي المختصون ، حتى ولو اختلفوا حول نوع الدراسة والتحليل اللذين يجب تطبيقهما على هذه الظاهرة ، أهمية كبرى لوظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية ، لأنها تتعلق بسامل أساسي في المحافظة على النظام السياسي واسناده^(١٥) .

15- Bernard Toulemonde ; Manuel de Science politique publicatoins de L'Universite de l'illa 3, 1979. p. 78.

... يجب تنوع النظم السياسية للأطفال تختلف من قطر الى آخر . ولذلك يجب أن يؤخذ بتحفظ بالغ الدراسات التي تمت في هذا الشأن وقام بها باحثون في اقطار معينة . لانها قد تنصب على تجربة محدودة بمحدود مجتمع معين له خصائصه الذاتية . والا فان التنشئة الاجتماعية السياسية في الولايات المتحدة لا يمكن أن تنطبق على مثلتها في الاتحاد السوفيتي مثلاً ، لاختلاف طبيعة المجتمعين والأيدولوجية السائدة فيها وكذلك الأفكار والقيم والمؤسسات التي يقوم على أساسها النظام السياسي . وعلى مستوى آخر لا يمكن أن تسحب نتائج البحوث المطبقة في المجتمعات الصناعية على مجتمعات بدائية أو في أول مراحل تطورها أو نامية . ويزيد الأمر تعقيداً أن العائلة وهي حجر الزاوية في تكوين المجتمعات كافة ، تختلف بنيتها ونوع الروابط والقيم فيها من مجتمع الى آخر ، باختلاف الحضارة التي تكون جزءاً منها ، وفي واقعها الراهن وفي خلفياتها التاريخية . والا فان العائلة الأميركية لاتطابق العائلة البوذية ، مثلاً ، أو العربية ، أو اليابانية .

لكل هذه الأسباب نرى أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي تجربة وطنية أولاً ، وذات أبعاد متسعة تمس المجتمع الانساني من ثم ، ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار فقط الدراسات التي أثبتت صحتها لافي مجتمع واحد وانما في عدة مجتمعات ، وعندئذ لن نفعل سوى البحث فيما هو طبيعة انسانية ، وكيفية صياغتها بقوالب اجتماعية سياسية تنسجم مع الوسط الاجتماعي السياسي الذي تتواجد فيه .

ثانياً : وجهة نظر الفرد :

من وجهة نظر الفرد يتحقق للطفل عبر التنشئة الاجتماعية السياسية اكتساب معارف واتجاهات سياسية . فعلى الصعيد التقني يتعرف الطفل على مختلف عناصر النظام السياسي والاجتماعي ، ومن ثم يتكيف مع نظام معين ، وهذا التكيف ليس محايداً أبداً . أولاً لأنه يتم بناء على عناصر غير محايدة تتوافق مع رؤية معينة أو أيديولوجية سواء على الصعيد الاجتماعي ، كالتكيف مع وسائل معينة لاشباع الحاجات الشخصية ، أم على الصعيد السياسي ، كالتكيف مع نظام تعدد الأحزاب ، أو الحزب الواحد ، أو وجود الانتخابات والحملات الانتخابية ، الخ .. هذا التكيف الأخير لا ينفصل عن تجارب الطفل الذاتية والمشاعر التي تصاحبها .

وعلى الصعيد التجريبي ، ان التنشئة الاجتماعية السياسية تهدف الى أن يتعرض الطفل الى تماس مباشر بالأحداث التي ستترك أثرها على حياته تنعكس فيما بعد في تكيفه مع عناصر النظام السياسي والتصرف وفقاً لها . والحياة السياسية في مظاهرها المباشرة كالنشاط الحزبي والمظاهرات وغيرها تلعب دوراً هاماً في التأثير على تجارب المرء في طفولته .

أما على الصعيد الثقافي ، فان الطفل يكتسب معارف لفهم رموز النظام والقيم المرتبطة به .

ب - العائلة والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

ان المرحلة الأولى في التنشئة الاجتماعية للطفل في جميع المجتمعات تحدث في العائلة وجماعة الأفراد الذين يحيطون بها من أقارب ومعارف وأصدقاء . وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل باكتساب الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية أولاً ، ثم الوعي بالوسط الاجتماعي الصغير الذي يحيط به . ان اكتساب الوعي هذا هو الذي يؤثر بنية شخصيته ، ويملاها من ثم بعناصرها كلما تقدم به العمر . وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل بتعلم لغة، التي هي عامل أساسي في اندماجه بالمجتمع ، ومجموعة من العناصر التي يميز بين ماهو صواب وماهو خطأ كما تعرضها ثقافة وسطه الاجتماعي وأنماط السلوك السائدة فيه ، التي تتعلق بصورة رئيسة بمقتضيات السن والجنس . وفي هذه المرحلة قلما تحدث تنشئة اجتماعية سياسية على نحو علني ومكشوف ، ولكن مايتعلمه الطفل اجتماعياً قد

يتحول فيما بعد ويؤثر على الجانب السياسي في تكوينه . ويلاحظ ذلك بوضوح في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الأقل تطوراً حيث يضعف التمايز بين وحداتها الى حد بعيد ، ومن ثم يضعف الصراع ، وتبهت معالم الظاهرة السياسية بحيث تتداخل العائلة كوحدة اجتماعية مع النظام السياسي ، أو بعبارة أخرى لأن النظام السياسي لا يتميز الا قليلاً عن النظام الاجتماعي .

أولاً : العائلة والنظام السياسي :

يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة للفرد في وسط عائلي معين وبين النظام السياسي . ذلك لأن بنية السلطة في العائلة تترك أثرها على الطفل وتنعكس فيما بعد على موقفه من القيم والأدوار التي تتبناها الوحدات الاجتماعية السياسية الأعلى مستوى من العائلة ، ومن ذلك أن علاقة الطفل بوالديه تؤثر فيما بعد على موقفه من السلطة . لأن الطفل يكتسب أول تجربة له مع السلطة في وسطه العائلي ، التي قد تكون سلطة الأب أو سلطة الأم أم سلطة الأفراد الآخرين في العائلة . ومن ثم يتهيأ الى اطاعة السلطات الأخرى ، كالسلطة في المدرسة ، أو المشروع الاقتصادي ، أو السلطات السياسية^(١٨) . وعليه فان تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بها العائلة تتضمن التمعن في علاقات الطفل بوالديه في أبعاد ثلاثة ، هي التالية^(١٩) .

- توزيع السلطة في العائلة ، أي هل هي موزعة بين أفراد العائلة أم مركزة في شخص واحد ؟
- وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وذوي السلطة في " " " " " "
- أغاط الانضباط في العائلة ، أي هل هي شديدة ومصحوبة بعقوبات مادية أم هي أكثر تساهلاً وقائمة على أساس المكافآت ؟

18- Benard Toulemond op. cit. p. 79. also ; R. A. Le Vine ; The internationalization of political Values in Stateless Societies, in; R. Hunt (ed.) ; personalities and Cultures, Natural History press, New York, 1967, p. 195. Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. p. 184.

19- Dowse - Hughes, op. cit. p. 184.

والواقع أن تأثير العائلة على تنشئة الطفل اجتماعياً وسياسياً يكون على أشده في المجتمعات التي يندم فيها التمايز ، أما في المجتمعات التي يكثر فيها التمايز فان تأثير العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسي يضعف نسبياً . وذلك لأن العائلة في النوع الأول من المجتمعات هي الهيئة الواحدة التي تأخذ على عاتقها القيام بتنشئة الأطفال ، وهي التي تعدهم وتدفع بهم أعضاء في المجتمع ، كما هو الحال في المجتمعات البدائية والمجتمعات الأقل تطوراً حضارياً . أما في المجتمعات التي يكثر فيها التمايز فان هناك أكثر من هيئة للتنشئة الاجتماعية السياسية ، هي المدرسة ووسائل الاعلام وتنظيمات الأحداث والشبيبة وغيرها . وتقصد بالتمايز هنا الفوارق الاجتماعية التي تقطع المجتمع أفقياً وعمودياً : فالطفل الذي ينشأ في وحدات اجتماعية متميزة عن باقي العناصر المكونة للمجتمع ، كالوحدات الأثنية ، أو الطائفية ، أو العشائرية ، أو الاقلية أو اللغوية ، يتعرض الى تأثيراتها بصورة مباشرة ، أما عمودياً فان الطفل الذي ينشأ في مجتمع منقسم على نفسه الى طبقات اجتماعية ، أو مراتب اجتماعية متميزة تحمل ألقاب الشرف والنبل وغيرها ، كذلك يكون عرضة لتأثيراتها المباشرة . هذه التأثيرات القطاعية في المجتمع تقاطع في الواقع مع تأثيرات الهيئات الأخرى التي تقوم في المجتمع الشامل انطلاقاً من ثقافته العامة وقيمه وأفكاره ومؤسساته ، كالمدرسة والنادي والجمعية والاتحاد وغيرها . وعلى هذا النحو قد تقوم العائلة بحكم قوة تأثيرها على الطفل ، بتقويض أو الحد من تأثيرات الهيئات العامة المتخصصة في التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعمل باسم المجتمع الوطني والنظام السياسي ، كالمدارس . وفي المجتمعات التي تقطعها هذه الفوارق ، والتي لم تستطع أن تحقق وحدتها الوطنية الشاملة ولا أن تبني مؤسساتها العامة بشكل ثابت ومتين - كما هو الحال في بلدان العالم الثالث - يمكن أن تؤدي عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها العائلة والوسط الاجتماعي الذي يحيط بها الى تقويض قدرة أعضائها على المساهمة في الحياة السياسية العامة ومن ثم اعاقا تطور المؤسسات الوطنية بأنواعها المختلفة .

أما في المجتمعات المصنعة ، حيث تقطعها الفوارق الاجتماعية العامودية على ملحوظ أكثر من الفوارق الأفقية ، فان تصلب البنية الاجتماعية السياسية القائمة على أسس مادية ومعنوية ترسخ وحدة المجتمع الشامل وتبلور قيمه وأفكاره ومؤسساته العامة يجعل نطاق العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسية أضيق وأقل أهمية مما هو في المجتمعات الأقل تطوراً لأن كثيراً من وظائف العائلة المذكورة سابقاً جمعت وعهدت الى هيئات

اجتماعية متخصصة ، اعتباراً من دور الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعة وماينها من هيئات متنوعة . وكما يلاحظ داوس وهيوز « ... ونظراً الى تدهور دور العائلة هذا فان الفرد بعد الطفولة ينخرط على نحو أقل في الروابط العائلية الداخلية (وعلى الأخص روابط القرابة الواسعة) ومن ثم فان وقع تأثير العائلة على سلوك الفرد ومواقفه هو أكثر ضعفاً . وبصورة نوعية أكثر تمايزاً ، ان قسماً كبيراً من التنشئة الاجتماعية للفرد تمارسه هيئات أخرى غير العائلة . فقد برهنت العائلة على أنها غير ملائمة في المجتمع الصناعي لاعداد الأفراد للقيام بالأدوار المتخصصة في سن الرشد التي تنطوي على درجة عالية من الخبرة والحياد الفعال » (٢٠) .

ان تقاطع التأثيرات المختلفة لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات الصناعية ، لايعني انعدام دور العائلة . فان الوسط العائلي والأقارب والجوار تكون وسطاً اجتماعياً متجانساً له وقع تراكمي في السنوات المبكرة من حياة الطفل ، وهي الفترة التي تبدأ فيها أحاسيسه السياسية الأولى تنمو وتأخذ شكلاً حتى قبل أن تبدأ المدرسة ، في نظر بعض المؤلفين . ويمكن أن يحدث ذلك ، في رأي روبرت لين ، باحدى الطرق التالية :

- تعليمه المبادئ السياسية على نحو مكشوف او مستور .
- بوضع الطفل في نطاق اجتماعي معين .
- بصياغة شخصية الطفل .

وتكون هذه الطرق الثلاث بمجموعها ما يطلق عليه لين تعبير « قانون مندل للسياسة » (٢١) . وعلى نحو مماثل لذلك عرض جيمس سي . ديفز أن دور العائلة في التنشئة الاجتماعية السياسية قائم على أساس مهمتها الأوسع في اشباع حاجات الطفل . وبناء على الحاجات المادية وحاجاته الى الحب والحنان يكتسب الطفل تدريجياً هوية العائلة الخاصة به ، وبها يصبح من ثم قادراً على أن يميز ذاته مع الآخرين - فالعائلة

20- Dewse - Hughes, op. cit. p. 186.

21- Robert E. Lane ; Fathers and Sons, The Foundatins of political Belief, American Sociological Review 24, 1959, pp. 502 - 511, Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

تقوم بدور الجماعة المرجع في وقت مبكر من حياة الطفل يتوجه اليها لتقوده وتسندة . ومن ثم يستنتج ديفيس أن : « ... معظم الشخصية السياسية للطفل - اتجاهاته في التفكير والعمل سياسياً بطرق معينة - تتقرر في البيت ، قبل عدة سنوات من تمكنه من المساهمة في السياسة كشخص راشد وعادي » (٢٢)

كثيرة هي الدراسات التي أثارت موضوع احساس الطفل بالسلطة لأول مرة في حياته من خلال السلطة في العائلة ، وأغلب الاستنتاجات المتحصلة في هذا الشأن تربط صورة رئيس الدولة والسياسيين الكبار في ذهن الطفل مع صورة أفراد عائلته ، وعلى الأخص الأب . ونشير بشكل خاص الدراسة التي قام بها كل من ديفيد ايستون وروبرت هس وتوصلا منها الى أن الأفكار المبكرة للطفل عن رئيس الدولة هي أنه رجل سلطة ، وأن صورة والد الطفل ورئيس الدولة متشابهتان من هذه الناحية خلال السنوات المبكرة من دراسته . وعندما يكبر الأطفال يصبحون مدركين بصورة متزايدة كون رئيس الدولة هو جزء من بنية تنظيمية حكومية معقدة (٢٣) .

ثانياً : العائلة والحزب :

وقد توصلت دراسات عديدة الى الربط ما بين الوسط العائلي وميل الطفل نحو حزب سياسي معين . فالطفل يتأثر باتجاهات ذويه السياسية الحزبية وينعكس ذلك فيما بعد في سن الرشد في المواقف والاتجاهات التي يتخذها . أو بعبارة أخرى أن الطفل الذي ينشأ في عائلة لها اتجاه حزبي معين ، ففي أغلب الاحتمالات أنه سيميل في كبره الى نفس الحزب . فقد دلت دراسات في الولايات المتحدة على اتجاه قوي بين الأفراد الذين يصوتون في انتخابات الرئاسة كما يصوت ذووهم . من ذلك أن دراسة على انتخابات الرئاسة لعام ١٩٥٢ في الولايات المتحدة دلت على أن ٨٢ ٪ من الذين صوتوا الى المرشح الديمقراطي هم من أبوين ديمقراطيين أيضاً ، وأن ٧٣ ٪ من الذين صوتوا الى جانب

22- James C.Daves ; The Family's Role in political Socializtion, Annals, 361, September, 1965, p. 11, Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

23- David Easton and Robert D. Hess; The Child Changing Image of The president, public opinion Quarterly, 24, 1960, pp. 634-5 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 32.

المرشح الجمهوري ذووم جمهوريون أيضاً^(٢٤) . فضلاً عن ذلك وجد فيليب كونفرز وجورج دويو أن هناك ترابطاً قوياً بين معرفة الفرد الهوية السياسية لوالده وبين هويته السياسية هو ذاته^(٢٥) . وعلى نحو مماثل لذلك ، دلت دراسة أخرى قام بها فيليب نوجي ودواري ليفن على عينة من طلاب كلية ، على أن ٧٤٪ منهم يفضلون نفس الحزب الذي يفضله آبائهم ، وهذه النسبة ترتفع عندما يكون الوالدان متفقين بينها على الاتجاه السياسي ، وتنخفض عندما يختلف الوالدان بينهما^(٢٦) .

ولكن ماهو غير واضح في الدراسات المتقدم ذكرها ، بأي حال من الأحوال ، هو ماذا كان تأثير العائلة يمتد الى أبعد من تفضيل حزب على آخر ، بل وحتى في حالة التفضيل الحزبي ، كيف تنتقل على وجه الدقة القيم من الوالدين الى الطفل . فلا توجد بيئة على طبيعة انتقال القيم السياسية من الوالدين الى الطفل .

هناك دراسات تنفي انتقال القيم من الوالدين الى الأطفال ، فضلاً عن انتقال المواقف ازاء قضايا معينة^(٢٧) . في حين تشير دراسات أخرى الى أن انتقال المعرفة والقيم والمواقف من الوالدين الى الأطفال يكون مستوراً وليس مكشوفاً . وتنطوي على هذه الزكرة ، في الواقع ، كل نظريات الدور الذي تقوم به العائلة في التنشئة الاجتماعية

24- Angus Campbell, G. Gurin and Warren E. Miller ; The Voter decides New York, 1954, p. 99. Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

25- philip Converse and Georges Dupeux ; politization of the electorate in France and the United States in; public Opinion Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

26- philip Noguee and Murray B. Levin; Some determinants of political Attitudes among College Voters, in; public Opinion Quarterly, 22, 1958, pp. 449-463. Quoted by Rush and Althoff, op. cit. p. 38.

٢٧ - مثال ذلك الدراسة التالية :

M. Kent Jennings and R.G. Niemi; The Transmission of political Values From parent to Child, American political Science Review, 62 1968, pp. 169-184.

أما فيما يتعلق بالتمييز الحزبي فإن الدراسة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العائلة ، وماذا كان الوالدان منخرطين في السياسة ، أو مرتبطين بقوة بحزب معين ، الأمر الذي يؤدي الى تسييس وتغريب غير مباشر للطفل ، وتفريقها عن العائلة التي لاتعني بالسياسة الا بقدر قليل . : أما دلالة ما توصل اليه كونفرز ودويو فقد يكون ببساطة أن أغلبية الأطفال الأميركيين يعرفون الهوية السياسية لوالديهم ، وأن رد الفعل الأولي لديهم هو التسكك بنفس الهوية . وباعتبار رد فعل أولي فقد يكون الأمر مسألة ايمان أعمى ، أو ثقة ضمنية بالعائلة ، والتجربة اللاحقة للفرد فيما بعد هي التي تعين بدرجة كبيرة صحة أو خطأ رد الفعل الأولي (٢٩) . والواقع أن دراسة تأثير العائلة على الطفل من ناحية التمييز الحزبي لا يمكن أن تنفصل عن الأطوار العام السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه العائلة وكذلك الحزب السياسي ، فليس كل الآباء والأمهات ميسون أو لهم انتماء حزبي بحيث ينقلوا هذا التأثير الى أبنائهم . ومن ناحية أخرى اذا كانت الفوارق في المجتمعات المصنعة لاتقاس بالفوارق في البلدان النامية عمودياً ، كما ذكرنا من قبل ، فإن الأمر يؤدي الى بروز مشكلة صراع الأجيال على نحو طفيف أو ينعدم أحياناً في البلدان المتقدمة ، وعلى نحو حاد في البلدان النامية . فالأوضاع الاجتماعية في البلدان المتقدمة صناعياً مستقرة نسبياً ، والفرد الذي يولد في وسط اجتماعي ليس سهلاً عليه في بلوغه أن يخرج عن طوقه ، وبجزم ذلك يظل يحمل آثار نشأته الأولى . ونلاحظ ذلك على الأخص في أقطار أوروبا الغربية كانكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبلدان الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا ، في كل هذه الأقطار يصعب على الفرد تجاوز حدود الفواضع الاجتماعية ، الطبقة منها وحدود مراكز الشرف والنبالة والأصل وغير ذلك . أما في المجتمعات الأقل تطوراً فإن الفوارق فيها حادة تبعث بتأثيرات متباينة . فالفوارق بين الريف والمدينة ، والفوارق في مستوى الثقافة (نسبة الأمية) ، والفوارق الطبقة والأثنية ، توطر كلها في اطار اجتماعي شامل يسعى الى

٢٨ - مثال ذلك الدراسة التالية :

Karen Orren and paul peterson; president assassination, A Case-Study In the dynamics of political Political Socialization Journal of politics 29, 1967, pp.

388-404.

29-Rush - Althoff, op. cit. pp. 40-41.

التقنية والتطوير وتحقيق التقدم . وحركة المجتمع هذه تقودها في أغلب الأقطار (الدولة) بمؤسساتها المختلفة السياسية منها والتربوية والثقافية ، وبخط مواز لذلك توجد القوى السياسية المحركة للدولة أو للمعارضة . فالتربية السياسية بالمعنى العام للكلمة تحركها هذه القوى وتنميتها وتطورها ثم تستقطبها من ثم . قد يكون للعائلة بعض التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية ، في بعض الأوساط الاجتماعية المعينة ، ولكن حتى هذا التأثير لا يقارن بتأثير الوسط الاجتماعي . وعندنا في العراق مثال واضح على ذلك ، فان معظمنا منذ عدة أجيال لم يتعلم السياسة في البيت ، ولم ينتم الى حزب أو اتجاه سياسي معين بتأثير ذوينا ، وإنما تحقق ذلك في وخلال التجمعات المختلفة في المحلة وفي المقهى وفي النادي وفي الجمعية وفي المدرسة وغيرها . هذه الهيئات التي تنافس التنشئة العائلية تتحول بحكم تطور المجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً الى هيئة متخصصة لأداء هذه المهمات .

جـ - دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية :

تلعب المدرسة دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية السياسية للطفل لأنه خلال فترة حياته من السادسة أو السابعة تقريباً حتى ينهي تربيته أو تعليمه الجامعي ينخرط بصورة طبيعية في مؤسسة لها بنية متميزة ودور أكثر تركّزاً في التنشئة الاجتماعية ، هي المدرسة ، حيث يكون له أصدقاء أو رفاق من خارج نطاق العائلة ، ومنافسون وأفكار مختلفة ، فضلاً عن تماسه مع شكل جديد من السلطة مجسداً في أشخاص المسؤولين عن إدارة المدرسة في مختلف نشاطاتها ، كالمديرين والمعلمين ورؤساء الفرق الرياضية والجمعيات واللجان وغيرها ، وكل هؤلاء يختارون على أساس لاعائلي ، وانما بناء على مايقومون به من انجازات . كما يأخذ الطفل بالاتصال بنظام اجتماعي مبني على أساس تنظيم النشاطات المختلفة وانجازها . ومن ثم فان الأدوار فيها ، وكذلك الاختصاصات والصلاحيات أكثر بروزاً وتمييزاً مما هي موجودة في عائلته . ويتبين الطفل في هذه المرحلة المبكرة من تربيته - وربما لأول مرة في حياته - الفرق بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص ودور المعلم الأمر الذي يبدد الصورة القديمة في ذهنه عن السلطة في العائلة .

ان هذا الجانب من تنشئة الطفل يتحقق بصورة غير مباشرة من خلال حياته اليومية المدرسية . ولكن هناك أيضا تنشئة اجتماعية سياسية تقوم بها المدرسة بصورة مباشرة من خلال مناهج الدراسة التي يتعلم بها التلميذ قيم المجتمع وأسس النظام السياسي لكي تنمي فيه شخصية المواطن . فضلاً عن أن المدرسة تسعى الى تنمية وتطوير قيم معينة في تكوين التلميذ كالجرأة والارادة وحب العمل الخ ، فانها تقوم أيضاً بتنمية وتطوير المشاعر الوطنية من خلال تدريس الجغرافية والتاريخ والتأكيد على ابراز صورة الوطن في حاضره جغرافيا ، وفي ماضيه من خلال ابراز الجوانب الايجابية ، كالأحداث التاريخية الكبرى ، والحروب ، والثورات ، ودور الزعماء والقادة فيها ، فضلاً عن الاسهام في بناء الحضارة الانسانية . كل ذلك ولاريب بهداف اكتساب الطفل وعيا بالمجتمع الذي يعيش فيه ، وثقة بالمؤسسات المتنوعة التي تشكل النظام السياسي القائم . ومن الواضح أن دور المدرسة ، باعتبارها هيئة متخصصة في التنشئة الاجتماعية ، هو أقوى وأوسع من دور العائلة . ومع ذلك ان تأثير المدرسة على الطفل قد يتقاطع مع تأثيرات البيت أو تأثيرات وسائل الاعلام .

لقد لوحظ أهمية التربية في تكوين شخصية المواطن منذ زمن طويل جداً ، وكانت أحد الجوانب التي عني بها الحكام منذ أقدم العصور . ولذلك فقد أحيطت بعناية خاصة بتفاوت من قطر الى آخر حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، اعتباراً من حرية التربية والتعليم مع بعض الاشراف الحكومي على مواد معينة ، كالولايات المتحدة ، الى اعتبار التربية والتعليم من اختصاص القطاع العام مع السماح لبعض الهيئات بالقيام بإدارة مدارس أهلية لسبب أو آخر ، كما هو الحال في فرنسا ، الى سيطرة كاملة على شؤون التربية والتعليم كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية الأخرى ، وبعض دول العالم الثالث كالعراق .

وذلك لأن هناك علاقة وثيقة بين التربية وبين المواطنة بصورة عامة ، أو في التنشئة الاجتماعية السياسية . من ذلك أن غابريل الموند وسيدني فربا في دراستهما على خمسة بلدان وجدوا أنه كلما اتسعت تربية الفرد كلما كثر احتمال ادراكه لتأثير الحكومة ، ومتابعته الشؤون السياسية ، وتكوين معلومات سياسية أكثر وتوسيع نطاق آرائه حول المسائل السياسية ، اضافة الى احتمال دخوله في نقاش سياسي مع نطاق أوسع من الناس ،

وأن يشعر بقدرة أعظم على التأثير في الأمور السياسية ، وأن يكون عضواً ، ونشطاً ،
في تنظيم ما ، وأن يعبر عن ثقته في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه (٣٥)

دراسات عديدة وفي أقطار مختلفة على الترابط الوثيق بين المواقف التي يتخذها الفرد
وبين مستوى التربية الذي يقف عليه ، وعلى الأخص الدراسات التي تمت حول مواقف
أفراد واتجاهاتهم من السياسة الخارجية في حين أبانت دراسات أخرى عن الترابطات

35 Gabriel Almond and Sydney Verba; The Civic Culture, Little Brown, Boston
1966, pp. 315-324.

الهامة بين التربية وبين الوعي الطبقي لدى الفرد . ومع ذلك فيجب ألا نأخذ تأثير التربية كعامل متحكم في الاتجاهات والمواقف بصورة مطلقة ، وإنما تؤخذ كعامل من بين عوامل متعددة تتفاعل فيما بينها على نحو مختلف باختلاف الظروف التي تعمل في ظلها .
رأى فان واقع الحال يشير الى أن التربية قد تكون واحدة ، ولكن تأثير الأفراد بها يكون بمستويات مختلفة من ناحية الدرجة وكية المعارف السياسية والقيم والمواقف التي تترتب عليها ، أي السلوك السياسي . أن التربية مامة جداً في التنشئة الاجتماعية السياسية لا ريب ، ولكن تأثيرها على الأفراد يبقى متفاوتاً نسبياً .

د - وسائل الاعلام والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :

تلعب وسائل الاعلام دوراً هاماً في بث قيم المجتمع . ويبقى في مقدمة ذلك الاذاعة والتلفزيون على الأخص . وحيث أن الأطفال يقضون وقتاً طويلاً في مشاهدة التلفزيون فان تأثيره يتقاطع مع تأثير العائلة والمدرسة . وقد التفتت كثير من البلدان الى خطورة هذا التأثير فأفردت برامج للأطفال بقم المجتمع وأفكاره بصورة ضمنية . أن وسائل الاعلام لاتقدم معلومات تنمي القوى الذهنية للأطفال فحسب ، وإنما بحكم قوة تأثير الصورة والصوت يمكن أن تحمل رؤى فيها صورة المجتمع في ماضيه وحاضره .

٤ - تنشئة الراشدين :

لا توجد دراسات كثيرة تتناول التنشئة الاجتماعية السياسية للراشدين ولكن توجد هناك دراسات قريبة منها حول السلوك الانتخابي والوعي الطبقي وتأثيرات أوضاع العمل ، وتطور الأيديولوجية . ومع ذلك وفي حدود معينة ان المعالم الرئيسة لحدود الموضوع بارزة وقد انطلق مؤلفون لمعالجتها . ومنطلق الموضوع هو أن التنشئة الاجتماعية السياسية لا تقف عند حدود الطفولة والنسب ، وإنما تستمر أيضاً في المراحل اللاحقة عليها . لأنه إذا كان تأثير الوسط الاجتماعي على الفرد وكذلك تجاربه المختلفة تفعل أثرها فإن هذا الوسط قد يتغير ، وتجارب الفرد قد تتسع وتتجدد ، الأمر الذي يدعو الى مواجهتها باستعدادات جديدة ، أي بتنشئة اجتماعية سياسية جديدة . ولا ريب في أن التنشئة في مرحلة الطفولة والنسب تلعب دوراً هاماً في رسم الخطوط الرئيسة للسلوك السياسي في مرحلة الرشد ، ولكن صورة هذا السلوك لن تجمد ، وإنما من المحتمل جداً أن يتعرض الى عملية تفاعل مابين تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية في مرحلة الطفولة والنسب وبين التأثيرات الجديدة في مرحلة الرشد المتأتية عن تجارب الفرد في وسطه الاجتماعي . ان كل الذين يتولون مسؤولية سياسية رسمية لاعهد لهم بها من قبل يرون بعملية تنشئة اجتماعية سياسية ، رؤساء دول أم وزراء أم نواب أم سفراء وغير ذلك . ولكن هذه الظاهرة قد تتسع في زمن الثورات والتحولت السياسية النوعية^(٣٦) . وعلى مستوى آخر ان سن الرشد يتطلب المساهمة في الحياة السياسية ، كالانتماء الى حزب سياسي ، والتصويت في الانتخابات ، والقيام بنشاطات أخرى ، أي ممارسة مسؤولية عامة تتطلب درجة معينة من الاستعداد السياسي لها .

لقد لفتت هذه الناحية انتباه المسؤولين في بعض النظم السياسية ، فأخذت تعد المسؤولين للقيام بالمهام التي قد يمارسونها في المستقبل ، كما هو الحال في انكلترا حيث توجد (وزارة الظل) المكونة من أعضاء في المعارضة يتابعون سياسة الحكومة باهتمام بالغ من ناحية ، ومن ناحية أخرى المشاكل والأحداث السياسية الهامة ويعدون لمعالجتها^{٣٦} . نذكر على سبيل المثال أسماء بعض السياسيين الذين تولوا مراكز هامة في الدولة ولم يكن لهم عهد بأى منصب رسمي من قبل ك روبين لينين ، ستالين ، ماوتسي تونغ ، موسولين ، هتلر ، نهرو ، سوكارنو ، نكروما ، سيكوتوري ، كاسترو ، بوريقية ... وغيرهم .

في انتظار وصولهم الى الحكم . وعلى مستوى آخر تعتبر الأحزاب السياسية أوساطاً ملائمة لاعداد لاقادة حزبيين فحسب وانما مسؤولين أيضاً في ادارة الدولة .

وعلية تنشئة الراشدين متصلة اتصالاً وثيقاً مع المراحل السابقة عليها . وقد تستمر بعض الاتصالات التي تمت في مرحلة الطفولة والصبي بشكل مماثل نوعاً من خلال الأصدقاء والمعارف ، وقد تستمر اتصالات أخرى أو تتجدد بوسائل أخرى كالعمل وقضاء أوقات الفراغ والدين ووسائل الإعلام ، ولكن بعضها الآخر ، وكذلك التجارب التي تأتي بها هذه الاتصالات ، تكون جديدة . ويرى بعض الباحثين أن هذه التجارب الجديدة تعزز ببساطة التنشئة الاجتماعية المبكرة ، أما البعض الآخر من الباحثين فيرى أنها تحدث درجات متنوعة من الصراع تثير تغيرات هامة في السلوك السياسي للفرد . كالانتقال من المناطق الريفية الى المدن ، وتغير المهنة ، والبقاء بدون عمل . والعصوية في المنظمات ، والنحولات العقائدية ، والتأثر بواقعة أو رأي تنقله وسائل الاعلام ، قد يكون لها كلها تأثير له دلالاته على السلوك السياسي للفرد (٣٧) .

ان الدراسات التي أجريت على السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة توصلت الى وجود ترابطات بصورة متواصلة بين تفضيل الأفراد حزباً على آخر وبين السمات الشخصية للناخبين التي لها علاقة بالوسط الاجتماعي والتجربة (٣٨) .

ويعرض (لين) في دراسة ميدانية له أن الأشخاص الذين استفهام كانوا يرون المشاكل السياسية سواء كانت محلية أم وطنية أم دولية من خلال مجموعة تجاربهم . ولم تكن هذه التجارب سياسية بحكم الضرورة ، على أي حال من الأحوال ، فان تجربتهم الشاملة قدمت منظوراً واحداً ، والتجارب التي بدت على نحو خاص متعلقة بوضع معين ، قدمت منظورات أخرى . وفضلاً عن ذلك ، ان مواقفهم ازاء أوضاع معينة شخصت بصورة وثيقة من خلال الجماعات التي انتموا اليها ، وهذه الجماعات المرجعية التي تعمل كأدلة أو حجر الزاوية في ردود أفعال الفرد بالنسبة الى تجاربه ، قدمت دليلاً آخر على وجود عملية مستمرة في التنشئة الاجتماعية خلال سن الراشد (٣٩) .

37- Rush- Althoff, op. cit. p. 46.

38- Ibid, p. 46.

39- Rush- Althoff, op. cit. p. 47.

والواقع أن الفرد في سن الرشد ، وقد اكتسب درجة معينة من الفهم والادراك ، سوف يراجع لاحالة المعارف والقيم والمواقف التي اكتسبها خلال طفولته ، وذلك على ضوء تجاربه الجديدة ، وعليه فاما أن تتعزز مكتسبات المرحلة المبكرة من حياته أو تقوض كلياً أو تغير على نحو ما ، وخلاف ذلك لن يكون الا سلوكاً سياسياً جامداً . ويلاحظ أن تعزيز النشأة المبكرة على ضوء تجارب سن الرشد يدخل فيه عامل السن أيضاً ، فكما تقدم المرء في العمر كلما أخذت قيمه وأفكاره تميل الى المحافظة ، وبخلاف ذلك فان الصراعات العنيفة تبعث تغيرات جذرية في السلوك السياسي . وقد يكون لمثل هذا الصراع جذور في التنشئة الاجتماعية السياسية المبكرة . ومع ذلك يمكن أيضاً أن يعمري الى تجاه حدثت في تنشئة اجتماعية متأخرة. والواقع يجب الا يميز ذلك عن مجمل الحياة العامة في البلاد، فالأقطار التي عرفت الاستقرار زمناً طويلاً كالولايات المتحدة وإنكلترا والبلدان الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا والاتحاد السوفيتي وغيرها بوسعها أن تعزز التنشئة الاجتماعية السياسية في الطفولة والصبي بتنشئة اجتماعية سياسية في سن الرشد، فالقيم والأفكار والمؤسسات مستقرة نسبياً، أما الأقطار التي لاتعرف الاستقرار فيصعب ايجاد رابطة تصل بين النشاطين، فالثورات والانتفاضات والتحولات الجذرية في مناحي الحياة المختلفة تجعل كل تخطيط لتنشئة اجتماعية لن يستمر زمناً طويلاً.

وعلى مستوى آخر، ان التنشئة الاجتماعية السياسية، لاتقتصر فقط على تعزيز المواقف والاتجاهات والقيم السياسية القائمة، وانما دفع العناصر اللامسية الى الاعتبار بالسياسة واعتبارها جزءاً من المواطنة. في الأقطار المتقدمة صناعاتها قد تتواجد هذه العناصر بين النساء بشكل خاص، ولكن المشكلة تطرح نفسها على نحو آخر في أقطار العالم الثالث حيث تسود الأمية والتباعد الجغرافي بين أجزاء البلاد - بسبب انعدام طرق المواصلات حينها ووسائل الاعلام حينها آخر - فضلاً عن عوامل أخرى.

12.

2

الفصل الخامس

تطور النظم السياسية

١ - التطور والتنمية السياسية :

يرتبط موضوع تطور النظم السياسية في الوقت الحاضر بمفهوم محدد هو (التنمية السياسية) الذي هو موضوع حديث النشأة نسبياً ، اذ ظهر في مطلع الستينات بعد بروز الدول الجديدة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم انطلاقها في اختيار نظمها السياسية في الوقت نفسه الذي شرعت فيه بعمليات التنمية والتطوير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

قبل الستينات كانت الدراسات تنصب على النمو الاجتماعي - الاقتصادي وتأثيراته السياسية ، وعبر ذلك تعالج الأسس الاجتماعية - الاقتصادية للنظام السياسي والطريقة التي يتحكم بها النمو الاجتماعي الاقتصادي لايصال البلاد الى الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي . ولكن بعد ذلك التاريخ (أي منذ بداية الستينات) أخذت الدراسات تتجه الى التأكيد على (التنمية السياسية) وعلى الجانب السياسي الخاص للتنمية . ولم يعد البحث ينصب فقط على الوسط الاجتماعي - الاقتصادي للنظام السياسي ، وانما يتركز على النظام السياسي ذاته ، بهدف بيان تحولاته المتوالية . وكانت الفكرة الرئيسية هي أن النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي . وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وماتشمل عليه ، عملية أخرى معقدة هي (التنمية السياسية) التي تهدف الى نقل النظم السياسية التقليدية الى نظم سياسية حديثة (١) .

وعليه فإن تطور النظم السياسية لم يعد مسألة نمو اقتصادي واجتماعي ، وانما هو عملية سياسية قائمة بذاتها . ودراسة (التنمية السياسية) تعنى بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي ، والهياكل العاملة فيه ، وسير عملها ، بالإضافة الى عناصر أخرى . أي دراسة النظام السياسي من داخله . ولذلك فإن دراسة التنمية

1- Roger-gerard Schwartzberg, op. cit. p. 228.

السياسية بالمعنى الدقيق للمعبرة تكل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

أ التطور الاجتماعي - الاقتصادي وتأثيراته على النظام السياسي :

في الماضي كان مفهوم النمو السياسي يقوم على أساس ذي طبيعة اقتصادية ، فالبلدان المتقدمة اقتصادياً تبعث الى الوجود بنظم سياسية متقدمة ، وعلى وجه الدقة يكون التصنيع العنصر الأكثر أهمية في التمييز بين درجات تطور النظم السياسية ، وسير العمل في مؤسساتها . ولذلك كان الباحثون يتجهون نحو دراسة التطور الاجتماعي - الاقتصادي في قطر معين لكي يتبينوا آثار ذلك التطور على النظام السياسي القائم . والواقع أن الدراسات المبكرة في هذا الشأن أقرت أهمية العوامل الاجتماعية - السياسية ، غير أنها لم تأخذها مجتمعة ، وإنما منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، باعتبارها آثاراً تترتب على التخلف أو النمو الاقتصادي . غير أن هذه الدراسات التي ظهرت في سنوات الخمسين لم يعد لها أهمية تذكر في الوقت الحاضر سيما وأن أغلب أقطار العالم الثالث حققت استقلالها السياسي فبادرت الى تطبيق عمليات تنمية وتطوير شاملة . لقد كانت تلك الدراسات التحليلية تدفع بأن الاستقلال السياسي هو ضرورة لازمة ومسبقة على التطور الاقتصادي ، بل أنه شرط كاف لوحده في بعض الحالات . غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت انقسام دول العالم الثالث الى طائفتين ، هما الدول (الثورية) التي تأخذ بنظر الاعتبار الأرجحيات الاجتماعية - السياسية ، والدول (الديمقراطية) التي تعني قبل كل شيء بمجانب الحياة الاقتصادية .

ويلاحظ ج . ب . نتل في هذا الشأن : أن تلك مسألة نسبية ، طبعاً ، فإن الأرجحيات الاقتصادية تنطوي على عقلانية اقتصادية متميزة التي لا يمكن أن تنخرط كلياً تحت الأرجحيات الاجتماعية - السياسية . « اني أدعي بأنه مادامت قدرة الأقطار النامية على التحريك والسيطرة والاشراف الاجتماعي ضئيلة جداً بمقارنتها مع الدول الصناعية فإن التخطيط الاقتصادي الصارم في مثل هذه الأقطار يمكن أن يعتبر تدريباً ذا شأن في التعبئة الاجتماعية - السياسية ، ولكنه ليس مؤدياً بحكم الضرورة الى تطور أو نمو اقتصادي » (٢) .

2- J. P. Nettl, strategies in the study of political.

ويلاحظ نـتل أن الأنظمة الثورية وجدت نفسها أمام مصاعب اقتصادية شائكة ، ففطت فشلها في مواجهة هذه المشاكل الاقتصادية بأيديولوجيات وتبريرات غير اقتصادية ، كما هو الحال مع أندونيسيا والجزائر وغانا فكفت عن مواصلة اتباعها الناذج والفرضيات الأكاديمية في التنمية . أما الدول غير الثورية ، وهي التي تطبق نظام تعدد الأحزاب السياسية والتنافس فيما بينها ، فقد كافحت ومازالت تكافح في الوقت الحاضر ، غير أنها لم تستطع أن تحقق انجازات تذكر في ميسادين التنمية والتطوير الاقتصادي^(٣) . ولسخرية الأقدار ، ان البلدان التي فشلت فيها النظم الثورية تراجعت عن مواقفها السياسية لتأخذ بالأرجحيات الاقتصادية الجزرية (غانا بعد سقوط نكروما وأندونيسيا بعد أحمد سوكارنو) في حين أن الديمقراطيات الاقتصادية كالهـند ، أصبحت شيئاً فشيئاً غير قادرة على تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي بدون اجراء تغييرات اجتماعية وسياسية أساسية^(٤) .

لقد كان الاتجاه السائد في بلدان العالم الثالث أنه يمكن القضاء على التخلف بتحقيق التصنيع وتطبيق الديمقراطية على الطريقة الغربية . غير أن الجهود التي بذلت في هذا الشأن باءت بالفشل ، الأمر الذي دفع كثيراً من هذه الأقطار الى أن تتجه نحو نماذج أخرى ، كاليابان والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من جهة ، ومن جهة أخرى أخذت دول العالم الثالث تفتش في تاريخها عن صيغ قومية تنسجم مع الناذج التي تقتبسها عن البلدان الأخرى ، وذلك لغرض اضاء طابع محلي أو وطني لنظريات التنمية والتطوير . وعلى هذا النحو برز ، على أنقاض المفاهيم القديمة في التنمية والتطوير ، مفهوم نسبي في التنمية يأخذ بنظر الاعتبار تنوع المجتمعات وخصائصها الذاتية المميزة ، بما في ذلك سماتها الحضارية . وأخذ الناس ينظرون الى التنمية على أن لها علاقة مع ماوصف بكونه أهدافاً نوعية ومجتمعية متميزة . فضلاً عن ذلك لقد اعتبرت هذه الأهداف بأنها متأثرة أكثر فأكثر بوعي الباحث بمجموعات مجتمعية مختلفة وبقدرات (وسائل) ادراك أهميتها بصورة متزايدة في عملية التنمية والتطوير^(٥) . فان عملية التنمية السياسية في

3 - Ibid, p.16. development, in : politics and change in.

4- Ibid, p. 17. developing Counies, Cambridge, Cambridge university press, 1969, p. 16.

5- J.p. Netti, op. cit. p. 17.

الباكستان تختلف عنها في تنزانيا ، وتختلف التنمية السياسية في البلدين عنها في كل من الهند أو أندونيسيا أو أميركا اللاتينية . ورغم سعي دول العالم الثالث وراء بناء هويتها القومية ، عن طريق تنمية وتطوير خصائصها الذاتية ، فإن هذه الدول لم تجد مناصاً من التطلع الى النماذج الجاهزة للنظم المتقدمة ، وفي مقدمتها النظم الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والنظم الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . ان دول العالم الثالث تجد أمامها في الوقت الحاضر طرقاً مختلفة للوصول الى تحقيق أهدافها . فالوصول الى تحقيق الاشتراكية لم يعد يجرى عن طريق واحد كما كان مطروحاً في الماضي ، هو الطريق السوفيتي ، وبالمقابل ان التنمية على الطريقة الغربية يمكن أيضاً تحقيقها بطرق عديدة .

٣ - معايير التخلف والنمو :

في محاولة تعريف التنمية تطرح التساؤلات التالية نفسها :

- ماهي ظروف التخلف وماهو نموذج النظام البديل الذي يجب أن يحتذى به ؟ وبعبارة أخرى ماهي الدول المتقدمة وماهي الدول المتخلفة ، أخذاً بنظر الاعتبار المقولة المشهورة بكون الدول المتقدمة تؤثر الطريق للدول المتخلفة ؟
- ماهي القيم التي تجعل من النهوض مرغوباً فيه ، ان لم يكن ضرورة لابد منها ؟
- ماهو الترابط بين طائفة المجتمعات المتقدمة وبين طائفة المجتمعات المتخلفة ؟
- ماهي عملية التنمية التي ينطلق منها الباحث ، والذين يشتركون معه في البحث ؟

ان المعني بدراسة الدول النامية يجد تحت متناول يده نماذج جاهزة من البلدان المتخلفة ، غير أن هذه النماذج معدة من قبل اقتصاديين أو مؤرخين أو سوسيولوجيين أو أنثروبولوجيين . ومن ثم فإن التعاريف التي يقدمها هؤلاء الباحثون للتخلف قد لا تتفق بحكم الضرورة مع الظروف السياسية في هذه البلدان . فالاقتصاديون وعلماء الاجتماع ، مثلاً ، يستعملون معايير الدخل الفردي والتصنيع ونسبة التعليم بين السكان وغير ذلك للتعرف على الأقطار المتخلفة . ومن ناحية أخرى ، ان الاتجاه السائد في الأوساط الغربية ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، هو أن تعتبر الدولة متخلفة اذا لم يكن

بالوسع تصنيفها وفق نموذج الديمقراطية الغربية ، أي على أساس نظام تعدد الأحزاب السياسية ، والنظم الانتخابية والتمثيلية ، ومدى انتشار التربية والتعليم بين السكان ، ومعدل الدخل الفردي أو مستوى المعيشة ، ومقدار تداول الصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى ، والاتفاق على المبادئ الأساسية في الحكم ، ثم الاستقرار السياسي . والواقع ليس تحليل وتعريف مفهوم التخلف غير متفق عليه بين الباحثين فحسب ، بل أن أساليب البحث العلمية المطبقة في معالجة قضايا البلدان النامية كثيرة ومتنوعة . ونعرض أدناه أهم المعايير المأخوذ بها في تعريف التخلف والنمو السياسي :

أ. الديمقراطية والاستقرار :

ان كثيراً من السياسيين ومن الباحثين في السياسة في الغرب يعتبرون أن النظام السياسي الغربي معيار لقياس التطور السياسي والتجديد في دول العالم الثالث . اذ أن الديمقراطية الغربية واستقرار المؤسسات السياسية فيها تعبر عن مستوى متقدم من التطور ، أما البلدان المتخلفة فلا تسمح لها ظروفها بتطبيق الديمقراطية . ويعبر عن وجهة النظر هذه مارتن سي . نيدلر اذ يقول : ان المقومات التي تدخل في حساب درجة النمو السياسي هي اذا تلك التي تؤكد الخصائص التي ترتبط بدرجة عالية مع الديمقراطية والاستقرار الدستوري ، والتي لا تتغير الا بصورة بطيئة على مدى الزمن .. لأن الديمقراطية تؤدي الى مساهمة عامة في العملية السياسية . وذلك يعني على وجه التأكيد وجود وعي بالحياة السياسية الوطنية ، ولغة وطنية مشتركة ، وربما مستوى معين من التربية والتعليم ، مادامت الصحافة تبقى الوسيلة الكبرى لتوليد التآلف مع العملية السياسية الوطنية » .. ويضيف نيدلر مؤشراً آخر هو درجة التمدن ، أو بعبارة أخرى حجم قطاع السكان الذين يعيشون في المدن . اذ كلما ازداد عدد السكان الذين يعيشون في المدن كلما زاد احتمال انخراطهم في مهن صناعية . وعليه فان مؤشر درجة التصنيع يوحى بدرجة النمو الاقتصادي^(٦) ثم يعرض نيدلر ان المساهمة في الحياة المشتركة للهيئة الاجتماعية القومية عن طريق التثيل الانتخابي هي النسيج الذي تحاك منه المشاعر القومية ، اذ أن القومية في الواقع هي سمة نموذجية لفترة الانتقال من الطريقة التقليدية

6- Martin C. Needler; Latin America politics in perspective, Van Norstand Company, New Jersey, 1963, p. 17.

الى الطريقة المصرية في الحياة^(٧) .

والواقع أن وجهة النظر هذه التي تربط ما بين الديمقراطية واستقرار المؤسسات السياسية على الطريقة الغربية وبين النمو الاقتصادي تصطدم بوقائع تناقضها . والا فكيف تعتبر فرنسا التي كانت تفتقر الى الاستقرار السياسي في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٤٥ - ١٩٥٨) ، واذا ما تمسك بقيم الديمقراطية الغربية ، فكيف يصنف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ؟ وكيف تصنف تشيكوسلوفاكيا التي عبرت من التخلف السياسي ، عندما كانت جزءاً من امبراطورية آل هابسبورغ (النمسا - هنغاريا) ، قبل الحرب العالمية الأولى ، الى التطور السياسي ، في فترة ما بين الحربين العالميتين ، ثم الى التخلف السياسي تحت الاحتلال الألماني النازي ، ثم الى التطور خلال سني ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ، ثم الى التخلف السياسي تحت النظام الشيوعي الحالي ؟^(٨) وكيف يمكن أن نقر ظهور الديكتاتورية في بلدان مصنعة ومتطورة اقتصادياً كالمانيا في عهد هتلر وايطاليا في عهد موسوليني ؟ وعلى صعيد آخر ترفض كثير من القوى السياسية والزعماء في بلدان العالم الثالث الأخذ بالديمقراطية الغربية وتفضل عليها صيغة أخرى للديمقراطية تنسجم مع الظروف العامة السائدة فيها .

ب - المعيار الماركسي :

وازاء النظرة الغربية في تعريف التخلف من ناحية والتطور السياسي من ناحية أخرى ، تنطلق الماركسية من أيديولوجية عامة شاملة تفسر التطور وفقاً لحركة المجتمع وانتقالها من مرحلة الى أخرى : من حالة البداوة والرعي ، الى الزراعة ، ومن النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي فالاشتراكي ثم الشيوعي . وسياق هذا التطور التاريخي تتحكم فيه قوانين موضوعية تنطبق على كل المجتمعات اذ أن انتاج الحاجات المادية والحياتية ونوعية الوسائل المستخدمة في ذلك هي التي تتحكم في التطور التاريخي للمجتمع ، وهي القاعدة التي تقوم عليها وتتطور المؤسسات الحكومية والمفاهيم القانونية والفن والأخلاق . ان تطور المجتمع من مرحلة الى أرقى منها يخضع الى قوانين موضوعية

7- Ibid, p. 18.

8- Fred R. Von der Mehden; ; Politics of the developing Nations, printico-Hall, Englewood Cliffs, N. J. 1964, p. 4.

تلعب فيها وسائل الانتاج دوراً هاماً ، اذ أن نوعية هذه الأخيرة هي التي تحدد العلاقات الاجتماعية التي تأخذ شكل مؤسسات ، وتبعاً لذلك تتطور قيم وأفكار وسلوكية الأفراد . وبناء عليه فإن انتقال المجتمع من مرحلة تاريخية الى مرحلة أخرى أرقى منها ، بواسطة الثورة عن طريق العنف أو بوسائل أخرى يعني انتقال السلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى أخرى أكثر انسجاماً مع طبيعة التطور التاريخي للمجتمع .

وبصورة عامة ، تمر المجتمعات بمراحل تاريخية متاثلة تقريباً ، غير أن المجتمعات البشرية لم تتكون في زمن واحد ، ولم تعش فترات التاريخية بخط متواز ، لذلك فإن مسيرة تطورها ليست متاثلة في جميع الأحوال ، فطفرت بعضها مراحل تاريخية معينة لأسباب تتعلق بمقوماتها الموضوعية وبمميزات الذاتية . مثال ذلك أن القبائل الجرمانية والسلافية قد انتقلت من نظام المشاعة الى الاقطاع دون أن تمر بمرحلة نظام الرق . في حين بلغت شعوب أخرى ، كالفول ، مرحلة الاشتراكية دون أن تصل مرحلة متقدمة في تطور النظام الاقطاعي ، لا ولا الرأسمالية . وفي عصرنا الحديث تحاول شعوب العالم الثالث أن تتجاوز مرحلة الرأسمالية الى الاشتراكية .

ويلاحظ بعض الباحثين أن المنهجية الماركسية في دراسة التخلف والنمو السياسي في أقطار العالم الثالث تصطدم بكون مجتمعات هذه الأقطار لم تتغلب بعد على نحو واضح ، اذ يمكن مشاهدة قطاعات بدوية وريفية واقطاعية ورأسمالية مدينية في وقت واحد . وفضلاً عن ذلك أن الطبقات الاجتماعية متداخلة فيما بينها ، ومقومات الوحدة الوطنية تنخر فيها عوامل التجزئة الاقلية والطائفية والعشائرية .

جـ - معيار العوامل المتعددة :

يذهب فريق من الباحثين الى أن التعرف على التطور السياسي في الدول النامية يجري من خلال الأخذ بنظر الاعتبار جملة عوامل مختلفة تؤخذ بكليتها أو كلا على انفراد . هذه العوامل هي التالية مدرجة دون اعتبار لأهميتها^(٩) :

أ - اتفاق وطني عام على الأهداف السياسية والاجتماعية الأساسية .

9- Fred R. Von der Meden, op. cit. p.7.

- ب - الاتصال بين الزعماء وبين الجماهير .
- ج - اندماج الأقاليم بالأغلبية في المجتمع .
- د - فصل السياسة عن الدين .
- هـ - مستويات عالية في التربية والتعليم .
- و - وجود جماعة أو فئة اجتماعية كبيرة تتمتع بمستوى عال من التربية والتعليم .
- ز - إدارة مدنية كفؤ .
- ح - نظام سياسي قائم على المنافسة بين الكتل والأحزاب السياسية .
- ط - مؤسسات سياسية تقوم بأداء وظائف مختلفة .
- ي - نشاط سياسي على صعيد البلاد بأسرها وليس محصوراً بالعاصمة فقط .
- ك - تطعيم النظام القائم بقيم سياسية واجتماعية غربية .
- ل - وجود جماعات مصالح (أو جماعات ضغط) منظمة .
- م - حرية في العمل السياسي .
- ن - وجود حكومة دستورية مسؤولة أمام البرلمان .
- س - تبعية القوات العسكرية لاشراف وسيطرة السلطات المدنية .

والواقع أن نظرية بسيطة على هذه العوامل تكشف أن هذه العوامل ليست في التحليل الأخير ، سوى قماً غريبة أيضاً . فضلاً عن ذلك أن هذا النهج في قياس تطور النظم السياسية يثير مشاكل خطيرة تتعلق بعدد وطبيعة العوامل التي يجب الأخذ بها ، وأهمية كل عامل منها . ومن ثم فإن هذا المنحى في البحث ان هو الا تغيير بسيط على النهج الأول ولا ينطبق الا على عدد لا يمتد به من الدول النامية .

د - المقارنة التاريخية :

يذهب بعض الباحثين الى أن تعيين التطور السياسي للدول النامية يجب أن يجرى على ضوء التطور التاريخي للبلدان المتقدمة ، كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة . وبمقتضى هذا المعيار ، تعد الولايات المتحدة ، مثلاً ، دولة جديدة ومتخلفة في القرن الثامن عشر ، وموحدة في سنة ١٨٦٥ ، ومصنعة في سنة ١٩١٤ وهلم جرا . وبناء على هذا المعيار ، يعتبر مستوى تطور أندونيسيا الحالي مماثل لمستوى الولايات المتحدة فيما بين سنتي ١٧٧٥ - ١٧٨٥ ، ومستوى تطور الهند مماثل لمستوى الولايات المتحدة أيضاً في

منتصف القرن التاسع عشر . هذا مع العلم بأن تطور البلدان في القرن العشرين لا يستلزم بالضرورة أن تكون عريقة في التاريخ كالولايات المتحدة ، والا فان أثيوبيا ، مثلاً ، أعرق من الولايات المتحدة ، ولكنها أقل تطوراً منها^(١٠) .

والواقع أن جميع هذه الأساليب في دراسة التخلف السياسي في بلدان العالم الثالث غير مرضية ، لأنها قائمة على معايير مبنية على قيم ومفاهيم غربية على واقع هذه البلدان ، وعلى مسيرتها التاريخية نحو النمو والتطور . ان دراسة الدول النامية يجب أن تنطلق من وجهة نظر الدول النامية ذاتها ، وعبر المشاكل التي تواجهها مجتمعة أو كلا على انفراد . اذ يجب أن يؤخذ التخلف باعتباره واقعاً عاماً وينطوي على عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً . وهذه النظرة العامة الشاملة هي التي يمكن أن تؤدي الى استنتاجات تذكر ، لأنها تكون الحد الأدنى من الاتفاق بين الباحثين من مختلف الاتجاهات . والا فان أحداً لا يمكن أن ينازع ، مثلاً ، في أن الدولة التي لاتضمن سلامة مواطنيها وأمنهم ، أو تلك التي لاتوفر لهم ضروريات الحياة ، بحيث تقيهم من الجوع وتوفر لهم الملابس والسكن تعتبر دولة متقدمة .

٤ - مفهوم التنمية السياسية :

مع أن مفهوم « التنمية السياسية » كان متداولاً في سنوات الخمسين ، الا أنه لم يظهر بشكل واضح الا في مطلع الستينات ، ففي حزيران ١٩٥٩ عقدت لجنة السياسة المقارنة المنبثقة عن مجلس بحوث العلم الاجتماعي في الولايات المتحدة^(١١) ، مؤتمراً حول موضوع (التحديث السياسي) ، وخلال ذلك صاغت اللجنة المذكورة أول برنامج لها حول (التنمية السياسية) . وقدم ادوارد شيلز تقريراً هاماً الى المؤتمر وطبع فيما بعد

10- Fred R. Mehden, op. cit. p. 7.

١١ - كان غابرييل الموند رئيساً للجنة المذكورة في عام ١٩٥٤ ثم تولاها من بعده لوسيانو باي ، ومن اعضائها التشفيين كل جيمس س . كولمان ، وروي ماكريديس ، وكي بوكر ، وليونارد نيدر ، وهربرت هيان ، وجوزيف لابلوهارا ، وسيدني فربا ، زمايرون وانير . وقد ساهم كل هؤلاء بمصياغة نظريات التنمية السياسية فيما بعد .

بعنوان « التنمية السياسية في الدول الجديدة »^(١٢) . وفي العام نفسه نشر كتاب باشراف غابرييل الموند وجيمس كولمان بعنوان « سياسة المناطق النامية »^(١٣) . وتأتي أهمية البحوث التي قدمت الى المؤتمر وكذلك المؤلفات المذكورة عن كونها قد صاغت المفاهيم الأساسية للتنمية السياسية في أقطار العالم الثالث وكانت الأساس الذي اعتمدته المؤلفات التي ظهرت فيما بعد^(١٤) .

والواقع لقد جاءت مبادرة عقد المؤتمر المذكور بعد أن بدأت الولايات المتحدة تعني بأقطار العالم الثالث ، أو بالأحرى تتابع مشاكلها وترصد (مساعدات) لها . وكان تشخيصها ان هذه الأقطار (متخلفة) ولذلك فانها لاتأخذ بالنظام الغربي . وعليه فان (المساعدات) الى الدول الجديدة موجهة الى تحسين أحوالها الاقتصادية واستخدام الوسائل الكفيلة بتسريع عملية التطوير السياسي فيها التي تقودها الى الأخذ بالنظام الديمقراطي الليبرالي بحكم الضرورة .

ونظمت لجنة السياسة المقارنة أيضاً خلال المدة ١٩٦١ - ١٩٦٣ خمسة مؤتمرات لدراسة مبادئ التنمية السياسية ، هي التالية على التعاقب : الاتصال والتنمية السياسية ، البيروقراطية والتنمية السياسية ، التربية والتنمية السياسية ، التنمية السياسية في تركيا واليابان ، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية .

12- Edward Shiis; political developent in the New states. The Hague, morton, 1960.

13- gabriel A. Almond and james Coleman; The politics of developing Areas, princeton, princeton university press, 1960.

14- Roger- gerard Schwartzenberg, op. cit. p. 229.

١٥ . ام الكتب التي ظهرت في هذه الفترة هي التالية

- Lucian pye. ed.; Communication and political development. 1963.

- Robert ward and Dunkwart Rustow ed.; political modernization in japan and Turkey, 1964.

-Joseph Lapalombara ; Bureacracy and political development, 1963.

- James S. Coleman; Education and political development. 1965.

- Myron Weiner, and joseph Lapalombara, ed.; political partis and political development. 1966.

وخلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ نشرت خمسة مؤلفات انطوت على الموضوعات التي طرحت في المؤتمرات المذكورة ونشرت ضمن مجموعة (دراسات في التنمية السياسية) وبإشراف (لجنة السياسة المقارنة) (١٥) ، وضمن نفس السلسلة وبإشراف لوسيان باي وسيدني فربا ظهر كتاب (الثقافة السياسية والتنمية السياسية) (١٦) الذي تابع البحث حول موضوع (الثقافة والتنشئة الاجتماعية السياسية) الذي سبق أن تناوله من قبل غابرييل الموند وسيدني فربا في كتابها المعروف (الثقافة المدنية ، الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمسة أقطار) (١٧) .

وفي عام ١٩٦٦ نشر غابرييل الموند بالاشتراك مع ج . بنغهام باول كتابها (السياسة المقارنة ، مقارنة تنموية) (١٨) والذي لعب دوراً هاماً في دفع النظريات التنموية في ميدان دراسات النظم السياسية .

وقد شهدت السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ قرة رواج نظريات التنمية السياسية ، سواء من ناحية كثرة المؤلفات أم من ناحية ماتوصلت اليه من تحليلات (١٩) . ولكن نظريات التنمية السياسية بدأت تتعرض الى انتقادات شديدة ومن جهات مختلفة . بل ، ان النظريات المذكورة تعرضت الى انقسامات فيما بين انصارها أنفسهم ، اذ أسقطت بعض

16- Lacia pye and sydney; culture and political development, 1965.

17- gubriel Almond and Sydney Verba; Civic Culture, op. cit. powell. de.

18- gabmel Almond and g. Ringham. Comparative politics, Advelopmental approach, Boston, Litrlie, Brown, 1966.

١٩ - ام الكتب التي ظهرت في هذه الفترة هي التالية :

David E. Apter; The politics of Modernization. chicago, 1965.

- Lacia pye; Aspects of political devepment, an Analytic study. Boston, Little, Brown, 1966.

- S.N. Eisenstadt ; Modernization, protest and change. Englewood lliffs, 1966.

- Llaude E. welch ; political Modernization, Belmont, 1967.

- Samuel p. Huntington ; political Order in changing Societies. New Haven, yale university press, 1968.

القضايا وعرضت مجانب أخرى للتنمية السياسية ، كما ظهرت تعابير جديدة .

٥ - دوافع ظهور نظريات التنمية السياسية :

لقد لعبت ظروف سنوات الحسین وكذلك الستينات دوراً هاماً في بروز مفهوم (التنمية السياسية) وصياغته ثم تطوره . ويمكن اجمال العوامل التي دفعت الى الوجود النظريات التنوية السياسية بما يلي :

أ - ظهور دول العالم الثالث : لقد دفع ظهور بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تحررت من السيطرة الاستعمارية وبرزت فيها نظم سياسية جديدة ومشاكل من نوع خاص لا يمكن دراستها بواسطة وسائل علم السياسة التقليدي الى البحث عن أساليب جديدة في دراستها وقياس درجة تطورها . وانطلق مفهوم التنمية السياسية خلال وعبر الدراسات المقارنة للنظم السياسية . اذ أن المعنى بدراسة السياسة وجد نفسه أمام نظم سياسية متباينة الطبيعة ومختلفة من ناحية درجة تطورها ، فضلاً عن تنوع الثقافات والايديولوجيات والمؤسسات والعمليات السياسية في أقطار العالم المختلفة .

واقترضت روح البحث العلمي من دارس السياسة ان يأخذ هذا التنوع بنظر الاعتبار لاستخلاص القواعد العامة التي تحكم مختلف النظم السياسية . وبخلاف الجيل السابق من علماء السياسة الذين عالجوا مجموعة متجانسة الى حد ما من الدول في أوروبا وفي أميركا الشمالية ، تعين على دارس السياسة في الوقت الحاضر أن يفهم على نحو موضوعي الثقافات والمجتمعات الأجنبية في جميع أنحاء العالم . ولتحقيق هذا المسمى وجب عليه أن يولي اهتماماً دقيقاً الى التنمية واستخدام منهجيات البحث الشاملة من ناحية البعد (أي قدرتها على أن تنطوي على كل العناصر التي لها صلة بذلك في المجتمعات) ، ومن ناحية الدقة ، ومن ناحية حيادها الثقافي . وواجهت دارسي السياسة أيضاً مسألة أخرى ، وهي وجوب فهم دينامية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها مع عملية التنمية أو التحديث وبخاصة في المجتمعات الانتقالية . وعليه فإن دخول كثير من المجتمعات

الجديدة والمتخلفة في مختبر عالم السياسة سام بدرجة كبيرة في المحاولات التي بذلت لصياغة مفهوم التنمية السياسية والعمليات التنموية (٢٠) .

وفي الواقع ان مفهوم (التنمية السياسية) بمعناه الدقيق ، لم يظهر في بلدان العالم الثالث ، وانما برز في الأوساط الغربية ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، للدلالة على عمليات التجديد والتصنيع والثروة عند المقارنة بين المناطق المتخلفة في العالم وبين الدول المتقدمة . ومع أنه وجدت في الماضي دائماً تقريباً دراسات مقارنة بين الأقطار المتأخرة والدول المتقدمة ، إلا أن ذلك لم يجر وفقاً لمعيار مفهوم التنمية السياسية على النحو المعروف في الوقت الحاضر والذي لم يظهر الا في بداية سنوات الستين من هذا القرن . مثال ذلك ان اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تشعر بتخلفها وتسعى لتجاوزه لتلحق بالدول الغربية المتقدمة . وكذلك الاتحاد السوفيتي ، والحركات الوطنية والتحررية في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي وبعدها . وقد وجدت في فترة ما بين الحربين العالميتين حركات في بعض أقطار العالم الثالث لاصلاح مختلف الأوضاع فيها وبخاصة نظمها السياسية ، كما هو الحال مع تركيا الكمالية والصين بقيادة سان يات صن وإلى حد ما مصر والعراق . غير أن هذه المساعي لم تكن بالبعد والعمق اللذين تتطلبهما التنمية السياسية بمعناها المعاصر ، اذ نحدث ضرورة ذات أبعاد وطنية ودولية . وفي هذا الشأن يلاحظ ج . ب . نتل : « ان وحدة وشمولية ضغوط التنمية هما اللتان دفعتا الناس الى أن ينظروا الى العالم منقسماً الى طائفتين من المجتمعات ، هما المجتمعات المتطورة والمجتمعات الأقل تطوراً . ان هذه الشمولية وهذا التلاحم بين طوائف المجتمعات ، هما جديدان » (٢١) .

ب - تأثير علم الاقتصاد :

منذ مطلع سنوات الخمسين لعب التحليل الاقتصادي دوراً طليعياً في دراسة ظواهر التحديث . فقد أبرز وطور فكرة أن كل مجتمع ينطوي على عوامل غوه الخاص

20- Lucian W. pye ; Comparative politics and political development. in ; politics in Trasional Societies edited by Harvey g. Kebscull, Appleton - Centruy- Crofts, New york, 1973, p. 13.

21- j. p. Nettl, op. cit. p. 15.

به ، وماعليه سوى أن يعبأ طاقاته لاستغلال المصادر الكامنة فيه . وقد كان أبرز من
سام في هذا الميدان كل من والت . و . روستو وهيرشمان وهيكنز . فقد عرض هيرشمان
ان التنمية تتأكد بكونها عملية الازدهار التي يكشف بها مجتمع ما لنفسه الامكانيات التي
يشتمل عليها (٢٢) .

وقد بنى والت و . روستو على الفكرة السابقة طروحاته حول عملية النمو
الاقتصادي (٢٣) ، والمراحل التي تمر بها المجتمعات (٢٤) ، اذ صنفها الى خمس مراحل ، هي
المجتمع التقليدي ، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق ، والمجتمع المنطلق ،
والمجتمع السائر نحو النضوج ، والمجتمع الذي دخل الاستهلاك الشعبي العالمي (٢٥) .

ثم يعرض روستو في كتاب (السياسة ومراحل النمو) الصادر في عام ١٩٧١ أن كل
مرحلة من المراحل المذكورة يلائمها نموذج سياسي معين . لأن المجتمعات المتباينة من
ناحية مستويات نموها الاقتصادي لا يمكن الا أن تأخذ بنظم حكم مختلفة أيضاً وفقاً
لطبيعة الظروف السائدة فيها . وان مرحلة استهلاك الجماهير ، التي هي المرحلة الأخيرة
يلائمها نموذج ديمقراطية الجماهير . أما بالنسبة الى العالم الثالث فإنه يحاول الخروج من
المرحلة الثانية (أي مرحلة تحقق الشروط اللازمة للانطلاق) ، وفي هذه المرحلة تواجه
أقطار العالم الثالث مشاكل اقتصادية وسياسية مماثلة للمشاكل التي واجهت البلدان
الأوربية في نهاية القرن التاسع عشر (٢٦) .

22- A. Hirschman ; The stages of economic development, New Haven, Yale University press, 1958.

23- Walt W. Rostow; The process of economic growth. Oxford university press, New York, 1963.

24- Walt W. Rostow ; Stages of economic growth. Cambridge University press, Cambridge, 1960.

وقد ترجم هذا الكتاب الى اللغة العربية ، انظر : والت و . روستو : مراحل النمو الاقتصادي . ترجمة برهان دجاني . بيروت . منشورات المكتبة الاهلية ، ١٩٦٠ .

٢٥ - المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

26- Walt W. Rostow; Les étapes du développement politique. Traduit de l'Américain par J.-P. Huet. Editions du Seuil, Paris, 1975, pp. 369-415.

ولكن اهم تأثير لعلم الاقتصاد في هذا الشأن هو تكريسه استخدام معين لمفهوم التنمية الذي سام قبل كل شيء في اعطاء نقحة جديدة لأسلوب البحث التطوري والهيثاني الذي قام على أساسه معظم التقاليد السوسيولوجية الكبرى في القرن التاسع عشر . فضلاً عن ذلك لقد أضفى علم الاقتصاد على أسلوب البحث المذكور قيمة علميائية قابلة للاستعمال بصورة مباشرة في العلوم الاجتماعية بمجموعها ، ومن ثم في علم السياسة (٢٧) .

جـ - الخلفيات السوسيولوجية :

لقد كانت النظرية السوسيولوجية التقليدية مهيمنة في الواقع لأن تقدم اطاراً يصلح لأن يكون مرجعاً للدراسات في التنمية . إذ أن كل منطري القرن التاسع عشر عالجوا على نحو أو آخر موضوع نمو المجتمعات . وكانت لديهم أفكار عن نقاط انطلاق النمو أو التطور ونهاياته ، وكيفية تحقيق ذلك على مراحل ، كما هو الحال لدى كل من أوغست كونت ، وهربرت سبنسر ، وإميل دوركهيم ، وتونيز وكارل ماركس .

وكل هؤلاء المنظرين عالجوا موضوعاً واحداً هو الصيرورة الاجتماعية ، من زوايا مختلفة ، وبطرق متباينة أيضاً ، وتوصلوا الى تحليلات واستنتاجات متنوعة . ويستخلص من كل أعمال هؤلاء المنظرين عناصر متاثلة تؤسس هوية النظرية التنوية الحديثة : « وكل هذه البناءات النظرية تفرض في الواقع وجود اليات داخلية للتطور تخضع لها كل المجتمعات بحكم الضرورة ، ومهما كان وضعها سواء من ناحية الموقع أم من ناحية الزمن ، والتي تؤدي الى انجاز نهائي لنموذج معين في المجتمع ، كائن كنواة في جميع أرجاء العالم » (٢٨) .

وعندما عرض علم السياسة لدراسة موضوع الدول الجديدة في العالم الثالث ومقارنة درجة نموها بالنسبة الى مستويات الدول المتقدمة كان عليه أن يستعيد تقاليد البحث السوسيولوجي القديمة التي عالجت موضوع تطور المجتمعات ، وإن يبحث أيضاً في

27- Bernard Badie ; Le developpement politique. Paris, Economica, 2e edition, 1980,

p. 4.

28- gbid.

التغيرات التي تؤثر في النظم السياسية باعتبارها عمليات ضرورية ، مستمرة ومتأصلة ،
وانها تمر بمراحل معينة ، وموجهة نحو غاية واضحة . وكما يذكر برنار بادي : وأصبحت
دراسة التنمية السياسية طبعاً هي دراسة لهذه العمليات ، وخصائصها ، وتحقيقها في
مختلف المجتمعات . ويبقى العالم الثالث على وجه التأكيد الموضوع المفضل لأمثال هذه
الدراسة ، لأنه يمتلك مزية أن يقدم لنا النمو في نشوئه . ومع ذلك فان كل النظم
السياسية هي أيضاً قابلة لأن تبحث ، لأنها جميعها تتوافق مع مرحلة معينة من النمو .
وبناء على هذا الطابع الشمولي ، أخذ المذهب التنوي يطالب باحتلال مكانة عامة في علم
السياسة الحديث ، لأنه ما دام يبحث في دول العالم الثالث فإنه تأمل شامل لجوهر
السياسة ذاتها » (٢٩) .

٦ - نظريات التنمية السياسية :

ان اختلاف وجهات النظر بين أنصار المذهب التنوي أدى الى ظهور عدد كبير
نسبياً من النظريات السياسية دفع بها الى الوجود ما تعرض له المذهب المذكور من
انتقادات نظرية شديدة ، فضلاً عن بروز وقائع عديدة ، وفي أقطار مختلفة من العالم ،
الأمر الذي دعى أنصار التنمية السياسية الى التخلي عن قواعد عامة تتحكم في تطور كل
النظم السياسية والبحث عن نماذج متنوعة للتنمية السياسية . وأبرز النظريات في هذا
الشأن هي التالية :

أ - النظرية التنوية لدى ادوارد شيلز :

لقد عالج ادوارد شيلز بخلاف من تقدمه من المؤلفين النمو السياسي لاعتباره
جانباً من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما باعتباره عملية قائمة بذاتها وتخضع الى
مبادئ خاصة بها . ولم يعن ادوارد شيلز ، كما فعل ذلك أيضاً باحثون آخرون من بعده
الا بالنظام السياسي ، وذلك بهدف دراسة العمليات التي تجري فيه ، ولغرض تعيين
الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها خلال سياق نموه . ولذلك فإنه لم يعتمد على
نظريات الاقتصاديين ، وسعى الى بناء نظريات جديدة تتعلق بكليتها بعلم السياسة .

وقد عرض ادوارد شيلز في كتابه (التنية السياسية في الدول الجديدة) ، المنوه عنه سابقاً ان كل الدول النامية تسعى للوصول الى هدف مشترك ، هو أن تصبح عصرية ، ودينامية وديمقراطية وتطبق مبدأ المساواة بين مواطنيها ، ومتقدمة اقتصادياً ، وذات سيادة ، ومؤثرة في الحياة الدولية . ويرى شيلز أن جميع هذه الطموحات تدفع كل الدول الجديدة بالاتجاه نحو الأخذ بنموذج من التحديث واحد هو الديمقراطية الغربية ، بعد اجراء بعض التعديلات عليه (٢٠) . وعليه فان كل نظام سياسي يتجه نحو تحقيق سيادة القانون ، واقامة المؤسسات التمثيلية ، وممارسة الحريات العامة بدون قيد . وتوجد هذه المبادئ بشكل نواه في كل مجتمع ، وتحقيقها بصورة تدريجية هو أساس كل عملية في التنية السياسية .

وبناء على ماتقدم وضع ادوارد شيلز تصنيفاً بالنظم السياسية ، تقسمها الى خمسة أنماط رئيسة هي التالية :

أولاً : الديمقراطيات السياسية :

وهي النظم السياسية الحديثة ، وهي أيضاً الهدف الذي يسعى للوصول اليه كل نظام سياسي خلال غوه . وأعم خصائصها أنها تطبق التايز بين الوظائف ، وتخصص البنى ، فهناك الهيئات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، والأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، وهيئات الاعلام ، وكل واحدة من هذه البنى تنبج الى أداء وظيفة معينة . والديمقراطية السياسية تفترض أيضاً نموذجاً معيناً من الثقافة السياسية ، ولا يمكن ممارستها الا اذا توافقت مع ارادة حقيقية لدى المواطنين للتمسك بها . كما يجب أن تكون النخب السياسية مستقرة ومتاسكة وفعالة ومتضامنة ، وبخاصة بوجه كل النشاطات المتطرفة . ويرى شيلز أن ذلك ينطبق على الدول الغربية كما ينطبق على بعض الدول الأخرى كاليابان وتركيا وشيلي .

ثانياً : الديمقراطيات الوصائية :

وتكون في البلدان التي تظهر فيها امكانات لتطبيق الديمقراطية ، بشكل مؤسسات أو قواعد للعمل السياسي . غير أن الهيئة التنفيذية تركز السلطة بين أيديها ،

وتلعب الإدارة دوراً هاماً في الحياة العامة ، في حين لا تمتلك الهيئة التشريعية سلطة تقريباً ، أما القضاء فغير مستقل تماماً . ومن ناحية أخرى تكون الثقافة المدنية ضعيفة ، والاتجاهات السياسية فيها تقليدية ، ويذهب الاهتمام الرئيس الى تحقيق التحديث الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك بأمل تأمين الظروف الثقافية الملائمة للديمقراطية . وهناك مؤسسات ديمقراطية ، غير أنها غير متميزة على نحو واضح تماماً . إذ أن مبدأ الفصل بين السلطات ليس فعالاً ، وأحياناً تختلط البنى الرسمية للدولة مع أجهزة الحزب الحاكم ، وحيث أن السلطة التنفيذية هي المهيمنة فإنها تصع قيوداً على قواعد اللعبة الديمقراطية .

ويرى شيلز أن نجاح هذا النمط من النظام السياسي يتوقف على ارادة و إخلاص النخب . ولا يمكن هذا النظام أن يستمر ما لم تهتم النخب حقاً بعملية الديمقراطية ، وتحقق من سلطتها ، وبقدر ما يسمح به بتطور (القدرة السياسية) للجاهير . وبغلاً عن ذلك أن هذا النمط من النظام السياسي يفترض أن اللجوء الى الممارسات السلطوية لا يلي سوى مقتضيات التحديث ، والا يكون موجوداً لاعتبارات سياسية خالصة ، كالصراع على النفوذ بين النخب (٢١) . وفي رأي شيلز أن التجسيد الأكثر تكاملاً لهذا النمط من النظام السياسي هو غانا في عهد قوامي نكروما .

ثالثاً : الاوليفارشيات المحدثه :

وتتأني الاوليفارشيات المحدثه Modernizing oligarchies عن كون الديمقراطية لا يمكن تحقيقها في المدى القريب ، وذلك بسبب كون المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية مازالت ذات طابع تقليدي . وعليه فإن هذا النمط يقوم على بنى حكومية سلطوية تأخذ شكل ديكتاتورية مدنية أو عسكرية . ولا توجد فيها دساتير ديمقراطية أو أنها معطلة ، ولا يوجد فيها نظام حزبي تنافسي ، ولا وجود قانوني للمعارضة ، والقضاء غير مستقل . ومع ذلك يوجد جهاز بيروقراطي على درجة من الأهمية ، والنخبة الحاكمة منفصلة على نفسها ، وليس لها تماس حقيقي مع القوى الاجتماعية في البلاد ، مع أنها تسعى الى تحقيق التحديث الاقتصادي والاجتماعي ، وتطوير الفعالية والعقلانية ، واستئصال كل آثار التقاليد البالية . وعليه فإن عملية الديمقراطية غير مطروحة في العمل ، وإنما يذهب

31- Roger- gerard schwartzberg, op. cit. p. 237: Bernard Badie, op. cit. p. 26.

الاهتمام قبل كل شيء الى انطلاق البلاد اقتصادياً^(٣٢) . ومثال هذا النمط من النظام السياسي هو تركيا في عهد مصطفى كمال والباكستان في عهد أيوب خان .

رابعاً : الأوليغارشيات الكلائية :

وهي تقوم على أساس مذهب سياسي مصاغ بدرجة جيدة ومنتشر على نطاق واسع ، لغرض أن يكون مبرراً لشرعية الامتيازات التي تتمتع بها النخبة الحاكمة . وهذا النمط من النظام السياسي ، بدلا من القيام بالتحديث فإنه يسعى الى تعبئة السكان بكليتهم سياسياً لغرض زجهم في عملية التنمية التي يقوم بتوجيهها . وتعبئة الجماهير تتضمن قيام حزب واحد منظم بدرجة عالية وكذلك وجود شبكة من الاتصال الجماعي المتطور بصورة خاصة^(٣٣) .

وبديهاً أن مبدأ الفصل بين السلطات غير موجود ، ولا يسمح بقيام المعارضة . وتختلف الأوليغارشيات الكلائية Totalitarian oligarchies عن الأوليغارشيات الحديثة سمات ثلاث هي :

- ١ - درجة تغلغل السياسة في المجتمع .
- ٢ - درجة تركيز السلطة لدى النخبة الحاكمة .
- ٣ - وتأثير التعبئة الاجتماعية^(٣٤) . ويضرب شيلز مثلاً على ذلك النظام السياسي في كل من كوريا الشمالية وفيتنام .

خامساً : الأوليغارشيات التقليدية :

وهي نظم في معظمها ملكية أو أسر حاكمة ، وتقوم على الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية وعلى اعتبارات مرتبطة بالنظرية أو المركز الاجتماعي . وفي أغلب الأحوال لا توجد فيها دساتير . وعلى الصعيد السياسي تتميز الأوليغارشية التقليدية Traditional oligarchy بغياب التمايز بين البنى ، فالمؤسسات القائمة أولية في تكوينها ،

32- Bernard Badie, op. cit. pp. 26- 27.

33- Bernard Badie, op. cit. p. 27.

34- Roger- gerard schwartzenberg, op. cit. p. 238.

ومع أن الاوليفارشية التقليدية لاتولي الا اهتماماً محدوداً الى عمليات التطوير ، الا أنها لاتستطيع أن تتجنب التحديث ، ولذلك فإنها من أجل أن تحافظ على تمسكها بالسلطة فإنها تقوم ببعض التنازلات في بعض الأحيان في هذا الشأن فتجرب بعض الاصلاحات الحديثة ، وتجرب أيضاً على اجراء تغيير في صيغة المشروعية السياسية ، والتخلي عن الاستناد الى القيم التقليدية والأخذ بالقيم العقلانية . والأمثلة التي يوردها شيلز على هذا النمط من النظام السياسي في عام ١٩٦٠ كلاً من الين ، ونيبال ، والعربية السعودية .

ومتقطعة في بعض الأحيان ، أو مختلطة بالمؤسسات الدينية أو العائلية . ولا يوجد فيها برلمان ، أو دوائر بيروقراطية ، والمواصلات الاجتماعية ضئيلة جداً فيها ، والحكومة المركزية ضعيفة وتكوينها البياني ضئيل ، واستعدادها للقيام بأعمال التحديث قليل . وتبدو الاوليفارشية التقليدية معارضة باصرار لاجراء التحديث ، اذ أن شرعيتها ومبررات وجودها قائمة على أساس حمايتها الثقافة التقليدية من التدهور ازاء حركة التجديد . ومادامت ، في كل الأحوال مضطرة الى مجاراة العصر مع تمسكها في الوقت نفسه بادارة أوليفارشية فإنها لاترى بدأ من التسليم باجراء تغيير على التركيب التقليدي للسلطة السياسية (٣٥) .

وجدير بالذكر في هذا الشأن ان شيلز لايعرض في تصنيفه لأنماط النظم السياسية مراحل يجب أن يمر بها كل مجتمع على طريق النمو بحكم الضرورة . فالاوليفارشية الحديثة والاوليفارشية الكلائية تبدوان وكأنها طريقان محتملان أمام تطور النظم السياسية ، كما أن المرور بالديمقراطية الوصائية ليس محتملاً . ويرى ادوارد شيلز أن ظهور هذا النظام السياسي ، أو ذاك يتوقف على الأحوال القائمة في المجتمع ، وبخاصة على طبيعة النخبة الحاكمة فيه ، وطموحاتها ، وقدراتها ، وخياراتها (٣٧) .

35- john j. johnson ; The Role of the military in underdeveloped countries, New jersey, princeton university press , 1962 p. 47.

Edward shils, op. cit. p. 89. cit. par Bernard Badie, op. cit. p. 28.

36. Bernard Badie , oP. cit. PP. 27-28. R - g. Schwartzberg, op. cit. P.238.

ان تأكيد شيلز على الدور الذي تقوم به النخبة ، يجعله يقلل من أهمية الدور الذي تقوم به الجماهير في عملية بناء الدولة الحديثة . ثم أنه لا يعير اهتماماً يذكر لظواهر الازمة والتغير المرتبطة بكية وطبيعة مطالب الجماهير التي تتوجه بها الى المراكز الحكومية المؤسسة حديثاً .

ومن ناحية أخرى ان تعدد عمليات التحديث يقترن بمفهوم معين للتنمية غائي ومخطط . فأسد ، هو ان الانطلاق في النمو يكون من الاوليفارشية التقليدية ونقطة الوصول هي الديمقراطية السياسية ، وذلك ينطبق على كل المجتمعات التي تتطور بحكم الضرورة الى ديمقراطية على النمط الغربي والتي يجب ، في رأي شيلز ، أن تعم كل أرجاء العالم ، لأنها تتحكم بالصراعات ، ومن ثم تختفي نهائياً كل القوى الثورية (٣٨) .

والواقع ما من شيء ، كما يذكر برنار بادى ، يسمح بالتأكيد على أن الديمقراطية الغربية يمكن أن تكون نقطة وصول التاريخ السياسي لكل مجتمع . ولا شيء يسمح باعتبار التماثل نوعاً من مستوى الصفر للنمو والذي يجب أن يتعد عنه كل مجتمع تدريجياً . وفقاً لصيغ معينة مسبقاً . فضلاً عن ذلك ان تصنيف شيلز لأنماط النظم السياسية - مع بوصف مستويات التحديث ، ولكنه لا يعلنها في الوقت نفسه الا الشيء الفلاني عن الدينامية التي تؤمن المرور من مرحلة للنمو الى أخرى (٣٩) .

ب - نظرية ميلليكان وبلاكمر :

وقريب من أفكار ادوارد شيلز التصنيف الذي قدمه ماكس ف . ميلليكان ودونالد بلاكمر (٤٠) حول المجتمعات التي يجري فيها التطور السياسي اذ يقسمها الى أنواع ثلاثة ، هي التالية : الاوليفارشيات التقليدية الجديدة ، والاوليفارشيات الانتقالية ، والديمقراطيات ذات التحديث النشط .

38- Edward shils; Centre and peiphery. chicago, chicage University press, 1975, p.11. B. Badie, p. 28.

39- Bernard Badie, op. cit. p. 29.

40- Max F. Millikan and Donald L. M. Blachmer ; The emerging Nations, Their growth and The united States policy. Boston, Little, Brown and company, 1961.

أولاً : الاوليغارشيات التقليدية الجديدة :

وهذه النظم تأثرت الى حد ما بالعصر الحديث ، وقبلت بعض عناصره ووضعتها موضع التطبيق ، وعلى نحو لا يؤثر على البنية التقليدية في المجتمع . أما النظام السياسي فيها فهو النظام الملكي المستبد في أغلب الأحيان . والوحدة الوطنية متأسكة نسبياً أكثر من المجتمعات الأخرى التي تأثرت بالعصر الحديث . ويشعر زعماء هذه البلدان بضرورة ادخال بعض الاصلاحات العصرية في البنى السياسية القائمة ، بل وقد يأخذون ببعض مظاهر الديمقراطية ، غير أن اسهام الشعب في الحياة السياسية ينصب بالدرجة الأولى على الالتفاف حول الزعماء والولاء لهم ، وليس على أفضل الطرق لتحقيق الانجازات في البلاد . ويضرب ميلكان وبلاكر أمثلة على هذا النوع من النظم التي كانت قائمة في مطلع الستينات كلا من أثيوبيا ، والعربية السعودية ، والأردن ، وايران ، وكامبوديا ، ولاؤوس (٤١) .

وأبرز سمات هذه النظم ، وبالإضافة الى ظروف التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، هي امتزاج السياسة بالادارة ، وسيطرة الروابط العائلية للفئة الحاكمة على العلاقات السياسية في البلاد . وفي أغلب الأحيان يأتي التحديث من ضرورات مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية وتأمين سلامة أراضي البلاد . ولذلك فان منطلق التحديث هو الالتفات نحو القوات العسكرية وتزويدها بالعناصر العسكرية المدربة تدريباً عسكرياً عسرياً ، وتسليحها بأسلحة حديثة ، ولكن ذلك يتطلب في الوقت نفسه اجراء تحديثات في قطاعات أخرى من المجتمع ، ويقتضي في الوقت نفسه استحصال ضرائب جديدة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا باقامة ادارة عصرية للدولة .

ويرى ميلكان وبلاكر أن عملية التطوير السياسي في هذه البلدان تعني القضاء على الروابط التقليدية في التنظيم الاجتماعي ، واحلال روابط جديدة مكانها قائمة على أساس وظيفي وتمثل المصالح العامة التي تدعو الى تطوير البلاد . وفي بعض البلدان ان هذه العملية تعني تحويل الولاءات المحلية الى ولاء للدولة ، وكذلك التقريب بين الذين يسيطرون على الحياة في العاصمة ، وأولئك الذين يسكون بزمام السلطة في الأرياف ، واقامة روابط صريحة ودائمة بين أولئك وهؤلاء ، روابط اشد فعالية من

الناحية الادارية ، وأكثر تجاوباً من الناحية السياسية . وتعرض مشكلة التطوير في بعض البلدان بشكل آخر هو التوتر بين المصالح المرتبطة بمشكلة الأرض وبين المصالح الاقتصادية - الصناعية والتجارية - في المدن ، ومدى الدور الذي يمكن أن تقوم به الفئة الحاكمة . فما لم تحل مشكلة الأرض - بين الذين يملكون والذين لا يملكون الأرض - فان التذمر يزداد شدة في الريف ويدفع ذلك الى الهجرة الى المدن التي لا تستطيع ان توفر فرص العمل لجميع الأيدي العاملة المعروضة (٤٢) .

ويخلص ميليكان وبلاكمر الى أن المشكلة الأساسية في هذا النوع من البلدان ، ورغم بعض الاختلافات التي تميز بعضها عن البعض الآخر ، هي مدى قدرتها على الانتقال من المجتمع المحافظ الى المجتمع العصري ، أي كيفية تبني الأساليب الحديثة في السياسة والادارة وبدون التضحية بالنظام كله . ولذلك فان التحضير لمرحلة الانتقال هي من أوجب مستلزمات الاستقرار ، والا فان النتيجة التي لاحمال من حدوثها هي تفكك المجتمع التقليدي بدون الوصول الى اعادة تنظيمه على أسس جديدة وعصرية (٤٣) .

ثانياً : نظم الاقليات (الاوليفارشيات) الانتقالية :

وهذا النوع من النظم يضم أغلب البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، وكذلك عدداً كبيراً من المجتمعات الانتقالية الأخرى . وقد تبني عدد كبير من هذه البلدان المؤسسات العامة الغربية على نحو أو آخر . وفي حين أن بعض البلدان ، كما هو الحال مع بعض البلدان الافريقية ، لا تتمتع الا بقدر ضئيل من القيادة السياسية العصرية ، وليس فيها الا مؤسسات حكومية متهافنة التكوين ، فان هناك بلداناً أخرى ، وبخاصة في آسيا ، كباكستان وبرما وتايلاند وفيتنام تتمتع بقيادات ممتدة ، أي أن العناصر التي تمارس السلطة على مستوى عال من الكفاءة ، ولكنها تواجه مشاكل جسيمة في تطوير الأجزاء الأخرى المتخلفة في المجتمع . وعليه فان هذه المجموعة تشتمل على بلدان استقلت حديثاً وليس فيها الا قلة من الزعماء الذين تعوزهم الخبرة والدرية . وعلى بلدان أخرى تشكو من تضخم عدد الأفراد الذين تثقفوا في الغرب .

42- Millikan and Blackmer, op. cit. p. 81.

43- Ibid.

ويرى ميليكان وبلاكمر أن هذه البلدان تشترك في هدف واحد ، هو ان القيادات فيها تسعى لاقامة دولة غنية وقوية وعلى أساس عصري ، كما تنحو الى التمسك بالخصائص الأساسية للمجتمع التقليدي . وعليه فان المشكلة الجوهرية التي تواجهها ، والحالة هذه ، هي تكييف المؤسسات التي نقلتها عن البلدان الغربية مع ظروفها المحلية . بل ان هذه البلدان تتعرض الى توتر اجتماعي شديد ، اذ في الوقت نفسه الذي قامت فيه مؤسسات تمثل الشعب ، الا أنها لم تفلح في ايجاد سياسة وطنية وواعية وخاصة بها رغم أنها ظلت تملك بخصائصها القومية . وسبب ذلك التناقض القائم بين القيادة ذات التكوين الغربي ، وبين الولاءات المحلية القوية . وعليه فان مجتمعات أمثال هذه البلدان غير مستقرة ، وغير متماسكة في تكوينها ، الأمر الذي يعقد عملية التطوير ، ويزيد في تفرق المجتمع ، ويذهب طموح الشعب في حياة جديدة بعيداً عن الامكانات المتوفرة لديه لتحقيق ذلك(٤٤) .

ومن وجهة نظر سياسية ، ان البلدان المذكورة تفتقر الى وجود نظام ثابت ومقبول لتغيير القيادة السياسية ، أي تعاقب السياسيين على مراكز السلطة والمسؤولية بصورة منظمة بقواعد وأعراف وتقاليد مرسومة مسبقاً . هذا بالإضافة الى كون الحزب الحاكم لم يصل الى مستوى عال من التطور والتنظيم بحيث يستطيع أن يحتوي كامل قطاعات الشعب ، وان يحقق المصالح الوطنية . وفي معظم الحالات وجد زعيم قوي يحكم بقوة شخصيته ويسيطر على الحياة السياسية في البلاد(٤٥) وقد ترتب على ذلك أثاران :

- ١ - ان الشعارات التي كانت مرفوعة لتحقيق المطالب الوطنية في اجراء التطوير وتحقيق الحياة العصرية ، وسواء عبر عنها عدد قليل من الزعماء أو عدد كبير من أفراد المجتمع لم يتحقق القسم الأكبر منها .
- ٢ - لقد ظهرت الاجراءات الاستبدادية في نظام الحكم بصورة ثابتة ومتزايدة لمواجهة التذمر العام من بطأ سرعة التطوير من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب فقدان أو ضعف المؤسسات العامة ، كجماعات المصالح والأحزاب السياسية القادرة على مقاومة السلطة المنظمة للجيش والدولة(٤٦) .

44- Millikan and Blackmer, op. cit. p. 82.

45- Millikan and Blackmer, op. cit. p. 82.

46- Ibid. p. 83.

ان هاتين الحالتين ، كما يلاحظ ميلكان وبلاكر جعلت الحياة السياسية في مجتمعات الانتقالية تتسم بخيبات أمل ، ونفاذ الصبر . وعدم التعلق بالأوهام ، والخوف من الفشل ، وعدم الاطمئنان . ويضيفان على ذلك بقولها انه باستثناء حالات استثنائية قليلة ، شهدت السنوات العشر التي أعقبت حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي انهيار التخطيط الجريء ، واختفاء الاعتقاد بالانجازات البطولية ، هذا في الوقت نفسه الذي بدأ فيه يظهر وعي واقعي متزايد بمدى الامكانيات المتوفرة لتحقيق الانجازات المطلوبة (٤٧) .

وبناء على ماتقدم فان النظم المذكورة التفتت الى وجوب توفير مستلزمات التقدم وتحقيقه تدريجياً ، وكان في مقدمة المهام المطروحة عليها هو ازالة العوامل التي تعمل على تفكك الوحدة الوطنية فيها كشرط أولي لاقامة الديمقراطية . ومن ثم تعين عليها القيام بالانجازات التالية :

١ - زيادة عدد العناصر الكفوءة لادارة الشؤون العامة في البلاد . اذ مهما كانت المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية كبيرة ، الا أنه لا يمكن تطبيق أي برنامج تطوير اقتصادي بدون عدد كاف من الاداريين المتربين .

٢ - توسيع المساهمة الشعبية في الحياة السياسية ، والتضييق من الهوة التي تفصل بين الزعماء السياسيين الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية أو تثقفوا بالثقافة الغربية وبين جماهير الريف التي تعيش في ظل ظروف الحياة التقليدية . ومن هذه الناحية تعين تنفيذ برامج تحسين الصحة والتربية والتعليم ، وحل مشكلة الأرض ، وزيادة الانتاجية الزراعية ، وغيرها لأنها تساعد في توطيد العلاقة السياسية بين المدينة والريف .

٣ - تنظيم التعاقب على السلطة بطرق سامية . وذلك لأن الوحدة الوطنية التي يعرضها زعيم سياسي واحد ومسيطر وتلعب شخصيته دوراً قوياً في توحيد الشعب ، أو حزب سياسي واحد ومسيطر على الحياة السياسية خلال سنوات عديدة ، مهما كانت أهميته ، لا يكون أساساً متيناً لحياة سياسية مستقرة . ودرجة النضوج السياسي في هذه المجتمعات ينعكس على مستوى تقبلها معارضة ديمقراطية واعية وتبر عن

مصالح مختلف الجماعات في المجتمع ، وليس مجرد الوصول الى السلطة والتسلط بها . ومن ثم فان الضرورة تقتضي تنمية الشعور لدى كافة المواطنين بكون التطوير لا يتحقق بواسطة جهود الحكومة وحدها ، وانما يجب أيضاً ان يساهموا هم أنفسهم في ذلك .

ثالثاً : نظم الأقليات (الاوليفارشيات) المهدئة بفعالية :

وهي تضم البلدان الأكثر تطوراً في المجتمعات النامية ، اذ يتركز الاهتمام فيها على الأخذ بالمؤسسات العصرية وتطبيق أساليب الادارة الحديثة برغم وجود قطاعات كبيرة من المجتمع مازالت تعيش في ظروف تقليدية . وتوجد في هذه البلدان قيادة على نطاق واسع وكاف لتحقيق بعض الاستقرار في البلاد . وتجري في بعضها انتخابات تمثيلية ، بحيث تتعاقب على السلطة القوى السياسية بدون رجاء سياسية أو أعمال عنف . ويضرب ميلكان وبلاكر أمثلة على ذلك كلاً من تركيا والبرازيل والمكسيك ، وكذلك الهند والفلبين وكولومبيا .

والمهمة الأساسية للملكة على المسؤولين في هذه البلدان هي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي . والعمل السياسي في هذه المرحلة يهدف الى التنسيق ما بين التقدم الاقتصادي وبين التطوير السياسي . لأن اقامة اقتصاد عصري يترتب نتائج سياسية ذات دلالات معينة . اذ أن التقدم الاقتصادي يوسع من قاعدة التمدن ، ويزج بقطاعات واسعة من السكان في حياة عصرية ذات طابع مدني . ولا ريب في أن حركة التمدن تولد مشاكل عديدة ، أهمها أن العناصر التي شملتتها تجد نفسها تسعى الى حل مشاكلها الجديدة بواسطة تنظيم ينظمها لكي تؤثر في السياسة العامة للبلاد .

وعلى صعيد آخر ان التطوير الاقتصادي يعزز عناصر النخبة السياسية ، اذ يكثر عددهم ، ويشدد تأثيرهم كرجال التجارة والصناعة وموظفي الدوائر الرسمية ، والجماعات المهنية وغيرها التي تمارس نشاطات حديثة . وكل هذه الجماعات ترى من مصلحتها ان تتطور وتتوسع القطاعات التي تنتمي اليها وكذلك ان تزايد أشكال التنظيم السياسي المستقر الذي يوفر لها تأثيراً في العمل السياسي .

ويخلص ميكليكان وبلاكر الى أن التحدث كلما تقدم الى أمام ، كلما أخذت

عناصر النخبة السياسية المختلفة في تطوير العلاقات المتبادلة فيما بينها الى حد يسمح بتحقيق التوازن في السلطة السياسية بحيث تنتقل من جماعة الى أخرى بطريقة سلية . وعندئذ تبدأ المؤسسات الديمقراطية بالبروز ، وتنظم المصالح المختلفة في المجتمع من خلال تأليف الأحزاب السياسية التي تمثلها والتي تتنافس فيما بينها للوصول الى السلطة على طريق الانتخابات التثيلية . وتنتشر المساهمة في العمل السياسي ولا يعود ولاء الأفراد يذهب الى الحزب الذي ينتمون اليه فحسب وإنما أيضاً الى النظام السياسي بأكليته . ويفترض سياق التحديث ، هذا مسبقاً فرض قواعد القانون وطاعتها وبخاصة تلك التي تنظم قواعد انتقال السلطة من جماعة الى أخرى .

تقييم عام :

والبواقع ، ان النظم السياسية على هذه الشاكلة تفتقر قبل كل شيء الى نظرية واضحة في الحكم . ومنكبتها الأساسية قائمة في مدى قدرتها على تحديث الأحوال التردية في المجتمع ، وتسيير الشؤون العامة في ظل الاستقرار ، وفي تعبئة أوسع الجماهير . ولاريب في أن هذه النظم قد تتوصل الى تحقيق بعض المشاريع العامة لتحسين طرق النقل والمواصلات ، وحل مشكلة الأرض وتحقيق الإصلاح الزراعي ، واقامة مشاريع الري والمشاريع المدنية الأخرى ، غير أن المشكلة الكبرى التي تعترض هذه النظم على الصعيد الاقتصادي هي انجاز المشاريع الكبرى التي تضع أساساً ثابتاً لتحول نوعي في حياة المجتمع ، كالمشاريع الصناعية التي تتطلب أموالاً طائلة وقدرات تقنية عالية ويستغرق انشاؤها وقتاً طويلاً ، ولا تعطي مردودها في المدى القريب .

وعلى الصعيد الإداري ان تحسين الإدارة العامة واصلاح جهاز الدولة هما في متناول يد هذه النظم التي تستطيع أيضاً والى حد بعيد القضاء على الفساد في الجهاز الإداري وبخاصة في السنوات الأولى من حكمها ، والقضاء كذلك على عناصر الفوضى في البلاد . غير أنها تواجه بمرور الوقت التركة المتراكمة من المشاكل التي خلفتها النظم السابقة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى حالات توتر شديدة

ناشئة أساساً عن طريقتها هي في الحكم . فيضطر النظام الى استخدام وسائل عنيفة ضد القوى التقليدية التي تتحدها ، والقضاء عليها بالقمع الوحشي الرادع أو بعملية طويلة وبطيئة لتحويل المؤسسات القائمة الى أخرى ذات طابع عصري . وكما يقول جون جونسون لم يحدث أن أفلح نظام أقلية في تعبئة جماهير الشعب ولفها وراء أهدافه . فقد يتغلب على مراكز المقاومة المنظمة في البلاد ، غير أنه ليس بمقدوره السيطرة على تضال حماس الجماهير .. لأن الانتماءات الى الوحدات التقليدية تظل تحتفظ بقوة مقاومة كبيرة ، ورغم أنه يمكن تحطيم القوة الخارجية للسلطات التقليدية ، إلا أن التأييد الحماسي الشعبي للفئة الحاكمة غير متلائم مع ذلك بحكم الضرورة (٤٨) .

جـ - نظرية غابرييل الموند وجيمس كولمان :

لقد أكد غابرييل الموند منذ عام ١٩٦٠ وفي مقدمته لكتاب (سياسة المناطق النامية) (٤٩) على أهمية عملية التنمية السياسية أو التحديث السياسي . وذلك بدمج دراسة التنمية السياسية بالنظرية الوظيفية التي تعرض أن النظام السياسي هو مجموعة من عناصر مترابطة ، ويساهم كل واحد من هذه العناصر ، وبطريقة خاصة ، بتنظيم مجموعة العناصر وقيامها بوظائفها . وبناء على ذلك يعرض الموند وكولمان ما يأتي : (٥٠)

أولاً : ان كل النظم السياسية ، ومهما كان مستوى غوها ، تمتلك بنى سياسية ، والتي يمكن مقارنتها بالبنى السياسية في المجتمعات الحديثة ، غير أن الاختلاف فيما بينها يتعلق بدرجات تطورها وتخصصها .

ثانياً : توجد وظائف متاثلة في كل النظم السياسية ، والاختلاف فيما بينها يأتي عن كيفية أدائها ، وعن نوع البنى التي تؤديها .

ثالثاً : ان كل البنى السياسية ذات وظائف متعددة ، أي أنها تساهم بطرق عدة في أداء النظام السياسي ووظائفه .

48- john johnson, op. cit. p. 51.

49- gabriel Almond and james Coleman, op. cit.

50- Bernard Badie , op. cit. p. 31.

رابعاً : ان كل النظم السياسية ذات طابع مختلط وازدواجي ، فهي ليست حديثة كلياً ، ولا تقليدية كلياً ، فالاختلاف هو فقط في كون بعض النظم السياسية تسيطر فيها العناصر الحديثة ، في حين تسيطر العناصر التقليدية في نظم سياسية أخرى .

ومن ثم فان كل النظم السياسية ، سواء كانت متقدمة أم متخلفة هي عرضة للتغير والتحول من موضع معين الى آخر .

وعليه فان عملية التنمية السياسية هي ذات طابع كوني وتتعلق بكل المجتمعات ، فكما توجد في بلدان العالم الثالث ، فانها قائمة أيضاً في البلدان المتقدمة .

ويعدد غابرييل الموند وجيمس كرومان وظائف النظام السياسي على النحو التالي :

- ١ - التنشئة الاجتماعية السياسية وعملية ضم الأفراد الى النظام السياسي .
- ٢ - التعبير عن المصالح .
- ٣ - تجميع المصالح .
- ٤ - الاتصال السياسي .
- ٥ - اعداد القواعد .
- ٦ - تنفيذ القواعد .
- ٧ - الوظيفة القضائية .

ومعرفة الوظائف المذكورة يسمح من ثم بتشخيص البنى السياسية التي تؤديها وكذلك تقدير درجة استقلالها الذاتي وتخصصها . والاستقلال الذاتي للبنى السياسية وتخصصها هما المؤشران الأساسيان للنمو السياسي . ويعالج الموند وكولمان الخصيصتين المذكورتين من خلال مفهوم أساسي هو (التمايز البنوي) Cultural differentiation الذي بواسطته يمكن تعيين مستوى التحديث الذي يصله كل نظام سياسي . وحيث أن الوظائف والبنى التي تؤديها قائمة في كل مجتمع سياسي فان التنمية السياسية لا يمكنها في الواقع الا تكريس التمايز المتزايد للبنى . وبعبارة أخرى ان من أهداف التنمية السياسية السعي لزيادة الاستقلال الذاتي للبنى وكذلك زيادة تخصصها . ولذلك فان المجتمعات

التقليدية تتميز ببنى سياسية متقطعة وضيئلة التخصص . إذ تقوم الوظائف التنفيذية والتشريعية بصورة عامة هيئة واحدة تقوم بالوقت نفسه بأداء الوظائف الدينية أو الاقتصادية . وبمعكس ذلك تمتلك المجتمعات الحديثة دائماً بنى سياسية خالصة ، كالبرلمان ، والحكومة ، والأحزاب السياسية ، والكوادر السياسية وغيرها التي يقوم فيها أنظمة دقيقة لتقسيم العمل (٥١) .

د - نظرية غابرييل الموند و ج . بنفهام باول :

مؤشرات النمو السياسي :

يتسك الموند وباول ، لغرض تصنيف النظم السياسية وفقاً لمستويات النمو فيها بثلاثة مؤشرات مترابطة فيما بينها ، هي : ١ - تمايز الأدوار ، ٢ - الاستقلال الذاتي للنظم الفرعية ، ٣ - الطابع العلماني للثقافة السياسية .

والواقع ان المؤثر الأول والثاني يتعلقان بالتمايز البنيوي ، ومن ثم فان تصنيف نمو النظم السياسية يقوم على أساسين ، هما التمايز البنيوي ، وعلى الطابع العلماني للثقافة وبعبارة أخرى يعرف النمو السياسي بكونه التمايز والتخصص المتزايدين للنمو السياسية وباكتساب الثقافة السياسية طابعاً علمانياً متزايداً .

أولاً : التمايز البنيوي :

يعرف الموند وباول البنية بكونها النشاطات التي تكون النظام السياسي وعندما يشار الى أن النشاطات المذكورة تمتلك بنية فان ذلك يتضمن ببساطة انها تحدث بصورة منتظمة .. ومن ثم فان البنية هي مجموعة أدوار سياسية ، والدور السياسي هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد والذي ينخرط في العملية السياسية . والوحدات التي تكون كل النظم الاجتماعية بما فيها النظم السياسية هي الأدوار . وأفراد المجتمع يقومون عادة بأدوار في مختلف النظم الاجتماعية غير النظام السياسي . وعليه فان إحدى الوحدات الأساسية للنظم السياسية هي الدور السياسي ، ومن ثم فان البنية هي مجموعة أدوار مترابطة بعضها ببعض الآخر (٥٢) .

51- Bernard Badie, op. cit. p. 31.

52- gabriel A. Almond and g. Bingham powell, jr. op. cit. p.21.

ويفرق الموند وباول بين النظم الفرعية التي تتكون من أدوار مترابطة ومتفاعلة وبين النظام السياسي باعتباره مجموعة من النظم الفرعية المتفاعلة فيما بينها .. وعمليات تطور النظم السياسية تتوقف على جمود الأدوار أو تطورها ، وذلك عندما تقوم أدوار سياسية جديدة وتنحل وتختفي الأدوار القديمة . وكل نظام سياسي يسعى بصورة مستمرة لتجديد الأفراد لغرض القيام بالأدوار السياسية .

ومن ثم فإن الجانب الرئيس لتنمية النظام السياسي أو تحوله هو تمايز الأدوار ، أو التمايز البنوي ، والتمايز البنوي يدل على العمليات التي بها تتغير الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً أو أكثر استقلالاً ذاتياً ، أو بها أيضاً تقوم أدوار جديدة ، أو تبرز بنى جديدة ونظم فرعية جديدة . ولا يقصد بتمايز الأدوار والتمايز البنوي نحو أنماط جديدة في الأدوار وتحول القديمة منها فحسب ، وإنما أيضاً التطورات التي تحدث في العلاقة بين الأدوار ، وبين البنى ، أو بين النظم الفرعية^(٥٣) . وعليه فعند الحديث عن الجانب التنوي للدور والبنية فالتأني لانعني ب بروز أنماط جديدة من الأدوار أو انحلال القديمة منها فحسب ، وإنما أيضاً تغير أنماط التفاعل بين الأدوار ، والبنى والنظم الفرعية^(٥٤) .

إن المدى الذي يصله النظام السياسي في تمايزه البنوي والاستقلال الذاتي النسبي لأدواره ولنظمه الفرعية يؤثران على شكل النظام السياسي وعلى أنماط قدراته .. وعندما نتفحص تمايز الأدوار لنظام سياسي يجب ألا نغنى بعدد الأدوار فحسب ، وإنما أيضاً بأنواع الأدوار التي تخصصت ، وبالعلاقة بين هذه الأنماط للأدوار المتخصصة وكذلك بقدرات النظام السياسي .. وعلى صعيد آخر إن فو قدرة النظام السياسي على الاستجابة مرتبط بالاستقلال الذاتي للبنية التحتية التي بها يمكن نقل مطالب المجتمع إلى البنى الحكومية والإدارية^(٥٥) .

ثانياً : علمانية الثقافة :

ويضيف الموند وباول إلى التمايز البنوي بعداً جوهرياً ثانياً للنمو السياسي هو اكتساب الثقافة طابعاً علمانياً Cultural secularization وعلى حد قولهما : « أننا نحتاج

53- gabriel A. Almond and g. Bingham powell, op. cit. p. 22.

54- Ibid. pp. 22-23.

55- Ibid. p. 49.

في دراسة أي نظام سياسي الى معرفة النزعات الخفية تماماً كما نحتاج الى معرفة المظاهر الخارجية له في فترة معينة من الزمن . ونشير الى هذه النزعات ، أو هذا البعد النفسي للنظام السياسي على أنه الثقافة السياسية التي تتكون من الاتجاهات ، والمعتقدات ، والقيم ، والمهارات المنتشرة بين السكان بكليتهم ، وكذلك النزعات والأنماط الخاصة التي توجد في أجزاء من السكان منعزلة . وهكذا قد يكون للجماعات الاقليمية أو الجماعات الاثنية أو الطبقات الاجتماعية التي تكون السكان في النظام السياسي نزعات أو ميول خاصة . ونشير بالثقافة الفرعية الى تلك النزعات الخاصة لدى جماعات خاصة . وعلى نحو مماثل لذلك ، قد تكون هناك تقاليد أو اتجاهات جارية في مختلف الأدوار والبنى والنظم الفرعية للنظام السياسي» (٥٦) .

وعليه فان التخصص البنوي يوفق ما بين تمايز الادوار وبين الاستقلال الذاتي للنظم الفرعية ، اي العناصر التي تكون نظماً فرعية كالحزب وجماعات المصالح وغيرها ، التي تتمتع باستقلال ذاتي نسبي وفي الوقت نفسه يتمايز بعضها عن البعض الآخر. (٥٧)

والثقافة السياسية لدى الموند وباول ، هي غط الاتجاهات والتوجهات نحو السياسة بين أفراد النظام السياسي . وتتضمن التوجهات الفردية عدة مقومات تشتمل على: (٥٨)

أ - التوجهات الإدراكية Cognitive orientations وهي المعرفة ، سواء كانت دقيقة أم لا ، بالمواضيع والمعتقدات السياسية .

ب - التوجهات العاطفية أو التأثرية Affective orientations وهي مشاعر التعلق بالمواضيع السياسية والانخراط فيها ، أو نبذها وماشاكل ذلك .

ج - التوجهات التقييمية Evaluative orientations ، كالأحكام والآراء حول المواضيع السياسية التي تتضمن عادة تطبيق مستويات القيم على المواضيع والأحداث السياسية .

56- R.- gerard schwartzenberg, op. cit. p. 240.

57- Almond and powell, op. cit. p. 23.

58- gabriel A. Almond and g. Bingham powell, op. cit. p. 50.

والواقع أن الموند وباول استعاراً طوائف التوجهات المذكورة أعلاه عن
تالكوت بارسونز|وادوارد شيلز(٥٩).

وعليه فيجب أن تؤخذ توجهات الأفراد نحو أي موضوع سياسي عبر هذه الأبعاد
الثلاثة المترابطة فيما بينها بطرق مختلفة حتى لدى الفرد نفسه عندما يقيم الجوانب المختلفة
للنظام السياسي . وأنواع التوجهات التي توجد بين السكان لها تأثير هام على طرق عمل
النظام السياسي(٦٠).

ومع ذلك فإن دراسة الثقافة السياسية ، كما يرى الموند وباول ، لا يمكن أن
تعتبر دليلاً أكيداً ، وإنما هو دليل إجمالي ، للتنبؤ بسلوك الأفراد إزاء أية قضية(٦١) .

ومواضيع التوجهات السياسية تشتمل على النظام السياسي ككل ، وعلى بعض
الأدوار السياسية أو البنى السياسية ، وأداء الأفراد أو الجماعات للأدوار السياسية ،
والسياسات العامة أو الخاصة أو بعض المسائل منها . كما تشتمل أيضاً على الفاعلين
السياسيين الآخرين ونفس الفرد باعتباره فاعلاً سياسياً(٦٢) .

ويرى الموند وباول أن دراسة النظام السياسي يجب ألا تقتصر على مراقبة
الأنماط الفعلية للسلوك والتفاعل خلال فترة معينة ، وإنما يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار
أيضاً النزعات الشخصية الكائنة في النظام السياسي ككل وكذلك في أجزائه المختلفة ،
فبنية النظام السياسي وثقافته تجعلانه أكثر قدرة على تمييز خصائصه وتفسيره والتنبؤ
بمساراته .(٦٣)

إن الجانب التنموي في الثقافة السياسية هو مفهوم اكتساب الثقافة طابعاً علمانياً
الذي يقابل التمايز البنيوي . ويقصد باكتساب الثقافة الطابع الديني « تلك العملية

59- TalcoTT parsons and Edward A. shils (eds.) , Toward a general Theory of
action, Cambriolge, Harvard university press, 1951, pp. 58 ff.

60- Almond powell, op. cit. p. 50.

61- Ibid. p. 51.

62- Ibid. pp. 52-55

63- g. A. Almond and g. B. Powell, op. cit. p. 23.

التي بها يصبح الأفراد أكثر عقلانية ، وأكثر تحليلاً وتجريباً في عملهم السياسي» (٦٤) . وهي أيضاً العملية التي بها تفسح التوجهات والاتجاهات التقليدية المجال أمام عمليات صنع القرار بصورة أكثر دينامية وذلك بانطوائها على جمع المعلومات ، وتقييم المعلومات ، ووضع البدائل للعمل السياسي ، واختيار سياق العمل من بين هذه السياقات الممكنة ، والوسائل التي بها يختبر بها ما إذا كان سياق عمل معين قد أنتج الآثار المطلوبة (٦٥) .

ومع ذلك فإن الموند وباول يستدركان بأن التمايز البنيوي واكتساب الثقافة طابعاً علمانياً لا ينطويان على تيار حتمي باتجاه نمو النظم السياسية . فإن هناك شواهداً عديدة وواضحة في تاريخ النظم السياسية تدل بصورة عامة على حدوث ارتدادات أو تحولات معاكسة للنمو السياسي . ومثال ذلك أن الامبراطورية الرومانية وصلت الى مستوى عال في التمايز البنيوي والثقافة الدنيوية ولكنها سقطت في عدد كبير من النظم السياسية الأقل تمايزاً وأقل ثقافة علمانية ولكن منها كان الاتجاه في فترة معينة من الزمن وفي نظام سياسي معين ، كما يعرض الموند وباول ، يجب التمسك بدرجة التمايز واكتساب الثقافة العلمانية عند معالجة موضوع النمو السياسي (٦٦) .

إن مقومات عملية اكتساب الثقافة الطابع العلماني هي أولاً بروز التوجه الذرائعي والتجربي ، أما الخصيصة الثانية فهي الانتقال من التوجهات السائبة الى التوجهات الدقيقة (٦٧) أي بدلاً من الخوض في نقاش عام وغامض ، ينصب النقاش على موضوعات دقيقة وعلى الوسائل التي يلزم استخدامها . والثقافة السائبة أو المنشورة تتوافق مع الثقافات القديمة Parochial cultures التي في ظلها لا يميز الأفراد الا قليلاً النظام السياسي باعتباره وحدة متخصصة ومتميزة . وقد يدرك هؤلاء الأفراد مجموعة من أدوار الحكومة كفرض الضرائب والخدمة العسكرية ولكنهم لا يمتلكون معرفة نوعية عن الطرق التي يستطيعون بها التأثير على النظام السياسي . والصورة التي يكونونها عن أنفسهم باعتبار أن لهم مطالب يجب أن توجه الى النظام تبقى سائبة ومتخلفة . ويطلق

64- Ibid. p. 24.

65- Ibid. p. 24-25.

66- Ibid. p. 25.

67- Ibid. p. 5.

الموند وباول على أمثال هؤلاء الأفراد تعبير الرعايا السياسيين Political Subjects (٦٨).

أما الفرد الذي يساهم في السياسة فإنه يطور مجموعة من الاتجاهات النوعية ازاء البنى التي غتص مطالب المجتمع كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ، وكذلك ازاء الدور الذي يمكنه أن يقوم به في هذه البنى . وفي مثل هذه الحالة يكون الفرد قد وصل الى مستوى عملية علمية الثقافة ، كما نشاهد ذلك في الديمقراطيات السياسية . ومع ذلك فحق في أمثال هذه النظم يبقى أفراد لا يصلون أبداً الى المستوى المذكور (٦٩) ، ولأسباب عديدة ، كستوى التعليم المنخفض والولاءات القوية للوحدات الفرعية كالطوائف والجماعات الاثنية والاقليمية وغيرها .

وفضلاً عن ذلك ، هناك عقبة أخرى تقف أمام النمو السياسي كائنة في الثقافات الفرعية السياسية ، أي مجاميع الاتجاهات السياسية الأصلية التي تختلف عن الاتجاهات المسيطرة في البلاد . وعليه فإن الثقافة السياسية الأكثر جدوى في أمثال هذه الحالات هي تلك التي تؤكد على الهوية الوطنية . وتتجسد هذه المشكلة بوجه خاص في الكثير من البلدان النامية التي تكثر فيها الأديان واللغات والطوائف والطبقات والعشائر وغيرها من الوحدات التي تبعث باتجاهات سياسية غير متماثلة كما أنها تكون مجموعات غير متجانسة .

أنماط النظم السياسية :

في هذا الشأن يعرض الموند وباول ثلاث مجموعات من النظم السياسية ، وذلك وفقاً لدرجة تمايزها البنيوي ، واكتساب الثقافة الطابع العرقي ، ومن ثم فإنها يميزان بين النظم البدائية ، والتقليدية والحديثة .

١ - النظم البدائية : Primitive systems :

وهي تمتلك بنى سياسية متقطعة وهي تعرف حداً أدنى من التمايز البنيوي الذي يصاحب ثقافة منتشرة ومغلقة ، منغلقة على نفسها Parochial ، ولكن كل ذلك بدون استقرار ولااستمرارية . ولا يعير اعضاء النظام السياسي الاهتماماً ضئيلاً للمجموع

68- Almond and powell, op. cit. p. 58.

69- Ibid. p. 59.

الوطني ، فانهم يتجهون قبل كل شيء الى نظم سياسية فرعية أكثر تحديداً ، كالقرية ،
والعشيرة والجماعة الاثنية . (٧٠)

٢ - الأنظومات التقليدية Traditional Systems :

وهي تمتلك بنى سياسية حكومية متمايزة ، على صعيد الاتجاهات السياسية ،
بانتشار مايسميه الموند وباول بثقافة الخضوع Subjects Culture . والأفراد واعون
بوجود النظام السياسي غير أن هذا الأخير يبقى خارجاً بالنسبة لهم . وهم ينتظرون منه
أن يقدم لهم خدمات ، وهم يخشون حرماناته . ولكنهم لا يفكرون بأنهم يستطيعون
المساهمة في عمله (٧١) .

٣ - النظم الحديثة Modern Systems :

وهي أكثر النظم تقدماً على صعيد البنية وعلى صعيد الثقافة . فمن ناحية هي
لا تمتلك بنى حكومية متمايزة فحسب (كالهياكل التشريعية والتنفيذية والقضائية) بل
وتمتلك أيضاً بنى تحتية سياسية متمايزة ، كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل
الاتصال بالجمهور . ومن ناحية أخرى ، مع هذه البنى التحتية تطورت لثقافة الخضوع
وإنما « ثقافة المساهمة » . فأعضاء النظام الذين كانوا رعايا مساهمين للمواطنين
وعى بتأثير على النظام السياسي ، وبقدرتهم على التأثير بتقنيات متعددة (حق
التصويت ، التظاهر ، تقديم العرائض ، الخ) .

وداخل الطوائف الثلاث الكبرى يميز الموند وباول طوائف فرعية
Sub - Categories وذلك أيضاً حسب درجة تمايز الأدوار والاستقلال الذاتي
للأنظومات الفرعية واكتساب الثقافة الطابع العلماني .

70- Almond and powell, op. cit. p. 218-232.

71- gbid pp. 232-254.

تصنيف النظم السياسية حسب درجة التمايز البنيوي واكتساب الثقافة طابعاً علمانياً (٧٢) .

١ - الأنظومات البدائية :

البنى السياسية المتقطعة :

أ - العصابات البدائية

ب - الأنظومات التجزئية

ج - الأنظومات الهرمية

٢ - الأنظومات التقليدية :

البنى السياسية الحكومية المتمايزة :

أ - الأنظومات الوراثية

ب - الأنظومات البيروقراطية المركزة

ج - الأنظومات السياسية القطاعية .

٣ - الأنظومات الحديثة :

البنى التحتية السياسية المتمايزة :

أ - دويلات المدن الدنيوية : تمايز محدود

ب - الأنظومات الحديثة المعبئة تمايز عال وعلمانية عالية .

١ - الأنظومات الديمقراطية :

أنظومة فرعية مستقلة ذاتياً وثقافة مساهمة

أ - استقلال ذاتي لأنظومة فرعية (بريطانيا)

ب - استقلال محدود ذاتي لأنظومة فرعية (الجمهورية الفرنسية الرابعة)

ج - استقلال ذاتي منخفض لأنظومة فرعية (المكسيك)

٢ - الأنظومات السلطوية :

أشراف وسيطرة أنظومة فرعية وثقافة خضوع - مساهمة .

أ - الكلائية الراديكالية (الاتحاد السوفيتي)

ب - الكلائية المحافظة (المانيا النازية)

ج - السلطوية المحافظة (اسبانيا الفرنكوية) (٧٣)

د - السلطوية التحديثية (البرازيل) .

جـ - النظم الحديثة مقابل الحركة :

تمايز بنيوي محدود واكتساب الثقافة العلمانية بصورة محدودة .

١ - النظام السلطوي مقابل المحرك (غانا في عهد كورامي نكروما) .

٢ - النظام الديمقراطي مقابل المحرك (نيجيريا قبل انقلاب كانون الثاني

١٩٦٦) .

هـ - لوسيان باي :

الأزمات والتنمية السياسية :

يعرض لوسيان باي أن مفهوم التنمية السياسية يقوم على التمييز بين ثلاثة

جوانب رئيسة في النظام السياسي ، هي التالية :

١- التمايز البنيوي

٢ - قدرة النظام السياسي

٣ - الميل نحو المساواة

أولاً : التباين البنيوي :

ان لوسيان باي يعتمد في هذا الصدد على المفاهيم التي طرحها غابرييل الموند وج . بنغهام باول التي ذكرناها سابقاً ، ولكنه يشير الى أنه في النظام السياسي غير المتطور ، أو ضئيل التطور ، تكون البنى قليلة العدد وتمارس وظائف ضئيلة التمايز ، اذ يقوم عدد قليل من الافراد أو الجماعات الاجتماعية بأداء الوظائف الأساسية للنظام السياسي . وعلى العكس من ذلك ان النظام السياسي المتطور يطبق نوعاً من تقسيم العمل ، ولذلك فان البنى فيه تتكاثر عدداً ، وتتمايز فيما بينها . ولكن كل بنية ليست منعزلة عن البنى الأخرى ، اذ أنها تتفاعل فيما بينها بطريقة متناسقة . والتوازن في علاقات البنى يمنع خطر ان تقوم بنية بتعبئة المصادر لفائدتها فقط . فضلاً عن ذلك ان تمايز البنى بعضها عن البعض الآخر يؤدي الى تخصصها بأداء وظائف خاصة بها ، وتبعاً

لذلك تتمتعها باستقلال ذاتي نسبي .

ثانياً : قدرة النظام السياسي :

يعرض لوسيان باي أن التنمية السياسية تتضمن قدرة متزايدة للنظام السياسي على ادارة الشؤون العامة ، وتسوية الصراعات ، وتلبية المطالبات الشعبية^(٧٤) . وتطوير قدرات النظام السياسي يتضمن تعزيز أعمال الحكومة ، وفعاليتها وعقلانياتها . ويتم ذلك بجهود متواصلة لغرض احراء استحداثات جديدة ، والتكيف مع التطور ، وكذلك بتعبئة مسنرة ومتزايدة لمختلف المصادر البشرية والمادية ، وأخيراً بواسطة عملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي^(٧٥) .

ويميز لوسيان باي ثلاثة أنماط من قدرات النظام السياسي هي القدرة على الاستحداث ، والقدرة على التعبئة ، والقدرة على البقاء ، وذلك على النحو التالي :

١ - القدرة على الاستحداث :

وهي قدرة النظام على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي تحدث في المجتمع والتكيف معها بأشباع المطالبات المستجدة ومعالجة التطورات الحديثة . وهذه القدرة تبدو لازمة على الأخص في بلدان العالم الثالث ، حيث تجري فيها تحولات جذرية في شتى مجالات الحياة العامة ، الأمر الذي يدفع قطاعات كثيرة من السكان الى المطالبة بتحقيق مستوى اجتماعي أرفع ، والتوسع في مجال التربية والتعليم ، وتحسين ظروف المعيشة فضلاً عن مطالبة عناصر جديدة بالمشاركة في ممارسة السلطة .

ب - القدرة على التعبئة :

ويقصد بذلك قدرة النظام السياسي على تعبئة المصادر البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات في المجتمع ، ودينامية النظام السياسي تتجسد في المدى الذي يحقق فيه هذه التعبئة ، التي تقتض اجراء ما يأتي^(٧٦) .

74- Lucian w. pye and sydney verbe; political culture and political development
princeton, princersity press, University press, 1965, p. 13.

75- Bernard Badie , op. cit. pp. 41-42.

76- Roger- gerard schwartzenbberg, op. cit. p. 234.

- تحويل مطامح الجماهير الى برامج وسياسات .
- القيام بالمشروعات الجماعية .
- استخلاص المصادر البشرية والاقتصادية الضرورية .
- تنسيق السلوكيات والنشاطات للأفراد والجماعات .
- المحافظة على نوع من النظام العام .

ولاريب في ان قدرة النظام السياسي على التعبئة تتطلب قبل كل شيء سلطة سياسية قوية تستطيع أن تفرض إرادتها على ما يواجهها من عقبات وقوى مضادة ، كما يتطلب ذلك أيضاً وجود مؤسسات حديثة ومستقرة ، هذا فضلاً عن وجوب أن يكون هناك نظام قانوني وإداري في البلاد .

جـ - القدرة على البقاء :

ان النظام السياسي لكي يحافظ على بقائه عليه أن يؤسس بني اجتماعية وسياسية متخصصة وغير متخصصة تسانده وتؤدي وظائفه . وعليه أيضاً أن يهيئ أفراد المجتمع لتقبل خطته وسياساته والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية - السياسية عبر مؤسسات التربية والتعليم بمختلف مراحلها والهيئات الاجتماعية ، والجيش ، والحزب السياسي . ومن ثم فإن عليه أن يكسب أكبر عدد من أفراد المجتمع للتأييده فحسب وإنما أيضاً لكي ينخرطوا في الحياة العامة ويغذوا حاجات مؤسسات الدولة بالعناصر الكفوء .

وإذا كان تحقيق المستلزمات المذكورة ميسوراً في البلدان المتقدمة ، فإنه بالغ الصعوبة والتعقيد في بلدان العالم الثالث النامية .

٣ - الميل نحو المساواة :

ان ميل النظام السياسي نحو تحقيق المساواة ، الذي يترجم نموه السياسي ، يتحقق عبر الأضعدة التالية :

- أ - المساهمة الشعبية بالنشاطات السياسية ، أي الانتقال من مفهوم الرعايا الى مفهوم المواطنين ، وذلك بأن يتمتع الأفراد بحقوق سياسية فيساهموا في العمل السياسي .
- ب - سيادة القانون ، وذلك بتطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع بدون تمييز ، من ناحية الجنس أو اللغة أو الدين أو غير ذلك .

جـ - المساواة أمام الوظائف العامة . وبذلك يتاح لأفراد المجتمع تبوء المراكز العامة حسب مؤهلاتهم الشخصية ، وليس عن طريق الوراثة ، أو الطبقة الاجتماعية ، أو الطائفة .

رابعاً : التنمية وأزمات النظام السيامي :

يعرض لوسيان باي في كتابه (جوانب التنمية السياسية) (٧٧) ان ماهو جوهرى في عملية التنمية السياسية ليس هو معرفة كيف تحققت الجوانب المذكورة مابقاً في النظام السياسى وإنما يجب معرفة كيف أمكن للمجتمع أن يواجهها منذ ظهورها حتى مآلها . لأن العمليات المذكورة مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات ، أي أزمات يمر بها المجتمع . أي أن عمليات التنمية السياسية تعرض كلها بصورة مجتمعة ، وفي آن واحد ، وبأثار مختلفة . ولكنها تتطلب أن تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث . وهذه الأزمات الست هي التالية : أزمة الهوية ، أزمة المشروعية ، أزمة التغفل ، أزمة المساهمة ، أزمة الاندماج ، أزمة التوزيع ، وذلك على النحو التالي :

أ - أزمة الهوية :

ان أول وأهم أزمة أساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من المجتمعات الأخرى . اذ يجب ان يتوصل الناس الى اقرار كون اقليمهم هو وطنهم الحقيقي ، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم الى بلادهم المحددة اقليمياً . وفي معظم الدول الجديدة أن الأشكال التقليدية للهوية تتراوح ما بين العشيرة أو الطائفة وبين الجماعات الأثنية واللغوية التي تتنافس مع الشعور بالهوية القومية الأوسع (٧٨) . ان أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية في المجتمع ، أو بعبارة أخرى بناء الدولة . فيجب اذا تجاوز أطر الجماعات الأثنية والعشيرة لغرض اقامة جهاز سياسى وادارى . ان شكل الدولة العصرية ، وتنظيمها المعقد ، يسمح بالحصول على عنصر أولي بامكانه أن يشبع الحاجات الجديدة المعبر عنها . كما يجب أيضاً التمكن من القيام بتعبئة الموارد ، وذلك بزيادة الانتاج

77- Lucian w. pye; Aspects of political development, op. cit. pp. 63-67.

78- Lucian w. pye ; Coparative op. op. cit.p. 50.

الاقتصادي ، وفرض الضرائب وضمان التجنيد العسكري ، وهي مهام عديدة تتطلب تنظيمياً متطوراً^(٧٩) .

ب - أزمة المشروعية :

وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأزمة الهوية ، إذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم . وفي التحليل الأخير فإن مآلها هو بناء الأمة . وفي كثير من الدول الجديدة أن أزمة المشروعية هي مشكلة دستورية ، إذ تدور حول ماهي العلاقة بين السلطات المركزية وبين السلطات المحلية ؟ وماهي الحدود الخاصة بالديموقراطية ، أو العيش في الحياة السياسية للأمة ؟ وفي دول جديدة أخرى أن قضية المشروعية أكثر ارتباطاً ، وتنطوي على مشاعر تدور حول الروح التي يجب أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة .. وهل هي دينية أم أيديولوجية ، أم اقتصادية ، أم تنوعية ؟ في حين أن أزمة المشروعية في المجتمعات الانتقالية قد تكون ناشئة قبل كل شيء عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وأن تمارس السلطة بصورة مشروعة^(٨٠) . وفي حين أن بناء الدولة هو مسألة بنيوية ، فإن بناء الأمة يتعقّد قبل كل شيء بالثقافة السياسية . فلا يكفي إقامة بني جديدة ، وإنما يجب أيضاً أن تكون معقولة ومأخوذاً بها . إن البنية القومية تعيد توجيه ولاءات الأفراد والجماعات نحو هذا المركز الجديد الذي هو الدولة الحاضرة أو الدولة التي ستأتي . والانفصال عن الرؤية المحلية الضيقة التي تحد أفق الأفراد بحدود الجماعة الاجتماعية المنظورة ، يجعل العواطف الوطنية تربط الفرد بهيئة اجتماعية أكبر إلى حد لا متناه : عملية بطيئة ، وضعبة ، ولكنها ضرورية لكي يضمن للدولة ركنها الثقافي^(٨١) .

ج - أزمة التغلغل :

والمقصود بها أن الإدارة في الدول الجديدة عليها أن تتغلغل في المجتمع في مختلف أجزائه وعلى مختلف مستوياته . وبذلك تستطيع أن تحرك المجتمع . إن الحكومة في المجتمعات التقليدية ليس لها سوى مطالب محدودة إزاء المجتمع . أما الحكومات في معظم

79- Cot - Mounier, op. cit. p. 26.

80- Lucian W. pye, op. cit. p. 50.

81- Cot-Mounier, op. cit. p. 27.

النظم الانتقالية فانها أكثر طموحاً ، وعلى الأخص اذا كان الحكام يسعون الى التعجيل في سرعة التنمية السياسية والتغير الاجتماعي . ولغرض تنفيذ سياسات تنوية لها شأن يذكر ، يجب على الحكومة أن تكون قادرة على أن تصل حق الى مستوى القرية وأن تمس حياة الناس اليومية . ومع ذلك فان الخوصصة المسيطرة للمجتمعات الانتقالية هي الهوة بين عالم النخبة الحاكمة وبين عالم الجماهير التي مازال متوجهة نحو طرقها المحلية الضيقة . وعليه فان مسألة التغلغل هي مشكلة اقرار فعالية المؤسسات الرسمية ، واقامة الثقة والرابطة بين الحكام وبين الأفراد . ومن الناحية المبدئية ، غالباً ماتجد الحكومات أنه من الصعب تحريك السكان أو تغيير قيمهم وعاداتهم لكي تنال دعمهم لبرامج التنمية القومية . ومن ناحية أخرى ، يحدث في بعض الأحيان ، أن فعالية الحكومة في تحطيم الأنماط القديمة في الاشراف والسيطرة يمكن أن تطلق مطالب واسعة من عقابها ، وذات تأثير كبير على سياسة الحكومة . وعندئذ تنجم أزمة أخرى هي أزمة المساهمة (٨٢) .

د - أزمة المساهمة :

عندما تساهم أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية (المساهمة الشعبية) فان المطالبات التي توجه الى النظام السياسي تزداد أيضاً وتتراكم . ومن ثم فان تدفق هؤلاء المساهمين الجدد في الحياة السياسية يضع قيوداً خطيرة على المؤسسات القائمة . وحيث أن أجزاء من السكان زجوا في العملية السياسية فان مصالح جديدة وأمور جديدة تأخذ بالظهور الأمر الذي يؤدي الى تقطع استمرارية النظام ، وتجد حاجة لاعادة النظر في بنية العلاقات السياسية بأسرها . وبمعنى ما أن أزمة المساهمة تنشأ عن بروز جماعات المصالح وعن تكوين النظام الحزبي . والمشكلة التي تطرح على كثير من الدول الجديدة هي ماذا كان توسع المساهمة يحتمل أن ينظم فعلاً بصورة جماعات مصالح نوعية ، أو ماذا كانت الضغوط ستؤدي الى مطالبات جماهيرية ومشاعر واسعة الانتشار (٨٣) . ومن الملاحظ أن أزمة المساهمة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية ، بإشراك الجماهير في العمل السياسي ، ودعم أو تحريك النظام السياسي القائم . غير أن ذلك لا يحدث بحكم الضرورة على طريق الديمقراطية الغربية ، فغالباً مايحدث في دول العالم الثالث أن تبادر السلطة ذاتها الى تعبئة الجماهير لاسناد سياساتها .

82- Lucian W. pye, op. cit. p.51.

83-Ibid.

هـ - أزمة الاندماج :

يعرض لوسيان و. باي أن هذه الأزمة تغطي مشاكل ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة ، وهكذا فإنها تمثل الحل الفعال والملائم لكل من أزميتي التغلغل والمساهمة .
رائك فان مشكلة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بأسره على اعتبار أنه نظام روابط متفاعلة فيما بينها ، هذه الروابط القائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية وراء مطالب لها لدى النظام ، وأخيراً الروابط بين الموظفين والمواطنين^(٨٤) . وفي كثير من النظم الانتقالية ، قد تكون هناك مجموعات من مصالح عديدة ، ولكنها قلما تتفاعل فيما بينها ، وفي أحسن الأحوال تسعى كل واحدة منها لتحقيق مطالبها لدى الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى . غير أن على الحكومة أن تسعى الى البت في كل هذه المطالب في وقت واحد ، مع أن الحكومة ذاتها قد تكون آنئذ غير مندمجة بصورة جدية . ونتيجة ذلك أن يكون عمل الحكومة بمستوى واطيء في النظام السياسي^(٨٥) .

و - أزمة التوزيع :

وهي الأزمة الأخيرة في العملية التنوية ، وتنطوي على كيفية وجوب استخدام السلطات الحكومية في التأثير على توزيع المنافع والخدمات والقيم بين أجزاء المجتمع . ومن هو المستفيد من عمل الحكومة ، وماذا يجب أن تفعله الحكومة من أجل تقديم أكبر المنافع الى الأجزاء المختلفة للمجتمع^(٨٦) وفي الدول النامية تسعى الحكومات لمواجهة مشكلة التوزيع بأشكال مختلفة ، فقد تتدخل بصورة مباشرة فتفرض توزيعاً جديداً للملكية ، كالأصلاح الزراعي أو القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة ، والسيطرة على التجارة الداخلية أو الخارجية ، الخ . وقد تقوم هي ذاتها بتقديم الخدمات والمنافع الى الأفراد والجماعات . وبأي حال من الأحوال فان السيطرة على مشكلة التوزيع يدفع بعملية التنمية السياسية الى الأمام . وكما يقول مارتن نيدرلر أن الاصلاح الزراعي - نقل ملكية الأرض أو السيطرة والاشراف عليها بالنسبة الى الذين يعملون فيها - لها كل المعاني

84- Lucian W. pye, op. cit. p. 51.

85- Ibid, p. 52.

86- Lucian W. pye, op. cit. p. 52.

الاقتصادية والاجتماعية .. غير أن الاصلاح الزراعي يساهم أيضاً في التنمية السياسية باعهاد المسؤولية الى أولئك الذين لم يتحملوها من قبل ، واجبارهم لاعتبارات الضرورة الاقتصادية ، على أن يتعاملوا مع العالم الأوسع الذي يجب عليهم أن يعنوا بشؤونه . (٨٧) .

٧ - آثار النمو السياسي :

يعرض كل من لوسيان و . باي و غابرييل الموند أن استقرار النظام السياسي يتوقف على طريقته في معالجة الأزمات المذكورة . وهذه الطريقة تتوقف الى حد كبير على الطريقة التي تعرض بها الأزمات ذاتها . فقد استطاعت انكلترا ، مثلاً ، التي تعتبر نموذجاً للديمقراطيات الغربية والتي تتمتع باستقرار سياسي منذ زمن طويل أن تواجه أزمات النمو السياسي بسبب بروزها منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، وبسبب كونها عرضت بصورة متعاقبة حسب تسلسلها المذكور سابقاً اذ استطاع الانكليز أن يطوروا شعورهم بالهوية القومية في وقت مبكر ، وقد أقرت مسألة مشروعية الملكية والحكومة قبل أن تبرز مشكلة توسيع المساهمة وأخيراً لم تتم المسائل الخطيرة للتوزيع الابدع أن أصبح النظام السياسي مندمجاً بصورة جيدة . وبالمقابل ، فان تطور النظم السياسية في القارة الأوروبية كان له مسار آخر . فقد كان على ألمانيا وإيطاليا في سياق القرن التاسع عشر ، أن تبنيا في وقت واحد الدولة والأمة ، ثم أن تحدد مشاكل المساهمة والتوزيع وتراكت دفعة واحدة المقتضيات ، مولدة تأثيراً كبيراً حيث لم يستطع النظام السياسي أن يتحملة بدون أزمة . في حين أن قضايا المشروعية في فرنسا وأمور عدم الاندماج الملائم أحبطت بصورة متواصلة العمل القومي من أزمة التوزيع . أما الوضع في دول العالم الثالث ، وعلى الأخص في الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا فان الأزمات تعرض كلها تقريباً في وقت واحد . اذ يجب بناء الدولة وبناء الأمة بالقضاء على الولاءات الضيقة وحل مشكلة التوزيع برفع مستوى المعيشة وتوزيع الثروة بصورة عادلة وزج الجماهير في العمل السياسي على صعيد الاقليم كله وتثقيف الأفراد والجماعات ورفع الوعي لديهم وغيرها من الأمور (٨٨) .

87- Martin C. Needler, op. cit. p. 18.

88- Luciam W. pye, op. cit. p. 52. Cot- Mounier, op. cit. T.2. p. 28.

مفهوم التنمية لدى اوركانسكي :

يقوم مفهوم التنمية السياسية لدى اوركانسكي على أساس المراحل ، وذلك ان كل مجتمع يتطور عبر مروره بمراحل أربع متعاقبة هي : التوحيد البدائي والتصنيع ، الرفاهية ، ثم الوفرة . وفي كل مرحلة من المراحل المذكورة تواجه البنى السياسية القائمة عدداً من المشاكل والأزمات التي تبرر أداء وظائف محددة على نحو جيد . وتفترض التنمية السياسية اذا تحقيق هذه الوظائف وفقاً لصيغ متنوعة من مجتمع الى آخر ، ومن فترة تاريخية الى أخرى ، وذلك على النحو التالي :

١ - مرحلة التوحيد البدائي :

وتكون في كل المجتمعات ما قبل الصناعية ، كما هو الحال في بلدان أوروبا خلال فترة القرنين السادس عشر والثامن عشر سابقاً ، ومعظم دول العالم الثالث في الوقت الحاضر . وفي هذه المرحلة تكون السلطات ضئيلة ، وفي أغلب الأحيان تتوزع ما بين المركز والمحيط ، والسكان معيّنين على نحو ضئيل ، والاقتصاد زراعي أساساً (٨٩) .

وفي ظل الأحوال تتوجه الوظيفة الحكومية بكليتها نحو توسيع وتعزيز السيطرة السياسية والادارية للمركز على مجموع السكان على نحو يمكن من تحقيق سياسة التصنيع . ويعبر عن هذه التوجهات بتعزيز كبير لدور النخب السياسية ، وبتطوير الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية ، وبتشريع قوانين تسري على جميع أفراد المجتمع .

والخصيصة ذاتها لهذه الوظائف تؤدي بالحكومة الى أن تتصرف بطريقة سلطوية ، وان تحد من المساهمة السياسية ، وان تحتوي السلوكيات ضمن اطار ثقافة سياسية ذات طابع خضوعي أكثر من طابع المساهمة . وعبر هذه العناصر ، نجد في الواقع ، أزمات الهوية ، والمشروعية ، والتغلغل التي وصفها لوسيان باي .

٢ - مرحلة التصنيع :

وهي المرحلة التي تسيطر فيها مقتضيات التحديث الاقتصادي ، وفيها تضع الحكومة في مقدمة مهامها تحقيق تراكم رأس المال ، ومساهمة النخب الاقتصادية

89- A.F.K. organski ; The stages of political developmet, New york, Knopf, 1965.

pp. 8-9 and 24-56.

بالسلطة ، وهجرة الأيدي العاملة الزراعية الى المدن .. ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا بالحد من الاستهلاك قسراً وبوجود سلطة سياسية للجماهير الشعبية . ومن هذه الناحية تتأق أعمال قمع العمال والتغابات ، ومنها أيضاً تتأق سلسلة القيود التي تفرض على المساهمة السياسية ، وتتمثل هذه المراحل في الحكومات البرجوازية ، والنظام السوفيتي في عهد ستالين ، والنظم الفاشية (ايطاليا في عهد موسوليني ، والأرجنتين في عهد جوان بيرون) .

٣ - مرحلة الرفاهية :

وأما سماتها وجود مشاكل التوزيع التي ولدها التصنيع بدون أن يستطيع أن يحلها . وأخذاً بنظر الاعتبار متطلبات المساهمة السياسية المتزايدة ، يحاول النظام السياسي ان يقوم قدر الامكان بعملية دمج بين الجماهير وبين النخب الحكومية . وعلى الصعيد الاقتصادي ، تتوجه جهود النظام السياسي بكليتها نحو تحسين مستوى المعيشة تختلف الطوائف الاجتماعية ، ومساعدة المحرومين ، ووضع خطط للحماية الاجتماعية . ولغرض تلبية المطالب والضغط ، وكذلك تعزيز البنى الصناعية الناشئة ، تلجأ الحكومات اذاً ، خلال هذه المدة ، الى القيام بتوزيع السلطات والخيرات على نطاق واسع : فهي تسعى نوعاً ما الى حل أزمات المساهمة ، والاندماج ، والتوزيع التي عاجلها لوسيان باي^(٩٠) .

ولواجهة المشاكل المذكورة يمكن أن تنصدي لها ثلاثة أنماط من النظم السياسية ، هي : الديمقراطية الغربية ، والنظام السوفيتي في فترة ما بعد رحيل ستالين ، والدولة النازية .

٤ - مرحلة الوفرة :

وهي المرحلة النهائية في تطور المجتمعات ، انقي تسيطر فيها التكنولوجيا التي تعزز انتاجية العمل ، وتساعد في وفرة الخيرات ، والتي تتحكم بخاصة في عملية الانتمة . وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ان كل هذه التطورات يمكن أن تؤدي الى ارتباطات شديدة في التوازن تهدد بحدوث البطالة . ولذلك فانها تقتضي أن توسع الحكومة بسرعة

90—Organski, op. pp. 12-13 and 158-186. cit'c par Bernard Badie, p. 46.

سيطرتها وإشرافها على الاقتصاد ، ومن ثم أن تركز بصورة متزايدة وعلى نحو واضح السلطات الاقتصادية والسياسية . فضلاً عن ذلك أن (الحتمية التكنولوجية) تميل إلى جعل الأهلية مصدراً أساسياً للسلطة ، ومن ثم تشجيع اندماج جديد بين الجماهير وبين النخبة ، وكذلك اندماج ضروري آخر بين النخب السياسية والنخب الاقتصادية^(٩١) .

أن هذه المقترضات الجديدة تتضمن إعادة النظر في تنظيم البنى السياسية . ويرى أوركانسكي أن ذلك لا يخلو من مخاطر ، ذلك لأن تعزيز سلطة الدولة من الممكن أن يكون على حساب التضيق على الديمقراطية الاقتصادية ، كما أن حصر القرارات بين أيدي النخب الاقتصادية والسياسية من الممكن أن يقلل من نطاق مساهمة الجماهير في ممارسة السلطة فلا يجدون تعويضاً لهم عن ذلك سوى تطوير رفاهيتهم وتحقيق وفرة الخيرات ، وفي التحليل الأخير يؤدي ذلك إلى سيادة ثقافة الاغتراب .

أن نظرية أوركانسكي في الواقع تؤكد وتعمق جهود لوسيان . أ . باي .. فضلاً عن ذلك أن الحتميات الاقتصادية ، والتكنولوجية ، والسياسية بوسعها أن تفسر انتقال المجتمعات من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الأربع . ذلك أن كل مرحلة تنطوي على الحاجات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في وقت واحد ، وكل فترة تاريخية تنطوي بصورة أولية على عناصر انتقالية إلى المرحلة اللاحقة الأرقى منها ، وبخاصة التوترات التي تحدث فيها والتي تضمن تحقيق ذلك . وعليه فإن التفسير الذي يقدمه نموذج أوركانسكي للنمو السياسي هو أكثر وضوحاً ودقة من النماذج السابقة^(٩٢) .

نظرية هتنتغتون :

بخلاف النظريات السابقة التي تنطلق من المذهب الوظيفي يعالج صموئيل ب . هتنتغتون مسألة النمو السياسي على ضوء المذهب التأسيسي Institutionalism وقد عرض آرائه حول ذلك في مقال له بعنوان « النمو السياسي والاعطاش السياسي » نشره في عام ١٩٦٥^(٩٣) ، ثم عرض الموضوع نفسه بعمق وعلى

91- Ibid pp. 13-14: pp. 187 et sqq. cit'e par B. Badie, p. 47.

92- Bernard Badie, op. cit. p. 48.

93- Samuel p. Hunting; political Development and political devay. in ; world politicas, x v11, 3, april, 1965, pp. 386-430.

نطاق أوسع في كتاب له بعنوان « النظام السياسي في المجتمعات على طريق التطور » نشر في عام ١٩٦٨ (٩٤) .

والمحور الرئيس لنظرية هتنتفتون هو الربط ما بين التنمية السياسية وبين اقامة المؤسسات ، أي بناء نظام قانوني وإداري بوسعه أن يعبأ الجماهير ويزج بها في عملية التنمية والتطوير . والثورة الناجمة هي تلك التي تربط ما بين بناء المؤسسات السياسية بالسرعة الممكنة . وعليه فإن مؤشرات نجاح ثورة معينة هي سرعة واتساع مساهمة الجماهير بالسياسة ، وكذلك مستوى ودرجة السلطة الشرعية ، وأخيراً استقرار المؤسسات التي تكونها الثورة .

ويلاحظ أن تأكيد هتنتفتون على الجانب التأسيسي للنظام السياسي جعله يقلل أهمية العوامل الأخرى ، كالصنيع ، والتحديث الثقافي أو الحضاري . أو بعبارة أخرى يجب ألا يخلط ما بين التنمية السياسية وبين التحديث الاقتصادي ، أو الاجتماعي أو الثقافي . لأن التصنيع ليس هو المصدر الوحيد للتنمية السياسية ، بل وفي بعض الأحيان هو ذاته يميل الى اعاققة التنمية السياسية . ودول العالم الثالث لأجل أن تتجاوز تخلفها تعفى قبل كل شيء بينها الاقتصادية والاجتماعية على حساب المجال السياسي الذي يكون خاضعاً للمقتضيات الصناعية . ومثل هذا اللاتوازن يمكن أن يؤدي الى اشكال من الانحطاط السياسي . ومن ثم فإن هتنتفتون يعرض وجوب التمييز بين التنمية والتعصير ، والتعصير يجب أن يبين عن الآثار المباشرة للتصنيع على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة (٩٥) .

وكما يلاحظ أن هتنتفتون يستخدم معياراً واحداً للتنمية السياسية ، هو اقامة المؤسسات . وذلك لأن النظام السياسي في مجتمع معقد التركيب يعتمد على قوة المنظمات والاجراءات السياسية في المجتمع . وهذه القوة تعتمد بدورها على نطاق الدعم للمنظمات والاجراءات وعلى مستوى تأسيسها . ويقصد بنطاق الدعم هنا مدى احتواء المنظمات والاجراءات السياسية النشاط في المجتمع . فاذا كانت جماعة صغيرة فقط من الطبقة العليا

94- Samuel p. Huntington; political Order in changing societies. New Haven, yale University press, 1968.

95- Samuel p. Hunigton, political development and political decay, op. cit. cit'e par Bernard Badie, op. cit. pp. 60-61.

تنتمي الى المنظمات السياسية وتعمل وفقاً لمجموعة من الاجراءات ، فان نطاق الدعم يكون محدوداً . وبالمقابل اذا كان قسم كبير من السكان منتظمين سياسياً ويتبعون الاجراءات السياسية فنطاق الدعم واسع (٩٦) .

ويرى هتنتغتون أن التأسيس هو العملية التي تكتسب بواسطتها المنظمات والاجراءات قيمة واستقراراً ، بحيث يمكنها أن تحتوي على أنماط السلوك . ومن ثم يمكن تعيين مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بواسطة قدرة المنظمات والاجراءات على التكيف ، وكذلك تركيبها ، واستقلالها الذاتي ، وقماسكها الداخلي . وبواسطة هذا المعيار يمكن مقارنة النظم السياسية من خلال مستويات التأسيس فيها (٩٧) .

نظرية ديفيد ابتر :

يميز ديفيد ابتر ما بين التنمية وبين التحديث Modernization ويتسك بالمفهوم الثاني عند معالجة تطور النظم السياسية . فالتنمية هي عملية عامة جداً ، وذات أبعاد كونية فهي تتعلق بكل التطورات التي تؤثر على تعبير التكوين الاجتماعي أو تنصب على اجراء توزيع جديد للأدوار الاجتماعية . أما التحديث فهو عكس ذلك ، إذ أنه يكون ظاهرة خاصة جداً والتي يعطيها ابتر أهمية محددة جداً ، إذ أنه يتكون من أخذ أدوار اجتماعية جديدة في المجتمع الصناعي وتطبيقها على المجتمعات التقليدية ، بعد تكييفها وفقاً لظروفها (٩٨) .

ويقسم ديفيد النظم السياسية التي تطبق عملية التحديث الى ما يأتي :

١ - نظام التعبئة :

وهو ينطلق في تطبيق عملية التحديث السياسي في تركيز السلطة بين أيدي رئيس واحد وبناء على ايديولوجية معينة . ويشدد هذا النظام على تحقيق الوحدة الوطنية ، والانضباط ، ومساهمة الشعب في العمل السياسي ، والمنظم بصورة عامة

96- Huntigton, political order in changing societies, op. cit. p. 12.

97- Ibid. p. 12-24.

98- David Apter, The politics of modernization. chicage, chicago university press, 1965. p. 42.

بواسطة حزب يتسك بأيدولوجية النظام ، والملتف حول زعيم ملهم . ويتمثل هذا النظام بالاتحاد السوفيتي في عهد لينين ، وغينيا في عهد /سيكوتوري، ومصر في عهد عبد الناصر (٩٩) .

٢ - النظام التوفيقي :

وهو بعكس النظام السابق يتميز بدرجة عالية في مركزية أدوار السلطة وعدم الإشارة الى أية ايدولوجية ، وهو يعمل بصورة أساسية من خلال المساومات والمفاوضات المستمرة بين مختلف الجماعات في المجتمع . ولذلك فان هذا النظام حاس جداً بالنسبة الى المطالب التي تصدر عن أهداف سياسية . ويتمثل هذا النظام بالهند (١٠٠) .

٣ - النظام البيروقراطي :

ومؤشرات هذا النظام ، كما يرى ديفيد ابتر، تتمثل بالأوتوقراطية المحنة ، وفيها تكون السلطة بين أيدي ملك تقليدي يسمى الى اجراء اصلاحات حديثة في بلاده ، ويتثل ذلك بالمغرب ، وبإيران في عهد الشاه .

ويتمثل أيضاً بالأوليغارشية العسكرية ، حيث تكون السلطة بين يدي رئيس عسكري يتزعم مجموعة من العسكريين الذين يلتفون حوله لغرض اجراء اصلاحات حديثة ، ويتمثل هذا النظام بتركيا في عهد مصطفى كمال ، وكذلك بالمعبد من الدول الأفريقية .

وأخيراً هناك المجتمع في مرحلة ماركانتيلية جديدة Societe Neo - Mercantaliste وفيه الانفتاح على التحديث يأتي بفضل اقتصادي حالة انفتاح وسيطر فيه القطاعات العامة والخاصة . وأمثال هذا النظام يوجد في عدد كبير من دول أميركا اللاتينية (١٠١) .

99- Ibid. p. 7.

100- Ibid. pp 74- 75. gbid. p. 75.

101. Ibid. P. 75.

222

الباب الخامس
القوى السياسية

Σ < Σ

الفصل الأول

الحكام والقادة والزعماء

١ - فكرة الحكم والمحكومين :

على وجه الاجمال يمكن تعريف الحكم بأنهم أولئك الأفراد الذين يتصدون لتسيير الشؤون العامة في الجماعة الاجتماعية ، ويتخذون القرارات باسمها ، ويشرفون على تطبيقها حسبما يرون ، وهم الذين يحركون وسائل القمع والقسر والاكراه عند مخالفة القرارات أو عدم تنفيذها ، وبعبارة أخرى هم من يتمتع بالسلطة (١) . فالحكام اذا هم أولئك الذين تعود اليهم السلطة الحقيقية في المجتمع سواء مارسوها بصورة مباشرة أو عهدوا بها الى وكلاء عنهم ، وهم القوة السياسية الكبرى التي تتحكم في المجتمع بصورة عامة .

ومنذ أقدم العصور وجد الحكم والمحكومون في المجتمعات الانسانية ، أي جماعة من الأفراد أكثر قوة من باقي أفراد المجتمع ، بحيث يفرضون ارادتهم ، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال القوة المادية . وفي الواقع ان قوة هذه الفئة من الأفراد ، الذين يطلق عليهم عادة تعبير الحكم قد تتأني عن تأثير عوامل مختلفة ، فقد تكون مادية أو دينية أو اقتصادية أو معنوية أو ثقافية أو عددية . ولذلك كما يلاحظ أنطونيو غرامشي « ان علم وفن السياسة بكامله مستند على هذه الحقيقة الأولية البسيطة .. هي الوجود الفعلي للحكام والمحكومين ، للقادة والتابعين » (٢) .

اذا كان انقسام أفراد المجتمع الى حكام ومحكومين يكاد يكون واقعة عامة في كل المجتمعات تقريباً ، فان المذاهب الفكرية تختلف فيما بينها حول طبيعة هذه الواقعة . فالاتجاهات اليمينية تؤكد بأن انقسام المجتمع الى حكام ومحكومين هو طبيعة ملازمة للمجتمع البشري مادام الأفراد يتباينون في خصائصهم الذاتية كاللياقة البدنية والمواهب الفكرية والامكانيات النفسية وغيرها . وتتطرق بعض الاتجاهات اليمينية لحد التأكيد

(١) georges burdesu, Traite .. op. cit. 2,P.279.

(٢) أنطونيو فرامشي : الامير الحديث . ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي . دار الطليعة . بيروت ،

١٩٧٠ ، ص ٣٩٠

على وجود علاقة طبيعية آلية بين الحكام والمحكومين ولعل رأي العميد ليون ديفي الذي غالباً ما ذكر واستعيد في هذا الشأن من قبل عدد كبير من المؤلفين يعبر عن هذه الفكرة أفضل تعبيراً عندما يقول : « يوجد في أغلب المجتمعات الاجتماعية أفراد هم في الواقع أقوى من غيرهم ، ويفرضون إرادتهم على الآخرين ، وبالقوة المادية إذا اقتضت الضرورة . وفي الحقيقة هناك شيء واحد هو التمييز بين الأقوى والأضعف ، بين الحكام والمحكومين . ففي كل مكان وزمان ، الأفراد الأقوى مادياً أو دينياً ، أو اقتصادياً ، أو معنوياً ، أو ثقافياً ، أو عددياً ، أرادوا ، بل إنهم في الواقع فرضوا إرادتهم على الآخرين . لقد كان الحكام دائماً ومازالوا وسيكونون هم الأقوى في الواقع »^(٣) . ولاريب في أن هذه النظرة تجعل من ظهور القادة الديكتاتوريين شيئاً طبيعياً ، مادامت القوة هي منشأ العلاقة بين الحكام والمحكومين^(٤) . وتبرر من ثم مشيئة الحكام على حساب حكم القانون ، وعمل المؤسسات الدستورية^(٥) ، وأخيراً تدفع الى تركيز كامل للسلطة^(٦) .

(٦) cit par Jacques Moreau et al : Sociologie Politique cujas, Paris, 1966, P.65.

(٤) يمكن أن يعتبر هتلر مثلاً نموذجياً بهذا الصدد ، إذ كان يرى أن الحياة تقوم على أساس مبدأ ثلاثة ، هي ، أن الكفاح أصل كل شيء ، ٢- الفضيلة هي الدم ، ٣- أن صفات ومزايا الزجهورية ومتحركة (من خطاب له ألقاه في ٢ نيسان ١٩٣٨) ، ويذكر أيضاً ، أن الطبيعة هي معركة حامية بين القوة والضعف والنصر الخالد للقوى على الضعيف (من خطاب في ١٣ نيسان ١٩٣٣ ، ويضيف أيضاً : أن القوة وحدها التي تحكم القوة هي أول القوافي ، (ومن خطاب له في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٦) عن حاك موررو وزملائه ، المصدر السابق (بالفرنسية) ، ص ٣٦١ .

(٥) كانت الايدولوجية النازية تعرض أن الزعيم (الفوهرر) متميز بحكم خواصه الذاتية عن الشعب فهي فردية خالصة ومنفصلة عن الشعب أما صفته وسلطته فتتعلق بمشاركته في روح الشعب وقد ميز منشور النازية بين نوعين من إرادة الشعب ، الأولى شخصية ، والأخرى موضوعية فالإرادة الشخصية هي الإرادة المجتمعية المكونة من مجموع الإرادات الفردية في كليتها أو أغلبيتها على النحو الذي يعبر عنها في الانتخابات والاستفتاءات الشعبية . أما الإرادة الموضوعية فهي الإرادة المشتركة للشعب ، أي إرادة واحدة ومتميزة عن الإرادات الفردية . ويعبر عن هذه الإرادة الزعيم (الفوهرر) الذي يبرز الإرادة الشعبية بتعبيره هو عنها ، وبفضل قوة الأوامر لديه الذي يوجهه يفرز هذه الإرادة الشعبية . ومن الطبيعي وجوب أن تتغلب الإرادة الموضوعية دائماً على الإرادة الشخصية .



وفضلاً عن ذلك ان هذا التفسير لوجود ظاهرة الحكام والمحكومين يهيء مسبقاً الوسط الملائم للطغاة والمستبدين من الحكام واعتقادهم بأنهم مصيبون دائماً في قراراتهم مادام على المحكومين أن ينقادوا الى مشيئتهم بأي حال من الأحوال . بل وأساء من ذلك تجيز للحكام استعمال كافة وسائل القمع والقسر والاكراه ضد من يخالفهم في الرأي ، ولا ينصاع الى مشيئتهم . وبذلك تنعدم أو تضعف امكانية الجماهير في الاندفاع نحو مبادرات للقيام بالمهام التاريخية التي تقتضي بذل جهود جبارة وتضحيات جسام . وغني عن البيان أن هذه الاتجاهات تؤدي الى تجريد السياسة من محتواها الأصيل ، وهو العمل الجماعي المشترك الذي يساهم فيه أفراد المجتمع .

أما الاتجاه الآخر ، اليساري النزعة ، فيذهب الى ان انقسام الأفراد الى حكام ومحكومين يعود أساساً الى تقسيم العمل في المجتمع ، أي أنه واقعة تقنية وليست حقيقة أبدية في الحياة الاجتماعية . ويمكن أن يؤخذ غرامشي نموذجاً . ويعبر عن هذا الاتجاه ،

M. Prelot . In institutions Politiques et droit constitutionnel Dalloz, Paris, 1972.

PP.121 - 122.

(٦) كان الدوتشي بنيتو موسوليني يجمع بين منصب رئيس الحكومة . وكذلك السلطة التشريعية بصورة مباشرة او غير مباشرة . كما يمارس ادارة العدل ، ويصفته الرئيس الاعلى يمارس السلطة العسكرية . اما (الفوهرر) ، ادولف هتلر فيجمع في شخصية رئيس الدولة (الرايش الثالث) ورئيس الجهاز التنفيذي ووظيفة المشرع والقاضي الاعلى والقائد الاعلى للجيش . ولم يمارس الريخشتاخ (البرلمان) سلطاته التشريعية ، الا نادراً اما القانون فهوادة من صنع الفوهرر .

Marcel Prelot, op. cit P. 120.

اذ يذكر : « ان هذا الانقسام بين حكام ومحكومين ، يعود في التحليل الأخير الى انقسامات بين فئات اجتماعية ، وهو موجود في الوضع الراهن للأشياء حتى في صميم أكثر الفئات تجانساً . ويمكن القول بأن هذا الانقسام يعود ، بشكل أو بآخر ، الى تقسيم العمل ، أي أنه واقعة تقنية^(٧) .. ويضيف غرامشي على ذلك بقوله : « ان المشكلة الأساس في هذا المجال ، بعد اقرار هذه الواقعة ، هو الموقف الذي يتخذ ازائها . فهل يجب الابقاء عليها ، أي الابقاء على وجود حكام ومحكومين ؟ أم يجب خلق الظروف العاملة على اختفاء ضرورة هذا الانقسام ؟ أو بكلمة أخرى ، هل يأخذ المرء كنقطة انطلاق ضرورة الانقسام الأبدي للجنس البشري ، أم يعتبر هذا الانقسام حقيقة تاريخية هي استجابة لأوضاع معينة^(٨) ان القوى الاشتراكية والتقدمية بحكم مبادئها التي تهدف الى القضاء أو الاقلال من الفوارق الاجتماعية والطبقية تسعى في الوقت نفسه الى العمل على خلق الظروف الملائمة للاقلال من هذا التمايز بين أفراد المجتمع .

وعليه كلما امكن تحقيق خطوة نحو ازالة التسلط الشخصي والاجتماعي، امكن تحقيق مجتمع مبنى على القيادة وليس على الحكم القسري، وكما تصبح القيادة مسؤولية في عمل جماعي، طرفاها الزعماء من جهة والمجاهير من جهة اخرى.

الزعماء أو القادة :

لقد وجدت القيادة ومازالت توجد في المجتمعات كافة ، بأشكال مختلفة ، وفي ميادين شتى . وهي ظاهرة مشروطة بالوسط الذي تتواجد فيه ، فنه تستمد طبيعتها ، وأهدافها ، وبواعثها على الحركة . وذلك لأن « القيادة ليست أمراً من شأن قائد فرد ، وإنما هي أساساً مسألة تتعلق بالجماعة (١١) ، ثم ان قوة القائد تتأق عن الجهاز الذي يتواجد تحت تصرفه ، وبدون ذلك يكون القائد عاجزاً عن تحقيق أي انجاز (١٢) . ومن ثم فان القيادة تنطوي على عناصر ذاتية تتعلق بشخص القائد ، كما تنطوي أيضاً على عناصر بيئية تتأق عن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

ان ماهو جوهري في القيادة كونها وليدة حاجة الأفراد الى التوجيه في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه . ومن هذه الناحية تصبح القيادة « العملية التي بها يمارس فرد بصورة متواصلة تأثيراً أكثر على الآخرين في تنفيذ وظائف الجماعة . والا اذا كان جميع أفراد الجماعة متكافئون بحيث يمكن أن يكون أحدهم بديلاً للآخر في التحكم بما تقوم به الجماعة ، فبوسع الجماعة عندئذ ان تستمر بالقيام بوظائفها بطريقة ما حتى ولو فقدت عضواً من أعضائها . واذا كان كل أعضاء الجماعة متكافئين في أداء الوظيفة ، فانه لن يكون هناك حاجة لمفهوم القيادة » (١٣) . وعليه فان القيادة هي أحد العناصر التي

(10) Robert MacIver : The web of government.

11 - geid. P. 229

(12) Deniel Katz : Patterns of Leadership. in : Handbook of Political Psychology. Jeanne N. Knutson , ed.) tosey - Bass, San Francisco, Calif. 1973, P. 204.

تكون حياة الجماعة الاجتماعية ، والقيام بها هو دور مع أنه دور متميز على نحو واضح عن الأدوار الأخرى المرسومة في الحياة الجمعية المشتركة . وهذا الدور كما يقول ماك فارلاند هو : « ان القائد يجعل الأشياء تحدث بطريقة لاتحدث على نحو آخر » (١٤) .

ومن ثم فان تأثير القائد لاينحصر في أفراد قلائل ، كالأفراد الذين يحيطون به رغم أهمية هؤلاء البالغة في التعاون معه وبخاصة نقل تأثيراته ، وانما يشمل الجماعة بأكملها ، أو قسماً كبيراً منها على الأقل ، ولاتتوجه قيادته نحو القيام بعمل معين أو أكثر ، وانما على جملة نشاطات الجماعة التي تطرح نفسها على مستويات مختلفة . وبداهة ان المهام التي تطرح نفسها على الجماعة الاجتماعية تتطلب عملاً جماعياً مشتركاً ، يدار ويوجه بصورة منظمة ، وذلك يقتضي قبل كل شيء توجيه الأفراد .

وهذا التوجيه كما يعرض اريك فروم : « يقوم على الخضوع لزعيم قوي ، يأخذ على عاتقه معرفة ما يكون مفضلاً لدى الجماعة ، ويخطط ، ويأمر ، ويقنع كل واحد أنه ، باشباعه ، يعمل لمصالح الجميع على أحسن وجه . ويفترض بالزعيم ، أن تكون له صفات متفوقة على صفات جميع رعاياه ، سواء من أجل تثبيت تبعيتهم أم من أجل الايحاء اليهم بما يكفي من الايمان به » (١٥) .

• وهذا المفهوم للقائد يستخلص من تاريخنا العربي

14. A.S. Mc Farland, Power and leadership in Plural
stanford university Press, 1969, P. 155.

(١٥) اريك فروم : ثورة الامل . ترجمة ذوقان فرقوط .

بيروت . منشورات دار ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .

وتطرح الزعامة أو القيادة نفسها على جميع المستويات في المجتمع ، كما تطرح نفسها على الصعيد الرسمي أو الصعيد الشعبي . ولذلك فان ريمون ارون يعرض أنه توجد في المجتمعات الحديثة ست طوائف من الزعماء أو القادة يمارسون على نحو أو آخر سلطة ، وذلك على النحو التالي: (١٨)

أ - النخبة السياسية

ب - ذوو (السلطة الروحية) الذين يؤثرون في طرق التفكير والاعتقاد ، أي رجال الدين ، والمتقنون ، والكتاب ، والعلماء ، ومنظرو الأحزاب السياسية .

ج - قادة الجيش والشرطة

د - مديرو العمل الجماعي ، أي مالكو وسائل الانتاج أو الذين يديرونها .

هـ - زعماء الجماهير ، أي قادة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية .

و - كبار الموظفين أو أولئك الذين يمارسون السلطة الادارية .

ويشير ريمون ارون الى طوائف الزعماء أو القادة هذه موجودة في كل المجتمعات الحديثة ، غير أنها تختلف فقط من ناحية طبيعة الروابط وذلك باختلاف النظم التي تتواجد فيها .

القيادة السياسية :

هل تتميز القيادة السياسية عن القيادات الأخرى في المجتمع ، وبماذا تتميز ؟ لا ريب في أن القاء نظرة سريعة على الحياة الجمعية المشتركة وبخاصة على التنظيمات السياسية ، تدلنا على القادة الساسة على نحو واضح كما هو الحال مع قادة الأحزاب

(18) Raymond Aron, Archives europeenne de sociologie, Paris, 1960, PP.

260-281, cite Par Roger-gerard Schwartz en cerg. OP. Cit. P. 665.

السياسية مثلاً . غير ان التمييز بين القيادة السياسية وبين القيادات يصعب عندما تتداخل نشاطات عديدة بعضها بالبعض الآخر رغم اختلاف طبيعتها . والا فهل يعتبر رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو رئيس النقابة وغير ذلك قادة ، أم مجرد رؤساء يتبوأون مراكز معينة في التنظيمات التي يمارسون بها صلاحياتهم أو اختصاصاتهم ؟

في الواقع أن ما يميز القيادة السياسية عن غيرها من اشكال القيادات الأخرى هو الهدف الذي يسعى اليه القائد من خلال تأثيره على حياة الجماعة . وفي هذا الشأن يرد هدفان سياسيان رئيسان ، الأول ينص على تعيين أهداف الجماعة وصياغتها بشكل واضح ، أو تكون للجماعة أهداف قائمة ولكنها لم تعد تتماشى مع مقتضيات حركة التطور الأمر الذي يعني وجوب تغييرها أو تعديلها . وأمثلة ذلك هي الحركات السياسية التي تسعى لتغيير النظم السياسية القائمة أو اصلاحها . أما الهدف الثاني فينصب على تحريك المجتمع على نحو أفضل مما هو عليه وذلك بتعبئة القوى وتسخير الامكانيات المتوفرة فيه . وعليه فان القيادة السياسية تتواجد في سياق تحقيق المهدفين المذكورين ، ومن ثم يجب أن يستبعد عن مفهوم القيادة السياسية أولئك الذين يطبقون القواعد القائمة كموظفي المكاتب (البيروقراطيون) وموظفي الإدارة ، والاختصاصيون في شق المجالات .

ومع ذلك فقد تختلط القيادة السياسية بقيادات أخرى في نشاطات بعض المسؤولين . مثال ذلك رؤساء الدول ، وعلى مستوى أقل رؤساء الجمعيات الوطنية . اذ وفقاً للاجراءات البرلمانية قد يقوم رئيس الجمعية الوطنية بدور الخبير أو بدور القائد السياسي . فاذا كان يقوم بإدارة الجلسات بما لديه من خبرة في العمل البرلماني ، وانه يقوم بذلك بطريقة محايدة ، فلن يكون والحال هذا قائداً سياسياً . اما اذا قام بإدارة الجلسات على نحو ينحاز فيه الى المعارضة من ناحية ويقلل من شأن خصومه من ناحية أخرى فانه يمارس عندئذ تأثيراً سياسياً . اذ في الحالة الأولى كان يخضع للقواعد المعمول بها ويطبق الاجراءات البرلمانية المتبعة . أما في الحالة الثانية فانه كان يتدخل لمصلحة الجماعة التي ينتمي اليها ويوجه سياق الاجراءات البرلمانية بما يخدمها .

وبناء على ماتقدم ان تطبيق القواعد الموضوعة من قبل لا يتطلب قيادة سياسية حتى ولو كان المسؤول يقوم بدور ينفذ فيه ارادة السلطة . اما صياغة القواعد أو تطويرها أو تعديلها فتتطوي على مضمون سياسي ، ومن ثم تتطلب قيادة سياسية (١٩) .

(19) Daniel Katz, OP. Cit. P. 205.

وعليه أن القائد السياسي إما أن يكون ممثلاً للجماعة التي ينتمي إليها أو منظرًا أو واضعاً لخطّة سياسية . وباعتباره ممثلاً للجماعة ، فإنه يسعى إلى اكتساب الهيبة ، والامتيازات ، أو السلطة ، وذلك لغرض الترويج للقضية التي تتبناها الجماعة ، أو لحماية مصالحها ، أو الاثنين معاً . وقد يتمسك هو ذاته بقيم الجماعة ، أو قد يمثلها بدون أن تكون لديه قناعات شخصية بها (٢٠) .

أما القائد المنظر فإن يتحرك في نطاق أوسع في الدفاع عن مصالح الجماعة . فعن عيونه تبقى شاخصة إلى الجماعة التي ينتمي إليها ، ومن ثم يسعى إلى إجراء الإصلاحات ، أو التغييرات الثورية ، إلا أنه يتحكم عادة بعبارات عامة ، لكي تكسب القضية التي يروج لها انصاراً أكثر . وهو يحاول قبل كل شيء أن يتوجه إلى قيم الناس وإلى ثقتهم الأساسية بالمعتقدات التي يدعو إليها (٢١) . ومع ذلك فإن الإفراط في التعميمات النظرية قد يخرجها عن النطاق السياسي ، ويزج بها في مجالات أوسع كالإنسانية وفي نشاطات متعددة بحيث تشمل كل جوانب الحياة البشرية . ومثال ذلك المهاتما غاندي ، الذي كان قائداً دينياً في فلسفته الإنسانية قبل كل شيء ، وقائداً سياسياً هندياً في بعض الأحيان وفي نطاق محدود .

٢ - من هم الحكماء ؟ :

إن الحاكم الحقيقي في المجتمع هو المالك الأصلي للسلطة ، أي صاحب السيادة ، وكل الهيئات الأخرى في النظام السياسي تستمد منه حق الحكم .

ويعتبر أرسطو أول من وضع تصنيفاً بأنواع الحكماء ، وذلك في القرن الرابع قبل الميلاد . فهي سلطة ملكية إذا كانت تعود إلى شخص واحد ، وهي أرستقراطية إذا كانت تعود إلى عدد قليل من الأفراد ، وهي ديمقراطية إذا كانت تعود إلى الشعب . أما النظريات التي تفسر أصل سلطة الحكماء في المجتمعات الحديثة فمتعددة ويصعب حصرها . ومع ذلك يجب ألا نخدع بالمظاهر الشكلية للسلطة ، إذ قد لا تنطبق على الواقع الحقيقي

(20) I bid. P. 206.

(21) Ibid. P. 207.

(22) Maurice Duverger, inst. Po. Cit. P. 350

للحياة السياسية ، والا على سبيل المثال ، ان وجود ملكة في بريطانيا قد يعني أنها الحاكمة ، ووجود ٣٥ مليوناً من النساخين البريطانيين أنها سلطة ديمقراطية ، ووجود عدد من ملوك الصحافة يؤثرون في صياغة الرأي العام وتوجيهه ، وكذلك رجال الصناعة والمال الذين يؤثرون في سياسة الدولة يعزز الرأي بأنها أوليغارشية (أقلية) أو بلوتوقراطية (حكم الأغنياء) . ان وجود الانتخابات والأحزاب السياسية المعارضة ليست دليلاً على الديمقراطية ، اذ قد تتمسك السلطة الحاكمة بموقفها وتستخدم القوة بوجه خصومها اذا ما جاءت الانتخابات بنتائج ليست في مصلحتها (٢٣) .

ان النظريات التي تعالج شرعية الحكم ، أو بعبارة أخرى ، مصدر السلطة ، ومن له حق ممارستها ، عديدة ليس مجلس يمثيها جميعها هنا ، غير اننا سنقتصر على ذكر بعض المذاهب الرئيسة التي ساهمت في تكوين الفكر السياسي الحديث ، وهي :

- ١ - المذاهب الشيوقراطية
- ٢ - مذهب سيادة الشعب
- ٣ - نظريات النخبة
- ٤ - نظريات الطبقة الحاكمة

أ - المذاهب الشيوقراطية :

وتعرض أن مصدر السلطة سماوي ، وأقدمها (مذهب الحق الالهي) الذي يستمد بمقتضاه الحكام حقهم في الحكم من الله . وقد تطور هذا المذهب فيما بعد فاتخذ شكلين هما على التعاقب (الطبيعة الالهية للحكام ، وبمقتضاه ان الله لا يعين الحكام ، وإنما هم ذاتهم آلهة ، كفراعنة مصر وملوك الممالك القديمة في العراق وأباطرة الرومان ، ونجد بعض آثار هذا المذهب في العصر الحديث مجسدة بشخص امبراطور اليابان حتى عام ١٩٤٧ (٢٤) . وقد تطور هذا المذهب بعد ذلك فأصبح (مذهب التنصيب الالهي للحكام) الذي يؤكد على أن الله ذاته قد اختار الحكام وقلدهم السلطات الضرورية لإدارة الأمور الانسانية . ومع أن هؤلاء الحكام يبقون بشراً ، الا أن هالة من الاجلال

(23) Michael Stewart, op. cit PP. 12-13.

(24) Maurice Duverger : inst. Po. ...op. cit P. 36.

الديني كانت تحيط به . وقد دافع عن هذا المذهب على الأخص بوسويه في كتابه (السياسة مستخلصة من الكتابات المقدسة) والواقع أن هذا المذهب لم يكن ينسجم مع غير الملكية المطلقة وقد تخلى عنه بصورة عامة بعد الثورة الفرنسية (٢٥) . ومنذ العصور الوسطى ساد مذهب (التنصيب الساوي) للحكام ، وهو تحويل للمذهب السابق ، وبمقتضاه أن العناية الالهية لا تتدخل في تعيين الحكام بصورة مباشرة ، وإنما السلطة في مبدئها تكون جزءاً لا يتجزأ من النظام الساوي للعالم ، ولكنها توضع تحت تصرف الحكام بوسائل إنسانية . ان هذا المذهب الذي دافع عنه جوزيف دوميستر وبونالد يسمح بتبرير السلطة الديمقراطية ، أي السلطة التي يمتلكها الشعب ، كما يسمح أيضاً بتبرير السلطة التي تمارسها ' نخبة أو رئيس واحد' (٢٦) . ان هذه المذاهب تستبعد كل تدخل من جانب الشعب في اختيار الحكام ، ومن باب أولى أية طريقة انتخابية ، ولذلك فإنها تؤدي الى نظام الحكم الأتوقراطي ، والواقع لقد كانت مذاهب الحق الالهي في الحكم خلال عدة قرون أقوى أساس للنظم الأتوقراطية (الفردية) .

ب - مذاهب سيادة الشعب :

بالرغم من أن أصول هذه المذاهب قديمة في التاريخ الا أنها لم تبرز كمنظريه واضحة المعالم تقريبا الا في القرن الثامن عشر بفضل جهود الانسكلوبيديين وجان جاك روسو (٢٧) ، التي أريد بها سلاحاً نظرياً لمقاومة النظام الملكي المطلق في فرنسا . وتقوم هذه النظرية أساساً على اقرار المساواة القانونية فيما بين أفراد المجتمع . وعليه فان المساواة فيما بين الأفراد تدحض أي مبرر لسيطرة فرد على فرد آخر ، فان السلطة في المجتمع لا تعود الى فرد ما (حتى ولو كان ذلك الفرد هو الملك ، وإنما تعود الى الجميع . ولكن

(25) Andre Hauriou et al. op. cit. P. 107.

(26) Ibid, P.107.

(٢٧) ان نظرية سيادة الشعب لم يضعها فلاسفة القرن الثامن عشر ، كما يعتقد الكثيرون ، وإنما استعاد هؤلاء الفلاسفة المذاهب القديمة التي صاغها بعض المفكرين الكاثوليك منذ العصر الوسيط، وعلى الأخص توما الاكوييتي، وطورها بعد ذلك كل الذين كانوا يعارضون الملكية انذاك، ثم وضعت في القرن السابع عشر لدى مدرسة القانون الطبيعي والامم التي استوحاها الانسكلوبيديون وجان جاك روسو ولما بعد. انظر موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (بالفرنسية المصدر السابق، ص ٣٧.

عندما اقتضت الظروف السياسية التي كانت تمر بها فرنسا في القرن الثامن عشر تحديد من المقصود بهذا الشخص المعنوي الذي تعود اليه السيادة (أو مصدر السلطة في المجتمع) اتقسم المفكرون الى فريقين فذهب جان جاك روسو واتباعه الى ان السلطة تعود بصورة مباشرة الى المجتمع ، وفيه يوجد أصلها وأسسها ، وعنه يتلقاها الحكام . والحقيقة اعتباراً من اللحظة التي أصبحت فيها السلطة دنيوية بكليتها ، بدا أصلها الشعبي أكثر انسجاماً مع العقلية العامة ، وتبعاً لذلك أكثر فعالية . وكان الأمر يقتضي أنثى ، في الواقع ، إيجاد أساس يبرر طاعة الأفراد للسلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى إقامة حواجز تمنع أن تكون السلطة مطلقة واستبدادية . وكان الكابح الوحيد ، في الواقع ، الذي يحول دون انزلاق السلطة على طريق الاستبداد ، خارج نطاق إقامة المؤسسات السياسية ، هو هذا الاعتقاد الشائع في المجتمع لدى الحكام والمحكومين بأن السلطة يجب ألا تمارس الا لمصلحة المجتمع ... (٢٨) وإذا كانت السلطة تأتي من الشعب ، فمن المنطق اذا ... ان تمارس لمصلحة الهيئة الاجتماعية ، أي مصلحة الشعب ذاته (٢٩) . وأبان جان جاك روسو من ثم أنه اذا كانت السلطة تعود الى الشعب ، وأفراد الشعب خلقوا أحراراً متساويين فيما بينهم ، فان سيادة الشعب ماهي الا حاصل جمع ما يملكه كل مواطن من السيادة . فاذا كان عدد المواطنين في الدولة مثلاً عشرة آلاف ، فان نصيب كل مواطن من السيادة هو واحد من عشرة آلاف (٣٠) ، لأن سيادة الشعب تتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع ، وعليه فان الأمر يقتضي أن يساهم كل مواطن في اختيار الحكام ، أو بعبارة أخرى ان

(28) Andre Hauriou et. al. OPP Cit. P. 108.

(29) Ibid. P. 109.

(٣٠) يعرض روسو فكرية هذه على النحو التالي : لنفترض ان الدولة مؤلفة من عشرة الاف مواطن. فلا يمكن النظر الى صاحب السيادة الاجماعيا وكمهية. لكل شخص بصفته رعية ينظر اليه كفرد. وهكذا يكون صاحب السيادة بالنسبة للفرد من الرعية كما يكون عشرة الاف بالنسبة لواحد. اي انه ليس لكل عضو في الدولة كنصيب الا واحد من عشرة نصيب من السلطة السيادية رغم انه يخضع له بكليته.

انظر : جان حاك روسو : في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان فرلوط، دار العلم، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص

الديمقراطية تقوم على الاستفتاء العام^(٣١) ، وعلى صعيد آخر ان هؤلاء الحكام وان مارسوا السلطة ، فانهم يسؤ سؤى وكلاء عن الشعب فحسب ، ويستطيع أن يحاسبهم على كيفية قيامهم بوظائفهم عند اقتضاء الأمر .

السيادة الوطنية :

لقد وجد البورجوازيون في الجمعية التأسيسية التي تألفت خلال الثورة الفرنسية ١٧٨٩ - ١٧٩١ ان مفهوم السيادة الشعبية فيه تهديد خطير لمصالحهم ، سيما وانه يخلق من المواطن عنصراً فعالاً في التحكم بتسيير الشؤون العامة في المجتمع وفي شؤون الدولة . ولذلك طرحوا مفهوم (السيادة الوطنية) ، وبموجبها اندمج (الشعب) بـ (الأمة) باعتبار أن الأمة كائن حقيقي ومتميز عن الأفراد الذين تتكون منهم . ومن ثم فان (الأمة) وحدها ، التي تعبر عن ذاتها بواسطة ممثليها ، هي صاحبة السيادة . وعليه فليس لأي فرد الحق اذا بالمساهمة في الحكم عن طريق اختيار الحكام ، وانما ذلك حق فقط لأولئك الذين نصبته الأمة للقيام بهذه الوظائف . وكما يلاحظ موريس ديفرجيه بحق في هذا الشأن أن مذهب السيادة الوطنية يبدو في الظاهر ديمقراطياً ، غير أنه ليس كذلك في الواقع ، لأنه من الممكن أن يبرر عملياً كل أشكال الحكام ، وعلى الأخص النظم الأوتوقراطية . فإدام مفهوم السيادة الوطنية لايقوم على التمييز بين (الأمة) و (العناصر التي تتكون منها) أي مجموع المواطنين ، فان ذلك يؤدي الى أن يصبح الاستفتاء الشعبي غير ضروري ، وغير ضروري من باب أولى اختيار الحكام . ومن ثم يستطيع أي حاكم ، حتى الديكتاتور ، أن يدعي بأنه يمثل الأمة^(٣٢) .

(٣١) يمرض روسو فكرته هذه على النحو التالي : أن السيادة لايمكن ان تمثل لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل، فهي بصفة اساسية قوام الارادة العامة . والارادة العامة لاتمثل هناك من وسط، ان نواب الشعب اذا ليسوا مثليه ولايمكن ان يكونوا لذلك، فما هو الا مفروضون عنه ، ليس في وسعهم ان يبتوا نهائيا في شيء، كل قانون لم يوافق عليه الشعب يكون باطلا، اي لا يكون قانونا مطلقا . فالشعب الانكليزي يظن انه حر لكنه مخطيء جدا، فهو لا يكون حرا الا اثناء انتخاب اعضاء البرلمان، وبمجرد ان يتم تحريره في فترات حريره القصيرة قيته بأن يفقدها .
جان جاك روسو ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(32) Maurice Duverger: Inst Po. op. cit. P. 37.

جـ - نظريات النخبة :

لقد ظهر مفهوم النخبة السياسية في القرن التاسع عشر ، ثم شاع بعد ذلك في النظريات الاجتماعية عامة ، وعلى الأخص لدى فلريدو باريتو وكايتانو موسكا (٢٣) .

يرفض باريتو الديمقراطية التمثيلية القائمة على المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع ، ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي ، لأن الأفراد متباينين فيما بينهم من ناحية المواهب والكفاءة . اذ ينقسم أفراد المجتمع الى مرتبتين اجتماعيتين ، هما المرتبة السفلى ويطلق عليها تعبير « اللانخبة » والمرتبة العليا ويدعوها بـ « النخبة » . وتنقسم هذه الأخيرة بدورها الى « النخبة الحاكمة » وتضم الأفراد الذين يقومون بدور ما في تسيير شؤون الدولة ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و « النخبة غير الحاكمة » وتضم باقي أفراد مرتبة النخبة . ويعين باريتو النخبة بصفاتها البارزة ، وتفوقها الطبيعي والبيكولوجي على باقي أفراد المجتمع . وما يميزها عن غيرها هو المؤثر المتصاعد على قدرات أعضائها الفردية . وتتكون النخبة من كل أولئك الذين يعبرون عن صفات استثنائية ويدللون على مستوى عال من القدرة في مجال نشاطاتهم . وبايجاز ، يعتبر جزءاً من النخبة أولئك الذين يحققون بمواهبهم الطبيعية نجاحاً في عملهم أسمى من معدل نجاح الآخرين . وعلى حد قول باريتو نفسه : « ان المفهوم الرئيس تعبير النخبة هو التفوق .. وبمعنى واسع ، أي أعني بالنخبة في مجتمع ما ، أناساً لهم درجة متميزة من صفات الذكاء والطبع والبراعة ، والمقدرة من كل نوع » (٢٤) .

ويرفض باريتو مفهوم الماركسية عن صراع الطبقات ، ويعرض بدلاً لذلك نظرية « دورة النخب » هذه النظرية التي تفسر التاريخ بكونه « حلول متواصل لنخبة مكان نخبة أخرى » . وكل المجتمعات تنطوي على هذا التايز الأساسي بين الجماهير وبين النخبة التي هي دائماً أقلية ضيقة الأبعاد . ومن ثم فإن الخصائص المميزة لمجتمع ما

(٢٣) للاستزادة في الاطلاع على منشأ وتطور المفهوم لنخبة يمكن مراجعة كتاب النخبة والمجتمع

تأليف ت. بوتومور ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت ، ١٩٧٢ .

(٢٤) فلريدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) عالم اقتصادي وسوسيولوجي وعضو في مجلس الشيوخ الايطالي ،

وذوو اتجاه ليبرالي معاد للاشتراكية .

(35) V. Pareto : Traite de Sociologie generale Droz, Paris, 1960, P.1296, Cite

Par R. -g Schwartzberg, op. cit P. 217.

عن غيره من المجتمعات الأخرى هي قبل كل شيء خصائص نخبته . وعلى أساس التباين بين الأفراد تتوزع الثروة ، اذ هي أيضاً أحد المعايير التي تكشف عن التباين في التكوين الطبيعي للأفراد . فالتباين في توزيع ثروة بين أفراد المجتمع يسير بخط متواز مع التباين في تسلسل مستويات السلطة ، فأكثر الأفراد ثروة هم أكثرهم سلطة سياسية واجتماعية ، أي أن المراتب الاجتماعية العليا هي في الوقت نفسه أغنى المراتب وتمثل النخبة الأرستقراطية . ومع ذلك فإن باريتو يعرض بأن الالتقاء الى النخبة لايم عن طريق الوراثة بحكم الضرورة ، فقد لا يكون للأبناء صفات التفوق التي كانت لأبائهم ، في حين قد يبرز أفراد من المراتب السفلى في المجتمع ويندجوا في النخب وفي ذلك يقول باريتو : « ان ظاهرة النخب الجديدة هذه ، التي تبرز بحركة متواصلة في الطبقات الدينية من المجتمع ، وترتفع الى الطبقات العليا ثم تأخذ بالانحلال والتدهور ثم تضحل ، وتختفي عن الوجود هي أجدى الظواهر الرئيسة في التاريخ ، ومن الضروري أن تؤخذ بنظر الاعتبار لفهم الحركات الاجتماعية الكبرى » (٣٦) . ويعرض باريتو أيضاً أن المكر والقوة هما من عناصر الصراع بين النخب الصاعدة وبين النخب القائمة . كأن تفرض نخبة نفسها بواسطة المكر وتضم في صفوفها العناصر الأكثر مكرأ بين السكان ، هذه النخبة ولاريب تفرز أفراداً مستعدين لاستخدام العنف . وبناء على هذا الفرز ، تنشأ نخبة مأكرة ، وقد أصبحت غير قادرة على استخدام العنف من ناحية ، ومن ناحية أخرى أفراد موهوبون بالقوة ولكنهم يجهلون كيفية استخدامها . فاذا ماوجد هؤلاء الآخرون رؤساء يعرفون كيف يستخدم العنف - من بين المتمردين في النخبة القائمة - فسانهم يحققون انتصاراً ويحلون في مركز السلطة . ثم تأخذ الدورة مجراها ، وتتوالى النخب (٣٧) .

ويرى باريتو أن تغيير النخب على النحو المذكور ليس مضراً ، بل هو مفيد للهيئة الاجتماعية ، لأن دورة النخب المتواصلة تساهم في المحافظة على توازن النظام الاجتماعي ، لأنها تضمن حركة تصاعد العناصر الأفضل في المجتمع ، كما أنها تساهم في الوقت نفسه في التغير الاجتماعي ، لأن دورة النخب تؤدي الى دورة الأفكار . والنخبة ليست متفتحة على الخارج كلياً ، ولا منغلقة على نفسها كلياً . فلاريب في أن الجماعة الحاكمة تسمى الى التشبث بالمحافظة على بقائها في السلطة ، مستخدمة في ذلك المكر والقوة .

(36) Cite Par R. - g Shwartzenberg, op. cit P. 217.

(37) Ibid, P. 218.

ولكن حيث أنها معرضة الى ضغط الجماهير ، فيجب عليها أن تتجدد بصورة متواصلة عن طريق اسهام العناصر القادمة من الطبقات الدنيا . ومن ثم ان وجود دورة حرة نسبياً للنخب ، بمعنى صعود عناصر جديدة واندماجها ، أو سقوط بعض العناصر القائمة فيها ، هي ضرورة لصالح المجتمع . والا اذا ما انفلقت النخبة على نفسها ، فان المجتمع يصبح عندئذ مهدداً بالثورة من الداخل ، أو التدمير من الخارج .. ان غلق دورة النخب تحله الثورة (٣٨) . وعلى هذا النحو ، فان بعض الاضطرابات والعنف قد تصاحب دورة النخب ، غير أن ذلك نافع أخيراً . لماذا ؟ لأن المذابح وأعمال النهب التي تصاحب التغيرات هي تعبير عن القوى الاجتماعية وعن العواطف ، رغم أنها قد تكون مؤسفة . ولأنها أيضاً علاقة خارجية بها يعبر عن حلول الأناس الأقوياء والنشطين محل الأناس الضعاف والدينشين . وكما يلاحظ أن آراء باريتو هذه هي تمجيد للقوة ، وقد هيأت لظهور الفاشية في ايطاليا من بعد . يؤكد باريتو الذي كان يشير انهيار البرجوازية في عصره : « كل نخبة ليست مستعدة لخوض معركة من أجل الدفاع عن مراكزها ، هي نخبة في اضمحلال تام ، ولن يبقى عليها سوى أن تتخلى عن مكانها الى نخبة أخرى ، لها الصفات الحيوية التي تفتقر اليها » (٣٩) .

أما كايثانوموسكا (٤٠) ، فقد فرق على نحو منهجي بين النخبة وبين الجماهير ، ورغم أنه كان يستعمل تعابير أخرى للدلالة عليهما ، وحاول أن يقيم علماً جديداً في السياسة وعلى أسس جديدة (٤١) . والفكرة الرئيسة لديه أنه توجد في كافة المجتمعات طبقتان اجتماعيتان ، طبقة حاكمة وطبقة محكومة .. الأولى قليلة العدد ، وتقوم بأداء جميع الوظائف السياسية ، وتحنكر السلطة والنفوذ السياسي ، وتتمتع بمزايا اجتماعية رفيعة ناجمة عن مركزها السياسي المتميز . أما الطبقة الثانية فأكثر عدداً ، غير أنها تخضع الى الطبقة الأولى في توجيهها وقيادتها على نحو يبدو شرعياً حيناً ، وتعسفياً أحياناً

(38) R. - g. Schwartzengerg, op. cit P. 218.

(39) Cite par Schwartzengerg, op. cit P. 219.

(٤٠) كايثانوموسكا (١٨٥٨-١٩٣١) استاذ ، ونائب ، وعضو في مجلس الشيوخ الايطالي .

(٤١) وذلك على الاخص في كتابه (مبادئ علم السياسة) les elementi di Sienza الذي ظهر في طبعته الاولى عام ١٨٩٦ ، ثم ترجم الى لغات عديدة تحت عنوان جديد هو (الطبقة الحاكمة) .

أخرى . وعلى حد قوله : « في كل المجتمعات - اعتباراً من المجتمعات الأقل تطوراً ومدنية حتى المجتمعات الأكثر تقدماً وقوة - تبدو طبقتان من الناس : طبقة تحكم وطبقة تُحكم . الأولى هي دائماً أقل عدداً ، وتقوم بجميع الوظائف السياسية ، وتحكم السلطة ، وتنتج بالامتيازات التي تؤدي إليها السلطة ، في حين أن الطبقة الثانية ، الأكثر عدداً ، منقادة وسيطر عليها من قبل الطبقة الأولى . بطريقة هي أحياناً قانونية نوعاً ، وأحياناً أخرى ، بطريقة تعسفية وعسيفة نوعاً » (٤٢) . ويرى موسكا أن تسلط الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة متأت عن أن الفرد في هذه الأخيرة لا يستطيع لوحده أن يقاوم سلطة الأقلية المنظمة التي تمثل الحافز واحد . والأقلية منظمة لسبب بسيط هو كونها أقلية ، وإن أعضائها يتمتعون بخصائص متفوقة سواء كان ذلك فعلياً أو مجرد مظهر خارجي فحسب ، غير أنها تؤثر في المجتمع في جميع الأحوال . وعلى حد قوله : « ولاعلاقة من السيطرة على أغلبية غير منظمة ، من قبل أقلية منظمة ، تمثل إلى حافز واحد .. فإن مائة شخص يعملون بوفاء وبصورة موحدة ينتصرون على مائة شخص مختلفين فيما بينهم . وإن التفاهم والعمل المشترك لأسهل على مائة شخص منه إلى ألف شخص . وينجم عن ذلك ، أن المجتمع السياسي كلما كان كبيراً ، كلما كانت الأقلية الحاكمة صغيرة بالنسبة له ، وكلما أصبح صعباً على الأغلبية أن تنظم مقاومتها ضد الأقلية » (٤٣) .

وفي الوقت الذي يهاجم فيه باريتو مفاهيم الديمقراطية الحديثة والتقدم يقترب موسكا من الخصائص الجديدة للديمقراطية ، عندما يؤكد على أن الطبيعة السياسية تخضع في الواقع إلى قوى اجتماعية متنوعة تمثل مصالح مختلفة في المجتمع ، كما تخضع أيضاً إلى المجتمع بكليته عبر خضوعها إلى سيادة القانون . وبعبارة أخرى يرى موسكا أن القوة والحداع لا يكفيان وحدهما لحكم النخبة ، وإنما يجب أيضاً أن تعبر عن مصالح وأهداف جماعات ذات شأن ونفوذ في الحياة الاجتماعية . وبخلاف باريتو ، يقر موسكا أن النخبة في العصر الحديث لا ترتفع ببساطة فوق بقية أفراد المجتمع ، لأنها مرتبطة بهم أوثق الارتباط من خلال ارتباطها بنخبة أدنى مرتبة منها مكونة من جماعة واسعة جداً من الأفراد تمثل مطامح وأهداف كل « الطبقة الوسطى الجديدة » ، التي تتألف من موظفي

(42) gaetano Mosca : The Ruling Class.

Mc graw - Hill, New york, 1939, P.50.

(43) gaetano Mosca, OP. Cit. P. 53.

الدولة والمدراء العامين والعمال ذوي الياقات البيضاء والعلماء والمهندسين ورجال التربية والتعليم والمتقنين عامة . ولا تشكل هذه الأخيرة احتياطياً للنخبة الحاكمة فحسب وإنما هي أيضاً بدورها تدخل عنصراً فعالاً في تنظيم المجتمع وتوازنه . ويستخلص موسكا بعد ذلك أن الاستقرار السياسي قائم على رفعة المستوى الأخلاقي والذكاء والكفاءة لدى أفراد هذه المرتبة الثانية من النخب .

نظريات النخب الحديثة :

بعد بارينو وموسكا أسهم كثير من الباحثين في تطوير وتعميق مفاهيم النخب السياسية ، نذكر أهمهم :

روبرتو ميشلز :

ويعرض أن النظام الديمقراطي في التطبيق أن هو إلا حكم الأقلية (الاوليغارشية) . وإن منظمات الحكم الديمقراطي ومؤسساته رغم أنها قائمة على مساهمة الجماهير في الحياة العامة وبخاصة عن طريق الاقتراع في الانتخابات التي تجرى لاختيار تمثيل الشعب في المجالس التمثيلية ، وكذلك تكوين الأحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات الجماهيرية ، تهيء وصول الأقلية الى مراكز السلطة . وعليه فإن الأقلية (النخبة) تحكم فعلاً ، وباسم الجماهير نظرياً ، على مستويات مؤسسات الدولة وكذلك في المنظمات الجماهيرية وبخاصة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية .

ويعزو روبرتو ميشلز سيطرة الأقلية (النخبة) الى مقتضيات التنظيم (٤٤)

(٤٤) يعتبر روبرتو ميشلز (١٨٧٦-١٩٣٦) في مقدمة الباحثين الرواد في علم الاجتماع السياسي في مطلع هذا القرن . وقد ولد من اي الماني ووالدة فرنسية وفي عائلة ضاعية . عسكرية تقطن في مدينة كولون بالمانيا . اما اصله البعيد فيخدر من ايطاليين استوطنوا في المانيا . وقد تلقى دراسته في جامعات باريس وميونخ ولايبرغ وهانة وتورين . وفي مطلع حياته كان مناضلاً في حقوق الحركة العمالية النقابية المتطرفة التي كان يوجهها ويسيطر عليها الحزب الديمقراطي الاجتماعي الالمانية . غير ان الفرصة اتاحت له فيما بعد للتدريس في جامعة تورين بايطاليا حيث اكتسب الجنسية الايطالية . وفي سنة ١٩٢٧ ذهب الى الولايات المتحدة يحاضر في علم الاجتماع السياسي في جامعة شيكاغو . ومن ثم جمعت محاضراته في كتاب صدر باللغة الانكليزية تحت عنوان (المحاضرات ارنو في علم الاجتماع السياسي) ، واشهر كتبه (الأحزاب السياسية ، دراسة سوسيولوجية للاتجاهات الاوليغارشية في الديمقراطيات الحديثة) المصادر في عام ١٩١١ .

الذي غدا ضرورة في المجتمع الحديث والذي جعل مستحيلاً أن تشارك الجماهير بالحكم بصورة مباشرة لأسباب ذات طبيعة تقني وإدارية (٤٦) .

إن الفكرة المركزية لروبرتو ميشلز هي أن سيطرة النخبة تعتمد على التنظيم . أي أن القدرة على التنظيم لاتضمن السلطة فعسب وإنما أيضاً أن أي بنية لأي مجتمع منظم تولد لامحالة نخبة . وحيث يوجد تنظيم توجد أقلية ويستخلص ميشلز من ذلك قانونه المشهور : « قانون الأوليغارشية الحديدية » Iron Law of oligarchy الذي يحكم كل المنظمات الاجتماعية .

ويتضمن القانون المذكور أن أي تنظيم ومهما كان حجمه تصبح القيادة فيه مسؤولية لنجاحه واستمراره على البقاء . وطبيعة التنظيم هي على نحو يسمح بأعضاء السلطة والامتيازات التي جماعة القادة الذين لا يمكن فيما بعد لاتباعهم أن يحاسبوهم . هذا رغم أن القيادة يجري اختيارها عن طريق الانتخاب ، ومن المفروض أن القادة هم وكلاء الذين انتخبوهم . وهناك مجموعتان من العوامل التي تسبب هذه النتيجة ، هما ، العوامل التنظيمية والعوامل البسيكولوجية ، غير أن العوامل الأولى أكثر أهمية . والعوامل الأولى متأتية عن الخبرات في التنظيم ومن ثم تبعث إلى الوجود البيروقراطيين ، أما العوامل البسيكولوجية فتأتية من كون الجماهير لاتعنى بالقضايا العامة الا قليلاً ، وليس لها الا قسط ضئيل من المعلومات ، حول المسائل السياسية اندفيقة ، الأمر الذي يجعلها تسير وراء القلة من الأفراد الذين يولون اهتماماً كبيراً بذلك ولهم المعرفة والخبرة في التعامل معها .

ومع أن روبرتو ميشلز أجرى دراسته على الأحزاب السياسية ، إلا أن قانون الأوليغارشية موجه للتطبيق العام على كل تنظيم بما في ذلك تنظيم الدولة . والأغلبية لن تحكم رغم الجهاز الرسمي للانتخابات العامة وأساطير إرادة الأغلبية . والديمقراطية بمعنى حكم كل الشعب أو حكم الأغلبية مستحيل . وفي أية ديمقراطية أن القرارات الكبرى تتخذ من قبل أقلية قوية .. ومع ذلك فإن ميشلز يدافع عن الديمقراطية لأنها تسمح ببرز عدد من الأحزاب المتنافسة - والتي يقود كلاً منها أقلية - والتي يضمن التنافس فيها

(45) Robert Michels : les Partis Politiques.

Flammarion. Paris. 1971. PP 25 26

(46) Ibid. PP. 27-38.

مقداراً معيناً من التأثير غير المباشر للشعب الذي ينبغي على الأحزاب أن تراعيه . ان الميل الديمقراطي يقيد الأقلية ولكنه لا يمنعها (٤٨) .

جيمس بيرنهام :

يعرض جيمس بيرنهام في كتابه (الثورة الادارية) (٤٩) الصادر في عام ١٩٤١ أن المجتمعات الحديثة القائمة على أساس التقدم التقني والصناعي تكون السلطة الحقيقية فيها بين أيدي أقلية ضئيلة من الأفراد (نخبة) هم المديرون الذين يتولون تنظيم المرافق والمؤسسات العامة في المجتمع ، كما يتولون أيضاً تنظيم الشركات والمصالح الكبرى . فهم بهذه الصفة يسيطرون على الحياة العامة في كل المجتمعات الصناعية الحديثة رغم اختلاف النظم السياسية فيها واختلاف الايديولوجيات السائدة فيها .

والواقع ان فكرة جيمس بيرنهام هذه سبق أن عرضها من قبل ثورستين فبلن في كتابه (المهندسون ونظام الأسعار) الصادر في عام ١٩٢١ (٥٠) . ومما دعا أن النظام الرأسمالي ، أي نظام الانتاج الموجه بصورة رئيسة من قبل مالكي وسائل الانتاج ، لن يستمر على البقاء ، وذلك لعجزه عن استخدام المصادر الصناعية ، ولكن فبلن لم يسلم بالنظرة الماركسية التي ترى ان الطبقة العاملة هي التي سوف تسقط النظام الرأسمالي وتقيم مجتمعاً بلا طبقات . لأنه كان يعتقد أن المعارضة الرئيسية للصناعة الرأسمالية تأتي من جانب الاختصاصيين التكنولوجيين ، أي المهندسين الذين يتوقف على عملهم المجتمع الصناعي الحديث ، والذين هم في مراكز تؤهلهم للقيام بالحركة المقبلة (٥١) .

وذلك على حد قول فبلن نفسه لأنهم : « ... بحكم الظروف هم حراس الثروة المادية للهيئة الاجتماعية ؛ مع أنهم يعملون في الواقع كحراس ومجزيين بدخل الطبقة التي يحرسونها . وقد ألقي بهم في مراكز تؤهلهم لأن يصبحوا محكمين على الثروة المادية للهيئة الاجتماعية . وهم قد أصبحوا واعين طبقياً ، ولم تعد تدفعهم مصلحة تجارية ، بأية درجة

48. geraint Parry: Political Elites george Allen and unwin, London 1969, P.25

49. J. James Burnham, The managerial Revolution, 1941, reprint gbdiana university Press, B Loomington, 1960.

50. Thorstein vebben, The Engineers and The Price System, The viking Press N.Y 1921.

51. T.B. Bottomore: ELiter and Society, Watts, London, 1964, PP. 71-72.

من الدرجات التي تضفي عليهم مصلحة بالمعنى التجاري الذي يتضمن أن المالكين والعمال مصالح . وفي الوقت نفسه ، أنهم عددياً ، وبحكم نظرتهم المعتادة ليسوا هيئة غير متجانسة ويصعب أخذها ، كما هو الحال مع العمال المنظمين في نقاباتها ، الذين جعلت أعدادهم الكبيرة ومصلحتهم المبعثرة كل مساعيهم لاجية بصورة فعلية « (٥٢) .

ونظرية بيرنهام تنطلق من فكرة مماثلة لما تقدم من الناحية الجوهريّة ، ولكنها أكثر تطوراً وأكثر وضوحاً ، وهي أن العالم الذي نعيش فيه يمر بمرحلة تحول سريع من نمط بنية «مينة للجمع» (هو المجتمع الرأسمالي) الذي يتميز بأسلوب معين في الانتاج . وسيطرة الصناعيين والمصرفيين الى نمط مجتمع آخر يدعوه بـ (المجتمع الاداري) . وذلك لأن الثورة الروسية لم تؤد الى اقامة المجتمع الاشتراكي ، ولأن الطبقة العاملة لم يعد بوسعها القيام بتورات في البلدان الصناعية المتقدمة ، ان بديل المجتمع الرأسمالي سوف يقيمه فئة معينة من الاختصاصيين هم المديرون (٥٣) .

ولكن من هم المديرون ؟

يتميز بيرنهام بمجموعتين من المديرين Managers . الأولى تتكون من العلماء والتكنولوجيين ، أما المجموعة الثانية فتتكون من مديري ومنظمي عملية الانتاج . وأفراد المجموعة الثانية هم المديرون بالمعنى الدقيق للعبارة . ويفرق بيرنهام بين هؤلاء الآخرين وبين المهندسين ، مع أن الكثير منهم (أي المديرون) يمتلكون مؤهلات علمية وتقنية . وهم في الواقع كبار المسؤولين في الهيئات التنفيذية ، ومديرو الشركات ، ومشاريع الأعمال الكبرى . ومن ثم يعرض جيمس بيرنهام أن مركز هؤلاء المديرين في المجتمع يتوقف الى حد كبير على الفصل الجذري الذي جرى في المجتمعات الصناعية الحديثة بين الملكية وبين السيطرة والاشراف على الصناعة . ذلك أن المديرين قد استولوا بالفعل على السلطة الاقتصادية التي كانت قبلاً بين أيدي مالكي الصناعة الرأسماليين وبهذه الصفة فانهم يسعون الى السلطة لكي يصوغوا النظام الاجتماعي بكليته كما يترأى لهم . ويضيف على ذلك بأن المديرين لا يكونون جماعة اجتماعية متميزة فحسب ، وإنما أيضاً جماعة متلاحمة العناصر ، وأعية لمصالحها الجماعية في صراعها من أجل السلطة ، وذلك من خلال

52. Thorstein Veblen, Op. Cit. Cit Par Boettmore, Op. Cit. P. 74.

53. James Bunham, Op. Cit. PP. 9-28.

محاولتها احلال الايديولوجية الادارية محل الايديولوجية الفردية الرأسمالية^(٥٤) ، بطرق مختلفة وهي الطريقة الألمانية^(٥٥) ، والطريقة الروسية^(٥٦) ، وطريق الديمقراطية الغربية^(٥٧).

نقد نظرية جيمس بيرنهام :

تعرضت نظرية جيمس بيرنهام الى انتقادات عديدة جاءت من جهات مختلفة ، نذكر أهمها فيما يلي :

- ان بيرنهام يساوي بين جماعات المديرين في المجتمعات ذات النظم والايديولوجيات المختلفة ، فلا فرق بينهم اذا كانوا في ألمانيا النازية أو روسيا السوفيتية أو الديمقراطيات الغربية . وتلك نظرة تقف عند السطح ولانفوس عميقاً في تحليل بنية المجتمعات المذكورة والقوى الحقيقية التي تحركها .

- ان فكرة الفصل الجذري بين الملكية وبين السيطرة على وسائل الانتاج الصناعية لاتقوم على سند في الواقع . لأن هناك علاقات وثيقة بين مالكي الصناعة وبين مديريها . فغالباً مايكون المديرون هم المالكون الرأسماليون أنفسهم كلاً أو جزءاً ، أي من خلال امتلاكهم اسماً في الشركات التي يعملون فيها .

- ان المديرين ، حتى ولو لم يمتلكوا أسهماً ذات قيمة في شركاتهم ، فانهم مع ذلك أثرياء ، ومن ثم فانهم يكونون مع مالكي الصناعة جماعة اجتماعية واحدة .

- ان الشركات الصناعية الكبرى تختار مديريها من بين أفراد المراتب العليا في المجتمع ، وعليه فان المديرين الكبار ومالكي الصناعة مرتبطين بعضهم ببعض الآخر ارتباطاً وثيقاً بحيث يكونون جماعة اجتماعية واحدة .

(54) James Burnham , op. cit. PP. 77 - 95.

(55) Ibid. ch. xv , PP. 227 - 251.

(56) Ibid. Ch. xiv. PP. 206 - 226.

(57) Ibid. Ch. xvi. PP. 252 - 272.

ريمون ارون :

تناول ريمون ارون موضوع حكم الأقلية في الديمقراطيات الغربية في أماكن مختلفة من كتبه العديدة، وفي مقدمتها كتاب (الديمقراطية والمذهب الكلافي) (٥٨) ، و (افيون المثقفين) (٥٩) ، و (صراع الطبقات) (٦٠) ، و (ثمانية عشر درساً في المجتمع الصناعي) (٦١) . والفكرة الرئيسة التي تسيطر على كتابات ارون في هذا المجال هو أن الديمقراطية لا يمكن تطبيقها بصورة مباشرة في المجتمعات الحديثة بسبب اتساع حجمها وتعقد المشاكل التي يجب معالجتها بسرعة وبصورة دقيقة ، ولذلك فإن النسيغة الملائمة لها هي (الديمقراطية التنبؤية) القائمة على الانتخابات . غير أن النظام الديمقراطي التمثيلي يؤدي الى أن يكون ممثلو الشعب أقلية ولكنهم يمتلكون سلطة سياسية أكثر من سلطة أولئك الذين انتخبوهم ، لأن هؤلاء الأخيرين ليس لديهم من تأثير سوى ابداء آرائهم مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات هي مواعيد الانتخابات . ولا يدين ريمون ارون الديمقراطية الغربية ، وإنما يسعى الى تنادي جوانب الضعف فيها ، وذلك من خلال اقامة سلطة قادرة على حل الخلافات بين الجماعات المختلفة وفرض القرارات التي تخدم المصلحة المشتركة في المجتمع ، وكذلك اقامة ادارة اقتصادية فعالة ، والتصدي للحركات التي تسعى الى تغيير كامل بنية المجتمع .

رايت ميلز :

اثار في كتابيه (نخب السلطة) (٦٢) ، و (ذوي الياقات البيضاء) (٦٣) موضوع دور الطبقة الوسطى الجديدة في الحياة العامة ، وفي ممارسة السلطة على الأخص . ويعرض ميلز فكرته على النحو التالي : ان نخبة السلطة تنشأ عن توالي مراكز استراتيجية في المجتمع . ذلك أن المجتمعات الحديثة تشتمل على ثلاث مؤسسات ذات أهمية

(58) Raymond Aron, *Démocratie et totalitarisme*.

(59) " " , *Leopium des intellectuels*.

(60) " " : *la lutte des classes*.

(61) " " : *dix - huit leçons sur la société industrielle*.

(62) C. Wright Mills : *The Power elites*.

(63) " " : *The white collars*.

بالفة ، وتكون مراكز عورية هي (المؤسسة السياسية) و (المؤسسة الاقتصادية) و (المؤسسة العسكرية) . والأشخاص الذين يوجدون على رأس هذه المؤسسات يحتلون في الواقع مراكز القيادة الاستراتيجية في المجتمع وفي النظام السياسي .

وعليه فان مركز النخبة وتكوينها لا يمكن فهمها على اساس ذكاء وبسيكولوجية الافراد الذين يكونونها، كما كان يعرض فيلريدو باريتو وكايتانو موسكا من قبل، وإنما يجب أن تدرس في اطار البنية الاقتصادية واجتماعية في مجتمعات معينة. وذلك لأن مراكز السلطة لا توجد بسبب وجود الرجال العظام، وإنما ترتبط ببعض الادوار الرسمية في المجتمع، التي بدورها ترتبط بمجموعة من المؤسسات هي في الولايات المتحدة الشركات الكبرى والسلطة التنفيذية. وعلى حد قول رايت ميلز ان النخبة تتكون من « ... أولئك يتولون مراكز اتخاذ قرارات تترتب عليها اثار كبرى... في قيادة المنظمات الكبرى للمجتمع الحديث » (٦٤). ومن ثم فان النخبة هي نتاج تأسيس السلطة في المجتمع، وتتواجد في المؤسسات التي تحتل مراكز اساسياً في المستويات العليا من بحيث تكون مراكز قيادة استراتيجية للبنية الاجتماعية.

ويلاحظ رايت ميلز انه في داخل كل مؤسسة كبيرة ، سياسية كانت، ام اجتماعية، ام عسكرية، تتركز السلطة بصورة متزايدة، كما انه يوجد تضامن وثيق بين المؤسسات الثلاث المذكورة، فضلاً عن وجود حركة انتقال رواجاً وعيباً للأشخاص ما بين المؤسسات الثلاث، كان ينتقل عسكرياً الى المؤسسة الصناعية ، او صناعي الى المؤسسة السياسية (٦٥) ويضرب ميلز امثله عديدة على اشخاص جاءوا من الشركات الكبرى لتولي مراكز هامة في الحكومة، ثم عادوا بعد انتهاء مدد عملهم الرسمي الى نفس وظائفهم السابقة. وتبادل الادوار على هذا النحو، كما يرى ميلز، يكشف عن درجة عالية من تضامن وتماثل افراد النخبة فيما بينهم. و ومع ان هذه الوحدة بين افراد النخبة هي قبل كل شيء من نتاج البنية التأسيسية، فان الطبيعة التراكمية للسلطة تبدو واضحة ايضاً في الترابطات بين النخب التي تعبر عنها المشاركة بنفس اسلوب الحياة وإلى الشعور بالوحدة. (٦٦) وهذا

(64) W. Wright Mills P The Power elites.

Oxford university Press, london, 1959, P. 4

(65) wright Mills, op. cit, P. 288.

(66) Ibid.PP. 15, 19.

الاسلوب. في الحياة هو بمثابة قواعد لانخراط افراد النخبة، ولذلك فاذا كانت النخبة في الولايات المتحدة لاتتكون من العوامل الكبيرة فانها مع ذلك تنحدر من الطبقات الثرية. (٦٧).

وحركة الانتقال بين المؤسسات هذه تحدث مستمرة ، الأمر الذي يكشف عن أن قادة هذه المؤسسات منحدرين عن وسط اجتماعي واحد ، ولهم مصالح متاثلة أو مشتركة . وفي ذلك يقول ميلز : « ان هذا التضامن ، وهذا التوحيد لخطقات قادة المؤسسات الثلاث المسيطرة ، ناجمان على الأخص عن عاملين ، هما التوافقات التنوعية للمصانيع الموضوعية التي تجمع بين المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى التاثرات الاجتماعية والصلات البسيكولوجية للأشخاص الذين يحتلون مراكز القيادة في هذه البنى ، وعلى الأخص صفه لتبادل المترايد للمراكز العليا في كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، ورواج ومجبه رجال السلطة بين هذه الأنظومات الثلاث المتزايدة بصورة متواصلة » (٦٨) . ويستغلص ميلز من ذلك : « أن الهيئات التنفيذية الرئيسة والأثرياء الكبار ليسوا جماعات متميزة ومنفصلة بعضها عن البعض الآخر ، ان كلاً منها مندمج عالم الملكية والامتيازات (٦٩) .

ولكن أين يوجد مركز الثقل في نخبة السلطة هذه ؟ يرى ميلز أن عملية صنع القرار تتركز في السلطة التنفيذية وليس في الكونجرس (السلطة التشريعية) . والسلطة التنفيذية التي يقف على رأسها رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب تتكون من خمسين رجلاً ، هم الرئيس ونائب الرئيس والوزراء ومدراء الوكالات والمجالس الادارية الهامة ، وأعضاء مكتب الرئيس بمن فيهم مساعدو الرئيس . وأغلب هؤلاء المسؤولين ليسوا سياسيين محترفين ولم يأتوا عن طريق الانتخاب الشعبي ، وانما جاءوا من عالم المصالح الكبرى (الصناعات والبيوت المالية والتجارية) ويعودون اليها بعد انتهاء وظائفهم السياسية ولذلك فمن الطبيعي أن يميلوا الى

(67) Ibid. PP. 270 - 280.

(68) Ibid.

(69) Ibid. p. 116.

الاهتمام بمحاجات ومصالح الصناعات الكبرى . وربما كانت عبارة جارلس أروين ويلسون رئيس شركة جنرال موتورز الذي اختاره الجنرال ايزنهاور وزيراً للدفاع تعبر عن هذا الواقع أفضل تعبير اذ قال : « ما هو حسن لجنرال موتور هو حسن للولايات المتحدة » .

وبناء على ماتقدم فان ميلز يعرض أن نخبة السلطة في الولايات المتحدة لاتتكون من السياسيين المحترفين ، ومع أن القرارات الهامة تتخذها نخبة السلطة ، غير أن هذه لاتنطوي الا على عدد قليل من السياسيين الذين انتخبهم الشعب . ويضرب ميلز مثلاً على ذلك قرار القاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية ، وقرار التدخل في الحرب الى جانب كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ ، اذ اتخذها عدد قليل من كبار الضباط . فالولايات المتحدة تقودها نخبة قليلة العدد ، التي هي أقلية (أوليغارشية) غير منتخبة من قبل المواطنين . أما ممثلو الشعب في الهيئات التشريعية كالكونغرس وغيره فانهم لايساهمون الا بدور ضئيل في اتخاذ القرارات الرئيسية .

تقييم عام :

يؤخذ على مفاهيم النخب ما يأتي :

- ١ - أن مفهوم النخبة لدى باريتو جامد ، لأن المراتب العليا في المجتمع لاتقوم على ميزات ذاتية للتفوق عند الأفراد فحسب ، وإنما أيضاً على وضع اجتماعي طبقي ، فقد تكون هذه المرتبة الاجتماعية قد ورثت مركزها عن أسلافها ، أو أن يظل الدعم والاسناد بين أفرادها بعضهم للبعض الآخر . كما يلاحظ أيضاً أن بعض العوائل تحتفظ بمراكزها المتميزة رغم أن بعض أفرادها غير موهوبين .
- ٢ - أن التباين بين الأفراد يختلف من قطاع اجتماعي الى قطاع آخر ، ولا يمكن الجمع بين التفوقين في مجموعة واحدة نطلق عليها تعبير « النخبة » ، والا فان قاطع الطريق - متفوق من ناحية القوة - يجب أن يكون نداً لعملاء الفيزياء ، والفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة العقائديين . وزعماء المافيا يجب أن يقفوا على قدم المساواة مع رجال

الصناعة والمصارف . وذلك الأمر لا يمكن تقبله لاعلى الصعيد الأخلاقي ولا الاجتماعي . ومن ثم ان مفهوم النخبة متناقض ، لأنه لا يقوم على أساس التماثل بين الأفراد المميزين ، وإنما على أساس هدف واحد هو الحكم وتحقيق المصالح الخاصة لأفراد النخبة .

٣ - ان الحاجة الاجتماعية هي التي تخلق الهيئة التي تقوم بأشباعها في المجتمع وهي التي تحدد أهدافها وبنيتها وسير العمل فيها ، وليس العكس .

٤ - ان نظريات النخب لا تتسجم مع الواقع ، لأنها لا تدركنا على مصادر السلطة المتنوعة في المجتمعات الحديثة . وعلى الأخص مصادر السلطة السياسية . إذ نعرض أن أفراد النخبة هم أولئك الذين يشغلون مراكز السلطة سواء كان ذلك في الدولة أو في الاقتصاد أو في الجيش . ومن ثم تفرض الأقلية الحاكمة طاعتها على الجماهير سواء عن طريق الإكراه أو عن طريق الانقياد بواسطة فرض القيم والأفكار والمفاهيم . غير أن مصادر القوة متنوعة في المجتمعات الحديثة ونظرية النخبة لا تدركنا على مصادر القوة التي تؤدي إلى السلطة السياسية . لأن الصراعات التي تحدث في مجالات القوة متواصلة الحدوث ، والمراكز التي اكتسبها أفراد النخبة من الممكن أن تطوح بها هذه الصراعات وتزجهم بسهولة عن مراكزهم بحيث لا يعود لمزايا تفوقهم أهمية تذكر ، كما هو الحال مع الانقلابات العسكرية (٧٠) .

٥ - ان أفراد النخبة السذجين يوجدون في مراكز السلطة قد يتغيرون بسبب أو آخر ، غير أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها تظل مسيطرة . ويذكر جورج بورديو بهذا الصدد أن الحلقة العليا من تكوين المجتمع البريطاني مؤلفة من المجتمع البروتستانتي الراقى حيناً ، وحيناً مؤلفة من ملاكي الأراضي الكبار ، وحيناً آخر مؤلفة من أعضاء الهيئات الكبرى للدولة ، ولكن بأي حال من الأحوال فإن أصل السلطة يوجد في التدريجية الاجتماعية (٧١) . وعلى صعيد آخر يكون الانتماء إلى طائفة اجتماعية أو أسرة

(70) georges Burdeau : Traité .. T.3. op. cit P. 42.

(71) Ibid. P. 43.

أو وسط اجتماعي معين واسطة لتسهيل الوصول الى المراكز القيادية ، الا أن ذلك لم يعد شرطاً لازماً في المجتمعات الحديثة التي تأخذ بمبدأ المساواة .

٦ - يقوم مفهوم معين للنخبة على بعض الخصائص الفكرية والثقافية والمعنوية ، أو بعبارة أخرى يقوم مفهوم النخبة على أساس القيم .

وحيث أن القيم متعددة فإن هذه النظرية تتوزع على عدة مذاهب ويقوم كل مذهب على نوع القيم التي يعتبرها أساس التفوق . ويتبين بعض المذاهب موضوعياً عن القيم التي يحتاجها المجتمع أخذاً بنظر الاعتبار بنية المجتمع الذي توجد فيه والمشاكل التي يواجهها . وبناء عليه فإن أفراد النخبة هم أولئك الذين يعملون أكثر من غيرهم . فعندما حلت المجتمعات البرجوازية وطبقت الديمقراطية ، في أعقاب قضائها على الأرستقراطية ، كانت تنتقي النخب التي تعبر عن المثل العليا الديمقراطية في جميع المجالات . أما المذاهب الأخرى فتضع قواعد تطبيق على الأفراد الذين يتبوؤون مراكز الحكم . وحيث أن المذاهب ينصب اهتمامها على ما يجب أن يكون وليس دراسة الواقع ، فإن تحديد ماهي النخبة هو أثر ثانوي بالنسبة الى مفهوم السياسة (٧٢) .

٧ - إن مفاهيم النخبة التي تؤكد على « الرجال العظام » (٧٣) تؤدي الى بروز ظاهرة عبادة الشخصية .

وبالمقابل ، يدفع أنصار نظرية النخبة بأنها لا تتعارض مع الديمقراطية ويردون على منتقديهم بأن فكرة الأقلية الحاكمة تناقض النظرية الديمقراطية التي تقوم على أساس حكم الأغلبية ، بقولهم أن حكم الأغلبية مستحيل التطبيق في الواقع ، وأن الديمقراطية الحقيقية تتحقق عندما تكون مراكز السلطة في المجتمع مهيمنة من الناحية المبدئية الى تسليم أي فرد اياها . فضلاً عن ذلك أن الديمقراطية تتعزز باقرار انتبافس للوصول الى السلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بواسطة مراقبة ومساءلة الناخبين المسؤولين في جميع الأوقات .

(72) georges Burdeau, op. cit P. 44.

(٧٣) نجد هذه المفاهيم بأشكال مختلفة لدى بعض النخب، فهي البطولة والابطال عند توماس كارليل ، والفردية الفرضوية لدى كاكس ستيرتر وفرديريك نيتشه، ولدى أورتيغا في مفهومه المتشائم

ثورة الجماهير .

أما فيما يتعلق بالاعتراض على أن نظرية النخب تشدد على عدم المساواة بين الأفراد في المواهب والكفاءة يتناقض ذلك مع المفهوم الديمقراطي القائم على المساواة ، فيرد أنصار نظرية النخب بأنه يمكن تفسير «المساواة» الواردة في الديمقراطية ، على نحو جديد ، بكونها «المساواة في الفرص» ، ومن ثم تؤخذ الديمقراطية على أساس أنها شكل للمجتمع تتألف فيه النخب الاقتصادية والثقافية والسياسية ، مبدئياً ، من مختلف أتراتب الاجتماعية على أساس الكفاءة الشخصية . وتعطي لذلك كافة الضمانات الديمقراطية الممكنة لكي تتم عملية تشكيل هذه النخب بحرية تامة.

والمواقع أن المنافسة السياسية ، والمساواة في الفرص ، ان هما لا نتيجتان من نتائج النظرية الاقتصادية الليبرالية . إذ أن مفهوم المنافسة على الزعامة السياسية يطرح مشاكل مشابهة لمفهوم المنافسة في الميدان الاقتصادي من بعض الوجوه . وعليه فإن نظرية النخب السياسية لا تتعارض مع المفهوم العام للديمقراطية الغربية . ان خصم نظريات النخب الرئيسي هو الاشتراكية ، وان طرح مفهوم النخب التي تحكم بسبب مزاياها الذاتية العالية كان مكرساً أساساً لدحض مفهوم الطبقة التي تحكم بناء على قوى اقتصادية . وبمقتضى ذلك فإن نظرية النخب تدور حول محورين أساسيين هما :-

اولاً - بيان أن مفهوم الطبقة الحاكمة خاطئ، وذلك باظهار انتقال وتحول النخب بصورة متواصلة الأمر الذي يحول دون تكون طبقة حاكمة ذات معالم واضحة وثابتة في المجتمعات المصنعة .

ثانياً - بيان أن المجتمع اللاتطقي مستحيل التحقيق ، مادام يوجد في كل مجتمع ، أو يجب أن يوجد ، أقلية تحكم فعلاً .

د - نظريات الطبقة الحاكمة :

هناك مفاهيم متعددة للطبقة الاجتماعية ، ومن ثم هناك نظريات عديدة عن الطبقات الحاكمة . وقد رأينا من قبل أن نظريات النخب هي أيضاً من زاويتها تطرح مفهومًا مخبئاً للطبقة الحاكمة . وعليه فسوف نعرض هنا بإيجاز لبعض النظريات غير الماركسية وللماركسية أيضاً التي تقدم مفهومها عن الطبقة الحاكمة .

اولاً - رأى ديفيد رايزمان :

ويعرض في كتابه (الجمهور المنفرد)^(٧٤) الصادر عام ١٩٥٢ أنه لا توجد طبقة حاكمة واحدة في الولايات المتحدة وإنما توجد عدة جماعات تمارس بينها السلطة. وقد كانت هناك طبقة حاكمة واحدة في الولايات المتحدة ، غير أن انتخاب فرانكلين د . روزفلت للرئاسة وطرحه سياسة البرنامج الجديد New Deal^(٧٥) أدى الى تشرذم السلطة التي كانت تستحوذ عليها وتمارسها من قبل طبقة معينة . وقد حل مكان هذه الطبقة جماعات متعددة يسميها «ديفيد رايزمان» جماعات الاعتراض» التي تتقاسم فيها بينها السلطة ، لأن مامن واحدة منها من القوة بحيث تستطيع ان تفرض ارادتها على الجماعات الاخرى ، فليس بوسعها سوى أن تضمن لها مركزاً في السلطة يسمح لها بتحييد خصمها . وبصورة عامة أن أعضاء وقادة «جماعات الاعتراض» منحدرين عن الطبقة الوسطى. والقرارات السياسية التي تصدر ناشئة أساساً عن روابط القوة بين مختلف جماعات الضغط .

ثانياً رأى . وليام دومهوف :

ويستخلص هو أيضاً بدوره وجود طبقة حاكمة في الولايات المتحدة ، اذ يعرض في كتابيه (من يحكم اميركا؟)^(٧٦) و (الطبقة العليا)^(٧٧) ، ان الطبقة العليا في الولايات المتحدة تركز بين يديها قسماً كبيراً من الثروة القومية ، وتسيطر على الصناعات الكبرى ، والبنوك الرئيسية التي تقود بدورها اقتصاد البلاد . وأعضاء هذه الطبقة العليا يديرون الشركات الكبرى ، والمعاهد والجامعات ووسائل الاعلام الجماهيرية ، كما أن هذه الطبقة تشرف وتسيطر أيضاً على السلطة الفدرالية والهيئات الملحقة بها .

(74) David Riesman, The lonely crowd, New Haven, 1952.

(٧٥) البرنامج الجديد، برنامج عام وشامل وصفه فرانكلين د . روزفلت أثناء حملته الانتخابية للرئاسة، الاولى، لمعالجة الفنون الاقتصادية والاجتماعية والادارية التي تردت خلال الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ .

(76) g. William Domhoff : who rules America ? Englewood cliffs, 1967.

(77) g. William Domhoff : The Higher class, New York, 1970.

ثالثاً - رأى جان مينو :

أجرى دراسته في إيطاليا ونشرها بعنوان (تقرير حول الطبقة الحاكمة الإيطالية (٧٨) فاستخلص منها أن الطبقة الحاكمة الإيطالية تتكون من أربعة آلاف أو خمسة آلاف شخص غالبيتهم الكبرى تنتمي الى الطبقة البرجوازية الرأسمالية . وتضمن هذه الأقلية (الأوليغارشية) تماسكها بواسطة شبكة من العلاقات الشخصية وليس الرسمية بين أعضائها . وهذه الأقلية تملك وسائل أساسية للتأثير على الهيئة الاجتماعية التي تقودها وتستغلها . والسبب الموجب لوجود هذه الأقلية هو المحافظة على النظام الاجتماعي القائم الذي هو في مصلحة هذه الطبقة المهيمنة . ولا تسمح هذه الأقلية بالخنسوة بين الأشخاص أو الجماعات الا اذا كانت لا تتعرض الى أسس النظام الاجتماعي . ويرى جان مينو أن هذا ينطبق أيضاً على كل المجتمعات الرأسمالية الحديثة

رابعاً - ميلوفان جيلاس :

بمقابل الدراسات المذكورة التي أجريت على المجتمعات الرأسمالية ، يقدم ميلوفان جيلاس (٧٩) دراسة عن النظام الاشتراكي في كتابه (الطبقة الجديدة) (٨٠) . ادّعى أن المجتمع السوفيتي ومجتمعات أوروبا الشرقية قد أفرز طبقة حاكمة جديدة تتكون عناصرها من أعضاء الحزب الشيوعي ، وعلى الأخص الزعماء منهم . فهذه العناصر لا تمارس السلطة فحسب ، وإنما أيضاً تتمتع بمراكز اجتماعية متميزة بالنسبة الى بقية أفراد المجتمع .

(78) Jean Meynard, Rapport Sur la classe dirigeante italienne, Lausanne, 1964.

(٧٩) ميلوفان جيلاس سياسي يوغسلافي وعضو في رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ظل زمناً طويلاً مرافقاً لبروز جوزيب تيتو حتى اختلف معه حول تطبيق الاشتراكية في يوغسلافيا فانشق على الحزب، وغادر يوغسلافيا بعد ان امضى فترة منحياله في السجن .

(80) Milovan Djilas : The New class thames and Hudson, London, 1958.

وقد ترجم ايضا الى اللغة العربية، انظر :

ميلوفان جيلاس الطبقة الجديدة . ترجمة ماهر نسيم

القاهرة . الشركة المتحدة للنشر والتوزيع . ١٩٥٩ .

هـ - موقف الماركسية من مفهوم الطبقة الحاكمة :

تنطلق الماركسية من مفهوم الصراع الطبقي للوصول الى اقرار واقعة وجود حكام ومحكومين . ففي المجتمعات المنقسمة على نفسها الى طبقات اجتماعية متناحرة ، يؤدي الصراع الى أن تستولى الطبقة الأقوى على جهاز القمع والاكراه ، الذى هو الدولة ، لاختضاع الطبقات الأخرى ، وتسير شؤون المجتمع لخدمة مصالحها الطبقية . والدولة ليست ظاهرة كانت دائما ملازمة للمجتمع البشرى ، فقد وجدت مجتمعات لم تعرف الدولة ، وقد ظهرت هذه الأخيرة عندما انقسم المجتمع الى طبقات ، وأخذ بعض أفراد المجتمع يستغل البعض الآخر . ولكي يضمن الأقوياء مراكزهم الاجتماعية المرموقة دون أن يقننوا بجهود مضيئة في عملية الانتاج لجأوا الى استخدام الدولة لاجبار الآخرين على العمل لهم . وفي ذلك يقول لينين . «ان الدولة لم تكن موجودة على الدوام ، فقد مر زمن لم يكن للدولة وجود . فالدولة تظهر حيث يظهر انقسام المجتمع الى طبقات عندما يظهر المستثمرون والمستثمرون » (٨١) ويضيف على ذلك بقوله : «عندما يظهر فريق خاص من الناس لاعمل له غير الحكم ، ويحتاج لأجل اخضاع الآخرين بالعنف ، الى جهاز خاص للقمع ، الى السجن ، الى فصائل خاصة من الناس ، الى جيش وغير ذلك ، عندئذ تظهر الدولة » (٨٢) و « بمقدار ما ينشأ انقسام المجتمع الى طبقات ويتوطد ، بمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي وتنشأ الدولة وتتوطد » (٨٣).

ومن ثم توجد في كل مجتمع طبقي طبقة حاكمة وطبقة محكومة ، وما الدولة الا الوسيلة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لفرض سيادتها على الطبقة المحكومة . ويفصل لينين هذه الواقعة على النحو التالي : «وقد كانت الدولة على الدوام جهازا معيناً يبرز من المجتمع ويتألف من اناس لا يقومون بتاتا او تقريبا باي عمل غير الحكم . فينقسم الناس الى محكومين والى اختصاصيين في الحكم ، يضعون أنفسهم فوق المجتمع ويطلق عليهم اسم الحكام أو ممثلي الدولة ... لقد تغيرت أساليب العنف ، ولكن في جميع الأزمنة التي وجدت فيها الدولة ، كان يوجد على الدوام فريق من

(٨١) لينين الدولة . دار التقدم . موسكو ١٩٧٠ ، ص ٩

(٨٢) نفس المصدر ، ص ١١

(٨٣) نفس المصدر ، ص ١٥

أشخاص يحكون ويأمرون وينهون ويسيطرون ، وفي أيديهم للابقاء على سلطتهم جهاز للقسر الجسدى ، جهاز للعنف مع السلاح الذى يناسب التكنيك فى كل عصر» (٨٤).

ولكن اذا كانت الدولة جهازا للاكراه بيد طبقة سائدة للسيطرة على طبقة أخرى ، فإنه يصعب القول بأن كل أفراد الطبقة السائدة يساهمون فى ممارسة سلطة الدولة . لذلك ينبغي طرح المشكلة على صعيد أوسع من صعيد الدولة فقط ، هو صعيد صراع الطبقات ، حيث يكون لكل طبقة منظماتها وهيئاتها الخاصة بها التى تكيف بها وعبها وقواها . وفى حدود ذلك كل طبقة تتمتع بسلطة نوعا ، ولها مركز سلطة ، أما الدولة فهى الجهاز الذى يكشف عن ميزان القوى بين الطبقات المتناحرة ، والطبقة الأقوى هى التى تسيطر عليه وتوجهه لأكراه الطبقات الأخرى . وحيث أن القوة السياسية لأية طبقة تتركز فى عناصرها الواعية وبين أكثرهم حماسا واندفاعا للعمل فى خدمتها ، فإن ذلك يدفع الى أن يكون لكل طبقة تقريبا حزبا سياسيا ومنظماتها فضلا عن سلاحها العقائدى كالأيدلوجية أو النظرية أو مجموعة مبادئ أو قيم عامة . وعليه فإن الذين يشرفون على تسيير جهاز الدولة هم الطليعة الواعية للطبقة السائدة فى المجتمع ، وإذا مارسوا سلطة الدولة فلكى يرعوا مصالح طبقتهم ويغلبوا على مصالح الطبقات الأخرى المحكومة . ولذلك فإن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية القائمة على الانتخابات والمجالس التمثيلية اضافة الى مستوى معين من الحريات العامة لايعنى دائما أن الجماهير تمارس السلطة حقا ، وإنما تكشف فى الواقع عن روابط القوة بين الطبقات . وكما يقول هنرى لوففر : «تعكس الدول (الديمقراطية) باستمرار ، وبشكل خاص ، مقاومة الطبقة أو الطبقات المستغلة وتشتمل هذه الدولة على تسوية بين الطبقات . ولكن هذا لايعنى أن الطبقة المسيطرة فى الديمقراطيات الحديثة تفقد فوراً تفوقها الاقتصادى وتتخلى عفويا عن الوظائف التى احتكرتها وتبدد الضباب العقائدى . كلا . ان للدولة الديمقراطية ميزة مزدوجة جدلية ومتناقضة . من جهة كانت هذه الدولة ، بحكم اشتغالها على طبقات وصراع ، التعبير عن دكتاتورية حقيقية هى دكتاتورية الطبقة المسيطرة ، ووجدت نفسها . من جهة أخرى ، مضطرة للسماح بالتعبير عن مصالح الطبقات المحكومة

وعن أهدافها السياسية ، والتساهل في قضية تنظيم العمال (نقابات، تعاونيات، الخ). ان التسوية الديمقراطية لاتقضي على صراع الطبقات ولكنها، بالعكس، تعبر عنه. تاريخياً لم يكن ممكناً أن تجري الأمور بشكل آخر ، فقد استعانت البورجوازية بالشعب في صراعتها ضد الاقطاعيين، ووجدت نفسها، من جهة أخرى مضطرة، بحكم أيديولوجيتها، للقبول بحرية الرأي والتعبير والفكر وحق التنظيم. واكتفى العمل الشعبي باحراجها فقط ويحملها على تطبيق نظرياتها. وخلاصة القول أن هذا العمل جعل الأفكار التي أطلقتها البورجوازية أيام تصعيدها السياسي وثورتها الخاصة تنقلب عليها .. (٨٥)

٣- **شخصية السلطة:** ان « شخصية السلطة » من التعابير الحديثة نسبياً في علم الاجتماع السياسي. لأن الظاهرة رغم أنها قديمة في المجتمعات ومازالت تحدث في كثير من النظم السياسية في الوقت الحاضر سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة، إلا أنها معقدة التركيب بحيث يصعب تقديم تعريف واحد لها. وإذا كانت الظاهرة يمكن ادراكها عقلياً، إلا أنها تبقى مستعصية على صياغتها في مفهوم محدد. وعلى وجه الاجمال يطلق التعبير على مجموع المظاهر التي تعزز ظاهرياً أو فعلياً سلطة شخص، على نحو تندمج فيه السلطة بشخص من يمارسها بحيث يصعب بعد ذلك التمييز بين ماهو مجرد مركز قانوني وضعي وبين ماهو طبائع شخصية للرئيس أو الزعيم. وقد وجدت قديماً وحديثاً مجسدة في شخصيات فذة قامت بأدوار بارزة في مراحل تاريخية من حياة شعوبها كيولوس قيصر وجورج واشنطن ونابليون ولينين وهتلر وتشرشل وديغول وماوتسي تونغ ونهرو وغيرهم.

٢- **السلطة الشخصية والسلطة المشخصة:** من المهم قبل كل شيء أن نذكر أن السلطة الشخصية هي غير السلطة المشخصة. وينبغي التمييز بينهما، حتى ولو أن ذلك يبدو ليس يسيراً إذ يمكن المرور من احدهما الى الأخرى بسهولة، لأن الظاهرتين غالباً ماتوجدان في وقت واحد تلقائياً.

٨٥ (١) هنري لوفغر: المصدر السابق، ص ٩٦.

فالسطة الشخصية:

تشير الى حقيقة تتعلق بالمؤسسات القائمة اذا يركز شخص واحد كل السلطات وكل اختصاصات السيادة بين يديه، وهو يسيطر على مجمل جهاز والهيئات الملحقه به، فضلا عن ذلك تختلط السلطات الثلاث الشرعية والتنفيذية والقضائية بعضها ببعض الآخر عند تركيز بين يدي الرئيس، وأمثلتها عديدة ، فقد وجدت في نظم الطفيان والاستبداد في العصور القديمة، وفي الملكيات المطلقة، كما توجد في النظم الديكتاتورية في العصر الحديث.

السلطة المشخصة: اذا كانت السلطة الشخصية التي تتركز بين أيدي شخص واحد هي الأساس للمؤسسات القائمة، وهي التي تبرر شرعيتها، فان السلطة المشخصة لها طبيعة أخرى، فهي توجد في اطار المؤسسات التي لها أسسها الخاصة بها وتقوم على نظام من الشرعية. ومع ذلك فان الأشخاص الذين يمارسون السلطة في المؤسسات لهم ثقل خاص، الأمر الذي يدعو لا الى دراسة المؤسسات السياسية فحسب، وانما شخصية هؤلاء الأشخاص بالاعتداد الى علم النفس الاجتماعي. وعليه كما يقول موريس ديفرجية أن السلطة مشخصة في كل النظم السياسية تقريبا، لأن سلطان الرؤساء لايتأني من الوظيفة التي يؤديونها فحسب، وانما أيضا من الشعبية التي تحيط بأشخاصهم. مثلا ان الوظيفة التي يقوم بها الرؤساء هي العنصر الجوهري للسلطة، وهي أساس الشرعية لمراكزهم غير ان رصيد الثقة وشعبيتهم أيضا هما اللذان يعطيان للسلطة صفتها الشخصية⁽⁸⁶⁾

والواقع أن التمييز بين السلطة الشخصية Pouvoir Personnel وبين السلطة المشخصة Pouvoir Personnalise قائم أساسا على مفهوم الشرعية . فما من نظام سياسي بإمكانه أن ينال رضى كل السكان في البلاد ، فهو شرعي في نظر البعض ولا شرعي في نظر البعض الآخر . وبما لذلك فان المؤسسات القائمة تعبر عن البنى الاجتماعية للفئات الاجتماعية المسيطرة . أما العناصر الاجتماعية الأخرى فلها بناها

(86) Maurice Duverger: Institutions Politiques et Pouvoir et Personnalisation du pouvoir, in : Personnalisation du pouvoir: ouvrage collectif, Publie sous la direction de les Hamon et Albert Mabieau, P.U.F.Paris, 1964, P. 340.

الاجتماعية الخاصة بها ولها منظورها الفكرى حول المؤسسات التي يجب أن تقوم . وقاعدة شرعية كل نظام سياسي قائمة على أساس مدى الاتفاق بين الجماعات المختلفة في المجتمع ، على الأقل فيما يتعلق بالمبادئ العامة . وكما يقول موريس ديفرجيه هذا الصدد: ،، باللعن السوسيولوجي ان العنصر الأول لمفهوم الشرعية يتكون من أنظمة معتقدات تتعلق بالسلطان وبالسلطة وبأشكال النظام السياسي وطريقة الحكم . وتمعكس أنظمة المعتقدات هذه بنى اجتماعية ، اى بنى طبقات ، أو بنى أخرى . أما العنصر الثاني للشرعية فهو اتفاق معين مرتبط بأيدولوجية السلطة القائمة . ومع ذلك فهو ليس دائما اتفاق شامل ، اذ يوجد هناك معارضون أو أقليات ... أما شرعية المؤسسات فتقوم على كون هذه المؤسسات تنطبق على الصورة التي تكونها الأغلبية عنها ، أو مع هذا الاتفاق الذي يكون اجماعا ،، (٨٧) وعليه فاذا ما حدث نزاع بين الجماعات المختلفة وتطور الى حد الأزمة فان الصراع لا يعود ينحصر في أطر المؤسسات القائمة ، وإنما ينصب على شرعية وجودها ذاته . ومن ثم يأخذ كل طرف في الصراع بتقديم مفهومه الخاص به عن الشرعية ، وعندئذ يظهر احتمالان ، الأول هو أن يبرز ديكتاتور قد ينتمي الى الجماعات المحافظة أو الى الجماعات الجديدة الصاعدة (الثورية في أغلب الأحيان) ويستطيع أن يحافظ على التوازن في المجتمع بالقوة ، غير أنه لا يتقيد بالمؤسسات القائمة (التي عجزت عن احتواء نشاطات الجماعات المختلفة) ، وحينئذ تصبح السلطة شخصية ، وهي الأساس والبرر لما قد يوجد من مؤسسات ، أما الاحتمال الثاني فان الصراع يحدث بين الجماعات المختلفة ، ومع ذلك تبقى المؤسسات القائمة ولها أسسها وسلطتها الشرعية ، ويقوم الرئيس بممارسة السلطة في أطرها . ومع أن الوظيفة التي يقوم بها هي العنصر الجوهري في سلطته ، وهي أساس شرعية مركزة ، غير أن رصيد الثقة به والشعبية التي يتمتع بها على نطاق واسع أيضا تضفيان، على السلطة طابعه الشخصي وبناء على ما تقدم قد يحدث تشخص السلطة دون أن تكون هناك سلطة شخصية (مثال تلك ونستون تشرشل ، فرنكلين روزفلت ، جون كيندى ، ديفول) ، كما قد يحدث العكس اذ توجد سلطة شخصية دون أن تشخص كما يحدث في أغلب الديكتاتوريات والنظم التي تؤكد على الزعامات الملهمة . ولكن في أغلب الأحيان توجد الظاهرتان معا وفي وقت واحد ، اذ تنشأ أحدهما عن الأخرى ... على وجه الاجمال ان الجمع بين السلطة الشخصية وبين تشخيص السلطة هو حقيقة متواترة الواقع في العالم الثالث (٨٨)

(87) Ibid P. 428.

(88) Roger - gerard Schartzberg, op.cit P. 306.

ب - خصائص السلطة المشخصة:

يمكن اجمال خصائص السلطة المشخصة التي تميزها عن الأنواع الأخرى من السلطة على النحو التالي :

- ١ - أن السلطة التنفيذية لها الأولوية على السلطتين التشريعية والقضائية.
- ٢ - تتركز السلطة بين يدي رئيس السلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء - فهو الذي يتخذ القرارات الهامة على الأخص .
- ٣ - يقوم رئيس السلطة التنفيذية بنشاطات واسعة في كل قطاعات الحياة السياسية تقريباً.
- ٤ - يحتفظ رئيس السلطة التنفيذية بمنصبه زمناً طويلاً نسبياً.
- ٥ - يجسد الرئيس البلد الذي يحكم فيه ، فينكلم عن روزفلت باسم الولايات المتحدة ، وعن ديغول باسم فرنسا ، وعن ماوتسي تونغ بدلاً من الصين وعن ستالين أو لينين بدلاً من الاتحاد السوفيتي وهكذا .
- ٦ - يتمتع الرئيس بشعبية على نطاق واسع جداً ، هذه الشعبية تضاف الى اختصاصات السلطة التي يمارسها ، فتعزز مركزه القانوني ، كما تهيئ له دعماً للقرارات التي يتخذها.
- ٧ - يجسد الرئيس الملامح الأساسية لمواطنيه ، بحيث يمثل هؤلاء أنفسهم ودورهم في الحياة السياسية القومية والدولية عبر شخصيته .

ج - عملية شخصنة السلطة :

تقوم ظاهرة شخصنة السلطة على عنصرين ، الأول موضوعي ويتعلق بكيفية ممارسة السلطة ، وهو ما يطلق عليه عادة تعبير (تركز السلطة) بيد شخص معين ، رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ، أما العنصر الثاني فشخصي ويتعلق بتمثيل السلطة ويطلق عليه عادة تعبير (تجسيد السلطة) ومجاله الأساطير والرموز والمعتقدات السياسية.

والواقع أن هذين العنصرين غير متلازمين بحكم الضرورة ، فالفرد الذي تتشخص السلطة فيه قد لا يمارس السلطة فعلاً ، وإنما هو مجرد رمز يغطي سلطة حقيقية يمارسها شخص آخر مستفيداً من هيبة وشعبية الأول . والامثلة على ذلك عديدة ، فقد كان ايزنهاور رئيساً للولايات المتحدة اما في حين أن نيكسون نائبه ، كان هو الذي يمارس السلطة في الحقيقة في عهد رئاسة ايزنهاور الثانية ، بسبب مرضه وعجزه عن القيام بمسؤولياته على الوجه الأتم . وقد كان ستالين

رغم القيادة الجماعية ، يمارس السلطة الفعلية في السنوات الأولى القليلة التي أعقبت وفاة لينين. ومع أن الشائع هو أن تتجسد السلطة وتتركز في وقت واحد ، إلا أن ذلك ليس حتمياً . فقد يسبق الوصول الى السلطة تشخصها ، مثال ذلك لينين : « يناور وناصر ، لأن تركيز السلطات بيد هؤلاء الزعماء وما صاحبها من عمل إعلامي متواصل قد خلق في تقسية الجماهير صورة مجسدة للسلطة عنهم . أو قد يحدث العكس ، إذ تشخص السلطة قبل الوصول إليها ، عن طريق الشعبية التي ينالها الزعيم بحيث يكون هذا السبب من أهم العوامل التي توصله الى السلطة . وتواجه هذه الظاهرة على الأخص في مجال الأحزاب والحركات السياسية ، كما هو الحال مع ليون بلوم زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي والجنرال ديفول زعيم حركة فرنسا الحرة خلال الحرب العالمية الثانية.

د - تشخص السلطة وعبادة الشخصية :

إن عبادة شخصية الحكام والزعماء ليست ظاهرة حديثة فقط إذ وجدت في مجتمعات عديدة وفي مختلف العصور . غير أنها تحدث بصورة متواترة في دول العالم الثالث في العصر الحديث . ومبعث ظهورها في الدول الحديثة ذات الاتجاهات الثورية على الأخص أن تقوم بتبرير شرعية السلطة . إذ بسبب تهافت المؤسسات القائمة وضعف الأسس الشرعية التي تقوم عليها ، تقوم عبادة شخصية الزعيم كأحد مصادر السلطة . والزعيم الذي يستقطب حوله ظاهرة عبادة الشخصية هو أساساً بطل وطني قاد حركة وطنية وجسد بشخصه قيم الأمة وأمالها وطموحاتها ، وعبادة الشخصية ليست ناجمة عن مجرد ولاء من جانب الجماهير لبطلها القومي فحسب ، وإنما هي أيضاً ظاهرة تعززها طبيعة ظروف دول العالم الثالث . وكما يقول روجيه غارودي : « إن التركيز الشديد للقوى والانضباط الصارم الضروريان لإنجاز مهمة تحقيق الترام الأولى لرأس المال والتصنيع وبناء الاشتراكية يخلق الملازمة لتجسيد كل قوة الجماعة في شخص القائد . فتعزى إليه كل النجاحات المتحققة وتنسب إليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها . وعندما تظهر مثل هذه الحركة لدى شعوب عرفت في ظل الأنظمة الطبقية أحط أشكال التدين البدائي فإن ذلك الميل الى تشخيص (تشخص) السلطة يأخذ شكل عبادة الشخصية مع كل ما تنطوى عليه هذه العبادة من تبسيط ودوغمائية» (٨٩).

(٨٩) روجيه غارودي : المأوى بين الثورة الدائمة والثورة القبلية في : ماركسية ماوتسي تونج ،

تأليف ستيفوارت شرام وآخرين ، ترجمة جورج طرابيعي ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٧٨٧ .

والواقع أن ظاهرة عبادة الشخصية إذا كان يوجد ما يبررها في ظروف العالم الثالث ، وعلى الأخص ضعف المؤسسات الدستورية والقانونية ، فإن جوانب أخرى منها محفوفة بكثير من المخاطر . فالزعيم انسان وطاقته على السيطرة محدودة ، فضلا عن أن حياته ليست الاجزاء أصيلا من حياة الأمة . وعليه قد تؤدي عبادة الشخصية دورا ايجابيا في المدى القريب ، أما في المدى البعيد فليست سوى المؤسسات التي تضمن ترسيخ النظام السياسي وبناء دعائم المجتمع الجديدة . وكما يقول سيمور مارش لست ، بذكر أن تؤخذ عبادة الشخصية بنظر الاعتبار ، كأولية في التحول ، كاجراء مؤقت . لكي يلاحظ الناس متطلبات الأمة انطلاقا من عواظهم نحو الزعيم حتى يحين الوقت الذي يتعمدون فيه أن يفصلوا ذلك انطلاقا من اخلاصهم للبيئة الاجتماعية ، (٩٠).

إن الشرعية في الدول الجديدة ، وعلى الأخص ذات النظم الثورية ، ينبغي أن تكتسب من خلال أثبات فعاليتها في ادارة الشؤون العامة في البلاد . ويجب أن يتولد الولاء والاخلاص للنظام القائم عن طريق انشاء وتطوير الشعور لدى الجماعات المختلفة بأن النظام القائم هو الهيئة الأفضل لتحقيق أهدافها المشروعة . ولاريد أن فعالية أغلبية دول العالم الثالث تعني شيئا واحدا ، هو نجاحها في تحقيق عملية التنمية والتطوير في كافة نواحي الحياة الاجتماعية.

هـ - عوامل تشخصن السلطة :

إن العوامل التي تؤدي الى بروز ظاهرة تشخصن السلطة هي التالية:

اولاً - اتساع حجم المجتمعات :

كلما اتسعت أبعاد المجتمع كلما أصبحت الظروف أكثر ملائمة لتجسيد السلطة وتركزها . وتتسع أبعاد المجتمع أفقيا وعموديا . أفقيا ، عندما تتسع رقعة اقليم الدول . فعندما ازدادت مساحة الامبراطورية الرومانية وشملت أقطارا امتدت حتى شمال أفريقيا برزت ظاهرة تجسيد السلطة في شخص يوليوس قيصر ، وبما لذلك برزت ظاهرة عبادة الامبراطور . وفي الامبراطورية البريطانية تجسدت السلطة في شخص دزرائيلي وغلادستون . ولا يقتصر اتساع حجم المجتمع على مساحة الاقليم الذي تمارس الدولة عليه سيادتها نظريا ، وإنما يشمل أيضا ازدياد الاتصالات والعلاقات في المجال القانوني ، أي التلاحم والاندماج بين عناصر المجتمع المختلفة الأمر الذي يقضي على

عزلة الجماعات جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا ، وفي النهاية ربطها بمجمل الحياة العامة. ان مساهمة الجماهير بالسياسة في المجتمعات الواسعة الأبعاد لا يمكن أن تحدث عفويا ، ولذلك ينبغي العمل على تحريك هذه الجماهير ، أما بتصعيد مستوى الوعي لديها ، أو الإيحاء اليها . . . الوسيلة الأولى تتحقق عن طريق التنظيمات الجماهيرية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات وغيرها . أما الطريقة الثانية فهي الاعتماد على الرموز والأساطير والاعتقادات الجماعية . وحيث أن الزعماء يقفون عادة في قمة التنظيم السياسي في الدولة ، فان ربط المواطن بالسلطة ، يمر عبر التنظيم وعبر العلاقة غير المباشرة التي تأخذ شكل صورة في ذهن المواطن . ان الناحية الأخيرة تبرز على الأخص في أوساط السكان الأقل وعيا وثقافة سياسية كقطاع النساء مثلا.

ثانياً - تأثير الوسائل التقنية الحديثة :

ان وسائل الاعلام الحديثة تقدم امكانيات لم تكن موجودة في الماضي لاتصال الزعماء بالجماهير ، فيستطيع الزعيم أو رئيس الدولة أن يتوجه بواسطة الاذاعة والتلفزيون الى جميع أفراد البلاد حيثما وجدوا . ومن ناحية أخرى تفتح وسائل الاعلام آفاقا واسعة أمام الفرد تنقله من عزلته في محيطه المحلي واهتماماته الضيقة ، الى المحيط القومي أو الدولي والعناية بقضاياها ، بحيث لا يجد مناصا من الارتباط بممثلي البلاد ، أو الذين يصيغون السياسة فيها.

غير أن وسائل الاعلام ، وهي تواجه يوميا حشدا كبيرا من الوقائع السياسية ، وعليها أن تبين عن خلفياتها ، وما يتلابس بها من علاقات معقدة ، لا تستطيع الا أن تختار ما يصلح أن يعبر أكثر من غيره عن هذه المعلومات . ولذلك فانها تلجأ الى التكتيف حيناً ، وإلى التجريد حيناً آخر ، وغالباً ما تستخدم أسماء الرؤساء بدلا من الدول ، فديفول هو فرسا ، وماوتسي تونغ هو الصين الشعبية ، وكاسترو هو كوبا الخ . . . (١١) ان وسائل الاعلام الحديثة في الواقع تبالغ في دور السياسيين والزعماء وتعزو اليهم قيا مبالغيا فيها . فهي تبعث بالأفكار والمفاهيم وتدعجها بالأشخاص . فضلا عن ذلك ان الدعاية تعمل دائما على شخصنة الأفكار بالإشارة الى الرجال الذين تقابلهم الجماهير بالحاس والحب ، أو بالحق والكراهة . ان استخدام وسائل الاعلام الحديثة ، وعلى الأخص التلفزيون منها يعقد علاقة غير منظورة بين الزعيم والمواطن . والطريقة الماهرة في هذا المسمى ، كما يقول باكينر ، أن تجعل الحاكم : .. في نظر المواطنين ... لارجلا يمثل السلطة ، أو

رجلا في السلطة ، وانما السلطة معمولة في شكل انسان ،، (٩٢) وربما كانت الحاجة الى الرمز ، على هذا النحو ، تبدو في أجلى صورها ، في بلدان العالم الثالث . اذ تذهب وسائل الاعلام في هذا السعى الى حد الترويج لعبادة الشخصية ، لغرض خلق أسطورة قومية تلتف حولها عناصر المجتمع وتكون أحد عوامل تحقيق الوحدة القومية المنشودة في البلاد.

ثالثاً - غياب المنظمات الوسطية :

ان المجتمعات الحديثة . بما فيها من امكانيات تقنية هائلة ، في مجال التنظيم ، وفي الحياة الاقتصادية والسياسية ، هي مجتمعات جماهير قبل كل شيء . ولذلك فان تقدم المجتمعات يعني اضمحلال واختفاء المجتمعات الخاصة وتبعاً لذلك الزعامات المحلية . ويحل مكان ذلك المنظمات الشعبية ذات الابعاد القومية ، التي ميدان عملها اقليم البلاد بكليته ، كالأحزاب والنقابات والاتحادات وغيرها . وعليه فان اهتمام المواطن يرتفع من المستوى المحلي الى المستوى القومي ، وتبعاً لذلك فانه يتوجه الى زعماء البلاد الذين يسمون الى السلطة في الدولة . ولذلك كما يلاحظ باكينار : ،، ان الارتباط المباشر ما بين المواطن وبين السلطة التنفيذية في المجتمعات الحديثة غرس في خاطر المواطن ان السلطة تتركز بين يدي رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ،، (٩٢) ولذلك وجب أن تقرب صورة الرئيس الى ذهن المواطن البعيد عن العاصمة أو المواطن الـ، ليس له اتصال مباشر به. 'دعلاً

(٩١) لنضرب لك مثلاً جريدة لوموند الباريسية، وهي من ارصن الصحف في العالم، وردت فيها

العناوين التالية ما بين ١٢.٧ آب ١٩٧٦:

٧ آب - مسيو جيسكار ان تبقى الفريقيا بمزلة عن صراعات المهنت العالمية.

٧ آب - مسيو رويرو فاهر يوجه نداء جديدا الى الديفولين.

٧ - ٩ آب جيسكار - ماو : مباراة القرن العشرين.

١٠ آب - مسيو كيسنجر يخطر الباكستان رميا بوجوب عدم شراء مصنع ذرى من فرنسا.

١١ آب - مسيو فورستر يحاول تطمين البيض في جنوب افريقيا.

١٢ آب - مسيو جاك شراك - يرفض الاقتراح الامريكي القاضي باجراء مفاوضات ثلاثية حول الاتفاق الفرنسي - الباكستان.

انظر:

Jacques Bagnenard : l'univers Politique P. U.F. Paris, 1978, P.43.

(92) Jacques Bagnenard, op. cit P. 44.

رابعاً - تأثير الأزمات :

ان الأزمات التي تمر بها البلاد تهيأ الظروف الملائمة لبروز ظاهرة تشخص زمامات التي تمر بها السلطة . لم يكن ديفول شخصية ذات شأن قبل سقوط فرنسا تحت الاحتلال الألماني . لم يكن ديفول شخصية خلال الحرب العالمية الثانية ، وعاد الى السلطة مرة أخرى عام ١٩٥٨ أثناء حرب البالية الثانية في الجزائر وقد غدت فرنسا على شفا حرب أهلية . وقد ولدت أسطورة ستالين بعدد غدت فرنسا على شفا وفاة لينين عندما كان السوفيت يتسائلون عما اذا كان بوسع الثورة أن تتابع مسيرتها بعد وفاة لينين ان فقدت قائدها ، وتعززت هذه الأسطورة عندما اجتاحت الجيش الألماني الأراضي الفرنسية . وتعززت خلال الحرب العالمية الثانية . وفي الواقع غالباً ما يساور الشعوب شعور بالخوف من الحرب العالمية الثالثة بالحاجة الى (المنقذ) في أوقات الشدائد والأزمات العصبية.

ويعزز من الشعور بخطر الأزمات لدى الجماهير تأثير وسائل الاعلام الحديثة التي من شأنها أن تنمي الاحساس بالخطر والتهديدات التي تحيق بها ، فتهيأها نفسياً لتقبل من الأزمات بخطر ظاهرة تجسيد السلطة وتركزها لدى شخص معين . فضلاً عن ذلك ان المجتمعات الحديثة واللات الحديثة التي تعتمد الآلات والارقام ، قد ولدت قلقاً ، ان لم تقل عذاباً نفسياً تجاه الآلات واللات ممضاً ، لدى الانسان بحيث جعلته يشعر في بعض الأحيان أنه أمام عالم تقني لا انساني ، ان لم يمتدح سبب ولذلك فان تشخص السلطة يوفر له امكانية أن يعقد علاقة انسانية غير منظورة مع تشخص السلطة وذلك الزعيم لمواجهة هذه القوى المادية الجبارة التي يجهلها.

خامساً - تأثير المؤسسات :

ان اجراءات الوصول الى السلطة قد تهيأ الى بروز ظاهرة تشخص السلطة . اجراءات الوصول الى السلطة فالاستفتاء الشعبي المباشر ، والانتخابات التشريعية قد أوجبت خلق صورة للمرشحين الشعبي المباشر لدى الناخبين تتجسد فيها السلطة ، بل أن اللعبة السياسية في كثير من البلدان ، وعلى وجه التحديد في فرنسا ، الأخص في الدول الغربية ، كادت تقرب من الأدور السينائية . وقد طاعند على هذا الوضع في كثير من الأحيان تعزير هذا الأسلوب في العمل السياسي البيروقراطية وطبيعة عملها.

الفصل الثاني (الأحزاب السياسية)

١ - دراسة الأحزاب السياسية :

حتى مطلع القرن العشرين لم تكن هناك دراسات يركن إليها حول الأحزاب السياسية أو علاقتها بالنظرية الديمقراطية. ^(١) وربما كانت أولى المحاولات الجديدة في هذا الشأن هي كتاب كل من أوستروكورسكي المعنون (الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية) الصادر عام ١٩٠٣ ^(٢) ، وكتاب روبرتو ميشلز المعنون (الأحزاب السياسية : دراسة سوسيولوجية للميول الأوليفارشية في الديمقراطية الحديثة) ^(٣) . بل أن مفهوم الحزب ذاته لم يكن تام الوضع ، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مفهوم الحزب يدل على الاتجاهات الأيديولوجية دون الأشخاص الذين يتبنونها ، وأصبح لدى ماركس ولينين التنظيم السياسي الذي يعبر عن مصالح طبقة اجتماعية معينة ، ثم سادت في فترة ١٩٢٠ - ١٩٤٠ مفاهيم أوستروكورسكي وروبرتو ميشلز ، وموريس ديفرجيه ، فيما بعد ، وتنحو إلى دراسة الأحزاب من ناحية بنائها وعلى الأخص ما يتعلق بتنظيمها . أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد برز اتجاه وظيفي ، وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، هذا الاتجاه الذي ينحو إلى دراسة الأحزاب من خلال نشاطاتها ، أي كيف تتخذ القرارات الحزبية ، ودور القادة الحزبيين في ذلك بدلا من دراسة الأحزاب كما هي في حقيقتها ، ودراسة استراتيجيتها بدلا من تنظيمها . والواقع أن معظم هذه الدراسات انصبت على الأحزاب السياسية الأوربية والأميركية ، وكانت تنطلق من دراسة النظم السياسية إلى دراسة الأحزاب السياسية ، أو بالعكس .

غير أن اختفاء كثير من الأحزاب القديمة في أوروبا أوتضاءل دورها في السياسة ، وبروز أحزاب جديدة ذات بني تنظيمية جديدة ومبادئ وأفكار حزبية عصرية دفع بدراسات

(1) Joseph Lapalombara : Political Parties and Political development. Princeton University Press, Princeton, 1966, P. 12.

(2) M. Dstrogorski : La democratie et l'organisation des Partis Politiques 2 vol, 1903.

(3) Roberto Michels : Political Parties: A Sociological study of the oligarchical Tendencies of Modern Democracy, 1911.

عديدة تتناول الجوانب المختلفة من حياة الأحزاب في الوقت الحاضر . وعلى صعيد آخر برزت في العالم الثالث أحزاب قادت حركات وطنية ثورية ، ومن ثم بعضها استطاع أن يحقق الاستقلال ويبني نظاما سياسية جديدة ، وبمقابل ذلك برزت أحزاب اقلية وقطاعية واثنية ذات آفاق ضيقة . وعلى أى حال من الأحوال فإن الأحزاب السياسية في العالم الثالث بحكم نشأتها وتطورها ومهامها لم تكن تحمل السمات العامة للأحزاب السياسية القديمة في العالم . ومن ثم لم يعد بإمكان إدارس الأحزاب السياسية الا أن يوسع يافاق اهتمامه لكي تشمل أيضا أحزاب العالم الثالث ، وتبعا لذلك ليس بوسعه الا أن يأخذ بنظر الاعتبار المعطيات التي تبنى على أساسها الأحزاب السياسية لافي الدول القديمة فحسب وإنما أيضا في دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية .

والواقع ، لا يمكن البحث في الأحزاب السياسية مالم نأخذ بنظر الاعتبار أيديولوجياتها وبنياتها العام وتنظيمها ومساهمة اعضائها في الحياة السياسية بصورة عامة وبالنشاط الحزبي على الاخص ، اضافة الى استراتيجياتها وعلاقاتها بالأحزاب الأخرى . وعلى صعيد آخر لامناص من دراسة الوسط الاجتماعي العام الذى تعمل فيه . فلا يمكن أن نفهم ببيان حزب سياسي معين في الوقت الحاضر وأوجه اختلافه عن الأحزاب الأخرى مالم نخط علما بالأسباب والعوامل التي دفعت به الى الوجود ، ثم مراحل تطوره عبر تفاعله مع الأحداث التي واجهها والمواقف التي اتخذها ازائها .

مثال ذلك أن كلا من حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي حزبان اشتراكيان ، غير أنهما يختلفان من نواح عديدة ، وليس بالوسع فهم الاختلافات في بنيتهما الأيديولوجية والتنظيمية مالم نخط علما بالظروف التاريخية التي مرت على كل واحد منهما . وعلى صعيد آخر ان النظام الحزبي ذاته لا يطبق بأشكال متائلة في الأقطار المختلفة ، والا فان دراسة جديدة على نظام تعدد الأحزاب المطبق في كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا والبرتغال لا يمكن الا أن يحمل على آثار التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه الأقطار . وعليه فان دراسة الأحزاب السياسية يجب أن تكون أعم وأشمل من مجرد عرض الحياة الداخلية للحزب وكيفية تنظيمه، أو الفئات والعناصر الأولى التي تكون منها، وكذلك المناظرات الايديولوجية التي بني عبرها وخلصها برنامجها، ورؤيته الشاملة للعالم.

ويجب ألا تقتصر دراسة الحزب على أعضائه فقط ، وليس كافيا تتبع المؤتمرات التي عقدها أو اجراءات التصويت على قراراته ، أى مجمل نشاطاته ومواقفه التي يعبر خلالها عن ارادته . ولعل أنطونيو غرامشي يعبر عن هذه النظرة التكاملية في دراسة الحزب أفضل تعبير عندما يقول :

.. أنه من الضروري أخذ الفئة الاجتماعية التي يكون الحزب تعبيرها وجزءها الأكثر تقدماً بعين الاعتبار ، بكلمة أخرى ، على تاريخ الحزب أن يكون تاريخ فئة ليست معزولة ، فلها أصدقاؤها وحلفاؤها ، ومعارضوها وأعداؤها . ولن ينبثق تاريخ حزب معين الاخلال الصورة المعقدة للحياة الاجتماعية والحياة الدولية (حتى مع تشعباتها الدولية ، في كثير من الاحيان) . وبالتالي يمكن القول بأن كتابة تاريخ حزب ما ، هي في الواقع كتابة التاريخ العام للدولة من وجهة نظر جزئية في سبيل ابراز جانب مميز من جوانبها . فسيكون للحزب أهمية ووزن كبيران أو صغيران بالتحديد تبعاً للدور الذي لعبه نشاطه في تقرير تاريخ تلك الدولة .. (٤) .

١ - علم الاجتماع السياسي والأحزاب السياسية :

لا ريب في أن علم السياسة يعني بدراسة الأحزاب السياسية ، كما يعني علم الاجتماع السياسي ، فما هو مجال كل منهما في البحث ؟ أو بعبارة أخرى ماهو الجانب الذي يختص به علم السياسة ، وماذا يتبقى لعلم الاجتماع السياسي من جوانب الأحزاب السياسية ليدرسه ؟ في الواقع أن علم السياسة يميل الى اعتبار الأحزاب والنظم الحزبية مؤشرات مفسرة ، في حين يميل علم الاجتماع السياسي الى اعتبارها مؤشرات مشروطة وينبغي اعطاء تفسيرات لها . أى أن علم الاجتماع السياسي يدرس الى أى مدى يعبر الحزب والام الحزبي مظهراً من مظاهر طبيعة تكوين المجتمع القائم وتعبيرها في الوقت ذاته . فهو يبحث العناصر المشتركة بين أجزائه ، كما يبحث أيضاً الانقسامات والفوارق الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية فيه ، ودرجة التنافر أو التلاحم بين عناصره ، ومستوى النمو الاقتصادي وما شاكل ذلك . ولا يعني ذلك أن علم الاجتماع السياسي يهتم على هذه الجوانب فحسب من الأحزاب السياسية ، وإنما يعني أن اهتمامه ينصب قبل كل شيء على هذه الجوانب ، أما الجوانب الأخرى كالديمقراطية في داخل الحزب ، وطبيعة الروابط القائمة بين القيادة وبين القواعد ، والانضباط الحزبي ، وبنية الحزب وما شاكل ذلك فإنها من بحوث علم السياسة ، ومع ذلك فان علم الاجتماع السياسي لا يفيض النظر عن هذه المواضيع كلياً (٥) .

والواقع أن الحزب يمثل دائماً وجهة نظر جماعة اجتماعية في الشؤون العامة . أما نظم التنافس الحزبي في الديمقراطيات فإنها في التحليل الآخر ليست سوى أسلوب التعبير

(٤) انطونيو غرامشي ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٥) S. M. Lipset : The Political Man, op. cit. P. 220.

الديمقراطي في صراع الطبقات . ومع أن كثيرا من الأحزاب في البلدان الغربية تمتنع عن التصريح علنا بمبدأ الصراع الطبقي وكونها تمثل طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة ، إلا أن تحليل نداءاتها ومواقفها السياسية يدل على أنها تمثل مصالح طبقات اجتماعية مختلفة تؤكد عليها عبر نشاطها الحزبي (٦) . فليست الأحزاب السياسية أو البرلمان أو الانتخابات النيابية في الواقع سوى جزء لا يتجزأ من البنيان الاجتماعي - السياسي لمرار وتنظيم التشجعات التي تحدث فيه بين المصالح المختلفة ، وتفادي من ثم الاصطدام العنيف بين القوى الاجتماعية . السياسية التي تمثلها . وعليه فإن علم الاجتماع السياسي لا يقتصر على دراسة هذه البنى والمؤسسات الاجتماعية - السياسية وإنما يكرس كثيرا من بحوثه لدراسة السلوك السياسي الحزبي للأفراد والجماعات ، كالعوامل المختلفة التي تدفع إلى الانتماء إلى الأحزاب ، أو التصويت في الانتخابات البرلمانية . ذلك لأن مثل هذه البحوث تدل على مصادر الصراع بين عناصر المجتمع المختلفة ، أو عناصر التلاحم بينها ، وتبين كذلك الأسباب التي تدفع بعض الأفراد إلى التحول عن تمثلي طبقتهم الاجتماعية (٧) ، كأن تصوت بعض فئات العمال إلى الأحزاب ذات الاتجاهات المحافظة ، أو ينظم بعض أفراد الطبقات العليا ، كالبرجوازية والقطاعية والأرستقراطية إلى الأحزاب اليسارية ، أو يؤيد بعض المتدينين الأحزاب غير الدينية أو يؤازر بعض الملحدون الأحزاب الدينية ، أو الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الفاشية في الأوساط الريفية ، وغير ذلك .

مؤغني عن البيان أن هذه الآراء وما يائنها التي تقبلتها الأوساط الجامعية في الولايات المتحدة وفي بلدان أوروبا الغربية هي ماركسية في جوهرها ، بل أن بندكس وليست ذاتها ، وهما من أبرز أساتذة علم الاجتماع السياسي المعاصر ، يقران بأن دراسات سلوك الناضحين تنطلق أساسا من (نظرية السلوك السياسي) وتعود مباشرة إلى النظرية الماركسية في (الوعي الطبقي) (٨) . فإذا ما علمنا بأن اجتماعية الأحزاب ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الأفراد أثناء الانتخابات وجب أن نقر بأن الاتجاه الرئيسي في دراسة اجتماعية الأحزاب السياسية ينطلق هو أيضا بدوره من الفرضيات الماركسية (٩) . ومع ذلك فإن هذا أن هو الأرضية مشتركة بين الفكر الغربي وبين الفكر الماركسي ، تتفرع عنها اتجاهات مختلفة في النتائج التفصيلية المتحصلة في هذا الميدان من البحوث

(6) *ibid*, P. 226.

(7) S.M. Lipset, *The political Man*, op. cit. PP.221, 223-224

(8) Benedix and Lipset, op. cit. P. 80.

(9) Giovanni Sartori, op.cit. P. 71.

٣. أزمات النظم السياسية ونشوء الأحزاب:

بناء على ما تقدم أن ظروف تطور الحياة البرلمانية التي ظهرت فيها بعض الأحزاب الأوروبية ليست في الواقع إلا نوعاً من الظروف التاريخية التي نشأت فيها وتطورت الأحزاب السياسية ، ولذلك فيجب ألا تعتبر القاعدة العامة التي تنطبق على كل الأحزاب وفي كل البلدان . والواقع أن استقراء نشوء وتطور الأحزاب بصورة عامة يدل على أنها نشأت في أغلب الأحيان في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متأزمة ، فهي ناجمة في الواقع عن أزمة مر بها النظام السياسي حيناً ، وفي أحيان أخرى أن ظهورها ذاته يخلق أزمة سياسية للنظام . (١٠) إن الأحداث تتكون نتيجة للأزمات التي تمارسها نظم الحكم على نطاق واسع ، مع أن الوضع التاريخي الخاص بكل مجتمع يتحكم بنمط العلاقة بين الحزب والمجتمع (١١) . وعلى نحو متواتر تحدث أزمة في النظام السياسي بسبب كون الفئة الحاكمة (ملوك أو أرستقراطيون أو بيروقراطيون) أما غير راغبة أو غير فاعلة على مواجهة المعارضة السياسية المنظمة على نحو معترف به قانوناً . لذلك فإن هذه الأزمات السياسية تلقى عبثاً على النظام التقليدي بحيث تؤدي إما إلى تنظيم الأحزاب السياسية القائمة أو إلى بروز أحزاب جديدة (١٢) .

إن الأزمات التاريخية التي تمرض لها النظم السياسية تحدث نتيجة تغيرات عديدة ومتنوعة في المجتمع ، بصورة منفردة أو مجتمعة وفي أن واحد كالحرب والتضخم النقدي ، والكساد الاقتصادي والانفجار السكاني ، وحركات الجماهير الشعبية ، الخ ، أو أنها تحدث بدرجة أقل من ذلك خطورة بشكل تغير في نظام التربية والتعليم والتطورات الزراعية والصناعية أو تطور وسائل الإعلام والاتصال بين الجماهير . إن هذه الأزمات التاريخية التي تمر بها النظم السياسية لا تنهي الوسط العام الذي نبرز فيه الأحزاب فحسب ، وإنما وتتحكم أيضاً في نمط تطورها اللاحق . وذلك لأن معالجة النظام السياسي للأزمة القائمة يستلزم إعادة النظر في تكوين المؤسسات القائمة ، أو إنشاء مؤسسات جديدة . وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأزمات نقاط تحول في تطور النظم السياسية . ذلك لأن النظام إذا استطاع أن يلائم ما بين المؤسسات القائمة وبين الأزمات التي تواجهه أمكن له أن يعبر الأزمة بطريقة سلمية ويحقق الاستقرار . أما إذا عالج الأزمات باقامة مؤسسات جديدة تتلائم مع الظروف الصاعدة في المجتمع ، أمكن

(10) Dowse and Hughes, op. cit. P.343.

(11) La Palombara, PP. 13-14.

(12) Dowse and Hughes, op. cit. P. 341.

لهذه المؤسسات أن تستمر زمنا طويلا بعد اختفاء العوامل التي دفعت بها الى الوجود .

ونستطيع أن نقول أن أهم الازمات السياسية التي مرت بالنظم السياسية في الفترة التي تألفت فيها الأحزاب وكان لها أكبر الوقع عليها هي أزمات الشرعية ، والاندماج ، والمشاركة . .. وعليا ، ان كل واحدة من هذه الأزمات ، في حين أنها متميزة من ناحية التحليل العلمي ، إلا أنها مترابطة فيما بينها .. (١٢) . وقد عرضت هذه الأزمات على نحو حاد في الدول النامية ، لأنها حدثت في آن واحد ، وكانت مترابطة فيما بينها بحيث ألقت على المسؤولين عبئا ثقيلا ، هو وجوب حلها كلها دفعة واحدة . أما في بلدان أوروبا الغربية فقد استغرقت زمنا طويلا ، ولذلك فلم يكن معالجة المشاكل السياسية التي طرحتها أمرا بالغ الصعوبة (١٣) . ويقتضينا الأمر أيضا أن ننتبه بأن هذه التغيرات لا تحدث بشكل أزمة بحكم الضرورة ، فقد تحدثت على نحو متوقع ، وعليه فقد يستطيع المسؤولون معالجتها بحيث يحولوا النظام السياسي القائم من واقعه الى وضع جديد متطور (١٤) .

١- أزمة الشرعية :

ان أزمة النظام السياسي في هذه الحالة ناجمة عن النزاع حول شرعية السلطة القائمة . وبسبب هذه النزاع نشأت كثير من الأحزاب السياسية الثورية في أوروبا ، وكذلك الأحزاب الثورية في العالم الثالث ، وذلك عندما عجزت السلطة القائمة عن السيطرة على أزمة الشرعية التي أفرزت قوى متعارضة المصالح نظمت نفسها بشكل أحزاب سياسية . فعندما أخذت المطالبة باسهام الشعب في السلطة ، وبموجب انتقال السلطة المركزة بيد الملك الى قوى الشعب ، الى حد أصبحت تهدد شرعية بني السلطة القائمة ، كما هو الحال في فرنسا في القرن الثامن عشر ، بدأت الجماعات الثورية تتخذ طابعا ، شعبيا ، وتسمى الى البحث عن أكبر دعم له لأن السكان المستبعبدين عن القيام بدور سياسي مستقل ، أى الفلاحين والحرفين والبرجوازيين (١٥) . وبعبارة أخرى أن القوى الثورية التي كانت تناضل في فرنسا من أجل إلغاء السلطة الملكية في نهاية القرن الثامن عشر (أي قبل الثورة الفرنسية) كانت تشكل في الواقع طلائع الأحزاب

(13) La Palombara, op.cit. P. 15.

(14) Ibid, P. 16.

(15) Downe and Hughes, op.cit. P. 341.

السياسية التي برزت فيها بعد . والواقع أن الأحزاب الاشتراكية في أوروبا نشأت خارج البرلمان . وغالبا ما صاحب نشؤها - وليس دائما - أزمات مساهمة ، أى أن الجماعات الجديدة أو الجماعات القائمة فعلا ولكنها مستبعدة عن بدور أكثراسهاماً بالحكم تكون أحزابا سياسيا .

ان الأمثلة التقليدية على الأحزاب الأوروبية التي نشأت خارج البرلمان هي الأحزاب الاشتراكية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، في حين أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية نشأت كرد فعل على وجود الأحزاب الاشتراكية . أما في العالم الثالث ... فان الحركات القومية هي في أغلب الأحيان نتيجة أزمات الشرعية . فكثيرا ما بدأت بشكل جماعات صغيرة من الناس الذين يعنون بزيادة نفوذهم في الحكومات الكولونيالية عن طريق فتح مجال الفرص أمام سكان البلاد في المساهمة السياسية . فاذا مارفضت الحكومة الكولونيالية هذه المطالب ، فان الجماعة القومية تجد من الضروري أن توسع دعمها بين صفوف الشعب وخلال سياق هذه العملية ، تقوم بتألف حزب سياسي (١٦) . والواقع أن الحركات القومية للتحرر من السيطرة الاستعمارية نشأت وتطورت عبر مراحل متعددة . بدأت بصورة متواضعة من ناحية قوتها - أى من ناحية عدد مناضليها ومن ناحية الوضوح العقائدى الذى تتسلح به - / اتسعت جماهيرها وتعمقت مبادئها بحيث مرت من مجرد مطالبه بالاسهام في ادارة الكولونيالية ، أو نيل بعض الحقوق الديمقراطية ، أو الحكم المحلي أو الذاتي . الى حركة ثورية تسعى لازاحة السيطرة الاستعمارية كليا ، واحلال حكم لحفي محلها ، وعبر ذلك وخلال كانت تسعى الى هدم كل أساس مبادئ أو أيديولوجي (الشرعية) للسلطة الاستعمارية^{١٧} . وبصورة عامة فان معظم الأحزاب العاملة في الدول النامية في أفريقيا وآسيا في الوقت الحاضر قامت على أساس حركات قومية نشأت خارج نطاق الحكومة . وكما يلاحظ داوس وهيوز :
«... وفي حين ان الأحزاب الجماهيرية تطورت ببطأ في أوروبا وفي الولايات المتحدة، فانها كانت خصيصة من خصائص الدول الجديدة منذ البداية وحيثما كانت الحركة القومية تناضل لتحقيق الاستقلال، فقد كانت بؤرتها الطبيعية هي حزب جماهيري يحاول توحيد كل رناصر المجتمع في مطلب ذاتي هو الاستقلال، ومن الطبيعي أن تظهر بعد

(16) Ibid, P. 342.

(17) Lapalombari, op. cit. P.16; Dowse and Hughes, op. cit. P. 342.

تحقيق الاستقلال انقسامات قائمة على أساس الجماعات التقليدية، كالجاعات ذات الولاءات العشائرية أو الاثنية أو التجارية. كما هو الأمر مع الهند حيث رفضت (الرابطة الاسلامية) ذات الاتجاه الديني تعمل مع (حزب المؤتمر)... الأمر الذي أدى الى تقسيم الهند.....(١٨).

وعندما تعجز الحكومة عن حسم مشكلة الشرعية يتولد عن ذلك مشكلة المشاركة في الحكم وتبرز الأحزاب في نفس الوقت حينما يستطيع الى حل مشكلة الشرعية في الوقت المناسب وتنشأ البرلمانات. فقد لا تستطيع الأحزاب أن تلف حولها جماهير واسعة . ولذلك بإمكاننا أن نرجع الصراع الأيديولوجي في الوقت الحاضر في البلدان المتقدمة صناعيا الى مشكلة وضعية الطبقات العليا القديمة والكنيسة والطبقة العاملة وموقفها من الحكم . ففي الولايات المتحدة كانت الطبقة العليا القديمة والمؤسسات الدينية وحق الانتخاب قد استقرت ورسخت قبل أن تصبح الطبقة العاملة قوة يعتد بها . ولذلك فإن العمال لم يروا مناسبا أن يحققوا مطالبهم الطبقة عبر المطالبة بحق الانتخاب ، لأن حق الانتخاب قد وجد قبل أن تتكون الطبقة العاملة ذاتها(١٩) . أما في أوروبا فقد كان الأمر مختلفا ، فلم يقر حق الانتخاب للذكور في كل من ألمانيا وامبراطورية النمسا - هنغاريا والسويد وبلجيكا الا قبل فترة قصيرة من الحرب العالمية الأولى أو خلالها . وقد ظلت الأرستقراطية بل والملكية تتمتع بسلطات ومزايا واسعة ، واستمرت الكنيسة تناضل من أجل المحافظة على امتيازاتها القديمة . وقد رفضت الكنيسة الكاثوليكية في البلدان اللاتينية ، وعلى الأخص في فرنسا وإيطاليا زمنا طويلا امتد حتى الحرب العالمية الأولى تقريبا ، التعاون بين الكاثوليك وأية دولة تنكر على الكنيسة امتيازاتها وأولويتها في العناية بالأمور الروحية ولذلك فقد تركت الطبقة العاملة في أغلب الأحيان في صراع مع اليمين القديم والكنيسة والبورجوازية (٢٠) . لقد زاد من حدة الصراع الطبقي في كثير من البلدان الأوروبية ارتباطه بمسائل أخرى متعلقة بالدين والأرستقراطية

(18) Dowse and Hughes, op. cit. PP. 342-3.

(19) S. M. Lipset, Political Cleavages in Developed and Emerging Politics, op. P. 25.

(20) Lipset, op. cit. P. 26.

والمركز الاجتماعي . وذلك لأن هذه المسائل المعنوية تتضمن مفاهيم أساسية في الحياة ، ولها تأثير أشد من تأثير القضايا الاقتصادية . لأنه كان من السهولة التوصل الى اتفاق حول القضايا المتعلقة بالأجور وساعات العمل والضرائب وما شاكل ذلك ، الا أنه كان بالغ الصعوبة الاتفاق على أعمال تعتبر خروجاً على الدين أو تهديداً خطيراً لأسلوب الحياة (٢١) .

وعليه فإذا ما درسنا الوعي الطبقي والصراع بين الطبقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات الصناعية علينا أن ندرس في الوقت ذاته أهمية المراكز الاجتماعية في اطار النظام الاجتماعي القائم . فكلما كانت الحدود الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية صلبة كلما عني ذلك أن هناك امكانية كبيرة لبروز أحزاب طبقية .

فالولايات المتحدة ، مثلاً ، لم ترث نظاماً قطاعياً يفرز جماعات متميزة من ناحية مواقعها الاجتماعية الواحدة عن الأخرى لذلك فقد اقتضى الأمر لكي يبرز الوعي الطبقي السياسي لدى الطبقة العاملة القيام بعمل تحريكي أيديولوجي لاكتسابه من الخارج . أي أنه كان يجب على العمال الأميركيين أن يكتسبوا من خارج طبقتهم وعياً بأنهم يكونون طبقة متميزة وإن يعملوا ضد الطبقات الاجتماعية الأخرى . أما العمال في أوروبا فقد وجدوا أنفسهم في طبقة اجتماعية متميزة بناء على القيم الاجتماعية التي تحدد مسبقاً المراتب والامتيازات والألقاب ، المجتمع . لقد تشرب العمال وعيهم بطبقتهم من البنيان الاجتماعي القائم . وقد قول لبست : لم يكن الاشتراكيون بحاجة الى أن يعلموا العمال بأنهم يكونون طبقة اجتماعية مختلفة ، إذ قد قام المجتمع والطبقات العليا بهذه المهمة قبلهم (٢١) . وفي بريطانيا لم يكن الصراع الطبقي عنيفاً نسبياً ، أن حزب العمال البريدياني قوي ، غير أنه ليس حديداً في يساريتته كما هو شأن الأحزاب الاشتراكية في أوروبا . فهو لا يتخذ موقفاً معادياً إزاء الدين ولا يمارض الملكية ، ويتقبل زعماءه الألقاب الأرستقراطية وألقاب الشرف من التاج . ويمكن أرجاع الأسباب التي تفسر اعتدال الصراع الطبقي في بريطانيا الى الأسباب التالية :

١ - لقد احتوت وتمثلت الأرستقراطية زعماء الطبقات الجديدة ، أي البورجوازية أولاً ثم الطبقة العاملة من بعد .

٢ لقد حدثت فترة التصنيع بسرعة وقبل أن تظهر الأيديولوجيات الاشتراكية والحركات الجماهيرية المنظمة التي تبنتها .
٣ لقد ضمنت حقوق المواطنة ، كحق التصويت للذكور الراشدين وحرية التجمع وتكوين النقابات قبل أن يبادر العمال الى تكوين منظماتهم السياسية والاقتصادية على نطاق واسع (٢٢).

أما في ألمانيا حيث المراتب والمراكز الاجتماعية متصلة ، فقد كان الصراع الطبقي على أشده . ذلك لأن الأرستقراطية الألمانية كانت تمسك بالسيطرة على مؤسسات الحكم الكبرى الى حد انكارها على الطبقة الوسطى حق التمتع بالمراكز الرئيسة في الدولة . ومع أن الأرستقراطية الألمانية سعت الى اكتساب تأييد الجماهير في صراعها مع البرجوازية (الأرستقراطية ضد البرجوازية) ، وذلك عن طريق تحقيق الترفيع الاجتماعي للجماهير ، إلا أنها من ناحية أخرى لم تسمح بحق المواطنة التامة لمنظمات العمال وزعمائهم . فقد حرم الاشتراكيون بموجب القانون ، من حق العمل السياسي من ١٨٧٨ الى ١٨٩١ عن طريق تكوين حزب سياسي معترف به قانونا . ولم يقر حق الانتخاب في بروسيا الا بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (٢٣) . ان حرمان الاشتراكيين من المساهمة بالسلطة السياسية اضطر الحركة الاشتراكية الى التصلب في عملها الثوري وفي أيديولوجيتها. وبوسعنا أن نربط أيضا ظاهرة تأييد الطبقة الوسطى للحزب النازي بالمراكز الاجتماعية . فقد دلت كثير من الدراسات على أن هذه الطبقة كانت تتخوف على امتيازاتها من سياسة جمهورية فايمار التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت تطبق سياسية الديمقراطيين الاجتماعيين الاشتراكية وعلى الأخص بعد الكارثة الاقتصادية التي حلت في سنوات الثلاثين . لقد كان الحزب النازي يخدم الى حد بعيد مصالح الطبقة الوسطى الألمانية (٢٤) .

ومن المعروف أنه في جنوبي ألمانيا وغربها حيث لم تكن خطوط المراكز الاجتماعية متصلة ، كانت الطبقات المحافظة لامتيل حق الى ما قبل الحرب العالمية الأولى الى اشراك العمال في تسيير دفة الحكم عن طريق منحهم حق التصويت في الانتخابات . ولذلك فان الحركة العالمية لم تبد أي رغبة في تهديم الدولة القائمة

(22) Ibid. P. 27.

(23) S. M. Lipset, op. cit. P.27.

(24) Ibid.

بناء على معارضتها شرعية السلطة ، وإنما كانت تطالب بالاندماج فيها . وقد كانت الأحزاب الاشتراكية في دويلات هاتين المنطقتين من ألمانيا أقل تطرفا في أيديولوجيتها إذا ما قورنت بالأحزاب الاشتراكية في بروسيا ، بل أن برنشتاين قد طور الماركسية لحد تحريفها لينسجم مع هذا الوضع وأيد من ثم الوزارات البرجوازية . أما أكثر العناصر رجعية في المجتمع الألماني فكانت توجد في المناطق الأكثر اقطاعية في البلاد ، أى ذلك القسم من بروسيا الواقع فيما وراء الألب (٢٥) . ولم يكن يوجد في راينشتاغ عام ١٩١٢ سوى أربعة أعضاء من حزب المحافظين بعثت بهم الجمعيات الوطنية (البرلمانات) في الدويلات اللابروسية ، وإلى جانب ذلك كان يوجد خمسة وأربعون نائبا أرستقراطيا من مجموع واحد وخمسين نائبا بروسيا قدموا من المناطق الشرقية في ألمانيا (بروسيا) والتي تتميز بسيطرة فئة ملاكي الأراضي الكبار (٢٦) .

إن هذه المناطق نفسها هي التي ساندت أعداء جمهورية فايمار ، فقد ظل المحافظون يناصبون العداء للجمهورية ، وبقوا محتفظين بكامل قوتهم في المناطق المتأخرة . ومع أن الأرستقراطيين التشرييين بالزعة المحافظة لم ينظموا إلى الحزب النازي قبل عام ١٩٣٣ ، عام تولي هتلر السلطة ، إلا أن الدراسات التحليلية التي أجريت على نتائج الانتخابات خلال السنوات الأولى من الثلاثينات في ألمانيا قد دلت بوضوح على أن الحزب النازي قد حظي بأكثر تأييد لدى تلك المراتب الاجتماعية التي لم تتعرض الا قليلا في المجتمع الصناعي الحديث . إن أحصاء عام ١٩٣٣ يدل على أن أغلبية ساحقة من الألمان الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية أو في المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠٠ نسمة قد أيدوا الحزب النازي أكثر مما أيدته المدن الكبرى المتمدنة والمصنعة . وكلما زاد عدد العمال المستخدمين في المؤسسات الصغرى كلما ذهب أصواتهم إلى تأييد النازيين (٢٧) . إن نموذج الناخب النازي في عام ١٩٣٢ هو بروستاني الطبقة الوسطى الذي يعيش إما في الريف أو في مجتمع صغير والذي سبق له قبل ذلك أن أعطى صوته إما إلى حزب الوسط أو إلى حزب أقلبي يعارضان بشدة سلطة ونفوذ الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى أو الطبقة العاملة (٢٨) .

(25) Lipset, op. cit. P.27.

(26) Ibid. P. 28.

(27) Ibid.

(28) S. M. Lipset: The Political Man, op. cit P.149.

(29) Dowse and Hughes, op. cit. P. 343.

ب - أزمة الاندماج :

ان أزمات الاندماج هي مشكلة الاندماج الاقليمي ، اضافة الى العملية التي بها الهيئات الاجتماعية الأثنية المقسمة تكيف نفسها بعضها مع البعض الآخر ، هذه الأزمات أيضاً هيأت الاطار الذي برزت فيه الأحزاب لأول مرة (٣٠) .

لقد نشأت الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا عندما كانت الجهود مبذولة لدمج المناطق المختلفة فيها وتحقيق وحدتها . ظهر حزب الوسط البافاري في ألمانيا خلال ظروف الصراع الذي كان دائراً بين بافاريا وبروسيا وفي الوقت الذي كان فيه بسمارك يتزعم الليبراليين الألمان لتوحيد ألمانيا وإقامة الرايش . ومثل ذلك يقال أيضاً عن الحركة الجماهيرية التي كان يتزعمها كل من غاريبالدي ومازيني والجماعات الليبرالية ، إذ كانت تسعى الى توحيد الدويلات القائمة آنذاك وتحقيق الوحدة الوطنية الإيطالية . ونجد نفس الظاهرة أيضاً في بلجيكا إذ ولد الصراع بين السكان الفلامان والسكان الفالون أحزاباً أثنية ، وفي كندا نشأت الأحزاب الفرنسية الانفصالية .

أما في العالم الثالث ، فان عوامل التجزئة الجغرافية والطائفية والعشائرية واللغوية ... الخ قد دفعت الأحزاب التي كانت تقود الحركات التحررية وعلى الأخص في آسيا وأفريقيا ، الى العمل الى تحقيق الاندماج القومي . غير أن هذه الحركات الاندماجية غالباً ما أدت الى بروز جماعات مضادة تقف بوجه تحقيق الاندماج . فالحركة الاندماجية التي قادها حزب المؤتمر الهندي قبل عهد الاستقلال دفعت بشكل مضاد الى بروز الرابطة الاسلامية تحت شعار حماية الطائفة الاسلامية ازاء ما دعت به بالخطر المحدق بالمسلمين والمتآذ من جانب الأغلبية الهندوستانية . وفي بلدان اسبوية اخرى ألقت الجماعات الدينية واللغوية والعشائرية أحزاباً سياسية خاصة بها لمعارضة الحركة القومية والمطالبة ببعض الحماية في اطار حكم كولونيالي عام أو إيجاد عدة دول قائمة على هذه التقسيمات .

ج - أزمة المشاركة :

تنشأ أزمة المشاركة ، عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة باشتراكها في الحكم على نحو أو آخر . ولذلك فانها في الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية ، وتشكل تهديداً

لمركز الجماعة الحاكمة ، وعلى الأخص اذا بدت هذه الأخيرة وهي لا تستجيب الى مطالب القوى الصاعدة . ولاريب في أن كل ما يؤدي الى تغيير المجتمع ماديا كالصنيع واستخدام التكنولوجيا ، أو اعادة النظر في النظم الزراعية ، وغير ذلك يؤدي الى تصاعد جماعات اجتماعية جديدة تطالب باسراكها في الحكم .

ومع أن الأحزاب السياسية نشأت في كثير من الأحيان أثناء أو في أعقاب أزومات الشرعية والاندماج ، فإن الأحزاب الأولى نشأت في أغلب الأقطار بتأثير ازمة المشاركة ، أي مطالبة القوى الاجتماعية - السياسية الصاعدة في المجتمع باسراكها في الحكم . ذلك لأن التحويلات الاجتماعية والاقتصادية قد قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة . فقد صاحب انهيار النظام الاقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتبثيلها سياسيا في الحكم . ثم أن التصنيع لم يغير المجتمع اقتصاديا فحسب وإنما جعل الطبقة العاملة تطالب هي ايضاً بدورها بأن تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد .

لقد حدثت أزمة المشاركة قبل أن تتألف الأحزاب السياسية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وفي آسيا وأفريقيا في القرن العشرين ، وكانت تتضمن في جوهرها تدمير الرابطة القائمة بين الفرد والسلطة . لأنه حالما يكف عدد من الأفراد . ومهما كان الباعث الى موقفهم ذلك ، على الاعتراف بالسلطة القائمة ، فإن النظام السياسي القائم يقع تحت ضغط متصاعد من الحكوميين ، ولن يعود بإمكانه التماسك ، مهما كانت طبيعته ، ملكية ، بالوراثة ، أو زعماء عشائر ، أو بيروقراطيون منتخبون ، أو حكام استعماريون . إن رفض السلطة القائمة والطمع بشرعيتها يؤدي الى أن يتكاتف هؤلاء الأفراد من أجل تغيير الحكم لكي ينالوا قسطاً من المساهمة في الاشراف على جهاز الدولة . ولذلك فأن أو مشاركة قد تتضمن في نفس الوقت أزمة متعلقة بالشرعية^(٢٠) . لأن الأحزاب التي تتألف خارج البرلمان في أغلب الأحيان لا ترتبط بحكم نشأتها الا ارتباطاً ضئيلاً بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة . وفضلاً عن ذلك ، إن الحماس الثوري أو الاصلاحى لدى هذه الأحزاب مصحوب في أغلب الأحيان بتمسك أيديولوجي أقوى ، وبانضباط حزبي أشد ، وأقل تأثير بجماعة النواب في المجلس التشريعي الاعضاء في الحزب . وكلما أمكن للحزب أن يبقى زمناً طويلاً مع هذا التوتر الصمب مع النظام السياسي كلما كان كثر احتمال أن يندمج في الاطار السياسي القائم ، وأن

يكتسب طابع الأحزاب التقليدية أكثر، وهو الأمر الذي يلاحظ على نحو مؤكد بالنسبة إلى كثير من الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا (٣١).

غير أن عملية المشاركة بالحكم في الواقع دقيقة وبالغة التعقيد . فالقوى التي تتنازع على السلطة في أوروبا الغربية ذات النظم المستقرة هي تلك التي تكيفت فيها أحزاب الجماهير مع قيم النظام السائد والمبني على تعدد الأحزاب وتنافسها ، والحكومة البرلمانية . أما إذا كان اندماج هذه الأحزاب ناقصا نسبيا ، وعندما لا تبني كل القوى السياسية القيم العامة للعملية السياسية فإن النظم السياسية تعاني من الاستقرار بحيث يصبح استمرار التنافس بين الأحزاب معضلة . وتلعب الظروف التاريخية في كل بلد دورا هاما في ذلك . ففرنسا مازالت حتى الوقت الحاضر تعاني من أزمة الشرعية التي استمرت منذ حوالي ١٥٠ سنة ، أي مدة تكون المجتمع الفرنسي الحديث . ومازالت إيطاليا بعد قرن من تحقيق وحدتها الوطنية تعاني من أزمة المشاركة ، إذ لم يتوفر فيها حتى الآن لا التقبل البسيكولوجي ولا الحيادي لدى قطاعات كبيرة من المجتمع للمشاركة في صنع السياسة العامة . إن التنسيق بين مصالح الجماعات المختلفة أو التوفيق بين أهدافها هما اللذان يبقيان في الواقع على الإطار العام للمشاركة في الحكم، وخلاف ذلك فإن تعليق مصلحة على الأخرى بعمل سياسي لن يؤدي إلى تعزيز النظام القائم.

٤ - ظهور الأحزاب في العالم الثالث :

لاريب في أن ظهور الأحزاب السياسية ومسيرة تطورها في العالم الثالث تختلف إلى حد كبير عنها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فقد برز أغلبها ، إن لم تقل كلها خارج البرلمانات ، وعلى مستوى الجماهير . فقد برز كل من حزب المؤتمر الهندي والكومنتانغ في الصين والأحزاب في اليابان في ظل الظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي كانت تجدد في هذه البلدان والتي تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف وأحوال البلدان الغربية . ولاريب أن بعض النظم الاستعمارية قد أوجدت هيئات ومجالس

(31) Dowse and Hughes, op. cit. P. 343.

تمثيلية أو نيابية واقرت حق الاقتراع في نطاق محدود ، غير أن الحركات القومية لم تجد في كل هذه سوى وسيلة لاحتواء الحركات القومية واجهاضها من محتواها التحرري ، ولذلك فقد رفضت في أغلب الأحيان العمل في هذا الإطار البرلماني المصطنع . ولنضرب على ذلك مثلاً ، أن الحركة القومية في الهند نمت وتطورت قبل أن يتأسس البرلمان المركزي لعموم ولايات الهند وقبل إيجاد برلمانات الولايات ، وظلت ترفض العمل في إطار هذه المجالس التشريعية حتى منتصف سنوات الثلاثين ، هذا مع العلم بأن الحركة القومية الهندية وجدت قبل خمسين سنة من ذلك التاريخ بحيث نمت وتوسعت فتحوّلت إلى حركة جماهيرية عريضة . فضلاً عن ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تقف بوجه طموح هذه الشعوب المستعمرة في التحرر والسيادة الأمر الذي دفع بالحركات القومية إلى العمل السري ، كما حدث في الجزائر وأندونيسيا وفي بعض البلدان الأفريقية حيث تحولت الحركة القومية إلى منظمات ذات طابع عسكري .

ومن قبل كان حزب الكومنتانغ في سوات العشرين قد نظم من قبل الانتلجنسيا لغرض إيجاد قوة عسكرية وسياسية للسيطرة على مختلف أنحاء الصين الواسعة الأرجاء .

إن الحزب في جميع هذه الحالات هو منظمة سياسية وعسكرية في نفس الوقت . ثم أن الدول النامية ذاتها قد تطورت تاريخياً وبشكل يختلف عن التطور الذي حصل في بلدان أوربا قبل أن تظهر فيها الأحزاب . إذ أن أغليبتها خضعت للسيطرة الاستعمارية ولم تتح لها الفرصة للتمتع ببرلمان أو بحياة برلمانية بحيث تنشأ أحزاب سياسية تدريجياً . الأحزاب التي تألفت على صعيد الجماهير لم تعرف قواعد لعبة التنافس الحزبي المنظم ، إلا أن الذي أدى إلى حدوث صراع شديد الحدة على السلطة . أما المستعمرات ، وعلى الأخص المستعمرات البريطانية ، كالهند وكنيا وأغندا ونيجريا وبورما وسيلان

فقد عرفت نظاماً نصف للمشاركة في السلطة بين الإدارة الاستعمارية وأهالي البلاد عرف بالدياركية (dyarchy) . ويشبه هذا النظام إلى حد ما الطريقة التي طبقت في بريطانيا لإشراك بعض القطاعات الاجتماعية الصاعدة في القرن التاسع عشر في ممارسة السياسة ومراقبة السلطة الحاكمة ، وقد أعطى هذا النظام ثماره بحيث انعكس على الحياة الحزبية في هذه البلاد إذا ما قورنت ببلدان أخرى لم تعرف أي مساهمة في الحكم في عهد السيطرة الاستعمارية .

ومع ذلك فإن الإدارة الاستعمارية تتحمل أكبر المسؤولية في إعاقة تكوين حياة حزبية ديمقراطية في البلدان التي أخضعها لارادتها ، فقد كان حكمها بيروقراطياً ، بل لم تسمح حق في البلدان التي طبق فيها نظام الدياركية ، أو سمحت لبعض الأهالي بالقيام

بدور ما في ادارتها العامة ، بتطبيق فكرة التنافس والصراع بين الاتجاهات المختلفة للأحزاب السياسية ، أو الاعتراف بضرورة تنظيم معارضة للسلطات القائمة (٣٢) .

لقد خلف هذا الوضع أرضية مناسبة لبروز الحزب الواحد في عهد الاستقلال . أما في بلدان أمريكا اللاتينية التي تعتبر نسبيا أكثر تطورا من آسيا وأفريقيا بصورة عامة فقد كان الصراع الحزبي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يشبه الصراع الحزبي الذي ساد في الدول اللاتينية في أوروبا . هذه البلدان التي استمدت منها أميركا اللاتينية كثيرا من الحضارة والدين والأيدولوجية السياسية . أي أن الصراع كان يدور بين الأحزاب التي تؤيد الكنيسة والأحزاب المحافظة التي تسيطر عليها الطبقة العليا في الريف ، والأحزاب الليبرالية التي تسيطر عليها البرجوازية التي تقف بوجه الكنيسة . وقد ظهرت الحركات الاشتراكية والحركات الفوضوية وبعض الحركات اليسارية الأخرى في أوساط الطبقة العاملة قبل الحرب العالمية الأولى في عدد من أقطار أميركا اللاتينية إلا أن هذه الحركات لم تكن على جانب كبير من القوة . ثم أن حركات سياسية تضاهي تلك الحركات التي ظهرت في آسيا وأفريقيا برزت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وتعاضمت نشاطها على نحو ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية . وقد كانت هذه الحركات وطنية في مبادئها تسعى للتخلص من سيطرة الامبريالية الأميركية أو الأسبانية أو بعض الدول الأوروبية الأخرى سياسيا واقتصاديا ، وإلى إجراء إصلاحات للحد من الملكيات الكبيرة لغرض تحقيق عملية التنمية والتطوير في أسرع وقت ممكن . أما أيدولوجياتها فتختلف من حزب إلى آخر اختلافا كبيرا ، فبعضها كان متأثرا بالنازية والفاشية منذ سنوات الثلاثين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كحركة بيرون في الأرجنتين ، وحركة فارغاس في البرازيل ، وحركة م . ن . ر (أي الحركة القومية الثورية) في بوليفيا .

ومع ذلك فإن هذه الحركات كانت تختلف عن مثيلاتها في أوروبا في أنها تقوم بصورة أساسية على الطبقة العاملة وسكان الريف الفقراء (٣٣) . ومنذ الحرب العالمية الثانية تحولت هذه الحركات نحو الأيدولوجيات اليسارية وتعاونت مع الأحزاب الشيوعية .

إن أقوى الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية هما الحزب الشيوعي في شيلي والبرازيل . وتوجد أحزاب يمكن وصفها بأنها أحزاب ديمقراطية اجتماعية قومية شبيهة بحزب المؤتمر الهندي كحزب ابريسمو في البيرو وحزب العمل الديمقراطي في كوستاريكا .

(32) Joseph La Palonbara, op. cit. PP. 31-32.

(33) Seymour Martin Lipset : Political Cleavages in developed and emerging emerging Nations, op. cit. P. 37.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة أحزاب ديمقراطية مسيحية في كثير من بلدان أميركا اللاتينية كشيلى وفنزويلا تسعى الى تطبيق الاصلاح الزراعى والتخطيط الاقتصادى وتدخل الدولة من أجل تحقيق التنمية والتطوير^(٣٤) .

غير أن أميركا اللاتينية تشهد في الوقت الحاضر ولادة مفاهيم جديدة حول حزب الجماهير ، وعلى الأخص انطلاقا من حركة فيدل كاميتزو في السيرا الى حركة تشي غيفارا في بوليفيا الى حركة دوغلاس برافو في فنزويلا الى حركات أنصار أخرى متعددة في كثير من بلدان أميركا اللاتينية . وقد لعب ريجيس دور المنظر لهذه الحركات . ولو أنه ليس الوحيد الذى يقوم بهذه الجهود النظرية في أميركا اللاتينية .

أما من خصائص الدول الانامية على الانقسام بين العناصر الجديدة والعناصر السلفية أو التقليدية ، ولهذا الانقسام من الأهمية ما لانقسام المجتمعات المتقدمة الى عناصر يسارية ويمينية . فالاشتراكية والشيوعية لاتنصبان فقط على الغاء الفوارق الطبقة واستغلال الانسان للانسان وإنما تسعيان أيضا الى تحقيق الاستقلال الوطنى والتطور الاقتصادى السريع والأخذ بعالم الحياة العصرية وعلى الأخص التكنولوجيا . أما الرأسمالية فتزد في ذهن عناصر كثيرة في العالم الثالث مقرونة بالنفوذ الأجنبي والسلفية والتطور البطي . وعليه فإن اليسارية في هذه البلدان لاتقتصر على الطبقة العاملة ، وإنما تلقى تأييدا في قطاعات المثقفين والمثقفين . وبالرغم من أن هذا الانقسام الى اليمين واليسار يقطع عبر خطوط المراتب الاجتماعية ، إلا أنه لايعنى أن المراتب الاجتماعية لاتدخل عاملا بين اليمين واليسار ، إذ أن ذلك واقع فعلا ، مادام عدد كبير من مؤيدى وأنصار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية هم من الطبقة العاملة ومن البروليتاريا الريفية ، وإنما يعنى أن ضعف بنية الطبقات الذى يولد حركة انتقال ميسور للأفراد من طبقة الى أخرى يجعل كثيرا من العاملين والأفراد الميسورى الحال والطلاب وضباط الجيش والموظفين ... الخ يرون أن حل مشكلة مجتمهم التخلف لايتحقق الا بعملية تنمية وتطوير شاملين وفي وقت سريع ، وليس من طريق لذلك سوى الحل الاشتراكي سيما وأن تجارب في بلدان كثيرة ومتشابهة قد أعطت نتائج مشجعة .

٥ - بواعث تأليف الأحزاب :

ان العوامل التى تتحكم في تأليف الأحزاب السياسية ، وقد تدفع بالأفراد الى الانضمام اليها أو تأييدها أو التعاطف معها عديدة ومتنوعة ، ويمكن اجمالها في اتجاهين رئيسين ،

- ١ - العوامل الاجتماعية .
- ٢ - العوامل المعنوية والحسارية .

أ - العوامل الاجتماعية :

من البديهيات في علم الاجتماع أن الأفراد الذين يعيشون أو ضاعوا اجتماعية مشتركة وفي ظل ظروف اجتماعية متماثلة تكون لهم مصلحة مشتركة وتدفعهم إلى التكاتف فيما بينهم وتنظيم أنفسهم بأشكال مختلفة ، وأحد هذه الأشكال الأحزاب التي هي منظمات متخصصة في العمل السياسي . وبناء على وجود المصلحة ينمو وعي الأفراد والجماعات بها ، ثم يتطور بشكل تنظيم سياسي .

وهناك حد أدنى من الاتفاق بين المذاهب السياسية المختلفة على ارتباط السياسة بالمصلحة . فإدام من البديهيات المقررة في علم الاجتماع أنه لا يوجد نشاط بدون غرض المصلحة ، فمن باب أولى أن يكون مفهوم المصلحة جزءاً لا يتجزأ من النشاط السياسي الذي يقوم به الأفراد والجماعات وعلى الأخص الأحزاب السياسية منها . ولأرب في أن مفهوم (المصلحة) على هذا النحو عام جداً ، الأمر الذي يقتضي تحديد طبيعتها وأبعاد هذه المصلحة ، وهل هي مادية أو اقتصادية ؟ مصلحة شخصية أم مصلحة اجتماعية ؟ وبهذا الصدد يبرز اتجاهان رئيسان ، هما الاتجاه الماركسي والاتجاه الليبرالي .

الاتجاه الماركسي :

إن علاقات الإنتاج بالسلطة تؤلف أساس تكوين الطبقات الاجتماعية ولكن ما هي القوة التي تؤثر على تكوين الطبقات الاجتماعية ؟ في الواقع ، كما يرى ماركس ، أن الطبقة الاجتماعية لا توجد بمعزل عن الطبقات الاجتماعية الأخرى التي تعارضها . فلا يؤلف الأفراد طبقة إلا إذا انخرطوا في كفاح مشترك ضد طبقة أخرى (ماركس - رأس المال) ، وعليه فإن القوة التي تؤثر على تكوين الطبقة هي مصلحة الطبقة وبعبارة أخرى إن مصالح الطبقة تسبق بوجودها تكوين الطبقات ومن ثم فإن البرجوازية تقف في مركز التعارض مع البروليتاريا حتى قبل أن تنتظم كطبقة في مجال الحياة السياسية . لأن المصالح البرجوازية سابقة بوجودها على تكوين الطبقة . وقد كان للبروليتاريا ، في مطلع بروزها ، مصالح مشتركة ، غير أنها ظلت زمناً طويلاً مجرد جماهير غير منظمة . وجماهير الشغلية معارضة لرأس المال ، إلا أنها

لم تكن بعد كونت وعيها الطبقي لتنظم بشكل طبقة اجتماعية .

ومع أن مصالح الطبقة هي شرط مسبق لتكوين الطبقة ، إلا أنه يجب ألا يغرب عن البال أن مصالح الطبقة ليست مجرد تجميع للمصالح الشخصية لأعلى الصعيد الفردي ولا الصعيد الجماهيري . فلسنا هنا بمعرض هذا البرولتارى أو ذاك ، لا ولا البروليتاريا بكليتها عندما تصوغ أهدافها ، لأن أهدافها التاريخية يقررها وضع حياتها الاجتماعية ، كما يقررها أيضا تنظيم المجتمع البرجوازي المعاصر . ومن ثم فإن المصلحة المشتركة لأفراد الطبقة لا توجد في الخيلة وإنما توجد في الواقع بصورة عامة كعلاقات متداخلة فيما بين الأفراد الناجمة عن تقسيم العمل . وكما هو الحال في حياة الأفراد الخاصة عندما نفرق بين ما يفكر به الفرد أو يقول عن نفسه ، وبين ما يفعله حقا في الواقع ، كذلك الأمر فيما يتعلق بالنضالات التاريخية ، اذ يجب أن نفرق بعناية شديدة بين الشعارات والكلمات الطنانة التي تعرضها الأحزاب وبين مصالحها الحقيقية ، كما يجب أيضا أن نفرق بين مفاهيمها وبين حقيقتها في الواقع .

إن مصالح الطبقة ، باعتبارها مصالح موضوعية ، تكتل أفراد الطبقة وتكون منهم قوة عامة ، ولا تختلف مصالح الطبقة عن المصالح الذاتية أو الشخصية فحسب ، وإنما قد تدخل في صراع مع هذه المصالح الأخيرة . مثال ذلك أن الطبقة البرجوازية رغم أن أفرادها لهم مصالح متماثلة طالما يكونون طبقة لمواجهة طبقة أخرى ، غير أن لهم أيضا مصالح متعارضة بل ومتناقضة عندما يواجه بعضهم البعض الآخر . أن صراع المصالح هذا ليس مجرد احتمال ، وإنما هو حقيقة واقعة ناشئة بحكم الضرورة وإلى حد ما عن الظروف . اقتصادية للحياة البرجوازية ، كما هو الحال مع التنافس بين الشركات ، والمصانع ، المؤسسات التجارية الكبرى ، فضلا عن أن تقسيمات في المراتب الاجتماعية تقوم على أساس ذلك كالبرجوازية الكبرى ، والبرجوازية الوطنية ، والبرجوازية الصغيرة .

إن جوهر المصالح الطبقي ، والقائم على الأوضاع الاقتصادية لمجاعة اجتماعية معينة يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة . فأول المصالح البروليتارية هي الأجور ، وأول المصالح البرجوازية هو الربح . وفيما يتعلق بالبرجوازية يفرق بين البرجوازية العقارية التي تستحوذ على ملكية الأرض ، وبين البرجوازية الرأسمالية الصناعية منها والتجارية . ومن ثم فإن الصراع بين مصالح الطبقتين يعرض يوميا وتاريخيا . لأن البرجوازية تسيطر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتملك السلطة ، في حين أن البروليتاريا بحكم وضعها الاجتماعي تجد مادة لنشاطها الثوري في الحياة اليومية وفي سياق حركة

التاريخ ، أحيانا بشكل عفوى ، وأحيانا بشكل تحريكي ، الأمر الذى يتطلب من ثم تصعيد وعيها بوضعها الطبقي أولا وبدورها التاريخي في تغيير المجتمع ثانيا .

الاتجاه الغربي :

لقد صاغ آرثر بنتلي مفهوم المصلحة في السياسة. والواقع أن هذا المفهوم ينحدر على نحو ما عن الماركسية . ذلك لأن تعبير المصلحة Interst لدى مدرسة بنتلي يرادف مفهوم نشاط Activity وعندما يقول بنتلي بأنه لا يوجد نشاط بدون أن يكون مصحوبا بغرض تحقيق مصلحة ما ، انما يعني بذلك أنه لا يوجد نشاط بدون باعث عليه . ولكن هل هذا الباعث يهدف نحو تحقيق مصلحة مادية ، أو على الأقل اقتصادية ؟ يرى ج . ر . لوكاس ، ان حياة الانسان ، ونسله وحرية هي المصالح المركزية له ... (٢٥) ويضيف على ذلك بقوله : ، ان الاعتبارات القائمة فقط على المصالح الشخصية للحكم غير واردة ، بسبب كونها ذاتية وليست عامة شاملة . ولذلك فان التفكير المتميز .
لأيمكن أن يكون تفكيراً صحيحاً ، وباستثناء الصدفة لا يمكن أن يؤدي الى اتخاذ قرار صائب . ومن السير تطبيق هذا المبدأ في مجال تطبيقه التقليدى ، أى في الدفوعات والحجج التي تعرض أمام محكمة قضائية لغرض اصدار حكم قضائي في قضية مرفوعة أمامها . بالنسبة الى هذه الدفوعات ان مفهوم المصلحة محدد منطقيا ومن السهولة منطقيا ضمان أن يكون للطرف الذى ليس له مصلحة في القضية يكون له سلطة في التحكم . غير أن المفهوم العام ل (المصلحة) غير محدد ، ومن الممكن أن يمتد نحو اتجاهات غير متوقعة . والا هل القاضي الذى يزدرى شخصاً أخل بأوامر القاضي في المحكمة ، هو طرف خالي الغرض (أى ليس له مصلحة) حقا ؟ صحيح أنه ليس له مصلحة مالية في ذلك ، ولكن عندما يس أحد كرامته ان تصبح له مصلحة حقا في ذلك ، كما لو كان له شأن مالي في نهاية الأمر ؟ ماذا عن الوزير ... الذى توجه انتقادات الى اعمال وزارته أو موظفيها ؟ فبصفته سياسيا يسمى الى تحقيق نجاح سياسي هو له مصلحة كبرى في نجاح خطط وزارته . ان الحماس الذى لاغرض له غير الخير العام وكذلك الحرص على أن يتقدم المرء ذاتيا هو الذى يفسر ماتقدم . ويمكن لمفهوم المصلحة أن يمتد الى حد يصبح فيه مفهوما فارغا من المعنى . فكل الناس الأخيار يهمهم أن يطبق الحق كما يرونه هم ، وأن تسود الحقيقة التي يؤمنون بها . ومع انه يمكننا أن نغير المصالح غير المفترضة عن المصالح المفترضة ، الا أنه تمييز صعب جدا ... وعلى الأخص

(35) J. R. Lucas : The Principles of Politics.

clarendon Press, Oxford, 1974, P.193.

عندما يتعلق الأمر بالاجراءات . بوسعنا أن نعين أنواعا معينة من المصالح ، وان نمنع أولئك الاشخاص الذين لهم مثل هذه المصالح من أن يتخذوا أنواعا معينة من القرارات عندما تكون لها صلة بتلك المصالح .. (٣٦) .

ولكن هل أن المصالح المادية الذاتية المتائلة تدفع الأفراد الى الدخول في تنظيمات جماعية - بما في ذلك الأحزاب السياسية - لغرض تحقيق مصلحة جماعية ، أو مصلحة عامة ؟ ربما يكون مانكور أولسون خير معبر عن الاتجاه الغربي بهذا الشأن عندما يقول : .. انه لمتناقض الزعم بأن المرء تحركه المصالح المادية الذاتية ، وان هؤلاء الأفراد الذين يتحركون على هذا النحو سوف يسمون الى تحقيق مصالحهم المشتركة أو مصالحهم الجماعية . وبعبارة أخرى ، كلما كان الأفراد يسمون نحو تحقيق مصالحهم الذاتية ، وكلما كثر عدد هؤلاء الأفراد كلما تضاعفت امكانية تمثيل مصالحهم بواسطة تنظيم واسع النطاق . ولهذا السبب اذا ان أعضاء جماعة واسعة النطاق يبحثون بصورة واعية عن زيادة رفاهيتهم الى أقصى حد فانهم لن يعملوا على تطوير أهدافهم المشتركة والجماعية .. (٣٧) . وكما يلاحظ أن هذا الاتجاه يدفع بالمصلحة الفردية باتجاه مغاير لاتجاهات التنظيمات الجماعية ، ويغالي في بعض الأحيان ، عند كتاب آخرين فيعرض أن المنظمات المختلفة ، بما فيها الأحزاب والنقابات تتحكم فيها قلة من الأفراد وتسيرها وفقا لمصالحها الشخصية ، مادية كانت أم معنوية .

أما سيرر مارتن ليست فيرى أن المشكلة ذات أوجه ثلاثة على النحو التالي :-

- ١ - أن توجه الحزب الى طبقة اجتماعية معينة .
- ٢ - أن يحظر بتأييد أفراد هذه الطبقة إياه .
- ٣ - أن يثر مصالح الطبقة . وقد تتوفر هذه الجوانب الثلاثة بصورة مجمعة أو بصورة منفردة .

ويلاحظ جيوفاني سارتوري على هذه الأوجه الثلاثة ما يأتي :

- ١ أن توجه الحزب الى الطبقة يتضائل الى حد يكاد يكون غير منظور ، ويحدث ذلك على الأخص عندما يكون الولاء والتضامن الطبقيين قوميين ، أي أن الحزب يتوجه عندئذ الى بعض الأفراد السائبين طبقيا لكي يجتذبهم الى جانبه .

(36) J. R. Lucas, op. cit. PP. 131 - 132.

(37) Mancur Olson Jr : The Logic of Collective Action Public goods and the Theory of groups. Harvard University Press, Cambridge, 1965, P.2.

- ٢- يكون توجه الحزب نحو الطبقة مرئياً جداً وعلنياً عندما يكون تأييد الطبقة اياه ضعيفاً ، أو لاتدين له الطبقة بولاء راسخ .
- ٣- أما حين يكون تأييد الطبقة للحزب لاغبار عليه ، ومع ذلك فان الحزب يسي في تمثيل مصالح الطبقة ، فان الحزب عندئذ يخون مصالح الطبقة .
- ٤- أما الحالة الأخيرة فهي التي يكون تأييد الطبقة للحزب ظاهراً للعيان ، ومع ذلك فان الحزب يكون مجرد ستار يضيف على أعضائه لكي يتظاهروا بأن الحزب يمثل ويخدم مصالح الطبقة (٣٨) .

ومن ثم يرى سارتورى أن الآراء التي تدعي بأن السياسة ، في جميع الأحوال ، هي سياسة الطبقات الاجتماعية ، وان الأحزاب تمثل المصالح الطبقة المختلفة في المجتمع ، وان الأحزاب تطورت على نحو واسع بصفاتها وسائل لتحقيق المصالح الطبقة ، وانها قد نشأت تاريخياً لتمثل الائتلاف حول المصلحة الطبقة ، كل ذلك في رأيه ، آراء غامضة حيناً ، وغير صحيحة حيناً آخر من وجهة نظر تاريخية ، ولا يمكن علمياً قبولها . ويرد على النظرية السياسية العامة القائلة بأن السياسة في التحليل الأخير ليست سوى الصراع بين الطبقات التي تسعى كل واحدة منها لتحقيق مصلحتها الخاصة بها ، بقوله ان مصلحة الطبقة قد تتوافق أو تتعارض مع مصالح الطبقات الأخرى . وان الروابط بين الطبقات من الناحية التقنية قد تنعدم كلياً ، الا أنها تبقى مع لذلك موضوعاً قائماً في دراسات علم الساسية ، غير أن الكثير من الباحثين لا يدركون او يتجاهلون هذه الحقيقة (٣٩) .

ويضيف من ثم سارتورى أن الذين يقولون بنظرية المصالح والصراع الطبقي عليهم أن يميزوا بين حالتين . الأولى ، أن القول بأن المصلحة في السياسة هي المصلحة الاقتصادية مضافة الى فكر اقتصادى موجه ليس سوى تعبير عن وجهة نظر أولئك الذين يلعبون دوراً في الحياة السياسية دون أن يدركوا فعلاً ذلك . وفي هذه الحالة تندمج المصلحة والطبقة احدهما بالآخرى ، فيقال أن جميع الأفراد الذين لهم مصلحة اقتصادية واحدة يؤلفون طبقة اجتماعية واحدة . وغني عن البيان أن هناك مسافة شائعة بين التركيب الطبقي الأولى (المصلحة - الطبقة) وعالم السياسة الحقيقي . أما الحالة الثانية ، فهي التي يكون فيها الشخص الذى يلعب دوراً في الحياة السياسية متمسكاً بالمصلحة الاقتصادية وفقاً لمفهومه هو عن المصلحة الذاتية ، وفي هذه الحالة قد تدفع المصلحة الاقتصادية الناخبين الى التصويت على أساس

(38) Giovanni Sartori, op. cit. P. 72.

(39) Giovanni Sartori, op.cit. PP. 72-73.

طبقى لمرشحهم وللأحزاب الطبقية وإلى السياسات الطبقية . وإذا ماصح هذا الأمر فانه سينطبق على بعض الأحزاب وليس كلها في الوقت الحاضر ، ومن ناحية تاريخية لن ينطبق ذلك الا على الفترة التي أعقبت ظهور النظم الحزبية (٤٠) .

والواقع ، لقد خلق التفاوت بين الأفراد والجماعات في المجتمع الطبقات ، والأحزاب السياسية سواء أعلنت عن ذلك أو أخفته ، مبعتها هذا التفاوت الاجتماعي ، كما أنها تعبير عنه في الوقت نفسه . ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة ، والمصنعة منها على الأخص ، لم تنشأ فيها المنظمات السياسية ، وعلى الأخص الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط ، الا بعد أن أصبح الفرد - المواطن لا يستطيع لوحده أن يمارس حقوقه وأن يقوم بواجباته بمعزل عن الآخرين ، والا فقد كل تأثير له في الحياة العامة . ففي مجتمعات الجماهير - المجتمعات الحديثة - لا يمكن إلا أن تنشأ منظمات جماهيرية ، والأحزاب السياسية ليس الا نوعاً من هذه المنظمات المتخصصة بالعمل السياسي . وعليه فن الطبيعي بصورة عامة أن يسعى الفرد الى الانضمام للحزب الذي يراه أقرب من غيره اليه من ناحية أيديولوجيته ومن ناحية تعبيره عن أوضاعه الاجتماعية ، والاهداف التي يسعى اليها والتي تعتبر أو على الأقل تقترب من التعبير عن آماله وطموحاته في حياة افضل.

ومن ثم يمكن التساؤل هل للأفراد مصالح بغض النظر عن طبيعتها؟ بلاريب، والفكر الاشتراكي والفكر الغربي متفقان على ذلك. هل يمكن أن تكون هذه المصالح متماثلة؟ بلاريب أيضاً بحكم الظروف المشتركة التي يعيشها الأفراد . ولكن هل توجد طبقات على أساس ذلك ؟ هنا تتباين المواقف . فالذين ينكرون وجود الطبقات كما هو الحال مع سارتورى ، ينكرون في الوقت نفسه العمل السياسي المشترك لمجموعة كبيرة من الأفراد ، ويؤكدون على الفرد وعلى نوازعه الذاتية ، ومصالحه الشخصية . أما الذين يقرون وجود الطبقات الاجتماعية فانهم يتجهون طبيعياً الى الربط بينها وبين تشكيلاتها المختلفة التي يأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية . غير أن ماله أهمية هذا الشأن هو تحديد الأسس التي تقوم عليها

الطبقة . هل هي اقتصادية فحسب ؟ فلاشك أن أحدا لم يعد يمسك بهذا المفهوم الأحادي الجانب . إذ ان الطبقات الاجتماعية في الوقت الحاضر لا تحدد على المستوى الاقتصادي فقط ، أى بناء على روابط الانتاج ، وعلى الأخص ملكية وسائل الانتاج ، وإنما تحدد أيضا بالروابط السياسية والأيدولوجية . وعليه فإن للطبقة الاجتماعية مصالح اقتصادية كما أن لها مصالح سياسية وأيدولوجية . ومن ثم يمكن التفريق في المجتمعات المنقسمة على نفسها الى طبقات اجتماعية متميزة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة الأيدولوجية حسب قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها المستقلة نسبيا في كل مستوى من هذه المستويات . وبعبارة أخرى ان النشاط السياسي الذي يتحكم في روابط السلطة في مثل هذه المجتمعات لا يقوم على مستوى السياسة فقط ، ولاتقوم مصالح الطبقة على المستوى الاقتصادي وحده . وإنما تمارس الطبقة نشاطاتها على المستويات الثلاثة هذه بناء على امكاناتها الذاتية وعلى مقدار قدرتها على مواجهة الطبقات الأخرى التي تدخل في صراع معها . ومن ثم فإن السلطة السياسية او السلطة الأيدولوجية ليست مجرد تعبير عن السلطة الاقتصادية . إذ من الممكن أن توجد طبقة مهيمنة اقتصاديا دون أن يكون لها سيطرة سياسية ، أو تكون مهيمنة أيدولوجيا دون أن تكون مهيمنة اقتصاديا أو سياسيا . مثال ذلك أن البرجوازية الانكليزية كانت مهيمنة اقتصاديا قبل سنة ١٦٨٨ في حين أن أرستقراطية الأرض هي التي كانت تسيطر برغم ثورة عام ١٦٤٠ . وكانت البرجوازية البروسية في ألمانيا مهيمنة اقتصاديا في أواخر عهد بسمارك في حين كان نبلاء الأرض يسيطرون سياسيا . والأمر نفسه أيضا يلاحظ على مجتمعات العالم الثالث ، فالسيطرة السياسية ، من خلال الاستحواذ على سلطة الدولة ، غالبا ما افتقر الى السيطرة الاقتصادية والأيدولوجية ، الأمر الذي سهل فيما بعد للاتقلابات العسكرية والثورات المضادة طريق الاستيلاء على السلطة السياسية . وعليه فبوسع طبقة معينة أن تحقق سيطرتها الاقتصادية ، كما هو الحال مع الطبقة العاملة التي بحكم كثرة أعدادها وتنظيماتها النقابية تسيطر نظريا على كل مراكز العمل ، أى الهيئة على وسائل الانتاج البرجوازية ، ولكنها لاتستطيع التحكم في النظام الاقتصادي

القائم لعجزها عن تحقيق مصالحها السياسية ، أى الاستيلاء على سلطة الدولة وتنظيم المجتمع وفقا لمنظورها ومفهومها عن المصلحة العامة ، وبعبارة أخرى أنها تمتلك سلطة اقتصادية دون أن يكون لها سلطة سياسية تغطيها . أو يحدث العكس فيكون لطبقة معينة سلطة سياسية بدون أن تكون لها سلطة أيديولوجية من نفس طبيعتها (٤٢) .

ب - العوامل الحضارية والاجتماعية :

في العالم الثالث : يبرز أثر العوامل الحضارية والاجتماعية في تأليف الأحزاب على الأخص في بلدان العالم الثالث ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً - الصراع الحضارى :

ان المجتمعات في بلدان العالم الثالث تقليدية ويعنى الأخذ بالتكنولوجيا فيها اجراء تحولات جذرية في بنيتها بحيث ينقسم أفراد المجتمع بصورة عامة الى طائفتين : تتمسك الطائفة الأولى بالقيم والمؤسسات التقليدية التي لم تعد تتواءم مع مراحل التطور الحديث ، وتسمى الطائفة الثانية الى تغيير المجتمع التقليدى بالقيام بالتنمية والتطوير الاقتصادى وإيجاد المؤسسات الحديثة والأخذ بأسلوب الحياة العصرية ، وهو ما يسمى عادة بالصراع الحضارى ، صراع بين المؤسسات الحديثة والمؤسسات التقليدية : بين العناصر الشابة ذات التربية والتعليم الحديث والأجيال القديمة الأقل نصيباً من التحصيل العلمى كمية ونوعاً (٤٣) . وفي نفس الوقت الذى تسعى فيه العناصر التقدمية الى تطوير المجتمع تظل العناصر التقليدية متمسكة بأساليب الحياة البالية والمراكز الرفيعة لبعض ذوى الامتيازات كالنبلاء والأعيان وشيوخ العشائر الذين حصلوا على مراكزهم الاجتماعية في فترة ما قبل التصنيع في البلاد ، وكذلك حماية نمط الحياة العائلية في المجتمع الريفي الراكد من ادخال أى تغيير عصرى فيه ، ويدخل في العوامل الثقافية أيضاً مركز المرأة في المجتمع . اذ تصطدم العناصر المجددة عادة بالعناصر التقليدية في سعيها لتحرير المرأة وإشراكها في الحياة العامة . ان القاعدة العامة هي أن المرأة محافظة بطبيعتها ومواقفها في أغلبها نحو البين ، اذ تعنى بالمؤسسات الدينية أكثر من الشؤون الاقتصادية والسياسية ، وهي أقل حظاً من الرجال فيما يتعلق بالتربية والتعليم والثقافة ، وعليه فان ميلها الى الأحزاب

(42) Ibid, P. 119. Right

(43) Daniel Ball (ed) The Radical Right, Garden City, M. Y. Doubleday, 1963.

dit Par S. Martin Lipset 472.

التقليدية المحافظة يغلب على تأييدها للأحزاب المحددة أو الإصلاحية أو اليسارية . ومع ذلك فإن هذه المواقف نسبية في طبيعتها . فهي يمينية في البلدان المتقدمة ، أما في العالم الثالث فهي كانت هي في التحليل الأخير يسارية . ولذلك فإن الأحزاب التقدمية تسعى الى تأييد الحركات النسائية.

ثانياً - ضعف البنيان الطبقي :

إن التأكيد على العوامل الحضارية ناشئ الى حد كبير عن ضعف البنيان الطبقي ، ولذلك فإن الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى من الضعف بحيث لا تقف عائقاً أمام انتقال الفرد من طبقة الى أخرى ، وبالتالي فإن الوعي الطبقي ضئيل الأهمية في تكوين الأحزاب أو المواقف الحزبية . ولعل أحمد سيكوتوري يعبر عن ذلك خير تعبير عندما يقول : .. والحزب الديمقراطي الغاني ليس حزباً حسب المعنى الأوربي للكلمة ... وهو ليس أداة سياسية لطبقة اجتماعية معينة ... تعبر الأحزاب الأوربية عن تناقضات في المصلحة بين الطبقات الموحدة .. فالطبقة الأوربية بطبيعتها محافظة أو ثورية ولا يستطيع الحزب الديمقراطي الغاني أن يدعو الى سياسات تركز على الطبقة ، لأن اختلاف الطبقات الاجتماعية في أفريقيا السوداء لا يتميز باختلاف رئيسي أو حتى بتعارض المصالح ... فالحركة السياسية يجب أن تتولى الدفاع عن مصالح جميع الطبقات الاجتماعية في البلد ، ولاستطيع أن تظل غير مبالية بنشاط حركات أخرى تعاونية أو ثقافية ... (٤٤)

غير أن هذا التباين الضئيل قد يشتد بعد ذلك ، وتتقلب الطبقات الاجتماعية عندما يتطور اقتصاد البلاد فيصل الى حد التعارض بين المصالح الاجتماعية المختلفة ، وعندما لن يعود بوسع الحزب القائم أن يسيطر على تناقض العناصر المؤلفة له .

وفضلاً عن ذلك إن كثيراً من بلدان العالم الثالث لم تحقق وحدتها الوطنية ، ولذلك فقد قامت فيها أحزاب سياسية على أساس العرق ، كما هو الحال في كينيا حيث تؤيد قبائل (الكيكويو) و (الو) حزب " اتحاد كينيا القومي الأفريقي " وهي تشكل أغلبية السكان وقد تطورت نسبياً خلال فترة الاستعمار . أما القبائل الأخرى في البلاد والتي تعتبر متخلفة اجتماعياً وحضارياً فتؤيد حزب " اتحاد كينيا

(٤٤) من بيتر وروسللي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨

الديمقراطي الافريقي . . . وتوجد الأحزاب القائمة على أساس العرق أيضا في المجتمعات الأكثر تقدما وذلك بسبب وجود الفوارق التقليدية في الثقافة وسوء المواصلات . ، وضعف البنيان الحكومي وعجزه عن تقديم الخدمات المطلوبة في جميع أنحاء البلاد ، وكذلك التباين في التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الاستعمار وراءه.

أما في البلدان المتقدمة فإن الطبقة والدين هما السائدان في الاختلاف بين الأحزاب الأوربية . فحيثما توجد أحزاب شيوعية وأحزاب اشتراكية كبيرة فإن الحزب الاشتراكي يجد أكبر تأييد له في أوساط العمال الماهرين والعمال البدين يتمتعون بمستوى لا بأس به من التربية والتعليم . أما الأحزاب الشيوعية فتجد تأييداً لها في أوساط الأفراد الذين ليس لهم جذور اجتماعية راسخة . وفي المناطق التي تتعرض الى تغيير اجتماعي سريع ولدى الأفراد الذين عانوا من البطالة في حياتهم . أما الأحزاب الدينية فتضم الأغنياء والفقراء على حد سواء . وهي على أقواها بين الريفين والنساء . وينظم العمال اليدويون في المدن إلى تقاسبات العمال المسيحية التي تتعاون بصورة وثيقة مع تقاسبات العمال الاشتراكية . أما الأحزاب الليبرالية فضيلة الشأن في الوقت الحاضر وتستند الى البرجوازية غير المتدينة وبعض الجماعات المهنية . ويكون الحزب الليبرالي السويدي حالة خاصة إذ تسنده البرجوازية غير المتدينة وقطاع ديني منعزل وخم حزب المحافظين الذي يميل هر بدوره الى أن يكون حزب الأغنياء والمرفهين ومؤيدي الكنيسة التقليدية .

والنظر الحزبي في البلدان الأوربية يبدو كثير التعقيد في الأقطار الكاثوليكية ، حيث غمت وتطورت اتقسامات بين صفوف الشعب ثم انعكست بعد ذلك في الأحزاب المتعددة . ان أسباب هذه الانقسامات عديدة أهمها المستوى الاقتصادي الوطني ، والمؤسسات السياسية التي تفتقر الى الشرعية ، وبقياسا اثار الكفاح الذي خاضته الطبقات ذات الامتيازات ، ومركز الكنيسة ، وصراع الطبقات . والمثال النموذجي الذي يضرب عادة لتمثيل هذه الحالة في أحسن صورها هم الكالفيينيون الأرثوذكسيون الهولنديون الذين يلتفون حول " ، حزب المعادين للشورة " ، والشورة المقصودة هنا هي الشورة لسنة ١٧٨٩ . وبصورة عامة ان الانقسامات المنوه عنها اعلاه هي : الحزب الكاثوليكي الذي يتوزع مؤيدوه على مختلف الطبقات الاجتماعية ، وعلى الأخص في الريف ، ويمارضه الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي اللذان يستندان الى الطبقة العاملة في المدن ، وأحزاب الطبقة الوسطى ، والأحزاب الليبرالية المعادية للكنيسة .

ج - الدين والحزب :

لعل الدين أكثر العوامل تأثيراً في تنوع المواقف السياسية للأفراد في الديمقراطيات البرلمانية . فالدين باعتباره مجموعة من القيم التي تقوم على أساسها " مؤسسات لابد وأن يؤثر بشدة على طبيعة العمل السياسي . ومع أن ديانة فرد معين تدل على سلوكه اللاسياسي كسلوب عمله ، وطموحه ، وحكمه على الأشياء ، إلا أنه بوسعنا القول أن الجماعات الدينية المختلفة ذات هويات سياسية مختلفة أيضاً ، وأحدى المهمات الملقاة على عاتق علم الاجتماع السياسي هي أن يعالج هذه التباينات . ولاريب في أن العناصر الدينية تساهم بالسياسة في أوضح أسلوب عن طريق الحزب السياسي الديني كما هو شأن الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الاسلامية . ومهما يكن الأمر فما زالت كثير من البلدان الأوربية تتأثر بدرجة كبيرة بالدين بالرغم من عدم وجود أحزاب دينية فيها (٤٥) .

هناك ثلاثة أنواع من الجماعات الدينية القائمة بناء على الاختلافات السياسية ، هي التالية :

اولاً - الخصائص الاجتماعية المختلفة:

تختلف الجماعات الدينية من ناحية بنيتها الاجتماعي - الاقتصادي والاثني ، وكذلك من ناحية تواجدها في بقعة جغرافية معينة ، ومن ناحية مصالح القطاعات المسيطرة فيها ، وتنعكس كل هذه العوامل بشكل اتجاهات سياسية . فالكنائس التي ينتمي اليها أكثر الناس ثراء أو الكنائس التي تلف حولها اناسا من قطاعات اجتماعية غنية غالباً ما تكون ذات نزعة سياسية محافظة . ومن الملاحظ أن الكاثوليك واليهود في مختلف البلدان الناطقة باللغة الانكليزية هم أقل ميلاً من البروتستانت الى نزعة المحافظين أو الجمهوريين . ويتأق ذلك عن مركزها الاجتماعي . وان الكاثوليك واليهود اكثر ميلاً الى تأييد الأحزاب الليبرالية من العناصر الانجليكانية التي تقف على نفس المستويات الاجتماعية الاقتصادية معهم .

ثانياً - التجارب التاريخية:

يحدث أحياناً أن تؤدي بعض الأحداث التاريخية التي تمر على طائفة دينية معينة الى اتخاذ اتجاه سياسي معين . فاذا ما حدث ذلك فان هذه

(45) Jean Devisse : Les Fracs Spirituelles et la Politique exterieure de la France, in : La Politique Etrangere et ses fondements A. Colin, Paris 1954, PP. 35-61.

الرابطة بين الطائفة الدينية والاتجاه السياسي تتوثق بمرور الزمن بحيث يصعب اجتثاثها أو زوالها بعد ذلك . فمن الملاحظ أن الكنائس التي كانت في يوم من الأيام ، أو أنها مازالت مرتبطة بالدولة تميل الى الارتباط بأحزاب المحافظين ، أما الكنائس التي كانت تعاني من تخطي الدولة لها وتفضيل كنيسة أخرى عليها فانها تميل الى اقامة وشائج مع الأحزاب التي تعارض المؤسسات الدينية . ففي بريطانيا مثلاً حيث ما يزال فيها كنيسة للدولة ، كانت بعض الطوائف الدينية ، غير المزمطة والكاثوليكية تؤيد الأحزاب الليبرالية في الماضي . وتؤيد حزب العمال في الوقت الحاضر . أما في فرنسا فتميل الجماعات البروتستانتية واليهود الموسرون وبعض العناصر المتحدرة عن أصول كاثوليكية الى تأييد الأحزاب اليسارية والتصويت لها في الانتخابات .

ثالثاً - القيم الدينية المختلفة :

وتختلف الجماعات الدينية من ناحية نظرتها الى الآداب العامة والرفاه الاجتماعي ، وقد تؤثر هذه الاختلافات على سلوكها السياسي ، وعلى الأخص عندما تحمل جهات النظر الدينية أوامر ونواهي سياسية . فالمراسم أو الفتاوي التي يصدرها البابا بين وقت وآخر قد عضدت كثيراً السياسات القائمة على توفير الرخاء ، وأنت من جهة أخرى الاشتراكية والشيوعية الالحادية والمادية . ذلك لأن القيم الدينية تهيأ الأفراد بصورة غير مباشرة الى تقبل بعض الأيديولوجيات السياسية الحديثة . وقد أشار كثير من الباحثين الى أن البروتستانتية قد ساهمت في التأكيد على النزعة الفردية والاعتماد على النفس والشعور بالمسؤولية الشخصية عن النجاح الذي يحققه الفرد والفشل الذي يصيبه ، والتأكيد على تفسير الشرور الاجتماعية الناجمة عن الفساد الأخلاقي . وتنحو الكاثوليكية ، من جهة أخرى ، الى تقبل الضعف الانساني والاجتماعي على نحو أشد مما تأخذه به البروتستانتية . ولذلك فهي تمنح الكنيسة سلطة اعفاء الفرد من بعض الشعور بالمسؤولية ، وتؤكد على المسؤولية المشتركة .

الحزب الديني السياسي :

لا ريب في أن أوضح شكل للمساهمة الدينية في السياسة هو الحزب السياسي الديني . والأحزاب الدينية السياسية موجودة في عدد من البلدان

الكاثوليكية والكالفينية والاسلامية وفي الهند وكثير من البلدان البوذية ويقل وجود في البلدان البروتستانتية. اللاكالفينية. ومن الملاحظ أنه يصعب التمييز بين الأديان التي تسام علنا في السياسة والأديان التي لاتسام فيها مادامت هناك عوامل كثيرة تختلف باختلاف الانظمة السياسية والتجارب التاريخية القومية. مع ذلك فتلاحظ صورة عامة مأخوذة من

أ - عندما ترى هيئة دينية أن على عاتقها أن تنشر رسالة مساوية بين البشر ،

وأنها مستقلة عن سلطة الدولة ، تأخذ بالعناية بالسياسة كثيرا ، كما هو الحال مع الكنيسة الكاثوليكية التي تهين على العالم الكاثوليكي سواء كان ذلك على صعيد الأفراد أم على صعيد المؤسسات بما فيها الدول . وتتركز سلطة الكنيسة الكاثوليكية في البابوية وفروعها المنتشرة في مختلف أرجاء العالم وبين ظهرائي مختلف القطاعات الاجتماعية .

أما الكنائس التي تعضدها الدولة فقد ارتبطت وثيقا بأولئك الذين يقبضون على مناصب السلطة في وولتهم ولذلك فان رجال الكنيسة لم يعد باستطاعتهم القيام بدور سياسي مستقل عن سياسة الدولة . ففي ألمانيا الغربية يصوت قسم كبير من الكاثوليك الى الحزب الديمقراطي المسيحي ، في حين لايعطي البروتستانت أصواتهم بنفس النسبة الى الحزب ذاته هذا مع العلم بأن كلا من الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية (اللوثرية) تؤيدان الحزب الديمقراطي المسيحي ، ويلاحظ أيضا أن قطاعا كبيرا من الجناح الكالفيني الصغير ، التابع للكنيسة الانجليكانية اللوثرية ، يؤيد هذا الحزب الديني على نحو أشد مما يؤيده أولئك الذين ولدوا في أوساط بروتستانية . ويبدو بالمقابل أن الكالفينية مازالت تؤلف جماعة دينية متلاحمة البنيان أكثر من أية جماعة بروتستانية أخرى . أما في هولندا فيوجد حزبان كالفينيان قويان .

ب - يعتبر الدين أحد مقومات الحضارة ، بل والشخصية القومية ، وذلك عندما يتعرض البلد الى تهديد بالخطر من بلد آخر :

وفي أغلب الأحيان تظهر في هذه الحالات أحزاب دينية . وتبدو هذه الظواهر في أحسن صورها في المستعمرات ، كما حدث في أندونيسيا وباكستان وشمال أفريقيا ، وكما هو الحال مع الحركات التي تمثل المراتب الاجتماعية الدينية ، لقد اتخذت الحركات القومية في بدايتها شكل منظمات ذات اتجاه ديني هيأت من

بعد الطريق نحو حركة سياسية وطنية.

وقد حدث أيضا في كثير من المستعمرات السابقة أن أصبح الدين القاعدة أو الأساس الذي قام عليه الحزب السياسي ، وقد بادرت الى ذلك المراتب الاجتماعية المحافظة . أما الهوية فقد لصقت بالقيم والأفكار السياسية في أغلب الأحيان . وظل الهدف المرسوم للنشاط السياسي هو نيل الاستقلال كمرحلة أولى نحو تكوين نظام اجتماعي جديد . ولذلك فقد تبنت الأحزاب اليسارية الأهداف الوطنية والاجتماعية في وقت واحد أما الدين . فقد أصبح أحد المؤسسات والتي تستند عليها بعض الأوساط المحافظة لمعارضة التيارات الاشتراكية المختلفة .

تختلف الأحزاب الدينية اختلافا كبيرا باختلاف البلدان التي توجد فيها ، وباختلاف الفترات التاريخية التي تظهر فيها ، وباختلاف القاعدة الاجتماعية التي تقوم عليها ، وباختلاف برامجها للعمل ، ومواقفها ازاء المشاكل التي تتعرض لمعالجتها. ولقد كانت الكنائس الأوربية في القرن التاسع عشر تنسب نفسها الى " اليمين السياسي " ، وتدعى بأنها ضد الثورة. أما في الوقت الحاضر فان الجماعات الدينية تتوزع فيما بينها الى اليمين وإلى اليسار في الأحزاب الدينية وفي خارجها . ومن الملاحظ أن الجوانب المحافظة في أغلب الأحزاب الدينية والتي تحدت أصولها عن الجماعات الدينية القديمة قد تدهورت ، ويعود ذلك نوعا ما الى ضعف الأيديولوجيات الشاملة ، وبضمنها الأيديولوجية ذات النزعة الدينية ، في السياسة الأوربية بصورة عامة . وما يعطي طابعا أساسيا لأغلب الأحزاب الدينية هو اضطرابها الى أن تتوجه الى المراتب السفلى في المجتمع ، هذا في نفس الوقت الذي تظل فيه ملزمة بالتمسك بتأييد المحافظين المفرطين في نزعتهم المحافظة. ويجد الحزب السديني الذي يتجه اما الى اليمين او الى اليسار نفسه في طريق شائك ، إذ ان اختياره أحد الاتجاهين يؤدي الى تحول قطاعات هامة من السكان عن الكنيسة . كما حدث للحزب الكاثوليكي النمساوي في سنوات العشرينات ادى اندفاعه الى القيام بنشاط سياسي يميني متطرف الى ترك كثير من الكاثوليك النمساويين الكنيسة .

ان وجود الأسباب الموجبة لتكوين الأحزاب الدينية أو انتقائها يلعب دورا هاما في التأثير على امكانات انتصار القوى الاشتراكية في الدول المتطورة صناعيا . ذلك لأن البلدان التي توجد فيها أحزاب دينية هي تلك البلدان المقسمة سياسيا وفقا لفوارق وخطوط طبقة اجتماعية . ومن الملاحظ أن بعض الأحزاب الاشتراكية

قد لفت حولها جماهير واسعة في بعض هذه البلدان ، في حين لم يتحقق مثل ذلك في بلدان أخرى.

يوجد في بلدان أوروبا في الوقت الحاضر وبصورة رئيسية ثلاثة أنواع من الأحزاب هي :

أحزاب الطبقة العاملة (الاشتراكية والشيوعية) ، والأحزاب البرجوازية (الليبراليون ، والمحافظون ، وفي بعض الأحيان المزارعون) ، والأحزاب الدينية (الكاثوليكية والكالفينية).

وتلعب الأحزاب الدينية دورا حاسما في التوازن بين القوى السياسية المختلفة في كثير من البلدان . وذلك لأن الأسس الاجتماعية للامتجانسة التي تقوم عليها هذه الأحزاب يجعلها صالحة لكل الأمور ولكل الأشخاص الذين لهم نفس الديانة . وعليه فيوسع الجناح اليميني فيها أن يستميل اليه القوى المحافظة تقليديا ، في حين يستطيع الجناح اليساري فيها والنقابات العمالية الدينية المرتبطة بها أن تستميل الى جانبها العمال . ومن ثم يصبح بالإمكان اقرار أى وشيجة بين الانتماءات الدينية أو الاجتماعية ومصالح مؤيدي الأحزاب الدينية من جهة وسياسة الحكومات التي تسيطر عليها هذه الأحزاب الدينية من جهة أخرى . وذلك بواسطة الانتماء الى جناح معين في الحزب أو المنظمة المرتبطة بالحزب كنقابة عمالية أو جمعية فلاحية أو ماشاكلة ذلك .

ثم أن العوامل الاجتماعية التي يتوزع بناء عليها الأفراد في تأييدهم للأحزاب تنعكس أيضا فيما يتعلق بالأحزاب الدينية . فالنساء يؤيدون الأحزاب الدينية أكثر من تأييد الرجال لها . ويؤيد هؤلاء الأخيرون الأحزاب اليسارية أكثر من تأييد النساء لها . ويؤلف سكان الريف عادة أوسع قطاع مؤيد للأحزاب الدينية .

لا ريب في أنه من الأمور الهامة التعرف على مدى تأثير المعتقدات الدينية على الحياة السياسية ، والتعرف أيضا على الروابط القائمة بين المؤسسات والهيئات من جهة والسياسة من جهة أخرى غير أن ذلك يصعب تبينه لأول وهلة ويحتاج الى دراسة وتحقيق دقيقين . ولنضرب على ذلك مثلا ما يذهب اليه أريك فروم وبعض الكتاب الآخرين من أن فكرة " الإيمان بالسلطة " (Autoritarianism) في الديانة اللوثرية كانت تنسجم مع الأيديولوجية النازية وقد هيأت ملايين الألمان لتقبل النظام النازي . وعندما تغير الحال بالرايش الثالث في حياته الأخيرة كانت نفس الفكرة تسير بانسجام مع المعارضة التي برزت آنذاك ضد هتلر وقادها الزعماء من أصل بروتستانتى اذ يرى

فروم أن الذين اعتنقوا النازية أو أبدوها كانوا قد نهوا مسبقا بواسطة معتقداتهم الدينية . ويرى ريتشارد هاريس أن الديانة الكانفوشيوسية قد أثرت تاريخيا في تكوين سكان بلدان شرقي آسيا بحيث جعلتها تتقبل أنظمة حكم استبدادية أو دكتاتورية مهما أخذت أنظمة الحكم هذه من أشكال وأيديولوجيات متنوعة ، فهو واحد سواء كان شيوعيا كما هو الحال في الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام أو عسكريا رأساليا كما هو مطبق في كوريا الجنوبية وفورموزة واليابان (٤٦) . ويسحب كتاب آخرون نفس هذه الملاحظات غما يتعلق بالبلدان الاسلامية فيرون أن الشوب فيها صالحة سيكولوجيا لتقبل الدكتاتوريات العسكرية والحكم الأوتوقراطي .

والواقع أن نظرية عملية موضوعية لاتشجع السوسيولوجيين على إطلاق التعميمات عن العلاقة القائمة بين الدين والسياسة ، لما قد يندر طبيعيا منها في بلد ما قد لا ينطبق على بلد آخر مغاير له من وجوه عديدة . وكما لاحظ ماكس فيبر أن ما يتحكم في الدور السياسي الذي يقوم به الدين في أى نظام للحكم يعتمد على الظروف التاريخية لذلك البلد ، وعليه فإذا كانت البلدان متباينة في مسيرتها التاريخية وجب تجنب كل محاولة لتعميم أى علاقة بين الدين والسياسة . وذلك لأنه إذا صح التحدث عن وظائف الدين ، أى دين ، في المجتمع ، باعتباره مجموعة متكاملة من المعتقدات ، بصورة عامة ، وتنطبق على كل الأديان ، إلا أن بنية الهيئة الاجتماعية للمدينة والقيم التي تتسك بها تختلف من مجتمع الى آخر . والعوامل التي تجعل الدين يؤثر على نحو مختلف باختلاف المجتمعات كثيرة نذكر هنا على سبيل المثال : عدد الجماعات المختلفة في مجتمع واحد ، طريقة التكيف الاجتماعي ، ونوعية العلاقة القائمة بين مختلف الجماعات الدينية والعناصر التي تتكون منها البنى الاجتماعية ، ومركز الجماعة في المجتمع بالنسبة الى الجماعات الأخرى ، وما إذا كانت هذه الجماعة تشكل الأغلبية أو الأقلية ، وإلى أى مدى يشجع النظام الانتخابي في البلاد ، إذا ما وجد ، المسالحي الخاصة للأحزاب . ومع ذلك أن السوسيولوجي السياسي political Sociologist مضطر الى البحث عن الروابط الوطنية فيما بين كل هذه الوحدات والامكانات المركبة والمعقدة لفرض التوصل الى بعض القواعد العامة حولها (٤٧) .

(46) Richard Harris, *Independence and After*, Oxford University Press, London, 1962, P. 7.

(47) S. M. Lipset, *Political Sociology*, op. cit. P. 480.

الفصل الثالث

جماعات الضغط

١ - دراسة جماعات الضغط :

ان جماعات الضغط ظاهرة اجتماعية - سياسية قديمة، غير أنها لم تبرز بشكلها المتميز في الحياة السياسية الا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة على الاخص، وعنهما عرف التعبير وشاع في البلدان الاخرى. وقد المحدثت دراسة جماعات الضغط (أو جماعات المصالح) تاريخيا من (نظرية الجماعة) في السياسة، هذه النظرية التي تعرض أن السياسة هي عملية بها تتوزع القيم الاجتماعية على الجماعات المختلفة في المجتمع ، واحدى الطرق التي يجب ان تستخدم لفهم السياسة هي دراسة الجماعات التي تلعب دورا ما في التأثير على القرارات^(١). وبعبارة أخرى أن لعبة القوى السياسية لا تقتصر على وجود الناخبين والاحزاب السياسية، وانما تشمل بالاضافة الى ذلك، جماعات أخرى تمارس تأثيرها على السلطة وقد دفعت هذه النظرة في دراسة السياسة الى التخلي عن وصف (المؤسسات) القائمة لانها ذات طابع قانوني وشكلي جدا. ومتفائل في أغلب الاحيان، والتمسك بدراسة (العملية السياسية). لان الحكومة ذاتها ترتيب، أو اقامة توازن ما بين جماعات المصالح، والقرارات التي تتخذها السلطات العامة هي نتاج علاقات القوة بين الجماعات المعنية بهذا الشأن. وقد كان ارثر بنتلي من أوائل الذين دفعوا بهذا الاتجاه في دراسة السياسة، في كتابه (العملية الحكومية، دراسة في الضغط الاجتماعي)^(٢) الصادر عام ١٩٠٨. وقد ظل أسلوب البحث هذا، بعد ظهوره، زمنا طويلا دون ان يعني به علماء السياسة على نطاق واسع، حتى اذا ما جاءت المدرسة السلوكية بعد ثلاثين أو اربعين سنة من ذلك التاريخ بدأ الاهتمام يزداد بدراسة جماعات المصالح وعمليات صنع القرار^(٣). وقد كان من أبرز الذين دفعوا باراء ارثر بنتلي هو

(1) Dowse and Hughes, op. cit. P. 379.

(2) Arthur Bentley : The Process of government, A study of Social Pressure, Chicago, 1908.

(3) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 600.

ديفيد ترومان في كتابه « العملية الحكومية، المصالح السياسية والرأي العام ». وكما يقول ديفيد ترومان: « إذا كانت السياسة وفقاً لماكس فيبر (٠٠٠) تعني الكفاح لغرض المساهمة في السلطة أو الكفاح للتأثير في توزيع السلطة، أما بين الدول أو بين الجماعات في داخل الدولة، فإن هذه النظرة عن العملية السياسية مساعدة بوجه خاص إذا كان علينا أن نفهم تكتيكات تأثير الجماعة على مؤسسات الحكومة وخلالها. فهي تعرض أهمية معالجة هذه المؤسسات في منظورها الخاص، بما باعتبارها علاقات سلطة وتجاوز جوانبها الشكلية والقانونية،^(٤)

وعليه يجب على الباحث في السياسة، في الواقع، أن يعني بالعمليات السياسية بدلا من البنى السياسية، وبالجماعات التي تشرف وتسيطر فعلا على السلطة بدلا من تنظيمها القانوني والدستوري. ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن ديفيد ترومان شأنه في ذلك شأن غالبية أساتذة السياسة الذي يشددون على دراسة (العملية السياسية) ودور جماعات الضغط فيها لا يهتمون بدراسة المؤسسات الحكومية، أو مؤسسات الدولة، ولكنهم يرون أن الاقتصار عليها لا يكون منهجية متكاملة لاحتواء وفهم السياسة، وعلى حد قوله: « قد يبدو من الضروري أن نشدد على أن المؤسسات السياسية هي روابط سلطة أساسا، مادام أكثر القراء تدقيقا يقرون أن البنى القانونية والدستورية تقدم عرضا غير كامل للعمليات الحكومية. ورغم ذلك، مع إدراكنا القوي للجوانب المستقرة والشكلية للحكومة - وعلى الأخص للحكومة التي تدين بالولاء لها - فإننا تقع بسهولة في خطأ صورة العملية المبسطة والجامدة: لأن الهيئة التشريعية تتبنى السياسة، وتقوم الهيئة التنفيذية بإدائها، وتتولى الهيئة القضائية حسم المنازعات التي تنشأ عنها - ولكن هذه الأشياء الموضوعة دائما بهذا النظام، تكون عملية الحكومة، وعندما لا يكون الأمر كذلك، فيجب أن يكون على هذا النحو... »^(٥).

ان دراسة جماعات الضغط، وجماعات المصالح على الأخص استقطبت حولها

(4) David Truman : The Governmental Process, Political Interests and Public opinion.

Alfred A. Knoph, New York, 1971 2e md. edition, P. 362.

(5) David Tramon, op. cit. P. 282.

دراسات عديدة جديدة خلال سنوات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخص في سنوات الخمسين التي شهدت أوج تطور وانتشار المدرسة السلوكية، هذه الدراسات، ولا ريب، سمحت بالاحاطة بظاهرة جماعات الضغط، ومعرفة أساليبها في العمل، وتقدير مكانتها الحقيقية في بنية السلطة (٦)، وفضلاً عن ذلك، ورغم الغموض الذي يكتنف مفهوم «الجماعة» في هذه الدراسات، فإن «نظرية الجماعة» ساعدت على توجيه الاهتمام التجريبي نحو الدور الهام الذي تقوم به «جماعات المصالح» في (المعملية السياسية). وبعبارة أخرى، لقد وسعت نطاق اهتمام علماء السياسة وأمدتهم بنظرة تتجاوز الجهاز الشكلي للهيئات التشريعية والأحزاب السياسية إلى المنظمات التي بدت لأول وهلة تحيط بالشئون المتعلقة بالسياسة (٧). ومع ذلك فإن البحوث التي تمت في هذا الشأن تعرضت إلى صعوبات حيناً وإلى انتقادات حيناً آخر، بل إن مفهوم جماعات الضغط وجماعات المصالح ذاته عرض وكأنه يتعارض أساساً مع القيم السائدة في الوسط الذي نشأت فيه هذه المنهجية في البحث، أي الوسط الأمريكي لأن الضغط على السلطة يتعارض مع القيم الديمقراطية في الحكم، ومفهوم جماعات المصلحة يتعارض أساساً مع مفهوم «المصلحة العامة» كما يتعارض من مبدأ أن تعمل السلطة لمصلحة الشعب وليس لمصلحة الجماعات الاقتصادية أو المالية أو المهنية أو غيرها.

٢ - مفهوم جماعات الضغط :

بمعنى عام أن تعبير (جماعة الضغط) ^(٨) يطلق على جماعة من الأشخاص تربطهم علاقة اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي . وتجمع هؤلاء الأفراد قد يقوم على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتسيرة لديهم ، علنية كانت أم سرية ،

(6) Roger – Gerard Schwartzberg, op. cit. PP. 600-601.

(7) Dowse and Hughesghes, op. cit. P. 379.

(٨) ترجمة لتعبير ressure Group باللغة الانكليزية، Groupe de Pression باللغة الفرنسية.

ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترضى مصالحهم أو اهدافهم المشتركة . ومثال جماعات الضغط النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي السياسية والكتل البرلمانية والبيوت المالية والاقتصادية والشركات وغيرها . والواقع ان تنوع جماعات الضغط من ناحية الشكل أو الهدف أو الوسيلة يجعل من بالغ الصعوبة حصرها في نطاق معين ، ومن باب اولى وضع جدول مفصل بأصنافها . لان كل تجمع ذي طابع مهني ، أو ديني ، أو ثقافي ، أو مالي ، أو اداري أو أي طابع آخر هو جماعة ضغط عندما يكون نشاطها كلياً ، أو جزئياً موجهاً نحو تحقيق هذه سياسي . غير ان الميزة المشتركة بين كل انواع جماعات الضغط هي ان نشاطها موجه دائماً نحو تحقيق مصلحة ، سواء كانت هذه المصلحة هي دائماً خاصة ، أي تنطوي على مصلحة اعضاء الجماعة ، والتي لا تحمل بحكم الضرورة على معنى (المصلحة العامة) . وعلى صعيد آخر اذا كانت الدساتير في اغلب النظم السياسية تنطرق الى القوى التي تلعب دوراً في الحياة السياسية ، فانها لاتنص على وجود جماعات الضغط ، ومن ثم لاترسم لها أي وظيفة سياسية ، ومن هذه الناحية انبثق في تكوينها عنصر الضغط على السلطة أو التأثير فيها .

أ - أسباب وجود جماعات الضغط : ان اتساع حجم المجتمعات الحديثة وتعقد العلاقات الاجتماعية فيها ، والتأكيد على فكرة المواطن وحقوقه وواجباته في الحياة العامة وقع بالمقابل الى بروز ظاهرة تقسيم العمل بين افراد المجتمع وتبعاً لذلك فكرة التجمع ، الفرد (المواطن) لوحده لا يستطيع ان يحقق مصلحته ، ومن ثم عليه ان يبحث عن انداده ويتكاتف معهم لكي يحقق مصلحته الشخصية ضمن مصلحتهم الجماعية . وفي المجتمع الشامل اذا كانت هناك مصلحة عامة ، فانها ليست الاغطاء ، أو مظنة واسعة وفضفاضة لانواع عديدة من المصالح الجماعية الخاصة . وحيث ان الدولة ، أو بالأحرى هيئات سلطة الدولة تعمل وفقاً لنتائج التفاعلات بين القوى المختلفة ، فان هذا التفاعل اذا كان يجري على صعيد العلاقات القاعدية في المجتمع فانه يجب ان يصب في التحليل الاخير في هيئات الدولة التي تصنع القرارات التي تنظم العلاقات المختلفة في المجتمع ، ولها صفة الالتزام ازاء المواطنين . وعلى هذا النحو ، كما يقول جاك باكينار : « ليس مدهشاً ان تكون زيادة تدخل الدولة قد وسعت الى حد كبير امكانيات عمل جماعات الضغط . فكل شيء يجري كما لو كانت السلطة السياسية تفرز هيئات (جماعات الضغط) مبررات وجودها هي سعيها للتأثير فيها وبدون ان يكون لها سلطات مضادة »^(٩) ويضيف على ذلك بقوله : « وهي تبدو متبردة على الملامح الذاتية البنيوية ،

(9) Jacques Bauennard : op. cit. P. 49.

فلا نشعر بوجودها الا بعد رؤية الاثار التي تخلفها في المجتمع ، والقرارات التي تستثيرها لدن السلطات العامة ... وحيث انها ذات اوجه متنوعة ، فانها تعرف استخدام اساليب مختلفة (١٠) .

والواقع ان مفهوم جماعات الضغط او جماعات المصالح نشأ في الديمقراطيات التمثيلية ، وكان موقف المؤلفين ومازال يختلف ازاؤها . بعضهم رأي فيها تقويما لاسلوب العمل الديمقراطي ، بعد ان تعقدت الحياة في المجتمعات الحديثة ولم يعد بالامكان تطبيق الديمقراطية المباشرة ، اي مساهمة جميع المواطنين في الشؤون العامة للدولة والمجتمع . فالانتخابات على مستوياتها المختلفة ، وعلى الاخص الانتخابات التشريعية تنصب على اختيار ممثلي الشعب ، وليس للمساهمة في تسيير الشؤون العامة ، حتى ولا ابداء الرأي فيها . وان اخذ بها فانها تجري بعد حوار يجري بين ممثلي الشعب وممثلي السلطة . وقد كان هذا الاسلوب في الحكم لا يثير اشكالات معقدة عندما كان اعضاء الهيئات التشريعية يمثلون مناطقهم ، وعندما كان تدخل الدولة في الحياة العامة محصورا في نطاق ضيق . او بعبارة اخرى كانت الهيئات الاجتماعية تنظم شؤونها الخاصة وترعى مصالحها بمعزل عن الدولة . غير ان الديمقراطية التمثيلية اخذت تفقد كثيرا من فعاليتها بتطور المجتمع الصناعي والحلل المجتمعات الخاصة ودمج عناصرها في بنية جديدة للمجتمع ، هي بنية المجتمع الصناعي . والمجتمع الصناعي اذا كان يقوم على اساس التكنولوجيا ، فان العلاقات التي انبثقت عنه حملت ايضا بدورها طبيعة هذا الاساس : اي التأكيد على تقسيم العمل ، وتوزيع الادوار ، وبيان الوظائف ، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات على كل المستويات تقريبا . ودفعت مقتضيات المجتمع الصناعي الى التأكيد على الفرد الذي يتحرك ؟ يجب هذه القواعد التنظيمية ، ولكن ضمن بنية واسعة الحجم ، معقدة التركيب ، فهو مواطن في الدولة وانسان في المجتمع الشامل ، وعضو في طبقة او حزب او نقابة او جمعية ، او نادي ، او اتحاد ... الخ . تتحرك هي ذاتها عبر وخلال علاقاتها مع الجماعات الاخرى من ناحية ، وحول وخلال مؤسسات السلطة القائمة حينئذ اخر . ومن ثم اصبح ضمان مصلحة الفرد هو في اندماجه مع تجمع ينطوى على افراد لهم نفس المصلحة وفقا للمذهب الفردي ، اذ اصبحت المواجهة تجري عن طريق الجماعات المتداخلة . واخذت على هذا النحو تتعدد جماعات الضغط الاكثر تنوعا بتعدد الطموحات المتزايدة قطاعيا . فعندما تكون هناك السلطة السياسية ، فانهم يستندون على الهوية المشتركة لهم هذه لكي ينالوا تلبية مجزية لمطالبهم . وعندما يخشى عدة اشخاص على مصالحهم المتائلة ، فانهم يسهرون على حماية انفسهم من تجاوز قد يأتي من جانب السلطة العامة .

بحيث ان الاتحاد يكون قوة فان التجميع وتنظيم الجهود يسهل الضغط» (١١).

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن ان الفكر الاشتراكي يصر عن مفهوم جماعات الضغط ، ويرى فيه انحرافا في حياة المجتمعات الصناعية الرأسمالية من تطبيق الديمقراطية الحقيقية ، وعن المصالح الحقيقية للشعب . ومع ان المفكرين الليبراليين يرون ان جماعات الضغط ، وجماعات المصالح هي ظاهرة عامة في كل المجتمعات ، فان مفكري الاشتراكية يدفعون بأنها تنعدم في المجتمعات التي قطعت شوطا بعيدا في تطبيق الاشتراكية .

ب - جماعات الضغط وجماعات المصالح : ان جماعات المصالح هي تجمعات منتظمة بين عدة اشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة . وهي نتيجة لتقسيم العمل في المجتمع الحديث ، بحيث لا مناص من تكثيف الادوار المختلفة التي يقسم بها الافراد على المستويات الاجتماعية المختلفة ، والمصلحة هنا تحمل على معناها الواسع بحيث تنطوي على النوائد المادية كما تتضمن ايضا الافكار والمبادئ والقيم المعنوية . فهي من هذه الناحية بحكم طبيعتها واهدافها ، تماثل جماعات الضغط . غير انها تختلف عنها بكونها لا تمارس السياسة بالضرورة ، فاذا ما سمت الى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على السلطة والتأثير عليها بشكل او اخر لفرض دفعها الى اتخاذ قرارات ملائمة لها تحولت الى جماعات ضغط . وفي ذلك يلاحظ جان مينو : «ان جماعات المصالح لا تتحول الى هيئة ضغط الا بعد ان يستخدم المسؤولون التأثير على الجهاز الحكومي لكي تسود مطالبهم او مطالبهم . فان نقابة المنتجين تصرف كجماعة مصلحة اذا اقامت وراقبت بوسائلها الخاصة توزيع الزبائن بين اعضائها : وتصبح جماعة ضغط اذا ما حاولت ان تنال من لدن السلطات العامة نصا ينظم دخول عناصر جديدة في ميدانها . وعلى وجه الاجمال ان طائفة «جماعات الضغط» تنطوي على قطاع من نشاط جماعات المصالح : وعلى نحو اذق انها تتركز على تحليل هذه على ضوء جانب معين» (١٢) . وعليه فان جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح ، ويوسع كل جماعة مصلحة ان تصبح جماعة ضغط اذا ما انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر او غير من اجل تحقيق مطالبها أو التأكيد على رغباتها ، حتى ولو كان ذلك بوجه مقاومة متأنية عن احد قطاعات الدولة ذاتها (١٣).

(11) Jacques Baguenard, op. cit. P. 50.

(12) Jean Maynaud : Les Groupes de Pression.
P.U.F. Paris, 1960.

(13) Jean Maynaud : Les Groupes de Pression en France. Armand Colin,
Paris, 1958, P. 26.

والواقع ان المعيار المذكور اعلاه الذي يأخذ به جان مينو في التمييز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط لا يسلم به كثير من المؤلفين ، فانه متأت بالاصل عن بعض الاوساط الاميركية التي تراجعت عن مفهوم جماعات الضغط وفضلت استخدام تعبير جماعات المصالح بعد ان تعرضت الى انتقادات شديدة . لان «الضغط على السلطة» يتنافر مع الديمقراطية ومع تجرد السلطة ووجوب عدم خضوعها الى اي تأثير او ضغط . ولذلك فان جماعات المصالح هي في حقيقتها جماعات ضغط ولا تنعزل عن ممارسة النشاط السياسي . وديفيد ثرومان يشير بهذا الصدد مستندا الى تعريف ماكس فيبر للسلطة^(١٤) الذي سبق ان تطرقنا اليه من قبل ، الى ان جماعات المصالح في نشاطها الحكومي لها النوعين من البواعث التي سبق ان ذكرها ماكس فيبر ، اي ان نشاطها من اجل السلطة باعتبارها وسيلة لخدمة اهدافها سواء كانت مثالية او انانية ، وانها تسمى الى السلطة من اجل السلطة . غير ان الطائفة الاولى من بواعث نشاط جماعات المصالح هي السيطرة في اغلب الاحيان . ويضيف ديفيد ثرومان على ذلك بقوله : «ان ايا منها وهو يعمل من اجل غرض معين في مدى زمني ، فان وصول جماعات المصالح ، او زعمائها ، بأي حال من الاحوال ، الى السلطة من اي نوع كانت ، لن يتم بدون الدخول في واحد او اكثر من مراكز صنع القرار في الحكومة . ولذلك فان الدخول يصبح الهدف التوسيطي السهل لجماعات المصالح السياسية . وتطوير وتحسين مثل هذا الدخول هو مؤشر مشترك للتكتيكات كل جماعات المصالح ، الذي يؤدي بصورة متكررة الى جهود من اجل استبعاد الجماعات المنافسة في دخول مماثل او في اقامة دخول الى مراكز صنع قرارات جديدة . كن ان تحتكرها جماعة معينة . ونلاحظ ان جماعات المصالح تعمل ازاء كل مؤسسة حكومية ، والسمة المشتركة لكل جهودها هي محاولة انجاز دخول فعال الى مراكز القرارات^(١٥) . والواقع اذا كان استخدام معيار التأثير على السلطة في التمييز بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط ممكنا نظريا ، فانه صعب التطبيق في الواقع . لانه كما يلاحظ روجيه - جيرار شفارتزنبيرغ بحق : « لا يوجد جماعة مصلحة واحدة ، في الحقيقة ، لا تلجأ يوما ما الى الضغط . وفي هذا الشأن ، ان كل منظمة يمكن ان تفرى او تجبر على ممارسة الضغط ، سواء كانت هذه المنظمة هي الاكاديمية الفرنسية (اي الجمع العلمي الفرنسي) ، ام اتحاد العمل العام^(١٥) . » ان ما يتنوع في هذا الشأن هو ببساطة

(١٤) يذكر ماكس فيبر رأيه في ذلك على النحو التالي: كل من هو نفيط في السياسة يكافح من اجل

السلطة، اما كوسيلة للسلطة، اي لكي يتمتع بالشعور بالهيبة الذي توفره له السلطة، انظر:

Gerth and Mills : From Max Weber, op. cit. P. 78.

(١٥) اكبر النقابات العمالية الفرنسية.

هو تواتر هذا اللجوء الى الضغط ونطاقه وأسلوبه . ان كل جماعة مصلحة هي جماعة ضغط ، ويمكن اذا التمسك بالتعبيرين كترادفين .

والواقع ان الفرق بين هذين النوعين من الجماعات ضئيل جدا ، بل ويكاد ينعدم تماما في بعض الاحيان . ذلك لان مصلحة جماعة معينة تبرز ازاء مصلحة جماعة اخرى في المجتمع ولا يمكن دعمها الا باخذ موقف سياسي محدد ازاء المصلحة الاخرى . وعلى صعيد اخر ان سلطة الدولة لا يمكن ان تكون محايدة في مجتمع منقسم على نفسه ومن ثم ينطوى على مصالح متعددة احيانا ومتعارضة احيانا اخرى ، فالسلطة مرتبطة على نحو او اخر بقاعدة اجتماعية لها ، ومن ثم فهي ذاتها تمثل مصلحة اجتماعية معينة . والصراع بين الجماعات المختلفة يدفع كلا منها الى التأكيد على كيانها ومصحتها الخاصة بها ، ولكي تدعم موقفها في الصراع الدائر عليها ايضا ان تمارس تأثيرا على السلطة العامة التي تنسق حيناً وتخدم حيناً اخر المصالح الاجتماعية . وعليه يبدو ان الفرق بين النوعين من الجماعات لا يقوم على اساس متين ، وانما موقفها ازاء السياسة بصورة عامة ، وأزاء السلطة بصورة خاصة ، يختلف بالدرجة وليس بالنوعية . كلاهما يمارس نشاطا له تأثير على السلطة ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في السراو في العلني غير انه يمكن التفريق بينهما على صعيد اخر ، هو ان بعضهما يكرس كل نشاطه للعمل السياسي ، كما هو الحال مع جماعة برلمانية ، او جماعة من المحامين تتألف لغرض الدفاع عن المسجونين السياسيين ، والجمعيات واللجان التي تتألف من وقت لآخر للدفاع عن مبدأ او قضية سياسية معينة ، حتى اذا ما حققت الغرض المنشود من تكوينها انحلت من تلقاء ذاتها . والنوع الاخر من جماعات المصالح هي تلك التي لا يؤلف العمل السياسي الا جزءا فقط من نشاطها العام ، كالجمعيات الفلاحية ، وتقابلات العمال ، واتحادات منظمات الطلاب والشباب والنساء ، وغرف التجارة والزراعة والصناعة وغيرها . هذه الجماعات تتكون لغرض تنمية وتطوير مصالحها والدفاع عنها اساسا ، ولكن كما يقول موريس ديفرجيه ما من تجمع الا ويقوم بضغط سياسي في وقت ما أثناء قيامه بنشاطه^(١٦) . وعليه فان جماعات الضغط مهما تنوعت في أشكالها واهدافها فانها تنطوي جميعا على عنصر مشترك ينظمها جميعا هي المصلحة التي تدافع عنها في مجتمع متعدد المصالح وأداتها في ذلك هي العمل السياسي ، او ان يكون العمل السياسي وسيلة بين وسائل كثيرة تستخدمها في تأكيد وجودها .

(16) Maurice Du. erger, Socio Po. op. cit P. 444, aussi jean tharlot, op. cit P.

جـ - التمييز بين جماعات الضغط وبين الأحزاب: يمكن تمييز جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية كما يلي:

- أن الأحزاب السياسية هي منظمات مكرسة للعمل السياسي كليا وبمحكم الضرورة، أما جماعات الضغط فهي منظمات في غالبيتها غير سياسية، فهي تنظم وترعى وتدافع عن مصالح أعضائها، سواء كانت هذه المصالح مادية أم معنوية، وعبر ذلك وخلالها تتحدد طبيعة نشاطاتها السياسية. أو بعبارة أخرى تطرح في هذا الشأن المسألة القديمة الحديثة المتعلقة بالتمييز بين النقايبية وبين السياسة. وعلى أي حال من الأحوال إن جماعات الضغط وهي تمارس تأثيرها على السلطة لأجل الواء خياراتها أو قراراتها السياسية والإدارية لا تستطيع أن تفلت من السياسة فلا توجد غير خضوة فيما بين العمل الحياسي وعمل جماعات المصالح (١٧).

- أن جماعات المصالح ذات أهداف أضيق من أهداف الأحزاب السياسية فإنها لا تتبنى سياسة عامة وشاملة، وإنما تسعى إلى رعاية وتحسين مصالح جماعة قطاعية معينة في المجتمع. وبناء على ذلك فإن الأحزاب تقوم أساسا تضامن عام، فهي تتناضل من هذا المفهوم أو ذاك عن المجتمع الشامل، ومقابل ذلك تقوم جماعات الضغط على تضامن خاص، إذ هي تتحرك من أجل ترويج ونشر هذا المفهوم أو ذاك عن المصلحة العامة على نحو أقل من حركتها لأجل الدفاع عن مصالح خاصة، كمصالح المهنة، أو مصالح أرباب العمل، أو المصالح الزراعية، الخ... (١٨). ومع ذلك فإن هذا المعيار ليس مطلقا دائما. فقد تتطور جماعة مصلحة إلى حد تصبح فيه أكثر قربا من حزب سياسي معين وبأن تتطور لها عنبرا أكثر علانية وأقل تقييدا، والمثال التقليدي على ذلك النقابات العمالية، في أوروبا على الأخص التي تتبنى مشاكل ومبادئ تتعلق بالمجتمع بأكمله، بدلا من أن تقتصروا على الضيق في المصالح المهنية. فالنقابات العمالية البريطانية مثلا، غالبا ما حاولت التأثير على سياسة حزب العمال حول مسائل كالشؤون الخارجية، ونزع السلاح النووي، والتمييز العنصري، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة وما شاكل ذلك (١٩). وأفضل مثال يوضح هذه الناحية هي حال العسكريين باعتبارهم جماعة ذات مصالح مهنية نوعية، غير أن اهتمامهم تتجاوز بعيدا المصالح المهنية. بحيث تشمل كامل النظام

(17) Bernard toulemende, op. cit P. 209.

(18) Reger - gerard schwartzenberg, opkcit P. 476.

(19) Dowse and Hughes, op. cit P. 378.

السياسي، الامر الذي قد يدفعهم الى التحرك من جماعة ضغط الى جماعة تقوم بعمل عسكري للاطاحة بالنظام القائم وممارستهم السلطة (٢٠).

- ان الاحزاب السياسية تسمى الى ضم أكبر عدد ممكن من الافراد في عضويتها وتبذل جهودها لنيل التأييد الشعبي لها على أوسع نطاق، سواء كان ذلك عن طريق نشر مبادئها وأفكارها أو عن طريق الانتخابات أو أية وسيلة أخرى. أما جماعات الضغط القائمة على أساس المصالح فلا تبحث عن التأييد الشعبي بحكم الضرورة، بعضها يفعل ذلك، وبعضها الآخر لا يبحث عنه لانه ليس ضروريا لممارسة تأثيرها (٢١).

- تسمى الاحزاب السياسية الى الاستيلاء على السلطة كلاً أو جزءاً، ومن ثم ممارستها بناء على مفهوم معين لها عن المصلحة العامة. أما كيفية الاستيلاء على السلطة فتختلف باختلاف ظروف الاقطار والنظم السياسية فيها، فكما يمكن ان تتم عن طريق الثورة او الانقلاب، يمكن أيضاً ان تتم عن طريق الانتقال السلمي من حزب الى آخر في أعقاب انتخابات تشريعية عامة. أما جماعات الضغط فلا تسعى الى الاستيلاء على السلطة بصورة مباشرة ومن ثم ممارستها، وإنما تسعى الى التأثير على أولئك الذين يسكون زمام السلطة، بالضغط عليهم، ومن هنا جاء اسمها (٢٢). ومع انها لا تسعى الى وضع رجالها في مراكز السلطة فان ذلك ليس الا واجهة فحسب، لان بعض جماعات المصالح القوية لها ممثلوها الفعليون في المجالس التمثيلية وفي مراكز الحكم، غير ان علاقة هؤلاء والجماعات التي يمثلونها تبقى في الخفاء. ومع ذلك فان التمييز بين الاحزاب السياسية وبين جماعات الضغط (بما في ذلك النقابات) التي تعبر عن طائفة اجتماعية نوعية، وعن مصلحة خالصة بالضغط على السلطة على الاخص، ليس سهلاً دائماً. اذ يحدث ان جماعات الضغط، لكي تقوم بوظيفتها تقدم مرشحين عنها وتستخدم في الانتخابات، بل وقد تتحالف تنظيماً مع حزب سياسي في هذا الشأن، غير ان جماعات الضغط تحتفظ لنفسها في هذه الحالة باستقلالها في العمل غير السياسي (٢٣).

- ان جماعات الضغط في أي بلد توجد فيه هي أكثر عدداً من الاحزاب السياسية. لان هذه الاخيرة تنطوي على قوى سياسية كبرى وذات منظور عام وشامل

(20) Dowse and Hughes, op. cit P. 379. Schwartzenberg op. cit, P. 634.

(21) Bernard Toulemonde, op. cit P. 194.

(22) Maurice Duverger : Introduction a la politique op. cit P. 184.

(23) Jean charlot, op. cit P. 7.

للمصلحة العامة في المجتمع، ومن ثم تخصص بالعمل السياسي على صعيد القطر كله. أما جماعات الضغط فتتعدد بتمدد المصالح، وهي بحكم طبيعتها ليست منظمات سياسية، ولكن تحقيق مصالحها يدفع بها إلى التأثير على السلطة، بحيث أن كل جماعة أو جمعية أو منظمة، وبنفس النظر عن نوع النشاط الذي تقوم به، بوسمها أن تعمل كجماعة ضغط في بعض المجالات وفي بعض الأحوال.

٣. العلاقة بين جماعات الضغط وبين الأحزاب :

إذا كانت جماعات الضغط تختلف بلببيتها وأشكالها وأهدافها عن الأحزاب السياسية، فإنها مع ذلك غالباً ما تعقد معها علاقات عمل وتعاون، أن هذه العلاقات المتبادلة يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

- قد تعتمد جماعات الضغط على الأحزاب.
- أن تكون الأحزاب السياسية نائمة إلى جماعات الضغط.
- قد يتعاون بين جماعة ضغط وبين حزب واحد أو عدة أحزاب.

أ. اعتقاد جماعات الضغط على الأحزاب: إن الأحزاب الجماهيرية التي تعبر عن نظرة عامة شاملة لتنظيم المجتمع وقيادة السلطة غالباً ما تلجأ إلى تأسيس منظمات وهيئات وجماعات تبدو في الظاهر مستقلة في تكوينها وفي أهدافها، غير أنها في الواقع مرتبطة بها ارتباطاً عضوياً في بعض الأحيان وارتباطاً جزئياً في أحيان أخرى، كالتنقابات العمالية والمجموعات الفلاحية واتحادات الطلبة والشبيبة والنساء الخ... وقد تمتد علاقات الأحزاب السياسية إلى أبعد من ذلك فتشمل الجمعيات الرياضية والفنية والأدبية والنجان المتعددة التي تتألف من وقت لآخر لتحقيق غرض عارض. والواقع أن اعتقاد جماعات الضغط على الأحزاب هو إحدى ميزات الأحزاب الاشتراكية، ثم الأحزاب الشيوعية التي تلجأ إلى «المنظمات الملحقة» أي منظمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحزب معين وتخضع إلى توجيهاته. مثال ذلك «اتحاد النساء الفرنسيات» و«الجمعية الجمهورية للمحاربين القداماء» وهما تنظيمان تابعان إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وفي الدول ذات نظام الحزب الواحد تهبو مسألة العلاقة بين جماعات المصالح وبين الأحزاب أكثر وضوحاً. غير أن الحزب السياسي ذاته يصبح الميدان الذي يجري فيه الصراع بين المصالح من أجل الفوز^(٢٤).

وقد تكون هذه العلاقات علنية ومعترفاً بها من الطرفين، كما قد تكون خفية

(24) Dawse and Hughes, op. cit, P : 378.

في بعض الأحيان، بحيث تبدو جماعات المصالح في الظاهر مستقلة ومرتبطة بالحزب، في الخفاء. أما الوسائل المستخدمة للربط بينها فتنوعة كأن يوضع مسئولون حزيون في المراكز القيادية في تنظييات جماعات المصالح، كالأمانة العامة، أو أمانة الصندوق، أو العلاقات الخارجية وغير ذلك من المراكز الحساسة. وكأن الحزب يستفيد من نشاط جماعة المصالح، وعلى الأخص النقابات العمالية، فإن النقابة بدورها أيضا تستفيد من الحزب على الصعيد البرلماني والصعيد السياسي. ففي السويد مثلا أن (اتحاد العمل) هو الذي يتولى صياغة مطالب العمال اليدويين ويمررها من ثم خلال (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)م وعلى نحو مماثل لذلك يمرر العمال الآخرون مطالبهم خلال (حزب الوسط)، أما العمال ذوي الأياقات البيضاء فيمررون مطالبهم خلال (الحزب الليبرالي) و(حزب المحافظين)(٢٦). وفي إيطاليا يبدو الوضع أكثر تعقيدا لأن (الاتحاد الإيطالي العام للعمال) يتعاون مع حزيين سياسيين في نفس الوقت، هما الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، وتنظم العلاقات المتشابهة بين هذه التنظيمات الثلاث من قبل قياداتها. فضلا عن ذلك أن جماعات المصالح لا تؤثر على الحزبين فقط وإنما أيضا يؤثر الحزبان على جماعة المصلحة (٢٧).

أما في فرنسا فتوجد ثلاث نقابات عمالية كبرى تتوزع في الواقع حسب اتجاهات سياسية، هذه النقابات هي (اتحاد العمل العام) الذي تأسس عام ١٨٩٥ ويضم في عضويته ٤٠٠.٠٠٠ عامل حسب احصاء عام ١٩٧٦، و(القوة العمالية) وقد ظهرت بعد انفصال مجموعة من العمال عن (اتحاد العمل العام) عام ١٩٤٨. ويبلغ عدد أعضائها حوالي ٨٥٠.٠٠٠، ثم (اتحاد العمل الفرنسي الديمقراطي) الذي تأسس عام ١٩١٩ بناسم (الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين)، الذي في وتطور بعد الحرب العالمية الثانية، إذ انضم إليه عناصر من (التيبة المسيحية العمالية) ودمجت به نحو اليسار فاقرب جدا من حزب (الحركة الجمهورية الشعبية) ذات الاتجاه المسيحي الذي كان يرأسه جورج بيسو (٢٨) وقد انتقل عدد لا يستهان به من أعضاء الحزب

(25) Dawse and Hughes, op. cit. P: 272.

(26) G. Wooten : Interst. Prentice - Hall, Engle wood Cliffs 1970, P. 22

Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 378.

(27) Joseph La Palombara : The Italian Labour Movement, Probbens and Perspects. Cornell University Press, Ithac, New York 1957, PP. 82-83.

Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 378.

(28) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. PP. 613-614.

المذكور الى النقابة وشغلوا فيها مراكز قيادية. ولكن بعد عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بدأ أحدهما يعتمد عن الآخر ، فالحزب تحول من اليسار الى اليمين، في حين تطورت النقابة من اليمين الى اليسار، وتخلت عن اسمها بعد مؤتمرها العام المنعقد عام ١٩٦٤ وحملت اما جديدا هو «الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل» ، وأصبح عدد أعضائها مليوناً ونصف تقريباً حسب احصاء عام ١٩٧٥ ونظرياً، ان النقابات العمالية الثلاث المذكورة مستقلة عن الاحزاب السياسية^(٢٩) اما في الواقع فان (اتحاد العمل العام) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحزب الشيوعي الفرنسي فقد تولى منذ مؤتمر النقابة لعام ١٩٤٦ رسمياً عن قاعدة عدم جواز الجمع بين عضويتين، هذه القاعدة التي كانت تحرم على القائد النقابي ممارسة أية وظيفة قيادية في حزب ما^(٣٠) ... وبذلك أصبحت العلاقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي وبين اتحاد العمل العام علاقة حقيقية، فاذا كان يوجد على صعيد القاعدة عضو في الحزب الشيوعي من بين كل عشرة أعضاء في النقابة، فان قيادة النقابة نصف عدد أعضائها شيوعيون، بمن فيهم السكرتير العام النقابة جورج سيفي الذي هو عضو في المكتب السياسي في الحزب.

وبصورة عامة ان مواقف النقابة تتوافق مع الحزب دائماً^(٣١). اما (القوة العمالية) فرغم أنها تتسكك بمبدأ عدم جواز الجمع بين عضوية النقابة والعضوية الحزبية، الا انها ظلت زمناً طويلاً تتسكك بروابط وثيقة مع الحزب الاشتراكي (الشعبة الفرنسية للأمينية العمالية) خلال سنوات الجمهورية الرابعة ١٩٤٦ - ١٩٥٨. فهناك تعاون متبادل بين التشكيلين، وتفاعل واتصال بين القيادتين. أما (اتحاد العمل الفرنسي الديمقراطي) ورغم أنه لم يتخل عن قاعدة عدم جواز الجمع بين العضوية في النقابة والعضوية الحزبية، فانه وثيق الاتصال مع قوى اليسار، وعلى الاخص مع الحزب الاشتراكي. ففي عام ١٩٧٤ دعم فرانسوا ميتران السكرتير الاول للحزب الاشتراكي ومرشح جبهة قوى اليسار في انتخابات الرئاسة عامي ١٩٧٤ و١٩٨١.

(٢٩) تنص نظم هذه النقابات على استقلالها، مثال ذلك نص المادة الثامنة للاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل على النحو التالي: ترى النقابة انه من الضروري المميز بين مسئولياتها التشكيلات السياسية، وتوي ان تحتفظ لعملها تام ازاء الدولة والاحزاب والكنائس، وكذلك من كل تشكيل خارجي

(٣٠) شغل جورج سيفي منصب السكرتير العام لاتحاد العمل العام منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٢ بعد ان تولى عنه بسبب تقدمه في السن. وفي الوقت نفسه كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي منذ عام ١٩٥٤، ومازال فيها حتى الوقت الحاضر.

(31) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 820.

ب - اعتماد الاحزاب السياسية على جماعات الضغط: وقد تكون الاحزاب السياسية ذاتها تابعة لجماعات الضغط، أو ملحقة بها تقريبا، غير أن هذه التبعية قد تكون رسمية أو خفية^(٣٢). وسبب ذلك أن جماعات الضغط أو المصالح قد تتحول الى أحزاب سياسية، أو قد تكون مبعث نشوئها وتطورها. مثال ذلك أن النقابات العمالية البريطانية في القرن التاسع عشر كانت جماعات مصالح هامة بحيث ساعدت في عام ١٩٠٠ على تكوين لجنة قتل العمال لغرض تهيئة وإيصال نواب عن العمال الى البرلمان. وفي عام ١٩٠٦ تحولت (لجنة تمثيل العمال) الى (حزب العمال)^(٣٣). والامر كذلك مع (الحزب البوادي) في فرنسا اذ كان قبل أن يتحول الى حزب مجرد جماعة من التجار الصغار وعلى الاخص أصحاب الحوانيت الذين كانوا يعانون من ضغط التجار الكبار فكون تجمعهم حركة اجتماع واسعة النطاق. وعلى نفس النحو هو الامر مع بعض الاحزاب الاشتراكية في البلدان الاسكندنافية وفي بلجيكا، وكذلك مع الحزب الشعبي النسائي ذي الاتجاه الديمقراطي المسيحي الذي يعتمد كليا على جماعات الضغط، كحرف التجارة والمنظمات الفلاحية والنقابات العمالية التي يتألف منها^(٣٤) والملاقة القائمة ما بين الاحزاب وبين جماعات المصالح أو الضغط التي ترتبط بها اما ان تكون علاقة رسمية أو حقيقية.

التبعية الرسمية: وفيها تكون العلاقة العضوية بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح التي تتألف منها معترف بها رسميا، ومنصوص عليها في دساتيرها وفي نظمها الداخلية. فحيث أن منشأ وتكوين هذه الاحزاب هو جماعات المصالح، وعلى الاخص النقابات العمالية، فإن الانتماء الى هذه الاحزاب يكون بصورة غير مباشرة، لأن الانتساب الى النقابة يعني الانتماء الى الحزب الذي يمثلها. هذا النوع من الاحزاب يطلق عليه موريس ديفرجه اسم «الاحزاب غير المباشرة»^(٣٥). وقد كان الحال كذلك مع حزب العمال البريطاني حتى عام ١٩١٨ الذي تألف من النقابات العمالية ومن جمعيات ثقافية، ثم أصبح منذ عام ١٩١٨ - منفتحا على المنتسبين مباشرة وأكثر استقلالا أيضا. غير أن حزب العمال البريطاني مازال حتى الوقت الحاضر يعتمد جدا على النقابات التي تمده بما هو أساسي في مصادر تمويله وكذلك بالافراد الذين ينتسبون اليه. ومن ثم فإن ٨٥٪ من أعضاء الحزب هم على الاخص من ٦٨ نقابة

(32) Roger - Gerard Schwartzberg. op.cit.P.649.

(33) Dowse and Hughes. op. P. 377.

(34) Maurice Duverger, Socio. Po. op. cit. P. 457.

(35) Maurice Ducerger, op. cit. P. 368.

عضو في مؤتمر نقابات العمال التي تمثل حوالي تمثل حوالي خمسة ملايين ونصف متني. وعليه فان المؤتمر السنوي للحزب يقع تحت رحمة النقابات التي تسيطر على $\frac{5}{4}$ من الاصوات فيه (٣٦). كما نجد هذه التبعية أيضا لدى الاحزاب الديمقراطية المسيحية، كالحزب الشعبي النساوي الذي يعتمد على جماعات المصالح، أي المنظمات الفلاحية، والنقابات، وغرف التجارة التي يتكون منها (٣٧).

التبعية الخفية: تميل بعض أحزاب اليمين كحزب المحافظين في بريطانيا، والاحزاب الديمقراطية المسيحية في كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، الى أن تستر بكل وسيلة ممكنة علاقاتها مع البنوك والمشاريع الصناعية الكبرى. ونقابات أرباب العمل، الخ. وبالمقابل فان جماعات المصالح هذه تحرص حرصا شديدا على اخفاء تدخلاتها في سياسية هذه الاحزاب. ويبدو أن الاحزاب الاقل أعضاء والاقل تنظيما، كما يقول شفارتزنبرغ، هي التي تعتمد على الاخص على جماعات المصالح هذه في تمويلها. والدافع الى اخفاء هذه العلاقة هو لكي تستطيع الاحزاب أن تعبأ أكبر عدد من الاشخاص حول واجهات دينية حيناً وديمقراطية حيناً اخر لمواجهة الحركات اليسارية. وربما كانت حالة احزاب اليمين الفرنسي مثالا نموذجيا على ذلك. فان هذه الاحزاب تبدو في الظاهر وكأنها تفتقر الى التنظيم الحزبي، في حين أنها قائمة في الواقع على أسس راسخة، لان تنظيمها الحقيقي يوجد خارج واجهاتها الحزبية المندادة، أي في اتحادات أرباب العمل والصناعيين والمصرفين المنظمة تنظيميا محكما. ومما يجدر بالاشارة في هذا الشأن ان الظاهرة ذاتها توجد في العالم الثالث. وفي الاخص في أميركا اللاتينية وفي بعض الاقطار الآسيوية، وفي وطننا العربي أيضا مجسدة بأحزاب معينة ظهرت على الاخص في مصر والعراق وسوريا فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ج - التعاون على قدم المساواة: وقد يقوم تعاون بين جماعات الضغط وبين الاحزاب السياسية على قدم المساواة، وتنسيق في العمل ازاء قضية أو عدة قضايا معروضة بصورة مؤقتة أو دائمة.

(36) Roger - Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 649.

(37) Ibid, P. 650.

التعاون الموقت: ويتم ازاء قضية معينة فاذا ما انتهت انقضت الاطراف المتعاونة بعضها عن البعض الاخر، مثال ذلك تعاون لجان النضال ضد الفاشية التي تكونت خلال الاعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٦ في فرنسا مع هيئات المقاومة خلال الاعوام ١٩٤٠ - ١٩٤١ (٣٨).

التعاون الدائم: وبموجبه تقوم رابطة عمل مشترك وتنسيق بين جماعات الضغط وبين الاحزاب السياسية، كما يحدث في البلدان الاسكندنافية بين الحزب الاشتراكي وبين النقابات العمالية، ويذهب هذا التعاون في بعض الاحيان شوطا بعيدا، ففي السويد يرتبط اتحاد النقابات المعروف باسم O . L ارتباطا وثيقا بالحزب الديمقراطي - الاجتماعي للعالم، اذ يحكم الانتماء الجماعي للنقابة، فان ثلث الاعضاء النقابيين يحملون بطاقة العضوية في الحزب المذكور (٣٩). والواقع أن النقابات المستقلة تحاول وسعها أن تتفادي التعاون الدائم، سيما النقابات العريقة منها، اذ تفضل أن تبقى قوى لتحقيق مطالب متزايدة، وغير مرتبطة بقرارات قوى سياسية، حتى ولو كانت قريبة منها.

٤ . انواع جماعات الضغط: يصعب الاحاطة بظاهرة جماعات الضغط احاطة تامة. فهذه الجماعات متنوعة وكثيرة العدد بحيث يتعذر اقامة تصنيف شامل بأنواعها المختلفة. ولاريب، أن كونها توصف بأنها «جماعات» ينطوى على معنى أنها ذات استمرارية نسبية ومؤسسة وان أعضائها يسعون بصورة مشتركة الى أهداف متائلة. ومع ذلك يمكن ان تكون غير مؤسسة، وحياتها قصيرة، وأحجامها ضئيلة وأهدافها محدودة. وعلى صعيد اخر يمكن ان تكون محصورة في قطاع اجتماعي معين، او فئة اجتماعية معينة، كما يمكن ان تكون ذات ابعاد قطرية (أو وطنية) بل وذات ابعاد دولية. وندرج أدناه تصنيفا موجزا بأهم أنماطها:

أ - من ناحية المركز القانوني: يمكن تقسيم جماعات الضغط من ناحية الاعتراف بكيانها قانونا الى جماعات مؤسسة والى جماعات غير مؤسسة. فجماعات الضغط غير المؤسسة ليس لها مركز قانوني معترف به، رسميا، وهي تمارس نشاطها خارج الاطر الرسمية في المجتمع. وهي في الواقع أقرب في تكوينها الى بعض الاتجاهات التي تعبر

(38) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 650.

(39) Ibid, P. 651.

عنها الاوساط الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فهي تتكون بمعرض حادثة معينة، أو تتولى قضية ما، فاذا ما انتهت اضمحلت جماعة الضغط تبعاً لذلك. وبحكم عفوية تكوينها هي قوية في اندفاعها وتأثيرها، الا انها بسبب عدم تأسيسها يسهل استغلالها عبر التغفل في صفوفها وتوسيع شقة الخلافات الجانبية بين أعضائها. أما جماعات الضغط المؤسسة فهي ذات مركز قانوني يقر كيانها وأهدافها ونشاطاتها. وعليه فهي تتمتع بدرجة معينة من التنظيم في تنظيمها الداخلي وفي علاقاتها الخارجية مع القوى الأخرى. وتبعاً لذلك فإن تنظيمها يضمن لها الاستقرار في العمل والبقاء زمناً طويلاً نسبياً، الأمر الذي يهيئ لها جواً مناسباً لتحديد مراميها بدقة وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيقها. ويترتب على ذلك أن تكتسب تجارب عديدة في ممارسة أساليب الضغط والتأثير ومشاكل انتقابات العمالية والمهديات الفلاحية والنوادي، والجمعيات بأنواعها المختلفة، والاتحادات والروابط وغيرها.

ب - من ناحية علاقتها بالدولة: وفقاً لمركزها بالنسبة إلى الإدارة في الدولة يمكن التمييز بين نمطين من جماعات الضغط، هما: الجماعات الخاصة وهي خارج الإدارة، والجماعات العامة وهي في الإدارة. جماعات الضغط الخاصة ليست بحاجة إلى تعيين. فكل جماعة تتكون خارج نطاق جهاز الدولة هي جماعة خاصة. غير أن جماعات الضغط العامة كثيراً ما تثير حولها ردود فعل متباينة. إذ أنها تصطدم مسبقاً بالبدء القانوني وحدة الدولة. فإدارات الدولة والمرافق العامة فيها، وهيئاتها ومؤسساتها، هي جزء لا يتجزأ من وحدة التنظيم التي تقوم على أساسها الدولة. وعليه يرى فريق من المؤلفين أنه لا يمكن تصور وجود عناصر معينة من الدولة تتصرف كجماعات ضغط، إلا فإن هذا التصرف أن وجد هو بطبيعته مرضي ويعبر عن أزمة خطيرة في الدولة. في حين يرى فريق آخر من المؤلفين أن المبدأ القانوني لوحدة الدولة يجب ألا يوقعنا في الوهم. لأن المرافق العامة والإدارات وهيئات الموظفين المتعارضة بحكم الخصومة فيما بينها حول التأثير والنفوذ تميل إلى ممارسة الضغط على الحكومة، أو البرلمان، أو الرأي العام، لكي تنال خطوات أو تغلب سياسة معينة^(٤٠). فوظفو الدوائر الحكومية نظموا أنفسهم بشكل جماعات ضغط لنيل فوائد مادية تتعلق بحياتهم الوظيفية والمعاشية، في مختلف الاقطار، في حين أن بعض المؤسسات كانت ومازالت تمارس ضغطها على السلطة لترويج أو تغليب سياسة معينة، كما هو الحال مع وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة

(40) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 632.

والجيش الفرنسي أثناء حرب الجزائر، وزمر الضباط في أقطار العالم الثالث، وعلماء الذرة والطاقة النووية وغير ذلك. وهذه الظاهرة كما يقول الاستاذ برنارد تولوموند مهمة للغاية وشائعة جدا في أقطار أوربا الشرقية، لفهم الاواليات الحقيقية لسير عمل السلطة في دولة ما. (٤١)

ومن ثم يمكن تقسيم «جماعات الضغط العامة» الى فرعين، هما «الجماعات المدنية» و«الجماعات العسكرية».

أولاً - الجماعات المدنية: يمكن لأية دائرة أو مؤسسة أو دائرة بحث، أو الجامعة أو المرافق العامة أن تسعى الى الدفاع عن مصلحتها أو مصلحة موظفيها بالنسبة الى المصلحة العامة في الدولة. كما يمكن لوزارة ما أن تتولى الدفاع عن مصالح الافراد الذين تنظم شؤونهم، كأن تقوم وزارة الزراعة بالدفاع عن وجهة نظر ومصالح المزارعين، وأن تساند وزارة الاقتصاد أو التجارة مطالب التجار، أو أن تدعم وزارة التربية أو وزارة التعليم مطالب الطلبة أو التلاميذ أو التدريسيين (٤٢). هذا على صعيد المؤسسة. أما على صعيد الموظفين، فإن تنظيماتهم المختلفة سواء كانت نقابات أم جمعيات أم نوادي فإنها تهي لهم فرصة التجمع والتكاتف ومن ثم العمل بشكل جماعات ضغط لكي يبالغوا مطالبهم المادية. والنظم السياسية تتباين ازاء كيفية تنظيم ضغط مؤسساتها أو موظفيها، بعضها يذهب بعيدا في حرية ممارسة الضغط الى حد السماح بحق الاضراب للموظفين، بما فيهم رجال الامن (الشرطة)، وحركات اضراب رجال الشرطة الفرنسية معروفة في هذا الشأن، في حين ان نظما سياسية أخرى تحاول ان تجدد قنوات أخرى لامرار الضغط وتحرم اية حركة اضراب، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الأخرى. وربما كانت أهم ناحية في خطورة ضغط مؤسسات الدولة أو موظفيها هي العلاقات التي قد تقوم بين المصالح الاقتصادية الكبرى وبين كبار موظفي الدولة. فإن الدراسات المعاصرة دلت على أن الوسط الاجتماعي المشترك والنشئة في بيئة اجتماعية معينة، طبقية أو دينية أو طائفية أو إثنية أو اقليمية، فضلا عن الصداقة والزمالة القديمة يمكن ان تكون جسورا موصلة بين ذوي المصالح الكبرى وبين كبار موظفي الدولة لفرض امرار ضغط الطائفة الاولى على مؤسسات الدولة.

(41) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 208.

(42) Rpgger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 633.

ثانياً - الجماعة العسكرية: رغم أن القاعدة العامة التي تأخذ بها أغلبية النظم السياسية في العالم هي تبعية الجيش إلى السلطة المدنية، إلا أن المؤسسة العسكرية بحكم طبيعتها وتكوينها والأهداف المرسومة لها في العمل جعل منها مؤسسة نوعية متميزة جداً عن باقي مؤسسات الدولة^(٤٣). ولذلك فبحكم مركزها هذا لها رأي في سياسة الدولة على نحو أو آخر وتسعى إلى الضغط على السلطة العامة للاخذ به. أما مقدار هذا الضغط، وما هي وسائل التأثير التي تستخدمها فتختلف من نظام سياسي إلى آخر، حسب درجة تطوره ومدى استقرار وقوة وحدة الدولة.

وبصورة عامة يلاحظ أن النظم السياسية التي حققت استقرارها السياسي. وقطعت شوطاً بعيداً في تطورها الاجتماعي والاقتصادي، استطاعت في الوقت نفسه أن تبنى مؤسساتها على أساس متين وأن تقيم علاقات متوازنة فيما بين مؤسساتها، بما في ذلك التوازن بين المؤسسات المدنية وبين المؤسسة العسكرية. أي أن مدى تأثير المؤسسة العسكرية أظهر في نطاق البنية العامة للدولة. إلا أن اختلال التوازن هذا غالباً ما يؤدي إلى أن يتجاوز الجيش كونه مجرد مؤسسة تمارس ضغطاً على السلطة إلى أن يصبح هو ذاته قوة سياسية فيستولي على السلطة عن طريق التمرّد أو القيام بانقلاب عسكري. ولكن، كما يلاحظ باكينسار، أن الجيش حتى إذا لم يخرج من ثكناته، فإن الشعور السائد بين صفوفه هو أن الأحكام بحاجة كبرى إلى إسناده أيام لان الدولة تحتكر القوة المسلحة وتحافظ بها على وحدتها وتضمن بقائها والجيش هو سيف في خدمة السلطة السياسية، ولكن يحدث أن السيف يشرع بالتفكير ويبدأ بالتساؤل حول ظروف استخدامه^(٤٤). أو بعبارة أخرى أن الثقة قائمة بين العسكريين ورجال السلطة مادامت المؤسسات مستقرة وتقوم بأعمالها على نحو مرضي، وإلا فإن اختلال التوازن أو تدهور الأوضاع يهيئ الشعور لدى العسكريين بأنهم يتحملون التضحية أكثر من غيرهم لقاء لأشئ.

(٤٣) لغرض توضيح هذه الناحية سذكر أن وزارة الدفاع في الولايات المتحدة (البنشاغون) أو في بريطانيا أو في فرنسا أو في الاتحاد السوفيتي وغيرها من الاقطار التي تتبع المؤسسة العسكرية السلطة المدنية، لا يمكن أن تقارن من ناحية التأثير على وضع السياسة الدولة العامة مع وزارة الزراعة أو وزارة الصحة، أو التربية أو غيرها من الزارات، إذ أن الدولة تركز إلى حد كبير على المؤسسة العسكرية.

جـ - من ناحية طبيعة المصالح: ويمكن تقسيمها الى جماعات المصالح المادية وجماعات المصالح المعنوية ،على النحو التالي:

اولا - جماعات المصالح المادية: وهي تبحث أساسا عن الفوائد المادية لمصلحة أعضائها. وهي تقاسبات او منظمات مهنية. ولاريب في أنها تسعى للضغط على السلطة سواء بصورة مستقلة أو بالارتباط على نحو أو آخر بحزب سياسي معين، لأنها بحكم طبيعة تكوينها والوسائل المتيسرة لديها لاتستطيع لوحدتها ان تعمل تأثيرها في سلطة الدولة على نحو فعال. وقد أصبحت هذه الجماعات بأعداد كبيرة جدا في المجتمعات الحديثة بسبب تباين الأوضاع الاقتصادية فيها، ومن ثم لأنها تعكس تكوين البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية للجمع الذي تناضل فيه (٤٥) وذلك لان كل المهنة تقريبا قد انتظمت عمليا في نقابات، بما في ذلك المهنة الحرة (٤٦)، ولذلك فان مشكلة النقابية والسياسة تطرح نفسها بهذا الشأن. وبمعرض ذلك، تتبين ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الاول يؤكد على الترابط الوثيق بين المصالح المهنية وبين المصالح السياسية. بحيث تكاد تنعدم الحدود بينهما وتمسك بهذا المفهوم الاحزاب الاشتراكية بصورة عامة والاحزاب الماركسية على الاخص، وبحكم ذلك فان الحزب هو التنظيم السياسي الطبيعي للطبقة والنقابة تنظيمها المهني ويجب ان تلحق بالحزب، والاتجاه الثاني يدفع بأن العمل النقابي هو المطلق والعمل السياسي لاحق عليه، كما هو الحال مع تقاليد عمل النقابات العمالية في بريطانيا، وعن كل التنظيمات السياسية، بما فيها الاحزاب السياسية، ومنشأ هذا الاتجاه هو الحركة الفوضوية في القرن التاسع عشر، وعلى الاخص في فرنسا والذي مازالت بعض النقابات تحمل بعض اثاره حتى الوقت الحاضر (٤٧).

(45) Jacques Baguenard, op. cit. P. 52.

(٤٦) لاعطاء فكرة عامة عن ذلك ندرج أدناه نسب عدد العمال المنتمين الى النقابات في بعض الاقطار الأوروبية :

٢٠ % في فرنسا	٣٠ % في إيطاليا
٤٠ % في بريطانيا	٤٠ % في ألمانيا الاتحادية
٧٠ % في بلجيكا	٩٠ % في السويد

أنظر : Roger - Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 637.

(47) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 196.

ثانياً - جماعات الضغط المعنوية: ويطلق عليها أيضاً بعض المؤلفين اسم «جماعات الافكار» . والتمييز بين جماعات المصالح المادية وبين المنظمات التي تساند مبادئ أيديولوجية أو معنوية قائم على أساس أن الطائفة الأولى هي جماعات مصالح في حين أن الثانية منها هي جماعات فكرية. وعلى صعيد آخر يمكن أن يقوم التمييز بينهما على أساس التمييز بين المنظمات المهنية التي ينتظم أعضاؤها بحكم نشاطهم الاقتصادي أو المهن التي يمارسونها ، وبين المنظمات غير المهنية (٤٨). والأمثلة على ذلك كثيرة منها جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات المساندة للامم المتحدة، وجمعيات مكافحة التمييز العنصري، وكذلك النوادي، كنادي (جان مولان) في فرنسا وبادي المثنى في العراق قبل الحرب العالمية الثانية. والواقع أن الجماعات التي تدافع عن أيديولوجيات أو قيم معنوية، أو مبادئ وأفكار معينة كثيرة ومنتشرة في جميع أقطار العالم. وبين جماعات الضغط المعنوية هذه تحتل الجماعات الدينية مكانة متميزة سواء كانت اسلامية أم مسيحية أم يهودية. وكما يقول جاك باكينار إن أهم جماعة ضغط معنوية في أوروبا الغربية، وربما في العالم المسيحي، هي الكنيسة الكاثوليكية فتقلل أهميتها في الحياة العامة لايعدله غير ثقل الدولة ويضرب على ذلك مثلاً فرنسا التي فيها ١٣٥ اسقفاً و ٣٧٠٠٠ قسيس و ٢٣٠٠٠ راهب و ١٠٠ ٠٠٠ راهبة. وتستقبل المدارس الدينية ١٤٪ من تلاميذ فرنسا في المرحلة الأولية من دراستهم، و ١٧٪ من التلاميذ في المرحلة الدراسية الثانية. فضلاً عن ذلك هناك حركات كاثوليكية عديدة في جميع الاوساط (النساء، الشبيبة، العمال الخ...) وصحافة ودور نشر واسعة الانتشار، إن هذه العاصر وغيرها تسمح للكنيسة الكاثوليكية أن تتحول، أن شاءت، الى جماعة ضغط ذات تأثير فعال (٤٩) سيما وأن التثنية الاجتماعية الدينية هي استعداداً نفسياً لتقبل هذا التأثير.

ولكن هل يمكن التمسك بصورة دائمة بتقسيم جماعات الضغط الى جماعات ذات قيم معنوية وجماعات ذات مصالح، في الواقع وفي ظل معطيات واقع المجتمعات الحديثة يصعب الاخذ بهذا التمييز القاطع بينهما. لان المصلحة بحاجة الى تبرير.

(48) Roger – Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 605.

(49) Jacques Baguenard, op. cit. P. 59.

وبالمقابل فان القيمة او الفكرة ليست قائمة في الفراغ اذ تنبت في وسط اجتماعي معين، وتعتبر عنه. ومن هذه الناحية يتأتى التداخل بين النوعين من الجماعات وتصنيفها الى جماعات مصالح وجماعات قيم معنوية أو افكار ان هو الا تصنيف قائم على معيار نسبي.

د . من ناحية التنظيم: ومن ناحية تنظيمها يمكن تقسيم جماعات الضغط كما هو الحال مع الاحزاب السياسية، الى جماعات الاطر وجماعات الجماهير.

اولا - جماعات الاطر: وتتميز ببنية تنظيمية مرنة وغير مركزية، كما تتميز بقلّة أعداد أعضائها، اذ تبحث عن النوعية في عضوية الافراد وليس في الكمية والامثلة عليها نقابات ارباب العمل وعلى الاخص في قطاع الصناعة والمصارف^(٥٠) وكذلك النوادي كنادي جان مولان في فرنسا.

ثانيا - جماعات الجماهير: أما جماعات الجماهير فتسمى الى ضم اكبر عدد ممكن من الافراد في عضويتها. لان كثرة عدد أعضائها يزيد في ثقل ضغطها، ويضاعف في قوتها سواء ازاء خصومها المهنيين او ازاء السلطة القائمة. كما هو الحال مع النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحادات النساء والطلبة. وعليه فهي تتطلب درجة عالية من التنظيم والانضباط النقابي.

(٥٠) لتوضيح هذه النقطة فذكر ان (المجلس الوطني لارباب العمل ، الفرنسيين) الذي تألف بمقابل العمالية على الاخص، يضم عددا كبيرا من الاعضاء نسبيا اذ تدخل في عضويته مختلف الصناعات غير متمركز التنظيم، والهيئة الاكثر اهمية فيه هي (الجمعية العامة) التي تتكون من ٥٠٠ عضوا، وتجتمع كل سنة اشر، وتنتخب (اللجنة الادارية) كل سنتين، وتتكون اللجنة الادارية من ١٢٠ عضوا وتجتمع احدى مرة في السنة وتتألف من رؤساء الشركات ومن الموظفين فيها كذلك، وتنتخب سنويا اعضاء مكتب المجلس ورئيسه، ويشير نظام المجلس المذكور الى استقلال الجماعات المكونة، فلا يمكن باي حال من الاحوال قرار على اي جماعة من هذه الجماعات الاعضاء في المجلس. فالمجلس يقوم فقط بضمان الارتباط والتقسيم الدائم بين الجماعات الاعضاء فيه التي تحتفظ بمصالحها الذاتية ووسائلها الخاصة بها والملائمة للتعبير عن مصالحها في اطار السياسة العامة التي يتبناها المجلس بعد مناقشتها. (انظر روجيه - جبرلو شفارتزبرغ) المصدر السابق، ص ١٣٦-١٣٥ وهو نفس الحال مع الحلب الهلنك الرأسمالية بتفاوت قليل من ناحية التفاصيل التطبيقية.

وهناك تنظيمات تستخدم نفس أسلوب التآطير والاحتواء، ولكنها تسعى الى هدف متخصص، وهي تشكل منظمات جماهيرية سياسية، وتتوجه الى كل الطوائف الاجتماعية والمهنية، شأنها في ذلك شأن الاحزاب غير أنها تختلف عنها باقتصارها على هدف معين على وجه التحديد، ومثالها الجماعات التي تناضل من اجل تحقيق السلام العالمي، والنضال ضد العنصرية، والنضال من أجل نزع التسليح وغيرها^(٥١).

هـ - من ناحية أبعادها: ويمكن تقسيم جماعات الضغط من ناحية نطاق نشاطها الى جماعات وطنية والى جماعات دولية.

اولا - الجماعات الوطنية: وهي التي تعمل في نطاق الدولة التي تنتمي اليها فصالحها محصورة في نطاق اقليم الدولة وتمارس ضغطها من ثم على سلطة الدولة كما ذكرنا من قبل بالنسبة الى النقابات والجمعيات والاتحادات والرابطات وغيرها.

ثانيا - الجماعات الدولية: هذه الجماعات متنوعة من ناحية تكوينها وأهدافها ومبادئ نشاطاتها . في الميدان السياسي نجد الانيات، كجمعية الاحزاب الشيوعية الاولى والثانية والثالثة وما يتفرع عنها كالمجلس الدولي للنساء الديمقراطيات الاجتماعيات، الذي تأسس عام ١٩٥٥ في لندن، والاتحاد الدولي للشبيبة الاشتراكية الذي تأسس عام ١٩٤٦ بباريس، والاممية الديمقراطية المسيحية التي تنطوي على الاحزاب الديمقراطية المسيحية، والاتحاد الليبرالي العالمي الذي تأسس عام ١٩٤٧. وفي الميدان الثاني نجد الاتحاد النقابي الدولي، والاتحاد الدولي للنقابات المسيحية، كما نجد الاتحاد الدولي للطلاب. بل ان الكنائس لها تنظيماتها الدولية أيضا وتمارس ضغطها على الدول أيضا. وعلى صعيد آخر ان الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك الكارتلات والترستات تمارس ضغطها الخفي والعلمي على سياسات الدول. بعض

(51) Roger - Gerard Schwartzberg, op.cit.P. 637.

الجماعات الدولية لا تمارس تأثيرها الا في الخفاء ، كما هو الحال مع الماسونية(٥٢).

٥ - طرق عمل جماعات الضغط:

في دراسة تأثير جماعات الضغط تواجهنا مسألتان، هما مقدار التأثير الذي تستطيع جماعة المصلحة أن تمارسه على صانعي القرار أولا، والطرق التي تستخدم في التأثير والجهة التي يوجه اليها ثانيا. ولا ريب في أن ذلك يتوقف على مدى نجاح او فشل جماعة المصلحة في أعمال تأثيرها. فمن الواضح ان امتلاك قدرة متزايدة، مثلا، يتطلب استخداما وامارها خلال قنوات ملائمة لكي يصل تأثيرها الى الجهة او الاشخاص الحقيقيين الذين يبدون فعلا عملية صنع القرار. وعلى صعيد اخر ان تيسر الوصول الى صانعي القرار ان هو الا وسيلة لتعويض الافتقار الى المصادر الاخرى لممارسة السلطة. وعليه فان جماعات المصلحة لا تستخدم وسائل متاثلة في جميع الحالات، وانما لكل حدث يقع لها وسائلها الخاصة به، ومن هذه الناحية يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار مقدار ما تملكه جماعة المصلحة من وسائل تمكنها من ممارسة بعض التأثير على عملية صنع القرار.

والواقع أن جماعات المصالح اذا كانت تسمى الى تحقيق مطالبها، فان ذلك من طبيعة الاشياء مادامت هذه الجماعات لها وجود حقيقي في المجتمع. ولكن المشكلة الحقيقية بهذا الصدد هي في كيفية عمل هذه الجماعات في التأثير على السلطات العامة لفرض الوصول الى تحقيق مطالبها. فقد تتجاوز جماعات المصالح وظيفة المطالبة، التي هي ولا ريب من وظائفها، لكي تأتي وتمارس سلطة حقيقة في اتخاذ القرار فيما وراء ستار المؤسسات الرسمية للدولة(٥٣). ويبدو لنا أن المشكلة تنحدر عن طريقين، أولهما عندما تعجز مؤسسات الدولة عن امتصاص كل النشاطات التي يجب تنظيمها ، وعلى الاخص بموجب التشريعات او الحياة البرلمانية كما يذكر

(٥٢) التفصيل يراجع كتاب:

Jean Meynaud : Les Groupes de
Pression interationaux Chemin de Mornex,
Lausanne, 1961.

(53) Roger - Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 644

تولبوموند، فإن جماعات الضغط تأخذ بالتزايد عددا ونشاطا بصورة غير منظمة⁽⁵⁴⁾، أن لم تقل غير قانونية. والا فإن جماعات المصالح يمكن أن تكون في الظروف الطبيعية قنوات لمرار مطالبات مشروعة شأنها في ذلك شأن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية نسبيا في سير عمل النظام السياسي. أما الطريق الآخر الذي تنحدر عنه المشكلة فيشير إليه كل من داوس وهيبوز بتأكيدهما على مدى المشروعية التي تمنحها جماعة المصلحة إلى الحكومة القائمة وتؤثر على نشاطاتها. فإذا كانت تتقبل النظام السياسي القائم باعتباره مشروعاً فإنها سوف تكافح قرارات الحكومة بوسائل دستورية. أما إذا كانت جماعة المصلحة لا تقر الاقداً ضئيلاً من المشروعية إلى النظام السياسي القائم فإنها عندئذ تشعر بحرية أكثر في استخدام التسهيلات اللا قانونية، كرشوة موظفي الحكومة، أو دعم الجماعات السياسية المتردة⁽⁵⁵⁾. ومن ثم فإذا كانت مؤسسات الدولة تعمل بطريقة سليمة وفقاً لمتطلبات الحياة العامة فلا خير من وجود جماعات المصالح، لأنه يمكن تنظيم علاقاتها بالجهات الرسمية بموجب القانون وعلانية كما فعلت الدول الاسكندنافية، استناداً إلى المقولة السائدة في هذا الشأن وهي أن العمل ما أن يعرف فإنه يكف عن أن يكون خطراً⁽⁵⁶⁾. أما إذا كانت المشكلة قائمة في عجز المؤسسات عن تأطير واحتواء ثم د ليم شؤون المجتمع فإن الضغط والتأثير سوف يمران بقنوات ليست طبيعية ولا قانونية.

ولا ريب في أن الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط في عملها لفرض التأثير على السلطة من التعدد والتنوع بحيث يصعب بيان تفاصيلها جميعاً، فهي مختلفة باختلاف لحروف المجتمعات والنظم السياسية فضلاً عن اختلاف جماعات الضغط ذاتها. ولذلك فسوف نحاول أدناه بيان الاتجاهات العامة في هذا الشأن، وحصرها في اتجاهين رئيسين، هما: التأثير المباشر، ثم التأثير غير المباشر.

أ - التأثير المباشر: ويكون على مستوى السلطات العامة في الدولة، بالتأثير على أعضاء البرلمان أو الوزراء أو مدراء مكاتبهم أو موظفي الإدارة على مختلف

(54) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 209

(55) Dowse and Hughes, op. cit. P. 391.

(56) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 644.

مستوياتها، أو مدراء وموظفي المؤسسات والمرافق العامة. ويتم هذا الضغط اما بصورة مكشوفة او بصورة خفية.

اولا - التأثير العلني او المكشوف: فالنشاط العلني يتضمن المواقف التي -بمخذا جماعات الضغط ازاء مختلف القضايا التي تطرحها الحياة العامة سواء كانت سياسية ام غير سياسية، على مختلف المستويات، كما أنها تستخدم مختلف الوسائل للتعبير عن مواقفها. ويأتي في مقدمة ذلك التقدم الى الجهات المسؤولة بوثيقة تفصيلية تتضمن مطالبها - وغالبا ما تعد هذه الوثيقة من قبل جماعة من المختصين - مكتوبة بلهجة معتدلة، وموضوعية ظاهريا. وهذه الطريقة الاعلامية الموجهة في أغلب الاحيان تنطوي على انسجام ما بين الوقائع وبين مصالح ورغبات جماعة الضغط. وعندما لا توجد عناصر اعلام اخرى، فان هذا الاجراء يصبح فعالا التأثير. كان تعد جماعة مصلحة وثيقة وتعرضها على برلماني لكي يتقدم بها بصيغة مشروع قانون او اقتراح بتشريع قانون ينظم شئوننا تقنية⁽⁵⁷⁾. أو ان لم يتيسر لها هذا الاجراء تبادر جماعة الضغط الى ارسال وفد عنها لمقابلة المسؤولين وعرض مطالبها عليهم، أو ان تعلن ذلك على لسان احد ممثليها بوسائل الاعلام المعروفة، أو ان تتصل بالاحزاب السياسية لعرض موقفها ازاء قضية مطروحة. والواقع أن جماعات الضغط تبذل جهدها للوصول الى المراكز الحقيقية لعملية صنع القرار. في فرنسا، مثلا، كان الضغط في عهد الجمهورية الرابعة ١٩٤٦ - ١٩٥٨ يمارس بصورة خاصة على البرلمان الذي كان السلطة الكبرى في نظام ذلك العهد. اما في الجمهورية الخامسة فقد انتقل الضغط الى الوزراء ومدراء مكاتبتهم والموظفين الكبار، بل وحتى على رئاسة الجمهورية من قبل جماعات الضغط القوية جدا، ويمكس هذا الانتقال ببساطة تامة تغير موقع سلطة اتخاذ القرار من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية، اي الى الذي جعل رؤساء اللجان البرلمانية، وم جميعا أعضاء في حزب الاغلبية الديفولي يعبرون في عام ١٩٧٢ عن خوفهم ازاء التوافق المبالغ فيه بنظم بين السلطة وبين جماعات الضغط⁽⁵⁸⁾.

الانتخابات: وقد تثقل جماعات المصالح بضغطها في الانتخابات التي تجري على مختلف المستويات. سواء كان ذلك عن طريق حث منتسبيها للتصويت الى مرشح معين تسانده، أو عن طريق تقديم الدعم المادي، كتمويل الحملات الانتخابية، او الدعم

(57) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P. 645.

(58) Bernard Toulemonde, op. cit. P. 210.

المعنوي باستغلال نفوذ بعض الشخصيات الدينية أو الاجتماعية للدعاية لمرشح ضد منافسيه. ان صيغة هذا الدعم العلنة منها والخفية ، كما يلاحظ باكينار، تضع دائما السياسيين أمام خيار صعب: فاذا ما قرروا تغليب معتقداتهم الشخصية متجاهلين ضغط المصالح عليهم ، فانهم يحازفون بالانقطاع عن ناخبهم والحكم على أنفسهم بالانتحار السياسي . وان قبلوا بالضغط متجاهلين معتقداتهم فانهم يدفعون بمستقبلهم الانتخابي الى انتحار اخلاقي. ولذلك فانهم نادرون أولئك السياسيون الذين رفضوا ابتلاع ادعاءات جماعات الضغط المتنفذة والراسخة في مناطقهم الانتخابية، لأن هذه الادعاءات كانت تدخل في صراع أخلاقيتهم⁽⁵⁹⁾.

المشاورة: ان دوائر الدولة ومؤسساتها غالبا ماتلجأ الى استشارة الاختصاصيين وذوي الرأي في بحث القضايا المطروحة في مختلف ميادين الحياة العامة قبل أن تتخذ قرارا أو تصدر تشريعا ينظمها. وتحدث هذه المشاورات بشكل عرضي كعقد ندوة أو طاولة مستديرة أو استقدام الخبراء من قبل اللجان الرسمية التي تؤلف لهذا الغرض. وفي بعض الاحيان يضم هؤلاء الخبراء والمختصين بالسدوائر الرسمية كاستشاريين، ان ممارسة التشاور على هذه الطريقة غالبا ما يفتح قناة جديدة أمام جماعات المصالح لممارسة ضغطها⁽⁶⁰⁾. اذ تجد جماعات الضغط الفرصة المناسبة لالمرار وجهة نظرها الخاصة بها بواسطة المعلومات التي يتقدم بها هؤلاء المستشارون المرتبطون بها الى السلطة بشكل وثائق أو معلومات حول المشاكل التي يجري البحث فيها وتكون كاملة ومعدة باعتناء من قبل خبراء أكفاء في أغلب الاحيان، بحيث يتغلب الامر احيانا كثيرا من حدة الذهن ومعرفة تقنية عالية بالموضوع لاجل شرح النقطة التي لا يكون تحليلها غير متحيز⁽⁶¹⁾. فجماعات الضغط في هذه الحالة تمارس ضغطها مباشرة على السلطة عبر من يمثلها من الخبراء او ذوي الرأي. وفي هذه الاحوال يكون الثقل الحقيقي لجماعة الضغط لا عدد أفرادها فعسب وانما أيضا المصلحة التي تمثلها ومدى اهميتها في الحياة العامة فالجماعة المختصة بصناعة الالكترونيات مثلا تحتل مركزا استراتيجيا هاما في اقتصاديات البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر، ولذلك

(59) Jacques Baguenard, op. cit. PP. 53-4.

(60) Roger - Gerard Schwartzenberg, op. cit. P. 645.

(61) جان مينو، جماعات الضغط (الطبعة العربية) المصدر السابق، ص ٥٧.

فان قوتها مثالية عن أهمية نسوية نشاطها بحيث تتجاوز قلة عدد أعضائها نسبيا (٦٢) والشئ ذاته فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه جماعة علماء الطاقة النووية في التأثير على العلاقات الدولية.

العنف: تلجأ جماعات الضغط عادة الى استخدام العنف بمد ان تستنفذ كافة وسائلها العلنية والخفية في التأثير على السلطات العامة ووسائل العنف عديدة ويصعب حصرها. ويمكن مع ذلك ذكر أكثرها تواترا. فتأتي في مقدمة ذلك المظاهرات الاحتجاجية. وغالبا ما يرافق المظاهرات الاضرابات عن العمل، وفي بعض الاحيان الاعتصام في مراكز العمل. كأضراب الطلبة من أجل تحقيق مطالبهم الجامعية ، أو أضراب العمال من أجل تحسين ظروف العمل أو المطالبة بزيادة أجورهم، أو حق أضراب الموظفين، كما يحدث في فرنسا . بحيث وصلت موجة الاضرابات حق الى رجال الشرطة مطالبين بتحسين ظروفهم المعاشية. ولكن اذا كانت أغلب دول العالم تقر حق التظاهر باعتباره وسيلة جماعية للتعبير عن الرأي، فان حق الاضراب محرم في كثير من النظم السياسية. ويلاحظ هاكينار بهذا الصدد أن حق الاضراب اذا كان يسمح به في الدول الغربية لكي تظل مسترة رابطة القوة بين الاطراف المختلفة فانه في الوقت نفسه سلاح رهيب اذ يجهز على الهدنات المؤقتة دائما.

ولاستخدام حق الاضراب ينبغي ان يكون بوسع النقابات العالية التي تستخدمه أن تعتمد على موافقة الرأي العام أو على الأقل ان يكون محايدا حذرا ازائه (٦٣). ويلاحظ على أساليب الضغط هذه انها اما ان تمارس على السلطة مباشرة، او انها تتوجه اليها عبر صراع لاتكون السلطة فيه الا طرفا ثالثا، ولكن طرفا مسؤولا ، مادام كل أضرار في المصلحة العامة تتحمل هي ذاتها مسؤوليته.

ثانيا - عمل جماعات الضغط في الخفاء: وقد تستخدم جماعات المصالح طرقا تظل في طي الخفاء، للتأثير على السلطات العامة. وهذه الطرق أيضا متعددة ومتنوعة، والمعروفة منها، وربما أهمها هي التالية:

(62) Georges Burdeau, Traite ... T.III, op. cit. P.214.

(63) Jacques Beguenard, op. cit. P.56.

العلاقات الخاصة: الى جانب «العلاقات العامة» التي تقوم بين جماعات المصالح وبين ادارات الدولة والتي تجرى في العلن، هناك العلاقات الخاصة، والاتصالات الشخصية مع البرلمانيين، والوزراء، والموظفين الكبار، وهنا تلعب الخلفية الاجتماعية دورا هاما في تقبل المسؤولين تأثير جماعات المصالح. ولتوضيح هذه الظاهرة العامة تقرّيباً يذكر روجيه جيرار شفارتزنبرغ واقع ذلك في فرنسا، فيشير الى أنه في التفاوض مع الادارة الحكومية لا تقف تقابلات المال على قدم المساواة مع تقابلات أرباب العمل. اذ مهما كانت الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين، فانهم يلتقون مع القادة الصناعيين والمصرفيين بحكم البيئة الاجتماعية المشتركة والنشأة المتماثلة، والميول الثقافية. ويضيف على ذلك بقوله أنه لا عجب ان حدث الالتقاء لان الموظفين يختارون من بين الاوساط البرجوازية. وشاهد ذلك أن المدرسة الوطنية للإدارة لم تقبل خلال ١٩٥٨ - ١٩٧٠ غير ثلاثة طلاب فقط من أبناء المال. وكان أبناء الطبقات المسورة هم الاغلبية الساحقة بين الناجحين في امتحانات القبول في المدرسة المذكورة، هؤلاء الطلاب الذين سيصبحون بعد تخرجهم أعضاء الهيئات الكبرى في الدولة^(٦٤). وعليه فان جماعات المصالح تجد منفذا لضغطها على السلطة عندما تجد في قمة جهاز الدولة، وقمة الجهاز الاقتصادي أشخاصا لهم لغة اجتماعية مشتركة، وأصل اجتماعي واحد، بل وحتى المدرسة المشتركة^(٦٥).

التمويل: غالبا ما تمول البيوت المالية والتجارية والشركات الصناعية في الدول الغربية الحملات الانتخابية اعتبارا من انتخابات رئاسة الجمهورية الى الانتخابات على المستويات المحلية. وقد دلت بحوث كثيرة أيضا على ان جماعات المصالح الكبرى (الدولية والوطنية) قد مولت وهيأت حركات سياسية أو انقلابات عسكرية في بلدان العالم الثالث.

التسلسل: يحدث أحيانا أن تفلح جماعات المصالح في توظيف بعض الموظفين المتعاضدين لفرض الاستفادة من تأثيرهم على دوائر الدولة ونلاحظ ذلك بصورة

(64) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P.647.

(65) Bernard Toulemonde, op. cit. P.211.

خاصة في الشركات الخاصة بصنع الطائرات أو صناعة الاسلحة، اذ تضع على مختلف مستويات ادارتها ضباطا قدامى لاقامة وتطوير اتصالات وعلاقات مع الادارة العسكرية، بحيث يؤدي الامر الى تكوين شبكة من الروابط والمصالح المشتركة التي تضغط بثقلها في توجيه السياسة، وعلى الاخص السياسة الخارجية^(٦٦).

الافساد : لقد وجد افساد المسؤولين في الماضي في كثير من الدول ومازال يوجد ، ولذلك قلما ينحو نظام سياسي منه . وأشكال الافساد متنوعة ، فقد يكون بشكل رشوة او مايقارها ، كدفع راتب شهري او مقدار من المال للمسؤول م او ان تؤدي جماعات الضغط خدمات للسياسي ، كتوظيف بعض افراد عائلته أو المقربين منه . كما قد تأخذ الرشوة اشكالا اقل خطورة مما تقدم ، كالدعوة الى تناول الطعام والسفر وقضاء الاجازات وتقديم الهدايا في المناسبات المعتادة . ان هذه الروابط ، مهما كانت بسيطة في مظهرها ، فانها خطيرة في جوهرها على ممارسة السلطة . اذ كما يلاحظ موريس ديفرجيه بحق ، ان مجرد رفع الكلفة اجتماعيا اذا ماتوا تر على نحو مضطرد ، مع رجال السلطة قد يؤدي الى ازدياد التأثير عليهم بيسكولوجيا، ولكن قد يطرح الافساد على الصعيد الجماعي عندما تمول بعض الاحزاب السياسية، او الحملات الانتخابية، او النقابات، او المنظمات الاخرى^(٦٧) كما يمكن ان يكون ذلك على صعيد وطني او دولي. وفضيحة تمويل وكالة المخابرات الاميركية لكثير من المنظمات والهيئات خلال سنوات السبعين مازالت عالقة في الذهن.

(٦٦) يذكر روجيه - جيرار شفارتزبرغ نقلا عن تقرير قدمه السناطورو - بركماير ان الشركات المائة الكبرى التي تجهز الاسلحة الى وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) كانت في عام ١٩٦٩ تستخدم ٢٠٧٢ ضابطا متقاعدا برتبة كولونيل (عقيد) فاعلي، واكثر من نصف هؤلاء (اي ١٠٦٥) كانوا مستخدمين في الصناعات المفرة الكبرى المختصة بالنفشاء والتي تقوم بتلبية ربع طلبات البنتاغون، وفي ١٩٦٩ ايضا قدم البنتاغون ٢٠٠ ٠٠٠ عقد بتجهيزه بالاسلحة تبلغ قيمتها جيميل ٥٠ مليار دولار. وفي العام نفسه استطاع البنتاغون ان يميل بكل ثقله للتأثير على الكونغرس لكي لا ينقص الميزانية العسكرية الاكثر المبلغ الذي كان مطلوب انقاصه. (انظر روجيه - جيرار شفارتزبرغ المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٤).

(67) Maurice Duverger, Socio. po.cit. P.460.

(68) Roger - Gerard Schwartzberg, op.cit.PP, 647-8.

وقد تلجأ جماعات الضغط الى اسلوب نشر الفضائح اذ تبحث عن جوانب مشينة في حياة السياسيين او الموظفين الكبار وتربطه بوظيفته العامة ثم تأخذ بالتهديد بنشره عندما لا ينصاع هؤلاء الى ارادتها . هذه الفضائح قد تكون سياسية بحسب كفضيحة ووتركيث ، في الولايات المتحدة ، وقد تكون مالية كفضيحة بناما وقضية ستافسكي اللتين حدثتا في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة ، وقضية رشاوى شركة لوكهيد الاميركية ، كما قد تكون اخلاقية كفضيحة كريستين كيلر في انكلترا في سنوات الستين . وقد تختلط هذه الفضائح بعضها ببعض الآخر .

التهديد : ومثاله التهديدات التي توجه الى البرلمانين بشكل رسائل أو نداءات هاتفية، التي تنطوى على العنف، أو السباب، أو عدم انتخابهم أحيانا الى حد اسقاط الوزارة القائمة في بعض الدول الغربية، ولعل ذلك من أم الاسباب التي ساهمت في الا استقرار السياسي في فرنسا في عهدي الجمهورية الثالثة والرابعة.

ب - التأثير غير المباشر: ان كل نظام سياسي، مهما كانت طبيعته أو شكله، لا يسمع الا التعامل مع الرأي العام، غير ان بعض النظم السياسية تحاول ان تسير على هديه، تستوحيه في وضع سياستها العامة، الداخلية منها والخارجية، ولذلك فانها تبذل جهودا تعرف على اتجاهاته وتقلباته، فتطبق في ذلك اجراءات تقنية لجس أو قياس الرأي العام بصورة منتظمة تقريبا، عن طريق معاهد الرأي العام، والصحافة، وغيرها .. في حين ان نظم سياسية أخرى أن تصوغ هي ذاتها الرأي العام وتسير اتجاهاته على نحو ينسجم مع توجه هذه النظم، وذلك عن طريق مختلف المنظمات كالأحزاب ومنظمات الشبيبة والنساء والعمال فضلا عن سيطرتها على وسائل الاعلام المختلفة. وفي الحالتين تدخل جماعات الضغط كأحدى القوى العاملة في النظام السياسي للتأثير على الرأي العام وتحويله الى جانبها لكي يدعم مواقفه أو يسهل اقرار مشاريعها بدون معارضة او عائق من جانب السلطة السياسية. وعليه فان عمل جماعات الضغط للتأثير على الرأي العام، يعني التأثير بصورة غير مباشرة على السلطات العامة. لأن هذه الأخيرة لا يسمها أن تتخذ قرارات لا تخدم جماعات يؤيدها تيار قوى من الرأي العام.

وجماعات الضغط تلجأ عادة الى استخدام وسائل وطرق عديدة للتأثير على الرأي العام لتنظم جميعا في اتجاهين رئيسين، هما الاجبار والاقناع.

اولا - الاجبار: وبه تمارس جماعات المصالح ضغطا من أجل اجبار السلطات العامة على أن تتخذ قرارا في مصلحتها، ونموذج هذه الوسيلة عادة هو الاضراب عن العمل، أو اقامة الحواجز في الطرقات الامر الذي يضر بالاقتصاد الوطني، أو يخل بالمصلحة العامة، بحيث يتأثر الرأي العام فيضغط على الحكومة لتبلي مطالب المضرين. وتستخدم هذه الطريقة على الاخص من قبل موظفي الدوائر الرسمية والمنظمات الفلاحية والتجار وأصحاب الحرف⁽⁶⁹⁾.

ثانيا - الاقناع: تحاول جماعات الضغط بصورة عامة أن تؤثر على قطاعات الرأي العام اما عن طريق الدعاية أو الاعلام.

١- الدعاية: حيث تقوم جماعات الضغط عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بترويج بعض الافكار التي تسند مركزها أو تدعم مطالبها في أوساط الرأي العام. ويتم ذلك بوسائل مختلفة أيضا. كأن تملك جماعات الضغط ذاتها صحافتها الخاصة بها، كما هو الحال مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية⁽⁷⁰⁾ واتحادات الطلبة والشبيبة والنساء. ومع أن وسائل الاعلام هذه تتوجه بصورة رئيسة الى الاعضاء الا أن ذلك لا يمنع من وصولها الى الاوساط الاخرى، والرسمية منها على الاخص. أو قد تقوم جماعات الضغط بتقديم مواد تحريرية معدة مسبقا الى الصحف الكبرى كالبيانات الختامية التي تصدر في أعقاب مؤتمر، والرسائل المفتوحة، والمقابلات الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية⁽⁷¹⁾ الخ ويحدث في بعض الاحيان ان تقرر جماعات الضغط موادا تحريرية تبدو في الظاهر وكأنها مقالات أو بحوثا مكتوبة من قبل محرري الصحيفة، في حين أنها في جوهرها اعلانات تخدم مصلحتها، وتدفع جماعات الضغط مبالغ في السر لقاء نشرها في الصحف⁽⁷²⁾. فان عجزت جماعات الضغط عن تحقيق ذلك فانها تلجأ الى الطريق المكشوف، وهو تأجير صفحات من الصحف ونشر بياناتها بشكل اعلان مدفوع الاجرة.

٢- السيطرة على وسائل الاعلام: في الواقع ان أغلب هيئات الاعلام ليس لها الا استقلال محدود ازاء الجماعات الصناعية والمالية، اذ تملك هذه الاخيرة قسما أو كل رأس مال الصحف في بعض الاحيان. وعلى هذا النحو تستطيع جماعات الصناعيين

(69) Bernard Toulemonde, op.cit. P.212.

(70) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P.655.

(71) Ibid, P. 656.

(72) Bernard Toulemonde, op. cit. P.213.

الكبار والمصارف والهيئات الرأسمالية الجبارة ان تضمن لها الاشراف والسيطرة على الهيئات الصحفية. ومع أن المشروعات الصحفية ليست مجزية على الصعيد المالي لهذه الجماعات، إلا أنها تهي لها وسيلة فعالة لزيادة نفوذها وتأثيرها على الجمهور وعبره على السلطة. وإذا كانت جماعات الضغط لا تستطيع أن تسيطر على وسائل الاعلام عن طريق شرائها، فإنها تستطيع أن تضغط عليها عن طريق الاعلانات التي تكون مصدرا ماليا كبيرا للصحف. لأن تكاليف الطباعة والورق والتوزيع وأجور العاملين فيها من عمال ومحررين لا تغطيها أسعار مبيعات الصحيفة فحسب. ولغرض تقادى هذا العجز المالي، أو التخفيف منه على الأقل، فإن أغلب الصحف تسعى الى زيادة الصفحات المخصصة للاعلانات لكي تحتفظ بأسعار زهيدة لبيع الصحيفة، وتضمن توازن ميزانيتها المالية. ومن ثم لا تجد الصحف - في واقع التنافس الشديد بين الصحف ذاتها - بدا من عبارة جماعات المصالح، فقد تنشر وجهات نظرها أو اقتراحاتها بشأن قضية أو حدث، وقد تنشر أيضا مقالات موصى بها منها، أو التناضي عن بعض الامور التي لا تنظر اليها بعين الارتياح، وعدم التطرق اليها.

والواقع ان جماعات المصالح تذل جهدها لأن تستر على علاقاتها مع وسائل الاعلام المختلفة. وذلك لكي لا تخرق مبدأ حياد وموضوعية وسائل الاعلام من ناحية ومن ناحية أخرى لكي يسهل لها التأثير على الرأي العام.



الباب السادس
السلوك السياسي

20

الفصل الاول

المواقف والاتجاهات

من الصعب جسدا التعرف على ما يعتل في نفس الانسان وضميره وتفكيره، ولكن المظاهر الخارجية لحياة المرء تعبر نوعا عن حياته النفسية الداخلية. وإذا كان بالامكان اخضاع سلوك الانسان في المدى البعيد الى المراقبة والتحليل والاستنتاج، فانه ليس عملا سهلا التعرف على الدوافع التي تحرك هذا السلوك. ورغم الانجازات المؤكدة التي حققها علم النفس الفردي في هذا المجال، الا أنه مازالت جوانب متعددة من النفس الانسانية لم يتوصل بعد الى الكشف عنها، وعلى الاخص ماتعلق بالجوانب اللا عقلية في سلوك الانسان. وعلى صعيد اخر لقد أسهم علم النفس الاجتماعي الى حد كبير في دراسة نفسية الجماهير، وعلى الاخص ماتعلق بالظواهر الجمعية، ومع ذلك فان مجاله أيضا في هذا الشأن ظل محدودا نوعا. ويزيد في تعقيد مشكلة السلوك الفردي والجماعي، وعلى الاخص في ميدان الحياة السياسية، ان ماتحصل في هذا الشأن غير مستقر ولا متفق عليه من جميع الباحثين. وحيث أن العوامل التي تتحكم في السلوك عديدة ومتنوعة فقد عني أكثر من علم بها، كعلم النفس الفردي وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا، وأخيرا وليس اخرا علم الاجتماع السياسي.

ان الانسان قبل كل شيء هو كائن حي، ومن ثم فان تركيبه البيولوجي والنفسي يعتبر منطلق الدراسات الاخرى التي تعني بدراسة جوانب حياته المختلفة، وعلى الاخص تلك التي تتعلق به كعضو في مجتمع، وك مواطن في نظام سياسي. وكا أن للانسان ماهية، الا أن هذه ذات لا تتأكد الا عبر الآخرين، أي من خلال العلاقات المختلفة القائمة في المجتمع الانساني الذي يعيش فيه. وعليه فان ماهية الانسان (جوهرها الاجتماعية، أما ماهو سياسي فيها فيأتي من بعدد العلاقات التي يدخل فيها مع الآخرين، أفرادا او جماعات، وسواء كانت علاقات تضامن أو علاقات صراع، وهي التي تدفع به الى التفكير والى القيام بنشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف واتجاهات وميول سياسية، نطلق عليها اجمالا بتعبير السلوك السياسي. وعليه فان السلوك السياسي للفرء أولا وللجماعات من ثم تتحكم في نشوئه وفي أشكاله عوامل متعددة ومتنوعة، هي عوامل البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد، فضلا عن أن السلوك السياسي يتوقف على درجة الوعي الفردي أو الجماعي من ناحية العمق ومن ناحية الاتساع. ومن ثم كما يبدو أن السلوك السياسي، فرديا كان أم جماعيا، لا يمكن تفسيره بمعزل عن جملة عوامل مترابطة ومتفاعلة، كالعوامل التاريخية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والحضارية.

١ - تعريف الموقف^(١): ان مفهوم الموقف بأبسط أشكاله هو «استعداد طبيعي مسبق لانجاز مهام معينة». والموقف بالأصل اما أن يكون اتجاهها طبيعيا (Physique) أو بيكولوجيا. والموقف الاخير حسب تعبير ايف بايارد هو «استعداد مسبق دائم نوع ما، ونوعي على نحو ما، ويمكنه في وضعيات معينة أن يقوم بتحويل وتوجيه عمل الفرد باتجاه مفضل على غيره»^(٢). وعلى نحو أدق يعرف غوردون البورث الموقف بكونه «... استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة وله تأثير موجه أو فعال على ردود فعل الفرد ازاء كل المواضيع أو الوضعيات التي يرتبط بها»^(٣) ومعنى ذلك أن سلوكية الفرد قد انتظمت بناء على تجارب يمر بها الفرد في حياته الماضية بحيث انه اذا ما عرضت عليه حالات أو مواضيع معينة فانه يتخذ مواقف تنسجم مع الخطوط العامة لهذه السلوكية. ومن ثم فان الموقف يأتي بعد سلسلة من السلوكيات، كما أنه يستبدل عليه دائما من خلال التعرف على سلسلة من السلوكيات، أي بالكشف عن قوة محركة في تكوين الفرد تدفع تصرفاته باتجاه معين. ولتوضيح ذلك تضرب ايفون كاستلان المثال التالي على العلاقة بين الموقف والسلوكيات:

يرى فرد ما أن الدولة يجب ألا تتدخل في الامور الخاصة. ان ذلك موقف يتخذه الفرد. بناء على هذا الموقف هو:

- يقرأ صحيفة معينة.
- هو يصوت لمرشح معين في الانتخابات.
- هو يشارك في اجتماعات عامة معينة.
- هو يتجنب الالتقاء ببعض الناس، كل هذه التصرفات هي سلوكيات رغم أنها متنوعة، الا أنها مترابطة فيما بينها، ولها علاقة بموقفه العام المذكور^(٤)

(١) مع ان كلمة موقف Attitude بالاصل متأتية عن كلمة Aptitudo الإيطالية المنحدرة بدورها من كلمة Aptitudo اللاتينية فان مفهوم المواقف قد استعجزاً من علم النفس الصام ومنه انتقل الى علم النفس الاجتماعي، وعنه اخذ به علم الاجتماع، ثم علم الاجتماع السياسي.

(2) Yvonne Castellan : Initiation a la Psychologie sociale Armand Colin, Paris, 1974, P.195.

(3) Alan Lencelot: Les attitudes Politiques, P.U.F. Paris, 1974, P.7.

(4) Yvonne Castellan, pop. cit.P.196.

وعلى صعيد آخر ان الموقف يختلف عن (الميل) التي هي انعطاف نحو القيام بعمل شيء معين، وتتسم في أغلب الاحيان بالقفوية. كما أن الموقف يتميز عن الميل بكونه سلوكا حركيا نحو عمل شيء معين ويتصف بالدينامية والتنظيم. ولكن هل يتكون الموقف ازاء موضوع واحد، أم عدة مواضيع؟ ان المثال السابق يطرح الموقف على مستويين، الاول ينصب على موضوع محدد كالتصويت الى مرشح للرئاسة مثلا، أما الثاني فيصب على مواضيع متعددة تنحدر عن موضوع رئيسي هو في مثالنا المذكور الموقف من تدخل الدولة فقط. من بين كل هذه المواضيع يطرح الموقف هوية ذات مؤشرات، هي الصحيفة، والقانون، وبطاقة التصويت في الانتخابات ... وبناء على هذه النظرة، فان الموقف هو «... مبدأ موحد لروابطنا مع العالم والوسط الاجتماعي والاخرين»⁽⁵⁾.

ويمكن تقسيم المواقف الى مواقف فردية ومواقف جماعية، بناء على من يتخذها. كما يمكن تصنيفها أيضا بناء على الموضوع الذي تنصب عليه الى مواقف طبيعية *Attitudes physiques* وتتعلق بعناصر غير بشرية، كالنخاع مثلا، وإلى مواقف اجتماعية (*attitudes sociales*) وتتعلق بأوضاع أو مشاكل اجتماعية وثقافية. والمواقف السياسية هي نوع من المواقف الاجتماعية التي يتخذها الفرد أو الجماعة ازاء أوضاع سياسية بغض النظر عن المستويات التي تعرض فيها.

ب - تكون المواقف السياسية: ان العوامل التي تتحكم في تكوين المواقف السياسية التي يتخذها الافراد والجماعات اما أن تنبعث عن الوسط الاجتماعي أو تتأق عن الخصائص الذاتية، البيولوجية والنفسية، للأفراد والجماعات، ويفصل ذلك على النحو التالي:

أ - تأثير التجارب الشخصية والجماعية: ان التجربة التي يمر بها الفرد في حياته هي أحد المتغيرات الاساسية التي تتحكم في سلوكه النسيامي، اذ تترك اثارها في تكوينه النفسي والاجتماعي والتي تنعكس من ثم في مواقفه السياسية. وتجارب المرأ بمجموعة تصوغ شخصيته وتعين أبعادها. ولا ريب في ان معرفته وقيمه واتجاهاته تسهم في صياغة تجربته، كما أنها بالمقابل تتأثر هي ايضا بتجربته. وعلى نفس النحو

(5) Yvonne Castellan, op. cit P: 198.

فإن نشر المعرفة والقيم والمواقف من خلال مختلف الهيئات في المجتمع هي تجارب محد ذاتها، ومتأثرة بتجارب أخرى^(٦). وقد توصل روبرت لين أثر دراسة قام بها ميدانيا إلى أن: «... مفهوم الفرد عن المسائل السياسية يأخذه من تنوع تجاربه». فضلا عن ذلك، قد يكون مفهوم الفرد غير عقلاني، بمعنى أنه غير مخطط ولا منهجي، ولكنه ليس ضمن إطار تجربته الخاصة به بحكم الضرورة. وهكذا قد يجهل الفرد عوامل تبدو للمراقب الخارجي هامة، لأنها تقع خارج نطاق تجربته. ومن الهام أيضا التأكيد على أنه حيثما تكون التجارب مشتركة بين عدد من الأفراد فإنها قد تكتسب أهمية أكبر في تكوين القيم والمواقف^(٧).

وعليه فإن المواقف السياسية تتكون بصورة طبيعية بناء على مجموعة من التجارب التي مرت في الماضي بحياة الأفراد والجماعات، غير أن هذه التجارب لوحدها لا تكفي لفهم الكيفية في تكون المواقف السياسية، وإنما يجب أن ترتبط التجارب الماضية بالوسط الاجتماعي العام وبتكوين الأفراد نفسيا وبيولوجيا، فضلا عن طبيعة المرحلة التاريخية التي حدثت فيها التجارب.

وكذلك المرحلة الانية التي تتكون بها المواقف السياسية الفردية والجماعية. وعلى وجه الإجمال أن التجارب التي تتحكم أثارها في تكوين المواقف السياسية، هي التالية^(٨):

(6) Rush and Althoff, op. cit. P.25.

(7) Robert E. Lone: Political Ideology, New York, 1962, Quoted bu Rush and Althaff, op. cit. P.25.

(9) Alan Lancelot : op. cit. P.13.

- تجربة شخصية مر بها الفرد وتتعلق بممارسة نوع من السلطة في علاقاته المتبادلة مع الآخرين.
- تجربة حصل عليها من جوانب الحياة السياسية المختلفة ومن القيم المأخوذ بها في حكم الأشخاص.
- تجربة حصل عليها من المجتمع بصفته نظاما سياسيا، بما في ذلك القوى السياسية والمؤسسات والقوانين.

ومثال النوع الاول هو سلطة الاب في العائلة، اذ تترك اثارها على تكوين الطفل وتظهر بأشكال مختلفة في سن البلوغ. أما النوع الثاني فيتعلق بالقيم السائدة في المجتمع التي تتحكم في كيفية ممارسة السلطة والاجواء التي تحيط بها، كالديمقراطية او الاستبدادية، العنف أو التسامح وسلوك المسؤولين في السلطة وعلاقاتهم بالشعب وغير ذلك من القيم الانية او القيم الموروثة. أما النوع الاخير من التجارب فنأشئ في أغلب الاحيان عن تجارب جماعية، قد تكون تاريخية عريقة في القدم، أو تجارب في الماضي القريب. في ظروف أقطارنا العربية يمكن أن نذكر الثورات العديدة وما صاحبها من عنف خلال قرون طويلة، وكذلك السيطرات الاجنبية المختلفة المتعاقبة، فضلا عن التقاليد والسوابق في كيفية الحكم أو ممارسة السلطة. ويلاحظ الآن لانسو على ذلك أنه «... ليس نادرا أن تنتقل الصدمة التي تثيرها هذه التجارب من حقبة من الزمن إلى أخرى محدثة تضامنا أو ريبة يظلمان يتميزان زما طويلا بعد وقوع الحدث الذي انبثقا عنه. وصدى هذه الامور القديمة في ضمير الاجيال الجديدة هو عامل جوهري في اقرار تقاليد معينة»^(١٠).

ان تجارب الجماعة تعزز القيم والمواقف التي يتبناها بصورة مشتركة الافراد الاعضاء في جماعة اجتماعية، اذ أن الطبيعة العامة للتجارب المشتركة التي تجري على نطاق واسع غالبا ما تنطوي على أهمية سياسية كبيرة. فالتجارب القومية والوطنية، او تجربة حزب سياسي معين، أو جبهة أحزاب، أو جمعية سياسية وغير ذلك تترك اثارها على الافراد الذين كانوا في أطرها أو باتصال بها وخاضوها نشاطا

(10) Alan Lancelot , op. cit. 15.

وعلى صعيد أقل من ذلك، ان «... الرخاء الاقتصادي والواسع النطاق، او اخترمان، والتطور الاجتماعي السريع، والعنف المتواتر الوقوع، أو الامن المستتب خلال زمن طويل، ووجود تواتر اجتماعي أو عدم وجوده وغير ذلك يعرض وسطا اجتماعيا تجريبيا يساهم في توجهات الفرد السياسية وفي نمط سلوكه السياسي» (١٢). وقد دلت دراسات عديدة في هذا الشأن على أن الافراد يغيرون مواقفهم بناء على تغير مواقف الجماعات التي ينتمون اليها، اذ ان هذه (الجماعات المرجمية) تقوم بدور دليل أو حبر زاوية بالنسبة الى ردود أفعال الفرد عندما تمر به تجربة ما.

ب - تأثير العوامل الاجتماعية: ان الوضع الاجتماعي الذي يعيش المرء في كنفه يؤثر في تكوين تفكيره ومواقفه السياسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً - يمكن ان ينتمي الفرد الى جماعة معينة وفقا لمعايير اجتماعية - اقتصادية أو اجتماعية - جغرافية. فالتأثيرات الاولى من المعايير تنصب على جماعات اجتماعية متباينة - باختلاف اتجاهات المؤلفين - فقد تكون الطبقات الاجتماعية، او قد تكون مهنية على اساس الثروة أو الدخل الفردي وما شاكل ذلك فالمرء يجد نفسه يعيش في وسط بيئة اجتماعية لها قواعدها وقيمه وسلوكيتها الامر الذي يدفع به الى

(11) Rush and Althoff, op.cit. P.25.

(13) Alan Lancelot :op. cit. P.16.

وعمي وضعه الفردي ضمن الوضع الجماعي . فالبرجوازي يتخذ مواقف سياسية برجوازية، كما ان العامل يتخذ مواقف سياسية تنسجم مع وضع طبقته العاملة. وعلى صعيد اخر، اذا ما فضضنا النظر عن وجود الطبقات الاجتماعية ، فان معيار الثروة او الدخل الفردي يمكن ايضا ان يشير الى نفس الواقعة في التحليل الاخير. «ولن يكون مفاجئا لاحد الاشارة الى أن ذوي - الدخل العالية واولئك السذين يتمتعون باستقلال اقتصادي نسبي ينتمون بصورة عامة الى اكثر الطوائف محافظة في الأمة، في حين أن الاشخاص الاقل حظا من الثروة هم عادة أكثر تقدمية» (١٤).

أما الطبائفة الثمانية من العوامل فهي ذات طبيعة اجتماعية - جغرافية وبهذا الشأن تتميز مجتمعات المدينة عن المجتمعات الريفية. فكثرة السكان في المدن ودينامية الحياة اليومية فيها والاحتكاك المتواصل بين الافراد والجماعات المختلفة تفرز عوامل مؤثرة في تقرير المواقف السياسية بصورة ملحوظة جدا. في حين أن الحياة الى الريف التي تتسم بالتباعد بين الافراد وضالة الاحتكاك بينهم وانتشار القيم التقليدية نبعث بعوامل من نفس طبيعتها في تكون المواقف السياسية. ولذلك فان الدول النامية على الاخص، سعت الى حد كبير الى اقامة وسائل الاتصال الجماهيرية كالطرق ووسائل الاعلام المختلفة، لا لانشاء المجتمع القومي الموحد فحسب وانما ايضا لتذويب المجتمعات الخاصة المنعزلة. وعلى صعيد اخر ان متطلبات التنمية والتطوير اقتضت قهر الحباين الشاسع بين الحياة في المدن والحياة في الريف.

ب - الانتاء الى جماعة منظمة كالنادي ، او النقابة، او الحزب، او الحركة السياسية وغيرها. ان الانتاء الى مثل هذه الجماعات المنظمة يساعد على تكوين مواقف سياسية أشد قوة . وذلك صعيح حتى ولو كانت الجماعة ليست ذات اهتمام سياسي صريح، وحتى ولو كان الانتاء سلبى نسبيا. وكلما ازداد انتاء الفرد الى منظمات اجتماعية متعددة كلما أصبح ارتباطه السياسي أكثر وضوحا. وفضلا عن

ذلك ان الانتاء الى جماعة منظمة يسير بخط متواز مع خيارات سياسية معينة^(١٥).
هي في الواقع المواقف السياسية التي تتخذها الجماعات المنظمة.

ثالثاً - الانتاء الى جماعة أولية: ان الجماعات الاولى التي ينتمي اليها الفرد كالعائلة، الاصدقاء وزملاء العمل وغيرها هامة، كاهمية الحركات المنظمة، لان الجماعات الاولى أكثر تجانساً من الجماعات الثانوية، وتأثيرها على الافراد، بحكم الاتصال المباشر - وجها لوجه - أشد قوة من تأثير الجماعات الثانوية الذي يتم عن طريق التنظيم أو عن طريق وسائل الاعلام.

٣ - المواقف السياسية المتناقضة: ان تأثير العوامل الاجتماعية في تكوين المواقف السياسية على النحو المذكور سابقاً هو القاعدة العامة. ولكن يلاحظ أن هذه القاعدة ليست مطلقة. اذ مايلفت النظر بهذا الصدد، ومن ثم يستثير اهتمام الباحث في علم الاجتماع السياسي هو الفرد الذي لا يتأثر بعوامل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ومن ثم يتخذ مواقف متناقضة مع الاتجاه العام للافراد الذين يعيشون نفس ظروفه، كأن ينتمي الى حزب لا يمثل طبقته الاجتماعية - السياسي، او يتخذ مواقف سياسية لاتنسجم مع وضعه الاجتماعي - السياسي، ولا ريب في أن

(15) Alan Lancelot op. cit. P.16.

ويدرج المؤلف لاسناد وجهة نظره نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في فرنسا عام ١٩٦٢ على النحو التالي:

الدخل الشهري للفرد	النسبة المئوية التي اعطيت للحزب	اليسار	اليمن
أقل من ٤٠٠ فرنك	٤٠ % ٦٠ %		
من ٦٠٠ الى ٨٠٠ فرنك	٥٠ % ٥٠ %		
من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠ فرنك	٤٦ % ٥٤ %		
أكثر من ١٦٠٠ فرنك	٣٦ % ٦٤ %		

ويبدو لنا ان معيار الدخل الشهري وحده لا يكفي لتحديد الموقف السياسي، وإنما يجب ان يؤخذ في نظر الاعتبار اخرى ايضا كدرجة الوعي والجنس والبيئة الاجتماعية، وعلى الاخص تأثر بعض الفئات الدينية التي ترى في الفقر فضيلة، وكذلك تأثير القيم والزعامات التقليدية في المناطق المنزلة وفي المجتمعات الحاضرة المنغلقة على نفسها.

هناك معايير شائعة في هذا الشأن مثل «الوصولية» و «التذبذب» و «الصلحية» وغيرها. إلا أن هذه المعايير هي أحكام قيمية وليس تحليليا علميا موضوعيا. وعلى صعيد آخر أن هذه الظاهرة لا تنحصر في مجتمع معين - رغم أنها قد تكون أكثر انتشارا في مجتمعات منها في مجتمعات أخرى - وإنما هي ظاهرة عامة تقريبا. ويستنتج من دراسات عديدة أجريت في هذا الميدان أن العلاقة بين المركز الاجتماعي - الاقتصادي وبين التوجه السياسي هو بعيد عن أن يكون ذا طابع مطلق كما يعزى إلى ذلك بصورة عامة. وعلى هذا النحو ففي كثير من البلدان أن الفئة الأكثر فقرا بين السكان هي في أغلب الأحيان مؤيدة لأحزاب اليمين أكثر من تأييدها لأحزاب اليسار^(١٦).

إن شلل تأثير العوامل الاجتماعية في تكوين المواقف السياسية لدى بعض الأفراد، قد يعود إلى الأسباب التالية منفردة بعضها عن البعض الآخر أو مجتمعة:

أ - ضعف الاستقطاب الاجتماعي - الاقتصادي: تختلف المجتمعات فيما بينها من ناحية درجة تطورها. بعضها مصنعة بدرجة عالية ونوعية، وبعض منها مصنعة، أما البعض الآخر فاما أن تكون مجتمعات تقليدية أو مجتمعات نامية، أي على طريق التصنيع. والمجتمعات التي حققت التصنيع خلال حقبة طويلة، كما هو الحال في البلدان الغربية التي انطلقت فيها الثورة الصناعية منذ قرنين أو أكثر، استقطبت فيها الفئات الاجتماعية بشكل طبقات ذات مصالح وقيم ومنظمات متميزة. وقد عززت المصالحات الطبقيّة المتواليّة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي حدود التباين بين الطبقات. أما المجتمعات المصنعة بدرجة أقل، أو انطلقت منذ وقت قريب في التصنيع، وكذلك المجتمعات النامية، فإنها مازالت في عملية ديناميّة متصاعدة، حيث تنهار أسس المجتمع التقليدي القديم، وتدخل بعض عناصره في تكوين المجتمع النشود. ويخط متواز مع ذلك فإن عملية استقطاب اجتماعي تنمو وتتطور بخط متواز مع عملية بناء المجتمع الصناعي. وحيث أن هذه العملية تجري على نطاق واسع، على إقليم القطر بأكمله، وتس جميع السكان، فإنها تسمح بعملية واضحة ومحي بين الطبقات المختلفة. إذ يمكن للاقطاعي أن يوظف أمواله في مشا

(16) Max Weber : the Theory of social and Economic organization, op. cit. P. 425.

صناعية، ومن ثم يندمج كلا او جزءا بالبرجوازية، كما يمكن أن يتدهور التاجر البرجوازي فيصبح شفيلا، وبالمقابل يمكن أن يرتفع العامل البسيط بوسيلة أو أخرى الى مستوى رب العمل. وعلى صعيد آخر ان امتداد التصنيع الى الريف قد يمتص كثيرا من العناصر الفلاحية ويزج بها في نشاطات مدينية متنوعة. ان هذه الحركة الواسعة النطاق تجعل الطبقات قائمة على جرف هاو، كما أنها تسهل حركة انتقال الافراد من طبقة الى أخرى لا على الصعيد الاقتصادي فحسب، وانما على الصعيد الاجتماعي والسياسي أيضا، مادامت القيم هي أيضا بدورها متحركة وليست ثابتة.

ب - تعدد المراكز والادوار الاجتماعية: من سمات المجتمعات الحديثة تعدد انتماءات الفرد الى جماعات ذات طبيعة وأبعاد مختلفة فهو ينتمي الى أمة وإلى شعب، وهو مواطن في دولة ذات نظام سياسي معين، كما أنه بحكم عقيدته الدينية ينتمي الى هيئة اجتماعية دينية أو طائفة دينية، أو له انتماء عشائري أو اثني. وعلى مستوى آخر هو عنصر في طبقة اجتماعية معينة، أو عضو في حزب سياسي أو نقابة أو جمعية أو اتحاد أو نادي، كما أن له مسؤوليات اجتماعية، بحكم كونه عضواً في عائلة. في كل هذه الانتماءات وغيرها يشغل الفرد مركزاً ويقوم بدور معين مرسوم له. هل يستطيع أن يوفق بين متطلبات انتماءاته هذه وبين المواقف السياسية التي عليه أن يتخذها؟ تلك هي المشكلة. يقول ماكس فيبر: «ان الاشخاص الوحيدين الذين لهم مركز طبقي واضح المعالم تماماً هم أولئك الذين تنقصهم المهارة الكلية، وليس لهم ثروة، ويعتمدون على جهدهم في كسب عيشهم اذ ليس لهم حرفة لهم منتظمة»^(١٧) أي أنهم يخضعون الى اقل مقدار ممكن من التأثير أما الافراد الآخرون فيقيمون تحت تأثيرات متعددة، وقوة التأثير من ناحية والاستعداد النفسي والذهني لدى الفرد من ناحية أخرى يتحكما من ثم في تقرير الموقف السياسي. في بلجيكا مثلاً، كما يذكر لانسلو ان الانقسام الديني وكذلك انقسام السكان الى اقليمي الفلاندر والفالون (طائفتين اثنيتين) هما العاملان اللذان يشقان الطبقة العاملة^(١٨).

(17) Alan Lancelot, op. cit. P.18.

(18) Richard centers : the Psychology of social Classes.

Princeton university Press, Princeton, 1949, Quoted by M. Lipset, op. cit. P.470.

ج - الطبقة الشخصية والطبقة المرجع: عندما ينسب شخص ما نفسه الى طبقة اجتماعية معينة تدعى هذه الطبقة عادة «الطبقة الشخصية»، اما مفهوم «الطبقة المرجع» فيشير الى السلوك الفردي للشخص الذي هو سلوك نموذجي لمجموعة معينة. وقد لا ينسجم السلوك الشخصي للفرد مع طبيعة وضعه الاجتماعي، وانما ينسجم مع مقتضيات مركز اجتماعي اخر. وقد لوحظ عندما يطرح السؤال حول الطبقة التي ينتمون اليها: العليا، الوسطى، العاملة، يجيب كثير من العمال اليدويين، في جميع الاقطار، بأنهم من الطبقة الوسطى، في حين يجيب جزء صغير من العمال غير اليدويين، او الذين لم أشغال تدبر عليهم دخولا حسنة بأنهم من الطبقة العاملة^(١٩). وعليه فاذا أخذ عامل يدوي بتني نمط معين من الملابس والسكن خاصين باناس يقومون بمهن ارفع من مهنته، او انه اخذ يسمى لتربية أطفاله بمستوى يماثل مستوى أبناء أولئك الاناس، فاننا نستطيع ان نقول بأن مرجعه هو الطبقة الوسطى^(٢٠). وبعبارة أخرى ان العامل الذي يسلك سلوكا برجوازيا في ملبسه او مأكله او مسكنه ينسب نفسه الى الطبقة البرجوازية واذا استطعنا ان نتعرف على الفئة او القطاع الاجتماعي أو الطبقة التي ينسب الفرد نفسه اليها شخصيا لامكن لنا التنبؤ بسلوكه السياسي. وعليه بوسعنا ان نتوقع من جانب العمال الذين ينسبون أنفسهم الى الطبقة الوسطى او يتبنون أساليب ونمط تفكيرها سلوكيتها فعلا، ان يتجهوا الى اتخاذ مواقف سياسية برجوازية، في حين ان العمال الذين هم وعي طبقي ويعتبرون أنفسهم مرتبطين عضويا بالطبقة العاملة يتجهون الى تأييد الاحزاب المالية والاشتراكية. وبالمقابل ان بعض العناصر البرجوازية قد تنسلخ عن وضعها الاجتماعي لترتبط بالعمال عن قناعة بحركة التطور التاريخي للمجتمعات، أو لاسباب شخصية نفسية واجتماعية. كما هو الحال مع عدد كبير من البرجوازيين الذين انضموا الى الحركات اليسارية والاشتراكية، بل أن البعض منهم أصبح من قادة هذه الحركات.

(19) Ibid, P.470.

(20) S. M. Lipset, op. cit. PP. 470-1.

٥٠ **تناقضات المركز الاجتماعي:** ان الافراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية وعرضة الى تأثيرات متناقضة غالبا ما يكونون عرضة الى التناقض في مواقفهم وسنوكيتهم. مثال ذلك يشغل أساتذة الجامعة مراكز رفيعة في المجتمع غير أن حالتهم المالية بصورة عامة لا تغطي مراكزهم الاجتماعية. وبالمقابل ان أغلبية الفنانين كمثلي السينما والمسرح والرسم والنحاتين وغيرهم في وضع مالي متميز جدا إلا أنهم غالبا ما يميلون نحو اليسار. فضلا عن ذلك قد يتدخل عامل اخر في التحكم بمواقف بعض الافراد، وعامل التناقض الناشئ عن التباينات الاجتماعية المبنية على اعتبارات ألقاب الشرف والرفعة، كأن يصل فرد من أقلية معينة الى مركز اقتصادي مرموق غير أنه يصعب عليه أن يتخطاه الى المراكز الاجتماعية المبنية على أساس الاعتبارات المعنوية. ان السلوك السياسي لافراد في مراكز اجتماعية متناقضة يتذبذب بين محورين: فاما ان يكون موقفهم متسا بالسلبية فلا يسدون أي اهتمام بالنشاط السياسي الذي يدور حولهم، او على العكس قد يتم بالتطرف السياسي. لان ضغوط مراكزهم الاجتماعية المتناقضة تعرضهم الى تأثيرات متباينة وحادة بحيث تفقد امكانية الاندماج بالمجتمع انطلاقا من وضعهم، الامر الذي يؤدي اما الى رفض الوضع القائم واللجوء الى العزلة أو رفض المجتمع القائم والعمل على اعادة تنظيمه على أسس جديدة^(٢١). ويبدو ذلك واضحا في صفوف الحركات اليسارية والحركات اليمينية المتطرفة على حد سواء. فحديثو النعمة Nouveaux Riches الذين كونوا لهم ثروات طائلة دون أن تتوفر لهم المراكز الاجتماعية الرفيعة غالبا ما يؤيدون الحركات اليسارية التي لاتقر الاسس التقليدية المبنية عليها المراكز الاجتماعية، كما حدث للبرجوازية الفرنسية أثناء ثورة عام ١٧٨٩ وكما يلاحظ على أثرياء اليهود الذين يتخذون مواقف يسارية متطرفة في مختلف الاقطار. وفي أوساط اليمين عندما يكون المستوى الاقتصادي للافراد أدنى بكثير من مركزهم الاجتماعي، كالارستقراطية، فانهم يتطرفون في رجعتهم ويأخذون بالدفاع عن القيم والمؤسسات التقليدية^(٢٠). وجدير بالذكر في هذا الشأن ان المواقف المتطرفة لا تنطلق دائما باتجاه واحد، وانما قد تكون متعاكسة. فقد دلت دراسات تحليلية أجريت على (اليمين الراديكالي) في الولايات المتحدة على

أن بعض الاغنياء الجدد (حديثو النعمة) يتطرفون في نزعتهم المحافظة بحيث يتجاوزون الاثرياء العريقين في غنهم، لكي يتكيفوا مع قيم هؤلاء وأسلوبهم في الحياة. كما دلت دراسات أخرى على أن المراتب الاجتماعية العليا العريقة في الولايات المتحدة والتي فقدت مركزها الاقتصادي المرموق تقبل في بعض الاحيان نحو الاتجاه الليبرالي، وهو اتجاه يساري نسبيا في ظروف المجتمع الاميريكي (٢٢).

(22) S. M. Lipset, *op. cit.* P.472.

الفصل الثاني

- تأثير العوامل البيولوجية:

ان العوامل البيولوجية التي تتحكم في السلوك السياسي للأفراد هي العمر والجنس والعرق.

١ - العمر: دراسات عديدة أجريت في أقطار مختلفة دلت على علاقة وثيقة بين عمر الإنسان وبين سلوكه السياسي. وعلى وجه الاجمال يمكن أن نتبين ثلاث مراحل في حياة المرء تنعكس على تفكيره ومواقفه السياسية، هي مرحلة الشباب، ومرحلة الرشد، ومرحلة الشيخوخة.

فمن ناحية المساهمة في السياسة أشارت دراسات عديدة الى نسبة عالية من الشباب الذين لا يكثرثون بالسياسة، وعلى الاخص عدم المشاركة في الانتخابات، وم في سن أقل من ٢٥ سنة عند بعض المؤلفين^(١). وما بين ١٨ - ٢٩ سنة عند البعض الآخر^(٢). كما تزداد نسبة عدم الاكتراث بالسياسة أيضا لدى الشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين سنة. ولا ريب في أن الدوافع تختلف لدى الطائفتين من الافراد فان عدم مساهمة الشباب بالسياسة ناجم عن عدم اكتراثهم بها، أما لدى الشيوخ فتأتي عن التقدم في العمر.

أما من ناحية الاتجاه فان مواقف الشباب تنسم بالتطرف، وأحيانا بالعنف، وفي أغلب الاحيان بالانتماء لمحو اليسار والحركات التقدمية، أما مواقف الشيوخ فتتسم بالاعتدال، والانتماء لمحو اليمين، كما أشارت الى ذلك دراسات عديدة في

(1.) Alan Lancelot, op. cit. P.20.

(2.) Bernard Toulemonde, op.cit.p.114.

بلدان مختلفة (٢).

ويلاحظ أن نسبة الشيوخ في البلدان المتقدمة اعلا منها في البلدان النامية. ففي فرنسا مثلا تبلغ نسبة الذين عزم ٦٥ سنة فأكثر ويحق لهم الانتخاب ١٩٥% من مجموع الناخبين في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٨. ولذلك تسعى قوى اليسار الى تخفيض سن الانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة. وقد تحقق ذلك بموجب القانون الصادر في ٥ تموز ١٩٧٤ الذي أمكن بموجبه أن ينال مليونان ونصف مواطن جديد عزم ١٨ سنة حق التصويت. وبمقتضى ذلك أصبح الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٣٠ سنة يكونون نسبة ٢٨% تقريبا من مجموع الناخبين (٤).

٢. سلوك المرأة السياسي: إن الدراسات التي أجريت على السلوك السياسي للنساء دلت على ظاهرة عامة شائعة في مختلف الاقطار هي قلة اهتمام المرأة بالامور السياسية أولا وانعطافها نحو قوى اليمين ثانيا. فهل يمكن تفسير هذه الظاهرة بالطبيعة البيولوجية للمرأة أم أن هناك أيضا أسباب أخرى؟ لا ريب في أنه يوجد اختلاف بيولوجي بين تكوين المرأة وبين تكوين الرجل، غير أن ذلك لا يؤدي الى اختلاف في السلوك السياسي. وعليه يجب البحث عن أسباب أخرى. وفي الواقع ان الاختلاف بين المرأة وبين الرجل في السلوك السياسي متأت عن العمر، والممارسات الدينية، والمركز الاجتماعي للمرأة.

من نتائج انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٤ على أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين

٢٤-٢٩ سنة أعطوا أصواتهم كما يلي:

٥٩ % الى متروان (مرشح اليسار)

٤١ % الى جيسار ديستان (مرشح اليمين).

أما أصوات الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة فكانت حسب النسب التالية :

٤٠ % الى ميتران

٦٠ % الى جيسكار ديستان.

وفي انتخاب عام ١٩٧٨ كانت نسبة أصوات الشباب التي أعطيت لمرشح اليسار على النحو التالي:

٦٦ % الشباب تتراوح أعمارهم ما بين ٢٤-١٨ سنة.

٧٢ % الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-١٨ سنة.

انظر : تولوموند، المصدر السابق، ص ١١٤.

أ - تأثير العمر: من الملاحظ أن المرأة أطول عمرا من الرجل في البلدان المتقدمة في فرنسا مثلا أن الناخبين الذين يبلغ عمرهم خمسين سنة فأكثر منهم ٥٧% نساء و٤٢% رجال. ومن بين الناخبين الذين يبلغ عمرهم أكثر من ٦٥ سنة منهم ٦١% نساء و٣٩% رجال. وجدير بالذكر أن المتقدمين في العمر يتغيّبون عن التصويت، أو يصوتون إلى المحافظين بنسبة أعلى من الناخبين متوسطي العمر. ويفسر هذا السلوك الانتخابي للنساء، غير أن هذا التفسير لا يكفي، لأنه يلاحظ في الواقع أن نسبة التصويت إلى جانب المحافظين التي تعود إلى العمر هي أكثر تركيزا لدى النساء منها لدى الرجال. وأنه بمكس ذلك، يلاحظ أن تغيب الشباب يحدث بنسبة أكثر من تغيب الشباب. ومن ثم فإن العمر لا يكون إلا تفسيرا جزئيا في هذا الشأن (٥).

ب - الممارسة الدينية: يدفع بعض المؤلفين بأن النزعة المحافظة في السلوك السياسي للمرأة تعود إلى ضالة نضوجها الثقافي في الأمور السياسية بحيث يسهل التأثير عليها عاطفيا ودينيا. وحيث أن أغلب النساء متدينات فانهن أكثر خضوعا من الرجال إلى التأثير التقليدي لرجال الدين (٦). في فرنسا تكون النساء الكاثوليكيّات المنتعدات نسبة ٦٠% من النساء الفرنسيات. ويفسر هذا سلوك النساء المعتدلات في الانتخابات وعلى الأخص موقفهن إزاء الأحزاب المرتبطة عن قرب بالكنيسة الكاثوليكية، كالأحزاب الديمقراطية المسيحية. وقد كانت الكنيسة تدعو بالاحاح دائما للنساء إلى التصويت في الانتخابات، ومع ذلك فإن النساء يتغيبن عن التصويت أكثر من الرجال، وعليه فإن تأثير ممارسة المرأة الطقوس الدينية على مواقفها السياسية هي أيضا ليست تفسيرا كاملا (٧).

ج - تأثير الوضع الاجتماعي: إن السلوك السياسي للمرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بوضعها الاجتماعي، وإذا كان الوضع في المجتمعات الرأسمالية فيه «كل شيء يميل إلى

(5) Bernard Toulemonde, op. cit. P.108.

(6) Alan Lancelot, op. cit. P.21.

(7) Bernard Toulemonde, op. cit. PP. 108-109.

إيماد النساء عن الامور العامة، النظام الاجتماعي ونظام التربية والتعليم، ثم النظام الاقتصادي»⁽⁸⁾ فان الامر يختلف في البلدان الاشتراكية، وفي العالم الثالث على الاخص. اذ من الملاحظ أن المرأة في العالم الثالث غالباً ما تندفع نحو الحركات التحررية، لأن مركزها الاجتماعي التقليدي مرتبط بالاوضاع العامة للتخلف. والواقع أن سلوك المرأة السياسي تتحكم فيه عوامل وضعها الاجتماعي أكثر مما تتحكم فيه طبيعتها البيولوجية والنفسية. ولذلك فان مواقفها قابلة للتغير بتغير أوضاعها الاجتماعية. وعندما تكون المرأة مستقلة في حياتها الاجتماعية والاقتصادية فان افاق حريتها تتسع، وتندفع نحو اتخاذ مواقف سياسية منطلقة من كل اسار. ويحدث عكس ذلك عندما تكون مقيدة. اذ أن عالمها المحدود، عندما تكون ربة بيت فقط، يجعل اهتمامها بالامور العامة تتضاءل شيئاً فشيئاً وعندئذ يسهل التأثير عليها وقد دلت دراسات عديدة تمت في بلدان مختلفة على أن النساء اللواتي يعملن يتأثرن بالوسط الذي يعملن فيه ويكون لهن اراء ومواقف سياسية ناضجة. وفي دراسة قام بها كل من ماتثي دوكان وجاك ناربيون على السلوك السياسي للنساء الفرنسيات توصلوا الى الاستنتاج التالي:

«لم نصادف في أية لحظة من الوقت الذي أمضيته في اجراء بحثنا سلوكاً مرتبطاً على وجه الخصوص بالجنس، خاصاً بالرجال أو النساء. ومستقلاً عن الظروف الاجتماعية التي يعيشون في كنفها. ان الرجال والنساء هم قبل كل شيء بشر في أوضاع رجال ونساء. وهذه الاوضاع هي وقائع لا نقاش فيها، ولكن لا يوجد شيء يدل على أنها تنحدر بحكم الضرورة عن خصائص بيولوجية ينطوي عليها مفهوم الجنس ... يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في تفسير السلوك السياسي الاطار البيكولوجي - الاجتماعي الخاص بكل جنس»⁽⁹⁾.

٣ - العرق: تؤكد النظريات العرقية على أن العروق البشرية غير متكافئة بيولوجياً، وينعكس ذلك في التباينات الحضارية. فبعض العروق أرفع بحكم

(8) Ibid, P.109.

(9) Mattel Dogan et Jacques Natbonne : Les Français - ses Face a la Politique, Paris, 1955, PP. 191 - 192, cit Par Alan Lancelot, op. cit. PP.21 - 22.

طبيعتها من العروق الاخرى، وهي التي صنعت المسدنيات والحضارات وحقت التقدم في المجتمع الانساني. وبالمقابل فان العروق الوضيعة عاجزة عن مجاراة الشعوب الرفيعة في مجال التطور والحضارة بسبب امكاناتها البيولوجية المحدودة. وحيث أن العروق الدنية لاتسلم بكونها عروق وضيعة لذلك ينشب صراع سياسي بينها وبين العروق الرفيعة من اجل السيطرة عن طريق الاستيلاء على السلطة في المجتمع وفي الدولة. ويضع المؤلفون الاورييون العنصريون العنصر الابيض في رأس قائمة العروق البشرية ويؤكدون على نقص (العروق الملونة). وعدم قدرتها على اقامة مجتمعات عصرية بمستوى عال. اذا يوجد توافق بصورة اجمالية بين التقدم وبين العرق الابيض، وبالمقابل توافق بين التخلف وبين العروق الملونة. وقد فسر تطور البلدان ذات السكان من العرق الابيض في أغلب الاحيان بكونه يرجع الى خصائص عرقية وأصيلة لدى السكان البيض النشيطين، والدؤوبين على العمل، والذي يسعون الى المبادرة والمجازفة، فضلا عن كونهم ماهرين في العمل، وغير ذلك من الخصائص. أما تخلف الامم الاخرى فقد عزى الى كل أنواع النقائص، التي هي من شمة العروق الاخرى (١٠).

ان فكرة التمايز بين العروق البشرية منذ وجدت في الزمن القديم حتى العصر الحديث كانت أحد العوامل المؤثرة في الصراعات السياسية بين الشعوب. ولا يمكن على وجه الدقة تحديد الزمن الذي نشأت فيه فكرة التمايز بين العروق، غير ان بعض الباحثين يرون أنها ربما نشأت في الاصل «عن التمايز ونزعة التفاخر القبلي» (١١) وكانت القبائل التي تغزو قبائل أخرى وتفتصب اراضيها الخصبة وترك القاحل منها، تفرض عليهم المذلة والعبودية، كما تفرض في الوقت نفسه مفاهيم عن تفوقها هي وضعة القبائل الاخرى المستضعفة. وكان أرسطو قد نوه الى الفروق بين (الاحرار) وبين (العبيد) ونسبها الى الطبيعة التي أعدت بعض الامم الى السيادة وبعضها الاخر الى العبودية، والامم الاولى تحكم أما الامم الاخرى فتخضع كما رأى في المنازعات العنصرية امتدادا للتباينات الطبقية في المجتمعات، اي بعبارة

(10) Roger - Gerard Schwartzberg, op. cit. P.272.

(١١) عبد الفتاح ابراهيم : دراسات في علم الاجتماع - مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٠ ص ١٣٠.

أخرى جرد المنازعات الطبقيّة من العوامل الاجتماعيّة والتاريخيّة. وتوصل بعد ذلك إلى أن اللامساواة بين العروق البشريّة هي طبع متأصل في تكوين الأمم ولا يمكن القضاء على ذلك بآية وسيلة من الوسائل وما على الأمم الوضعيه الا الخضوع للأمم المتفوقة بيولوجيا.

وبرزت النظريات العنصريّة بشكل واضح في القرن السادس عشر إبان الموجة الاستعماريّة الأولى مع اتساع وتماظم الفتوحات الاستعماريّة واستغلالها ببلدان ماوراء البحار. وكان من أوائل المنظرين لها الأسباني خوان جينز دوسولفيدا الذي ألف عام ١٥٥٠ كتابه (الضعة والفساد الطبيعي لاهالي أمريكا) الذي يشير فيه إلى أنهم (ليسوا كائنات ذات عقل) و«أنهم يختلفون عن الأسبان كاختلاف القردة عن البشر»، كما نشأ التعصب العرقي أيضا ضد الزنوج بنشوء وتطور تجارة الرقيق حيث اصطياد وإرسال خمسون مليوناً أفريقياً إلى الولايات المتحدة هنك نصفهم في الطريق (١٢).

٢. العنصريّة الفرنسيّة:

وعاد التمييز العنصري مرة أخرى من جديد في القرن التاسع عشر مع الموجة الثانية من الفتوحات والغزو الاستعماري. غير أن التمييز العنصري لم يقتصر هذه المرة على (الشعوب الملونة) فقط، وإنما انعكس أيضا على السكان في البلدان الأوروبية نفسها. ففي فرنسا دفع الصراع بين أنصار الثورة الفرنسيّة لعام ١٧٨٩ وبين أنصار النظام القديم بعض الباحثين كأوغست تيري إلى أن يطرح في كتابه «رسائل عن تاريخ فرنسا» الصادر عام ١٨٢٧ نظرية عرقية قائمة على أساس أن فرنسا منقسمة على نفسها سياسيا منذ زمن طويل، بسبب تكون الشعب الفرنسي من عرقين هما (الغال الرومان) وهم الأقوام البدائيّة الأولى التي قطنت أرض فرنسا، و(الفرنجية) وهم الغزاة الجرمان. وفي حين يتواجد الغال بين الفلاحين، أن الفرنجية يوجدون في الطبقة الأرستقراطيّة. وعليه فإن الثورة الفرنسيّة ليست سوى امتدادا للصراع المزمع بين هذين العنصرين الذين يكونان الفرنسيين، لأن الغال أنصار الثورة الفرنسيّة أميل

بطبيعتهم الى مناصرة الحرية والديمقراطية، أما الفرغنية فسانهم أميل الى حب النظم السلطوية المستبدة^(١٣). ثم جاء بعد ذلك ، ارثور دوغوينو^(١٤) الذي دفع في كتابه (بحث حول المساواة بين العروق البشرية) بفكرة وجود العروق الرفيعة أو المتفوقة والعروق الوضيعة. وكان يؤكد أن بقاء العرق الارى لا يمكن المحافظة عليه الا بالمحافظة على الاصول النوردية (الشمالية). وفي سنة ١٨٧٤ ظهر كتابه الاخر (الثريا، أو كتاب رجل ارستقراطي) يعارض فيه المساواة الاجتماعية بين الافراد ويؤكد على أنه يوجد في كل امة اختلاف عنصري بين الارستقراطية وبين الشعب، فالارستقراطيون الاورييون يتحدرون جميعا عن أول (ارى) وهو في رايه عرق مسيطر بحكم طبيعته ومبدع للحضارة والمدنية، وهو الذي أبدع في اوربا التنظيم السياسي والفكر والفنون والحضارة والثقافة وحقق التقدم. أما الشعب فنحدر اصلا عن العروق الوضيعة التي خضعت الى سيطرة الاربيين في بدايتها، هؤلاء الاربيون الذين اخرجوم من الحياة الممجة التي كانوا يعيشونها الى الحضارة والمدنية . وبعد دوغوينو سمي تلميذاً فاشر دولايورج الاستاذ في جامعة مونبليه (١٨٨٦ - ١٨٩١) وكذلك امون الى تثبيت نظرية استاذها بالقيام بدراسات تجريبية على حجم واشكال الجماجم لدى الامم.

وكما ظهرت في فرنسا نظريات تمجد العرق الصلتي بعد اندحارها في عام ١٨٧١ امام الالمان - و نظريات معادية للالمان - كذلك ظهرت في بريطانيا نظريات دفع بها الفال الاسكتلنديون ضد الانكليز. وقد كان العالم الطبيعي كاترفاج يؤكد في عام ١٨٧٢ على أن البروسيين ليسوا اربين وانما مغولا. أما عالم الاحياء بروكا فكأن يرى ان فرنسا امة صلتية، وأن العرق الصلتي ارفع من العرق الجرمانى.

(13) M. Duverger : Socio, Po. cit, PP 213-214.

(١٤) ارتور دوغوينو (١٨٨٢-١٨١٦) شغل فترة من حياته وظيفة في وزارة الخارجية الفرنسية تحت امرة الكسيس دوتوكفيل، ثم انصرف الى السلك الدبلوماسي فيما بعد. وقد عرف عنه نزعة المعادية لليبرالية والديمقراطية.

ب . العنصرية الألمانية:

إن جذور النظريات العنصرية الحديثة، نشأت في الأوساط الفرنسية والبريطانية، وعنها انتقلت إلى الألمان الذين عمقوا مفاهيمها وزادوا في إبعادها. وكان من أوائل الذين ساهموا في هذا الميدان الفيلسوف فيخته في مجموعة من الخطب التي وجهها إلى الشعب الألماني (صدرت فيما بعد في كتاب) أثناء احتلال نابليون ألمانيا، وكان يؤكد فيها على «أن الشعب الألماني وحده هو الشعب الحي، وهو وحده الذي حافظ على لغة حية، في حين أن اللغات الأندو أوروبية المقطوعة عن أصلها هي في حالة تغير واستحالة، بحيث يتحتم على هذه الشعوب أن تعمل على تخليصها من الشوائب التي علقت بها»^(١٥) ولم تختف أفكار فيخته عن الحياة السياسية في ألمانيا، فقد كان غليوم الثاني، قيصر ألمانيا، يصرح وهو في أوج سطوته: «إننا ملج الأرض، لقد خلقنا لتدين العالم»^(١٦).

ويبدو أن الانعطاف الكبير في تطور النظريات العرقية قد تم في أواخر القرن التاسع عشر على يد الكاتب الإنكليزي هوستون ستيمارت تشمبرلين (١٨٥٥ - ١٩٢٧) الذي تجنس بالجنسية الألمانية عام ١٩١٦. فقد انطوى كتابه المشهور «أسس القرن العشرين» الذي صدر عام ١٨٩٩ على أسطورة الشعب الآري وعلى تجسيد الألمان له. إن ميزة نظريات تشمبرلين أنها بدلا من أن تعتبر الآريين طبقة، كما كان يعرض بعض الكتاب من قبل، جعلهم أمة هي الأمة الألمانية. وقد تبنى الألمان نظرياته لأنها تبرر مطامعهم التوسعية، وقد قرب به القيصر غليوم الثاني وقلده وسام الصليب الحديدي، وزاره هتلر عام ١٩٢٣، قبل أن يكتب مؤلفه المشهور (كفاحي) بوقت قليل. وقد اتخذ النازيون من أفكاره أسس عقيدتهم حول الاشتراكية الوطنية (النازية) بعد أن أجروا عليها بعض التعديلات. وطيلة وجود الحزب النازي في الحكم (١٩٣٣ - ١٩٤٥) وقبل وصوله إلى السلطة كان يدفع بمبادئ ونظريات عرقية ويطبقها بأساليب بالغة القسوة والعنف^(١٧). وقد قام هتلر بدور هام في عملية

(15) J. Moreau, G. Dupuis, J. Georgel: op. cit. P.

(16) Ibid, P. 360.

(١٧) جدير بالذكر في هذا الشأن ألفرد روزنبرغ، «أسطورة القرن العشرين» الذي يعتبر من المصادر الأساسية حول مفهوم العنصر الآري ودوره في العالم.

التنظير هذه، سواء في كتابه (كفاحي) او في الخطاب التي يلقيها. مثال ذلك قوله: «نحن نريد اجراء انتقاء بين الطبقة الحاكمة الجديدة، التي لا تستوحي اخلاقية الرحمة، وانما لها وعي واضح بان لها الحق في السيطرة على الآخرين، لانها تمثل عرقا أفضل» (١٨).

ج - التمييز العنصري في الوقت الحاضر:

ان المواقف والحركات المبنية على أساس مبادئ عرقية لعبت أدوارا حاسمة في تاريخ العالم، سواء كان ذلك عبر العلاقات بين الأمم ام في الصراع بين القوى الاجتماعية - السياسية المختلفة. وفي واقع بلدان العالم في الوقت الحاضر يصعب القول أنها قد زالت او حتى قلت حدتها. فما زالت اثارها ماثلة للعيان في مناطق كثيرة من العالم بصورة سافرة حيناً، وحيناً اخر بصورة مقنعة. وقد تكون المواقف العرقية جماعية وجزءاً من أيديولوجية معينة، كما كان الحال مع الحزب النازي في ألمانيا، واحزاب البيض في جنوب أفريقيا، وبعض الجماعات والتنظيمات في الولايات المتحدة. او قد تكون البواعث العرقية في اتخاذ المواقف السياسية فردية ومقنعة، او لا يعلن عنها، ولكن النظرة التي تفوح عميقاً في تحليل المواقف والاتجاهات يمكن لها أن تكشف الطبيعة العرقية للبواعث التي تقف وراءها.

والواقع لقد دلت الدراسات الانثروبولوجية على خطئ النظريات العرقية وأبانت أنه لا يوجد أساس علمي للتمييز بين الاجناس البشرية، وإذا ما وجدت بعض الفروقات فإنها لا ترجع الى الطبيعة الانسانية ذاتها وإنما الى الظروف الاجتماعية والبيئة (١) تطور التاريخي وغير ذلك من الاحوال المعيشية للانسان. «أن هذه النظريات العرقية زائفة علمياً. فيولوجياً لا توجد عروق انسانية ناقصة وعروق متفوقة. ولم يستطع احد ان يقيم الدليل العلمي على ان التباين في الاستعدادات الفكرية او القدرات الاجتماعية والسياسية تتحدد من التباينات العرقية. وهذه هي النتيجة القاطعة التي توصلت اليها كل البحوث التي قام بها اختصاصيون بارزون في العروق البشرية وعلم الاثنولوجي (الجماعات العرقية). وعلم الانثروبولوجيا تحت

(18) Cit.Par J. Moreau al, op. cit. P. 361.

رعاية اليونسكو منذ عام ١٩٤٥^(١٩). وعلى صعيد آخر ان وقائع التاريخ تدل على حضارات أقامتها شعوب غير بيضاء وكانت أرقى من حضارة الامم البيضاء انذاك. ففي الوقت الذي كانت اوربا مازالت تعيش في ظروف القرون الوسطى، وحدث اليابان حضارات في الشرق الاوسط وفي الصين وفي اميركا (كحضارة الانكا). وفي الوقت الحاضر نصف سكان قارة اميركا الجنوبية على الاقل هم من العرق الابيض، ومع ذلك فان بلدانها مختلفة. في حين ان اليابان تأتي في طليعة البلدان المتقدمة. ان التخلف الاقتصادي في أقطار العالم الثالث غير ناجم عن عوامل عرقية، وانما تأتي ببساطة عن عدم المساواة في الظروف الجغرافية الاساسية الملازمة نوع ما لعملية التصنيع. ومن ناحية اخرى ان التخلف الاقتصادي لا يمكن ان يقرن بالتخلف الحضاري. اذ ان كثيرا من اقطار العالم الثالث غنية بحضارات عريقة، حضارات تختلف عن حضارة المجتمعات المصنعة، ولكنها ليست اقل شأنًا منها البتة^(٢٠).

وعليه فلا توجد مواقف واتجاهات تتحكم فيها العوامل البيولوجية العرقية بحيث تكون لصبغه بمجموعات عرقية دون غيرها. واذا كان هناك من تأثير للعرق في الاتجاهات السياسية فانه تأثير غير مباشر يأتي عن طريق الاوضاع الاجتماعية التي تعيشها الجماعات العرقية، قد يكون لزنج الولايات المتحدة مواقف سياسية متميزة عن السكان البيض، مثلا، غير ان المجتمع الامريكي هو الذي فرضها عليهم في الواقع. وبصورة عامة يوسعنا القول ان الامر ينطبق ايضا على كل اقلية او جماعة عرقية في اي مجتمع اذا ما اتخذت مواقف سياسية باعتبارها اقليات متميزة.

(١٩) Roger - Gerard Schwartzberg, op.cit. P.272.

(٢٠) Ibid, P.273.

الفصل الثالث

- تأثير العوامل النفسية:

لقد ساعد علم النفس الحديث على معرفة الدوافع التي تحرك الافراد سياسيا. وساعدت نظريات التحليل النفسي، على الاخص على تفسير كثير من الظواهر الاساسية في السياسة. بل ان بعض الباحثين - لاسباب ايدولوجية معروفة - بالغ في التأكيد على اهمية العوامل النفسية في تكوين المواقف والاتجاهات السياسية، الى حد اعتبار الإحباطات النفسية لدى الافراد تتحكم في الصراعات السياسية على كل المستويات، سواء تعلق ذلك بالصراعات الفردية او بالحروب والثورات وإشكال العنف الاخرى في السياسة. ويبدو ان المقصد من وراء ذلك هو وضع فرويد بمواجهة ماركس، وحيث ان الظواهر السياسية في حقيقتها شمولية فلا ريب ان العوامل النفسية تكون جزءا لا يتجزأ منها.

ليس هنا مجال ايراد كل النظريات التي تفسر السياسة بـسيكولوجيا، اذ ان هذه النظريات قد اصبحت في الوقت الحاضر من الاهمية والاتساع بحيث صارت تكون علما قائما بذاته هو المعروف بـ(علم النفس السياسي)^(١). غير أننا سنتطرق الى البعض منها التي تفسر بواحد السلوك السياسي.

أ. تأثير الطفولة المبكرة: اذا وجب استخدام التحليل النفسي في تفسير الظاهرة السياسية فيصبح من الضروري تقصي الجذور العميقة لتكوين شخصية الفرد، وهذه الجذور تمتد الى أيام الطفولة، اذ ان اول اتصال للطفل بالمجتمع يكون عبر والديه ثم افراد عائلته. ولذلك فان طبيعة العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر لا شعوريا في جميع علاقاته الاجتماعية فيما بعد سواء من ناحية موقفه من السلطة والعلاقات التي

(١) لذكر على سبيل المثال الكتابين التاليين:

H.J. Eysneck : The Psychology of Politics. London, Routledge and Kegan Paul, 1954, also by the same author : Uses and abuses of psychology, Penguin, Books, London 1964.

تقوم عبرها وخلالها او من ناحية ميوله السياسية^(٢).

يرى بعض الباحثين ان هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة في الوسط العائلي وبين النظام السياسي. ذلك لان بنية السلطة في العائلة تترك اثارها على الطفل من ناحية القيم والادوار التي يمكن تبنيها في الوحدات الاجتماعية - السياسية الاعلى مستوى من العائلة. ومواقف الفرد من السلطة فيما بعد متأثرة بعلاقاته بوالديه. وعليه تختبر علاقات الطفل بوالديه في ابعاد ثلاثة، هي:

١- توزيع السلطة في العائلة، أي هل هي موزعة بين افراد العائلة ام مركزة في شخص واحد.

ب - وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وأولئك الذين لهم سلطة في العائلة.

ج - أنماط الانضباط في العائلة، وهل هي شديدة ومصحوبة بعقوبة مادية أم هي أكثر تساهلاً وقائمة على اساس المكافئة او الحرمان منها^(٣).

والواقع يجب الا يبالغ في قوة تأثير العوامل على الطفل الى حد اعتبارها قد تأصلت في تكوين الفرد مدى حياته، اذ ان «المعرفة والقيم، والمواقف التي تكتسب خلال مرحلة الطفولة، والمراقبة يعيد المرء تقييمها في مرحلة البلوغ، وعندئذ تتعزز، او تقوض، او تعدل على ضوء تجربة هذه المرحلة، والادعاء بخلاف ذلك هو عرض سلوك سياسي جامد»^(٤). وعليه فان تأثير العوامل في مرحلة الطفولة ليست حتمية ولا دائمة.

٢- مبدأ اللذة والاحباطات الاجتماعية: من الاراء الفرويدية الشائعة فكرة ان حياة الطفل الاولى قائمة غريزياً على طلب اللذة، وهي لذة جنسية في جوهرها، ولا تتركز في عضو معين في جسمه، وانما هي منتشرة في كل تكوينه ويشبعها

(2) Maurice Duverger : Introduction... op. cit. pp. 56-57.

(3) Ruah and Althoff, op. cit. P. 184.

(4) Ibid. P. 47.

بأشكال مختلفة. فإذا ما غي الطفل وتطورت ادراكاته للعالم الخارجي، انتقل من عالم الغرائز الى العالم الاجتماعي القائم على قواعد القمع والقسر والالتزامات، ووجب عليه تبعا لذلك ان يكيف غرائزه مع عالمه الاجتماعي الجديد. ويضيف فرويد على ذلك ان مبدأ اللذة في جوهره يبقى متأصلا في تكوين الانسان وهو الذي يدفعه من ثم الى القيام بنشاطاته المختلفة في المجتمع. غير ان المجتمع الحديث القائم على اسس تقنية وصناعية، وعلى قيم اخلاقية وحضارية تنافي طبيعة الانسان وتتعارض مع ميوله الغريزية ورغباته الطبيعية المتأصلة عميقا في تكوينه. ومن ثم فان المجتمع الحديث يبنى لدى الفرد الميل الى العدوان والعنف تعبيرا عن الطاقات المكبوتة فيه التي لم تجد متنفسا طبيعيا لها⁽⁵⁾. ان اراء فرويد هذه تتعارض مع المذاهب التي ترى ان المجتمعات الصناعية تقلل من حدة التوترات الاجتماعية، بتوفيرها وسائل الرخاء والراحة. لانها تؤكد على ان المجتمع الصناعي عندما يتجاهل غرائز الانسان الاساسية انما يدفع في الواقع الى زيادة نشاطات الفردية العدوانية والتسلط والعنف، الامر الذي يستتبع ولا ريب زيادة حدة الصراعات واتساعها⁽⁶⁾.

ان تشخيص المجتمعات الصناعية الحديثة بكونها مجتمعات قمعية، على ضوء اراء فرويد المذكورة، دفع كثيرا من اوساط اليسار الجديد في العالم، وعلى الاخص في اوربا الغربية واميركا الى الربط ما بين افكار فرويد وبين الافكار الثورية المتطرفة لتحويل المجتمع الرأسمالي الصناعي واقامة مجتمع اشتراكي على غط جديد⁽⁷⁾.

(5) Maurice Duverger, Introduction.. op. cit. P. 56.

(6) Ibid, P. 57.

(7) يراجع بهذا الشأن المؤلفات التالية : راييموت رايش: النشاط الجنسي الطبقات. ترجمة محمد عتياني، دار الاداب، بيروت ١٩٧١. ويلهم رايينج: الثورة والثورة الفرنسية الجنسية، ترجمة محمد عتياني، دار العودة، بيروت ١٩٧٢.

ومؤلفات هيربرت ماركوز: نحو ثورة جديدة، ترجمة عبد اللطيف شرارة دار العودة بيروت ١٩٧١، والحب والحضارة، ترجمة مطاع ضمدى دار الاداب، بيروت ١٩٧٠. وفلسفة النفي، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الاداب، بيروت ١٩٧١. والانسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الاداب، بيروت ١٩٦٩.

٣ - نظرية غريزة الموت: لعل هذه النظرية من أهم ما جاء به فرويد في ميدان التحليل النفسي، ومفادها أنه يوجد في كل إنسان ميلان: الأول ينطوي على إرادة الحياة ويتجه نحو البحث عن اللذة وإشباعها لديه، والميل الثاني ينطوي على الفناء، على تدمير الذات. وحيث أنه ما من مخلوق يرضى بالموت لنفسه، فإن الإنسان ينقل إرادة تدمير ذاته إلى الآخرين. ومن الصراع بين هذين الجانبين في تكوين الإنسان ينطلق الصراع فما بين الأفراد. أي ينقل الفرد الصراع بين إرادة الحياة وبين تدمير الذات إلى غيره^(٨). لقد فسّر فرويد وانصاره وفقاً لهذا المفهوم كل أنواع الصراع، كالحروب والثورات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية وغيرها. غير أن كثيراً من علماء التحليل النفسي لا يسلّمون بمفهوم غريزة الموت. مثال ذلك أن فينشل Fenichel يرى أنه لا يمكن تجميع كل الظواهر التي تدعي بغريزة الموت إلا في إطار غريزة واحدة وإنما في إطار التعبير عن مبدأ ينطبق على كل الفرائز. أما هارتمان وكريس ولويفنشتاين فيرفضون مناقشة الدلالة البيولوجية في غريزة الحياة أو غريزة الموت، ولكنهم يعترضون على كون الهدف الوحيد للعدوانية لدى الفرد هو تدمير الشيء، ويرون أن هناك عمليات لتغير وقع العدوانية، بالانتقال من شيء إلى آخر، وبتسامي الطاقة العدوانية وبالحمد من أهداف الطاقة العدائية. ويعطون أهمية خاصة إلى عملية تسامي العدوانية التي تسمح بتحويل الطاقة العدوانية إلى طاقة محايدة في خدمة ذات الفرد^(٩). ومن ناحية أخرى إن نظرية غريزة الحياة وغريزة الموت تتجاهل جذور المخاوف العدوانية لدى الأفراد، أو بعبارة أخرى قلما تعطى أهمية تذكر إلى التناقضات الاجتماعية التي يتعرض إليها الفرد فتفقد توازنه السوي ومن ثم تدفعه إلى القيام بأعمال عدوانية.

(8) Maurice Duverger : Introduction...op. cit. P.36.

(9) Pierre Rrentchnick, Ander Haynal, Pierre de Senarclens: Les orpheline Menent - Iis le Mond?

Editions Club Pour Vous, Paris, 1979, P.84.

٤ - التعويض: نتيجة للاحباطات يحاول الفرد ان يجد متنفسا لطاقته المكبوتة في مجالات اخرى. وعليه فان الزعة العدوانية والعنف والسيطرة والتسلط، وكلها عوامل في الصراعات السياسية ناجمة اساسا عن ظاهرة التعويض عن اعمال فاشلة واجهها الافراد، فيحاولون الانتقام من الآخرين لانهم لا يحبسونهم، لانهم يسخرون منهم، لانهم يعتبرونهم ادنى منزلة منهم. وكما يقول ديفرجيه ان الضعفاء والحقى والفاشلين يسعون الى تأكيد ذواتهم باذلال اولئك الذين هم ارفع منهم بأن يحاولوا ان يخضعوا الى مستواهم^(١٠). ومع ذلك ليس من اليسير التعرف على حالات التعويض في المواقف السياسية لأن هذه غالبا ماتكون مختلطة بعوامل اخرى، وملتبسة بمخيلط من الانفعالات والبواعث المتراكمة عبر حياة الفرد الماضية. فالمواقف السلطوية قد تكون ناجمة عن تضخم ارادة القوة لدى فرد ذي طاقة طافحة وعزم شديد، كما يمكن ان تنأى عن ضعف نفسي وتمزق داخلي عجز الفرد عن التحكم فيه او عجز عن فرض احترامه على الآخرين، فيحاول ان يستر عجزه ذاك وراء مواقف متناقضة في الحياة السياسية. ونشير بهذا الصدد على الاخص الى الدراسة التي قام بها الدكتور بيير رنتشنك وزميلاه المنوه عنها سابقا والتي ضمها كتابهم المعنون «اليتامى، هل يقودون العالم؟» اذ قاموا بدراسة ٤٥٠ شخصية سياسية وعسكرية في مختلف عصور التاريخ تميزت بانها فقدت احد والديهم او كليهما اثناء مرحلة طفولتهم. ولم يعالج هذا الموضوع المهام من قبل فرويد او بونج او ادلر او غيرهم من علماء النفس او المؤرخين. وقد وجد هؤلاء المؤلفون ان هناك علاقة وثيقة بين اليتيم بين البروز اللاحق فيما بعد.

٥ - عقدة أوديب في السياسة: لقد طبق فرويد وأتباعه عقدة الاب (او عقدة أوديب) على كل ما صادفهم في الحياة، بما في ذلك السياسية، لحد الافراط. فالثورات والحروب الاهلية والخصومات الحزبية والاختلافات الشخصية، وحتى

(10) Maurice Duverger : Introduction ..op. cit.P.60.

المذاهب السياسية كالاشرائية والشيوعية فسرت على انها ثورة ضد الاب. اذ عرضوا ان السلطة ذات صفة اهبوية وتقوم في لاشعور المرء على صورتي الاب والام. ومن ثم فان جميع المذاهب السياسية، والمعتقدات التي لها صلة بالسلطة كانت وما زالت تحمل اثار ذلك. لان اول تماس للطفل بالسلطة يجري في وسطه المائلي. وحيث ان الاب هو رب المائلة في المجتمع. وهو اول من يضع القواعد ويفرض الواجبات ويصدر الاوامر والنواهي، فان انطلاقه من عالم الغريزة الى عالم الواقع يمر عبر علاقاته مع والديه، ومع والده على الاخص. وعليه فان تاريخ المجتمع الانساني مطبوع بعقدة الاب، فقد كانت القبائل البدائية مجموعة من النساء تحوط برجل واحد، اما القبائل التي تلتها تاريخيا فقد كانت مجموعة من الذكور محتلمين بالنساء، ولكن اكبرهم سنا هو الذي يقوم بدوره كذكر، اما الآخرون فمحرم عليهم الاتصال بنساء القبيلة. ومن هذا الكبت الجنسي نشأت الرغبة في الصراع، صراع يتوجه الى السيطرة على العالم الخارجي بصورة عامة، الا انه احيانا يتوجه الى داخل القبيلة نحو الرئيس المسئول عن فرض قيود عليهم لا يتقيد بها هو نفسه. وعليه تاريخ البشرية بما ينطوى عليه من حروب ومعارك وصراعات صغيرة انما هو امتداد الصورة البدائية المتسمة بالحق على الاب او الرئيس (فرعون مصر مثلا) والثورة على رجال الدين في اشور الذين كانوا يمثلون السلطة، وضد اباطرة الرومان وملوك اوربا الذين حكموا باسم (الحق الالهي). وفي العصر الحديث يمثل هذا الحق على الاب في صورة الوقوف بوجه الزعماء والحكام، وفي صورة الحركات الثورية والاشتراكية ضد الرأسمالية، لان كل هؤلاء يمثلون السلطة والامتيازات التي يحرم منها الآخرون ويعانون ازاء ذلك كبتا مستمرا.

والحقيقة ان اراء فرويد واتباعه هذه لاتصمد امام ظواهر اجتماعية عديدة ذات دلالات تذهب باتجاه مماكس لها. اذ ان عقدة الاب توجد في مجتمعات معينة قائمة على قواعد اجتماعية وأخلاقية صارمة. وهي تنتفي كليا تقريبا في مجتمعات تسمح بالحرية الجنسية. فضلا عن ذلك ان كثيرا من اشكال الحرمان ناجمة عن التنظيم الاجتماعي الذي يهيء استحواذ بعض الافراد على الامتيازات وحرمان الآخرين منها. ثم ان الحق على الاب، كما يرى (ادلر) ليس لانه انفراد بالام، وانما لانه انفراد بامتيازات سلبها من الآخرين، سواء كانت هذه الامتيازات قائمة في الحياة الجنسية ام الاجتماعية، وعليه فهي ثورة ناجمة عن الشعور بهضم الحقوق وعن الكبت الذي

تتضمن منها ذات الفرد، هي (احتجاج المذكر) كما يقول دولر، أي ثورة الانسان من اجل استعادة حقوقه السلبية.

الطبائع والامزجة:

مع ان الباحثين قد سعوا خلال زمن طويل الى العناية بدراسة مختلف نماذج الامزجة الشخصية لدى الافراد، او شخصيتهم، الا انه لا يوجد حتى الوقت الحاضر مفهوم عن الشخصية متفق عليه، سواء بين علماء النفس او علماء الاجتماع او السياسة. فالبورث مثلا يميز ما لا يقل عن خمسين تعريفا مختلفا للشخصية^(١١). والباحثون الذين قاموا بوضع نماذج للشخصية بكونها «مغط وحيد من السمات» للفرد، وتعرف السمات بكونها اية طريقة يمكن تمييزها والثابتة نسبيا التي بموجبها يختلف فرد ما عن الاخرين. ومن ناحية السلوك السياسي خصت السمات بعناية خاصة، هذه السمات التي تشترك بها اجزاء واسعة من السكان بدرجات مختلفة^(١٢). وبالمقابل وضعت نماذج كثيرة للشخصية السياسية، ومع ذلك فان تصنيف هذه النماذج غير متفق عليه تماما. فقد اهتم باحثون بنموذج خاص، في حين اهتم آخرون بتصنيف عام. فاريك فروم مثلا يعرض نموذج الانسان الاوثوماتيكي، أي الشخص الذي يفقد معنى فرديته بتأكيده على القيم الشمسية وتوسكه بها^(١٣).

أما هارولد لا سويل فيقترح تصنيفا للنماذج قائم على أساس «المعرض السياسي» المتبرس في ميادين الاتصالات الشخصية وإثارة المواقف السياسية، و«المدير السياسي» المتبرس في تحريك المنظمات والمواقف و«المنظر السياسي» المتبرس في تحريك الافكار، و«البيروقراطي» الذي يتطرق في التشديد على القواعد الشكلية والتنظيم ويستجيب عادة لمواقف معينة^(١٤). وعلى نحو مماثل لذلك قسم ديفيد

(11) G. Allport : Personality. Holt. New York, 1937, PP. 24-54. Quoted by Dowse and Hughes, op. cit. P. 200.

(12) Rush and Althoff, op. cit. P. 26.

(13) Erich fromm : Escape from Freedom, New York, 1941 PP. 153-182.

(14) Harold D. Lasswell : Power and Personality, New York, 1948, ch.40

رايزمان الناذج الى ثلاث مجموعات، هي: الشخص المتوجه تقليديا، وهو يفتقر الى اي مفهوم عن السياسة ويتجاوب مع بيئة ضيقة ومحدودة، والشخص المتوجه باطنيا الذي تنحدر توجهاته من سني الطفولة والذي لا يستجيب الى التأثيرات المعاصرة^(١٥).

٦ - الشخصية السلطوية لدى أدورنو: ربما كانت المحاولة المعروفة على نحو افضل من غيرها لوضع نموذج خاص بالشخصية السياسية بأي حال من الاحوال هي تلك التي قام بها أدورنو وزملاؤه في كتابهم المعنون به «الشخصية السلطوية»^(١٦) الصادر عام ١٩٥٠، اذ وضعوا سلسلة من الخصائص السلوكية التي تكون بمجموعها الشخصية السلطوية. هذه الخصائص يمكن عرضها بايجاز على النحو التالي: موقف سيطرة ازاء الرؤوسين، نظرة اعلاء الى الرؤساء، حساسية شديدة ازاء علاقات السلطة. ميل نحو فهم العالم بأنه على مستوى عال من التكوين، استخدام مفرط للصور الثابتة (الجميعات)، دماية قيمة تقليدية في الوسط الاجتماعي الذي يحيط به، انشغال بالرجولة، نظرة متشائمة عن الطبيعة الانسانية، اراء اخلاقية صارمة، نفاذ صبر مع المعارضة وعدم التسامح معها^(١٧). وتتميز الشخصية السلطوية أيضا بانصياع صارم وخضوع أعمى الى القيم التقليدية في المجتمع، والطاعة التامة للسلطات، وب نظرة مقتضبة الى العالم الاخلاقي والاجتماعي مقيمة اياه الى طائفتين منفصلتين تمام الانفصال: الخير والشر، الاسود والابيض، الاخيار والاشرار، وكل شيء في هذا العالم واضح المعالم، منظم، ومحدد، حيث يحق للاقوياء ان يقودوا لانهم الافضل، ويستحق الضعفاء ان يكونوا في مركز التبعية دون اولئك، وتقاس أقدار الناس بمقاييس خارجية فقط قائمة على الظروف الاجتماعية^(١٨). ونموذج الشخصية

(15) David Reisman : the Lonely Crowd, New Haven, conn. 1950. Ch.I. (1,2,3 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. P.26.)

(16) T.W. Adorno, E. Ftenkel-Brunswik, D.Levinson and R. Sanford : The Authoritarian Personality. Harper and Row, New York, 1950.

(17) Ibid. PP.242-262 Quoted by Rush and Althoff, op. cit. P.27.

(18) M. Duverger, Socio. po. op. cit.P180. Introduction op. cit.PP.58- 59.

السلطوية تذلل وخضوع نحو رؤسائه في الظاهر، ولكنه في الوقت نفسه ينطوي على مشاعر سلبية شديدة ازائهم. وهو يجمع كرهه لهم بأن يبذل جهودا كبيرة للسيطرة على نفسه. وهو يكيّل المدح لرجال السلطة الأعلى منه ويقمع نوازعته النقدية نحوهم، ومن هذا القمع تتأق عناصر أخرى في تكوين شخصيته: اذ تفتش النوازع المكبوتة والمعدائية عن منافذ للتنفيس فتتوجه بصورة طبيعية نحو أولئك الذين يحسب أنهم ضعاف او اقل شأنًا ...

ان دراسة ادورنو وزملائه هذه بنيت على اساس التحليل النفسي ، ولذلك عمدت الى الكشف عن الاحداث التي مرت في مرحلة طفولة هذا النموذج في الشخصية ، والعناية على الاخص بعمليات التنشئة الاجتماعية التي أنتجت الشخصية السلطوية . وقد نعت بأن العناصر المبكرة التي تحكمت في تكوين هذا النموذج من الشخصية هما الوالدان اللذان فرضا انضباطا صارما على طفلها ، وصارا لا يبديان حسناها وعطفها عليه الا لقاء طاعته لها . وفي الوقت نفسه ، لقد عينت الادوار لأفراد العائلة على أساس مفهومي السيطرة والخضوع، ومن ثم فإن الطفل الذي يجبر على ان يخضع ظاهريا الى السلطة الابوية يتولد في نفسه عداء وخصومة لها ، ولا يجد من متنفس له الا بصورة طفيفة^(١٩) وبصورة عامة ان (الشخصية السلطوية) تتواجد لدى الافراد غير الواثقين من أنفسهم والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم بصورة منسقة، ولم يحققوا لها الاستقرار الذاتي ، وهم يشكون في «ذواتهم» وفي هويتهم لذلك فسانهم بتشبهون بالاطر الاجتماعية - السياسية، لانهم لا يملكون ما يتشبهون به في داخل نفوسهم. وهم يتمسكون باستقرار النظام القائم لانه يبدو لهم أساسا لاستقرار شخصياتهم، التي تنحل اذا ما انهار النظام. وعليه فاذا ما دافعوا عنه فانما يدافعون عن توازنهم النفسي. ومن هنا تنشأ عدوانيتهم وحقدهم على المعارضين، على «الآخرين» و«المختلفين» اي أولئك الذين يعد طراز حيساتهم، ومجموعة قيمهم تحديا للنظام القائم الذي يشك ذوو الشخصية السلطوية^(٢٠) ورغم كل المظاهر الخارجية لهم، بالاساس الذي يقوم عليه . ومن ثم فان ذوي الشخصية السلطوية ينتهون الى احزاب المحافظين في الاوقات الهادئة عندما لا يكون النظام

(19) Dowse and Hughes, op. cit. P. 201.

القائم مهددا، حتى إذا ماتعرض الى خطر يززعز أركانه زادت عدوانيتهم بطبيعة الحال، واندفعوا ينضمون الى الحركات الفاشية. وعلى هذا النحو فان الاشخاص الأقل تماسكا في تكوينهم النفسي الداخلي يبدون اكبر مقدار من الصلابة في الظاهر، والاحزاب السياسية القائمة على القوة مؤلفة من أشخاص ضعفاء نفسيا قبل كل شيء (٢٠).

والواقع ان دراسة أدورنو وزملائه موضوع البحث، امتدت الكثير للكشف عن نموذج خاص من الشخصية السياسية، ولكنها مع ذلك تعرضت الى انتقادات جدية. منها انها قنمت في البداية على دراسة تقنية الاشخاص المعادين للسامية بصورة عامة (اليهود في أوروبا) وعلى زعماء النازية على الاخص، وبنت دراستها على أساس ظواهر نفسية في أوساط البين المتطرف. ولكنها تجاهلت أو أهملت الشخصية السلطوية في أوساط اليسار أيضا (٢١). ومن ناحية أخرى، لقد بنت نظرية الشخصية السلطوية على مفاهيم فرويدية لا يسلم بها كثير من علماء النفس. فآدلر مثلا يرى ان النشاطات السياسية المتسمة بالاستبداد والتسلط والعنف هي في بعض الاحيان تعويض عن اخفاق أصاب الفرد في حياته الماضية، وفي ذلك يقول: «ان الضعفاء والحقى والخابئين يسعون الى تأكيد ذواتهم باذلال من هم أرفع منهم، وذلك محاولة منهم الى انزالهم الى مادون مستواهم» (٢٢). ويضيف على ذلك أيضا بقوله: ان الميول السلطوية هي ميول جوهرية في الانسان، وان غريزة السيطرة هي المحرك الرئيسي لنشاطات الانسان، وهي المبدأ الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار بدلا من مبدأ اللذة الفرويدي. وعلى صعيد آخر لقد دفعت دراسة أدورنو وزملائه بأن التنشئة الاجتماعية المبكرة في حياة الفرد هي التي تولد نموذج الشخصية السلطوية، ولكنها لم تبين عن طبيعة العلاقة بين الشخصية وبين النظام السياسي القائم (٢٣) وبعبارة أخرى اذا كانت الشخصية السلطوية هي خصائص ذاتية وبيكولوجية

(20) Maurice Duverger : Socio, Po. cit. P. 181. aussi : introduction... op. cit. PP. 59-60.

(21) Rush and Althoff, op. cit. P27.

(22) Cit. Par M. Duverger.

(23) Dowse and Hughes, op. cit. P201.

عند فرد أو عدة أفراد، فليس بوسعنا ان نجعل هذه الخصائص عامة بحيث تميز كامل النظام السياسي القائم، وعلى صعيد اخر ان العائلة في المجتمعات الحديثة لا تحتكر لنفسها التنشئة الاجتماعية، ويتضاءل دورها كلما تعلق الامر بالتربية السياسية، اذ تتولاها مؤسسات أخرى ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالنظام السياسي. فضلا عن ذلك يلاحظ ان الافراد الذين ينتمون في الخصائص البيكولوجية قد يتبنون أفكارا ومعتقدات سياسية مختلفة، وقد يختارون منها مختلفة ليست سياسية بحكم الضرورة^(٢٤). ومن ثم فسان دراسة أدورنو وزملائه المذكورة لم تأخذ بنظر الاعتبار الاستعدادات البيكولوجية في المجتمع وعلاقتها بجعل البنية الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

٧ - لا سول وأنكلس، الشخصية الديمقراطية: بمقابل الشخصية السلطوية دفع بعض المؤلفين مفهوم (الشخصية الديمقراطية) باعتبارها نموذجاً خاصاً أيضاً بالشخصية السياسية. لقد حاولت دراسات عديدة رسم معالم الشخصية الديمقراطية، غير ان معظم هذه الدراسات كانت نظرية أكثر مما هي مبنية على منهجية علمية بالمعنى الدقيق للعبارة. ومن ذلك محاولتي كل من هارولد لا سول واللكس أنكلس، اذ عرض كل منهما سمات متأللة الى حد بعيد رغم وجود بعض الفوارق الطفيفة، وذلك على النحو التالي^(٢٥):

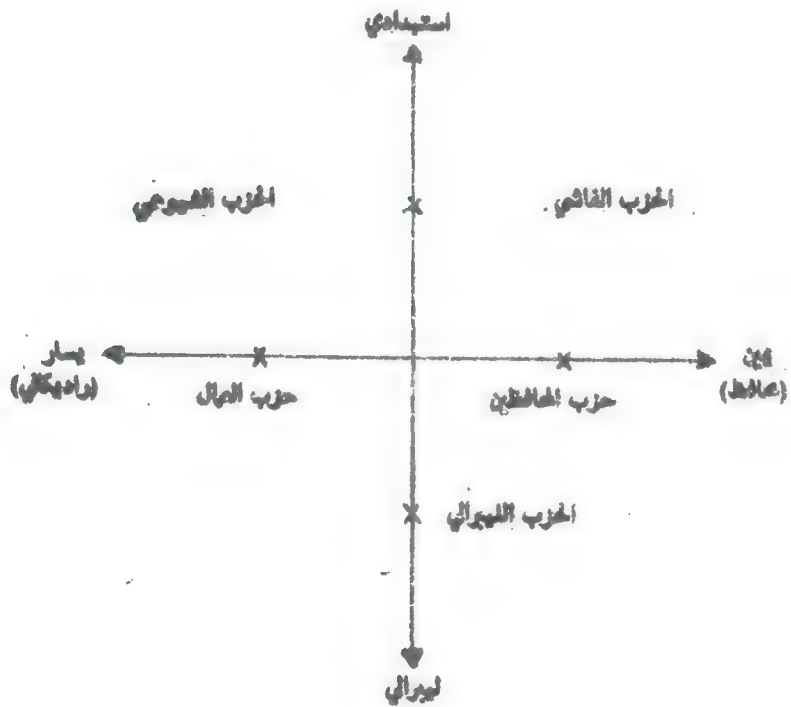
لا سول	أنكلس
- مواقف مفعمة بالود ازاء الناس الآخرين.	- تقبل الناس الآخرين.
- مشاركة الناس الآخرين في قيمهم.	- انفتاح على تجارب وأفكار جديدة.
- نطاق واسع من القيم.	- موقف مسئول ازاء السلطة، ولكن بتحفظ.
- ثقة بالوسط الاجتماعي.	- التسامح مع الاختلافات.
- الانزعاج ولكن في حدود معينة.	- التحكم بالمواطف.

(24) Downe and Hughes, op. cit. P. 202.

(25) Rush and Althoff, op. cit. P. 27.

٨ - الشخصية لدى ايزنك: وقد حاول ايزنك عام ١٩٥٤ ان يعالج موضوع الشخصية السياسية باستخدام معيارين لقياسها الاول هو معيار الراديكالية - المحافظة، اما المعيار الثاني فقام على محور (الزعة العنيفة) و(الزعة الرقيقة) وذلك على النحو التالي:

المعيار الأول: هو معيار يديولوجي، وغالض، ويعتقضاء أن أن الافراد ينقسمون حسب اختياراتهم السياسية إلى طائفتين، الأول يميل نحو اليسار (الراديكاليون) أي أولئك الذين ينشدون التغير أما الثانية فتشيل نحو اليمين (المحافظون) الذين يسمون إلى الابقاء على الأوضاع القائمة، ويوضح ايزنك ذلك حسب المخطط التالي:



ومن ثم توصل ايزنك الى النتائج التالية(٢٦):

- لا يوجد فرق يذكر بين الناصحين من المال وبين الناصحين من المحافظين من ناحية درجة الليبرالية.

- ان الناصحين الشيوعيين والفاشست هم موقف مشترك من ناحية الاستبدادية (رغم أنهم يقعون في طرفي محور اليمين واليسار).

- وأخيرا ففي كل جماعة من الناصحين، ان الاشخاص الاكثر استبدادا ينتمون الى الطبقة العاملة(٢٧)، هذه الطبقة العاملة التي تميل أيضا في كل جماعة الى ان تبدو أكثر محافظة من الطبقات الوسطى.

المعيار الثاني يقوم هذا المعيار بناء على شخصية الافراد وطبيعة المواقف السياسية التي يتبنونها ، وهي اما ان تكون مواقف ليبرالية متسمة بالتسامح (نزعة رقيقة) او مواقف متصلبة او استبدادية او منغصة (نزعة عنيفة) وذلك على النحو التالي :

(26) bernard Toulemonde, op. cit. P. 55.

(٢٧) يذكر فوزكي ايضا ان دراسات ميدانية عديدة أجريت في الولايات المتحدة دلت على ان الطبقة العاملة تميل الى ان تنتم بمواقف سلطوية (استبدادية) عامة التي تعبر عنها ازاء بعض المسائل كالحريات المدنية.
انظر :

V.O. Key Jr. Public Opinion and American

Democracy. Alfred a. Knopf. New York, 1967.P. 137.

غير انه يضيف على ذلك بقوله انه اذا صحت النتائج المتحققة من هذه الدراسات، فان الاختلافات في المواقف الناجمة عن اختلاف المهن حول امور شائكة قد لا تشير الى ان هذه المواقف السلطوية متواترة على الاخص بين المال. ولا شك في ان انثيانيات في الرأي حول مسائل معينة موجودة وانها يمكن ان تكون تفسرها يجب ان يبحث ذراعيا، ومسألة بعد مسألة، وليس بواسطة صفة بارزة قص الشخصية، او نظرة عامة شائعة بين المال بصورة خاصة P. 137 لان الباحث على اتخاذ المواقف الاستبدادية هذه قد يكون ناشئا عن جهل المال بالمسائل المطروحة، او عن عدم تفهمهم العقائدي بقيم الثقافية القائمة في المجتمع وليس عن مهنتهم او اسباب اخرى P.138

الزعة الرقيقة

- عقلاني (التصرف وفقا للمبادئ)

- فكري

- مثالي

- متفاهل

- متدين

- حر الإرادة

- احادي

- ذرائعي (دوغاتي)

الزعة العنيفة

- تجريبي (مسير بالوقائع)

- محسني

- يادي

- متشائم

- غير متدين

- قدرى

- تعددى

- متشكك (٢٨)

وبالاضافة الى ذلك ، ان الزعة العنيفة تكون مصحوبة بالانبساطية اما الزعة الرقية فصحوبة بالانطواء على الذات . وترتبط الزعة العنيفة ارتباطا وثيقا بالعدوان والسيطرة م كما ترتبط على نحو اقل قوة مما تقدم مبالجود وضيق الافق الفكري (٢٩)

لقد أجرى ايزنك دراسته الميدانية المذكورة في كل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية والسويد وبريطانيا ومن هذه الناحية يأتي ضعف الاستنتاجات التي توصل اليها . لانه اذا كانت السمات المميزة للشخصية السياسية واتجاهاتها ومواقفها صحيحة في هذه الاقطار ، بسبب التاثر النسبي لطبقية المجتمعات فيها ، وكذلك نظمها السياسية . فانه لا يوجد دليل علمي على انها تنطبق ايضا في المجتمعات والنظم السياسية الاخرى ، كالاتحاد السوفيتي واقطار اوربا الشرقية والصين وفيتنام وكوبا ، ولا في اقطار العالم الثالث بصورة عامة .

ويلاحظ الاستاذ برنارد تولوموند فيما يتعلق بفرنسا مثلا ، ان هذا المخطط مشكوك في صحته للأسباب التالية :

اولا - لان المذهب الليبرالي يكون معطية اساسية في الحياة السياسية في بريطانيا ، ولكنه لا يلعب دورا واضحا في الاقطار الاخرى ، اذ ان المذهب الليبرالي في فرنسا لا يكون تيار فكر اقتصادي وتطبيقه على يد جيسكار ديستان مثلا على مستوى السياسة العامة ليس خليا ولا خاليا من اللبس والابهام .

(28) Rush and Althoff, op. cit. P.28.

(29) Ibid, P.29.

ثانيا - ان الشيوعيين والفاشيين غير موجودين في بريطانيا تقريبا، او على الاقل انهم ليسوا باعداد كبيرة. وليس الامر كذلك في البلدان الاخرى . ففي فرنسا كما هو الحال ايضا في ايطاليا ، للحزب الشيوعي مكانة هامة على المستوى الانتخابي (٢٠ ٪ على الاقل من الناخبين في فرنسا و ٣٠ ٪ في ايطاليا يصوتون للحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي على التعاقب) . ومن ثم ، كما يقول تولوموند ، هل يمكن مقارنة ردود فعل هؤلاء الناخبين مع الناخبين في بريطانيا م واعتبار ردود الفعل هذه مماثلة لردود فعل اقصى اليمين فيما يتعلق بالنزعة الاستبدادية (٢٠)؟

والواقع ان المحاولات العديدة التي بذلت لتعريف الشخصية السياسية ووضع تصنيفات بنادجها ، تبني محاولات على سمات بسلوكية مماثلة لدى الافراد وعند هذا الحسد هي صحيحة ، اما فيما بعد ذلك فانها عاجزة عن ان تقدم نماذج تتفق بالاستراتيجية . لان السمات السلوكية هي ظواهر متحركة وليست ثابتة ، فضلا عن انها مشروطة به بعوامل الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد .

٩ - معيار الانطوائي والانبساطي : وقد حاول بعض الباحثين الاستناد الى النموذج الانبساطي والنموذج الانطوائي لتصنيف المواقف السياسية . فالنموذج الانطوائي هو الشخص الذي يميل الى العزلة والتأمل ، فعالمه الداخلي يسيطر على سلوكه ، ولذلك فان اهتمامه تنصرف نوعا عن حوله وتتركز في الحياة الفكرية . والنموذج الانطوائي هو المنظر السياسي ، واستاذ الجامعة ، والتكنوقراطي الخ ... اما النموذج الانبساطي فتنتجه اهتمامه نحو الحياة العامة ، على المراكز والمظاهر الاجتماعية والثروة الخ ... ومثاله النواب في لبرلمان والصحفيون الخ ... والواقع ان هذا التصنيف من العمومية بحيث تنتفي في الدقة العلمية لتحديد السلوك السياسي .

١٠ - محاولات اخرى : في ميدان التحليل النفسي اقترت ثلاث خصائص اساسية في تشخيص طبائع وامزجة الافراد سمى بمص الباحثين الى تطبيقها على السلوك السياسي . هذه الخصائص هي (الانفعالية) و (الحركية) و (الترجيح) التي تتوزع بدورها الى ثمانية نماذج من الطبائع ، هي التالية :

- | | |
|---------------|---------------|
| ١ - الهلامي . | ٢ - البليد . |
| ٣ - الدموي . | ٤ - البارد . |
| ٥ - العصبي . | ٦ - العاطفي . |
| ٧ - الغضوب . | ٨ - الشغوف . |

وكل واحد من هذه النماذج يتجه نحو اتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع مزاجه فنجد لدى نموذج (التهافت) و(البارد) أقصى ما يمكن من عدم الاكتراث السياسي ، واكبر قدر من الاحترام لحرية الآخرين . اما (الشغوفون) و(الغضوبون) فيميلون الى التحكم واصدار الاوامر والزعامة (دانتون وجان جوريس) ، ويتواجد الثوريون بين (العصبيين) وغالبا ما يكونون فوضويون ، او بين (العاطفيين) وام ساتهم القسوة (روبسيير) ، اما المحافظون فيوجدون بين (البلداء) م والانتهازيون بين (الدمويين) الذين يبرزون في ميدان المؤمرات والديبلوماسية^(٣) .

اما دراسات الطب العقلي فقد توصلت الى ربط بعض الحالات العقلية التي تصل لحد المرض ببعض المواقف السياسية . مثال ذلك ان حالة الجنون الدوري Cyclothamique يتلائم مع المواقف التوفيقية في السياسة . ولعل ميرابو هو واحد النماذج التي يستشهد بها على هذه الحالة . وفي حالة الفصام (الشيذوفرنيا) ينحدر الطفافة (نيرون ، هتلر) الذين لا احساس لهم ، ويجرون حساباتهم السياسية دون التفات الى الاعتبارات الانسانية .

والواقع ان تاثير الامزجة السياسية لا يبدو متاثلا على جميع الافراد ، ولذلك فان صفة الحتمية العلمية تنتفي أساسا ، فلا الربط بين هذه النماذج النفسية وبين المواقف السياسية للافراد ، ربط سبب بنتيجة وعليه فان المواقف السياسية تبقى معتمدة الى حد كبير على حرية اختيار الفرد . ثم ان النماذج المذكورة تعبر عن المواقف فحسب ، ولاتبين الاسباب التي تدفع الافراد الى اتخاذها . ان ما هو اقرب الى الحقيقة هو ان الانسان يتفاعل مع معطيات الواقع التي تواجهه ، وعلى طاقاته وقدراته الفردية ، وعبر ارتباطاته بالافراد الآخرين في المجتمع ، يتكيف مع ظروف الواقع او يغيرها . وعليه فان النظرة الواقعية التي تأخذ بنظر الاعتبار الفرد في وسطه الاجتماعي ، يتفاعل معه ويغيره ، من الممكن ان تدلنا على ان العوامل التسالية هي التي تؤثر في الامزجة السياسية :

١ - العلاقات الاجتماعية : ان حاجات الفرد عند بعض الباحثين ، والمصالح الاجتماعية

(31) Alan Lancelot, op. cit. P.25. M. Duverger, Socio. po. op. cit. p.185.

عند بعض اخر منهم هي التي تفسر وجود وتنوع الامزجة السياسية باعتبارها تتاجا للتنظيم الاجتماعي . وبناء على ذلك يعبر عن الامزجة السياسية بشكل اتجاهات عامة ، برجوازية ، كبيرة او صغيرة ، واتجاهات عالية او فلاحية او غير ذلك .

٢ - الدوافع الشخصية : قد تتحكم القيم الشخصية في المزاج السياسي للفرد . اي ان الفرد يختار ، رغم الظروف الاجتماعية التي يعيشها نظاما للقيم حسب مزاجه . كان يسلك بروليتاري سلوكا برجوازيا . او العكس .

٣ - السلوك الثقافي : يلعب الفرد في المجتمعات الحديثة ادوارا مختلفة وكل دور من هذه الادوار هو مركز اجتماعي له م ولذلك عليه ان يكون شخصية له تتلائم مع كل هذه الادوار او المراكز الاجتماعية ليحافظ على تماسكه الذاتي .

8V1

الفصل الرابع

تغير المواقف السياسية

لا ريب في أن الظروف التي تسود في مجتمع معين ، المادية منها والعنوية تتحكم في صياغة ويلورة السلوك السياسي للأفراد أن هذه الظروف قد تكون مادية جغرافية أو اقتصادية أو تقنية ، أو قد تكون معنوية كالقيم والمبادئ والأفكار والنظريات والأيديولوجيات السائدة . وحيث لا حياة للمفرد خارج المجتمع ، ولا النظام السياسي الذي يسيره ، فعليه أن يكيف تصرفاته وفقا للقواعد النافذة على مختلف المستويات . وعملية تكيف الفرد مع بطنه الاجتماعي تأخذ اشكالا متعددة ومتنوعة يمكن اجمالها ينبنى المواقف المبدئية سابقا ، وبالمواقف التي تنطلق من حضارة وثقافة المجتمع ، ومن شخصية الفرد .

١ - المواقف المبدئية مسبقا : أن الصورة التي يكونها الفرد عما يعرض عليه إما أن تكون عفوية ومباشرة بحيث يدركها على التو بعملية ذهنية ، وإما أن تكون قد انتقلت إليه عما يحيط به في المجتمع دون أن يخضعها إلى تحييص أو تفكير . والواقع ما من امرئ يستطيع أن يستقي معرفته عن كل الأشياء التي تعرض عليه بصورة مباشرة ، لأن الأشياء والأوضاع والاحداث التي توجد في المجتمع من الفزارة والكثرة إلى حد يعجز الفرد عن استيعابها بجهوده الشخصية فقط . ومن ثم فليس الاقبا ضئيلا من معرفة الفرد يتأتى عن طريق التمعن والدراسة والتفكير وباعت الموضوعية . أما القسم الأكبر منها فيتأتى عن أفكار الآخرين ، عن الأفكار والقيم السائدة في المجتمع . وبمعرض ذلك نتبين نوعين من المواقف المبدئية مسبقا ، النوع الأول هو الذي يطلق عليه تعبير (الجمعية) Stereotype أما النوع الثاني فهو الذي يطلق عليه (الاحكام المسبقة) . والجمعية هي صورة ذهنية ثابتة عن مواضع وأشياء في المجتمع تنتقل من جيل إلى آخر ، ومن الممكن أن تتحكم في مواقف الأفراد والجماعات ، بما في ذلك الأفكار السياسية ، والمواقف السياسية . والمزلق المبنى على جمعة قد ينشأ عن صورة يمكن أن ترتبط بكلمة أو موضوع أو عمل سياسي^(٧٤) . أو بعبارة أخرى أن الجمعية هي حكم نوعي إزاء شخص ما ، أو شيء ما ، أو مفهوم ما ، موجود خارج نطاق تجربة الفرد الشخصية^(٧٥) .

(1) Aien Lancelot, op.cit. P.27.

(2) Yvonne Castellan, op. cit. P.207.

ان الجميعات متنوعة من ناحية مضمونها ومن ناحية ابعادها . فقد تتعلق بالانتماءات السياسية ، كاليمين واليسار ، الرجعية والتقدمية ، وقد تتعلق بالحركات السياسية كالاشرافية والفاشية والشيوعية والفوضوية ، وقد تتعلق بالطبقات والجماعات الاثنية ، وبالحزب السياسية ، وكما يمكن ان تطلق على صعيد القطر الواحد يمكن ان تنتشر عبر حدود اقطار كثيرة في العالم .

توجد الجميعات الاجتماعية والسياسية في كل اقطار العالم تقريبا ، ولا تختلف الا من ناحية درجة انتشارها . وقد عرفنا في العراق جميعات على كافة المستويات وما زلنا نعاني منها حتى الوقت الحاضر ، اي صورة جامدة تنطوي على صفات يصعب على من يحملها ان يتحقق من صحتها فضلا عن وجودها ، فهي صور ذهنية مرسومة من قبل ومفترضة . والذي يتسكك بهذه الجميعات يزعم بأنها قائمة على وقائع ثابتة في حين ان التروي في التفكير قد يكشف عن مضمون ينطوي على الازدراء والتحامل على من تسحب عليهم .

وقد دلت بحوث كثيرة اجريت تحت اشراف اليونسكو على ان الجميعات التي تنتشر بين سكان بلد معين عن بلد اخر غالبا ما تولد مشاعر العداء والتوتر بين الشعوب على الاقل بصورة غير واعية . لان هذه الجميعات تنطوي على الانتقاص من الشعوب الاخرى رغم انها لا سند لها في الواقع .

وعلى وجه الاجمال ، ان النتائج المتحصلة من الدراسات التي اجريت على الجميعات هي التالية (٣) :

١ - ان الجمعية هي تعبير عن موقف عميق الجذور . وهو موقف تثيره واقعة موضوعية عامة . ولكن اذا كان الموقف المثار عاما جدا ومكونا من قبل ، فيمكن اثارته ولو بحجة بسيطة جدا .

ب - ان الجمعية تتطلف كل انحدارات المعنى الذي تنطوي عليه الكلمة ..

ج - ان الجمعية تتبع نوعا كل الانحدارات التحليلية التي تميل الى ان تجعل منها للعمل . وهذه الصفة يمكن ان تحمل كثيرا من الدلالات ، صحيحة كانت ام خاطئة . وفي اغلب الاحيان ، ان الجمعية هي تقليد نوعا ومبالغ فيه لتجربة شخص واحد ، اذ يمكن ان يكون لها اساس ما في اصل حقيقتها .

١ - بوسع الجمعية ان تولد واقعا معيناً وان تفرضه بسبب تأثيرها الخفي .
اما الحكم السابق ، فهو الذي يطلق على شخص أو شيء أو مفهوم بدون ان يكون
لصاحبه تجربة شخصية خاضها لكي تؤهله لاصدار هذا الحكم ، وهذا الحكم قد يكون ايجابيا
او سلبيا ، مع او ضد . «ويبدو الحكم السابق اكثر قربا من الجمعية منه الى الموقف ...
وتبدو المجمعات منحذرة عن الموقف وتعبّر عنه ، فهي تعليل للحكم السابق» (٤) .

٢ - ثقافة المجتمع : تتجسد ثقافة المجتمع في مؤسساته وفي القيم والادوار الاجتماعية
الموجودة فيه : وتؤثر كلها على المواقف السياسية التي يتخذها الفرد او الجماعات .
ولاريب في ان المجتمع لا يمكن ان يحقق التلاحم بين العناصر الاجتماعية المختلفة بدون
ثقافة جماعية سياسية .

هل من الممكن ان توجد مواقف سياسية خاصة ببلد معين دون البلدان الاخرى ؟
بعض الباحثين يؤكدون ذلك انطلاقاً من المفهوم الذي طرحه كاردينر عن شخصية
الاساس (Personnalite base) ويمقتضاه ان لكل شعب ،
واحيانا مجتمع ، تركيب سيكولوجي باسلوب معين في الحياة . وشخصية الاساس هذه
ناجمة عن المؤسسات الاولى في المجتمع ، كتقواعد تربية الاطفال في العائلة مثلا ، بحيث
تصبح بعد ذلك مصدرا اساسيا للمؤسسات الثانوية في المجتمع ، اي نظماً للقيم
والابدوار السياسية والقانونية والاخلاقية .

ومن : يمكن ان توجد عدة شخصيات اساسية او شخصيات غطية في المجتمع المركب
معبّرة عن : اغان فرعية او اقلية او اجتماعية ، حيث يشغل الفرد في كل واحدة منها
مركزا اجتماعيا ويقوم بدور فيها .

٣ - شخصية الفرد واستقلاليته : هل ان مواقف الفرد تعتمد على الجزء الثقافي
والحضاري الذي يعيش في كنفه ؟ في الواقع مهما حاولنا ان نحدد معالم الشخصية
السياسية والاجتماعية للفرد فاننا لا نستطيع ان نجزم على وجه التأكيد بالمواقف السياسية
التي سيتخذها . لان كل ذلك لا يستنفذ التلقائية التي قد تصدر منه ازاء الاحداث التي
تعرض له . فقد يتخذ موقفا سلبيا او ايجابيا . وكلما كان المجتمع الذي يعيش فيه معقدا

(4) Yvonne Castellan, op. cit. P.207.

في تركيبه وكما كانت الادوار المرسومة فيه متناقضة ، كلما ازدادت امكانيات الاختيار امامه ، نكوصا او اندفاعا في مواقفه . فالشيوعي قد يتخلى عن عقيدته وقد يصبح البورجوازي شيوعيا .

ان موضوع الحتمية - الحرية موضع نزاع بين مدارس البحث المختلفة غير ان ما هو واضح وهام هنا هو ان الحتميات البيولوجية والاجتماعية تساهم في تكوين ملامح مشتركة بين الافراد بحيث تكون شخصية فريدة. وما عدا ذلك فان اندماج الفرد بالاوضاع الاجتماعية التي عرضت له في حياته الماضية وتكيفه نفسياً واجتماعياً معها يعطي مؤشرات عديدة عن المواقف التي يتخذها سياسياً ان شخصية الفرد التي تكونت في الماضي وتطلعاته في المستقبل هي التي تفرض مواقفه في حاضره. ان حياته الماضية تفسر كيف كان يفسر المركز الاجتماعي الذي كان يشغله والانماط الثقافية التي ارتبط بها، ومن ثم فان مواقفه الماضية تؤثر على المواقف التي يتخذها ازاء الازاوضاع الجديدة

٤ - عوامل تغير المواقف السياسية :

يمكن ان نعزو العوامل التي تؤدي الى تغير المواقف السياسية للافراد كما يلي :

- ١ - تطور الوضع الذي يوجد فيه الفرد .
 - ٢ - العوامل التي تتعلق بتطور وعي الفرد .
 - ٣ - الجهود المنظمة التي تبذل لفرض التأثير على الآخرين .
- وسنشرح كل عامل منها على النحو التالي :

أ - تغير الوضع: ان الوضع الاجتماعي الذي يعمشه المرء عرضه للتغير، وكذلك الجماعات الاجتماعية المختلفة. وعليه فان أي تغير في الوضع الاجتماعي يقتضي من الأفراد والجماعات أن تغير مواقفها تبعاً لذلك. لأن المواقف الفردية أو الجماعة ان هي الا ردود فعل لمواقف الأفراد والجماعات الأخرى. وعليه فان العلاقات الاجتماعية التي هي دينامية ومتحولة بطبيعتها تؤدي الى دينامية المواقف، سواء كانت قائمة هذه الأخيرة على روابط تضامن أو روابط الصراع.

ان تغير الازاوضاع اذا كانت على نطاق واسع من الممكن ان تهبأ ظروفأ ملائمة لبروز حركات اجتماعية وسياسية وفي البداية تشتمل الحركة عناصر محدودة، ولكنها

سرعان ما يزداد عددها وتأثيرها بحيث تنطوي على جماهير ضخمة.
وتتكون الحركة الاجتماعية والسياسية من ثلاثة عناصر أساسية، هي التنظيم،
والمعتقدات، والأعمال أو سلوكيات الحركة^(١).

والتنظيم هو الذي يؤمن البنية التكوينية للحركة ويميزها عن غيرها من
الجماعات. فهو الذي يعين من هم الأعضاء ومن هم غير الأعضاء، وهو الذي يرسم
الأدوار ويوضح المراكز وتسلل المسؤولية فيما بينها، هذا بالإضافة إلى أن التنظيم هو
الذي يوضح الأهداف ويهيئ الوسائل الكفيلة بتحقيقها من قبل القادة أو
الأعضاء^(٢) وعليه فإن التنظيم يهدف إلى تنسيق الجهود التي يبذلها أعضاء الحركة،
ويهدف كذلك إلى السيطرة على الجهود المذكورة وتسييرها بحيث تقرب من الوصول
إلى الأهداف المنشودة، وفي الوقت نفسه تولد قاعدة عريضة للحركة بين الجماهير
وتخضع بنية التنظيم إلى تأثير الظروف التي تعمل فيها الحركة، فإذا كانت غير
ملائمة فإنها قد تتصلب، وقد تلجأ الحركة إلى العمل السري. وفي ظل مثل
هذه الظروف فإن أقصى الجهود تبذل للحيلولة دون اختراق صفوف التنظيم من
عناصر مدسوسة قبل جهات مختلفة. وبالعكس، إذا كانت الظروف ملائمة فإن
صيفه أخرى من الترابط بين أعضاء الحركة تفرض نفسها، بحيث يكون الانضباط
التنظيمي اقفاً صرامة، وبخاصة عندما يكون العمل علماً ويجري ضمن المؤسسات
القائمة.

أما المعتقدات بكافة أشكالها فهي التي تعرض صيغ التغيير المطلوب اجترائها على
المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة. وقد تذهب المعتقدات إلى ما هو أبعد من
ذلك فتنتفي بصورة عامة شرعية المؤسسات القائمة وتتحداها على مختلف المستويات،
هذا فضلاً عن أن المعتقدات تطرح خططاً وبرامج لمعالجة المشاكل التي تعاني فيها
الجماعة التي تمثلها الحركة

وأخيراً إن الحركات تنطوي على نشاطات متلاحقة ومتباينة بطبيعتها وأبعادها فهي
تتراوح ما بين المقاومة السلبية (بلا عنف) وبين أقصى أعمال العنف، كالإرهاب.

(١) Anthony M. Orum, OP. Cit PP.342 - 243.

وفضلا من ذلك قد تطرأ تغييرات هامة في الهمة الداخلية للجماة التي ينتسب اليها الفرد بحيث يرى نفسه لكي تكيف مع الوضع الجديد أن يغير في مفاهيمه وقيمة التي يتخذ على ضوءها مواقفه السياسية.

ب - تغير وعي الفرد : اذا ما طرأ أي تغير على الأفكار والمعتقدات والأيدولوجيات التي يتبناها الفرد والتي يفسر بمقتضاها الاحداث التي تعرض عليه فان مواقفه السياسية تتغير ايضا تبعاً لذلك . أن الاشياء قد لا تتغير في هذه الحالة الا أن رؤية الفرد لها هي التي تتغير .

أن العوامل التي تؤدي الى تغير وعي الفرد كثيرة . فقد ترجع الى معطيات ثقافية جديدة يحصل عليها . كافتناحه بأيدولوجية جديدة عليه ينضم بعدها الى حزب سياسي او جمعية سياسية أو يتخذ مواقف فردية على ضوء هذه الأيدولوجية .

وقد ترجع الى أسباب وظيفية . مثال ذلك أنه غالباً ما تنطرف المعارضة في مواقفه السياسية ، ولكنها اذا ما اشركت في السلطة فانها غالباً ما تتحقق من أن مسؤولية الحكم أكبر وأهم بكثير من مجرد الشعارات السياسية ، والحساس السياسي ، بل والفوغائية في بعض الأحيان . وكثيراً ما حدث أن غير زعماء سياسيون آرائهم القديمة بعد أن أشركوا في السلطة وتعرفوا على الامكانيات المحدودة في تحقيق الأهداف والمبادئ العامة .

وقد تتأق هذه العوامل عن تجربة تاريخية ، وكلنا يعلم الوعي اللاهبي في ضمير الأفراد والجماعات العربية الذي حدث في أعقاب حرب ٤ حزيران ١٩٦٧ .

وقد ترجع هذه العوامل الى أسباب شخصية بحتة . فقد دلت دراسات سوسولوجية عديدة على أن السفر الى الخارج يوسع من أفق الفرد بحيث يفتي نظرتة الى الأمور ويعالجها بأسلوب مختلف عن المراء الذي لم تتوفر له امكانية الاطلاع على أحوال شعوب وبلدان أخرى . ثم أ. تجربة فرد ما في مرحلة معينة في حياته في حزب أو تنظيم أو حركة سياسية قد تغير كثيراً من آرائه وأفكاره حول القضايا السياسية .

ج - التأثير المنظم : ربما كان من أبرز خصائص العصر الحديث الجهود التي تتركس في ميدان الدعاية والاعلام . فتسمى كل التنظيمات السياسية الى كسب عطف الافراد نحوها والانتقاص من خصومها . وهدفها من وراء ذلك ان تغيير الرأي يؤدي

لا عالة الى تغيير المواقف السياسية. ويساعد هذه الجهود التقدم التقني الهائل الذي تحقق في عقود السنين الاخيرة في وسائل الاعلام من جهة والبحوث العلمية الجمة التي حققها علم النفس الجماعي وعلم الاجتماع وعلم السياسة. لاريب في ان وسائل الاعلام لوحدها لا يمكن ان تغير اراء الفرد، اذ يقتضي الامر توفر استمداد نفسي واجتماعي وثقافي لتقبل المادة التي تبثها وسائل الاعلام ، ولذلك فان دراسة الانسان في جوانب حياته النفسية والاجتماعية هي عنصر أساسي في كل عملية اعلامية. وبناء عليه فان اجميزة الاعلام المترسة غالباً ما تضع في تخطيطها خطتين للعمل، الاولى للسدى البعيد، اي امرار تأثيرات غير مباشرة ومقنعة في بعض الاحيان لتحقيق انعطاف الانراد نحو المهدف الذي تسمى اليه ، وخطة للسدى القريب وتكرس لامرار المعلومات المباشرة سواء كان ذلك على هيئة اخبار ومعلومات، أو على هيئة تفسيرات للاحداث الجارية.

٥ - خصائص تغيير المواقف:

أ - قد يطرأ التغير في مواقف الفرد ، أو في مواقف الجماعة ، غير أن تغيير المواقف الجماعية يؤثر كثيراً على مواقف الافراد الاعضاء فيها.

ب - قد يحدث التغير بشكل تحول جذري في الاتجاه، كالانتقال من الشيوعية الى الفاشية أو بالعكس. ولعل موسوليني خير مثال يضرب على هذه الحالة. فقد كان عضواً بارزاً في الحزب الاشتراكي، قبل ان ينفصل عنه الشيوعيون، ثم خرج عليه وألف الحركة الفاشية في ايطاليا . ومثل ذلك يقال ايضاً عن دوريو الذي كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، ونائباً في الجمعية الوطنية، في الثلاثينات، ثم خرج على الحزب الشيوعي ليؤلف الحزب الوطني الفرنسي الفاشي الذي تعاون مع الالمان أيام الاحتلال النازي لفرنسا.

وقد يكون هذا التغير مجرد انعطاف في الاتجاه اقتضته ظروف جديدة . كما هو الحال مع كثير من الاحزاب القومية في البلدان العربية التي تبنت أشكالاً معينة من الاشتراكية. وقد تكون هذه الظروف الجديدة من القوة والعنف بحيث تجرف الجماهات السياسية بعيداً عن مجرد التكيف البسيط. في فرنسا تحول (الوسط

الجمهوري) من الاتجاه الراديكالي الى اليمين، بل وفي بعض الاحيان الى اليمين المتطرف. وباتجاه معاكس ماحدث في العالم العربي لكثير من الجماعات السياسية، ولعل حركة القوميين العرب مثال واضح على هذه الحالة، فقد تحولت من اليمين الى اليسار، بل واليسار المتطرف في بعض أجنحتها.

ج - سرعة التغير : قد يحدث التغير في المواقف اما بشكل تطور تدريجي، او تبدل مفاجيء، او بحالة تذبذب. ففي التطور التدريجي تعرض أحداث متوالية تؤدي الى تدور الوضع بصورة عامة بحيث لا تجد الجماعة السياسية مناهضا عن ان تغير مواقفها السياسية الماضية. مثال ذلك ان اليمين الفرنسي كان متسلبا ازاء الحرب في الهند الصينية والجزائر، الا ان الاحداث أجبرته بصورة تدريجية على التحول عن مواقفه السابقة . ونستطيع ان نقول ايضا ان اوساط اليمين العربي كانت عام ١٩٥٨ تتخذ مواقف معادية ازاء كل تقارب مع الاتحاد السوفياتي. اما الان فقد تراجعت عن مواقفها السابقة في سياسة منظمة بعني انها تتكيف تدريجيا مع المشاكل التي تفرض عليها اتخاذ مواقف سياسية جديدة.

اما التبدل المفاجيء فيعني التحول السريع من موقف الى اخر مناقض له في طبيعته وشكله، بحيث يتغير الاتجاه السياسي. والواقع لا يمكن فهم هذا التغير الا اذا استطننا التعرف على مكنونات الافراد واسلوب تفكيرهم وحياتهم الداخلية من جهة، ومن جهة اخرى ان الوسط الاجتماعي يقدم مادة غزيرة لفهم هذه التحولات الجذرية في المواقف. فغالبا ما حدثت هذه الظاهرة في أعقاب احداث تاريخية كبرى، وليس ببعيد عن البال الاثار العميقة التي تركتها احداث العالم العربي في العصر الحديث في مواقف الافراد السياسية.

أما التذبذب فيعبر عن قلق سياسي، وعن تطلعات متناقضة تتراوح بين الانتهازية والوصولية والنفعية الى ضحالة الثقافة والوعي السياسي. وهذه الظاهرة غير مقصورة على الافراد، فقد تسود بين الجماهير ايضا. وقد شاهدنا في العراق في حقبات تاريخية معينة، أحزابا تلف حولها جماهير واسعة، ثم ينحسر عنها هذا التأييد الشعبي بعد ذلك بالرغم من أن سياساتها لم تتغير.

الفصل الخامس.

العنف السياسي

١ - توطئة:

ان وجود المجتمع والحاجة الى تنظيمه للوصول الى تحقيق اهدافه يقتضي دائماً اتخاذ قرارات ثم تنفيذها، الامر الذي يتطلب استخدام اقوة حيناً، او التهديد بها احياناً اخرى . وعليه فان الاجبار هو واقعة ملازمة للحياة الاجتماعية الجمعية . والأطروحة القديمة التي عرضها الفلاسفة والمفكرون حول (حالة الطبيعة) و (المجتمع المدني) ما زالت مطروحة امام الباحثين المعاصرين . او بعبارة اخرى مسألة ما اذا كان يجب حل النزاعات بين طرفين بموجب اجراءات مقررة ، ام يترك للأطراف اللجوء الى استخدام القوة . والاسلوب التقليدي في هذا الشأن هو التأكيد على العنف وعلى تجنب العنف ، بدلا من الهيئات الاجتماعية والاجراءات المطبقة في اتخاذ القرارات التي تفرض بالقوة عند اقتضاء الضرورة.

ومما كانت الهيئة الاجتماعية التي ننتمي اليها فاننا دائماً بحاجة الى تجنب العنف . ولذلك فان العنف ، وليس الانتقام الى الهيئات الاجتماعية كان موضوع اهتمام مفكري السياسة الرئيس . (١) وعليه يمكن القول ان تكوين الهيئات الاجتماعية يهدف قبل كل شيء الى تجنب العنف.

غير ان الحياة الجمعية تبتث على صراعات تنشأ عادة عن شيئين متعارضين، والصراع مائل للنزاع ، وبينما النزاع يعرف باشارة الى الهيئة الاجتماعية ، فان الصراع لا يحتاج الى ذلك . فالنزاع ينصب على كيف يجب ان تقرر الهيئة الاجتماعية قضية معينة ... اما الصراع فيوجد عندما يحاول طرفان ليس عضوين في نفس الهيئة الاجتماعية ان يصلا الى اهدافها الخاصة بها ، بعد ان تمذر تحقيق ذلك بصورة طبيعية . وفي هذه الحالة هناك امكانيتان ، هما اما ان يستخدم احدهما على الاقل كل الوسائل التي بين يديه والتي يقدر انها فعالة لتحقيق غرضه ، او

(1) I.R. Lucas : op. cit. P.62.

ان كلا من الطرفين يمتنع عن استخدام بعض الوسائل التي بوسعها استخدامها والتي يحسبان انها فعالة . في الحالة الاولى يوجد صراع عنيف وان الطرفين يستخدمان القوة ، او انها لجأ الى القوة ، او لجأ الى استخدام العنف^(٢) . اما في الحالة الثانية فانه مهما كان الطرف الذي كسب الصراع ونال غرضه فان على الطرف الاخر ان يلتزم بالنتيجة ويتخلى عن الامور التي يريدونها ، في حين يظل امامه خيار مفتوح لاتخاذ خطوات اخرى قد تثبت انها اكثر جدوى .^(٣)

والواقع لقد كان العنف يرافق دائما حياة الافراد في المجتمع ، باشكال مختلفة ، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد نظم العنف في المجتمعات المتقدمة بوسائل مختلفة واضفي عليه طابع مؤسسي يحميه القانون ويمارسه مسؤولون عن التنظيم الاجتماعي الذي تقف على رأسه الدولة ومؤسساتها . ويلاحظ ذلك بوجه خاص في المجتمعات التي تنطوي على تناقضات شديدة في تكوين بنيتها والتي تولد صراعات حادة وامثلتها البلدان التي تحكم بواسطة نظم الاقليات المحدودة الشرعية والتي لا تستطيع ان تمارس السلطة الا بالاكراه . كالنظم الديكتاتورية والاستبدادية في اغلب بلدان العالم الثالث . اما في البلدان الصناعية ، فان اسلوب الحياة السائد فيها يولد روابط اجتماعية قائمة على اساس القوة ايضا بصورة ظاهرة او خفية ، ويساعد ذلك على اثاره اعمال العنف . لأن الانسان في هذا النوع من المجتمعات لم تعد له جذور ، ولم يعد يشعر بانه جزء من الجسم الاجتماعي ، وإنما كائناً معزولاً ومحكوماً عليه بان يدافع عن نفسه لوحده ، لأن الامم تعدت مجرد رصف للافراد الواحد الى جانب الاخر ... وعلى كل فرد ان يعنى بنفسه^(٤) . فلا غرابة ان يشعر الافراد بالضياع ، بالانفراط عن المجموعة الاجتماعية ، في نفس الوقت الذي يشعرون فيه بضغط شديد مادي ومعنوي ياتيهم من نواح عدة وفي مقدمتها المؤسسات التي تنظم مختلف النشاطات في المجتمع . وفي هذا الشأن يعرض الاستاذ جاك باكينر انه : «توجد في المجتمعات الصناعية تيارات خفية للتوتر والاثارة ... والعذوانية تسيطر على العلاقات بين الافراد ، ثم ان التوصل الى اكتشاف اساليب جديدة للاجبار في الطب قد

(2) Ibid. P.63.

(3) Lucas, op. cit. P.63.

(4) Jacques Baguenard, op. cit. P. 11.

حمل العنف الى درجات لم تكن معروفة حتى الى وقت قريب . وعلى هذا النحو لم يعد يسع السياسة ان تتجاهل العنف ، وهي ذاتها عنف في اغلب الاحيان ، بل ويحدث ان تضع نفسها بصورة متعمدة في خدمة العنف» (٥)

والواقع ان السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي . لأنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة او ممارستها . فالاحزاب السياسية تنتظم وتعبأ قواها للاستيلاء على السلطة ، والحكام يمارسونها ، والتقنوقراط يسمون اليها ، وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يمتلكها او يمارسها . وحيث ان السلطة تعبر عن صلاحية او قدرة شخص او جماعة من الاشخاص على فرض ارادتهم على الآخرين ، فانها والحال هذا ليست سوى صيغة ملطفة للقوة ، التي تهدف الى اجبار الآخرين بالوسائل المادية او المعنوية (٦) وبديهي القول ان كل اجبار هو عنف مادام يرمى الى اجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم .

ان البلدان الصناعية لاسباب عديدة تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية استطاعت ان تجدد صيغة معينة تنظم الصراع حول (السلطة الرسمية) ، اي حق قيادة المجتمع ، وذلك بواسطة النظم التمثيلية (البرلمانية) ، ولكن السلطة الرسمية ليست الا امتداداً ل (السلطة الفعلية) التي يمتلكها اصحاب المصالح الكبرى في المجتمع ، والى تواجه قوى اجتماعية شغيلة تشعر بانها لم تحصل على كل حقوقها المشروعة . والتباينات على المستوى الاخير الذي يبعث الى الوجود صراعات تولد على نحو او آخر اعمال عنف متبادلة لها صلة وثيقة بالعنف المؤسسي الذي تمارسه سلطات النظام السياسي .

٢ - تعريف العنف السياسي :

يعرف نيبورغ العنف السياسي بانه : «اعمال التزيق ، والتدمير ، والاضرار ، التي يكون غرضها ، واختيار اهدافها او ضحاياها ، والظروف المحيطة بها ،

(٥) Ibid. P.112.

(٦) P. Blau : Power and change in Social Life. Wiley and Sons , New York,

1967, P. 117.

وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية ، اي تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له اثار على النظام الاجتماعي»^(٧).

ان ماهو هام في التعريف المذكور هو عنصر تغيير سلوك الآخرين . ويسدو ذلك على نحو واضح لدى شالمرز جونسون الذي يرى ان العنف هو «... عمل يحول بصورة متعمدة ، او بطريقة غير مقصودة ، سلوك الآخرين ... والعنف اما ان يكون سلوكاً لا يمكن للآخرين ان يوجهوا انفسهم نحوه ، او ان يكون سلوكاً مقصوداً بتعمد لمنع توجه وتطور اشياء متوقع حدوثها ... والعنف هو عمل لا اجتماعي ، وفي الوسط السياسي ، هو كالثورة ، مفهوم مشروط ، اذ يتوقف على وجود تحسين لنظام عمل اجتماعي يقع في نطاقه ...»^(٨) ويضيف على ذلك بقوله : «ان اللجوء العام الى السلاح وإلى اعمال التمرد الاخرى ، كالاضرابات العامة ، والاغتيالات السياسية ، والعصيان ، والانقلابات العسكرية - هي كلها اشكال من السلوك تنحو الى تحويل سلوك الآخرين نحو نظام اجتماعي مكروه . والتغيرات التي تحدث في المجتمع بدون استخدام التهديد بالعنف ليست ثورية ، وهذا الشكل في التغيير مفضل طبعاً على استخدام العنف الثوري من قبل اناس يعيشون في المجتمع . وبالطبع ان الناس المتدينين لا يلجأون الى العنف الا لكونه الملاذ الاخير»^(٩).

ويتبين مما تقدم ان العنف قد يقع من جانب افراد المجتمع ، كما ان الدولة قد تقوم به لسبب او آخر في تعاملها مع مواطنيها والجماعات التي تمارس مختلف النشاطات في المجتمع ، اذا عجز طرف عن اقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بمد ان يستنفذ كل الطرق الاخرى السلمية .

وعلى صعيد اخر ، ان تقييم اعمال العنف هو مسألة نسبية . فان الحكم على العنف وما اذا كان اخلاقياً او غير اخلاقي يتوقف قبل كل شيء على الاطراف التي تنخرط في اعمال العنف ، وعلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها . كما ان ذلك يتوقف ايضاً على الجهة التي تقوم بالتقييم . ومع ذلك غالباً ما ينطلق في تقييم اعمال العنف من مفهومين

رئيسيين هما (الولاء) و (الشرعية)^(١٠). وذلك له صلة قبل كل شيء بالتقاليد او القيم او الايدولوجيات السائدة في البلاد ونظرتها الى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي . في بعض الاقطار توجد قوات عسكرية واسعة ، ولكنها لا تقوم بالانقلابات عسكرية ، كما هو الحال في الهند ، وفي اقطار اخرى يمتلك السكان اسلحة على نطاق واسع الانتشار ، ومع ذلك لا تحدث اغتيالات سياسية ، في حين يحدث العكس في اقطار اخرى . وبالمقابل فان اللجوء الى الاغتيال واعمال الارهاب على نطاق واسع الانتشار قد ينشأ عن ايدولوجية معينة تجيد اسلوب العنف في العمل السياسي ، كما هو الحال مع الفوضويين في شتى اقطار العالم وبخاصة في روسيا القيصرية ، وكذلك جماعات المقاومة ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ومنظمة ابوكا E.O.K.A القبرصية ، ومنظمة ماو ماو في كينيا ، والفيتكونك في فيتنام وجماعة العمل المباشر في فرنسا ، ومنظمة يادر - ماينوف في المانيا الغربية ومنظمة الجيش الاحمر في اليابان وغيرها . وبداهة ان جميع هذه التشكيلات تتبنى نظريات للعنف ، وتواجهه الدولة بعنف مضاد ، وتعمل في الظلام ومن وجهة نظرها ان نشاطاتها مشروعة لأنها تسعى الى تقويض النظام الاجتماعي الذي تدينه بكونه لانساني وقائم على الاستلاب .

والواقع اذا كان مجتمع معين او جماعة معينة ينظر الى اعمال العنف على انها مبررة لسبب او آخر فانها تصبح عندئذ مشروعة بالنسبة لها . مثال ذلك ان حركات التحرير الوطني هي اعمال عنف مشروعة في نظر شعوب بلدان العالم الثالث ، واعمال العنف التي يقوم بها الجيش الثوري الايرلندي السري ضد السلطات البريطانية هي مشروعة في نظر الايرلنديين . وكذلك اعمال منظمة ايتا ، ضد السلطات الاسبانية هي مشروعة من وجهة نظر - كان الباسك . وفي البلدان الصناعية تعتبر اعمال العنف التي تمارسها بعض المنظمات ، كالمظاهرات ، والاعتصام في المصانع ، والقاء القنابل والمتفجرات وغيرها مشروعة في نظر القائمين بها والمؤيدين لهم .

والواقع ان اعمال العنف لا يمكن ان تفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها ، ولذلك لا يمكن ان تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الاقطار المختلفة ، وكما يقول شالرز جونسون : «ان الثورات الفلاحية ، والعصيان في المدن ، والانقلابات العسكرية ، ومؤامرات الجمعيات الثورية ، والثورات المضادة المدعومة داخلياً هي جميعاً امثلة على التمرد او الثورة . وتتمس كلها بقبول بعض افراد المجتمع بالعنف لغرض دفع المجتمع نحو التطور . ولكن على أي حال من الاحوال ، ان مقارنة هذه الاحداث فقط

(10) Dowse and Hughes, op. cit. P. 404.

بناء على اشكالها او المساهمين فيها تنطوي على تجاهل الاهمية السياسية الاعق لهذه الاشكال ، او تجاهل كون الجماعات الاجتماعية وليس غيرها هي التي لجأت الى الثورة.(١١) ولا ريب في ان الحكومات تسمى الى تحريم اعمال العنف ، واول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي ان تجعل الاعمال المذكورة غير قانونية لكي تحتفظ لنفسها باحتكار سائل العنف الكبرى في المجتمع ٠٠٠ وعليه فان العنف لا يقتصر على الافراد والجماعات وانما تستخدمه الدولة ايضاً باجهزتها وهيئاتها المختلفة .

العنف واستخدام القوة :

يختلف العنف عن استخدام القوة بطريقة شرعية وضمن نظام اجتماعي معين . وعلماء الاجتماع يعتبرون قياس العنف معياراً رئيساً للتعرف على النظام الاجتماعي وتقدير درجة استقراره . لأن كل المجتمعات تنطوي على مقدار معين من العنف ، وذلك اما بسبب عدم تلاحمها او اندماج عناصرها تماماً ، او لسبب سوء اداء الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاجتماعي . وعليه فان العنف يختلط بانماط كثيرة من السلوكيات في المجتمع التي تتباين فيما بينها من ناحية شدتها ام من ناحية الاشكال التي تتخذها وذلك اعتباراً من الاهانات التي لا مسوغ لها الى الاعمال الطائشة او الاجرامية الموجهة الى الآخرين في النظام الاجتماعي (كالقتل وقطع الطرق وغيرها) ، ومن حركات الاحتجاج والتبرد على نطاق محدود ، كحركات العصيان المدني ، والاضراب عن الطعام لاسباب سياسية ، والاضرابات والجلوس في الشوارع والساحات العامة ، الى حركات التبرد والثورة بصورة متكاملة . وعلى نحو مماثل لذلك . ان اثار العنف قد تتنوع من درجة معينة من التوتر الشخصي الى فعالية جماعات كبيرة من الشعب ، وكذلك من الاستقرار السياسي الى تدمير النظام القائم تدميراً كاملاً.(١٢)

ومع ذلك فان القوة والعنف ليسا مفهومين مترادفين ، فالقوة كما تقول هنا ارندت هي : « خصيصة من صلب موضوع او شخص ، وتمود الى طبيعة كل منها ، والتي تكشف عن ذاتها في علاقة مع الاشياء او الاشخاص الآخرين ، ولكنها مستقلة عنهم اساساً . اذ يمكن دائماً ان تغلب قوة اقوى فرد الكثرة من الافراد الذين غالباً ما يتحدثون لافرض سوى تدمير القوة وذلك على وجه التعمين بسبب استقلالها المتميز . والماء الغريزي تقريباً لدى الكثرة من الافراد ازاء الفرد الواحد كان يعزى دائماً - اعتباراً من

(11) Chalmers tohnson, op. cit. PP. 6-7.

(12) Chalmers tohnson, op. cit. P.11.

افلاطون حتى نيتشه - الى الفيز ، والى غيرة الضعيف من القوي ، غير ان هذا التفسير النفسى قاصر عن ادراك الموضوع . ففي طبيعة الجماد وفي قدرتها على الانقلاب ضد الاستقلال توجد خصيصة القوة الفردية . (١٣) اما العنف فيتم بطبيعته الادائية ... فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة ، لأن وسائل العنف ، كشأن الادوات الاخرى ، موجهة ومستخدمة لغرض مضاعفة القوة الطبيعية الى حد تحول في المرحلة الاخيرة من تطورها محل القوة الطبيعية . (١٤) والواقع ان هنا ارندت تنظر الى العنف من خلال مقارنته بالسلطة وليس بالقوة . فالسلطة تتلالم مع قدرة الانسان على أن يعمل بصورة منسقة مع الآخرين ، في حين ان العنف هو وسيلة للتقسر . (١٥) ففي حين أن العنف باعتباره وسيلة هو دائماً بحاجة الى التبرير على ضوء الاهداف التي يرمى اليها ، فإن السلطة هي هدف بحد ذاتها ، ولا تحتاج الا الى الشرعية ، وذلك لأن السلطة ممتزجة بالنظام السياسي . ويبحث عن شرعية السلطة في الاحداث الماضية التي ادت الى الاعمال المشتركة القائمة حالياً ، في حين يجد العنف تبريره في هدف مستقبلي ، ولذلك فكلما كان الهدف بعيداً في المستقبل كلما صعب تبريره . ويستطيع العنف ان يدمر السلطة ولكنه عاجز عن خلقها . ولذلك فإن هنا ارندت ترى ان السلطة والعنف متعارضان ، وحيث يسود احدهما بصورة مطلقة ، فان الآخر يختفى عن الوجود . ويظهر العنف عندما تكون السلطة واقعة في مأزق . (١٦) غير ان العنف الذي يوجه الى النظام من المحتمل جدا ان يؤدي الى تصعيد العنف في المجتمع وليس الى اجراء تغييرات اساسية في البنية الاجتماعية . ولذلك فان الحكومة مطالبة بتبرير اعمال العنف التي تقوم بها بنفس الصيغة التي يطالب بها تبرير اعمال العنف التي توجه ضدها . وكلما كانت الحكومة ذات شرعية محدودة اذ لا يؤيدها الاسيية المطلقة من افراد الشعب كلما كانت اكثر ميلا الى استخدام العنف .

وباتجاه ماركس هنا ارندت يرى كراهام وكور ان هناك ترابطاً وثيقاً بين القوة والعنف ، كما يريان ان العنف هو سلوك موجه نحو ايقاع الاذى على الناس او الاضرار بالملكية . اما القوة فهي الاستخدام العقلي او التهديد باستخدام العنف لاجبار الآخرين على ان يعملوا ما لا يريدون عمله . (١٧) وقريب من هذا المعنى ما يعرضه نيبورغ اذ

(13) Hannah Arendt: on Violence. Allen Lane, the Penguin, Press, 1970, P.44.

(14) Ibid. P. 46. Ibid. P. 42.

(15) Hannah Arendt, op. cit. p. 56.

(16) H. D. graham and T. R. gurr : the History of violence in America Praelher, New York 1969, P. xxx11.

(17) N. I. Niebuhr, op. cit PP. 10-15.

يرى ان القوة هي القدرة الاحتياطية ووسائل ممارسة السلطة الطبيعية التي ترتقي في المجتمع السياسي الى التهديد بالعنف او بالعنف المضاد .

فالعنف هو مجرد قوة في العمل ، وهو ضروري من وقت لآخر لاعطاء مصداقية للتهديد باستخدامه الذي هو اساس القوة . (١٨)

والواقع ان المفاهيم المذكورة حول التمييز بين القوة والعنف لاترابط بينها وبين شرعية السلطة . وتجاهل ذلك يؤدي الى محدودية نطاق المفاهيم المذكورة .

العوامل التي تدفع الى العنف :

١ - العوامل البنوية :

ان النظام والعنف وجهان مختلفان للحياة في المجتمع ، اذ ان احدهما يتوقف على الاخر . فالمجتمعات التي استطاعت ان تحقق مستوى عال من التلاحم والاندماج بين عناصرها المختلفة، وذلك من خلال تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة استطاعت ان تتوصل الى تحقيق مستوى معين من الاستقرار . اما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات القائمة فيها فقد غدا العنف فيها وسيلة شائعة في العمل السياسي . ومن ثم فان العنف والحالة هذه ممتزج بالبنية التكوينية ذاتها للمجتمع سواء على المستوى الرسمي ام على المستوى الشعبي . ويلاحظ ذلك بخاصة في النظم السياسية ذات الشرعية المحدودة ، لأن معارضة النظام تنصب على اساس الحكم ذاته ، ومن ثم لا يمكن التوفيق بين الحكم والمعارضة بصيغ توفيقية ، لأن وجهات النظر تختلف اختلافاً جذرياً بين الاطراف المتصارعة حول من له حق الحكم وما هي اهداف الحكم اساساً . وفي هذا الشأن ان مبعث الصراع هو سياق حركة المجتمع والقيادة المؤهلة اكثر من غيرها لممارسة سلطة الدولة . ان حركة المجتمع قد تأخذ سياقاً طبيعياً بشكل تطور عام تقوده سلطة ذات قاعدة شعبية عريضة ، وفي هذه الحالة لاتوجد حاجة الى العنف ، من اي طرف كان ، او على الاقل لا حاجة هناك الى عنف شديدة وعلى نطاق واسع الانتشار . ولكن قد يتمذر تحقيق ذلك لاسباب عديدة تعود بالدرجة الاولى الى طبيعة تكوين المجتمع الامر الذي يدفع الى الثورة والى استخدام العنف خلالها . ان الثورة ليست التطور

الاجتماعي نفسه ، وانما هي احد اشكال التطور الاجتماعي . وماله اهمية مساوية او اعظم في فهم لماذا تحدث في بعض الاحيان ثورات عنيفة هو تقدير لماذا يكون اعضاء مجتمعات معينة قادرين على اجراء تغييرات اساسية بدون اللجوء الى العنف . (١٩) لقد حدث في انكلترا ، ولا ريب ، تطورات اجتماعية جذرية منذ حدوث الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر دون ان يصاحب ذلك اعمال عنف يعتد بها . ويلاحظ ذلك ايضا على بعض البلدان الاخرى ، كالبلدان الاسكندنافية وسويسرا والنمسا وهولندا وغيرها . في حين ان بلدانا اخرى اقترن تاريخها الحديث دائما تقريبا بالعنف ، كروسيا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ودول البلقان . وعليه فان العنف من ناحية مقداره وطبيعته اعتبر دائما مؤشرا على قيمة المجتمع وعلى قدرته على النمو والتطور .

٢ - الاستلاب :

تكثر اعمال العنف في المجتمعات التي يعاني فيها افراد كثيرون من الشعور بالاستلاب او بالا حباط بانواعها المختلفة . والاستلاب السياسي هو شعور الشخص بالغربة ازاء السياسة والحكومة في مجتمعه . . . والميل نحو التفكير بان الحكومة والسياسة للامة تداران من قبل الآخرين ، ولمصلحة الآخرين ، ووفقا لمجموعة من القواعد غير العادلة . (٢٠) ان التغرب على هذا النحو يعزل الفرد عن باقي المجتمع لأنه يشعر بأنه لم يعد ينتم اليه لاسباب لا تدخل لارادته فيها ، وانما فرضتها عليه ظروف قاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية و... ومع انه يبقى من الناحية الشكلية مرتبطا بالمجتمع ويخضع الى قواعده ، الا انه عمليا ونفسيا لا يستطيع ان يشارك في الحياة العامة لأنها تتجاوزته بحكم طابع القوى والتعسف المندمج في البنية الاجتماعية الذي تسيطر القوي الكبرى المسيطرة في المجتمع وبخاصة القوي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان ظاهرة الاستلاب قد تولد نزعة عدائية لدى الافراد والجماعات قد تتحول الى نشاطات سياسية متطرفة تصل في بعض الاحيان لحد اللجوء الى استخدام وسائل العنف . وعندما تكون ظاهرة الاستلاب منتشرة على نطاق واسع في المجتمع هذا في نفس الوقت الذي لا يتمتع فيه النظام السياسي القائم الا بشرعية محدودة ، فان اشكالا مختلفة

(19) Robert Lane : Political ideology, why the American Common Man believes what he does, cite par Rush and Althoff, op. cit. P.93. -

(20) Rush and Althoff, op. cit. P. 98.

من أعمال الممء المظف بالمعنف يمكن ان تحدث ضد النظام الاجتماعي بصورة عامة والنظام السياسي بخاصة . (٢١) ومع ذلك فان ظاهرة الاستلاب لاتولد ردود فعل عنيفة دائماً ، فقد تدفع الى اتجاهات رافضة سلبية ، كاهي حال حركات الشباب الرافضة التي تنسلخ عن المجتمع لكي تنخرط في تجمعات تتعاطى المخدرات والشموذة وغيرها من السلوكيات المنعرفة التي نشاهدها تبرز من وقت الى اخر في التجمعات الرأسمالية الصناعية .

٣ - الحرمان والاحباط :

وعلى مستوى اخر ان الاحباطات التي يتعرض اليها الافراد والتجمعات قد تولد اعمال عنف عووجه ضد النظام الاجتماعي وبخاصة ضد النظام السياسي . والاحباط مأخوذة هنا بمفهوم غيبات الامل والتفتت التي يعانها الانسان عندما يحال دون تحقيق اهداف معينة له . ومع ان الاحباط قد لا يولد العنف بحكم الضرورة ، اذ قد يتجاوز الافراد او التجمعات بطرق سلمية ولكن ذلك لا يحدث دائماً ، اذ على العكس قد يثير الاحباط نزعة عدوانية مدمرة ضد مصدر الاحباط ، وينطبق ذلك على ظاهرة العنف بصورة عامة ، كما ينطبق على الغضب السياسي . فالشخص الذي يعاق وهو يحاول ان يصل الى هدف معين قد ينتابه العنف ، واحتمالا قد يبادر الى ضرب مصدر الاحباط . وفي الحياة الاجتماعية يضع الناس قماً لاشياء كثيرة ، كالثروة ، والمركز الاجتماعي ، والسلطة ، والامن ، والمساواة ، والحرية ، والامة وغيرها . وعندما لا يستطيعون تحقيق هذه القيم ، او عندما يعني تحقيق قيمة ما خسران قيمة اخرى ، فعندئذ يحدث التذمر ، والغضب وفي اغلب الاحيان العنف . والاصطلاح الشائع في هذا الشأن هو (الحرمان النسبي) الذي يمكن تعريفه بكونه التوتر الذي يتطور من التمارض بين (ما ينبغي) وبين (ما هو قائم) لاشباع القيمة الجمعية . (٢٢)

و (ما ينبغي) يشير الى ظروف الحياة التي يتوصل الافراد الى الاعتقاد بانهم مؤهلين لنيلها ، و (ما هو قائم) يشير الى تصوراتهم عما هو ممكن . فالثورة التي تفصل ما بين

(21) Dorn and Hughes, op. cit. P.411.

(22) Ibid. P.412.

الاضاع التي يعيشها الافراد والجماعات وبين شعورهم بانهم يجب ان يعيشوا في ظروف افضل ، او ان يتبوا مراكز اعلی من مراكزهم الحالية لأنها لاتتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم ، وسواء كان الشعور بذلك موضوعيا ومبنياً على معطيات ملموسة ، ام مجرد احساس بالظلم ، قد تؤدي الى اشارة الشعور بالحرمان وبعبارة اخرى ان الحرمان قد يكون حقيقياً او ظاهرياً ، ومع ذلك فانه يثير نزعة الاحساس بالاحباط .

والواقع ان الظروف المتردية التي يعيشها الافراد والجماعات لاتكفي لوحدها لتوليد الشعور بالحرمان . وانما يجب ان يتوفر ايضاً الوعي بالتباين ، والتناقض الذي يتأتى بخاصة عن عقد المقارنات بين اوضاع واوضاع اخرى افضل منها ويتبع بها اناس آخرون . كما يجب ان يتوفر عامل آخر هو ان يعزى سبب الحرمان الى عوامل متحركة ولايمكن تبريرها ، لأنها تتجافى مع طبيعة الاشياء ومع القواعد الامثل للتنظيم الاجتماعي الذي يسمح بان يأخذ كل فرد او جماعة ما تستحقه لقاء جهودها ومؤهلاتها . وبدون وعي التباين او التناقض لن يكون هناك سوى سلوك سلبي . فالشعور بالتجاهل او الاستغلال او الاضطهاد قد يولد الشعور بالاحباط ويثير من ثم الغضب والعدوان . اما اذا كان الافراد او الجماعات يرون ان ذلك هو نصيبهم في الحياة ، وان احوالهم لايمكن ان تتغير بسبب او اخر فانهم عندئذ قد لايشعرون بالحرمان . « واذا كانت جماعة تشعر شعوراً قوياً بالحرمان النسبي ازاء قيم طبيعية هامة فانها تنطوي عندئذ على امكانية كبيرة للعنف الجرمي . واذا كانت الجماعة تشعر ان العنف الجمعي هو رد مشروع لفضيها ، وان العنف الوسيلة الوحيدة لتخفيف تدميرها ، فان احتمال اندلاع العنف يكون عظيماً . اما اذا كانت الجماعة تشعر بان العنف غير مشروع ، او انه قد لاينجح الى حد بعيد ، او اذا كان لديها قنوات اخرى لتجاوز تدميرها ، فان الاحتمال الاكبر عندئذ هو ان تكبح جماح نفسها ، وتقلل بذلك من امكانية العنف » . (٢٣)

انواع الحرمان :

ان الاشكال التي يتخذها الحرمان ومن ثم تولد اعمال عنف يمكن ان تكون التالية :
اولاً الحرمان المتعلق بالطموحات . وينجم عندما تزداد طموحات الافراد والجماعات في

حين تبقى قدراتهم على تحقيقها ثابتة . وهذا النوع من الحرمان مصحوب بما يدعى بثورات الامال المتزايدة ، وهو ما يحدث في العالم الثالث في الوقت الحاضر . اذ ان التربية والتعليم واكتساب مهارات جديدة ، وفي الوقت نفسه التعرف على انماط الاستهلاك في الغرب قد تولد طموحات للحصول على تسهيلات تربوية وتعليمية اكثر ، وفرص عمل افضل ، ومستويات معيشة اهل ، وكل ذلك لا تستطيع النظم السياسية والاقتصادية توفيره ، الامر الذي قد يؤدي الى الاحباط الذي يولد اعمال العنف . (٢٤)

ثانياً الحرمان بالتناقص : وهو الحرمان الذي ينشأ عن تدهور قيمة الاوضاع التي يعيشها الافراد والجماعات في حين تبقى طموحاتهم ثابتة . ويبحث فقدان او تناقص القيمة التي كان يمتلكها الفرد او الجماعة الى اثاره الشعور بالاحباط والغضب . ومثال ذلك ان يفقد الافراد حقوقاً كانوا يمتلكونها ، او تتضاءل قيمة دخولهم الثابتة خلال فترات التضخم . (٢٥)

ثالثاً الحرمان التدريجي . وهو الذي يتعرض له اولئك الذين كانوا يكسبون خلال وقت قصير او طويل ، ثم يجدون ان كسبهم لن يستمر ، مع انهم كانوا يقدرون على اساس تجاربهم السابقة انه سوف يظل متواصلاً . (٢٦)

٤ - العوامل العملية :

يكون هناك احتمال اللجوء الى اعمال العنف اذا بدا في نظر جماعات سياسية معينة انه وسيلة ناجحة لتحقيق اهداف معينة ، كإغتيال شخصية بارزة لأن اختفائها يمكن ان يغير سياسة النظام السياسي ، او اتجاه حركة سياسية معينة ، او القيام بانقلاب عسكري لازاحة المسؤولين الكبار الذين يتولون مراكز السلطة في الدولة ، كلهم او بعض منهم ، او القيام بانتفاضة مسلحة ، او

(24) Ibid. P. 413.

(25) Dowse and Hughes, op. cit. P. 414.

(26) Ibid. P. 414.

مجرد القيام بأعمال غوغائية . والواقع ان كل نوع من انواع العنف هذه تتوقف على طبيعة القائمين به والافكار التي يحملونها ، والاهداف التي يرمون اليها ، فضلا عن طبيعة النظام السياسي القائم .

٥ - العوامل المادية :

ومع ان العنف غالباً ما يجد جذوره الحقيقة في التناقضات القائمة في بنية المجتمع وبخاصة النظام السياسي القائم فيه ، بحيث لا يجد المعارضون بدا من التفكير باللجوء الى اعمال العنف . الا ان كل ذلك يتوقف على مدى توفر الامكانيات المادية للشروع فيه .

فتوفر السلاح مثلاً ، ووسائل الاتصال ، والقيادة الفعالة وغيرها تشجع على القيام بأعمال العنف وبخاصة الاغتيالات السياسية ، والانقلابات العسكرية ، والتبريدات المسلحة .

٦ - تقاليد المجتمع :

قد يحدث العنف في المجتمعات التي سبق لها ان مارسته من قبل لسبب آخر بحيث اصبح تقليداً متوالياً في العمل السياسي ، كما هو الحال في بلدان امريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الاوسط .

٧ - العوامل الايديولوجية :

قد يتأق العنف عن اشخاص يتبنون ايديولوجية تنطوي على تجسيد استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي ، وفي مقدمة ذلك تأق الفوضوية في مختلف الميادين والاقطار .

والواقع ان المجتمعات تختلف فقط من ناحية شدة العنف ومدى اتساعه والوسائل المستخدمة للتعامل به او ضده . والمجتمعات الاقل تطوراً فيها العنف يتخذ اشكالاً فجّة وفي بعض الاحيان ينطوي على الشراسة والوحشية ، كما حدث مراراً عديدة في

بعض بلدان افريقيا واسيا اما في المجتمعات المتقدمة حضارياً فان ظاهرة العنف تتضاءل وتتخذ اشكالا من نفس طبيعة المجتمع . وقد يتضاءل العنف الظاهر ، ولكن يبقى هناك عنف من طبيعة اخرى ، هو ذاك المندمج ببنية المجتمع ذاته ، القائم على الاستغلال والاستلاب للانسان . وعليه فان التطور الحقيقي للمجتمع هو ذاك الذي ينحو الى الاقلال من فرص استخدام العنف ، وفي المدى البعيد القضاء عليه ، باستئصال الاسباب التي تدفع الى اندلاع اعمال العنف سواء على صعيد الافراد والجماعات ام على صعيد العنف المؤسسي الذي تقوم به اجهزة الدولة . ذلك لأن اشد انواع العنف هو ذاك الذي يصاحب الصراع على السلطة ، كالحروب ، والثورات ، والثورات المضادة ، والانتفاضات العسكرية ، واعمال العصيان ، والانتفاضات المسلحة ، والتمرد ، والمظاهرات ، والاضرابات ، والاعتصام في مراكز العمل وغيرها .

٣ - اشكال العنف السياسي :

يمكن تقسيم اعمال العنف السياسي حسب المصدر الذي تنبعث عنه الى مجموعتين رئيسيتين ، هما اولاً اعمال العنف التي تمارسها الدولة بصورة منظمة ، والتي يمكن تسميتها بالعنف المؤسسي ، أما المجموعة الثانية فتضم اعمال العنف التي يقوم بها الافراد والجماعات ضد بعضهم البعض او ضد الدولة ، ويمكن تسميتها بالعنف الشعبي ، وسوف نتناول كلا منها على التعاقب فيما يلي :

٢ - العنف المؤسسي

أ - العنف المؤسسي على الصعيد الوطني :

ويطلق عليه في بعض الاحيان سياسة العنف ، التي تطبقها نظم المجتمع ، والطفليان ، والاستبداد ، والديكتاتورية . وهذا الاسلوب في الحكم وجد في الماضي ومازال قائماً في كثير من بلدان العالم في الوقت الحاضر ، ويهدف الى التمسك بالسلطة بوجه معارضة شعبية عامة ، او انه يكرس السلطة لمصلحة طبقة اجتماعية على حساب الطبقات الاخرى . (٢٧)

ويرى بعض الباحثين أن العنف كان دائماً مقروناً بالدولة منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر ، والفرق في استخدام العنف بين الدول هو نسبي ومشروط بصوامل كثيرة حضارية واجتماعية واقتصادية وسياسية . وبرز من قبل هذا الاتجاه هوبز في كتابه (اللفيائتان) الذي يعرض أن الدولة وجدت لغرض التخلص من حالة الفوضى التي كانت سائدة بين الافراد . وكذلك كارل ماركس الذي يعرض أن الدولة ماهي الا أداة تقع بيد الطبقة الحاكمة المسيطرة في المجتمع .

وبناء عليه هناك اتجاهان رئيسان بين الباحثين حول العلاقة بين العنف والدولة .

الاتجاه الاول :

يؤكد على أن السياسة تنصب على الاستعواذ على السلطة وعلى كيفية توزيعها ، ومن ثم فإن الحد الأقصى للسلطة هو العنف . وكما يقول رايت ميلز فإن كل سياسة هي كفاح من اجل السلطة ، والشكل النهائي للسلطة هو العنف وحكم الافراد للافراد قائم على وسائل العنف الشرعي ، او المتذرع بكونه شرعي (٢٨) وحتى في المجتمعات المعاصرة والمتقدمة تسيطر ظاهرة السلطة على الحياة السياسية . فالاحزاب السياسية تنتظم وتعبأ شرعياً قواها بهدف الاستعواذ على السلطة ، والحكام يمارسونها ، والتقنوقراط يبحثون عنها وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يمسك بها حيث ان السلطة تعبر عن صلاحية او قدرة شخص او جماعة من الاشخاص على فرض ارادتهم على الآخرين ، فان السلطة والحال هذا ليست بمعنى صيغة من : في القوة ، او بعبارة ادق السطوة . ولأخفاء طبيعتها هذه تحاول السلطة ان تحيط نفسها بنحو من الغموض او القدسية لتأكيد ذاتها عن طريق اجبار الآخرين ، سواء كان ذلك اجباراً مادياً ام معنوياً . وبدهاءة ان كل اجبار هو عنف مادام يرمي الى ارغام الآخرين على الطاعة وخضوعهم لها .

وفيما وراء المظاهر الشكلية لمفهوم السلطة يكشف التحليل السياسي دائماً عن جانبين للسلطة ، هما الجانب الفعلي الظاهر الذي يمكن تسميته بالسلطة الرسمية ، والجانب الخفي منها الذي يمكن تسميته ب (السلطة الفعلية) ، اي القوى الحقيقية التي تمتلك القوة والحوال في تسيير الحياة العامة . ومن ثم فإن النشاطات السياسية

التي تدور حول السلطة اعتباراً من الصراعات حولها ، الى الاستيلاء عليها وممارستها
مقرونة دائماً بالعنف وباشكاله المتنوعة ، وبخاصة اشكاله المتطرفة ، هذا العنف
يصبح سلاحاً من السهل استخدامه ، لأنه يبدو وكأنه يحمل حلاً جذرياً ، بالقضاء
على الطرف الاخر الذي يقف عقبة امام المصالح والطموحات .

الماركسية والعنف:

ان مقولة ماركس بشأن العنف معروفة في هذا الشأن ، وهي (ان القوة مولدة
- قائمة - التاريخ) . ان كان يرى ان التغير الاقتصادي يولد الصراع الطبقي ، اذ تمتلك
قلّة من الافراد وسائل الانتاج (المصانع ، والمواد الخام ، ورأس المال الخ) في حين
تجبر جماهير الشفيلة على بيع جهودها لمستغليها من الرأسماليين الذين يتناقض عددهم
تدريجياً ويزداد ثراؤهم شيئاً فشيئاً في حين يزداد عدد الشفيلة وتتفاقم اوضاعها
المعيشية ، الامر الذي يؤدي الى الاصطدام واعمال العنف التي تؤوي تاريخياً الى
الثورة والى التحول نحو اقامة المجتمع الاشتراكي . ويلاحظ ان ماركس كان يعرض
ان العنف مقرون بالتحول الاجتماعي ، اي بالثورة التي تنتزع وسائل الانتاج من
الرأسماليين المستغلين وتضعها في ايدي الشفيلة التي تقيم مجتمعاً بلا طبقات ولا
استغلال . ولكن ماركس خفف من تأثير هذه النظرية خلال السنوات ١٨٦٠ -
١٨٧٠ وذلك بمعرض بعض النظم السياسية الديمقراطية البرجوازية التي كانت قائمة
في كل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة . اذ عرض ان استيلاء البروليتاريا
على السلطة في الاقطار المذكورة يمكن ان يتم بوسائل مختلفة تستبعد اللجوء الى
اعمال العنف . ثم اضاف انجلترا فيما بعد كلاً من فرنسا والمانيا
الى الاقطار المذكورة . (٢٩) ولاريب في ان ماركس كان يدرك دور العنف في

(٢٩) لتفاصيل يمكن الرجوع الى : فردريك انجلز : دور العنف في التاريخ . ترجمة د . فؤاد ايوب
دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ .

ان الطروحات السابقة اعاد عرضها الحزب الشيوعي السوفيتي في الخمسينات وفي سنوات الستين
في عهد خروشوف ، وايدتها الاحزاب الشيوعية في العالم ، بشكل يتناسب مع ظروف تلك
السنوات ، وهي انه يمكن الانتقال الى المجتمع الاشتراكي بالطرق السلمية في النظم البرلمانية ، اي
عهد طريق الانتخابات والحصول على اغلبيّة اصوات الناخبين ، ثم حدث تراجع اكثر عندما
عرض التخلي عن فكرة ديكتاتورية البرتياريا ، وتمزز هذا الاتجاه نحو التخلي عن العنف ،
بظهور الاورو شيوعية رغم الضجة الشديدة التي اثارها والمناقشات التي استمدت حولها بين
مفوف الاحزاب الشيوعية وفي خارجها .

التاريخ ، ولكن هذا الدور كان ثانوياً بالنسبة له . فليس العنف هو الذي يحرك المجتمعات وإنما التناقضات التي تولد الصراعات وتبعث الى الوجود مجتمعات جديدة متقدمة . وأعمال العنف التي تحدث هي مخاض ولادة المجتمعات الصاعدة . والدولة هي أداة عنف بواسطة الطبقة الحاكمة ، ولكن السلطة الحقيقية للطبقة الحاكمة لا تتكون من العنف أو تعتمد عليه وحده فقط . (٣٠)

والواقع ان الماركسية تميز نظرياً بين العنف الثوري وبين العنف الرجعي ، فهي تدين الحروب التي لامصلحة للشعوب فيها ، وبخاصة الحروب التي تنصب على المستعمرات ، او الحروب التي تنشب بين الدول الرأسمالية بسبب المستعمرات ، كما تدين ايضاً أعمال العنف التي تقع على الافراد ، كعمليات الاغتيال السياسي ، لأنها ترى انها لا تخدم مصلحة البروليتاريا في التحليل الاخير ، ولكنها في الوقت نفسه ترى ان العنف الثوري تفرضه ظروف الصراع ذاتها . وفي هذا الشأن يذكر لينين : «ان الاشتراكية تعارض العنف ضد الامم ، ولا جدال في ذلك . ولكن الاشتراكية تعارض العنف ضد الافراد بصورة عامة ... وعلى اي حال من الاحوال ، لم يستخلص احد بعد من ذلك ان الاشتراكية معارضة للعنف الثوري ، وعليه ، فان الكلام عن (العنف) بصورة عامة ، بدون تفحص الظروف التي تميز العنف الرجعي عن العنف الثوري ، يعني كون المرء برجوازياً صغيراً يتخلى عن الثورة . والا فذلك يعني ببساطة خداع المرء نفسه والآخرين بالسفطة» . (٣١)

اما الاتجاه الثاني فيؤكد على ان الدولة قد تقوم بأعمال العنف وفقاً للقوانين التي تشرعها ، ولكن ذلك لا ينفي كون موافقة افراد المجتمع على اعمالها تكون عنصراً هاماً في وجودها . اي ان شرعية سلطة الحكام تأتي عن موافقة افراد المجتمع طوعاً . وتليه فان السياسة الجدية للدولة هي التي تتفادى قدر الامكان اللجوء الى اساليب العنف ، والتي تسعى الى ايجاد وتطبيق طرق اخرى سليمة في تعاملها مع مواطنيها ، المؤيدين او المعارضين لها . ان السلطة تكون مقرونة بالقوة وباستخدام العنف عندما تكون قائمة

(30) Hannah Arendt, op.cit. P.11.

(٣١) لمتين : الثورة البروليتارية والمرشد كاوتسكي موسكو . دار التقدم .

على اساس حكم الاشخاص للاشخاص ، اي السيطرة والتسلط والاستغلال . والعنف المستخدم على هذا النحو موجه لانتزاع طاعة وخضوع الافراد في المجتمع . اما عندما يكون مصدر السلطة وشرعيتها هو الشعب ، فان دعم الشعب هو الذي يضمن السلطة على المؤسسات في البلاد ، وهذا الدعم ليس سوى استمرار للموافقة التي تبعث الى الوجود القوانين . والمفروض ان الشعب في الحكومة التثيلية يسود على اولئك الذين يحكونه . وكل المؤسسات السياسية هي مظاهر وتجسيد للسلطة ، التي تنحل وتختفى عندما لا يعود الشعب يدعها . (٣٢) ومن ثم فان الحكم الذي يفتح بدم اكبر عدد من افراد المجتمع يمارس سلطة على نطاق اقوى من الطاغية الذي يمارس العنف على نطاق واسع ولكن لا يؤيده الا قلة من الافراد . وما يميز السلطة عن العنف اكثر من غيره هو ان السلطة بحاجة الى اسناد اعداد من افراد المجتمع ، في حين ان العنف الى حد ما يمكنه ان يبرى بدونهم لأنه يعتمد على الوسائل . (٣٣)

وعلى اي حال من الاحوال، حق اولئك الذين يؤكدون اكثر من غيرهم على الطبيعة للقوة او العنف يسلّمون بأن للعنف مكانه مهما كان حجمها في النشاطات التي تقوم بها الدولة ، لانه قد تعرض مناسبات في اوقات معينة لاتحاد الدولة بدأ من استخدام اسلوب الاجبار . ولكن قلة من الباحثين اوائك الذين يؤكدون بالمقابل على ان الحكم يعني مجرد ممارسة القوة او الاجبار . ولذلك فان موضع اهتمام الباحث في علم الاجتماع السياسي ليس هو مسألة تصرف الدولة بعنف ازاء مواطنيها ، ولكن في ظل اية ظروف تفعل ذلك (٣٤) .

وتاريخيا ، كان العنف يرافق دائما نشوء وتطور الدولة القائمة على اساس الامة سواء من الناحية السياسية ام الاقتصادية . فقد بنيت الدولة الحديثة . وبصورة خاصة في الغرب على ازالة الوحدات المحلية المستغلة - الاقطاعية او العشائرية - وقد تم ذلك باعمال عنف موجهة للقضاء على السلطات والزعامات المحلية التي كانت تتنازع شرعية السلطات المركزية . ثم اعقب ذلك مرحلة محاولة وضع القيود على الممارسة الاعتبارية لهذا النوع من الاعمال ، وذلك بتعيين وسائل العنف ، وبخاصة الشرطة والجيش ، ومن يسيطر عليها مباشرة ، اي الملك، المشروعون ، البيروقراطيات - وذلك بواسطة الدساتير ،

(32) Hannah Arendt, op.cit. P. 41.

(33) Ibid. PP. 41 - 42.

(34) Dowse and Hughes, op. cit. P. 405.

والموازنات ، والفصل بين السلطات ، وإعلانات حقوق الإنسان ، والمحام وغيرها . (٣٥)

وفي العصر الحديث ، ان نظرة سريعة على اقطار العالم المختلفة ، تكشف ان الدول جميعاً تمارس اعمال العنف باشكال مختلفة في العلن وفي الخفاء ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مع مواطنيها ومع الدول الاخرى . ولهذا الغرض فقد كرست اجهزة كاملة لهذا الغرض ، وزودتها باحدث الوسائل والتقنيات العلمية . غير ان اقطار العالم تختلف فيما بينها من ناحية حجم وشدة اعمال العنف التي تمارسها . بعض النظم السياسية اندمج العنف في تكوينها ، ايدولوجيا ، وسياسياً ، كما هو حال النظام النازي في المانيا ١٩٣٣ - ١٩٤٥ والنظام في ايطاليا بزعامة موسوليني والنظام السياسي في اسبانيا في عهد الجنرال فرانكو والبرتغال في عهد سالازار ، واثيوبيا تحت حكم هيلاسلاسي وكوبا في عهد باتستا وايران في عهدها المختلفة وغيرها من النظم السياسية .

ب - العنف المؤسس على الصعيد الدولي :

وعلى الصعيد الدولي كان نشوء وتطور الدولة - الامة مقروناً بالحروب التي خاضتها ضد الدول الاخرى ، سواء من اجل الغزو والضم والاحتلال ، وبخاصة الاستيلاء على المستعمرات ام دفاعاً عن حقها الشرعي في الوجود والمحافظة على سيادتها ومصالحها . والواقع ان الحرب بمعنى الاصطدام بين القوات المسلحة لم تكن الشكل الوحيد للعنف الدولي . ولم يكشف خبراء العلاقات الدولية الا في وقت متأخر وجود وسائل اخرى لشن الحرب غير الحرب بالمعنى الدقيق . وبعبارة اخرى ، ان الحرب بالمعنى الدولي ما هي الا احد الاسلحة الاكثر تطرفاً والاكثر دموية للعنف الدولي ، وليست الشكل الوحيد . (٣٦)

مفهوم العنف الدولي : يقوم العنف الدولي على اساس فكرة اجبار الخصم وذلك باستخدام وسائل ملائمة ، ويهدف احداث تأثير ميسطر ، او بالعكس مواجهة مثل هذا التأثير ، حق ولو كان الاجبار غير ظاهر او غير مباشر . (٣٧)

وينطوي عنصر الاجبار على المس من الدولة وحقوقها ومصالحها ، بشكل او آخر . اذ ان سيادة الدولة تعني حقها في اختيار نظامها السياسي ، والاقتصادي .

(35) Ibid.P. 407.

(36) P. - F. gonidec et R. charvin : Relations Internationales.

3e an edition, Editions Montchrestien, Paris, 1981, P.246.

(37) Ibid. P. 247.

والاجتماعي وفقاً لمبدأ الشعوب في تقرير مصيرها . وعليه فان اي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدولة يعتبر مساً بسيادتها ، واجباراً يهدف الى السيطرة عليها . ولذلك فان تدخل الدولة اجنبية في صراع داخلي واسنادها طرف ضد طرف اخر في الصراعات التي تنشب بين القوى السياسية ، وبخاصة الصراعات المسلحة ، يعتبر تدخلاً ملاحظاً .

اما عنصر الاجبار فينطوي على معنى التأثير في القرارات التي تتخذها الدولة ، او على الاقل التأثير في حرية ارادتها في هذا الشأن . وليس من الضروري ان تقع اعمال العنف فعلاً على الدولة الضحية ، وانما يكفي التهديد باستخدام العنف لاجداث التأثير المطلوب^(٣٨) . وشواهد ذلك كثيرة في العلاقات الدولية منها تهديد الاتحاد السوفيتي بالتدخل الموجه الى دول العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وتهديد الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط في الاقطار العربية عام ١٩٧٤ وغيرها من الشواهد الاخرى .

اشكال العنف الدولي: يمكن تمييزا اعمال العنف الدولي حسب وسائل الاجبار التي تستخدمها، على النحو التالي: ١- العنف المادي، ٢- العنف الاقتصادي، ٣- العنف النفسي.

١- العنف المادي: والشكل التقليدي الذي يجسده هو الحرب، وهي التي تقع بين الاول، حيث ندافع كل واحدة منها عن حقها الشرعي في الوجود، وتكرس كل دولة مبادئها من حول وقوة لاجل قهر العدو، او لاجل حفظ استقلالها. وخلال الحرب يتسع مجال اعمال العنف ويشدد بحيث يتجاوز المحاربين في جبهها القتال الى المدنيين والمنشآت المدنية والاقتصادية:

والواقع ان الحرب ذات علاقة وثيقة بالسياسة، ومقوله كارل فون كلاوز فيثيز معروفة في هذا الشأن وهي « ان الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل اخرى ». اذ تفرض الحرب نفسها عندما يتعذر مواصلة دولة معينة عملها السياسي بحيث لا تجد بداً في اللجوء الى الصراع المسلح، اي العنف المادي. ويتوقف حجم الحرب ومدتها على الهدف الذي تسعى الى تحقيقه، كأن تكون حرباً شاملة، او حرباً محدودة، وتستمر وقتاً قصيراً او طويلاً. والشواهد الحديثة كثيرة في هذا الشأن، كالحرب الكورية والحروب العربية - الاسرائيلية، وحرب فيتنام، وحرب الفوكلانند، واخيراً الحرب العراقية - الايرانية.

وينشأ عن التباين الواسع في المستويات الاقتصادية بين الدول ، وبخاصة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية. وليست مستويات المعيشة المنخفضة في اقطار العالم الثالث تجعلها تحت رحمة البلدان المتقدمة فحسب، وإنما ففرضان التنمية ايضاً تدفعها الى طلب المساعدات الخارجية، الامر الذي يوجب ديوناً باهضة تعجز في اغلب الاحيان عن ايفائها في مواعيدها المقررة تشكل عائقاً على نطاق عالمي، يفوق دون شك اشكال العنف المكشوفة القسوة، التي سببها الزامان الماليان الكبيران» (٢٩)

وبالمقابل « فإن كل بعد تقدم يمنح مساعدة ما، يسعى في الواقع وراء استراتيجية ذات اهداف، غالباً ماتكون بعيدة كل البعد عن الانماء» (٤٠) ذلك ان الدول المتقدمة تستغل حاجة وضعف البلدان النامية فتقدم لها بمض «ماتطلبه من مساعدات اقتصادية بمقابل نوع من التنازلات الاستراتيجية او السياسية او النفسية في علاقاتها الدولية. « مافي شك انه لايمكن مطالبة اي بلد مصنع بان يتحول الى مؤسسة خيرية الا ان السيطرة الواقعية للبلدان الغنية، التي غالباً ماتجد تبريراً لها في شريعة الاقوى وعلى صعيد اخر ان البلدان العالم الثالث بحاجة الى اندول المتقدمة لتسليح جيوشها، وذلك يجعلها عرضة لضغوط مستمرة تمارس عليها لتكييف سياستها وفقاً لسياسة الدولة التي تجهزها بالاسلحة» (٤١)

(٢٩) للتفاصيل حول اعمال العنف الاقتصادي التي مارستها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث يمكن الرجوع الى كتاب د. محمد مجاوي : من اجل نظام اقتصادي عربي جديد ترجمة د. جمال مرسي وابن حمار الصغير، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١.

(٤٠) فرنسوا لوجاندر : وجوه العنف المتعددة ، في المجتمع والصحة : تأليف فرديناند ل. لافانديني. ترجمة الاب الياس زحلاوي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٧٥، ص ٣٥.

(٤١) نفس المصدر ، ص ٣٦.

وهو الذي يطلق عليه عادة تعبير الحرب النفسية ، ويمارس من خلال وسائل الاعلام الموجهة الى الخصم بهدف تدمير معنوياته ونشر الفوضى والارتباك بين صفوفه ثم تدميره سياسياً. وقد استخدمت الدول منذ عام ١٩٤٥ هذا الاسلوب من العمل السياسي على مستويين ، الاول انصب على تدمير معنويات حركات التحرر في العالم الثالث ، وبخاصة اثناء مرحلة الصراع المسلح ، كما حدث لفرنسا في حروبها في الهند الصينية والجزائر وغيرها ، (٤٢) والبرتغال ضد حركات التحرير التي حدثت في مستعمراتها الافريقية ، فضلاً عن دول اخرى وفي مناطق مختلفة من العالم . اما المستوى الثاني فقد استخدمت الدول وماتزال تستخدم الحرب النفسية في الصراعات القائمة فيما بينها . ومن ذلك ان الدول بصورة عامة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصورة خاصة لجأت الى انشاء محطات اذاعة سرية وتوجيه نشراتها الى بلدان اخرى لغرض تحريض بعض العناصر فيها ضد النظم السياسية القائمة فيها . فالدعاية والحرب الايديولوجية مستمرة عبر الاثير بين دول عديدة في العالم واذا كانت هناك اشكال من الصراع الايديولوجي المسموح بها تماماً ، وفي جميع الحالات لا يمكن تفاديها في الوضع الحالي للمجتمع الدولي ، فتجدر الإشارة ايضاً الى وجود اشكال من الصراع الايديولوجي تكون اعمال العنف دولي ، وشكلاً من العدوان ، ومنها على سبيل المثال، الدعاية لاستخدام اسلحة التدمير الشامل، والافكار الفاشية ، او الافكار المنصرية المتطرفة، وكره او احتقار بعض الامم او بعض الاقليات .» (٤٤)

وما يساعد على تفانم العنف النفسي عن طريق الدعاية والحرب الايديولوجية ان معظم دول العالم الثالث تستقى موادها الاعلامية من وكالات الانباء العالمية التي تسيطر عليها الدول الكبرى كوكالة يونائيتد برس، واسوشيتد برس، ورويت، وفرانس برس، ونوفوستي، التي تتحكم في شكل ومضون المواد الاعلامية التي تنشر في العالم.

(42) Maurice meger : I - Action Psychologique librairie Arthe - me Fayard, Parais, 1959, et aussi par le meme auteur : la guerre Psychologique,

(43) gonidec et Charrin, op. cit, PP. 260 - 251.

(44) P.U.F. Paris, 1956.

وعليه فان الحرب ليست هي الشكل الوحيد للعنف الدولي، وانما هناك اشكال عديدة جداً ، وقد تكون ظاهرة حيناً وخفية حيناً آخر في العلاقات الدولية.

ج - العنف السياسي على الصعيد الشعبي :

ويتضمن اعمال العنف التي يقوم بها الافراد والجماعات المنظمة منها وغير المنظمة سعيًا وراء تحقيق اهداف سياسية ، وبوسائل مختلفة. والتصنيفات التي وضعت لاشكال العنف السياسي عديدة ويصعب حصرها . والواقع ان تعدد التصنيفات في هذا الشأن متأت الى حد كبير عن تعدد العناصر التي تنطوي عليها ظاهرة العنف السياسي . مثال ذلك ان القائمة التي وضعها رومل اشملت على ٢٥ نمطاً من انماط العنف التي تقع على صعيد الافراد والجماعات في (٤٥) البلاد اما التصنيفات الاخرى التي تنطوي على انماط العنف الاقل عدداً فاهمها :

أ - تصنيف اكشتاين :

وتتضمن قائمة اكشتاين اعمال العنف التالية : (٤٦)

- ١ - العنف العنوي وغير المنظم ، ومشاله الاضطرابات واعمال الشغب التي تندلع من وقت لآخر وفي مناسبات متنوعة . وامثال هذه الاعمال قد تكون محصورة في نطاق ضيق جداً في بدايتها ولكنها تنسج بحيث يساهم فيها اعداد كبيرة ، كما ان اهدافها قد تتغير فضلاً عن تغير الوسائل المستخدمة في اعمال العنف .
- ٢ - الصراعات بين افراد النخبة حول احتكار السلطة او كيفية ممارستها او توزيعها . وفي اغلب الايام تجري الصراعات بين عدد قليل من الافراد ولكنهم يتباون مراكز هامة في سلم مسئولية في الدولة ، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين .
- ٣ - الثورة والثورات المضادة . وهذا النمط من اعمال العنف يكون على نطاق واسع نسبياً ويشترك فيه عدد كبير من الافراد .

(45) R. Rummel : Dimension of Conflict behavior within and among Nations in general systems, year book VII, 1963, cit. Par Dennis Pirages, op. cit. PP. 124 - 125.

(46) Harry Ekstein : on Etiology of internal wars, History and Theory : in I. Feierabend, R. Feierabend, and T. Garr (eds.) : Anger, Violence and Politics, Theories and research.

Englewood Cliffs, N. J. Prentice - Hall, 1972.

٤ - حروب الاستقلال ، او حروب التحرر الوطني . وهي الحروب التي خاضتها الشعوب والامم لتقرير مصيرها ، لنيل سيادتها ، واقامة كيانها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذا النمط من اعمال العنف يتميز عن الانماط الاخرى ، بتنظيمه العالي ، وارتباطه بايديولوجية ، او مجموعة من المبادئ او النظريات ، فضلا عن انه يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً ويساهم فيه جماهير واسعة .

ب - تصنيف هيبز : (٤٧)

ويركز بصورة خاصة على العنف السياسي الجماهيري ، ويعرفه بكونه صراعاً ذا طابع مضاد للنظام ، وله اهمية سياسية مباشرة ، ويتضمن نشاطاً جماعياً .

ويمرض هيبز ست طوائف من الاحداث التي يمكن تسميتها بالعنف السياسي الجماهيري ، وهي التالية :

- ١ - الاضطرابات .
- ٢ - الهجومات المسلحة .
- ٣ - الاضرابات السياسية .
- ٤ - الاغتيالات السياسية .
- ٥ - الوفيات نتيجة اعمال العنف السياسي .
- ٦ - المظاهرات المعادية للحكومة .

واخير يخلص هيبز الى انه يوجد بعدان للعنف السياسي هما الاحتجاج الجماعي ، والحرب الداخلية .

ج - هورويتز : العنف بمقابل الاستقرار :

وهناك محاولات تنحو الى مقابلة العنف بالاستقرار . وقد عرض دوكلاس ه . هورويتز Hurwitz خمس مقاربات لتعريف وقياس الاستقرار . هي : (٤٨)

- ١ - الاستقرار هو فقدان العنف . فالبلدان التي لاتقع فيها الاعمال عنف ضئيلة تعتبر مستقرة .

- ٢ - الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة اذ كلما بقيت الحكومة زمناً أطول في السلطة كلما غدا النظام مستقراً اكثر .

(47) D. Hibbs : Mass Political Violence. Wiley, New York, 1973, Ch. 2.

(48) I. Hurwitz, Contemporary Approaches to Political approaches in : Comparative Politics, April, 1973.

٣ - وجود نظام دستوري شرعي .

٤ - فقدان التغيير البنوي .

٥ - طائفة ذات مظاهر متعددة ومختلفة .

ان كل اساليب البحث هذه لها بعض الفائدة في دراسة اختلافات مستويات العنف والاستقرار في البلدان . ولكنها جميعها لاتتناول الا جزءاً من الصورة الاجمالية .

د - تصنيف كور :

يقوم التصنيف الذي وضعه كور^(٤٩) على ثلاثة مرتكزات اساسية ، هي التالية : نطاق اعمال العنف التي يقوم بها المواطنون ، شدة اعمال التدمير ، ثم مدة العنف^(٤٩) . وعلى هذا الاساس صنف اعمال العنف الى الاشكال التالية :

١ - الاضطرابات ، ٢ - التآمر ٣ - الحروب الداخلية . ويرى كور ان كل شكل من اشكال العنف هذه يمكن ان يكون مفصلاً عن الاشكال الاخرى . فقد يحتاج بلد معين موجة من اعمال العنف على نطاق واسع الانتشار ، ولكن شدة هذا العنف تكون ضئيلة ، ومثال ذلك الاضراب العام . وبالمقابل قد ينطوي العنف على التدمير بقوة كبيرة ، ولكن ذلك لايعني بحكم الضرورة ان يساهم فيه عدد كبير من الشعب ولدة طويلة^(٥٠) .

اولاً - الاضطرابات :

وهذا النوع من اعمال العنف يفتقر الى التنظيم والتخطيط ، اذ يقع بصورة عفوية تقر أ بتأييد ومساهمة شعبية على نطاق واسع ، وامثلته الاضرابات ، واعمال الشغب ، لتمرّدات المحلية وما شابهها من اعمال العنف وغالباً ما تندلع الاضطرابات من هذا النوع في اعقاب حادث يبدو ضئيل الاهمية في حد ذاته ، ولكنه يستثير اعداداً كبيرة من افراد المجتمع كالاغتيال على احد الاشخاص ، ارفع اسعار المواد الغذائية وهذا النوع من العنف مصحوب بحالات حرمان شديدة نسبياً لدى جماهير الشعب ، او جماهير معينة من الشعب ، والتي تكون منظمة بصورة رديئة ، وتفتقر الى الاحزاب السياسية التي تعبر عنها ، والتي يصعب عليها الوصول الى دوائر الدولة ، هذا فضلاً عن ان اندماجها بالمجتمع سي بصورة عامة^(٥١) .

(49) Ted R. gurr : why Men Rebel

Princeton University Press, Princeton, 1970.

(50) Ibid. 9.

(51) Dowse and Hughes, op.cit.P. 423.

ثانياً. التآمر

وهو عنف سياسي منظم بدرجة عالية ويساهم فيه عدد محدود من الافراد سواء كانوا عسكريين ام مدنيين . وهو يشتمل على اعمال العنف التالية :

- الارهاب على نطاق صغير ولكنه منظم.
- الانقلابات العسكرية.
- ثورات القصر ، اي التآمر الذي يحدث بين صفوف العناصر الحاكمة بعضهم ضد البعض الآخر .
- الاغتيالات السياسية المنظمة.

وقد حيكت المؤامرات على مر العصور في المجتمعات المختلفة ، وكانت جميعها تنحصر في عدد قليل من الافراد نسبياً . مع ان التآمرين غالباً ما يشيرون الى الجماهير ، وهدفهم من وراء ذلك عزل الفئة الحاكمة بالارهاب السذي بضعف معنويات الاوتوقراطية ويفككها ، بحيث تكون عاجزة عن اتخاذ اي نوع من الاجراءات الكفيلة بكبت الافكار والنشاطات الموجهة لخدمة مصلحة الشعب .

ويحدث التآمر في الوقت الحاضر على نطاق واسع الانتشار في البلدان النامية وبخاصة في بلدان امريكا اللاتينية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي ، والحكومات العسكرية ، وديكتاتوريات الاوليغارشية . وفي اغلب حالات التآمر توزيع مجموعة من النخبة السياسية اخرى عن مراكز الحكم ، وتحمل مكانها دون ان يؤدي ذلك الى تغيير الحياة العامة الابصورة طفيفة . (٥٢)

والواقع ان ضعف وضالة القاعدة التي يتركز عليها التآمر، بسبب افتقاره الى التأييد الشعبي، يجعل من الممكن استئصال بنفس الطريقة التي استخدمها، وبدون اشارة غضب الجماهير على نطاق واسع الانتشار الا اذا استطاع ان يستفز.

السلطات بحيث تدفع الى القيام باعمال قمع عشوائية. اذ لو نجح التآمر في استفزاز السلطات بحيث تقدم بعنف مضاد بتطرف وعشوائي، فإن ذلك قد يساعد عندئذ على اقناع الشعب بان المعارضة الفعالة للنظام القائم يمكن وحدها ان تنجح. (٥٣)

(52) Dennis Pirages : Managing political Conflict.

Nelson, London, 1967, P. 126.

(53) Dowse and Hughes, op.cit. P. 423.

والواقع ان اعمال التامر غالباً ما يؤقت القيام بها مع الظروف العvisية التي تمر بها البلاد ، وتضعف السلطة الى حد كبير ، كالاتزامات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الخاسرة ، وضعف التنظيم السياسي ، وبخاصة النظام الحزبي . ان العوامل المذكورة اذا ما توفرت فمن الممكن ان تدفع الى العنف التامري حق في البلدان المتقدمة صناعياً ، كما حدث في فرنسا عندما قامت حركة تمرد بين العسكريين الكبار في عوامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، وفي الارجننتين اثر حرب الفوكلاند . غير ان امكانات نجاح محاولات من هذا النوع ضئيلة جداً ، لان الاندماج بين افراد المجتمع بدرجة عالية ، والشعب منظم سياسياً ومعظم العسكريين وافراد الشرطة يحافظون على ولائهم للدولة .

ثالثاً . الحروب الداخلية :

يعرض كور ان الحرب الداخلية هي عنف سياسي منظم تصحبه مساهمة شعبية واسعة الانتشار موجهة نحو قلب نظام الحكم او تفكيك الدولة .^(٥٤) وهي تشتمل على الارهاب ، وحرب الفوار ، والحروب الاهلية ، والثورات ، والصراعات بين الجماعات الاثنية ، او بين هذه الاخيرة وبين الدولة التي تحدث على نطاق واسع في البلدان التي تقوم بعمليات بناء الامة .

واعمال العنف من هذا النوع يساهم فيها عدد كبير من السكان . والحرب الداخلية صورة عامة اما ان تكون مصحوبة بجرمان تدريجي من العديد من شروط الوجود الاجتماعي ، او ان يكون كفاحاً ضد الاحتلال الاجنبي . واذا كان العصاة - رين على ان يتركزوا في منطقة جغرافية معينة ، او في منطقة خارج نطاق - لرة النظام القائم ، واذا ما توفر دعم خارجي ، فانه قد يبرز امكانية حدوث حرب اهلية .^(٥٥)

ومن بين ذلك ايضاً حرب الفوار - كما حدث في كوبا - التي تبدأ بشكل مجموعات من المتبردين الذين يضربون قوات النظام حيثما وجدت ثم يختفون في الغابات او المناطق النائية . وفي الوقت نفسه يصاحب الاعمال القتالية نشاطات لتوعية الجماهير وتحريكها ، وبخاصة في المدن ، لغرض اكتساب تأييدها وتعاونها ، وذلك لشرح اسباب حرمان الشعب وطرق التخفيف منه ، وتطبيق الاصلاح

(54) T. gurr, op. cit. P. 11.

(55) Dowse and Hughes, op. cit. P. 424.

الزراعي ، وحل مشكلة الارض ، ومنح الحكم الذاتي للجاعات الاثنية/، والمساواة السياسية بين المواطنين وغيرها .

رابعاً - العنف في المجتمعات المتقدمة صناعياً :

بصورة عامة ان المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تنتم الى حد كبير بالاستقرار السياسي ، على الاقل بمعنى ان العنف السياسي قلما يتخذ شكل تأمر لتغيير النظام القائم ، او الحرب الداخلية ، مع انها تتعرض الى اضطرابات كثيرة ، وسواء كان الامر هنا يتعلق بالديمقراطيات القائمة على اساس الانتخابات ام غير ذلك . (٥٦)

والشكل الذي يأخذه العنف في مثل هذه الاقطار هو الاضطرابات التي تشمل المظاهرات ، والاضرابات ، واعمال الشغب ، واشكال اخرى غير منظمة نسبياً . ويهدف اعمال العنف من هذا النوع الى تحقيق مطالب قطاعية في اغلب الاحيان وقلما تنوحه الى تغيير السياسة العامة في البلاد ، ويصعب حصر اعمال العنف هذه ، ولكن الامثلة التي ترد عليها هي المطالبة بزيادة الاجور ، وتحسين مستوى المعيشة ، والمساواة في الحقوق المدنية ، وتغيير نظم التربية والتعليم ، وتقديم الخدمات على نحو افضل وغير ذلك . ومع ان اعمال العنف هذه قطاعية وقلما تستقطب حركة جماهيرية على نطاق واسع وذات اهداف جذرية لكي تحول الى حركة ثورية تسعى الى تغيير المجتمع من خلال تغيير النظام السياسي ، الا انها تكون في اغلب الاحوال مصادر للقلق والتوتر على المستوى الرسمي الشعبي.

والواقع ان اعمال العنف من هذا النوع تبرز عندما تختفي القنوات الاخرى للمعارضة المنظمة في المجالس التمثيلية عن التأثير في تغير سياسة الحكومة . ويرد النظام السياسي على اعمال العنف باشكال مختلفة ، اهمها هي التالية : (٥٧)

- ان يقوم بتحقيق المطالبات المعروضة ، او اجراء اصلاحات المطلوبة.
- ان يستخدم القوة لقمع اعمال العنف ، كما يجري في الولايات المتحدة ضد الفهود السود والوطنيين في ايرلندا الشمالية.
- عزل وتطويق قادة الحركات المتطرفة التي تقوم باعمال العنف.

(56) H. graham and T. gurr (eds.) : The History of violence in op. cit. P. 581.

(57) Dowse and Hughes, op. cit. P. 462.

اشكال العنف :

يمكن تقسيم اعمال العنف التي تقع في البلدان المتقدمة صناعياً الى ثلاث مجموعات رئيسية ، هي : عنف الجماعات الاثنية والدينية ، واعمال العنف المتقطعة التي تحدث من وقت لآخر ، واعمال العنف التي تولدها التطورات التكنولوجية ، وسوف نتطرق اليها على التعاقب فيما يلي :

أ . عنف الجماعات الاثنية والدينية :

قلما يوجد بلد متقدم اقتصادياً وخالٍ من الجماعات الاثنية او الدينية التي تميز عن الاغلبية الساحقة في المجتمع. ان وجود امثال هذه الجماعات قد يبعث الى الوجود اعمال العنف السبب او آخر . ومثال هذه الجماعات الوالون في بلجيكا ، والكاثوليك في ايرلندا الشمالية ، والبريتون في فرنسا ، والباسك في فرنسا واسبانيا، والمليونون في الولايات المتحدة وغيرها . وفي الواقع ان هذه الجماعات لا تتميز بخصائص ذاتية عن غيرها فحسب ، وانما ايضاً تعيش في اوضاع اقتصادية دنيا ، الامر الذي يجعل من الصعوبة على الباحث تشخيص العامل الذي يدفع الى القيام باعمال العنف ، أي هل هو العامل الديني ام الاثني ، ام الاقتصادي . ومن الواضح ان امثال هذه الجماعات اما انها تاريخياً كانت قد عارضت تكوين الامة بشكلها القائم حالياً . كما هو الحال في بلجيكا ، وايرلندا الشمالية ، وفرنسا - او انها لم تسام في تكوين الامة ولم تندمج بصورة جيدة فيها ، كما هو الحال مع الاقليات الملونة في بريطانيا والولايات المتحدة .⁽⁵⁸⁾ والجماعات من هذا النوع اما ان تتقدم بمطالب قطاعية ، كالتمتع بالحقوق الدينية والثقافية الامر الذي يجعلها تنفصل عن باقي المجتمع وبخاصة عندما يطالب ذلك على التربية والتعليم ، او ان الامر يؤدي الى تفاقم اوضاع هذه الجماعات وانعزالها عن المجتمع الشامل بحيث تبادر الى تكوين حركات تقودها احزاب سياسية ، لتحقيق مطالبها . وتحاول هذه الاحزاب جزئياً ... ان تعمل ضمن النظام، وحيث ان النظام السياسي يقوم على اساس وحدة وسلامة اراضيهِ فان نجاح مثل هذه الطريقة شائك للغاية ... ومن ناحية اخرى ان العمل ضمن مؤسسات النظام السياسي ، وبخاصة البرلمان ، قد لا يحقق كل المطالبات ، فتظهر عندئذ اجنحة متطرفة تطالب بالانفصال ، كما هو حال (الجيش الثوري الايرلندي) وعلى مستوى اقل حال الحركات المحلية في اسكتلندا وويلز .⁽⁵⁹⁾

(58) Dowse and Hughes, op. cit. P. 427.

(59) Dowse and Hughes, op.cit. P. 428.

والواقع ان العامل الديني لوحده لا يلعب دوراً هاماً في اعمال العنف التي تقوم بها الاقليات الدينية في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً ، وربما يعود سبب ذلك الى انفصال الدين عن الدولة بعد ان (اصبحت هذه علمانية منذ زمن طويل . ويبدو ذلك واضحاً في الاقطار البروتستانتية . . اما في الاقطار الكاثوليكية فقد اكتسبت الحرية الدينية والحرية في وقت واحد ، وقد تمسكت بهذه الواقعة التاريخية الاحزاب السياسية الدينية . والاديان قد تتنوع في الدولة الحديثة ، ولكن المصالح الدينية قد تصبح مصدراً لاعمال العنف عندما يصاحب المنصر الديني المنصر العرقي او اللغوي او الطبقي كما هو الحال مع الاقلية الكاثوليكية في كويك في كندا . (٦٠)

وعلى قدر ما يتعلق الامر بالحرمان النسبي الذي تعانيه الجماعات الاثنية في الدولة الحديثة من الناحية الاقتصادية او السياسية يلاحظ ان ذلك يكون مصدراً لاعمال عنف قوي وحقيقي . في حين ان ارتباط الدين مع الحرمان بذاته قليل الاثر . ومع ذلك عندما يترافق الدين مع طبقة اجتماعية دنيا ، او ، كما هو الحال في ايرلندا الشمالية ، مع اللامساواة السياسية ، او العوز الاقتصادي ، فان ذلك يصبح عنصراً فعالاً في العنف السياسي . (٦١)

ب - العنف المتقطع :

هناك حالات قد يلجأ فيها الناس الى القيام باعمال العنف ، ضد اعمال او سياسة الحكومة التي تبدو لهم انها لا تتغير بالعمليات السياسية المعتادة ، ومثالها احتجاجات الطلاب والفلاحين في فرنسا ، والمظاهرات ضد الحرب في فيتنام في الولايات المتحدة وفي اقطار عديدة في العالم ، وكذلك اعمال العنف التي تقوم بها الجماعات السياسية المتطرفة سواء جاءت من ناحية اليمين ام من ناحية اليسار . وتهدف اعمال العنف من هذا النوع الى اثارة اهتمام الشعب بالقضايا المطروحة ، ودعوة المطالبين المروضة ، وبالمقابل الفات نظر الحكومة الى كل ذلك . وكما يلاحظ ان الهدف هو ليس اثارة العنف بحذاته ، وانما اثارة الاهتمام بما يعرض من قضايا ومطالب . ومع ذلك فان اعمال العنف قد تنفجر لاسباب عديدة ، منها المصادمات بين المتظاهرين والجماعات المضادة لهم ، كالمصادمات التي كانت تحدث بين الفاشيين والمعادين للفاشية في اقطار اوربا الغربية في فترة ما بين

(60) Ibid PP. 428- 429.

(61) Ibid. P. 429.

الحربين العالميتين ، وكذلك المصادمات التي تقع من وقت الى آخر بين عناصر اليمين وعناصر اليسار .

ج - الاستحداثات التكنولوجية والعنف:

ان الاستحداثات التكنولوجية لها اثار على بعض القطاعات في المجتمع لأنها تؤدي الى ازاحة البعض منها وحرمان البعض الاخر ، ومالم يتوصل النظام القائم الى السيطرة على حركة انتقال المجتمع من مرحلة الى اخرى ارقى منها ، وذلك بتهيئة فرص عمل لكل من تسهم حركة الانتقال المذكورة ، من المحتمل ان يولد ذلك اعمال عنف . وعلى سبيل المثال نذكر ان قيام السوق الاوربية المشتركة غالباً مادفع الفلاحين الفرنسيين الى الاحتجاج والتظاهر باشكال مختلفة ، لأن مصالحهم اصطدمت مع مصالح الفلاحين الايطاليين والاسبان الذين لهم ظروف خاصة بهم . ومثال آخر ، لقد اثار العدوان الثلاثي على مصر في اعقاب تأميم قناة السويس اعمال عنف شديدة في بريطانيا ، وكانت سنوات حرب الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ مصدر اضطرابات واعمال عنف شديدة في صفوف الشعب الفرنسي.

هـ - العنف في العالم الثالث :

تنبعث اعمال العنف في بلدان العالم الثالث من مصادر ثلاثة هي : السيطرة الاستعمارية ، ومواجهتها بحركات التحرر الوطني ، وعمليات التنمية السياسية ، ثم عمليات التنمية الاقتصادية وسوف نتناول كلا منها فيما يلي :

أ - السيطرة الاستعمارية وحركات التحرر الوطني :

ولد العالم الثالث معمداً بالعنف . لان فترة السيطرة الاستعمارية كانت مشحونة باعمال العنف التي مارستها السلطات الاستعمارية على شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، والتي دمرت خلالها بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعملت على مسح هويتها القومية . وتراكم اعمال العنف الاستعماري واعمال العنف المضاد من جانب شعوب المستعمرات توج بحركات التحرر الوطني التي كانت عنفاً على نطاق واسع.

ان السيطرة الاستعمارية جسدت العنف باشكاله السياسية ، والعسكرية

والثقافية ، والنفسية ، ولذلك فان عملية التحرر الوطني كانت مقترنة بعنف مضاد لتحقيق السيادة وبناء الهوية القومية ، ومن ثم الانطلاق في عمليات التنمية والتطوير. وعليه فان التطور السياسي في العالم الثالث بذاته هو عملية عنيفة ، وانطلقت من اعمال العنف المضاد خلال فترة السيطرة الاستعمارية ، وتصادت خلال حركة التحرر الوطني ، وظلت تتوالت في مرحلة مابعد الحصول على الاستقلال السياسي . مثال ذلك ان حرب التحرر في الهند الصينية ضد القوات الفرنسية الاستعمارية استمرت من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٤ وانتهت بظهور اربع دول جديدة مستقلة هي لاوس ، وكبوديا ، وفيتنام الشمالية ، وفيتنام الجنوبية . وقد خلقت السيطرة الاستعمارية الفرنسية تركة متراكمة من المشاكل ، منها مشكلة توحيد فيتنام الشمالية مع فيتنام الجنوبية ، التي ولدت اعمال عنف ادت الى تدخل الولايات المتحدة عسكريا الى جانب فيتنام الجنوبية ، مع ان الحرب المذكورة اتخذت طبيعة مختلفة وانطوت على اهداف جديدة .

وفي الجزائر ، اندلعت اعمال العنف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، اثر مطالبة الشعب الجزائري ببعض حقوقه ، غير ان القوات الاستعمارية الفرنسية قمعتها بمنتهى القوة والوحشية ، ولم يجد شعب الجزائر بداً من تنظيم صفوفه ومواجهة الاستعمار الفرنسي بالسلاح في حرب استمرت من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٢ .

وفما بعد اندلعت اعمال العنف ايضاً في المستعمرات البرتغالية في افريقيا ، وتبعها من ثم في مرحلة الاستقلال الوطني سلسلة من الثورات والثورات المضادة والانتفاضات العسكرية وعمليات التصفيات الجسدية والاغتيالات السياسية وغيرها ، لا في افريقيا فحسب وانما ايضاً في مختلف اقطار العالم الثالث . فخلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ حدث اكثر من ٢٠٠ انقلاب عسكري في العالم الثالث ، وكان هناك سلاسل من اعمال التمرد والعصيان ، وكذلك حروب غوار ، وحروب اهلية ، واضطرابات عنيفة ، كما حدثت مواجهات عسكرية على نطاق واسع في الشرق الاوسط ، والهند ، واسيا ، وافريقيا . وقد ازداد مستوى عنف الحروب المضادة للاستعمار بعد عام ١٩٦٠ بعد الحصول على الاستقلال في معظم اقطار العالم الثالث . وقد دلت بعض الدراسات على ان الاغتيالات مرتبطة بدرجة عالية مع المستويات المرتفعة من العنف الداخلي (كحرب الفوار) ، وايضاً مع المعدلات العالية للتطور

الاجتماعي - الاقتصادي . وكل من الوضعين شائع في العالم الثالث: (٦٢)

فرانز فانون : العنف والثورة في العالم الثالث :

يرى فرانز فانون (٦٣) ان الفترة الاستعمارية التي سادت في اقطار العالم الثالث كانت بكليتها عملاً من اعمال العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي الذي مارسه الدول الامبريالية على شعوب المستعمرات . اذ دمرت بناها الاجتماعية ، وحاولت القضاء على هويتها القومية ونهب ثرواتها ، وفضلاً عن ذلك شلت فعاليات القوى الانسانية المندجة فيها . ولذلك فان شعوب المستعمرات لاتستطيع ان تخرج من مأزقها التاريخي هذا الا بمواجهة العنف الامبريالي بعنف مضاد . والعنف الاخير هو انساني خلاق ، لأنه لا يضعف الارادة السياسية للمستعمرين فحسب ، وانما ايضاً يقوي الارادة المعنوية لدى الشعوب المستعمرة ويفجر طاقاتها المبدعة المكبوتة . وعلى حد قوله ، ان العنف وحده ، العنف الذي يمارسه الشعب ، العنف الذي ينظمه ويفرسه قاداته ، هو الذي يمكن الجماهير من فهم الحقائق الاجتماعية ، ويزودها بفتح هذه الحقائق. (٦٤)

(62) gavin Kennedy : the Military in the Third World..

gerald Duckwirth, London, 1974, P. 14.

(٦٣) ولد فرانز فانون ، بـ برر المارتينيك في عام ١٩٢٥ وبدأ دراسته فيها ثم اكملها في فرنسا . وبعد ان رآى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عام ١٩٤٤ وصرح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، درس الطب ، وتخصص في الطب العام في جامعة يسون بعد ان نال درجة الدكتوراه في عام ١٩٥١ . ثم عين في مدينة بليدة في الجزيرة عام ١٩٥٢ . وبعد اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ انضم الى جبهة التحرير الجزائرية في عام ١٩٥٦ واصبح محمراً في جمعية المجاهد . كما قام بمهمات عديدة لعرض الى اخطاء عديدة ، ثم عين سفيراً للحكومة الجزائرية المؤقتة في غانا . وتوفي فانون في احدى مستشفيات الولايات المتحدة قبل عام في استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ فتأثراً بسرطان الدم وهو لا يزال في السادسة والثلاثين من عمره . وبعد الاستقلال نقل جثته بطائرة خاصة ودفن في الجزائر . ومع ان مؤلفات فانون ضئيلة العدد الا انها اثرت تأثيراً شديداً على مثقفي العالم الثالث بصورة عامة والمثقفين الافارقة خاصة .

وقد نقل فيها الى اللغة العربية كتابيه (المعذبون في الارض) و (سيولوجيا ثورة) الذين ترجمهما ذوقان فرقوط ونشرتهما دار الاداب في بيروت في مطلع السبعينات .

(64) Franz Fanon, Les damnés de la Terre. Francois Maspero, Paris, 196, P. 117.

ومع ان اهتمام فرانز فانون انصب على الثورات في افريقيا ، وبخاصة الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢ الا انه عرض طروحات نظرية تناولت الثورة في العالم الثالث برمته . وكان مبعث تركيزه على افريقيا الثورات العنيفة التي اندلعت فيها للتخلص من السيطرة الاستعمارية الشديدة الوطأة ، والتحرر ، وبمحت شعوبها عن هويتها الوطنية.

وقد عفى فانون بالثورة الجزائرية على الاخص باعتبارها نموذجاً يحتذى من قبل اقطار افريقيا ، ولذلك فان ما انطوى عليه كتابه (المعذبون في الارض) لا يختص بالجزائر وحدها وانما ينطبق على قارة افريقيا بأكملها رغم ابعادها وتنوع اقطارها . ومع ذلك فان الكتاب المذكور يعتبر من ام الوثائق السياسية في سنوات الستين والسبعين.(٦٥)

ويرى فرانز فانون ان البرجوازية الافريقية - وفي العالم الثالث ايضاً - هي طفيلية ومرتبطة مصيرياً بالامبريالية ، ومن ثم فانها عاجزة عن قيادة حركة التحرر الوطني . وان القوة المؤهلة للقيام بالدور المذكور هي الشغيلة في الريف التي انتزعت القوى الامبريالية منها اراضيها ، والتي تستغلها بالقوة . ذلك ان الفلاحين الفقراء يكونون شعباً متناسقاً يتسم ببعض الركود نوعاً ولكنه مع ذلك يحتفظ بقيمة المعنوية وارتباطه بالامة .(٦٦) وهم مستعدون لايواء مناضلي المدن اذا ما احتوا بالريف ، كما انهم متهيئون ايضاً للدفاع عن اراضيهم باستخدام وسائل العنف .

ويعرض فرانز فانون ان الثورة تتقدم تدريجياً على النحو التالي :
تبدأ الثورة ، وتتميز ، وتنتظم عسكرياً في الريف ، ومنه تتغلغل في المدن بواسطة الفلاحين الذين انتزعوا من الارياف والذين يكونون (البرولتاريات الرثة) التي تعيش في مدن الصفيح الحقيمة ، والتي تتكون من كل اولئك الذين لم يجدوا لهم مكاناً في النظام الاستعماري ، ومن ثم تكون هذه الجماعة رأس رمح الثورة في الريف .(٦٧)

(65) David Cante, franz Fanon.

Traduit de l- anglais Par guy Durand. Seghers, Paris, 11970, P. 115.

(66) Franz Fanon, op. cit. P. 96.

(67) Ibid. P. 98.

وقد تعرضت آراء فرانز فانون حول العنف والثورة في العالم الثالث الى انتقادات شديدة ومن اوساط مختلفة ، وبخاصة اليسارية منها ، وانصبت اغلب الانتقادات حول اسلوب العنف وحول العناصر الثورية ، وحول الطريق الذي يجب ان تسلكه الثورة . ولعل جاك دوديس وهو مثقف افريقي يعبر عن المآخذ على افكار فانون اكثر من غيره اذ يقول :

اما ان العنف في يد الدول الاستعمارية كان جزءا اساسيا من النظام الاستعماري فسامر لا يمكن ان ينكره احد ، واسسا الا نرى سوى العنف فهنا يعني تبني وجهة نظر ضيقة ، بالغة الخطورة سياسياً . فالعنف الذي مارسه الجيوش والشرطة لم يكن عنفاً من اجل العنف ، بل كان عنفاً من اجل اهداف اقتصادية وسياسية . لقد كان النظام الاستعماري نظام حكم سلطة دولة اجنبية ، نظام حكم امبريالي ، تسانده القوات والشرطة والقوانين والسجون واللوائح الامبريالية ، التي تستهدف جميعاً ضمان السلطة المطلقة للاحتكارات الامبريالية الكبيرة . لقد كان نظاماً يقوم على اساليب واشكال خاصة للاستغلال الاقتصادي ... وكان فضلاً عن ذلك نظاماً يقوم على ايديولوجية تستهدف الابقاء على العمال والفلاحين في المستعمرات في حالة من السلبية والانزيمية . ويعتمد على الجهل المفروض عن عمد . نظام يقوم على مساندة حلفاء داخليين من اهل البلد الاصليين مستعدين لأن يتنازلوا عن شرف الاستقلال من اجل امتيازاتهم واجتهم وارباحهم . ورؤية العنف ، وحده يعرض المرء لخطر الاعتقاد بان ازالة العنف الامبريالي كافية ، ومن ثم يتجاهل الاستمرار (غير العنيف) للاستثمار والاستغلال الاحتكاري» (٦٧)

(ب) - عمليات التنمية السياسية :

من اولى المهام التي تقع على عاتق للقوى السياسية التي تمارس السلطة بعد الحصول على الاستقلال هي تحقيق الوحدة الوطنية وبقاء الدولة وكذلك مؤسساتها السياسية . وينصرف مفهوم الوحدة الوطنية في هذا الشأن الى العملية التي تهدف الى تحقيق الاندماج وتلاحم عناصر الامة ، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة

(٦٨) جاك دوديس : نظريات حديثة حول الثورة .

ترتيب محمد مستجير مصطفى .

بيروت : دار الفارابي ، الجزء الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٠٩ .

بعضها عن البعض الآخر بمخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسهر سلطة مركزية واحدة ويقوانين تغطي كل اقليم البلاد وتنطبق على كل افراد المجتمع . ولاريب في ان هذه العملية التشكيلية تقتضى ايضاً بذل جهود كبيرة لخلق وعي سياسي وطني متطور .

وآريخياً ، كانت عملية التلاحم والاندماج السياسي ، مع استثناءات قليلة ، احد اعمال العنف المتطرفة ، التي تراوحت ما بين تصفية الاقليات جسدياً وبين نفيها بالقوة ، او اجبارها على تغيير ديانتها او ثقافتها ، او قتل وتشذيب افرادها في امكن متناثرة . وماله اعظم الانحيم في هذا الشأن ، على اي حال من الاحوال ، هو ان العنف بهذا الشكل قد مارسه دول على مواطنيها - او على اولئك الذين تزعم انهم مواطنوها - وقد استخدم العنف كوسيلة في العمل السياسي ، باعتبار السياسة امتداداً لنفوذ السلطات السياسية على اولئك الذين لم يسلموا لسبب او آخر بشرعية السلطة .^(٦٩)

والعملية المذكورة صاحبت نشوء الدولة الحديثة في الغرب ، كما جرت ومازالت تجري ايضاً في بلدان العالم الثالث ، ولكن بعنف اشد ، بسبب وجود الوحدات المحلية ، او الاقطاعية ، او العشائرية ، او الاثنية او الدينية او غيرها . ان دمج هذه الوحدات في اطار سياسي واحد يستهدف قبل كل شي ارساء السلطة المركزية على قاعدة وطنية عريضة ، او بعبارة اخرى ان تكون شرعيتها مستمدة من المجتمع بكليته ، وذلك لغرض اكتساب النظام الدعم والاسناد للانطلاق في تطوير الاحوال العامة في البلاد . فالشرعية هنا مرتبطة بالفعالية والحركة . وبمعرض ذلك يلاحظ كافن كندي : ان البلدان التي تتمتع بشرعية على نطاق واسع هي اقل استخداماً للقوة لغرض فرض قواعدها على المتمردين او الذين يحتمل ان يتردوا في المستقبل . غير ان الاقلية المنظمة في البلاد قد تجبر الحكومة على استخدام القوة على نطاق واسع . اذا الشرعية يجب ان تصاحب فعالية النظام السياسي ... ومن الممتن ان تضعف شرعية النظام عندما يطور الشعب افكارا جديدة حول الحقوق والواجبات السياسية ، ولكن ترافق ذلك بصورة تدريجية ، ام مأساوية مع دليل على عدم فعالية النظام فن الحتمل ان يولد ذلك ظروفاً ملائمة لحدوث اضطرابات ثورية .^(٧٠)

(69) Dowse and Hughes, op. cit. PP. 405 - 405.

(70) gaven Kennedy, op. cit. P. 22.

ج - العنف والتنمية الاقتصادية :

والاحوال الاخرى التي تستخدم فيها الدولة العنف او تهدد باستخدامه هي تلك التي ترد في مرحلة مبكرة من النمو الاقتصادي انطلاقاً من النظام الحر في وبصورة خاصة في الزراعة الى نظام المصانع الواسع الانتشار نسبياً . وخلال هذه الفترة ، وهي من الفترات التي يعاني منها الاغلبية العظمى من السكان ، قد تمارس الدولة العنف او تهدد باللجوء اليه بطريقتين :

١ - اذا كان النمو الاقتصادي قائماً على التشبث الفردي بصورة رئيسية ، فان الدولة تعمل على الاقلال من الامكانيات الثورية للجماهير ، بواسطة تحريم النقابات العمالية ، او جعلها شبه محرمة . وفرض اجراءات بوليسية على نشاطاتها ، وكذلك تحريم نشر الافكار الثورية واليسارية المتطرفة . وبهذه الطريقة في التنمية الاقتصادية تفرض الحكومة نظام اجبار مشكوف يحمي ضمنياً الفئة الاجتماعية التي تسيطر على عملية الانتاج الاقتصادي .

٢ - ان تقوم الدولة بالمبدأ الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذه الحالة تتطلب وقتاً طويلاً لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي الامر الذي يتطلب بذل تضحيات من غالبية افراد المجتمع ، اي فرض التقشف لفرض تحقيق تراكم رأس المال ثم توظيفه مرة اخرى لتحسين وتوسيع وحدات الانتاج . وبالاخرى تحقيق موازنه دقيقة بين معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبين نسب متواضعة من الاستهلاك المعاشي لدى جماهير الشعب . وفي مرحلة الانطلاق في النمو الاقتصادي تكون الحاجة الى استخدام العنف ضئيلة ، ولكنها تزداد شيئاً فشيئاً في الانتقال من مرحلة الى اخرى ارق منها . « في المستويات الواطئة جداً للتنمية الاقتصادية ، في المجتمعات التقليدية ، يكون مستوى القسر واطناً بصورة عامة ، ولكن في المجتمعات الانتقالية ، يكون القسر الحكومي في اعلى المستويات ، كما هو شأن مستوى العنف السياسي غير الحكومي » .^(٧١)

وعليه فان عملية النمو الاقتصادي سواء تحققت بطريقة الاقتصاد الحر كما حدث في اوربا الغربية منذ الثورة الصناعية حتى الان ، وكذلك اليابان ، ام بالطريقة الاشتراكية ، كما طبقها الاتحاد السوفيتي لأول مرة ، ومن بعده

(71) Dowe and Hughes, op. cit. P. 408.

دول أخرى ، فإن العنف كان حاضراً طيلة مراحل التنمية أنا بصورة مكشوفة وأنا
أخراً على نحو ضمني . ويبدو أن دول العالم الثالث ليس أمامها فرص كبيرة لتفادي
استخدام العنف وهي تقوم بوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة ، بل وربما كانت
الدوافع إلى العنف أشد وأوسع بسبب زخم ظروف التخلف الشديد المتراكمة عبر
عهد طويله من السيطرة الأجنبية ، فضلاً عن الهوة الواسعة التي تفصل ما بين
الدول النامية والدولة المتقدمة التي يجب تعزيز كل طاقات المجتمع لتحقيق
معدلات نمو عالية . ومن هذا الناحية تأتت العلاقة الوثيقة ما بين نشوء وتطور
القوات المسلحة وقوات الشرطة في البلدان التي شرعت بعمليات التصنيع . وكما
يقول داوس وغورز «مع أن النمو السريع للجيش وقوات الشرطة الوطنية في
القطار التي تصنع في الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا هي نتيجة تتجاوز الحاجة
إلى السيطرة على السكان لغرض تحقيق الاندماج السياسي والنمو الاقتصادي ، إلا أنه
ليس هناك الا شك ضئيل بأن هذا العامل منخرط في السياق المذكور» (٧٣)

وبالاحرى ان نشوء وتوسع القوات المسلحة وكذلك قوات الشرطة في دول
العالم الثالث التي شرعت تضع وتنفذ خطط التنمية ، وبخاصة التصنيع ، مع انه
مكرس لاهداف الدفاع الوطني ضد التهديدات الخارجية ، وحفظ الامن في
الداخل ، الا انه بلاريب يسير بخط متواز مع سياق عملية التلاحم والاندماج
الوطني ، وكذلك مع عمليات التنمية الاقتصادية . وهذا الترابط يبدو بشكل واضح
عبر وخلال مراحل التنمية وما تطرحه من مشاكل وما تحلقه من اثار اجتماعية
واقتصادية وحضارية . وباستقراء الوقائع يتبين ان مستوى العنف وحجمه كانا
مشروطين دائماً بدرجة التوازنات في عمليات التنمية ، والتأثيرات الداخلية
والخارجية التي تتعرض لها . فالعنف الجماهيري والثورات والثورات المضادة
والانقلابات العسكرية كانت ومازالت ذات جذور عميقة في المجتمعات
التي انطلقت على طريق التنمية ، والتي تسعى الى تحقيق مستويات اقتصادية عالية.

ان مشكلة دول العالم الثالث الرئيسة هي انها تسعى الى تحقيق مهمتين
تاريخيتين في وقت واحد ، هما عملية التلاحم والاندماج السياسي في اطار وطني
واحد ، وعملية التنمية الاقتصادية . وتاريخياً لقد تحققت العمليات المذكورتان في
الدول الاوربية وفي اليابان على التعاقب الواحدة بعد الاخرى . اذ تحقق التوحيد

السياسي قبل ان يبدأ النمو الاقتصادي السريع ، ولذلك فقد كان مستوى العنف الذي صاحب النوعين من العمليات المذكورة واطناً نسبياً . اما عندما تجرى العمليتان المذكورتان في وقت واحد بالقوة ، كما حدث للاتحاد السوفيتي في العشرينيات وما يجري في دول العالم الثالث حالياً ، فان مستوى العنف يكون عالياً ، لأنه يصاحب توحيد اقليم البلاد من النواحي الاثنية ، والدينية ، والثقافية ، كما يصاحب ايضاً ميادين العمل متوجهاً بصورة خاصة الى الجماهير الشغيلة.

وقدرة النظام على التحكم بالازمات التي تنشأ عن كل ذلك واييجاد الحلول الملائمة لها قبل ان تتفاقم وتكون خطراً حقيقياً على وحدة المجتمع قد تجنبه الحاجة الى استخدام العنف ، وفي الوقت نفسه توفر له امكانات للتحرك والعمل المجدي في ميداني السياسة والاقتصاد ، وبخاصة عن طريق اشراك الجماهير في الحياة العامة وتحسين ظروفها الاجتماعية وغير ذلك توسيع قاعدة شرعيته ، الامر الذي يقلل احتمالات حدوث العنف الى حد كبير . وبخلاف ذلك فان اختلال التوازنات المطلوبة يولد الاضطراب الذي يدفع النظام السياسي الى استخدام العنف والى رد ذلك بعنف مضاد ، وعندئذ تدخل البلدان النامية على هذه الشاكلة في حالة الاستقرار السياسي ، وفي سلسلة من الثورات والثورات المضادة.

المصادر

- ١ - عبد الفتاح ابراهيم : دراسات في الاجتماع. مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٠ .
- ٢ - ابن خلدون : المقدمة . دار احياء التراث العربي، بيروت ط - ٤ ، د. ت.
- ٣ - ياسين الاترني : بنية الدولة المملوكية . في مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٢٣ شباط ١٩٨٢ . ص ص ١٦٢ - ١٩٧٠ .
- ٤ - ريمون آرون : مجتمعات قديمة ودول حديثة . منشورات المركز الاقليمي في الشرق الأوسط للمنظمة العالمية لحرية الثقافة ، بيروت ١٩٥٩ .
- ٥ - أرسطو طاليس : السياسة . ترجمة - أحمد لطفي السيد . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٦ - فردريك ، انجلز : دور العنف في التاريخ . ترجمة د . فؤاد ايوب . دمشق . دار للطباعة والنشر ١٩٨٣ .
- ٧ - ياكوب باريون : ماهي الأيديولوجية ؟ ترجمة د . أسعد رزوق الدار العلمية ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ٨ - ك . مدهو بانيكار : الثورة في أفريقيا . ترجمة روفائيل جرجيس . المؤسسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٩ - محمد بجاوي : من اجل نظام اقتصادي دولي جديد . ترجمة د. جمال مرسي واين عمار الصغير . الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .
- ١٠ - غاستون بوتول : ابن خلدون ، فلسفته الاجتماعية ، ترجمة غنيم عبدون ، المؤسسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١١ - غاستون بوتول : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة خليل الحر المنشورات العربية ، بيروت ١٩٨٢ .
- ١٢ - بودو ستينيك وسبيريكن : المادية التاريخية . منشورات دار الفارابي ، بغداد . د. ت
- ١٣ - بول بوريل : ثورات النمو الثلاث . ترجمة أديب العاقل . منشورات وزارة الثقافة . دمشق ، ١٩٧٠ .

(١٦) بيروت . دار الطليعة ١٩٧١.

٢٦ -ساطع الحصرى : دراسات في مقدمة ابن خلدون. دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢
- ١٩٦٧.

٢٧ -موريس ديفرجيه : مدخل الى علم السياسة. ترجمة د. جمال الأناسي ود. سامي
الأروبي، دار دمشق. ، د. ت.

٢٨- موريس ديفرجية : في الديكتاتورية . ترجمة هشام المتولي منشورات عويدات ،
بيروت ، ١٩٦٥.

٢٩ - جان جاك روسو : في العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قرقوط دار القلم . بيروت ،
١٩٧٣.

٣٠ -أوستن رني : سياسة الحكم . ترجمة د . حسن علي الذنون.

بغداد . منشورات المكتبة الاهلية ١٩٦٤

٣١ - قحطان احمد سليمان : محاضرات حول الثقافة القومية والاشتراكية - كلية القانون والسياسة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . (رونيو).

٣٢ - روجيه غارودي : منعطف الاشتراكية الكبير. ترجمة أديب اللجمي وكال الغالي. دار البعث. دمشق . ١٩٧٠.

٣٣ - روجيه غارودي: الماوية بين الثورة الدائمة والثورة الثقافية في : ماركسبة ماوتسي تونغ ، تأليف ستيورات شرام وآخرين . ترجمة جورج طرايشي . دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.

٣٤ - أنطونيو غرامشي : الأمير الحديث. ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي. دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

٣٥ - موريس غودوليه : الماركسية أمام مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية، في كتاب نمط الانتاج الآسيوي تأليف مجموعة من الباحثين. نقله الى العربية جورج طرايشي. دار الطليعة. بيروت ، ١٩٧٢.

٣٦ - اريك فروم : ثورة الامل . ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت. منشورات دار الازاب ، ١٩٨٣.

٣٧ - رسل هـ . فيفيلند وج. اتزل بيرسي : الجيوبوليتكا . ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر. القاهرة. دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع د٠٠

٣٨ - ادوارد كارديلي : في النقد الاجتماعي. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨.

٣٩ - ف . كونستانينسوف : دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع دار دمشق، دمشق ، ط ٢ . د ٠ ت .

٤٠ - ف. كونستانينسوف : علم الاجتماع الماركسي .

و ن . كيل : ترجمة سعد صوئيل . دار الطليعة. بيروت ، ١٩٧٠.

٤١ - فرنسوا لوجاندر : وجوه العنف المتعددة . بحث نشر في كتاب (المجتمع والعنف) . تأليف فريق من الاختصاصين، ترجمة الاب الياس زحلاوي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٥.

٤٢ - هنري لوفيفر : الماركسية ترجمة جورج يونس . المنشورات العربية. بيروت ١٩٧٢.

٤٣ - لينين : الدولة. دار التقدم موسكو ، ١٩٧٠.

- ٤٤ -ماركس - المجلس : مختارات. الجزء الرابع. دار التقدم، موسكو، د. ت.
- ٤٥ -جون مرينفتون : النظرية والممارسة في ماركسية غرامشي. في دراسات عربية، السنة السادسة، العدد الخامس ، آذار ١٩٧٠.
- ٤٦ -آمال محمد علي مهدي : موقف حرب البعث العربي الاشتراكي من الاقليات. اطروحة ماجستير : مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية ١٩٨٠.
- ٤٧ -تريه نصيف ميخائيل : النظم السياسية في أفريقيا، منشورات وزارة الثقافة. القاهرة، ١٩٦٧.
- ٤٨ -جان مينو. الجماعات الضاغطة. ترجمة بهيج شعبان. منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١.
- ٤٩ -جاك ووديس : نظريات حديثة حول الثورة. تعريف محمد مستجير مصطفى. الجزء الثاني. بيروت دار الفارابي ، ١٩٧٨.
- ٥٠ -بيثروورسلي : العالم الثالث . ترجمة حسام الخطيب وزارة الارشاد. دمشق ، ١٩٦٨.
- ٥١ -منير الله ويردي : دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول . بغداد منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨.

بالغة الانكليزية

- 1 - Almond, Gabriel A. Political Theory and political Science, in : Ithiel de Sola pool (editor) : Contemporary Political Science, Toward empirical Theory, Mc Graw-Hill, New York, 1967.
- 2- Almond, Gabriel A. and Verba, Sydney: The Civic Culture. Little Brown, Boston, Mass, 1966.
- 3- Almond, Gabriel and Verba, Sydney ed. The Civic Culture revisited Boston. Little, Brown, 1980.
- 4- Almond, Gabriel and Powell, G. Bingham: Comparative politics, a developmental approach. Boston, Little, Brown, 1966.
- 5- Appadurai : The substance of politics. London, Oxford University press, 1971.
- 6- Apter, David : The politics of modernization. Chicago, Chicago University press, 1965.
- 7- Arendt, Hannah : on Violence. Allan Lane The penguin press, London, 1970.
- 8- Ball, Alan R. modern politics and government macmillan London, 1971.
- 9- Coser, Lewis A. : Political Sociology. Harper TorchBook, York 1967.
- 10- Crick, Bernard : In defence of politics. Penguin, London, 1964.
- 11- Dahl, A. A preface to democratic Theory. The University of Chicago press, Chicago, 1956.
- 12- Robert, Dahl : Modern political Analysis. Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.
- 13- de Grazia, Alfred : Introduction to Roberto Michels : First lectures in political Sociology. University of Minnesota, Minneapolis 1946.
- 14- de Jouvenal, Bertrand : On power, its Nature and History of its

- Growth. Beacon press, Boston, 1969.
- 15- Dillon, C. H. Leiden, C., Stewart, P. D. :introduction to Science. Van Nostrand Reinhold Company, New Delhi, 1970.
 - 16- Dowse, Robert E. and Hughes John, A. :political Science John Wiley and Sons, London, 1972
 - 17- Eisenstadt, S. N. :political Sociology Basic Books, New York, 1971.
 - 18- Ekstein, Harry :On Etiology of internal wars, History and Theory Freierahend, R. Freierahend and To Gurr (eds.): violence and politics. Theory and research. Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1972
 - 19- Etzioni, Hans and Mills, Wright :From Max Weber, Sociology. Oxford University press, New York, 1946.
 - 20- Gurr, H. and Gurr, T. (eds.) The History of violence in America. Praeger, New York, 1969.
 - 21- Greer, and Orleans :political Sociology, in :Handbook of political sociology, edited by Robert E. L. Faris, Randa-Mcably, 1964.
 - 22- Gurr, Ted. why men Rebel. princeton University press, 1970.
 - 23- Harris, Richard :Independence and after. Oxford University press, london, 1962.
 - 24- Heller, Herman :political power, in : Encyclopede of the Social Sciences, Edited by Edwin R. A. Seligman. New York, 1937, XII.
 - 25- Hibbs, H :Mass political Violence. wiley, New york, 1973.
 - 26- Huntington, Samuel P :political Order in changing Societies, yale University press, eded. 1976.
 - 27- Johnson, Chalmers : Revolutionary Change. longman,

2d. ed. 1983.

28- Johnson, John J. :The Role of the Military in Under-developed Countries. princeton University press, New Jersey, 1962.

29- Katz, Daniel :patterns of leadership, in : Handhook of political psychology, jeanne N. knutson (ed.) jossey - Bass, San Franscisco, 1973.

30- Kennedy, gavin :The military in The Third world. gerard Duckworth, London , 1974.

31- Key, V. O. :public Opinion and American democracy. Alfred A. Knopf, New Uork, 1967.

32- La palombara, joseph :political parties and political development princeton University press, 1966

33- Lasswel, Harold :power and personality. The Viking press, New York 1962.

34- Lasswel, Harold and kaplan, Merton :power and Society. Yale University press, 1950.

35- Lepawsky, Albert :The politics of Epistemology, proceedings of the Western political Science, in Supplement to the Western political Quarterly Sep. 17, 1964, p. 232.

36- Lipset, Seymour Martin:political Sociology in. Neil . Smelser (editor) : Sociology to-day, an introduction. john Wiley, New York, 1967.

37- lipset, Seymour M - Political Sociology, in :Robert K. Merton et al. (editors) : Political Sociology to-day. Basis Books, New York, 1959.

38- Lipset -Sociology in the U.S.A. edited by Hans L. Zetterbery. U.N.E.S.C.O. paris.

39- Lipset -The Political Man. Mercury Books, london, 1963.

40 Lipset-Political Cleavages in developed and merging Polities in :Erik Allardt and Stein Rokkan (editors): Political Sociology. Harper

- and Row. New York, 1966.
- 42- Lipset and Bendix: political Sociology An, Essay and Bibliography, in
:Current Sociology, Vol, 6. U.N.E.S.C.O. paris
1957 No. 2.
 - 43- Lukas, J.R. : The principles of politics. Clarendon press, Oxford,
1974.
 - 44- Lukes, Steven : Essays in Social Theory Columbia University
press, 1977.
 - 45- Macfarland, A. M. :Power and Leadership in pluralist systems.
Stanford University press Stanford, 1959.
 - 46- Macfarlane, Leslie :Violence and the state, thomas nelson,
London, 1974.
 - 47- Mair, Lucy. The Erosion of democracy, in : J. W. Burton (editor) .
Non-alignment James H. Heineman, Inc. New York
1966.
 - 48- Makenzie, W.J.M. :politics and Social Science.london. 1967.
 - 49- Mehden, Fred R. Von det : politics of the developing Nations.
prentice-Hall, Englewood Cliffs, New
Jersey, 1964.
 - 50- Michels, Alberto :First Lectures in political Sociology. University of
Minnesota. Minneapolis, 1959.
 - 51- Miller, J.D.P. : The Nature of Penguin .Penguin Books. London,
1962.
 - 52- Millikan, Max F. and Black mer : The emerging Nations, their
growth and the united states policy. Boston,
little, Brown and Company, 1961.
 - 53 Mills, C. wright : The power elites. Oxford University Press,
london, 1959.
 - 54 - Mosca, gaetano, The Ruling class: Macgraw - Hill, New York,
1950.
 - 55- Mair, H :Modern political geography. Macmillan, Lnodon, 1975
ography. Macmillan, Lnodon, 1975.
56ography. Macmillan, Lnodon,ography. Macmillan,
Lnodon, 1975.
5ography. Macmillan, Lnodon, 1975.

- 56- Neebler, Martin C. Latin America Politics: a perspective. Von Nostrand Company, New Jersey, 1963.
- 57- Neiburg, Harry : political violence, the Behavioral process st, martin press, New York, 1969.
- 58- Nettl, J.P. : Strategies in the study of political development. i politics and change in developing Countries. Cambridge University press, 1969.
- 59- Nisbet, R.A. : The Sociological Tradition Heinemann, London, 1970.
- 60- Nordlinger, Eric : politics and Society. Prentice-Hall, New Jersey, 1970. Nordlinger, Eric. public Goods and Theory of groups. Harvard University press, Cambridge, 1965.
- 61- Oppenheim, Felix E. Dimension of Freedom, an analysis. St Martin press, New York, 1961.
- 62- Organski, A.F.K. : The Stages of Political development. New York, Knopf, 1965.
- 63- Orum, Anthony M. : Introduction to political Sociology. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.
- 64- Parson, Talcott : Structure and process in Modern Society. Glencoe, Illinois, 1960.
- 65- Parson, Talcott : Sociological Theory and Modern Society. The Free press, New York, 1967.
- 66- Pirages, Dennis : Managing political Conflict. Nelson, London, 1976.
- 67- Pye, Lucian W. : Comparative Politics and Political development. Politics in Transitional Societies edited by Harvey Keisachull, Appleton - Century - Crofts, New York, 1973.
- 68 - Pye, Lucian and Verba, Sydney : Political Culture and Political development. Princeton. Princeton university Press, 1955.

- 69- Rokkan, Stein: Mass politics, Studies in political Sociology. The Free press, New York, 1970.
- 70 - Rosenbaum, Walter A. Political Culture. Thomas Nelson, London, 1975.
- 71 - Runciman, W. G. : Social Science and Political Theory. Cambridge University Press, London, 1971.
- 72- Rush, Michael and Althoff, Philip : An Introduction To political Sociology. Thomas Nelson and sons, London, 1971.
- 73- Russell, Bernard : power, A New Social analysis. George Allen and Unwin, London, 1957.
- 74- Sartori, Giovanni: From the Sociology of politics To political Sociology : in : S.M. Lipset (editor) : politics and the Social Sciences, op. cit.
- 75- Scalapino, Robert: Japan, between Traditionalism and democracy, in : Sigmund Neurmann (editor) : Modern political parties. Chicago University press, 1966.
- 76- Short, John R.: An introduction to political geography. Routledge and Kegan Paul, 1982.
- 77- Smith, Denis Mack: Italy, a modern History. An Arbor, University of Michigan press, 1955.
- 78- Soltau, Roger H. : An Introduction to Politics Longman, London, 1968.
- 79- Stewart, Michael : The British Approach to politics George Allen and Unwin, London, 1961.
- 80- Taylor, Peter J.: political geography. Longman, London, 1985.
- 81- Tryman, David : The Governmental process, political Interests and public opinion. Alfred A. Knopf, New York, 1971.
- 82- Walter, E.V. : power and Violence, in : American political Science LVIII, June 1964.
- 83- Wasby, Stephen L : Political Science, The discipline and its Dimensions. Scientific Book Agency, Calcutta -1, 1972.

- 84- Weber, Max: The Theory of Social and economic organization.
85- The Free press, New york 1947.
86- WeLdon, T. W. : The Vocabulary of politics. pelican, Lond
1965.
87- Wells, Allon : Social Institutions, Heinemann, London , 1970.
88- Wiseman, H. : Victor : politics, The Master Science. Routlec
and Kegan paul, London, 1972.

باللغة الفرنسية

- 1- Althusser, Louis : Montesquieu, La politique et L'Histoire, P.U.F. Paris, 1959.
- 1959.
- 3- :La Science politique en France. in : La Science politique Contemporaine, op. cit.
- 4- La Sociologie politique, in :Revue de L'enseignement Supérieur 1965, No. 1.
- 5- Auby, Jean - Marie :In Droit, Economie et Sociologie, Travaux du 6 e Colloque des Facultés de droit et des Sciences Economiques, Toulouse 28- 31 Mai, 1958. Dalloz, Paris, 1959.
- 6- Badie, Bernard : le développement politique. Paris, Economica, 1980.
- 7- Badie, Bernard :Culture et politique. Paris, Economica, 1983.
- 8- Baguenard, Jacques :L'Univers politique, P.U.D.P.U.F. Paris, 1978.
- 9- Balandier, Georges :perspectives de la Sociologie Contemporaine. P.U.F. Paris, 1968.
- 10- : Anthropologie politique. P.U.F. Paris 1959.
- 11- Bastide, Georges :in, Droit, Economie et Sociologie op. cit.
- 12- Billy, Jacques :Les Techniciens et le pouvoir. P.U.F. Paris, 1980.
- 13 - Blamond, E. :Technique Parlementaire, ou:Technique de la Politique
Couvrage Collectif. P.U.F. Paris, 1968.
- 14 - Bouthoul, Gaston: Sociologie de la Politique. P.U. F. Paris, 1977.
- 15 - : Histoire de la Sociologie. P. U.F. Paris, 1956.
- 16- Bruhl, Henri - Levy: Aspects Sociologiques du droit.M. Riviere, Paris, 1955.
- 17 - Buffelen, Jean - Paul: Introduction a la Sociologie Politique. Masson et Cie, Paris, 1969.
- 18- Burdeau, Georges: Methode de Science Politique Dalloz, Paris, 1959.
- 19- :Traite de Science Politique. L.G.D.J. Paris, 1969, T.4.

- 0 - Cadeat, Jacques Institutions Politiques et droit Constitutionnel. L. G.D.J. Paris, 1979.
- 21 - Castellan, Yvonne: Initiation a la Psychologie Sociale. Armand Colin, Paris, 1974. •
- 22- Cauter, David: Franz Fanon. Traduit de l'anglais Par Guy Durand. Seghers, Paris, 1970.
- 23- Charlot, Jean: Les Partis Politiques. Armand Colin, Paris, 1971.
- 24- Cot, Jean - Pierre et Mounier, Jean - Pierre: Pour Une Sociologie Politique. Editions du Seuil, Paris, 1974, 2 Vol.
- 25 - Cuvillier, Armand: Manuel de Sociologie. P. U. F. Paris, 1960.
- 26- Devses, Jean: Les Forces Spirituelles et la Politique exterieure de la France. in: la Politique etrangere et ses Fondements, Armand Colin, Paris, 1954.
- 27- D. Jordhevic, Jovan: Politique et Technique Sociale en democratie Sociale, in: Politique et Technique, op. Cit.
- 28- Dogan, Matlei, et Pelassy, Dominique: Sociologie Politique. Comparative. Paris, Economica, 1982.
- 29- Dogan, Matlei et Pelassy, Dominique: la Comparaison internationale en Sociologie Politique. Paris, la Librairie Technique, 1980.
- 30- Duverger, Maurice :les partis politiques, Armand Colin, Paris, 1954.
- 31- :Methodes de Science politique P.U.F. Paris, 1954.
- 32- :Methodes des Sciences Sociales P.U.F. Paris, 1956.
- 33- : De la dictature. Julliard, Paris, 1961.
- 34- :Institutions politiques et droit Constitutionnel. P.U.F. Paris, 1963.

- 35- Duverger, maurice : introduction a la politique. Gallimard, paris, 1964.
- 36- :Institutions politiques et parsonnalisation du pouvoir in: la personnalisation du pouvoir (ouvrage collectif). P.U.F. paris 1964.
- 37- :Sociologie politique. P.U.F. paris, 1967.
- 38- Introduction a une Sociologie des Regimes politiques in : Georges Gurvitch ed, : Traite de Sociologie. P.U.F. paris, 1969. 2T.
- 39- :Sociologie des partis politique, in Traite de Sociologie op. cit
- 40- : Sociologie de la politique. P.U.F. paris, 1973.
- 41- Eisen Mann, Charles: Sur L'opjet et la Methode des Science politiques, in : la Science politique Contemporaine op. cit.
- 42- Fanon, Franz :les damne's de le Terre. Francois Maspero, par 1961.
- 43- Freund, julien :L'essnce de la politique. : 2 Editions du Seuil paris, 1965.
- 44- Ganon, louis : La Science politique en Brugnay au Cours de Trente anees, in : la Science politique Cintempor- aine, op. cit.
- 45- gonidec P.F. et charinles Relations internationales Editio Montchresien, paris 3e edition 1981.
- 46- Gramsci, Antonio : Gramsci dans le Texte. Edition Sociales, Pa 1975.
- 47 - Hauriou, Andre: Gicquel, Jean Gelard, Patrice:Droit Constitution etInstitutions Politiques.Editions Montchrest Paris,1975.
- 48- Lancelot, Alon: Lws attitudes Politiques P. U.F.Paris. 1974.
- 49- Lapierre, Jean - William : Le Pouvoir Politique P. U. F. Paris, 1967
- 50 - Maspetiol, Roland: La Socitté Politique et le droyt.Edit Mpntchrestien, Paris,1957.

- 51 - Me'gret, Maurice : La guerre Psychologique. P. U. F. Paris , 1956.
- 52 - : L'action Psychologique. Armand Fayard , Paris, 1959.
- 53- Mendras, Henri : Elements de Sociologie. Armand Colin, Paris. 1971.
- 54 - Meynaud, Jean : Les Groupes de Pression en France. Armand Colin, Paris, 1968.: Les Groupes de Pression. P. U. F. Paris, 1960.
- 56- Montesquieu: L'Esprit des Lois. Classiques de la Politique, Paris, 1956.
- 57 - Morang, Jean : Les Libertés Publiques P U. F. Paris, 1979.
- 58- Moreau, Jacques, Dupuis, Georges, Georgel, Jacques: Sociologie Politique. Sociologie Politique. Editions Cujas, 1966.
- 59- Edgar : L'industrie Culturelle. in: Communication, No, 1.
- 60- Pinto, R Roger et Grawitz, Madeleine: Methodes des Sciences Sociales. Dalloz, Paris, 1971.
- 61- Pirou, Gaetan : Introduction a l'Economie Politique Sirey, Paris, 1967.
- 62- Poulonzas, Nicos: Pouvoir Politique et Classes Sociales. Francois Maspero, Paris, 1971.
- 63- Prelot, Marcel : La Science politique. P.U.F Paris, 1961.
- 64- ; Institutions politiques et droit Constitutionnel. Dalloz, Paris, 1972.
- 65- ; Sociologie politique. Dalloz, Paris, 1973.
- 66- Rentschler, Pierre: Hayat, Andre, de Senarclens, Pierre : Les orphelins de la Menace - Les Editions Club pour Vous, Paris, 1979.
- 67- Rivero, J. : Le Statut des Techniques de Formation de l'Opinion publique, in ; L'Opinion publique, (Ouvrage collectif) P.U.F. Paris, 1957.
- 68- Roche, Jean : Les libertés publiques. Dalloz, Paris, 1974.

- 69- Rocher, Guy ; Introduction a la Sociologie politique. Editions HMK, Ltee paris, T11.
- 70-Salvadori, Massimo:in la Science po. Contemporaine, OP.C t
- 71-Schwartzenberg, Roger-Gerard :Sociologie polilque. Editions Montchrestien, paris, 1977.
- 72- Schaff, Adam :la Coneption du Materialisme dialectique en Science politique, in :la Science politique Contemporaine, op.cit.
- 73- sigfried Ander : le probleme de L'Etat au xxe Siecle en Fonction des Transfar- mations de la paoduction, in : politique et Technique, op. cit.
- 74- Stoetzel, jean :la psychologie Sociale. Flamarian, paris, 1978.
- 75- Toulemend, Bernard :Manuel de Science politique publications de l'Universite de lille 3, 1979.
- 76- Weber, Max :Economie et Societe plon, paris, 1971.
- 77- :le Savant et le politique. Editions 10-18, paris, 1959.
- 78- Wolff, jeques :Sociologie Economique. Editions Cyjas, paris, 1971.

المحتويات

الصفحات

٣	مقدمة
٥	الباب الاول : مفهوم علم الاجتماع السياسي :
٧	الفصل - الاول تعريف علم الاجتماع السياسي ،
٧	- علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع،
١٢	٢ - اجتماعية السياسة وعلم الاجتماع السياسي ،
١٨	٣ - علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة،
٣١	الفصل الثاني -موضوع علم الاجتماع السياسي :
٣١	١ - علم الدولة.
٣٥	٢ - علم السلطة :-
٣٧	- السلطة كموضوع لعلم الاجتماع السياسي :
٣٨	أ - التفريق بين الجماعات الأولية والمجموعات المركبة.
٣٩	ب - التمييز ما بين المجتمع الشامل والمجتمعات الخاصة.
٤٠	ج - التمييز ما بين السلطة المؤسسة وعلاقات سلطاناً .
٤٣	٣ - الترابطات الاجتماعية السياسية .
٥١	النصل الثالث : المنهجية في علم الاجتماع السياسي .
٥١	١ - الاتجاه العام للمنهجية.
٥٢	٢ - الاتجاه الخاص بالمنهجية :
٥٣	أ - اقرار الوقائع.
٥٥	ب - تحليل وتقييم الوقائع.
٥٧	ج - التصنيف وصياغة القواعد.
٥٨	٣ - منهجيات اخرى :
٥٨	أ - المنهجية السلوكية.
٦٠	ب - المنهجية التجريبية.
٦١	ج - المنهجية المؤسسية .
٦٢	د - المنهجية المقارنة.
٦٤	هـ - المنهجية الاحصائية.

٧١ الفصل الرابع نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي :

٧١ ١ - الأصول التاريخية لعلم الاجتماع السياسي.

٨٠ ٢ - تأثير نشوء وتطور الدولة الحديثة على الفكر الاجتماعي السياسي.

٨٤ ٣ - ظهور علم الاجتماع .

٨٦ ٤ - مرحلة الرواد في علم الاجتماع السياسي.

٨٨ ٥ - تنازع الاختصاص و بروز علم الاجتماع السياسي المنهجي.

٩٢ ٦ - التعاون الدولي في ميدان علم الاجتماع السياسي.

٩٣ ٧ - ظهور علم الاجتماع السياسي المقارن.

٩٧ الباب الثاني : المجتمع السياسي .

٩٩ الفصل الاول : البنى الاجتماعية السياسية :

٩٩ ١ - الوقائع الاجتماعية :

١٠٠ ٢ - خصائص الوقائع الاجتماعية .

١٠٤ ٣ - تصنيف الوقائع الاجتماعية.

١٠٤ ٤ - مفهوم البنية :

١٠٧ ٥ - أنواع البنى.

١٠٨ ٦ - تطور البنى.

١٠٨ ٧ - التأثيرات المتبادلة بين البنى.

١٠٩ ٨ - البنية والبنية الفوقية.

١١٨ ٩ - الوظيفة الاجتماعية .

١١٩ ١٠ - الأدوار والمراكز .

١٢٥ الفصل الثاني : السلطة السياسية :

١٢٦ ١ - مفهوم السلطة لغوياً.

١٢٧ ٢ - السلطة باعتبارها علاقة.

١٣٦ ٣ - مفهوم السلطة مرتبطاً بالبنية.

١٣٦ - تالكوت بارسونز .

١٣٧ - ماكس فيبر .

١٣٨ - أنواع السلطة لدى ماكس فيبر .

٤ - الماركسية ومفهوم السلطة.

١٤٢

١٤٣

١٤٥

١٤٥

١٤٥

١٤٦

١٥٠

١٥٠

١٥٦

١٥٧

١٦٥

١٦٧

١٦٨

١٦٨

١٧٢

١٧٢

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٧

١٩٠

١٩٠

١٩٢

١٩٢

١٩٤

١٩٤

١٩٦

٦ - عناصر السلطة :

أ - العناصر المادية .

اولاً - القوة الطبيعية.

ثانياً - القوة الاقتصادية.

ب - العناصر غير المادية :

اولاً - الطاعة.

ثانياً - الهيبة.

ثالثاً - النفوذ

الباب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة

ل الاول: تأثير العوامل الجغرافية على السلطة :

ا - الاقليم والسياسة السياسية الدولية :

أ - الاقليم موضوع الظاهرة أو العمل السياسي.

ب - تأثير الاقليم على السياسة الخارجية.

ج - الاستراتيجيات العالمية.

د - لغرافية كأساس للأيديولوجية.

هـ - المجال الحيوى.

تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الداخلية :

- عوامل المناخ.

١ - الموارد الطبيعية.

٢ - الأثر السياسي لحجم وطبيعة الاقليم :

٣ - الحدود الطبيعية.

انياً - تأثير حجم الاقليم على تكوين السلطة.

ثالثاً - تأثير طبيعة الاقليم على العقلية السياسية.

- تأثير العوامل السكانية :

- نظرية الضغط السكاني.

١ - السكان والبنية السياسية.

٢٠٠	ج - السكان والقوى السياسية.
٢٠٢	د - السكان والقرار السياسي.
٢٠٣	الفصل الثاني: تأثير العوامل التقنية :
٢٠٣	١ - مفهوم التكنيك.
٢٠٥	٢ - السياسة والتكنيك.
٢٠٧	٣ - تأثير التقدم التقني على البني الاجتماعية - الاقتصادية.
٢٠٧	أ - التقدم التقني والنمو الاقتصادي.
٢١٣	ب - التقدم التقني والتطور الثقافي.
٢١٧	٤ - الآثار السياسية للتقدم التقني :
٢١٧	أ - الحريات العامة.
٢١٨	ب - الصراعات السياسية.
٢٢٠	ج - تعزيز السلطة.
٢٢٣	د - بقرطة السلطة.
٢٢٥	٥ - تأثير الوسائل التقنية على طبيعة السياسة :
٢٢٦	أ - الصعيد الدولي.
٢٢٧	ب - الصعيد الوطني.
٢٣٣	الفصل الخامس: تأثير العوامل الاقتصادية :
٢٣٣	١ - نظرة تاريخية عامة.
٢٣٧	٢ - مدى تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة .
٢٤٠	٣ - الترابط بين التطور الاقتصادي وبين الديمقراطية :
٢٤٠	أ - مستوى الوعي السياسي .
٢٤١	ب - التلاحم والاندماج .
٢٤١	ج - تسوية المنازعات السياسية .
٢٤٤	د - وعي التباين.
٢٤٨	٤ - التأثيرات السياسية لاقتصاد الدول النامية :
٢٤٨	أ - ظروف التخلف ومشكلة الديمقراطية.
٢٥٢	ب - العوامل التي تتحكم في نظم بلدان العالم الثالث :

٢٥٢	اولاً - ازدياد تدخل الدولة.
٢٥٣	ثانياً - الافتقار الى الكفاءات والكوادر المدربة.
٢٥٤	ثالثاً - التطور التاريخي للدول النامية.
٢٥٥	رابعاً - ضالة التباين الطبقي.
٢٥٥	خامساً - الافتقار الى تقاليد تاريخيه في الحكم.
٢٥٨	سادساً - دور الحزب الحاكم في الحركة الوطنية .
٢٥٩	سابعاً - منع التدخلات الاجنبية.
٢٦١	الباب الرابع : النظم السياسية :
٢٦٣	الفصل الاول : النظرية العامة للنظم السياسية :
٢٦٣	١ - النظام السياسي والمجتمع السياسي.
٢٦٣	أ - خصائص المجتمع السياسي :
٢٦٤	اولاً - الخصائص المشتركة فيما بين الجماعات الاجتماعية.
٢٦٤	ثانياً الخصائص النوعية للمجتمع السياسي.
٢٦٦	٢ - مفهوم النظام السياسي :
٢٦٨	أ - السلطة والقانون.
٢٦٩	ب - أنواع النشاطات السياسية.
٢٧٢	٣ - مشروعية النظام وشرعيته :
٢٧٤	أ - سلطة الأمر الواقع وسلطة القانون.
٢٧٥	ب - اساس حق الحكم :
٢٧٦	اولاً - مصدر السلطة .
٢٧٧	ثانياً - الدستور يقيم شرعية الحكم .
٢٧٨	ثالثاً - القانون وسيلة عمل السلطة.
٢٨٠	٤ - المؤسسات السياسية :
٢٨٠	أ - مفهوم المؤسسة .
٢٨١	ب - المؤسسات والعقلية السائدة.
٢٨٢	ج - المؤسسات السياسية .
٢٨٦	د - المؤسسة والسلطة.

٢٨٧	هـ - جهاز الدولة.
٢٨٧	و - التفاعل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الأخرى.
٢٨٩	٥ - الخصائص الرئيسة للنظام السياسي.
٢٩١	
٢٩١	الفصل الثاني :أغاط النظم السياسية :
٢٩٢	١ - تصنيف النظم السياسية :
٢٩٣	ب - معيار الدولة .
٢٩٣	ج - معيار التصنيع.
	د - معيار النظم السياسية في المجتمعات النامية وفي المجتمعات
٢٩٤	الصناعية.
٢٩٥	هـ - تصنيف مارسيل برلو.
٢٩٧	٢ - تنوع النظم السياسية حسب تطور المجتمعات.
٢٩٧	أ - المجتمعات البدائية.
٣٠١	ب - المجتمعات المجزئة :
٣٠١	اولاً - مقوماتها.
٣٠٤	ثانياً - تفرد السلطة.
٣١٠	ثالثاً - محاذير السلطة الفردية.
٣١٢	ج - المجتمعات المركبة :
٣١٢	اولاً - الملكيات والامبراطوريات.
٣١٣	ثانياً دويلات المدن.
٣١٦	ثالثاً - النظام الاقطاعي.
٣١٨	رابعاً - نشوء السلطة في الدولة.
٣٢١	الفصل الثالث :الثقافة السياسية :
٣٢١	١ - مفهوم الثقافة السياسية .
٣٢٥	أ - مستوى الفرد.
٣٢٦	ب - مستوى النظام .
٣٢٨	٢ - بواعث الاهتمام بالثقافة السياسية.
٣٣٢	٣ - مقومات الثقافة السياسية :

٣٣٤	٤ - الثقافة الشاملة والثقافة الفرعية.
٣٣٧	٥ - الثقافة السياسية والأيدولوجية المهيمنة.
٣٣٨	
٣٤١	
٣٤٣	٨ - تنوع الثقافات السياسية وتغيرها.
٣٤٤	٩ - انواع الثقافات السياسية.
٣٤٧	مل الرابع :التنشئة الاجتماعية السياسية .
٣٤٧	أ - بواعث التنشئة الاجتماعية السياسية :
٣٤٨	أ - التنشئة الاجتماعية باعتبارها مثاقفة .
٣٤٨	ب - التنشئة الاجتماعية باعتبارها سيطرة على الواقع .
٣٤٩	ج - التنشئة الاجتماعية كتدريب على أداء الأدوار .
٣٥١	٢ - مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية.
٣٥٢	٣ - التنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال :
٣٥٢	أ - مرحلة الطفولة والصبي.
٣٥٥	ب - العائلة والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال
٣٦٣	ج - دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية
٣٦٦	د - وسائل الاعلام والتنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال.
٣٦٧	رابعاً - تنشئة الراشدين .
٣٧١	مل الخامس :تطور النظم السياسية.
٣٧١	١ - التطور والتنية السياسية.
٣٧٢	٢ - التطور الاجتماعي - وتأثيراته على النظام السياسي .
٣٧٤	٣ - معايير التخلف والنمو السياسيين :
٣٧٥	أ - الديمقراطية والاستقرار.
٣٧٦	ب - المعيار الماركسي.
٣٧٧	ج - معيار العوامل المتعددة .
٣٧٨	د - المقارنة التاريخية.
٣٧٩	٤ - مفهوم التنية السياسية.
٣٨٢	٥ - دوافع ظهور نظريات التنية السياسية :

٣٨٢	أ - ظهور دول العالم الثالث.
٣٨٣	ب - تأثير علم الاقتصاد.
٣٨٥	ج - الخلفيات السوسولوجية.
٣٨٦	٦ - نظريات التنمية السياسية :
٣٨٦	أ - نظرية ادوارد شيلز :
٣٨٧	اولا - الديمقراطيات السياسية.
٣٨٧	ثانيا - الديمقراطيات الوصائية.
٣٨٨	ثالثا - الاوليفارشيات الحديثة.
٣٨٩	رابعا - الاوليفارشيات الكلائية.
٣٨٩	خامساً - الاوليفارشيات التقليدية.
٣٩١	ب. نظرية ميلكيان وبلاكر :
٣٩٢	اولا - الاوليفارشيات التقليدية الجديدة.
٣٩٣	ثانيا الاوليفارشيات الانتقالية.
٣٩٦	ثالثاً - الاوليفارشيات الحديثة بفعالية.
٣٩٨	ج - نظرية غابرييل الموند وجيمس كولمان.
٤٠٠	د - نظرية غابرييل الموند و ج . بنغهام باول :
٤٠٠	اولا - التمايز البنوي.
٤٠١	ثانياً - علمانية الثقافة.
٤٠٨	هـ نظرية لوسيان باي ، الازمات والتنمية السياسية. :
٤٠٨	اولا - التمايز البنوي.
٤٠٩	ثانيا - قدرة النظام السياسي.
٤١٠	ثالثا - الميل نحو المساواة.
٤١١	رابعا - التنمية وازمات النظام السياسي.
٤١٥	٧ - آثار النمو السياسي.
٤٢٣	الباب الخامس: إغترق السياسية.
٤٢٥	الفصل الاول. الحكم، والقادة، والزعماء.
٤٢٥	١٠ - فكرة الحكم والمحكومين.

٤٢٣	٢ - من هم الحكام :
٤٢٤	أ - المذاهب الشيوعية.
٤٣٥	ب - مذاهب سيادة الشعب.
٤٣٨	ج - نظريات النخبة
٤٥٣	د - نظريات الطبقة الحاكمة.
٤٥٦	هـ - الماركسية ومفهوم الطبقة الحاكمة.
٤٥٨	- شخصية السلطة :
٤٥٨	أ - السلطة الشخصية والسلطة المشخصة .
٤٦١	ب - خصائص السلطة المشخصة.
٤٦١	ج - عملية شخصنة السلطة.
٤٦٢	د - تشخص السلطة وعبادة الشخصية.
٤٦٣	هـ عوامل تشخص السلطة.
٤٦٧	الفصل الثاني : الأحزاب السياسية:
٤٦٧	١ - دراسة الأحزاب السياسية.
٤٦٩	٢ - علم الاجتماع السياسي والأحزاب السياسية.
٤٧١	٣ - أزمات النظم السياسية ونشوء الأحزاب
٤٧٢	أ - أزمة الشرعية.
٤٧٨	ب - أزمة الانحياز.
٤٧٨	ج - أزمة المشاركة.
٤٨٠	٤ - ظهور الأحزاب في العالم الثالث.
٤٨٣	٥ - بواعث تأليف الأحزاب.
٤٨٤	أ - العوامل الاجتماعية.
٤٩١	ب - العوامل الحضارية والاجتماعية.
٤٩٤	ج - الدين والحزب .
٥٠١	الفصل الثالث : جماعات الضغط .
٥٠١	١ - دراسة جماعات الضغط.
٥٠٣	٢ - مفهوم جماعات الضغط.

- ٥٠٤ أ - أسباب وجود جماعات الضغط.
- ٥٠٦ ب - جماعات الضغط وجماعات المصالح.
- ٥٠٩ ج - التمييز بين جماعات الضغط وبين الأحزاب.
- ٥١١ ٣ - العلاقة بين جماعات الضغط وبين الأحزاب.
- ٥١١ أ - اعتماد جماعات الضغط على الأحزاب.
- ٥١٤ ب - اعتماد الأحزاب على جماعات الضغط.
- ٥١٥ ج - التعاون على قدم المساواة.
- ٥١٦ ٤ - أنواع جماعات الضغط :
- ٥١٦ أ - من ناحية المركز القانوني.
- ٥١٧ ب - من ناحية علاقتها بالدولة.
- ٥٢٠ ج - من ناحية طبيعة المصالح.
- ٥٢٢ د - من ناحية التنظيم .
- ٥٢٣ هـ - من ناحية ابعادها.
- ٥٢٤ ٥ - طرق عمل جماعات الضغط.
- ٥٢٥ أ - التأثير المباشر.
- ٥٣١ ب - التأثير غير المباشر.
- ٥٣٥ الباب السادس: السلوك السياسي.
- ٥٣٧ الفصل الاول. المواقف والاتجاهات.
- ٥٣٨ ١ - تعريف الموقف.
- ٥٣٩ ٢ - تكوين المواقف السياسية :
- ٥٣٩ أ - تأثير التجارب الشخصية والجماعية.
- ٥٤٢ ب - تأثير العوامل الاجتماعية.
- ٥٤٤ ٣ - المواقف السياسية المتناقضة :
- ٥٤٥ أ - ضعف الاستقطاب الاجتماعي - الاقتصادي.
- ٥٤٦ ب - تعدد المراكز والادوار الاجتماعية.
- ٥٤٧ ج - الطبقة الشخصية والطبقة المرجع.

٥٤٨	د - تناقضات المركز الاجتماعي.
٥٥١	الفصل الثاني: تأثير العوامل البيولوجية.
٥٥١	١ - تأثير العمر.
٥٥٢	٢ - سلوك المرأة السياسي :
٥٥٢	أ - تأثير العمر.
٥٥٣	ب - الممارسات الدينية.
٥٥٣	ج - الوضع الاجتماعي.
٥٥٤	٣ - تأثير العرق :
٥٥٦	أ - العنصرية الفرنسية.
٥٥٨	ب - العنصرية الألمانية.
٥٥٩	ج - التمييز العنصري في الوقت الحاضر.
٥٦١	الفصل الثالث: تأثير العوامل النفسية.
٥٦١	أ - تأثير الطفولة المبكرة.
٥٦٢	ب - مبدأ اللذة والاحباطات الاجتماعية.
٥٦٤	٣ - نظرية غريزة الموت.
٥٦٥	٤ - التعويض.
٥٦٥	٥ - عقدة أوديب في السياسة.
٥٦٨	٦ - الشخصية السلطوية لدى أدورنو.
٥٧١	٧ - الشخصية الديمقراطية لدى لاسول وانكلس.
٥٧٢	٨ - الشخصية السياسية لدى ايزنك.
٥٧٥	٩ - معيار الانطوائي والانبساطي.
	١٠ - تغير المواقف السياسية.
٥٧٩	الفصل الرابع: تغير المواقف السياسية.
٥٧٩	١ - المواقف المعدة مسبقاً.
٥٨١	٢ - تأثير ثقافة المجتمع .
٥٨١	٣ - شخصية الفرد واستقلاليته.
٥٨٢	٤ - عوامل تغير المواقف السياسية.

٥٨٢	أ - تغير الوضع.
٥٨٤	ب - تغير وعي الفرد.
٥٨٤	ج - التأثير المنظم.
٥٨٥	٥ - خصائص تغير المواقف.
٥٨٧	الفصل الخامس - العنف السياسي.
٥٨٧	١ - توطئة
٥٨٩	٢ - تعريف العنف السياسي.
٦٠٠	٣ - اشكال العنف السياسي :
٦٠٠	أ - العنف المؤسس على الصعيد الوطني
٦٠٥	ب - العنف الدولي.
٦٠٥	اولا - مفهوم العنف الدولي.
٦٠٦	ثانيا - اشكال العنف الدولي.
٦٠٩	ج - العنف على الصعيد الشعبي :
٦١٠	اولا - تصنيف اكشتاين.
٦١٠	ثانياً - تصنيف هينز.
٦١١	ثالثاً - تصنيف هورويتز.
٦١٤	رابعاً - تصنيف كور.
٦١٥	٤ - العنف في المجتمعات المتقدمة صناعياً.
٦١٦	أ - عنف الجماعات الاثنية والدينية.
٦١٧	ب - العنف المتقطع.
٦١٧	ج - الاستحداثات التكنولوجية والعنف.
٦٢١	٥ - العنف في العالم الثالث :
٦٢٣	أ - العنف الاستعماري وعنّف حركات التحرر الوطني.
٦٢٧	ب - عمليات التنمية السياسية والعنف.
٦٤٥	ج - التنمية الاقتصادية والعنف.
	المصادر.
	المحتويات.